رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موســــــوعة

المجالس القومية المتخصصة

١٩٧٤ - ١٩٩٠

المجلد الثامن

تقديـــــــم :

يتبوأ الأزهر مكانته الرفيعة فى العالمين العربى والاسلامى ، بما قدمه خلال ما يزيد على عشرة قرون ، من علم نافع ، وشرح للفقه وبيان لأصول الدين وتوجيه حكيم ، وحل للمعضلات ، وقدوة صالحة فى أحلك الأزمات وحراسة أمينة على المقدسات .

فقد ظل يؤدى دوره فى الحفاظ على القرآن الكريم . والشريعة الاسلامية فقها وأصولا ، دراســة وصيانة ، وتوضيحا وإبانة . وهو سياج اللغة الفصحى ، يوطدها فى البلاد العربية ، ويشد أزرها فى مختلف أقطارها ، وينشرها على امتداد ساحة بلاد الاسلام . كما حافظ عليها وصانها فى عهود الانحطاط والاستعمار .

وما زال يرفع مشعل العلم والهداية فى الداخل والخارج ، فمن خريجيه وعلمائه : أئمة المساجد وخطباؤها ، ورجال الوعظ والارشاد بمصر ، كما ينتشر فيض كتبه ومبعوثيه فى شتى أرجاء العالم الإسلامى .

وما زال يؤمه المبعوثون من انحاء افريقيا الى آسيا ، ومن أقصى الشرق فى اندونسيا الى أقصى الغرب فى المغرب . مما جعل لمصر مكانة مرموقة ، وسلطانا أدبيا ، وزعامة موفورة .

والأزهر ، مع ما له من قيمة تراثية رفيعة ، ومجد عظيم يفخر به - يمثل عاملا من عوامل النضج السياسى والتفتح العلمى والنهضة الأدبية ، والنشاط الفكرى . فهو الذى تلقى الحضارة الحديثة ، وهو الذى أذاعها فى مصر ثم فى الشرق ، فكان المؤثر الأول فى الحياة المصرية الحديثة ، منذ اتصلت بأوربا اتصالا منظما فى أواخر القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين ، إذ تلقى هذه الحضارة ، ثم أرسل رواده - منذ أوائل القرن التاسع عشر - يلتمسونها فى مواطنها . وهكذا نقل العلوم والآداب الأوربية أول ما نقلت ، كما شارك فى إنشاء المعاهد العلمية المختلفة ، فكان من أبنائه من شارك فى إنشاء مدرسة الطب القديمة ، ومدرسة الألسن ، ثم دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، ثم الجامعة المصرية الحديثة . ومن ثم استأثر فى وقت غير قصير بالنشاط الثقافى والفكرى الحديث فى مصر .

ومما يشير الى حيوية الأزهر ، أن كل صراع بين القديم والجديد ، وبين التطور والجمود ، انما نشأ فى الأزهر ونما فيه . فهو ، فى أكثر من ناحية ، صورة لمصر ، من نشاط وكمون ، وتقدم ومحافظة ، وأصالة ومعاصرة .

والى جانب دوره الفكرى ، كان له دوره الهام فى تعبئة القوة المعنوية ، وإذكاء روح المقاومة فى مواجهة العدوان على مصر من الخارج والطغيان من الداخل ، سواء ابان الحملة الفرنسية ، أو الثورة العرابية ، أو ثورة سنة ١٩١٩ . وبذلك شارك - الى جانب رسالته العلمية والروحية - فى النهضة السياسية والاجتماعية . الى جانب دوره الرائد فى دعم الترابط الثقافى بين مصر وشعوب الأمة الاسلامية .

وإذا بدا فى بعض الأحيان أن الحياة المعاصرة لا تعطى الأزهر حقه إلا بمقدار ، فانه يبادر الى قهر المعوقات ، واقتحام ما يعترضه من عقبات ، ويشارك فى الحياة العامة على تنوعها واختلافها .

ولقد كان هذا التاريخ وهذه الحيوية التى يتمتع بها الأزهر - فى ضمير المجلس القومى للتعليم وهو يبحث شئون الأزهر كمؤسسة تعليمية أولى فى مصر ، تضم جميع مراحل التعليم ، من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية حيث تتمثل فى الأزهر أقدم جامعة فى العالم .

وعلى مدى عمر الأزهر المديد ، استطاع أن ينهض برسالته التعليمية ، بفضل قدرته على التطور ، وقابليته لاحتواء التغيرات الحضارية والاجتماعية ، واستجابته لعوامل المعاصرة والتحديث .

واذا كانت ثمة مشكلات تواجه هذه المؤسسة العريقة ، فقد اهتم المجلس القومى للتعليم بإجراء دراسات وبحوث متعددة عن التعليم الأزهرى ، بما توافر لدى المجلس من الخبرات والآراء والافكار والمعلومات . وقد بلغت دراسات المجلس فى هذا المجال ثلاثين دراسة ، استقصى من خلالها أسباب المشكلات ، وناقش وسائل العلاج التى تستجيب لروح العصر ، وتحرص فى الوقت ذاته على الخصائص التى لابد من توافرها لهذا النوع من التعليم .

ورؤى - لمكانة الأزهر ودوره - أن تتصدر هذه الدراسات المجلد الثامن من موسوعة المجالس القومية الذى نقدمه اليوم للقراء ، والذى يضم أيضا الاقسام الثلاثة الآتية :

البحث العلمى والتكنولوجيا : لم يعد البحث العلمى ترفا حضاريا ، بل أصبح المحور الرئيسى للتقدم ، والتنمية بشتى فروعها . وقد أدت الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الى إحداث آثار عميقة فى شكل المجتمعات واقتصادياتها ، بل فى فكرها وثقافتها ، وذلك نتيجة لانجازات الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالات الفضاء والطاقة النووية والالكترونيات ، وما حققته التطبيقات العملية من انتصارات فى الزراعة والصناعة ، واستخدامات الموارد الطبيعية ، والابتكارات فى المنتجات الصناعية ، والتقدم المذهل فى ميادين النقل والمواصلات والاسكان . حتى أصبح العالم يواجه نوعا جديدا من الصراع بين القوى الكبرى لتحقيق مزيد من الابداعات العلمية والتكنولوجية ، ويوشك التنافس الدولى أن يتحول الى تحقيق الطفرات المتتالية فى هذا الميدان .

وعلينا أن ندرك - قبل فوات الأوان - أننا نواجه تحديا حضاريا ، وسباقا دوليا ، ينبغى أن تكون وسيلتنا الأولى فيه هى البحث العلمى والتقدم التكنولوجى ، لنتمكن من تعويض ما فاتنا ، واللحاق من ثم بركب التقدم العالمى ، لأن التراخى فى هذا المضمار قد يؤدى الى أن يصبح مجتمعنا أسيرا للتخلف ، وعالة على الدول المتقدمة .

ولا ريب فى أن مصر - من خلال الجهود الجادة المخلصة ، وبما لديها من طاقات علمية وتكنولوجية ، ومن قدرات تخطيطية وتنفيذية - قادرة على اقتحام هذه العقبات ، وان تشق طريقها بنجاح الى عصر التصنيع والتكنولوجيا ، بشرط أن تجند كل الكفاءات الفكرية والعلمية والبحثية والتخطيطية لتحقيق هذه الغايات ، بحيث يصبح البحث العلمى - فعلا لا قولا - نشاطا استثماريا ، يمارس من خلال تنظيم محكم ، وادارة رشيدة تحرص على استخدامه كأداة للتقدم ، ووسيلة لحل مشكلات الانتاج وتطوير أساليبه وتوفير مستلزماته ، والتغلب على مشكلات الخدمات الماثلة والمحتملة . ولعلنا بذلك نلقى عباءة التخلف عن كواهلنا ، ولا نظل متأرجحين بين التطور والجمود .

ولا شك أننا فى حاجة الى اجراءين سريعين يتمان فى تنسيق وتكامل ، وهما :

- سرعة تطوير التكنولوجيا المتاحة محليا ، مع استيعاب المناسب لنا من التكنولوجيا العالمية ، وتوطينها بحيث يتلاحم الاثنان معا .

- الاسترشاد بتجارب الدول التى حققت تنمية اقتصادية واجتماعية متقدمة ، استنادا الى البحث العلمى والتكنولوجيا ، بحيث نستوعبها ونتعلم الدرس الملائم للاستفادة منها . وبهذه المفاهيم تناول المجلس موضوع البحث العلمى والتكنولوجيا ، وأنجز واحدا وأربعين دراسة تناولت دورهما فى مختلف المجالات ، وربطهما بقطاعات الانتاج والخدمات ، بحيث يكون البحث

العلمي جزءا من خطة التنمية ، يؤدي دورا بارزا وحيويا فى شتى القطاعات . ومن ذلك على سبيل المثال : التنمية الزراعية : باستخدام بحوث الهندسة الوراثية لانتاج سلالات عالية الانتاجية ، وخاصة بالنسبة للمحصولات الغذائية ، مثل القمح والذرة والأرز ، والبحث عن مصادر غير تقليدية لانتاج الغذاء الى جانب دور البحث العلمي فى الميكنة الزراعية ، بتصميم نماذج الآلات التى تتناسب مع البيئة المصرية .

التنمية الصناعية : بالمساهمة فى حل المشكلات التى تواجه الصناعة فى مصر ، وخاصة فيما يتصل بايجاد بدائل مستلزمات الانتاج من مواد خام ووسيطة . ووسائل زيادة الكفاية الانتاجية للمصانع ، مع تقييم وتطوير المنتج بما يواكب المستويات العالمية . وتقديم المعونة والمشورة فى شأن نقل التكنولوجيات المتقدمة والمفاضلة بينها ، واختيار اكثرها ملاءمة للواقع المصرى ، من حيث أهميته ونفعه وقلة آثاره الضارة ، بما يكفل سلامة البيئة والحفاظ عليها بوضع خطة للاحلال التدريجى للطاقة الجديدة والمتجددة : الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، وغيرهما ، لتحل تدريجيا محل الطاقة المتولدة من احتراق البترول ، لوقف استنزافه ، وتوجيهه الى الصناعات البتروكيماوية . الى جانب تكثيف ودعم البحوث فى مجال الطاقة النووية ، وانتاج الوقود النووى واختباراته ، وحسم الموقف فى شأن الانتفاع بالطاقة النووية من خلال تحديد وسائل الأمان الضرورية للمنشآت النووية .

محو الأمية وتعليم الكبار : ويشتمل على ثمانية وعشرين دراسة ، تتناول هذا الموضوع من مختلف جوانبه وتخلص فى ضرورة تكاتف جميع الجهود لمحو الأمية ، من خلال حملة قومية شاملة ، تساندها خطة إعلامية رشيدة ، اذ أن محو الأمية من العوامل الحاسمة فى حل مشكلات التخلف ، والاتجاه نحو تحديث المجتمع وتأهيله للتعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية ، بل والتغيرات الاجتماعية والسياسية ، لأن الأمية من أخطر المشكلات التى تهدد خطط التنمية وتعوق انطلاقها ، كما تمثل عقبة فى سبيل تحقيق الحرية والديمقراطية . ومن ثم فإن محو الأمية من أهم الأولويات التى ينبغى أن يحققها أى مجتمع ينشد التقدم ويسعى الى تأسيس نظام مبنى على العدالة والديمقراطية الحقيقية .

ويأتى فى ختام هذا المجلد : التعليم وتخطيط القوى العاملة ، ويشتمل على سبعة موضوعات تخلص فى استراتيجية طويلة المدى لإعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة .

• • •

وبصدور هذا المجلد تكون الموسوعة قد استكملت بحوث المجالس عن التعليم ، التى استغرقت ثلاثة مجلدات هى السادس والسابع ، والثامن الماثل بين يدى القراء ، والذى نرجو أن يكون خير عون ، لواضعى الخطط فى مجالات التعليم والبحث العلمى والباحثين والدارسين .

وعلى الله قصد السبيل ،،،

د . محمد عبدالقادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

- التعليم الأزهرى
- البحث العلمى والتكنولوجيا
- محو الأمية وتعليم الكبار
- القوى العاملة

دراسات وتوصيات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

القسم الأول

التعليم الأزهرى

التعليم الأزهرى

منذ أكثر من ألف عام ، قام الأزهر فى مصر منارا للفقه الإسلامى وعلوم الشريعة : أصولها وفروعها ، وعلوم اللغة العربية : قواعدها وآدابها . وعلى امتداد الزمن أرسى تقاليده فى العلوم ومناهج البحث ، فكانت أساسا للنظام الجامعى وتقاليده فى بلاد الدنيا .

وقد اكتسب اسم الأزهر مكانة عالية ، واكتسب المنتسبون إليه احتراما وتقديرا ، وكانت بعوث الأمم المختلفة إلى الأزهر سببا لتوثيق علاقاتنا ببلاد كثيرة وشعوب كثيرة ، وصار هو الجامعة الإسلامية الكبرى فى الشرق والغرب ، ولا يطلب أحد علوم الإسلام إلا عن طريق الأزهر ، كما أنه بالأزهر استقام اللسان العربى فى مصر واستقامت العقيدة من الانحراف والزيغ .

ثم جاءت متطلبات العصر الحديث ، وماتقتضيه من إدخال العلوم الحديثة على مناهج الأزهر إلى جانب العلوم الأصلية فيه ، جاءت لتشكل عبئا جديدا وأوجدت ازدواجا كبيرا بالنسبة لطلابه فى مراحل التعليم المختلفة فيه .

وفى ضوء التقرير المقدم إلى المجلس من السيد وزير شئون الأزهر ، عن حال التعليم بمعاهد الأزهر وجامعته ، برزت عدة مشكلات أهمها مايلى :

فى المرحلة الابتدائية :

– يوجد نحو ٣٠٠ معهد ابتدائى تستوعب سبعين ألف طالب ، يتطلب تعليمهم ثلاثة آلاف مدرس : الموجود منهم بالفعل نحو ألفين فقط وبهذا يكون العجز نحو ألف مدرس ، وغالبية المدرسين غير مؤهلين .

– أن عدد المعاهد الابتدائية قليل جدا بالنسبة إلى مدارس وزارة التربية ، فلا تبلغ نسبة التعليم الدينى المتخصص سوى نحو ١ ٪ وهو أمر بالغ الخطورة .

فى المرحلة الاعدادية والثانوية :

– تدرس فى هذه المرحلة العلوم الدينية والعربية إلى جانب مناهج وزارة التربية مما يشكل عبئا كبيرا على الطالب ، وينشأ عن ذلك ازدواجية تستدعى أن تعقد موازنة بين المقررات التى يدرسها طلاب الثانوى بمدارس وزارة التربية ، ونظراؤهم من طلاب المعاهد الأزهرية .

– لابد من دراسة مستفيضة عن مدى كفاية ثلاث سنوات فى المرحلة الإعدادية ، والأربع فى المرحلة الثانوية ، لاستيعاب هذه الازدواجية فى البرامج ، مع إعطاء الاعتبار الأول لإتقان العلوم الدينية واللغوية التى تعتبر الرسالة الأساسية فى هذه المعاهد .

– ضرورة الاهتمام بإنشاء المعاهد الدينية وأقسامها الداخلية فى المحافظات النائية ؛ فنشر التعليم الدينى فى هذه المناطق يعتبر ضرورة استراتيجية وطنية هى بمثابة سد من المقاومة والحراسة ، ضد أى تسرب خلال هذا النطاق .

– القلة المتناهية فى معاهد الفتيات برغم الإلحاح الزائد من الجمهور بطلب التوسع فيها ، فالتعليم الدينى للفتاة هو الدعامة الرئيسية فى بناء الأسرة الصالحة .

فى التعليم العالى :

– عدم تنفيذ القانون الذى اشترط أداء الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة امتحان معادلة يؤهلهم لمتابعة الدراسة فى كليات الأزهر

مع زملائهم من خريجي المعاهد الأزهرية .. إن انتساب الحاصلين على الثانوية العامة إلى ما يسمى السنة التأهيلية بجامعة الأزهر ليس هو البديل الصالح لهذه المعادلة ، وقد عاد هذا على الدراسات الإسلامية فى الجامعة بمتاعب جمة .

– إن انشاء فروع لجامعة الأزهر فى المحافظات أمر ينبغى أن يؤخذ بالحيطة والتريث ، فالكليات الأصلية فى الجامعة الأزهرية : الشريعة وأصول الدين واللغة العربية تعانى نقصا شديدا فى هيئات التدريس نظرا للإعارة للخارج ، فلا ينبغى إذن أن توزع القلة الباقية على الأقاليم ، كما أن الحاصلين على الثانوية الأزهرية فى غير حاجة الآن إلى فروع لجامعة الأزهر ، حتى يتم التوسع فى إنشاء المعاهد ، وترتفع نسبة التعليم الدينى المتخصص إلى ١٠ ٪ على الأقل – وعندئذ تفتح الفروع فى الأقاليم .

– إن إنشاء فروع لجامعة الأزهر ، لقبول طلاب غير مؤهلين للدراسات الإسلامية بقصد حل أزمة الأعداد الكبيرة التى لا مكان لها فى الجامعات الأخرى ، أمر يتعارض مع تطوير التعليم الأزهرى .

التوصيات

وبناء على ما أثارته المناقشات حول تلك المشكلات ، توصل المجلس إلى التوصيات العامة التالية :

* التنسيق والتعاون بين التعليم العام والتعليم الأزهرى بحيث تتأكد المشاركة بين وزارتى التربية والتعليم والأزهر ؛ بالتوسع فى إنشاء مدارس ابتدائية أزهرية فى مناطق التجمعات السكانية التى تزيد على ١٥٫٠٠٠ نسمة . والتعاون بين الوزارتين فى تحسين مستوى التربية الدينية فى مدارس التعليم العام ، وكذلك التوسع فى إنشاء فصول تحضيرية بالمعاهد الأزهرية ليلحق بها التلاميذ فى سن الخامسة ، ثم ينقلون إلى السنة الأولى فى سن السادسة ، وبذلك تتهيأ الفرصة لحفظ قسم من القرآن الكريم فى سن صغيرة .

* وضع حوافز لطلاب المرحلة الابتدائية للالتحاق بالمعاهد الدينية .

* التوسع فى إنشاء معاهد المعلمين لسد العجز فى مدرسى التربية الدينية ، سواء أكان بالمعاهد الأزهرية أم بالمدارس فى التعليم الابتدائى .

* تخصيص نسبة من حملة الشهادات المتوسطة ، الذين توزعهم وزارة القوى العاملة على المصالح ، إلى التعليم الابتدائى بعد إعطائهم دراسات تربوية ، لإمكان مواجهة بعض أوجه العجز فى التدريس .

* زيادة العناية بالقرآن الكريم بالأزهر الشريف حفظا وفهما وتفسيرا ، على أساس أن القرآن الكريم هو دعامة الفقه الدينى الأصيل فى المجتمع الإسلامى الحديث ، وبحيث يطبق الأزهر القوانين واللوائح فى اشتراط حفظ القرآن الكريم للترقية إلى المناصب القيادية ، والترشيح إلى عضوية البعوث الإسلامية الأزهرية إلى العالم الإسلامى .

الدورة الثالثة ١٩٧٥ – ١٩٧٦

القبول فى كليات الأزهر ومستقبل السنة التأهيلية

كان القبول بكليات الأزهر – قبل صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم الأزهر – مقصورا على الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية ، وكانت الكليات التى تقبل هؤلاء هى كليات : الشريعة ، واللغة العربية ، وأصول الدين .

وبعد صدور القانون أنشئت كليات : التجارة وكلية البنات والهندسة والزراعة والطب . ثم انشئت بعد ذلك كليات : العلوم والتربية وطب الأسنان والصيدلة ، وكلية اللغات والترجمة ، وكلية الدراسات الإسلامية والعربية .

وقد نص القانون فى المادة ٨٩ على : أن للحاصلين على ثانوية الازهر فرصا متكافئة مع نظرائهم الحاصلين على الثانوية العامة ، فى التقدم إلى الكليات المختلفة فى الجامعات الأخرى ومعاهد التعليم العالى ، وفقا للقواعد المقررة . كما نص على أنه يجوز للحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أن يطلبوا الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها ، بعد النجاح فى امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الثانوية من المعاهد الأزهرية .

ولما كان الحاصلون على الثانوية الأزهرية يدرسون نفس المناهج التى يدرسها طلاب الثانوية العامة فى العلوم المدنية – فان التعادل المنصوص عليه فى القانون ينصرف الى المناهج التى يدرسها طلاب الثانوية الأزهرية على مدى أربع سنوات فى : علوم اللغة العربية والفقه والحديث والتفسير والتاريخ الاسلامى ، بالاضافة الى ما درسوه منها قبل المرحلة الثانوية .

وفى سبيل اتاحة الفرص للحاصلين على الثانوية العامة للالتحاق بكليات جامعة الأزهر " بشرط التعادل " ، اصطنعت عدة أنظمة منذ صدور القانون كان أولها : عقد امتحان تحريرى فى المواد الاسلامية والعربية ، وكانت نتيجته غير مشجعة . فعدل عنه الى امتحان شفهى ، ولكنه لم يحقق الغرض المنشود . فعدل عنه بعد عام واحد الى " معهد الإعداد والتوجيه " لكى يدرس فيه الطلاب المواد الاسلامية والعربية ، وبعض المواد المؤهلة للكلية التى يرغب الطالب فى الالتحاق بها لمدة عام واحد ، ولكن التجربة لم تنجح كذلك .

وفى عام ١٩٦٨ ، استقر الرأى على قبول طلاب الثانوية العامة بكليات الأزهر ، عن طريق مكتب التنسيق العام للجامعات ، فأنشئت السنة التأهيلية ليلتحق بها الطلاب المرشحون من هذا المكتب . ووضعت المناهج الدراسية لها بمعرفة لجنة من علماء الأزهر لتأهيلهم فى خلال هذه السنة لمتابعة الدراسات الاسلامية فى كليات الجامعة ، على ألا يقيد هؤلاء الطلاب فى الكليات التى رشحوا إليها الا بعد نجاحهم فى امتحان نهاية العام فى السنة التأهيلية ، وإلا أعادوا الدراسة عاما آخر حتى ينجحوا ، أو يفصلوا اذا رسبوا .

ولما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، فى ١٩٧٥/٣/٢٧ ، متضمنة النص على : أن يصدر قرار من شيخ الأزهر ، بناء على اقتراح مجلس الجامعة وموافقة المجلس الاعلى للأزهر ، بمواد امتحان التعادل ونظامه ، وبناء على اقتراح الادارة العامة للمعاهد الأزهرية – شكلت جامعة الازهر لجنة انتهت الى ضرورة الابقاء على السنة التأهيلية ، لأنها خير وسيلة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعادل . كما أشارت اللجنة الى بعض التوصيات التى ترفع من مستوى الدراسة. وتمت موافقة مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للأزهر على ما انتهت اليه اللجنة .

وقد ناقشت شعبة التعليم الأزهرى وضع السنة التأهيلية فى ضوء التقارير التى قدمت اليها وما توفر لها من معلومات وحقائق . وكان هناك ما يقرب من الاجماع على مسائل أهمها :

– انه مهما قيل عن السنة التأهيلية ومناهجها وأساليب العمل فيها ، فانه لا يمكن أن يقال انها تحقق الهدف الذى قصد اليه المشرع من تحقيق التعادل بين : طلاب الثانوية العامة ، وطلاب الثانوية الأزهرية .

– ان الوضع السليم لتحقيق ما استهدفه قانون تطوير الأزهر – مادام التعادل المنشود يصعب تحقيقه – هو قصر القبول بالكليات الأزهرية على الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية .

– انه لما كانت الأعداد التى تتخرج حاليا من الثانوى الأزهرى لا تسد حاجة كليات الأزهر الأصلية – بالاضافة الى الكليات العملية – فانه

لابد من توسيع قاعدة التعليم الازهرى لكى يخرج الأعداد الكافية فى المستقبل .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بالآتى :

* وضع خطة للتوسع فى التعليم الأزهرى ، بدءا من المرحلة الابتدائية ، وبالتنسيق مع خطة وزارة التربية والتعليم ، بحيث يبلغ القبول فى الصف الأول الابتدائى الأزهرى ، فى نهاية سنوات الخطة ، نسبة تسد الحاجة من خريجى الأزهر فى معاهده وكلياته .

* يستمر نظام السنة التأهيلية بصفة مؤقتة ، على أن يعاد النظر فى مناهجها وأسلوب العمل بها والاشراف عليها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان جدية العمل فيها ، لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من التعادل الذى نص عليه القانون .

* يستمر بصفة مؤقتة نظام القبول للحاصلين على الشهادة الاعدادية العامة بالثانوى الأزهرى ، بعد امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الاعدادية من المعاهد الأزهرية ، طبقا لما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون .

* حينما يتخرج من القسم الثانوى الأزهرى أعداد كافية لسد احتياجات كليات جامعة الأزهر نظرية وعملية ، يتوقف نظام قبول حملة الثانوية العامة بالأزهر ، وتبعا لذلك يلغى نظام السنة التأهيلية . وحينما تتخرج من المعاهد الاعدادية الأزهرية - الأعداد الكافية ، يلغى نظام قبول الحاصلين على الاعدادية العامة بالثانوى الأزهرى .

توصيات عن السنة التأهيلية :

وقد تمت دراسة موضوع السنة التأهيلية فى ضوء التقارير المقدمة عنه ، وانتهت الدراسة الى التوصيات التالية :

* إعداد ميزانية مستقلة لحساب السنة التأهيلية تحقق الأهداف المنشودة ، وتلائم الأعداد الكبيرة وتقسم الطلاب الى مجموعات .

* المناهج الحالية مناسبة ، ولكن ينبغى أن يكون الكتاب المقرر موحدا لجميع الطلاب بنين وبنات ، وتكلف لجنة بتأليفه ، ويقوم الأزهر بطبعه وتوزيعه بثمن مناسب ، أو أن يكون بغير مقابل .

* تحديد حد أدنى لحضور الطلاب وانتظامهم ، بحيث يحرم الطالب الذى لا يحققه من دخول الامتحان .

* تقسيم الطلاب الى مجموعات لا تزيد عن ١٠٠ طالب .

* تكون هيئة التدريس بالسنة التأهيلية من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمعاهد الأزهرية .

الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧

دور الأزهر فى نشر الثقافة الاسلامية وتحفيظ القرآن الكريم

ظل الأزهر منذ أكثر من ألف عام يقوم بدوره العظيم فى الحفاظ على الثقافة الاسلامية ، وتحفيظ القرآن الكريم .

وقد قام المجلس بدراسة هذا الموضوع لأهميته وانتهى إلى التوصية بما يأتى :

فيما يختص بأهداف التعليم فى الأزهر :

* الاهتمام الجاد بالقرآن الكريم فى المرحلة الابتدائية حفظا

وترتيلا وفهما وتطبيقا .

* التربية الدينية والخلقية والعقلية والاجتماعية والجسمية لكل من ينتسب إلى الأزهر ليكون عضوا صالحا فى أمته .

* حمل أمانة الرسالة الاسلامية إلى كل الشعوب والعمل على إظهار حقيقة الاسلام وأثره فى تقدم البشر ورقى الحضارة .

* العناية ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى للأمة العربية وإظهار أثر العرب فى تطور الانسانية وتقدمها .

* استقبال الطلاب المسلمين من كافة أنحاء العالم لينهلوا من نبع العلم والعقيدة ولتكون لهم القدرة على فهم الظروف السياسية والاجتماعية التى سادت بلادهم وتكاد تحرمهم من الاسهام فى بناء أوطانهم على النحو الذى تحتمه سنة التطور .

* تخريج علماء عاملين مثقفين فى الدين يجمعون إلى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة .

* الربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة فى كل أسباب النشاط والانتاج والريادة ، وعالم الدنيا للمشاركة فى الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

* توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات الاسلامية والعربية والاجنبية .

* نشر اللغة العربية بين من لا يتكلمونها تدعيما لأواصر الاخوة بين المسلمين .

* تجريد الثقافة الاسلامية من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسى والمذهبى وتجليتها فى جوهرها الأصيل .

* بيان الرأى فى كل ما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة .

* تزويد طلبة الأزهر فى مختلف المراحل بالقدر الكافى من العلوم الدينية والعربية التى تخصص الازهر فى دراستها ، وبالدراسات الثقافية والعلمية والفنية العملية التى يزود بها نظراؤهم فى مدارس التعليم ، العام بوزارة التربية والتعليم وتعريفهم بالاتجاهات وأنماط السلوك التى تكفل لهم تنشئة اسلامية عربية صالحة وتعينهم على شق طريقهم فى الحياة مسلحين بسلاح العلم والإيمان .

* كل هذا مع الابقاء على الصفات المميزة للأزهر ، تلك الصفات التى تضعه فى المكان المرموق الذى يتمتع به فى قلوب العرب والمسلمين مع تحطيم الحواجز والسدود بين جامعة الأزهر وجامعات التعليم الاخرى ، وتذويب الفوارق بين خريجيها تذويبا يهيىء الفرص لهم جميعا فى مجالات العلم ومجالات العمل .

* تدريب الطلبة والخريجين تدريبا مهنيا لمواجهة احتياجاتنا بالداخل واحتياجات البلاد الاسلامية ، علاوة على أنواع أخرى من الدراسات تحتاج إليها هذه الدول .

وتحقيقا لتلك الأهداف يتعين أن تتميز كل مرحلة من مراحل التعليم الأزهرى بمناهج معينة تتناسب مع قدرات الطلاب وسنوات أعمارهم على ضوء هيكل هذا التعليم الحالى والذى ينقسم إلى ابتدائى - اعدادى - ثانوى - عال .

فيما يختص بتحفيظ القرآن الكريم فى المعاهد الأزهرية :

المعاهد الابتدائية الأزهرية :

حينما صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ألحقت بالمعاهد الأزهرية مدارس تحفيظ القرآن الكريم التى كانت حين ذاك تحت اشراف وزارة التربية والتعليم لتكون القاعدة التى يقوم عليها بناء المعاهد الدينية الأزهرية فى المرحلة الاعدادية وما بعدها . وقد نصت المادة (٨٤) من القانون المشار اليه على ما يأتى :

* تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين الى المعاهد الأزهرية وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القبول وشروطه بالنسبة للمتقدمين من تلاميذ المدارس ومن غيرها ،

وقد ضم الكثير من هذه المدارس الى الأزهر تباعا حتى بلغت اليوم ٣١٧ مدرسة هي ما نسميها الآن بالمعاهد الابتدائية الأزهرية وهذا عدا ٥٣٨٧ مكتبا تقوم على تحفيظ القرآن الكريم . وتعمل الادارة العامة للمعاهد الأزهرية جاهدة على أن تضم هذه المدارس الى الأزهر كلما سمحت الامكانات المادية بذلك تحقيقا لعناية الدولة بالتعليم الديني واستجابة لرغبات المواطنين وتمكينا للأزهر من أداء رسالته الكبرى التي تعتمد في أصولها وفروعها وفي وسائلها ومقاصدها على القرآن الكريم الذي يعد أمرا حيويا لمن يلتحق بالأزهر الشريف ويتخرج فيه »

لهذا يحرص الأزهر حرصا شديدا على أن يكون طلابه وعلماؤه من حفظة كتاب الله . وعلى الرغم من مرور أكثر من ستة عشر عاما على قانون تنظيم الأزهر فان تلك المدارس والمكاتب التي أشرنا اليها لم تحقق الغاية الكاملة من انشائها ويرجع السبب في هذا الى معوقات مختلفة نجملها فيما يأتي :

المعوقات وطرق التغلب عليها :

– كثرة المواد وازدواج المناهج وصعوبة التحصيل مع وطأة الحياة وكثرة مشاغلها ومتاعبها ، جعلت حفظ القرآن الكريم كله في تلك المرحلة أمرا صعب المنال بل جعلت الحفظ أمرا مشكوكا فيه . لهذا يوصى أن تكون المرحلة الاعدادية في الأزهر امتدادا للمرحلة الابتدائية فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم وأن يكتفى في الابتدائي بحفظ عشرين جزءا ويخصص لمرحلة الاعدادي العشرة أجزاء الباقية ، لأن الطالب في الصغر يكون أقدر على الحفظ منه في الكبر .

ويتطلب الأمر أن تكون هناك بعد ذلك متابعة للحفظ والاستذكار في المرحلتين الثانوية والجامعية . وتتحقق المتابعة بتخصيص حصتين في الخطة الدراسية أسبوعيا في كل صف من الصفوف . على أن يمتحن الطلاب آخر كل عام في القرآن الكريم كله شفويا وتحريريا .

– قلة عدد المحفظين الذين يوثق بهم في القيام على تحفيظ القرآن الكريم لتلاميذ المعاهد الابتدائية الأزهرية ، وقد كان من نتيجة ذلك اسناد تلك المهمة إلى من لا يحفظون القرآن أو لا يجيدون تلاوته من ذوي المؤهلات العالية أو المتوسطة .

ولتوفير العدد اللازم من المحفظين لكل فصول الدراسة بالمعاهد الابتدائية ، يوصى بالتوسع في إنشاء معاهد القراءات لتوفير هذا النوع من المدرسين مع الاستعانة بالمحالين على المعاش وبغير المؤهلين من الحافظين للقرآن الكريم عن طريق المسابقات .

– قلة المعاهد الابتدائية وعدم انتشارها كان من الاسباب التي صرفت أولياء الامور عن الرغبة في إلحاق أبنائهم بهذا النوع من التعليم وفضلوا عليه مدارس التعليم العام .

لهذا يوصى ببذل الجهد من كل الجهات المعنية والمسئولة بالاكثار من تلك المعاهد بحيث يكون لكل تجمع سكاني – يبلغ عدده عشرة آلاف – معهد ، أو بحيث يكون في كل مدرسة ابتدائية من مدارس التعليم العام فصل على الأقل لتحفيظ القرآن الكريم .

– عدم صلاحية كثير من مباني المعاهد الابتدائية الأزهرية ، وعدم ملاءمتها للشروط الصحية لخلوها من الأفنية والملاعب ، وكان من أثر ذلك أن زهد الناس فيها وهونوا من شأنها ولا يخفى ما لهذا من أثر في عدول أولياء الأمور عن إلحاق أبنائهم بتلك المعاهد خوفا عليهم من أن يتأثروا نفسيا وجسمانيا .

لهذا يوصى بالمبادرة إلى تحسين حالة مباني هذه المعاهد واستكمال الشروط الصحية بها . بحيث تكون أماكن لائقة ومشجعة لإقبال الطلاب عليها .

– عدم الجدية في تدريس المناهج المقررة في القرآن الكريم وفق الخطة الموضوعة لانعدام المتابعة أو ضعفها من المشرفين والمفتشين الذين لم يدربوا أو يؤهلوا أو يختاروا على أسس سليمة ، أهمها أن يكون حافظا للقرآن الكريم الذي يقوم بالاشراف على تحفيظه .

– عدم الجدية في ضبط الامتحانات التي تجرى آخر العام ويوصى أن يعالج هذا الأمر بحزم وشدة وأن يوضع في الاعتبار مبدأ الثواب

والعقاب تبعا لما تشير إليه النتيجة ، كما يوصى أن تجرى الامتحانات فى القرآن الكريم فى آخر كل عام ثم يعاد امتحان الراسبين فى أول العام التالى وبذلك نستغل الاجازة الصيفية فى الاستذكار والحفظ ، وعلى أن تكون الامتحانات تحريرية وشفوية من غير أن يضم أحد الامتحانين إلى الآخر ، وعلى أن يمتحن الطالب فى مقرر الصف المقيد به بالاضافة إلى مقررات الصفوف السابقة عليه .

– تسرب كثير من التلاميذ أثناء العام الدراسى لأسباب مختلفة ، منها عدم إمكانهم متابعة المنهج الدراسى المزدوج ولصغر سنهم ونقل الاسرة إلى أماكن لا يوجد بها معاهد إعدادية وثانوية يكمل فيها التلميذ دراسته الأزهرية فيما بعد .

– انعدام الحوافز المادية والأدبية لترغيب الطلاب وأولياء أمورهم فى الاقبال على هذا النوع من التعليم .

الحوافز المقترحة :

ومن الامور الحتمية لنجاح تلك المعاهد فى تحقيق رسالتها أن تكون هناك حوافز مادية وأدبية مجزية تمنح للمحفظين نجملها فيما يأتى :

أ) تخصيص مكافآت تشجيعية مجزية للطلبة الحافظين للقرآن الكريم كله وممن تتراوح أعمارهم بين العاشرة والسابعة عشرة .

ب) معاملة من يحفظ القرآن الكريم كله عند التجنيد معاملة ذوى المؤهلات العالية .

جـ) النظر فى احتساب سنة اعتبارية فى أقدمية من يحفظ القرآن الكريم عند تعيينه .

د) تقرير وجبة غذائية لطلاب المرحلة الابتدائية للاسباب الآتية :

– لأن السائد فى معاهد هذه المرحلة هو نظام اليوم الكامل ولا يستطيع هذا الطالب أن يمكث تلك الفترة الزمنية الطويلة بدون طعام .

– لان المسافة بعيدة بين المعاهد ومساكن الطلاب وأسرهم نظرا لقلة المعاهد وعدم انتشارها .

– الحاجة إلى حافز يغرى الطلاب وأولياء أمورهم بالاقبال على هذه المعاهد والاستمرار فيها وتحمل أعبائها .

هـ) تفضيل من يحفظ القرآن الكريم عند الاختيار للوظائف الدينية الاشرافية فى وزارات الأزهر والأوقاف وغيرهما من الوزارات والهيئات كوظائف المأذونين .

تعليم الدين والتربية الاجتماعية

ايمانا بأهمية الدين فى المجتمع وضرورته فى بناء الانسان ، ورغبة فى تعميق العقيدة والشريعة فى نفوس جيل الغد من أبنائنا وبناتنا على وجه يعصمهم من الزلل ويحميهم من التعصب المذهبى ويبعدهم عن الانحراف وعن التأثر بالأفكار المسمومة ويهيىء لهم الانتفاع بما شرع الله لعباده – فقد تمت مناقشة موضوع التربية الدينية للناشئين وتعليم الدين لتلاميذ المدارس فى مجتمعنا وانتهت المناقشات إلى ما يأتى :

– أن مسئولية مجتمعنا عن التربية الدينية للناشئين تقع على عاتق الاسرة والمدرسة ومؤسسات الدولة وعلى القادة والرؤساء وكل من ولاه الله أمرا من أمور هذا المجتمع . ومن الواجب أن تتضافر جهود المؤسسات والأفراد والقائمين على شئون أمتنا مع الأسرة والمدرسة فى ارساء القيم الدينية والخلقية فى نفوس المتعلمين والناشئين عن طريق القدوة الحسنة والالتزام الامين حتى لا يرى المتعلم – تلميذا أو غير

تلميذ – من صور الفعل ما ينافى حقائق ما يتلقاه عن الدين وتعاليمه . ومن ثم كان لزاما على الصحافة ووسائل الاعلام وأجهزة المسرح والسينما أن تعرض على الرائين والسامعين ما يؤكد المعانى الكريمة فى أنفسهم مما عرفوه من قضايا الدين وفضائل الأخلاق ، لا ما ينافى ذلك أو يهدم الآثار الطيبة التى امتلأت بها صدورهم .

– أن تعليم الدين عقيدة وشريعة مما ينبغى أن تقوم به المدرسة لتلاميذها فى مراحلها المتنوعة وفى السن المبكرة قبل الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى ، وليتفرغ التعليم الجامعى والعالى للبناء على ذلك ، وتزويد أبنائه بما لابد أن يعرفوه فى مثل سنهم ، لما ينتظرهم فى مستقبلهم وما يشيع فى عصرهم من المذاهب الفكرية وحقيقة الأمر فيها ليكونوا على بينة من ذلك .

– توجيه العناية فى التعليم الجامعى إلى التراث الدينى وتمكين طلابه من اطلاعهم عليه ومدارستهم له وإبراز الفضائل التى تحث عليها الأديان السماوية وآثار التحلى بها ، وتطعيم هذا التعليم بقدر من الثقافة الدينية والدراسات الانسانية والقومية العربية بحيث يأخذ صورة مقررات علمية ، على أن ينتظم ذلك جميع صفوف الدراسة العالية وتؤلف فيه الكتب على مستوياتها ، ويخصص لكل صف محاضر يمكن رجوع الطلاب إليه لاستيضاح ما هم فى حاجة إلى استيضاحه مما تنتظمه هذه المؤلفات أو مما يشتبه أمره عليهم فيما يثيره الجاهلون والمشككون وأصحاب الأهواء والنزعات .

– ان مناهج تعليم الدين بمدارس الوزارة فى مراحلها المختلفة تتطلب مزيدا من الاهتمام بالعقيدة والشريعة والنبوات ، وتوسيعا للمعرفة بأمور الدين وتعاليمه وحكمة تشريع أحكامه ، وتمكينا للعقيدة فى نفوس جيل الغد المرتقب الذى ينبغى تنشئته على تعميق جذور الايمان فى قلوب أبنائه وتوجيههم إلى جعل الدين أساس حياة مجتمعه ، وهذا يقتضى توسيع الزمن المخصص لتدريس المادة فى كل من الاعدادى والثانوى .

– استحسان استخدام طريقة الحوار والإقناع فى تدريس مادة الدين كلما أمكن ذلك ، تمكينا لغرس مقرراته فى صدور الناشئين وتعويدا لهم على الابانة عن قضاياه والبرهنة عليها والدفاع عنها ، ويمكن استخدام طريقة التمثيل المسرحى لما يكون عرضه عن طريقه نافعا ومفيدا دون خروج على ما تقتضيه أمور الدين وتعاليمه .

– ضرورة حفظ قدر من القرآن الكريم موزع على مراحل التعليم الثلاث ، الابتدائية والاعدادية والثانوية ، للطلاب المسلمين ولمعرفة قدر من المعلومات الدينية فى العقيدة وما يتصل بها والشريعة وأحكامها مما لابد من معرفته لكل متدين ولكل مواطن .

– الاهتمام فى المدارس بتوفير المناخ المناسب والقدوة التى تعين على تثبيت المعلومات وتدفع إلى العمل بمقتضاها والجدية الحازمة فى التدريس والتطبيق والاختبار .

– أن تكون مادة الدين فى مراحل التعليم كلها مادة نجاح ورسوب فى جميع الصفوف ، وألا تضم درجات النجاح فيها إلى المجموع .

– شمول مادة الدين للجوانب النظرية والجوانب العملية التطبيقية فى كل ما يمكن فيه ذلك ، ومن هنا يجب أن يكون تقويم الطالب شاملا لجانبى المعرفة والتطبيق ، وأن يقوم مستوى الطالب كلما تيسر ذلك بامتحان تحريرى وشفوى .

– الاكتفاء فى تدريس المادة بالمعلم المعروف بالتدين المحيط بالموضوع القادر على أداء المهمة لصعوبة اسناد تدريس المادة لمدرس متخصص نظرا لقلة عدد هذا النمط من المدرسين ولكثرة تنقلة بين المدارس ، هذا إلى جانب أن استخدام المدرس المتخصص قد يؤدى إلى عزل مادة الدين عن سائر المواد الدراسية ، مع أن الأساس هو ربط الدين بالحياة والمواد الدراسية المختلفة ، وإلى أن مهمة التثقيف الدينى لا تقع على عاتق معلم الدين المنوط به تدريس حصصه وحده ، وإنما

مسئولية معلمى المواد جميعها والمشرفين على الأنشطة التى يزاولها التلاميذ عامة ، وقد يكون من الواجب فى حصص العلوم مثلا توجيه التلاميذ إلى قدرة الله المتمثلة فى خلقه وعجائب صنعته . وكذلك بالنسبة إلى تدريس ما يتعلق بالجبال والبحار وطبقات الأرض وما إلى ذلك .

– العناية بتحفيظ القرآن الكريم كله لطائفة من أبناء الأمة ، يبقى لهم تواتره وتبقى روايته وتلاوته مرتلا كما أنزله الله وكما أمر به. ووجوب إعداد فريق من أبناء المسلمين متفقه فى الدين ومتخصص فى العقيدة ، ومتعمق فى الشريعة .

– ضرورة تقرير مادة أساسية جديدة لجميع الطلاب فى مختلف مراحل التعليم بأنواعه تسمى : مادة التربية الاجتماعية أو التربية الاجتماعية والأخلاق ، تشمل القيم الدينية والإنسانية والعربية ، والمثل والتقاليد التى يرى المجتمع وجوب الحفاظ عليها والتزام صونها ، وواجبات المواطن الكامل نحو نفسه ودينه وأسرته ومجتمعه .

– أن تعمل جميع المؤسسات وأجهزة الثقافة وهيئات التوجيه والاعلام على جميع مستوياتها على بث الموضوعات المتصلة بالدين والأخلاق ، مع الإلحاح والترغيب فى دعوة الناس إليها وتحبيبهم فيها وحملهم عليها . لأن معرفة هذه الأمور والاتصاف بها لازمة لكل مواطن وضرورة لاستقامة حياته ونفعه فى أمته . مع تجنب ما يتعارض وقضايا الدين والأخلاق .

– فيما يختص بدور الكتاب يوصى بالآتى :

أن يتم توزيع بعض الكتب على صفوف الدراسة للقراءة الحرة وإخراج الكتب الدينية إخراجا فنيا مناسبا ، وتوزيع الجوائز ، وتقرير الحوافز بالنسبة للمادة الدينية لتشجيع الطلاب .

التعليم الدينى فى مراحل التعليم

لا شك أن للتربية أثرها فى تقدم المجتمع وتطوره ، خصوصا اذا التزم السلوك بالقيم الدينية كمعايير . والانسان المؤمن أكثر انتاجا فى المجتمع من غيره ، لأن هناك رقابة ذاتية داخلية عليه – ومن ثم يجب أن نهتم بالتربية الدينية ، وتحويلها الى قيم وسلوك فى المجتمع ولا بد من دراسة دقيقة واعية قبل التطبيق حتى تتحقق النتائج المرجوة .

والتعليم العام فى مصر يتناول التعليم فى الأزهر : ثم فى وزارة التربية والتعليم .

أولا : الأزهـــر :

وله دور رائد فى الحفاظ على الدين ووقفات تاريخية خالدة ضد الغزاة والمستعمرين بالإضافة الى عمله الأساسى فى تخريج العلماء ، والمدرسين الذين يتولون أمور الدين شرحا وتدريسا .

ومن الضرورى تحديد مستوى يكفل إعداد هؤلاء الخريجين على اختلاف مستوياتهم والاهتمام بالسلوك فى المعاهد الأزهرية لأنها بطبيعتها تخرج قادة دينيين ، فلا بد من وجود مسجد صغير فى كل معهد، تؤدى فيه الصلوات التى يحين وقتها أثناء الدراسة وينصرف

المعهد كله أساتذته وطلابه لأداء الصلاة (ولتحدد مواعيد الفسح مثلا فى وقت الصلاة) .

وفى شهر رمضان مثلا يتحول المعهد الى مركز اشعاع دينى فى بيئته التى يوجد فيها، بأن يفتح أبوابه للدروس الدينية طوال هذا الشهر الكريم بحيث يشترك فيها بعض الطلاب المتازين مع الأساتذة ، ففى هذا تدريب لهم وتعليم وتوجيه وتربية .

وحبذا لو بدأ الاهتمام من المعاهد الابتدائية بتقسيم منهج التربية الدينية بحيث يشمل كل المراحل ويكمل بعضه بعضها . ثم الاهتمام الجاد بحفظ القرآن الكريم وكذلك التركيز على المعاهد الدينية للفتيات حتى نضمن سلامة الأجيال القادمة وتنشئتها النشأة الدينية السليمة .

ثانيا : وزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة :

– جرت العادة فى المدارس على تلقين الطلاب طائفة من المسائل الفقهية ، مثل مسائل الصلاة والزكاة والصوم ، مع اهتمام قليل بتعريفهم بعقائد الدين وما يدعمها من الحجج والبراهين وما فيها من الحكم والأسرار .

– وينبغى أن يكون الخريج ملما بحقيقة الإسلام وماذا يريد من الانسان وعلاقة عقائده بالحياة الانسانية وهى أمور أساسية لفهم الدين واصلاح العقيدة . فما لم ترسخ هذه الأمور فى ذهن الانسان وما لم يعرفها حق المعرفة فانه لا يستفيد من تعليم الدين ولا يعرف أحكام الشريعة .

ومما لا بد منه قبل أن يلقن الطالب مسائل العبادات وأحكام الشريعة أن يعرف ما فيها من الحكم والأسرار والمصالح ليستعد لاتباع هذه الأحكام من قرارة نفسه .

– لابد من إعداد مدرس التربية الدينية الإعداد الكافى وتخصيص مدرس مستقل لهذه المادة ، وأن يكون المدرس قدوة ونموذجا صالحا . ثم الاهتمام بالسلوك العملى ، كالصلاة فى مسجد المدرسة يؤديها الأساتذة مع التلاميذ ، والاهتمام بالجماعات الدينية باعتبارها انعكاسا عمليا للتربية الدينية .

– المنـــاهج :

لابد أن تتحول من عملية التلقين الى عملية تربية السلوك وغرس القيم ، وتقسم المناهج كما يلى :

فى المرحلة الابتدائية : تدرس العبادات على النحو الذى أشرنا اليه سابقا ثم بعض القيم كالصدق والإخلاص والوفاء والأمانة بأسلوب يتلاءم مع هذه المرحلة السنية .

وفى الاعدادى : بعض الأحكام العقائدية ، تشرح الاسلام ومعنى كلمة الإسلام – حقيقة الإسلام – ثم حقيقة الكفر – مضار الكفر وعواقبه السيئة .

– الايمان – معنى الايمان – الايمان بالغيب .

– الايمان مفصلا – الايمان بالله – معنى لا اله الا الله .

– فوائد الاسلام – دراسة مقارنة .

– ثم بعض البطولات الإسلامية ، ونماذج من القرآن مثل : وصايا لقمان كتخطيط لتربية الشباب .

وفى المرحلة الثانوية يعنى بالموضوعات التالية :

حقوق الله – حقوق النفس – حقوق العباد – حقوق سائر المخلوقات .

ونعتقد أننا بهذا نستطيع أن نربى التربية الدينية الصحيحة ونحمى الشباب من الانحراف والسير وراء المغرضين وأصحاب المذاهب الهدامة ثم الاهتمام أكثر بمدارس الفتيات فى هذه الناحية من التربية باعتبارهن امهات المستقبل حتى نضمن إعداد المرأة لتخريج أجيال على مستوى مناسب من التربية الدينية .

التربية الدينية في الجامعات

لا يقصد من التربية الدينية لطلاب الجامعات ، أن يكون الطالب متخصصا فى الفكر الدينى ، وإنما ينال منها مـــا يجعله مسلما مستنيرا ، صاحب نظرة صحيحة للكون والحياة ، ملتزما فى سلوكه المبادىء والأخلاق والقواعد التى تنظم العلائق الاجتماعية بين أفراد الجماعة ، معظما لحرمات الله وشعائره ، يؤدى ما وجب وينتهى عما هو محظور .

ومن شروط الاستنارة الدينية أن يتمكن الشباب المسلم فى جامعاتنا من الثبات أمام تيارات الالحاد وموجات الإباحية والتحلل .

إن تخصيص كتاب للدراسة وساعات محددة (ضمن خطة الدراسة) قد لا يتمخض فى النهاية إلا عن إضافة شكلية .

ولو أن هذه التربية الدينية تمت من خلال البحث العلمى نفسه لكانت أكثر جذبا وأبقى أثرا .

ومن المناســـب أن يكـــون هناك برنامـــج ثقافـــى دينى مخطط يتنـــاول من القضايـــا والمشكـــلات والموضوعات ما يتيح تقديم ما هو ضرورى من المعرفـــة الدينيـــة بكل فروعها : عقيدة وفقها وأخلاقا .

والأهم من ذلك كله ، هو تلوين الجو الجامعى بلون دينى تعكسه الحياة اليومية ونظامها . ويعكسه الأستاذ فى قوله وسلوكه ، وتجسده روح عامة يتواصى بها الجميع ، يكون من مقوماتها تزكية أنماط السلوك الفاضل واستهجان أنماط السلوك الذى يخرج على معايير الخلق ويتنكر لمقاييس الدين ، دون توسع فى هذه المعايير والمقاييس بالخلط بينها وبين مواصفات العرف التى كثيرا ما تكون هـــى نفسها مجافية لسماحة الدين .

ان هذا قد يبلغ فى أثره أضعاف ما يحققه إضافة كتاب يستظهره الطـــــلاب ولا يجـــــدون فيه أكثر من عبء أضيف إلى أثقال يحملونها .

ومن أصول التربية الصحيحة أن ندعم الاتجاه الذى نريد أن نغرسه فى نفوس النشء بالعوامل التى تتواءم معه وتعززه ، وأن نحميه من العوامل التى تعوقه أو تناهضه .

ومن الضرورى تنقية الجو الثقافى - وهو يصنع القدر الأكبر فى تشكيل النشء والشباب - ومن عوامل الهدم التى تهز ما تغرسه الأسرة فى البيت وما تحاوله المدرسة والمسجد - ليصبح الهواء الفكرى الذى يتنفسه أبناؤنا نقيا صالحا .

ان حركة الإصـــــلاح يجـــب أن تكـــــون شاملة مخططة ، يعـــزز كل مجـــال من مجالاتها ما عداه ولا يناهض جانب منها جانبا آخر .

وأول شرط لنجـــــاح التربية الدينية والأخلاقية ، ألا تكون هناك فجوة بين ما تنادى به هـــذه التربية وبين ما يجـــرى فى الواقع ، وكلمـــا ضاقت الفجـــوة بين الواقـــع وبين ما تنادى به كنا إلى النجاح أقرب .

دور الكتاب في التربية الدينية

يستدعى الاهتمام بالتربية الدينية وضع تصور لدور الكتاب العام فى مجال تعميق العقيدة والشريعة فى نفوس جيل الغد من أبنائنا وبناتنا بحيث يثمر ذلك التعميق الثمرة المرجوة فى بناء الإنسان المؤمن الذى يثرى حياتنا ومجتمعنا فى دولة العلم والإيمان .

إن كتاب الدين المنهجى الذى يصنف بمعرفة الأساتذة المتخصصين فى وزارة التعليم وان كان يقدم المادة الدراسية والمفاهيم الميسرة للمستويات المدرسية المختلفة ، إلا أنه - كغيره من الكتب - يأخذ طبيعة المادة التى سيعقد فيها الامتحان وعلى الطلاب أن يحيطوا به بقدر ما يسمح لهم بالنجاح فى تلك المادة ، ومن هنا يجىء دور الكتاب العام الذى يلازم الطالب وغير الطالب كمرجع يعود إليه ليستوضح ما قد يكون خفى عليه - بعيدا عن مدرس المادة ، وليشبع رغبته فى التعمق ومتابعة نمو المعرفة الدينية لديه .

ولذلك فانه يجب أن نسلط الضوء على تلك الكتب التى يمكن أن توصف بالعموم فى الدراسات الدينية على اختلاف فروعها .

فاما أن نختار من بينها مجموعة نتفق على صلاحيتها للمستويات المختلفة كمراجع تحقق الغرض من تعميق العقيدة والشريعة وتاصيل مبادئها وتاكيد دورها فى سلوك الإنسان .

أو نكلف بعض السادة المتخصصين فى تصنيف كتب عامة فى فروع العقيدة والشريعة والسيرة العطرة وسير الشخصيات الرائدة فى الحياة الدينية عامة والإسلامية خاصة .

ويجب ألا نغفل التكلفة المرتفعة لطبع الكتب فى وقتنا الحالى ، حتى ان القدرة المالية لدى معظم الطبقات تعجز عن اقتناء ما تحتاجه من الكتب فى فروع المعرفة المختلفة .

ومن هنا لابد أن ننبه إلى ما يجب أن يكون من دعم الكتاب الدينى بمعرفة الدولة وذلك بتحمل نفقاته كافة أو الجزء الأكبر منها ، بحيث يتفق والقدرة المالية لمعظم الطبقات .

الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨

فى شأن سلم التعليم فى الأزهر

استعرض المجلس القومى للتعليم الأوضاع الحالية فى المعاهد الأزهرية ، وقد تبين أن الطلاب بالمراحل الابتدائية والاعدادية ، بصفة خاصة ، يعانون من ازدواج المناهج بصورتها الحالية - اذ تجمع ما بين مقررات العلوم الدينية والأزهرية ، والمواد الثقافية المقررة فى مدارس التعليم العام - مما يمثل عبئا ثقيلا على الطلاب يقصر عن مواجهة عدد سنوات الدراسة فى كل من المرحلتين الابتدائية والاعدادية (٦ سنوات

فى الابتدائية و ٣ سنوات فى الاعدادية ، طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧) وأن هذه الأوضاع لا تهيىء فرصة اتقان أى من هذه المناهج المقررة ، الأمر الذى يفوت الفرصة المقصودة من الدراسة الأزهرية ، وأهدافها الأصيلة .

كما لوحظ قبول أعداد من حملة الشهادة الابتدائية العامة ، فى المعاهد الاعدادية الأزهرية ، وكذلك قبول أعداد من حملة الشهادة الاعدادية العامة فى المعاهد الثانوية الأزهرية . وأغلب هؤلاء لا يحفظون القرآن الكريم حفظا صحيحا ، فضلا عن أنه لم يسبق لهم دراسة مقررات العلوم الدينية الأزهرية . ويترتب على ذلك أن المعاهد الأزهرية أصبحت بديلا للتعليم العام ، بالنسبة لبعض الطلاب ، وكثير من هؤلاء الطلاب سيتخرجون فى المعاهد الأزهرية دون أن تتاح لهم فرصة استيعاب مضمون العلوم الدينية والدراسات الأزهرية بالقدر المطلوب .

وقد برز فى المناقشة الاتجاهان الآتيان :

الاتجاه الأول : ويتضمن :

– زيادة مدة الدراسة فى المرحلة الاعدادية الأزهرية ، سنة دراسية ، لتصبح أربع سنوات دراسية – وفى هذه الحالة ينقل حفظ عشرة أجزاء من القرآن الكريم من المرحلة الابتدائية الى المرحلة الاعدادية تخفيفا على طلاب المرحلة الابتدائية من جهة وتمكينا للطلاب من اتقان الحفظ وتجويد القرآن الكريم من جهة أخرى .

– ضرورة التنسيق فى إنشاء المدارس الابتدائية العامة والمعاهد الأزهرية الابتدائية فى توزيع الأماكن ، والمبانى ، توزيعا جغرافيا بما يهيىء الفرص الكافية للتوسع فى التعليم الابتدائى الأزهرى .

الاتجاه الثانى : ويتضمن :

– الابقاء على عدد سنوات الدراسة فى المعاهد الابتدائية ، والاعدادية الأزهرية كما هى حاليا لأن أية زيادة فى عدد سنوات الدراسة يترتب عليها عزوف بعض الطلاب عن الالتحاق بالمعاهد الأزهرية . ومن ناحية أخرى فإن أية زيادة فى عدد سنوات الدراسة تعنى مزيدا من تكلفة التعليم والارتفاع باقتصادياته ونفقاته ، وهو أمر قد لا يكون مرغوبا .

– النظر فى ضغط مناهج المواد الثقافية ما أمكن ، وبما لا يخل بجوهر الموضوعات المقررة فى هذه المواد .

– النظر فى نقل عشرة أجزاء من القرآن الكريم للحفظ فى المرحلة الاعدادية .

التوصيات

وقد تدارس المجلس وجهتى النظر ، وبعد مناقشات مستفيضة استقر الرأى على التوصيات الآتية :

* قبول الطلاب بالمعاهد الابتدائية الأزهرية من سن الخامسة وبذلك تكون مدة الدراسة الفعلية فى هذه المعاهد سبع سنوات (من سن الخامسة الى سن الثانية عشرة) وبذلك تتوافر للطلاب فسحة من الوقت لإتمام حفظ القرآن الكريم كله فى سن مبكرة – هذا فضلا عن تشجيع القبول فى المعاهد الأزهرية الابتدائية وبخاصة فى المناطق التى لا تتوافر فيها دور الحضانة ومدارس تحفيظ القرآن الكريم .

* أن تكون مدة العام الدراسى فى المعاهد الابتدائية والاعدادية الأزهرية أربعين أسبوعا كما كانت الحال سابقا – وبذلك يتوافر للطلاب الوقت الكافى لتغطية المناهج المزدوجة – ولتجويد القرآن الكريم ومتابعة استظهاره (دون تكلفة مالية جديدة) .

* ضرورة عقد امتحان شفوى وتحريرى فى القرآن الكريم – فى امتحان كل من الشهادات الابتدائية والاعدادية والثانوية – ولا يعتبر الطالب ناجحا فيها ما لم ينجح فى مادة القرآن الكريم .

* إعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية (التى أدخلت على التعليم الأزهرى) بهدف التخفيف بعض الشىء عن الطالب الأزهرى . وضغط مقررات هذه المواد دون المساس بالجوهر .

* تقرير حوافز لتشجيع الطلاب على الاقبال على التعليم الأزهرى ، وحفظ القرآن الكريم .

ويقترح فى هذا الشأن :

- تقرير وجبة غذائية للطلاب بالمعاهد الابتدائية والاعدادية الأزهرية .

- عقد المسابقات فى حفظ القرآن ، بصفة دورية سنويا للطلاب فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية ، ومنح مكافآت مالية للمتفوقين منهم .

- انشاء مساكن للطلاب المغتربين ، فى المعاهد الأزهرية بالمراكز الكبيرة وعواصم المحافظات .

فى شأن خطة التوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى

سبق أن أوصى المجلس فى دورته الثالثة أثناء مناقشة موضوع القبول فى كليات الأزهر ومستقبل السنة التأهيلية ، بوضع خطة (تحدد مدتها فى ضوء ما يخصص لها فى ميزانية الدولة) للتوسع فى التعليم الابتدائى الأزهرى ، كما أوصى بالنظر فى تقرير حوافز لتشجيع اقبال الطلاب على التعليم الدينى وحفظ القرآن الكريم .

وقد استعرض المجلس مشروع خطة التوسع فى التعليم الابتدائى الأزهرى ، واستهدف المشروع تحقيق الاكتفاء الذاتى أو ما يقرب منه آخر الأمر لجامعة الأزهر من الحاصلين على الثانوية الأزهرية ، وما يسد حاجة المجتمع فى الداخل والخارج ، من خريجى الأزهر بنوعياتهم المتعددة والمتميزة بحيث يمكن مستقبلا الاستغناء تدريجيا عن السنة التأهيلية ، عندما تتوافر الأعداد المطلوبة من حملة الثانوية العامة الأزهرية بحسب الخطة المقترحة ، كما يستغنى عن إلحاق أعداد كبيرة من الحاصلين على الاعدادية العامة بالمعاهد الثانوية الأزهرية .

وتستهدف الخطة المقترحة ، تحقيق زيادة مطردة سنويا فى القبول بالصف الأول الابتدائى بنسبة حوالى ١٥ ٪ - بحيث يبلغ عدد المقبولين فى نهاية سنوات الخطة ضعف عدد المقبولين فى سنة الأساس ٧٧ - ١٩٧٨ - (وهذه النسبة المقترحة بنيت على أساس معدل الزيادة فى السنوات الخمس الماضية ، فى عدد المقبولين بالصف الأول الابتدائى الأزهرى اعتمادا على الاحصاءات الواردة من الأزهر) .

وحيث ان زيادة عدد الطلاب فى المرحلة الابتدائية الأزهرية ، انما تمثل جزءا من سياسة الدولة نحو تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الالزام فان المشروع المقترح لن يكلف الدولة أعباء مالية اضافية ، لأنه فى اطار خطة الالزام التى تقوم بها الدولة ، كما يحقق المشروع توفير فرص الاختيار أمام الطلاب بين التعليم العام والتعليم الأزهرى .

التوصيات

ولتحقيق هذه الخطة فاننا نوصى بأن تراعى الأسس الآتية :

* أن يتم التنسيق بين وزارة التعليم والأزهر فى قبول الطلاب فى الصف الأول الابتدائى بحيث توضع خطة متكاملة مشتركة بينهما .

* أن تراعى عدالة التوزيع بالنسبة للتجمعات السكانية والتوزيع الجغرافى وخطة انشاء المدارس وقبول التلاميذ بالمعاهد الابتدائية التى تنشأ ، وتكون الأولوية فى انشاء المعاهد الأزهرية فى الأماكن المحرومة من الخدمة التعليمية ومن مدارس الفصل الواحد ، ثم فى الأماكن الخالية من التعليم الأزهرى .

* دعم موازنة التعليم الأزهرى بما يمكنه من توفير الامكانات البشرية والمادية اللازمة للخطة من حيث انشاء المبانى وتوفير التجهيزات ، وإعداد المعلمين لتشغيل هذه المعاهد والفصول الجديدة التى

تتضمنها خطة التوسع .

* سيترتب على هذه الخطة المقترحة للتوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى زيادة فى فصول المرحلة الاعدادية ومعاهدها ، ثم فى فصول المرحلة الثانوية ومعاهدها - مما يستلزم وضع خطة جانبية أخرى لمواجهة النمو المنتظر فى المرحلتين الاعدادية والثانوية .

ويكرر المجلس التوصية بتقرير حوافز لتشجيع اقبال الطلاب على التعليم الأزهرى بالوسائل الآتية :

- انشاء أقسام داخلية بالمعاهد الاعدادية والثانوية للمغتربين فى المراكز الكبيرة وعواصم المحافظات .

- تخصص جوائز مالية مجزية لمتابعة حفظ القرآن الكريم فى مراحل التعليم بمعاهد الأزهر .

- تخفيض مدة التجنيد سنة واحدة ، لمن يحفظ القرآن الكريم كله ويؤدى فيه الامتحان بنجاح أمام لجان التجنيد المختصة .

الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

التعليم الأزهرى والعام فى ظل اللامركزية والحكم المحلى

(دراسة مشتركة)

جاء قيام نظام اللامركزية والحكم المحلى فى بلادنا - بصفة عامة - استجابة لأمرين ، أولهما اقامة حياة ديمقراطية سليمة - تعنى أولا وقبل كل شىء حكم الشعب من أجل صالح الشعب ، اذ من المسلم به أن من أهم أركان تحقيق الديمقراطية ادارة الشعب لشئونه ومصالحه المحلية ، فى كل مرافقه ووحداته الادارية ، هذا إلى أنه بفضل نظام الحكم المحلى تتحقق سيادة الادارة الشعبية وتترسخ سيادة القانون فى كل بقعة من البلاد من خلال الجهود النشيطة للمحليات . والأمر الثانى ، أن نظام الحكم المحلى ، يمثل استجابة ضرورية ، وترجمة حقيقية وصادقة لظروفنا المتطورة والمتصلة بتاريخنا السياسى وواقعنا الاجتماعى ، ونتاجا طبيعيا لتفاعل تلك الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وتطبيقا لهذا النظام صدرت التشريعات والقوانين المتتابعة التى تقضى بتقسيم الجمهورية الى محافظات ومراكز ومدن وقرى تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، كما تم تشكيل مجالس شعبية على مستوى الوحدات الإدارية ، وبموجبها أيضا تحددت اختصاصات ومسئوليات المحافظ وكذلك رؤساء الوحدات المحلية فى تسيير وادارة المرافق المحلية الواقعة فى دائرتها ، كما تحددت العلاقة بينها وبين الوزارات المركزية فى الدولة التى تتبعها تلك المرافق اصلا .

وكان قطاع التعليم بمرافقه المنتشرة على طول البلاد وعرضها ، فى طليعة القطاعات الأخرى التى ساهمت بنصيب كبير فى تعزيز ودعم هذا الاتجاه ، والتاريخ يسجل لوزارة التربية والتعليم أنها كانت أسبق من غيرها من الوزارات أخذا بنظام اللامركزية حيث بدأت منذ عام ١٩٣١ بتقسيم القطر الى مناطق تعليمية ، زودتها بأجهزة ادارية تقوم بتنفيذ سياسة الوزارة وتعليماتها فى ادارة شئون التعليم ، ثم توسعت الوزارة فى هذه المناطق التعليمية حتى بلغ عددها ، عدد محافظات القطر ، ثم اطلق على هذه المناطق اسم (المديريات التعليمية) وقسمت إلى إدارات فرعية ، يختص كل منها بادارة شئون التعليم فى قطاع جغرافى معين ، من قطاعات المحافظة .

وكان الهدف العام من انشاء هذه التقسيمات التعليمية فى أول الأمر أن يتخفف ديوان الوزارة لحد ما من أعبائه ومسئولياته التنفيذية ، حتى

تتوفر أجهزته المركزية للتخطيط ورســم السياسة العامة والتقويم والمتابعة ، ثم تطور الأمر بعد ذلك ، عندما صدرت قوانين الحكم المحلى ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، والقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، والقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، فأصبحت هذه المديريات التعليمية وفروعها تمارس الكثير من مسئوليات وصلاحيات الوزارة فى صورة تفويضات تتضمنها قرارات وزارية تصدرها الوزارة .

ومع صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٩ فيما يخص تفويض سلطاته للمحافظين ، ظلت الصلاحيات والمسئوليات للمديريات التعليمية والادارات التابعة لها بالمحافظات – من قبل الوزارة – كما نص عليها القانون ٥٢ لسنة ٧٥ ولائحته التنفيذية ، الأمر الذى يستوجب التحديد والفصل والوضوح بين السلطات التى تمارسها الوزارة باعتبارها جهازا مركزيا للتعليم وبين السلطات التى تمارسها المحافظات كأجهزة محلية فى مرفق التعليم ، خاصة بعد أن تضمن القرار الجمهورى الأخير النص على (أن يكون المحافظ هو الرئيس المحلى للعاملين المدنيين فى نطاق المحافظة ويمارس جميع اختصاصات الوزير بالنسبة للعاملين فى نطاق المحافظة فى الجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية بمقتضى هذا القرار . هذا الى جانب ان يتولى المحافظ بالنسبة لجميع المرافق العامة التى نقلت الى وحدات الحكم المحلى بمقتضى هذه اللائحة السلطات التنفيذية المقررة للوزراء ، بمقتضى القوانين واللوائح) .

التوصيات

وفى ضوء ذلك أعد المجلس دراسة موسعة فى هذا الشأن ثم اصدر التوصيات الآتية :

أولا : بالنسبة لديوان الوزارة :

أن تقوم الوزارة – أخذا بمبدأ مركزية التخطيط لا مركزيــة التنفيذ – بالمسئوليات الآتية :

* رسم أهداف التعليم بمراحله المختلفة – اشتقاقا من أهداف الدولة والمجتمع فيما يخص إعداد الناشئة إعدادا متكاملا يتيح لهم القدرة على تحمل مسئولياتهم على درب الحياة ، والمشاركة فى التنمية النهوض بالبلاد ، والعمل علـى ارتقائها مدارج التقدم فى عصر العلم والتكنولوجيا .

* رسم الخطوط الأساسية للسياسة التعليمية ، وتحديد اطارها العام بما يحقق اهداف الدولة من ناحية ، ويتمشى مع الخطة القومية للدولة فى قطاعات التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤكد ديمقراطية التعليم من ناحية أخرى . مع اشراك بعض المعنيين من أجهزة الدولة والسلطات المحلية .

* وضع المناهج ومحتوياتها للمواد الدراسية الأساسية المشتركة التى تدرس على مستوى الجمهورية وفى جميع المحافظات فى مراحل التعليم المختلفة ، مع العمل على تطويرها بحيث تحقق أهداف التعليم والتنشئة القومية للمواطنين ، وأن تتضمن المستويات التعليمية المستهدف الوصول اليها فى كل مرحلة تعليمية ، مع أعطاء المحليات صلاحية اختيار نوعيات التعليم الفنى التى تخدم احتياجاتها الفعلية كما وكيفا . ويجوز فى المستقبل اطلاق حرية المحليات فى وضع ورسم مناهج الدراسة بالكامل لمختلف المراحل الدراسية .

* إعداد الخطط الدراسية لجميع مراحل التعليم متضمنة المواد الدراسية ، وأوزانها المختلفة على ضوء الاغراض والمستويات التعليمية المستهدفة من كل مرحلة . وكذلك تحديد الحد الادنى لعدد ساعات الخطة الدراسية ككل فى كل مرحلة تعليمية ، ثم الحد الأدنى لعدد ساعات العمل فى اليوم المدرسى وبالتالى تحديد الحد الأدنى لعدد أسابيع وأيام العام الدراسى .

* تأليف الكتب المدرسية ، وطبعها وتوزيعها على المحافظات المختلفة وذلك ريثما يتم دعم الادارات التعليمية بالمحافظات ، بمستويات الكفاية من رجال التعليم ، جنبا لجنب مع استكمال هيئات التدريس بالجامعات الاقليمية وكذلك تزويد المحليات بالامكانات المادية بما يمكنها فى المستقبل من القيام بتأليف وطبع الكتاب المدرسى الجيد .

* إعداد وإجراء امتحانات شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، وما فى مستواها حفاظا على المستوى القومى لهذه الشهادة العامة ، مع ضرورة أن تفسح الوزارة المجال بشكل أكثر مما هو عليه الوضع حاليا للمشاركة الفعالة للجامعات فى تنظيم واجراء شهادة الثانوية العامة من حيث تصحيح أوراق الاجابة وتقدير الدرجات بهدف الحصول على مستويات علمية متقاربة للطلاب الذين يقبلون بالتعليم الجامعى والعالى ومؤهلون للسير فيه دون تعثر .

* تحديد مستويات الكفاية الأساسية لهيئات التدريس ، ومستويات إعدادهم بالمراحل التعليمية المختلفة ، مع الأخذ فى الاعتبار بشروط التأهيل العلمى والتربوى والمهنى .

* القيام بالارشاد والتوجيه الفنى العام ، ويتم ذلك عن طريق زيارة عينات من المدارس .

* رسم الهيكل التنظيمى الخاص بديوان الوزارة على أن تقوم المحافظات بتنظيم الهيكل الادارى لقطاع التعليم ، بالاتفاق بينها وبين الجهاز المركزى للتنظيم وديوان الوزارة وذلك بما يخدم احتياجات كل محافظة وبما يحقق تيسير ادارة التعليم محليا .

* ان نقل السلطات للمحليات مبدأ لا يختلف عليه اثنان ، ورغبة فى أن تقوم المحليات بتحمل مسئولياتها الجسام فى المرحلة المقبلة فان الأمر يتطلب أن تقوم الأجهزة المركزية بديوان الوزارة بوضع الخطوات اللازمة لتمكين السلطات التعليمية المحلية من القيام بدورها تجاه ادارة مرفق التعليم فى قطاعاتها والاشراف عليه .

وطبيعى أن يستدعى ذلك تنظيم أمور مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتى :

- إعداد دليل كامل يوضح فيه مسئوليات القيادات التعليمية المحلية ودور كل منها .

- تحديد معدلات الاداء لكل جهاز من الأجهزة المحلية ، سواء على مستوى عاصمة المحافظة أو على مستوى المدينة أو المركز أو القرية .

- إعداد دليل للتجهيزات والأدوات التى تتطلبها كل وحدة من وحدات التعليم حتى تؤدى وظيفتها بالكامل .

- إعداد كتاب توجيهى أو ارشادى للمدارس وهيئات المدرسين يعينهم على أداء وظائفهم المختلفة من ناحية وتحديد علاقاتهم بالسلطات التعليمية الأعلى ، وكذلك علاقاتهم بالسلطات والمجالس المحلية من ناحية أخرى .

- وضع الحدود الدنيا الزمنية للترقيات الأدبية والمادية ، وتحديد مستويات الكفاية الفنية للوظائف الادارية والاشرافية اللازمة لترقيات العاملين بها على مختلف وظائف السلم التعليمى ، وذلك بهدف تقريب المستويات بين العاملين بالادارات المحلية على مستوى الدولة .

- إعداد برامج تدريب مركزية تعد من خلالها القيادات اللازمة لتولى الوظائف الرئيسية بمرفق التعليم ، وذلك عن طريق ارسالهم ببعثات داخلية أو خارجية حيث تصقل فيها خبراتهم ومعلوماتهم ، الى جانب العمل على إعداد الكوادر الفنية اللازمة للتخطيط والادارة ووضع المناهج وغيرها ، لكى يتوفر للمحليات الكفاءات التى تستطيع مواجهة مسئولياتها باقتدار فى ظل اللامركزية .

- توضيح نظم التقويم المدرسية ، وقياس مستوى التلاميذ والحد الأدنى للرسوب والنجاح فى كل مادة ، والمجموع الكلى المؤهل للنجاح ونظم امتحانات النقل والامتحانات النهائية بكل تفصيل .

- دعما للمحليات على أن تشق طريقها بنجاح فى المرحلة المقبلة يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تعير بعض خبرائها بالأجهزة المركزية بديوان الوزارة ليعملوا كمستشارين لادارة التربية والتعليم بالمحليات . هذا الى جانب تزويد هذه الادارات التعليمية بالمحليات ببعض الموظفين الفنيين بالوزارة ممن يزيدون عن حاجة أجهزتها المركزية .

* أن تقوم الأجهزة الفنية بالوزارة بإجراء الاحصاءات السنوية

الخاصة بالتلاميذ وهيئات التدريس والقيادات الادارية والفنية وتحليلها وبيان نواحي العجز والاستيعاب ونسب الرسوب والتسرب ، وكذلك النقص فى هيئات التدريس ، مع تصنيف مستويات تأهيلهم .

* أن تتولى الوزارة باعتبارها جهازا مركزيا - التنسيق بين إعارات المدرسين على مستوى الدولة ، على أن تقوم الادارات التعليمية بالمحليات بالبت النهائى فيمن ترشحهم للاعارة فى ضوء الضوابط والمعايير التى تضعها الوزارة فى هذا الشأن .

* إعداد الموازنة الخاصة بديوان الوزارة ، على أن يترك للمحافظات إعداد ميزانية الخدمات التعليمية بها بالاتفاق المباشر مع الجهاز المالى المختص سواء أكان هذا الجهاز مركزيا أم محليا ، مع دعم موازنات المحليات بمساعدات الحكومة المركزية الممكنة ، وبما تفرضه المحليات من رسوم لدعم الخدمات التعليمية بها .

* متابعة تنفيذ التنظيمات التى سبق الاشارة إليها ، وتقويم العملية التعليمية فى أبعادها المختلفة ، وإعداد التقارير السنوية بشأنها .

- ان تقوم الوزارة بإعداد مؤتمرات سنوية لقيادات التربية والتعليم بالمحافظات لتتدارس معهم المشكلات التى يواجهونها ، وكذلك المشروعات التعليمية الجديدة التى تتمشى مع احتياجات التوسع أو التطوير والتحديث فى الخدمات التعليمية بها ، وبما يتفق والخطة العامة للدولة .

* ويقتضى كل ذلك أن يعاد النظر فى قوانين التعليم الحالية بهدف استصدار قانون جديد للتعليم ولائحته التنفيذية ، بحيث يتضمن النص على كل ما سبقت الاشارة اليه ، مما يحدد ويوضح نظم التعليم وكفالة تنظيم العملية التعليمية فى مختلف جوانبها ، سواء على المستوى المركزى أو المحلى ، وأن تلتزم به جموع المشرفين على شئون التعليم .

ثانيا : فيما يخص مسئوليات الادارة التعليمية على مستوى المحافظات :

أن تمارس هذه الادارات التعليمية - بالاضافة الى المسئوليات والتنظيمات المنصوص عليها فى القوانين والقرارات المنظمة لنقل السلطات الى المحليات - المسائل الآتية :

* أن تقوم مديريات التربية والتعليم على المستويات المحلية بتنفيذ المناهج للمواد الأساسية المشتركة والمرسومة من قبل الوزارة ، وللمديريات الحرية فى أن تلون تدريس بعض موضوعات هذه المناهج بما يتفق وظروف بيئاتها ، كما أن لها أن تضيف مقررات خاصة تحتمها الأنشطة البيئية الخاصة .

* أن تلتزم المديريات التعليمية بالخطة الدراسية ، المقررة من قبل الوزارة لكل مرحلة تعليمية ، ولها الحرية فى إضافة بعض الحصص فى الخطة لأنشطة دراسية أخرى ترى ضرورة إدخالها لمواجهة ظروفها المحلية .

* فى حالة اتجاه الوزارة الى تأليف أكثر من كتاب مدرسى واحد فى منهج دراسى واحد لصف دراسى معين ، يكون لمديرية التربية والتعليم حرية الاختيار من بينها .

* كذلك يترك للمديريات التعليمية الحق فى إعداد كتب تدريبات تطبيقية وعملية للتلاميذ .

* تقوم مديريات التعليم باعداد واجراء امتحانات النقل فى كافة المراحل التعليمية ، وإعداد وإجراء امتحانات الشهادة الابتدائية والاعدادية .

* تقوم المديريات التعليمية بإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية والتجديدية لهيئات التدريس بالمراحل التعليمية المختلفة ، فيما عدا البرامج المركزية التى تقوم بها وزارة التربية والتعليم بمراكزها التدريبية الرئيسية .

* وللاستفادة من كليات التربية بالجامعات الاقليمية ، تقوم مديريات التربية والتعليم بوضع سياسة من شأنها توظيف امكانات هذه الكليات ، فى رفع مستوى بعض العاملين بهيئات التدريس فى الخدمة ممن يحملون مؤهلات دون العالية الى مستوى التأهيل الجامعى ، وذلك بجانب

الافادة من هذه الكليات فى الارتفاع بكفاءة العاملين فى أجهزة التوجيه الفنى والادارة المدرسية على المستوى المحلى .

* ولا شك أن قيام المحليات بتلك المسئوليات ، يتطلب اختيار الكفايات الفنية القادرة على الاشراف والتوجيه واتخاذ القرارات ، فى مسائل التعليم دون تعرض لأى ضغوط من مستويات أعلى .

* كذلك فان جعل المدرسة وحدة تعليمية مؤثرة يتطلب دعم شخصية المدرسة فى كل مرحلة تعليمية ، وتزويدها بالكفاءات الادارية القادرة على تنفيذ أبعاد العملية التعليمية وصولا الى تحقيق الاهداف والمستويات التعليمية المقررة لها .

* ودعما للادارة الديمقراطية على مستوى المدرسة ، فان الأمر يتطلب دعم وتعميق العلاقة بين الادارة المدرسية وبين مجالس الآباء بحيث تزداد فاعلية هذه المجالس فيما يخص المشاركة الفعلية فى ادارة المدرسة للارتفاع بكفاءة العملية التعليمية بها .

* وضمانا لتكوين فكر تربوى مشترك ورأى عام تعليمى على الصعيد القومى ، تعقد اجتماعات دورية بين المسئولين عن أجهزة التربية والتعليم بالمحافظات وبين رؤساء الأجهزة المركزية بالوزارة وممثلين للكليات التربوية ، لمناقشة المشكلات ذات الطابع العام التى تواجهها المحليات وصولا الى أفضل الحلول لها .

* أن تقوم مديريات التربية والتعليم على مستوى المحافظة بتفويض بعض مسئولياتها وصلاحياتها فى غير ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٧٩ للمستويات المحلية الأدنى (مستوى المدينة – المركز – القرية) حتى لا تنتقل المركزية من الوزارة الى ديوان التربية والتعليم بعاصمة المحافظة ، وأن تكون هذه المسئوليات والصلاحيات بالقدر الذى يتناسب وقدرات وامكانات هذه الأجهزة المحلية الأدنى ، بشرية كانت أم مادية .

* ان يشكل بكل محافظة ، مجلس استشارى للتعليم ، يضم الى عضويته ممثلين عن مديرية التعليم وكليات التربية والمجالس المحلية ، ويختص هذا المجلس بمناقشة مشاكل التعليم بالمحافظة وكذلك مشروعاتها المستقبلية وابداء الرأى فيها .

ثالثا : بشأن تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٩٧٩/٥ فى قطاع التعليم الأزهرى :

حيث ان أوضاع التعليم بالمعاهد الأزهرية كانت ومازال تخضع للمركزية فى جميع الشئون ، وقيام إدارة الأزهر بالقاهرة بوضع المناهج والخطط والامتحانات والتعيينات والنقل والترقيات وكل ما يتطلبه انشاء وإدارة المعاهد الأزهرية فى مختلف أنحاء الجمهورية – فلم تنشأ حتى اليوم إدارات تعليمية تتبع الأزهر بالمحافظات (فيما عدا مناطق التفتيش فى حدود ضيقة) .

ولهذا فان تنفيذ القرار الجمهورى رقم ١٩٧٩/٥ يتطلب بصفة اساسية :

– المبادرة الى إنشاء ادارة تعليمية أزهرية فى كل محافظة تباشر شئون التعليم فى المعاهد الأزهرية ، مع تزويد هذه الادارات بالكفايات الفنية والادارية المناسبة لحجم المعاهد الأزهرية فى كل محافظة .

– إعداد دليل تفصيلى ، يوضح نظم التعليم لكل مرحلة تعليمية وكيفية أدائها ، لتكون مرجعا للجهات التنفيذية بالادارات المحلية ، وضمانا لسلامة تنفيذ قوانين التعليم الأزهرية ونظمه .

– يحتفظ الجهاز المركزى بالأزهر ، باجراء امتحان للشهادتين الاعدادية والثانوية الازهرية ، وما فى مستواها وذلك بسبب قلة الأعداد من جهة ، ووجوب الحفاظ على المستوى القومى فى علوم العقيدة والشريعة ، وعلوم اللغة التى هى أهم خواص الأزهر من جهة أخرى .

وفيما عدا ذلك يوصى المجلس بالأخذ بالتوصيات المذكورة فى الصفحات السابقة ، والعمل بها فى قطاع التعليم الأزهرى سواء على المستوى المركزى أو المستوى المحلى .

تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد الأزهرية

القرآن الكريم ، هو أساس الاسلام ودستوره . وقاعدته العريضة التى قام عليها بناؤه . والصراط المستقيم الذى أمر الله عباده أن يتبعوه منذ أوحاه الى خاتم رسله ، محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام . " هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان " .

وهو كتاب العربية الأول والاكبر . كتاب اللغة التى جمع الله أتباعه عليها ولفت أنظارهم بذلك الى وجوب تعلمها . وهو المعجزة الخالدة والآية الباقية . يسطع بها البرهان فى كل زمان وتقوم بها الحجة على كل من بلغته الى يوم القيامة ، لا فرق فى ذلك بين جماعة وجماعة وقرن وقرن ، وجيل وجيل .

وهو المعجزة التى انتظمت العقيدة والشريعة ، وهدت الى الايمان والعمل معا . " ذلك الكتاب لاريب فيه ، هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون " .

واذا كان القرآن كذلك ، كان من تمام ايمان المؤمنين به : العناية بحفظه وتلاوته ومدارسته ، ومداومة الرجوع اليه والنظر فيه والاخذ عنه – لذلك فرضه الله عليهم اذا قامت به طائفة منهم برئت ذمة الآخرين وإلا تعرضوا جميعا لعقاب الله ومؤاخذته .

ومن هنا رأينا المسلمين على مر العصور منذ جاء الاسلام ، يعنون بالقرآن الكريم أجل العناية ، ويهتمون لكل ما يتصل به الاهتمام الذى لا يعرف مثله لكتاب سماوى ، ولا لغيره من الأمور مهما جل . ولم يتركوا أمرا له علاقة بلفظ القرآن العظيم وادائه الا كشفوا عنه وأفصحوا عما يراد به . بل جعلوا الأصل فى انتقال القرآن الكريم فى طبقات الامة جيلا بعد جيل ، هو المشافهة والتلقى سماعا والتزام طريقة الأداء المتوارثة ، المنتهية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قرأه عليه جبريل عليه السلام ، وكما قرأه رسول الله لاصحابه وهو الذى أوحى اليه ربه " ورتل القرآن ترتيلا " وقد كان صلوات الله وسلامه عليه يستحفظ اصحابه بما ينزل عليه من القرآن الكريم عقب نزوله .

ولم يزل القرآن يؤخذ بالتلقى والمشافهة من أفواه الحفاظ والمقرئين منذ ذلك العهد الى يومنا هذا . لما أجمعت عليه الامة الاسلامية من وجوب اخذه كذلك . أداء لأمانة الله ، وتبليغا لرسالته الى عباده ، وحجته عليهم . ونعوذ بالله أن ينقطع تبليغه وتواتره على ايدينا ، أو فىّ عهدنا . وبخاصة بعد أن عرفت مصر بانها أولى بلدان العالم عناية بالقرآن الكريم وتحفيظه وتجويده . ومعرفة برواياته وقراءاته وأكثرها رصدا للأموال والاوقاف لمدارسته وتلاوته وتعليمه فى كتاتيبها ومساجدها ومدارسها ، وأزهرها الذى أوجب حفظه على كل من يلتحق به ، وجعله قاعدة علومه وأساس دراسته وحلية المنتسبين اليه .

وليس من شك أن من واجب مصر فى أن تحتفظ بدورها القيادى وزعامتها فى هذا الشأن وان يكون اهتمامها بالقرآن وعنايتها بتحفيظه ومدارسته والاخذ عنه اكثر مما كان . وهذا واجب سياسى ووطنى ، ودينى كذلك . وهى كدولة حضارية ذات تاريخ عريق مسئولة عن ذلك أمام أبنائها ، وأمام الأجيال فى العالم الاسلامى ، وأمام الله الذى

اشتملها على كتابه وشريعته وجعـــل حفظ القرآن خصيصة من خصائصها .

ولا يفوتنا أن نشير الى الاسباب التى ساعدت فى الاقبال على حفظ القرآن خلال الفترة الماضية . ونجمل ذلك فيما يأتى :

– توافر الوازع الدينى لدى الغالبية العظمى من شعب مصر مما حفز كثيرا منهم الى حفظ كتاب الله تعالى واكتساب شرف العناية به والانتظام ضمن من اصطفاهم الله لميراثه .

– الاعفاء من الخدمة العسكرية – اكتفاء بجهاده فى حفظ القرآن الكريم ، ومن شهد مظاهر السرور التى كانت تعمل كل عام فى عواصم المراكز عند نجاح من أدركتهم سن التجنيد من الحفاظ يستطيع ان يعرف اثر ذلك فى نفوس شباب الجيل . وتوجيهه النفسى الى حفظ القرآن الكريم .

– الاتجاه الى الالتحاق بالأزهر الشريف الذى كان للمتخرج فيه والمعهود من علمائه منزلة مرموقة باعتباره من حماة الدين وأصحاب الفضيلة .

وقد اعان على ذلك رغبة كثير من الأسر الكريمة وأولياء امور الطلاب فى ذلك العهد أن يكون بعض ابنائهم من علماء الأزهر ، هذا الى القيود والاحوال والشروط التى كانت مفروضة على من ينتظم فى التعليم العام من الابناء .

– الاوقاف والحبوس التى حبسها أهل البر وأصحاب العواطف الدينية النبيلة على الحفاظ والمقرئين وحلقات التحفيظ والمشرفين عليها وطلاب الأزهر المتصلين بالقرآن الكريم .

هكذا كانت الحال وظلت كذلك الى عهد قريب . ثم جدت فى مجتمعنا أمور كان لها اثرها الفعال فى التهاون فى تحفيظ القرآن المجيد وفى قلة العناية بأمره وانصراف كثير من الناشئة وأولياء امورهم عن الاهتمام بذلك حتى ارتفعت اصوات المخلصين بالتنبيه الى خطورة الأمر والتحذير من التفريط فى حفظ القرآن الكريم والدعوة الى العمل الجاد فى العودة الى ما كانت عليه الحال بالنسبة الى الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وهى دعوة تنزل من نفوس الشعب منزلة الرضا والقبول لتعلقها باقدس ما يحرص عليـــه عامة المسلمين وخاصتهم .

ولعل من بين الاسباب التى دعت الى التهاون فى حفظ القرآن :

– قانون الالزام الذى صدر فى سنة ١٩٢٣ وقضى بإلزام الأهلين إلحاق أولادهم من سن السادسة بمدارس المرحلة الاولى للتعليم العام ومعاقبة من يخالف ذلك ، دون استثناء للاطفال الذين كانوا يلتحقون بكتاتيب القرى وجمعيات التحفيظ فيها حين ذاك . وقد عدا ذلك بقصد أو بغير قصد على الكتاتيب وأغلقها واحدا فى أثر واحد ، بعد ان كانت منبثة فى المدن والقرى والكفور والنجوع ، وغنية بمن يجيدون حفظ القرآن الكريم ويحسنون تلاوته .

– عناية الدولة بانشاء المدارس الابتدائية العامة التابعة لوزارة التعليم ، وبثها فى أرجاء القطر وبانشاء مدارس الفصل الواحد أو الفصلين ، دون انشاء معهد ابتدائى واحد للأزهر واستمرار ذلك فترة طويلة حتى الأمس القريب .

– قلة إقبال المحفظين على هذه المهنة لاهمال شأنهم وضعف مرتباتهم وعدم اعتبارهم نوعية نادرة تستحق ما يعطاه أصحاب المواهب الخاصة . وانعدام الحوافز المشجعة التى تعين على بذل الجهد وتجويد الأداء والاقبال على المهنة والاكتفاء بها مصدرا شريفا للكسب والاحترام فى المجتمع .

– الغاء الميزة التى كانت ممنوحة فى التجنيد لحفاظ القرآن الكريم نظير جهادهم فى حفظه وتفرغهم له ، والتى كان لها أثرها الواضح فى اقبال شباب الريف كله على الحفظ .

– طريقة القبول بالمعاهد الأزهرية التى جرت فى السنوات الأربع الاخيرة ، تلك الطريقة التى حطمت أبواب معاهد الأزهر أمام الضعاف العاجزين من حملة الابتدائية العامة والاعدادية العامة الذين رفضت وزارة التعليم قبولهم بمدارسها العامة فجاء المسئولون فى الأزهر وقبلوا منهم عشرات الآلاف ممن لا يحفظون القرآن الكريـــم ولا يحسنون قراءة آياته .

التوصيات

وفى ضوء الاعتبارات السابقة ، أوصى المجلس بما يأتى :

* التوسع فى انشاء المعاهد الابتدائية الازهرية فى اطار التنسيق مع خطة انشاء مدارس المرحلة الاولى لوزارة التعليم تحقيقا لعدالة توزيع الخدمات التعليمية المتكاملة على التجمعات السكانية ونوعيات التعليم المطلوبة .

* دعم مكاتب تحفيظ القرآن الكريم وجمعياته بتوفير ما يلزم لها من امكانات مادية وبشرية .

* تقرير وجبة غذائية يومية طوال اسابيع الدراسة لطلاب المدارس الابتدائية الرسمية الازهرية ، أو صرف معونة مالية شهرية تعادلها اذا لم يتيسر تقريرها .

* رفع مرتبات المحفظين الى المستوى اللائق باعتبارهم اصحاب مواهب نادرة .

* تخفيض مدة التجنيد سنة على الأقل لمن يكون حافظا للقرآن الكريم كله عند سن التجنيد ، (بعد النجاح فى الامتحان الذى تجريه ادارة التجنيد المختصة) باعتبارها مقابلا لجهاده فى حفظ القرآن الكريم وتفرغه لذلك .

* تنظيم المحافظات بالاشتراك مع الأزهر ، لمسابقات قرآنية سنوية للفتيان والفتيات ومنح جوائز مغرية للحافظين والمحفظين .

* اشتراط النجاح فى حفظ القرآن الكريم كله ، فيمن يعينون من خريجى الأزهر للتدريس بمعاهده أو للوعظ والارشاد بالأزهر أو بوزارة الاوقاف . واشتراط النجاح فيه للحصول على الشهادات الأزهرية فى معاهد الأزهر على تعدد انواعها ومستوياتها .

الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات المصرية

كان موضوع التعليم الدينى فى مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا ، أحد الموضوعات الهامة التى عرض لها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا وأولاها عنايته فى مناسبات عدة ، لما له من أهمية تتعلق ببناء الانسان المصرى المعاصر وانتمائه ، وإعداده لما يرجى منه لنفسه ومجتمعه .

ومن هذا المنطلق عقدت شعب التعليم معا عدة اجتماعات لهذا الغرض فى الدورة الرابعة ، اشترك فى بعضها ممثلون لاجهزة الاذاعة والتليفزيون ، وهيئات الكتاب والسينما والمسرح ، وأجرى المشتركون حوارا صريحا حول التربية الدينية للناشئين ، وتعليم مادة الدين فى مؤسسات التعليم ومراحله المختلفة ، وما يتصل بذلك كله ، ايمانا منهم جميعا بأهمية الدين فى حياة الأفراد ، وحاجة المجتمع اليه فى ضرورة تصحيح مساره ، وبناء لبناته ، ورغبة فى تعميق العقيدة والشريعة فى نفوس جيل الغد المرتقب من ابنائنا وبناتنا على وجه يعصمهم من التعصب المعيب ويحول بينهم وبين الانحراف والتأثير بالأفكار الغريبة ،

ويهيىء لهم الانتفاع بما شرع الله لعباده ، وارتضاه لدنياهم واخراهم .

ولقد توصلت هذه الاجتماعات الى التوصية الآتية :

* توجيه العناية فى التعليم الجامعى الى التراث الدينى ، وتمكين طلابه من اطلاعهم عليه ومدارستهم له ، وابراز الفضائل التى تحث عليها الاديان السماوية وآثار التحلى بها ، وتطعيم هذا التعليم بقدر من الثقافة الاسلامية والدراسات الانسانية ، فى صورة مقررات علمية على نحو ما حدث بالنسبة الى الاشتراكية والى ثورة ٢٣ يوليو ، والى القومية العربية ، على ان ينظم ذلك صفوف الدراسة العالية ، وتؤلف فيه الكتب الدراسية فى مستوياتها ، ويخصص لكل صف استاذ يمكن رجوع طلابه اليه ، لاستيضاح ما هم فى حاجه الى استيضاحه مما تنتظمه هذه المؤلفات ، وما يشتبه امره عليهم ، فيما يثيره المغرضون والمشككون وأصحاب المآرب والأهواء المنحرفة .

وفى ضوء ما نشرته بعض الجامعات المصرية من تقرير تدريس الثقافة الاسلامية لطلابها فى الكليات التابعة لها .

وفى ضوء الدراسات التى اصدرها الاتحاد العام للجامعات العربية بشأن تدريس هذه المادة على المستوى العربى .

وبعد مدارسة شعبة التعليم الازهرى بالمجلس لكل ما صدر من آراء ووجهات نظر بالنسبة لهذا الموضوع ، سواء منها ما تم بواسطة رابطة العالم الاسلامى فى نواكشوط وقرارات مجلس اتحاد الجامعات العربية فى اجتماعه بالجامعة الاردنية فى ابريل سنة ١٩٧٧ والتى تقضى بالموافقة على توصية الرابطة بأن تكون مادة الثقافة الاسلامية مادة أساسية على مستوى الجامعات كلها ، أو ما اتخذ من توصيات فى ندوة الدراسات الاسلامية التى عقدت بالخرطوم (جامعة أم درمان) فى الفترة من ١١ - ١٨ فبراير سنة ١٩٧٨ وكذلك لجنة اتحاد الجامعات التى اجتمعت بالرياض فى المدة من ٨ - ١٠ مايو ١٩٧٨ ، وما أوصت به جامعة الأزهر فى هذا الشأن ايضا ، توصل المجلس الى تصور لمنهج متكامل لتدريس مادة الثقافة الاسلامية لطلاب الجامعات المصرية (مرفق صورة المنهج المقترح) - كما أوصى المجلس بما يأتى :

التوصيات

* تقرير مادة الثقافة الاسلامية كمادة أساسية على طلاب الجامعات المصرية جميعها ومنها جامعة الأزهر - فى جميع الكليات تلاقيا مع الرأى العام العربى .

* توجيه منهج الثقافة الاسلامية المقترح بصورته المرفقة الى المجلس الاعلى للجامعات ليكون تحت نظره فيما يريد اختياره للطلاب .

مشروع منهج مقترح لمادة الثقافة الاسلامية لطلاب الجامعات المصرية

فى العقائد :

• حاجة البشرية الى الدين - العقل وحده لا يستقل بالهداية الكاملة - حكمة ارسال الرسل والكلام على الوحى .

• العقيدة التى جاء بها الرسل - عقيدة التوحيد واثرها فى حياة الفرد والجماعة .

• قصص الانبياء فى القرآن ودلالته بالنسبة للمجتمعات - أولو العزم من الرسل : نوح - ابراهيم - موسى - عيسى - محمد .

• المعجزة ، معجزات الرسل ، القرآن معجزة خالدة ، نزوله ، جمعه ، رواياته ، بعض وجوه اعجازه ، أهم ما اشتمل عليه من الأغراض ، عناية المسلمين به ، التفسير والمفسرون .

• القرآن يدعو الى الأخذ بالحجة ، القرآن يدعو الى النظر فى الكون كله .

• الاسلام والايمان والاحسان .

فى العبادات :

معنى العبادة - العبادة فى الاسلام - العبادة لا تكون الا لله وحده ، لا يعبد الله الا بما شرع - الابتداع فى الدين وأخطاره - قصد الاسلام من التكليف بفرائض الصلاة ، والزكاة والصوم والحج وعلاقة ذلك بالسلوك .

كل تصرف مشروع فى الحياة يمكن ان يكون عبادة .

في مصادر التشريع :

القرآن الكريم هو المصدر الاول للتشريع .

اشتماله على نظم الحكم ومقومات المجتمع .

السنة : المصدر الثانى للتشريع :

تعريفها – عناية المسلمين بها – جمعها – مكانتها فى التشريع – أشهر كتب السنة .

الاجتهاد : معناه : شروطه : منزلته فى التشريع :

• الاجتهاد والتقليد – المذاهب الفقهية المعروفة وكيف نشأت (الاربعة المشهورة – مذهب الجعفرية – مذهب الزيدية – مذهب الظاهرية) .

• اسباب الاختلاف بين هذه المذاهب وأمثلة لذلك – تعريف ببعض أعلام المذاهب المتقدمة .

• حرية الرأى فى الاسلام وحدودها .

قواعد مقررة فى الاسلام :

لا إكراه فى الدين – الدين يسر – لا ضرر ولا ضرار – نفى الحرج – لا تزر وازرة وزر أخرى – الدين النصيحة – الضرورات تبيح المحظورات – المؤمنون عند شروطهم – سد الذرائع – الدين المعاملة – ليس منا من دعا الى عصبية – ان الله لا يغفر ان يشرك به – المسلمون تتكافأ دماؤهم – ان اكرمكم عند الله أتقاكم – إن تنصروا الله ينصركم .

نظرة الاسلام الى المال :

• المال ونظرة الاسلام اليه بالنسبة للفرد والجماعة – رعاية الاسلام للمال العام والخاص .

• الميراث : قواعده العامة – عقد مقارنة بين النظام الاسلامى فيه والنظم الوضعية الآن .

• الوصية : تثمير المال – نظرة الاسلام للمعاملات الحديثة – الأسهم – السندات – شهادات الاستثمار – صناديق التوفير – التأمين وانواعه .

• الربا – الضرائب – الزكاة .

• الفكر الاسلامى فى مواجهة الاتجاهات السياسية والاقتصادية المعاصرة .

العلم فى نظر الاسلام :

• عناية الاسلام بالعلم والتعليم – حركة التأليف والترجمة فى الاقطار الاسلامية .

• المدارس العلمية الاسلامية فى العصور المختلفة .

– حرية الفكر فى المدارس المختلفة .

– أثر هذه المدارس فى النهضة الاوربية الحديثة .

– تعريف بطائفة من العلماء المسلمين البارزين فى العلوم المختلفة وجهودهم فى تطور العلوم .

النظام الاجتماعى فى الاسلام : تصور الاسلام للمجتمع البشرى وتطبيقه :

• الأسرة : المرأة قبل الاسلام وبعده – الزواج – تنظيم النسل – الطفولة وتنشئة الابناء – تعدد الزوجات – الطلاق – زوجات الرسول – المحرمات وحكمة تحريمهن .

• رأى الاسلام فى بعض الظواهر المستحدثة فى المجتمع المعاصر .

فى النظم العامة :

رأى الاسلام فى المذاهب المعاصرة التى تتعارض مبادئها مع الاسلام والتيارات المتطرفة التى تعمل تحت شعار الدين :

• الشورى – عصمة الدماء والأموال والاعراض – حقوق الانسان فى الاسلام .

• الحدود والتعزيرات فى الاسلام وحكمتها – الحسبة فى الاسلام .

• وجوب السعى والعمل – التكافل الاجتماعى .

من خصائص المجتمع الاسلامى :

• المساواة – الاخاء – الحرية – العدل – التسامح فى الاسلام – تحريم الفواحش النفسية والخلقية .

• بعض الفضائل الخلقية فى الاسلام – الصدق – الصبر – الوفاء بالعهد – الامانة – من غشنا فليس منا – التعاون – العفو – كف الاذى – حفظ اللسان – الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .

الاسلام والحرب :

• الحروب فى الاسلام - هل انتشر الاسلام بالسيف ؟ - غزوات الرسول وأسبابها والغاية منها .

• البلاد المفتوحة فى ظل الاسلام .

• الرق قبل الاسلام وبعده .

• الحروب فى العصور الحديثة وغاياتها .

• الاستعمار فى العصور الحديثة .

• الاسلام دين التقدم والحضارة .

ملحوظة :

يجوز لكل كلية ذات نوعية خاصة ، أن تضيف الموضوعات التى تراها مناسبة ، أو متصلة بالمواد التى تدرسها .

الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

ترشيد سياسة التعليم فى معاهد الفتيات بالأزهر

لم يكن لتعليم الفتاة بالازهر معاهد خاصة به ، أو مراحل تعليمية متميزة من مراحله ، حتى صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له ، وبمقتضاه أنشىء أول معهد للفتيات مقره مدينة القاهرة فى العام الدراسى ٦٢/١٩٦٣ ، ينتظم المرحلتين الإعدادية والثانوية رغم ما نص عليه قرار الإنشاء من أن يضم المعهد ثلاثة أقسام تمثل مراحل دراسية على غرار النظام المنصوص عليه بالنسبة للمعاهد الأزهرية فى القانون ذاته .

وهذه الاقسام هى :

١) قسم تحفيظ القرآن الكريم (ابتدائى) ويشمل ستة صفوف دراسية .

٢) القسم الاعدادى ويشمل أربعة صفوف دراسية .

٣) القسم الثانوى ويشمل خمسة صفوف دراسية .

إلا أن المعهد بدأ بالمرحلة الإعدادية والثانوية ، ولا يزال الأمر كذلك فيه وفى معاهد الفتيات الأخرى التى أنشئت فيما بعد ، هذا وقد خفضت سنوات الدراسة أخيرا إلى ثلاث فى الاعدادى وأربع فى الثانوى كتعليم البنين ، فى المعاهد الاعدادية والثانوية فى الأزهر .

وكان على هذا المعهد وأمثاله أن يستلهم فى رسالته كل ما يتخذ من أسباب لتربية الفتاة المسلمة وتعليمها ، وأن تسعى هذه المعاهد إلى تحقيق الأهداف الآتية ، التى تضمنتها لائحة إنشائها :

- تربية الفتاة المسلمة تربية شاملة صالحة من النواحى الدينية والخلقية والجسمية والعقلية والقومية والاجتماعية .

- الكشف عن قدرات الفتاة المسلمة واستعدادتها وميولها وتوجيهها وتنميتها بما فيه صالحها وصالح العالم الإسلامى والوطن العربى الذى تعد له .

- تزويد الفتاة المسلمة بقدر واف من العلوم الدينية والعربية ، ومن الدراسات الثقافية والفنية والعملية ، ومن الاتجاهات وأنماط السلوك التى تكفل لها تنشئة إسلامية عربية صالحة تمكنها من خدمة الاسلام وتراثه والحضارة العربية ومن الربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك مع الحرص على تلاوة القرآن الكريم وحفظه وتجويده وفهمه .

- تهيئة الفتاة المسلمة لتكون زوجة وأما وربة بيت صالحة .

- تزويد الفتاة المسلمة بأسباب الكفاية الشخصية والقوة الروحية التى تؤهلها لدور القيادة والتوجيه فى العالم الاسلامى والوطن العربى .

– إعداد الفتاة المسلمة لشق طريقها فى الحياة مزودة بما يلزمها من خبرة وتثقيف .

– إعداد الفتاة المسلمة التى تمكنها استعداداتها وقدراتها من مواصلة الدراسة فى مراحل التعليم الجامعى التى يشملها الأزهر وفى غيرها من المراحل المناظرة خارج الأزهر .

غير أنه بدراسة هذه المعاهد فى أوضاعها الحالية وما ينبغى أن تكون عليه مستقبلا ، فقد تبينت عدة ملاحظات يمكن إيجازهـا فيما يأتى :

أولا : ان معاهد الفتيات قد ازداد عددها وبخاصة فى السنوات الأخيرة حتى بلغت ١٣١ معهدا فى عام ٧٩/١٩٨٠ ، منها ١٣ معهدا اعداديا ، ٤ معاهد ثانوية ، ٥٧ معهدا مشتركا (اعدادى وثانوى) ، تضم ١٠٦٨ فصلا ، ٤٣٥٤٢ طالبة .

كما لوحظ أن التوسع فى إنشاء هذه المعاهد قد تم بغير تخطيط سليم وبخاصة فى السنوات الأخيرة – فهو لا يزال يسير بطريقة غير خاضعة لتخطيط مدروس فى إنشائها أو توزيعها بحسب الحاجة ، وإنما تعتمد كثيرا على رغبات المواطنين وإمكانات الجهود الذاتية المحدودة والناقصة فى مختلف الجهات – ومن هنا كان بعضها لا تتوافر فيه الصلاحيات اللازمة من الناحيتين المادية والبشرية .

ثانيا : إن الأمانة تقتضى أن نشير إلى أن معاهد الفتيات قد حققت بعضا من الأهداف للتعليم فيها من حيث إعداد الفتاة المسلمة للرسالة التى ينهض بها الأزهر ، كما وفرت لكليات البنات الاسلامية حاجتها من الطالبات الأزهريات ، بحيث لم تعد هذه الكليات بحاجة إلى قبول خريجات مدارس الثانوية العامة .

ثالثا : ان خطة الدراسة بمعاهد الفتيات تكاد تكون مطابقة لخطة الدراسة فى معاهد البنين ، كما أنه لم يتوافر فى خطة الدراسة الفرصة الكافية أو الوقت الكافى لتحقيق أحد الاهداف الرئيسية لتعليم الفتاة فى الأزهر وهو تزويد الفتاة بقدر واف من الدراسات العملية والفنية التى تساعدها على شق طريقها فى الحياة العملية .

رابعا : ان أكثر المبانى الحالية لهذه المعاهد وبخاصة تلك التى أنشئت بالجهود الذاتية ، لا يصلح لتوفير المناخ التربوى المنشود ، كما لايصلح لمواجهة النمو المنتظر ، فضلا عن ارتفاع كثافة الفصول فى بعض هذه المعاهد .

التوصيات

فى ظل هذه الاعتبارات السابقة وفى ضوء المناقشات التى دارت ، أوصى المجلس بالآتى :

* إنشاء إدارة خاصة لتعليم الفتيات ، تتولى التخطيط العام والتوزيع الجغرافى لهذه المعاهد ، ومدى التوسع فى ضوء الأهداف المقررة – ويراعى تزويد هذه الادارة بالعنصر النسوى المؤهل ، فهو أقرب إلى التعرف على احتياجات الفتاة وتوجيهها توجيها مناسبا .

* أن يراعى فى خطة الدراسة فى المرحلة الثانوية بصفة خاصة توفير القدر الكافى من الدروس فى المجالات العملية التى تناسب المرأة (على سبيل المثال : تربية الأطفال – الاقتصاد المنزلى – التمريض – الحاسبة والآلة الكاتبة – بعض الأعمال التجارية – التدبير المنزلى بفروعه ، وغير ذلك) ، مما يعينها على مواجهة متطلبات الحياة .

* أن يراعى فى وضع المناهج والمقررات الدراسية ما يكفل تدريس هذه المجالات العملية على الا يكون ذلك على حساب نوعية الدراسة فى الأزهر ، وفى هذا المجال يحسن الأخذ بنظام الاختيار فى المقررات الدراسية فى المرحلة الثانوية بالذات .

* أن يراعى فى الكتب الدينية المقررة لمعاهد الفتيات ، ما يناسب الفتاة وتكوينها واحتياجاتها .

* وبالنسبة للمبانى يراعى فى إنشاء أى معهد من معاهد الفتيات أو استكماله (وبخاصة فى المعاهد التى تنشأ بالجهود الذاتية) الالتزام بالمواصفات الرسمية الخاصة التى تصدرها إدارة المعاهد بالأزهر ، فيما يختص بالنموذج المناسب المرفق .

* التأكيد على أهمية استكمال جميع المقومات المادية والبشرية اللازمة ، لتوفير الخدمة التعليمية والتربوية الصالحة فى المعاهد القائمة حاليا وبخاصة المعاهد التى انشئت اخيرا بالجهود الذاتية .

* انشاء اقسام داخلية ، فى المرحلة الثانوية ، للطالبات المغتربات كلما اقتضت الضرورة ذلك .

الكتاب الأزهرى

تناولت دراسات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى دورته السابعة ٧٩/١٩٨٠ ، موضوع الكتاب الأزهرى (كتب التراث) وذلك من منطلق الاعتبارات الآتية :

– ان كتب التراث فى المواد العلمية المقررة للدراسة بمعاهد الأزهر تمتاز بخصائصها الفريدة وسماتها المميزة من حيث دقة التعبير وعمق المعنى والاحاطة بالموضوع نقاشا وتوضيحا واستدلالا – مما يستدعى ضرورة حرص الأزهر على التمسك بها ، وتدريب طلابه على الأخذ منها والرجوع إليها .

– ما لوحظ فى السنوات الأخيرة ، من أن هناك اتجاها إلى التخفيف من هذه الكتب باسم التيسير على الطلاب ، واللجوء إلى المذكرات التى تعين على الاستظهار ، والابتعاد عن التأمل والفهم العميق .

– ضرورة الحفاظ على التقليد العريق الذى اتسمت به الدراسة فى الأزهر ، وتدريب الطلاب على المعاناة والبحث ودقة النظر ، والربط بين ماضينا وحاضرنا لغة وفكرا وبحثا .

– مراعاة قدرات الطالب ، ورعاية أوضاع المجتمع وضرورة التنسيق بين ظروف الطالب فى الحاضر ولغة كتب التراث .

التوصيات

وقد أسفرت هذه الدراسة عن التوصيات الآتية :

أولا : فى المرحلة الاعدادية :

* تلتزم كتب التراث فى دراسة مادة الفقه ، ويختار منها بواسطة المختصين ما يناسب الطلاب ، ويوفى بما يحقق الغرض من الدراسة بالأزهر .

* تؤلف كتب حديثة فى مواد النحو والصرف والتفسير والحديث والتوحيد بواسطة لجان متخصصة (على أن ينظر فيها وتغير كلما اقتضى الحال ذلك) .

ثانيا : فى المرحلة الثانوية :

* تلتزم كتب التراث فى مواد الفقه والتفسير والحديث والنحو حتى يتمرس الطلاب بأسلوبها ويمرنوا على منهجها ، ويستطيعوا النظر فى المراجع والافادة منها . أما مواد التوحيد والمنطق والبلاغة والأدب والصرف فتؤلف لها كتب حديثة ، على أن يكون من المنهج بعض فصول مختارة من كتب التراث ، يدرسها الطلاب ويمتحنون فيها تدريبا لهم على متابعة الاتصال بها والأخذ منها .

ثالثا : فى المرحلة الجامعية :

– فى الكليات الأصيلة :

* تكون الكتب المقررة فى جميع مواد الدراسة فى العلوم الدينية والعربية من كتب التراث .

وهذا لا يمنع الأساتذة من إبراز مواهبهم فى التأليف والبحث فى موضوعات هذه العلوم ، وتكون مؤلفاتهم هذه فى متناول الطلاب للاستفادة منها ، والنظر فيما يجد من الآراء فى الموضوعات التى يعرضون لها .

– فى الكليات الحديثة :

* تؤلف كتب حديثة فى المواد الدينية والعربية ، تضاف إليها فصول مختارة من كتب التراث – مع ملاحظة مستوى الدراسة الجامعية تأليفا ونصا .

رابعا : بالنسبة للفتيات :

* فى المرحلة الاعدادية والثانوية تؤلف كتب حديثة فى كل المواد ، تلاحظ فيها اللغة المناسبة ، مع إضافة فصول مختارة من كتب التراث

بالصورة التي قررت في معاهد البنين .

ويكون الأمر في المرحلة الجامعية كذلك مع ملاحظة مستوى الدراسة الجامعية تأليفا ونصا .

خامسا :

العناية بإخراج كتب التراث المقررة في ثوب جديد على يد متخصصين يعلقون عليها بما يوضح ما غمض من عبارات ويعين الطالب على الفهم والتحصيل منها .

سادسا :

* تقوم وزارة الأوقاف بطبع كتب التراث المقررة في مواد الدراسة بالجامعة ، وذلك من أوقاف الأزهر لتيسير حصول الطلاب عليها بالمجان أو بسعر التكلفة .

الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١

إعداد معلم اللغة العربية في الأزهر وخارجه

سبق أن قام المجلس بدراسة عن تيسير تعليم اللغة العربية بمراحل التعليم العام وأصدر فيها العديد من التوصيات . وفي دورته الثامنة ركز على دراسة موضوع إعداد معلم اللغة العربية ، لأنه الركن الأساسي في تعليم اللغة العربية بهدف الارتفاع بمستوى إعداده في مختلف المعاهد والمدارس من ناحية ، وتزويد العالم الاسلامي والوطن العربي بالمختصين بالثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن الكريم من ناحية أخرى .

وتتضمن الدراسة العناصر الآتية :

أولا : العوامل التي ساعدت على ضعف اللغة العربية :

اللغة العربية هي لغتنا القومية وهي وعاء ثقافتنا وأفكارنا ، وهي وسيلتنا للوقوف على معاني القرآن الكريم وفق أحكامه وهو الذي خاطب الله رسوله عليه الصلاة والسلام فيه بقوله " وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين " وأخبر الذين هيأهم لسماعه وتلاوته بقوله " إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون " .

وهي أيضا سبيلنا إلى التعرف على توجيه السنة النبوية وفهم معانيها للاهتداء بها امتثالا لقوله تعالى " وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون " ، « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم هي بعد دعامة من دعائم النهوض الحضاري في حاضرنا ومستقبلنا .

ومن هنا صار نقلها وتعلمها وتعليمها واجبا إسلاميا وقوميا لا يجوز التهاون في شأنه أو التفريط فيه .

واليوم تشيع الشكوى على ألسنة الكافة مما أصاب اللغة العربية ، فقد ألفت الأسماع تشويه اللفظ العربي والاستهانة بضبطه بنية وإعرابا وهيئة وموقعا ، وقد كانت اللكنة عند العلماء سقطة يبرأ منها كل غيور على قدره ، محب لنفسه السلامة من النقائص .

ونوجز الكلام على أسباب ضعف اللغة فيما يلي :

– الحكم التركي وتعصب العناصر التركية التي تولت الحكم للغتهم ومحاكاة المحكومين لهم خوفا منهم أو طلبا لدنياهم . كل ذلك ساعد على ضعف اللغة العربية وشيوع العامية حتى في المكاتبات الرسمية .

– عدم استخدام اللغة العربية ، في التدريس في مراحل التعليم المختلفة وبخاصة في بعض الكليات وهو ما لا ينبغي السكوت عليه .

– إهمال الخطباء والمتحدثين وأصحاب الشأن والذين يقتدى بهم للغة العربية السليمة ونزولهم لمخاطبة الجماهير في المحافل والنوادي باللغة العامية .

- عدم تمسك وسائل الإعلام باللغة العربية الفصحى وإهمال كثير من العاملين فيها والقائمين عليها والمتحدثين عن طريقها لتقويم ألسنتهم وعدم تقديرهم لما يحرص عليه الناشئون من محاكاتهم .

ثانيا : الواقع الحالي لإعداد معلم اللغة العربية :

يعد معلمو اللغة العربية فى مصر حاليا فى عدد من الكليات هى : كليه دار العلوم - كليات اللغة العربية بجامعة الأزهر - أقسام اللغة العربية بكليات الآداب - أقسام اللغة العربية بكليات التربية .

كلية دار العلوم :

كانت منذ إنشائها من أهم الينابيع التى تزود معاهد التعليم فى كل مراحله بمدرس اللغة العربية وكانت تقصر قبول طلابها على نوعين :

١) حملة الثانوية الأزهرية .

٢) الذين أتموا دراستهم فى تجهيزية دار العلوم .

وكان هؤلاء وأولئك مؤهلين تأهيلا كاملا لدراسة اللغة العربية ، إذ كانوا مزودين فى مراحل تعليمهم السابقة بأسس قويمة تتمثل فى حفظ القرآن الكريم والدراسات الدينية والعربية العميقة .

ثم ألحقت دار العلوم فى العهد الأخير بجامعة القاهرة لتصبح كلية من كلياتها فصارت تستقى طلابها كغيرها من كلياتها ، من الحاصلين على الثانوية العامة عن طريق مكتب التنسيق المعروف . وكثر فيمن يحال إليها أصحاب المجاميع الهزيلة الذين يرضون بالدراسة فيها على كره منهم لأنهم لم يجدوا منفذا للجامعة غيرها . وفى أحيان كثيرة يحال إليها ضمن هؤلاء أعداد كثيرة من شعبتى العلوم والرياضيات ، وضعف مستواهم فى دراسة اللغة العربية أمر لا يحتاج إلى بيان . فكيف يصلح هؤلاء غدا مدرسين للغة العربية والقاعدة المعروفة أن فاقد الشيء لا يعطيه .

أقسام اللغة العربية فى كليات الآداب وكليات التربية فى غير جامعة الأزهر :

أما أقسام اللغة العربية بكليات الآداب وكليات التربية فى غير جامعة الازهر فإن مستوى الطلاب فيها لا يفضل ما عليه الحال فى كلية دار العلوم الآن ، لأن طلاب هذه الأقسام أيضا يفدون اليها عن طريق مكتب التنسيق وعلى النحو الذى أشـــرنا اليه سابقا .

كليات اللغة العربية والتربية والبنات بجامعة الأزهر :

وقد كان المأمول فيمن يلتحقون بهذه الكليات من الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية أن يكونوا أحسن حالا فى اللغة العربية وأكثر استعدادا لتلقى علومها وأقدر على إيصالها لغيرهم وطبعهم عليها كما كانت حال أمثالهم وإخوانهم فى الأزمان الماضية ، نظرا إلى أنهم يحملون الثانوية الأزهرية التى تعدهم على النسق الأزهرى المعروف فى تدريس مواده والتعمق فيها ، بالاضافة إلى حفظهم للقرآن الكريم وتعرفهم إلى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوامع كلمه . لكن ما تم فى السنوات الأخيرة منذ صدور قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وما نتج عن تطبيقه من ازدواج المناهج فى معاهد الأزهر ، وما كان من اختصار سنوات السلم التعليمى فى كل من المرحلتين الاعدادية والثانوية بحذف عام دراسى من كل من المرحلتين عما كانت عليه الحال يوم صدر القانون ١٠٣ لسنة ٦١ المشار إليه ، ثم ما كان فى السنوات الأربع السابقة على عامنا هذا من قبول آلاف كثيرة بالمعاهد الثانوية الأزهرية عاما بعد عام من التلاميذ الحاصلين على الاعدادية العامة ، الأمر الذى جرد طلاب المرحلة الثانوية الأزهرية من كل مميزاتهم المعروفة والذى أضاع حفظ القرآن الكريم فى صلب معاهد الأزهر .

إن ما تم من هذا وذاك كانت أولى نتائجه زحف الألوف المؤلفة من هذه النوعية إلى جامعة الأزهر ، مما شكل عاملا من أهم العوامل فى ضعف مستوى الدارسين الذين يعدون لتعلم اللغة العربية والتمكن فيها لتعليمها لأبنائنا فى مصر ولأبناء الشعوب العربية والاسلامية وهو بالتالى سبب فى ضعف مستوى الكليات التى تتلقاهم .

ومما يزيد فى مضاعفة المشكلة قبول الكليات الأزهرية لطلاب من شعبتى العلوم والرياضيات من الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

ونضيف إلى ما تقدم أمرين لابد من العناية بهما والتصرف الحاسم بالنسبة لهما حتى لا يستشرى ضعف اللغة العربية وضعف القدرة على تدريسها .

أ – أن هؤلاء الخريجين من معاهدهم التى ذكرناها يوجهون عن طريق القوى العاملة إلى التدريس دون تأهيل تربوى ولا تدريب على طرائق التدريس .

ب – أن الأعداد الكبيرة التى تعار للتدريس فى الأقطار الشقيقة من الوزارة أو من الأزهر يتم اختيارهم من أكفأ العناصر وأكثرهم خبرة . وهذا يترك فراغا كبيرا فى ميادين التعليم . وإذا كنا مضطرين إلى اختيار هذا النوع باسم تمثيل مصر فى الخارج فإنه ينبغى النظر فى وضع نظام لا يحرم مدارسنا ومعاهدنا من ذوى الكفايات والخبرة ولا يجعل ذلك مستمرا سنين طويلة .

ثالثا : تصور عام لمناهج الدراسة التى تؤهل مدرس اللغة العربية :

لعله من الطبيعى – حينما نعد مدرسا : أى مدرس – أن نراعى أن يكون هذا الإعداد مشتملا على ثلاثة مجالات :

الأول : مجال الثقافة العامة – باعتبار أن هذا المعلم يتولى تنشئة جيل ، ويشترك فى إعداده للوطن ، فإنه يجب أن يزود فى مرحلة إعداده بالخبرات والفنون والقيم التى تساعده على بلوغ غايته . وفى مجال اللغة العربية فإن ذلك له أهميته البالغة لأن اللغة هى الوعاء الذى يحوى معارف الأمة وفنونها فى كل ناحية .

الثانى : مجال التخصص – ويتناول الناحية العلمية ، إذ أنه سينهض بتدريس مادة معينة .

ولا شك أن اختيار المقررات التى يكلفها مدرس اللغة العربية فى فترة إعداده له التأثير الكبير فى تنمية قدرته وابراز تمكنه من مادته . ولسنا بحاجة إلى إعادة الحديث عن أهمية القرآن الكريم حفظا وتلاوة وفهما ، فهو الذخيرة الغالية لمدرس اللغة العربية ، ولا يمكن تصور معلم لها دون أن يكون فى جعبته هذه الذخيرة .

الثالث : مجال الإعداد المهنى : ويقصد به الإعداد لمهنة التدريس بعامة ، وتدريس اللغة العربية بخاصة .

ويقتضى ذلك تلقى مناهج تربوية نظرية وعملية تدريبية بالاضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة ودراسة الصوتيات ، لأن الجانب الصوتى هو جانب الأداء الذى هو جوهر اللغة . وقد يلفتنا إلى ذلك ما قرره أئمة هذه اللغة من وجوب تلقى القرآن الكريم مشافهة من أفواه الشيوخ تلبية لقوله تعالى : " ورتل القرآن ترتيلا " . ومن هنا نشأ فن التجويد ووضعت قواعده وألزم به كل قارىء للقرآن الكريم .

التوصيات

فى ضوء ما تقدم ، فقد أصدر المجلس التوصيات الآتية :

أولا : بالنسبة لإعداد المدرسين للمرحلة الابتدائية (وإن كان النظام فيها يقوم على أساس مدرس الفصل لا مدرس المادة) إلا أنه ينبغى إنشاء شعبة مستقلة بذاتها فى دور المعلمين والمعلمات لدراسة اللغة العربية والدين معا تبدأ من الصف الأول ويكون الالتحاق بها مشروطا بالنجاح فى امتحان القرآن الكريم (القدر المقرر حفظه بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية) وبحصول من يلتحق بها على ٦٠ ٪ من مادة اللغة العربية فى امتحان الشهادة الاعدادية وأن يتضمن منهج الدراسة ما يأتى :

* حفظ طائفة كافية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام والأخلاق والآداب العامة .

* دراسة الأحكام الفقهية المناسبة لمدرس المرحلة الابتدائية .

ثانيا : بالنسبة لإعداد المدرسين للمرحلتين الاعدادية والثانوية يوصى المجلس بما يأتى :

* إعادة النظر فى سياسة القبول بالكليات والأقسام التى تعد معلم اللغة العربية – سواء أكانوا من حملة الثانوية العامة أو الثانوية الأزهرية ويشرط أن يجتازوا عند القبول الاختبارات الآتية :

* اختبار شفوى فى القرآن الكريم ، فى القدر المقرر لكل نوع .

* اختبار شفوى فى القراءة والتعبير والنطق السليم .

* اختبار شخصى للتأكد من اللياقة البدنيـــة والنفسية لمهنة التدريس .

* أن يكون هناك حد أدنى فى المناهج من علوم اللغة ومعارفها يضعه المختصون فى هذا الشأن وتلتزم به الكليات والمعاهد التى تخرج مدرس اللغة العربية ، ولا يجوز النزول عنه ، ولها أن تزيد فيه بما يحقق طابعها وشخصيتها .

* أن تكون مدارسة القرآن الكريم وتعهد حفظه بالقدر المقرر على طلاب الثانوية الأزهرية والثانوية العامة ودراسة ما يمكن منه تفسيرا وتلاوة - أساسا من أهم أسس الدراسة فى هذه الكليات ، مع طائفة من صحاح الأحاديث النبوية الشريفة وإجادة حفظها ودراستها فهما وأسلوبا ولغة .

ثالثا : بالنسبة إلى كل من يعد للقيام بمهمة تدريس اللغة العربية ، يوصى المجلس بالآتى :

* دراسة منهج تربوى نظرى وعملى يؤهل لمهنة التدريس بحيث لا يتولى تدريسها إلا من حصل على شهادة بدراسة هذا المنهج التربوى ، سواء أتم ذلك قبل التخرج أو بعده .

* دراسة الحضارة الإسلامية والتعرف على التاريخ الإسلامى والعربى .

* الاهتمام بالامتحانات الشفوية فى أثناء العام الدراسى وفى نهايته .

* تقرير حوافز ترغب الطلاب الممتازين فى اللغة العربية على الالتحاق بالمعاهد والكليات التى تعد معلم اللغة العربية لجميع المراحل وتعينهم على العناية بالمادة والتفرغ لها .

* التأكيد على أهمية البرامج التدريبية لمعلمى اللغة العربية العاملين فى الخدمة للارتفاع بمستواهم ، ولتجديد معلوماتهم فى تدريسها ومتابعة التطورات الحديثة فى مجال اللغة وطرق تدريسها .

* العمل على أن تكون اللغة العربية هى لغة التدريس فى مختلف مراحل التعليم العام والتعليم الجامعى كلما أمكن .

* التأكيد على التوصيات التى سبق أن أصدرها المجلس بهذا الشأن .

الطلبة الوافدون إلى الأزهر

(رعايتهم وتنظيم شئونهم)

الأزهر والوافدون :

لعل الأزهر من أقدم الجامعات التى قصدها طلاب المعرفة فى الشرق والغرب إن لم يكن أقدمها باطلاق .

كانت القاهرة وسطا بين أقطار العالم الإسلامى التى امتدت شرقا إلى حدود بعيدة من بلاد الصين ، وغربا إلى سواحل الأطلنطى من أوربا ومن أفريقيا . ولهذا كان العلماء وطلاب العلم يفدون إلى القاهرة التى كانت تلتقى عندها معارف العالم الاسلامى .

وعندما مست المحن القاسية أقطار العالم الإسلامى وتعطلت فيه المدارس الإسلامية وألقى بكيانها فى نهر دجله ، كان الأزهر هو الأمين الوفى الذى استودع الفكر الإسلامى وحفظ الأمانة العلمية ، ولم يرد عنها أحدا من طالبيها .

وإزاء هذه المهمة امتدت عناية الأزهر لطلابه من أبناء مصر ومن الوافدين فشملت جوانب حياتهم العلمية والاجتماعية والمادية ونشأت الأروقة لأداء هذه الرعاية .

والأروقة عبارة عن إدارات صغيرة تقوم كل إدارة منها على رعاية طائفة من الطلاب الذين ينظمهم رواق واحد باسم المذهب أو الوطن الجغرافى أو نحوهما ، رواق الحنفية ، رواق الشوام ، رواق الهنود ، رواق الصعايدة ، رواق البحاروة ...الخ .

وتشمل هذه الرعاية توجيههم إلى سبل الدراسة كما تشمل إمدادهم بالمعونات المادية فى صورة خبز أو معونات مالية أو غير ذلك .

وفى العصور الأخيرة أخذت هذه الرعاية مظهرا يتسم بحضارة العصر وأسلوبه ، ويبدا ذلك فى صورتين :

الأولى : الصورة الاجتماعية :

وتبرز فى إنشاء مدينة البعوث الاسلامية وهى مدينة أنشئت فى حى العباسية بالقاهرة وتشمل إحدى وأربعين عمارة مهيأة لإقامة خمسة آلاف طالب وعمرت بالطلاب سنة ١٩٥٤ ، وقد نظمت الاقامة فى هذه المدينة بلوائح متتابعة آخرها لائحة صدرت سنة ١٩٧٧ وأهم ما جاء فيها :

١) اذا قدم الطالب إلى مصر على حساب منحة دراسية يتمتع بالإقامة فى المدينة والمكافآت المالية المقررة وهى على الوجه الآتى :

جنيه

٢٥ لطالب الدراسات العليا

٢٠ لطالب الجامعة

١٥ لطلاب المعاهد والدراسات الخاصة

٢) يتم اختيار المنح وتوزيعها بالاشتراك بين مدينة البعوث ، ومراقبة البعوث الاسلامية ، على أن تراعى توصيات اللجنة العليا للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية ، وتوصيات جمهورية مصر ، وتوصيات رؤساء بعثات الأزهر إلى البلاد الخارجية وينظر فى الأمر على أساس احتياجات كل بلد وظروفه .

٣) كذلك تعرضت اللائحة لنظم الدراسة الخاصة التى تهيأ للطلاب الذين لا يعرفون اللغة العربية .

الصورة الثانية : وتتمثل فى نظـــم الدراسة للطلاب الوافدين :

وهؤلاء الطلاب لم تكن لهم من قبل نظم مقررة ولا طرق مرسومة بل كان على كل وافد أن يشق طريقه فى الدراسة على حسب ما تؤهله معرفته وخبرته وصلته بأبناء بلده أو بمن يتعرف إليهم ممن سبقوه فى الأزهر .

ثم أخذ الأزهر فى وضع النظم لهم بلوائح متتابعة حتى صدرت لائحة البعوث الإسلامية فى أوائل الأربعينات . وكان من أهـــم ما جاء فيها :

١) تنظيم انتساب الوافدين إلى كليات الأزهر أو معاهده أو القسم العام (الذى كان موجودا إذ ذاك) .

٢) إنشاء قسم دراسى خاص بالوافدين يلحق بالقسم العام ، على أن يشتمل على ثلاث مراحل :

مرحلة ابتدائية « وهو مناظر الاعدادى الآن » .

مرحلة ثانوية « وتمنح ثانوية البعوث » .

مرحلة عالية « وتمنح عالمية البعوث » .

على أن تكون مدة كل مرحلة أربع سنوات ، ويعطى الطالب شهادة انتهاء كل مرحلة كما هو مبين .

معهد البعوث :

ثم رؤى أن يستقل هذا القسم الذى أنشىء للطلاب الوافدين وألحق بالقسم العام وتكون له إدارته ومبناه المستقل على أن يسمى « معهد البعوث الإسلامية » وقد تم ذلك سنة ١٩٥٤ .

وازدهرت الدراسة بالمعهد ، واستقام أمره ، واطرد الإقبال عليه حتى بلغ عدد الطلاب فيه نحوا من ثلاثة آلاف طالب فى بعض السنين .

ولم يدم الأمر كذلك طويلا إذ صدر القانون ١٠٣ سنة ١٩٦١

فاضطرب أمر المعهد وضج طلابه من ازدواج المناهج وتكليفهم بدراسات لم يقدموا من أجلها وقد تصرفهم عن مقاصدهم الأصلية . وانتهى الأمر . بعد محاولات كثيرة إلى الغاء ازدواج المناهج والاكتفاء بتدريس المناهج الدينية والعربية على النحو الذى كان مقررا قبل التطوير ، ومن ثم يكون انتساب طلابه الذين يحصلون على ثانوية البعوث مقصورا على الكليات الأزهرية الأصلية " الشريعة – أصول الدين – اللغة العربية ".

وليس يمنع هذا بعض الطلاب الذين يرغبون فى الانتساب إلى الكليات المستحدثة من الالتحاق بالمعاهد الأزهرية التى تدرس المناهج التى تؤهل لهذه الكليات المستحدثة (المراد المناهج المزدوجة ، الجامعة بين مناهج الأزهر ووزارة التعليم) ، وكان هذا الوضع استجابة للأغراض التى من أجلها وفد هؤلاء الطلاب إلى الأزهر وكذلك ليس فيه حرمان لمن يريد أن يدرس فى الكليات الأخرى .

وكان المعهد قد شغل مبناه الجديد الذى أنشىء من أجله على طراز رفيع إلى جوار مدينة البعوث فى سنة ١٩٦٣ .

ولكن هذا المبنى مالبث إلا أشهرا قليلة حتى ظهر الخلل فى أركانه وأساسة وقررت الجهات المختصة إخلاء ه وعدم صلاحيته .

فأخذ المسئولون يلتمسون مكانا يأوى إليه المعهد ، فلم يجدوا أخيرا غير عمارة من عمارات مدينة البعوث السكنية ، فاتخذوها مكانا له ، وهو يشغلها اليوم . وهذا المبنى بعيد كل البعد عن صلاحيته للدراسة ، وليس يليق بالأغراض التى يراد أداؤها فيه .

وهذا الاحصاء الذى نعرضه – وهو آخر إحصاء لطلاب هذا المعهد فى العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ – يوضح بجلاء مقدار الخطر الذى يتهدد هذا المعهد نتيجة انصراف الطلاب عنه وشعورهم بالإهمال وقلة العناية .

السنة الدراسية	الفصول	عدد الطلاب	
أولى إعدادى	١	٣٣	
ثانية إعدادى	٢	٩٠	٢٢٣ جملة القسم الاعدادى
ثالثة إعدادى	٢	١٠٠	
أولى ثانوى	٣	١٨٠	
ثانية ثانوى	٣	١٦٨	٦٣٣ جملة القسم الثانوى
ثالثة ثانوى	٣	١٥١	
رابعة ثانوى	٣	١٣٤	
			٨٥٦ جملة طلاب المعهد

معهد الإعداد :

يفد كثير من الطلاب من بلاد لا تتكلم اللغة العربية أو لا يحسن أهلها اللغة العربية إلى درجة تؤهل أبناءها للدراسة بها والاطلاع والمطالعة فى مؤلفاتها .

وكانت خطة الأزهر بالنسبة لهؤلاء الطلاب أن يهيىء لهم دراسات خاصة فى اللغة بطريقة المدرس الخاص دون التقيد بمكان أو زمان أو منهج . وكان لهذه الطريقة عيوبها التى لا تخفى .

فرؤى إنشاء قسم لإعداد هؤلاء الطلاب فى اللغة إعدادا يؤهلهم لتلقى الدراسة والتفاهم بها ، كان ذلك سنة ١٩٥١ ولكن العمل لم يستمر بهذا القسم طويلا حتى عاد الأمر إلى نظام الدراسة الخاصة المشار إليها .

والأمر كذلك إلى اليوم مع كثرة الشكوى من هذه الدراسة وقلة جدواها ، بالإضافة إلى ما فيها من شبهات .

الطلاب الوافدون بجامعة الأزهر :

يوضح القرار الذى أصدره السيد نائب رئيس الوزراء ٩٦ سنة ١٩٨٠ النظام الذى رسمته جامعة الأزهر وأقره المجلس الأعلى للأزهر بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٠ ويقضى بما يأتى :

أولا : الطلاب الوافدون الحاصلون على الشهادة الثانوية الأزهرية من المعاهد الأزهرية أو من معهد غزة يرشحون للقبول بالكليات العملية والنظرية وفقا لشروط القبول والحد الأدنى للدرجات المقررة لقبول نظرائهم من المصريين سنة الحصول على الشهادة الثانوية وفى حدود الأعداد المقررة لكل كلية .

ثانيا : الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية من معهد البعوث يرشحون للقبول بالكليات النظرية فقط .

وهؤلاء جميعا يقدمون أوراقهم إلى مراقبة البعوث الإسلامية بالأزهر .

ثالثا : الطلاب المقيدون على منح دراسية يقبلون وفقا لنفس الشروط فى حدود النسب المقررة لقبول الطلاب الوافدين بكل كلية .

وقد تحدد عدد المقبولين من الطلاب الوافدين بكليات الجامعة للعام الجامعى ١٩٨٠/١٩٨١ وفقا لما يأتى :

١) عدد لا يزيد عن ١٠ ٪ من عدد الطلاب المصريين المقبولين بكل كلية من الكليات المستحدثة للبنين والكليات والشعب المناظرة للبنات .

٢) عدد لا يزيد عن ١٥ ٪ من عدد الطلاب المصريين المقبولين بكل كلية من الكليات الإسلامية والعربية والشعب المناظرة للبنات .

ثم نص القرار على أن تكون الأولوية :

أولا : للطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

ثانيا : للطلاب المقيدين على منح .

ثالثا : للطلاب الحاصلين على الشهادات المعادلة .

واشترط أنه لا يقيد أى طالب وافد للدراسة بالسنة التأهيلية أو مرحلة الاجازة العالمية الا بعد سداد الرسوم والتأمينات والمصروفات الدراسية المقررة .

ومن هنا يتضح :

١) أن جميع الطلاب الوافدين لا يلتحقون بالجامعة إلا بعد الحصول على الحد الأدنى لدرجات القبول .

وفى هذا غبن عليهم لأن الطالب الوافد له أوضاعه الخاصة .

٢) تقييد القبول بنسبة ١٥ ٪ بالنسبة للكليات النظرية و ١٠ ٪ فى الكليات الأخرى لا يكون مقبولا فى الأولى اذا صح أن يكون مقبولا فى الثانية . لأن الأزهر له أوضاعه فى العالم الاسلامى ، وللمسلمين فيه حقوق لا تقل عن حقوق المصريين أنفسهم . فالأخذ بهذه النسب صد عن طلب العلم وخروج بالأزهر عن تقاليده التى تميزه ويتحقق بها قوله تعالى " فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون " على أننا لم نفرق بين البلاد الاسلامية وبعضها التى فى أشد الحاجة إلى تعليم بعض أبنائهم فى الأزهر .

٣) عند ترتيب الأولويات جعل الطلاب الذين حصلوا على الشهادات المعادلة فى ذيل هذه الأولويات .

وقد يستغرق الوافدون الذين درسوا فى مصر النسب المقررة فنكون بذلك قد أغلقنا أمام الذين أتموا الدراسة الثانوية فى بلادهم أبواب جامعة الأزهر .

٤) عدم قيد أى طالب وافد إلا بعد سداد الرسوم المقررة – شرط يجب إلغاؤه لأن ما يمكن تحصيله مال تافه قد يصد عن طلب العلم ، وقد يكون عقبة فى سبيل بث الدعوة التى يجب أن ننفق الكثير فى سبيلها .

وهذا إحصاء يوضح الأعداد المقيدة بالجامعة من الطلاب الوافدين بالكليات الأصلية (الشريعة – اللغة العربية – أصول الدين) بالقاهرة للعام الدراسى ١٩٧٩ / ١٩٨٠ .

٧١٣	بكلية اللغة العربية ومن هذا العدد ٢٤١ فلسطينى ، ٥٣ سورى ، بينما هناك طالب واحد لكل من أوغندا ، باكستان ، اليابان ، سرى لانكا .
١٣٢٦	بكلية الشريعة وفى هذا العدد ١٤٠ سورى ، ١٢٧ ليبى ، ٧٢ فلسطينى ، بينما نرى أن فى هذا العدد طالبا واحدا لكل من إيران ، باكستان ، ماليزيا ، موريتانيا ، أوغندا ، النيجر .
٣٣٧	بكلية أصول الدين وفى هذا العدد ٣٩ فلسطينى ، ٣٥ سورى وطالب واحد لكل من ماليزيا والنيجر والصومال وموريتانيا وغينيا .
٢٣٧٦	سنة ١٩٧٩

وإتماما للصورة نذكر الاحصاءات الآتية :

٢٧٥ كلية التجارة منهم ١٤٣ فلسطيني ،

٣٠٠ كلية الطب منهم ١١٧ فلسطيني ،

٢١١ كلية اللغات منهم ٩٨ فلسطيني ،

٢١٥ هندسة منهم ٩٠ فلسطيني ،

٢١٠ زراعة منهم ٩٥ فلسطيني ،

٦٠ كلية الدراسات الإسلامية منهم ٤٣ فلسطيني ،

١٤٣ علوم منهم ٣٠ فلسطيني .

٢٢ كلية الصيدلة منهم ١٧ فلسطيني .

ومن جميع ما تقدم تتضح الحقائق الآتية :

١) ان الأصل في الاقبال على الأزهر من أبناء البلاد الاسلامية إنما هو من أجل الدراسة الدينية والعربية والانتفاع بتاريخ الأزهر ورسوخه فيها .

٢) احتساب الفلسطينيين الآن من الوافدين عمل غير سليم وذلك لصدور قرارات خاصة بهم ، تفضلهم على غيرهم وتمنحهم ما لا تمنحه لغيرهم ، فلهم اعتبارهم الخاص .

٣) توزيع المنح توزيعا غير عادل لا يمثل حاجات الشعوب . فكثير من الأقطار الإسلامية محروم منها بينما نجد أقطارا قد تكون في غير حاجة تستأثر بالحظ الأوفر .

٤) يتعامل الطالب الوافد مع جهات متعددة لا تنسيق بينها ، فهو يتصل بمراقبة البعوث ومدينة البعوث وإدارة الثقافة ، وإدارة الطلاب الوافدين بالجامعة ، ومن هنا يضطرب أمر هذا الطالب ويعيش في تنظيمات وقرارات متضاربة .

٥) الدراسات الخاصة التي تنظم للطالب الوافد الذي لا يعرف اللغة العربية دراسات لا تحقق الغاية المرجوة منها لتمكينه من متابعة الدراسة باللغة العربية .

٦) معهد البعوث الاسلامية بصورته الراهنة يشوه سمعة الأزهر ويسيء إلى مصر ويعتبر عاملا فعالا في صرف الأنظار عن الأزهر بالاضافة إلى عوامل خارجية .

٧) الطالب الوافد الذي لا يرغب في التعليم الجامعي أو الذي تحول بينه وبين الجامعة بعض الحوائل ليس له سبيل يسلكه في التعليم الأزهري .

٨) الطالب الذي يفد على نفقته ليس له تنظيم خاص يكفل العناية به ويقتضي حسن توجيهه .

التوصيات

وفي ضوء هذه الدراسة اتخذ المجلس التوصيات الآتية :

* توحيد الأجهزة المشرفة حاليا على شئون الوافدين في إدارة عامة واحدة ، وتوفير الإمكانات اللازمة لها بحيث تقوم بالرعاية الكاملة علميا واجتماعيا وماديا لهؤلاء الوافدين في كل مراحل التعليم ، والعمل على تيسير الاجراءات وحسن الاستقبال وتقديم الخدمات اللائقة ، مع تدريب موظفي هذه الادارة على أداء هذه الخدمات بصورة كريمة .

* إلغاء الدراسات الخاصة القائمة حاليا إلغاء تاما ، وإنشاء معهد يختص بتعليم اللغة العربية للوافدين الذين لا يتكلمون بها ، لأن هذا هو الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من الدراسة في المراحل التي يصلحون لها . مع تزويد هذا المعهد بالمعامل والأجهزة الحديثة التي تستخدم اليوم في تعليم اللغات والانتفاع بتجارب اليونسكو في هذا الشأن .

* معهد البعوث - وهو عنوان للأزهر عند العالم الاسلامي - لا يليق بوضعه الحالي بسمعة مصر أو سمعة الأزهر ، ويقتضي الأمر وجوب العناية به مبنى ومعنى ، حتى يكون في صورة تليق بمصر وتعاون على تحقيق غرضه ، وتأدية رسالة الأزهر .

* ينشأ قسم عال خاص بالدراسات الإسلامية والعربية يلتحق به من لم يستوف شروط القبول بالكليات الجامعية ، ومن لا يريد الاستمرار في الدراسة بالجامعة . ويمنح الشهادة التي تحددها اللوائح الخاصة بهذا القسم .

* الترخيص للوافدين بالاستماع في الكليات الأصلية الأزهرية « الشريعة - اللغة العربية - أصول الدين - الدراسات الاسلامية » أو القسم العالي المشار إليه في الفقرة السابقة ، مع إعطاء مصدقة بالمادة التي درسها ، والمنهج الذي تعلمه والمستوى الذي وصل إليه في ضوء لائحة تنظم ذلك .

* زيادة عدد المنح التي يمنحها الازهر لطلاب البلاد العربية

والإسلامية وغيرها بما يتناسب مع الغاية المرجوة منها ويتناسب كذلك مع حاجة تلك البلاد ، ورفع قيمة هذه المنح بما يتفق مع مستوى المعيشة .

* تحديد عدد من المنح للطلاب المسلمين من كل بلد يحتاج إلى هذا النوع من الدراسة ، وعدم قصرها على البلاد العربية والإسلامية ، وامتدادها إلى الأقطار الأوربية والأمريكية .

وإخطار حكومات هذه الدول أو سفاراتها لدينا وسفاراتنا عندها بذلك ، مع إيضاح الصفات التى تطلب فى المرشحين .

* عدم التقيد بنسبة ما فيما يتعلق بقبول الطلاب الوافدين بالكليات الأصلية بجامعة الأزهر وإلغاء ما ورد فى ذلك بالقرار ٩٦ لسنة ١٩٨١ الذى أصدره السيد نائب رئيس الوزراء .

* اعفاء الوافدين الذين يلتحقون بالكليات الاصلية بجامعة الأزهر من جميع الرسوم .

* متابعة الخريجين والاتصال بهم بعد تخرجهم وعودتهم إلى بلادهم بوسائل الاتصال المختلفة ، ودعوتهم إلى زيارة مصر للتحدث معهم فيما يقتضيه بث الدعوة الاسلامية من أساليب ، وما تصادفه من مصاعب ، وتنظيم الصلة بينهم وبين المبعوثين من الأزهر إلى بلادهم .

* تقرير منهج الثقافة الاسلامية الذى سبق أن أقره المجلس خاصا بالجامعات المصرية وتدريسه للطلبة الوافدين بمرحلة التعليم العالى ، مع العناية بإبراز ما يتضمنه الإسلام من التسامح وحقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، وعنايته بالأسرة والطفولة ، ومحاربته للتمييز العنصرى أو اللونى أو الدينى .

* العمل على إيجاد الروابط الوثيقة بين الطلاب الوافدين والطلاب المصريين فى مصر وذلك بتبادل الزيارات ، وإقامة المسابقات العلمية والرياضية والترفيهية ، والاشتراك فى المعسكرات الصيفية .

* أن تكون الإقامة والسكنى فى المدينة الجامعية ومدينة البعوث مشتركة بين الطلاب الوافدين والمصريين لتأكيد أواصر العلاقات الاجتماعية بينهما ، وتقوية روابط الإخاء الاسلامى ، وتمكين الوافدين من إتقان اللغة فهما وحديثا .

* الاهتمام بتعريف الطلاب الوافدين بمعالم مصر الإسلامية وغيرها ، وقيامهم برحلات يشاهدون فيها النهضات الصناعية والزراعية ، وألوان الحياة فى مصر ، وتقاليد أهلها .

الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢

رعاية الشباب دينيا وثقافيا

عندما كانت الجماعات البشرية تعيش فى شبه عزلة ، وتفصل بينها الأزمان الممتدة والأماكن البعيدة - حافظت هذه الجماعات على العيش فى ظل خصائصها ومعتقداتها وتقاليدها ، تحتفظ بذلك كله وتتوارثه فيما بينها ، لا تنسخه السنون مهما امتدت إلا بقدر لا تدركه غير أعين الباحثين المتأملين .

وبمضى الزمن - سقطت الحواجز بين تلك الجماعات ، ورفعت الفواصل وقربت المسافات وألقى الناس أنفسهم من كل جنس أمام امتزاج لا خيار لهم فيه . امتزاج فى الفكر والثقافة والنظم والمناخ العقلى الذى يعيشون فيه . وامتزاج فى أسلوب الحياة وشئون العيش .

وكذلك اختلفت وسائل العلم فامتد البصر البشرى إلى آفاق بلا حدود : صارت العين البشرية تخترق الحجب وتحطم الحواجز ولاتردها

الجبال – ونفذت إلى أعماق الأرض لترى ما تضمه من كنوز ، كما صعدت إلى طبقات الفضاء لترى ما فيها من ظواهر الحياة أو مظاهر الجمود – وكما امتد بصر الانسان امتد سمعه كذلك ، فالتقطت أذنه ما يدور فى الكون من أصوات هامسة أو مجلجلة تحمل إليه بعض الأسرار وتنبئه بما لا يدور فى خلده من الأخبار .

وإذا كان الانسان يعيش عصره هذا فى موج عاصف من الفكر والعلم والمتغيرات المتجددة . فماذا يأخذ وماذا يدع ؟ وهل ترك له التجديد وقتا يميز فيه بين الحق والباطل ، والصحيح والفاسد ، والحقيقة والوهم ؟ ومتى يميز ولم يبق له زمن يعتصم فيه للتأمل . وهل من معتصم سوى الحقائق السماوية ورسالات الأنبياء ؟

ولو أن إنسانا مفتونا بالحضارة يزعم يوما أن العقل البشرى يمكن أن يستقل بإدراك الحقائق ، وأن القوانين والنظم والشرائع البشرية تغنينا يوما عن الشرائع السماوية والحقائق الإلهية . فإن هذا الزعم فى هذا العصر يحمل وسائل البطلان ، فهذه أمم الحضارة تنحدر كل يوم إلى مهاوى الفتن ، ومواقد العنف الدموى ، حتى وقفت العقول حيرى لا تدرى كيف ومتى تهب العاصفة ولا كيف ومتى يمكن النجاة منها .

نحن فى مجتمعنا الحديث لا شك أنا قد فتنا ببعض مظاهر الحضارة وأخذنا بأسبابها – ولنا عذرنا فى هذا – ولكنا أخذنا بها وعرضنا أبناءنا وبناتنا لها دون أن نروض من شراستها ، أو نقلل من أخطارها .

وفوجئنا فى الأيام الأخيرة بظاهرات فى المجتمع لم نكن نعرفها ولم تكن تعرف هى الطريق إلينا . وأخرى يعارض بعضها بعضا ، ويذوق بعضها بأس بعض .

فإذا أردنا أن نتقصى الأسباب التى انحدرت منها هذه العوارض تقصيا يدلنا على سبيل العلاج وجب علينا أن نتأمل :

أولا : فى بعض مظاهر الحضارة وأسبابها التى قبلناها وكان لها أثرها فى وجداننا ومشاعرنا وسلوكنا ، ومن بينها :

– وسائل الإعلام :

والكلام عنها كثير متشعب ، ولكنا نضرب مثلا واحدا لعله يغنى عن الشىء الكثير :

كان شهر رمضان إذا اقترب تغيرت معالم الحياة فى مصر – المعالم العامة والخاصة فى البيوت والشوارع ، فى القرى والمدن ، فى المنازل والمساجد ، وتغيرت معها أخلاق الناس وأحوالهم . كانت أصوات الناس بالقرآن تنبعث من البيوت ، وتطرق السمع من كل فج بعض النهار وأكثر الليل – فإذا جاء الغروب والليل سكن الكون وخفتت الأصوات إلا بالتسبيح والترتيل . ولا تمر دقائق طويلة حتى يبدأ زحف الشباب والشيب إلى مساجد القرية أو المدينة للجلوس أمام عالم يتحدث عن أحكام الصيام وتعاليم الدين وما أمر الله به وما نهى عنه – ويجيب على ما يعرض عليه من أسئلة يوجهها بعض الجالسين طلبا للاستنارة وزيادة فى المعرفة . وما ان تقام الصلاة حتى ينتظم هؤلاء واولئك خلف الإمام يصلون العشاء ويشتركون فى صلاة التراويح ، وكلهم فرح بأداء هذه العبادة عازم على المتابعة ويستمر الامر كذلك ويمتد فى بعض الليالى إلى الفجر وهكذا حتى ينتهى الشهر .

فى هذا الجو النقى الطاهر كانت مشاعر أبنائنا تشب وتنمو فى إطار من الروحانية وأحكام الدين – فماذا يلقون اليوم وماذا يلقى الشباب والشيوخ فى المدينة وفى الريف ؟

ومع الاعتراف بما تعنى برامج الاذاعة والتليفزيون بتقديمه فى شهر رمضان ، من مسلسلات وأحاديث وندوات فى مختلف الموضوعات الدينية ، إلا أنها تحشد برامجها فى هذا الشهر بالعديد من المسلسلات والتمثيليات والفوازير والأفلام الهابطة ، مما يصرف الآباء والأبناء عن الانتفاع بما يفيضه هذا الجو الروحانى .

انقسم الشباب من وراء ذلك إلى أكثر من فريق :

فريق استجاب لهذه المفاتن وتخلق بها وسلك سبيلها وحاكاها فى حيلها وعنفها واخترع أكاذيبها وهم كثير .

وفريق آخر اشمأز منها ونفر من رؤياها واستيقظت روح التمرد عليها لكنه شرد منطقه حتى انفصل من المجتمع أو كاد ولجأ إلى الدين من غير دراية ، وتعلق بأهدافه من غير هدى وراح يبحث عما يخلصه أو يخلص حياة الناس من ذلك – لكنه قليل التجربة قليل المعرفة غريق فى أفكاره يلتمس من ينجيه أو يهديه – فقد اصطدمت فى وجدانه مظاهر العصر ومشاعر الألف الموروث . وحينئذ دخل أصحاب الأهواء المريضة والميول الخبيثة فمالوا به إلى ما أوهموه أنه دين وطريق مستقيم ، وهو فى الواقع خروج عن القصد وانحراف عن الجادة ، فأفسدوا عليه مشاعره الطيبة ونواياه الحسنة فحكم بضلال أهله وكفر مجتمعه واستجاب لما ارادوه من العنف والاعتداء بالشر والآثام ، ولا ننسى أن وسائل الاعلام – مرئية ومسموعة – هى أول ما يصادف الطفل وتأثيرها عليه تأثير بعيدالخطر ، لا نغالى إذا قلنا إنه قد يكون من بعض نواحيه أشد من تأثير الوالدين .

وفريق ثالث اتخذ موقفا سلبيا ، وهو يمثل غالبية الشباب ، الذى يقف متفرجا وعاجزا عن أن يختط لنفسه الطريق السليم – مما يستوجب تركيز الاهتمام على رعايته وحسن توجيهه .

– مناهج التعليم :

ويؤسفنا أن نقول ان مناهج التعليم فى جملتها عندنا تبلغ أقصى الغاية فى العناية بالذاكرة وقوة الحفظ .

ومثل هذه المناهج يهمل فيها نمو الفكر وقسوة التمييز بين رأى ورأى ، وقوة البصيرة التى تفصل بين الحق والباطل .

وكل ذلك يتضافر على اخراج انسان يسهل التأثير عليه بزخرف الحق وتمويه الأباطيل حيث لا يعتصم بفكر سليم .

– النشاط الرياضى :

والأخذ به أمر لازم يدعو اليه الدين . وقد ورد « علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل » – وهى ألوان من النشاط الرياضى كانت فى الصدر الأول ، ولدينا الآن ألوان أخرى . لكن الذى نعرفه أن أكثر المدارس تخلو ساحاتها من مناشط كثيرة ومن ملاعب تمكن من مزاولة الأنشطة ، وأن كثيرين من أصحاب المواهب لا يجدون فى هذه المدارس من يرعاهم وأن بعض من يريد من الشباب أن يسلك سبيله الى الرياضة تصده موانع كثيرة فى مقدمتها فداحة التكاليف .

وعلى عادتنا فى كثير من الشئون نكتفى من ذلك بصور هزيلة نتراءى بها فى المعارض والمسابقات الرياضية اذا احتجنا يوما الى الظهور أمام الناظرين .

ومعلوم أن تكوين الطفل والشباب نفسيا وجسميا لا يكون الا بتمكينه من الحركة المرسومة والنشاط المستقيم .

ثانيا : وإلى جوار ما تقدم نذكر بعض العوامل التى ساعدت وتساعد على تمكن الداء واستفحاله .

– ان هناك أساسيات فى المجتمع يجب أن تتوافر لتحصينه ضد الانحراف والتطرف وهى :

– اذكاء روح التضامن وتقليص أسباب الرفض إلى أقصى حد .

– الوصول بالعدالة والحرية والديمقراطية الى أقصى الحدود التى يقررها القانون والنظام العام فى المجتمع .

– ترشيد التنمية الحضارية بما يحقق أكبر عائد لمصلحة الشعب .

٢ – ومن أهم أسباب عقوق الشباب ، وثورته على الأوضاع والتقاليد – ما يعانيه من أزمات اقتصادية واجتماعية وصعوبات تواجهه فى استكمال تعليمه ، وتدبير شئون حياته من مسكن لائق – وتكوين أسرة وتدبير مستقبل آمن . الأمر الذى يتطلب تحليل مشكلات الشباب أولا فأولا ، والعمل الدائب على حلها قبل تفجرها .

٣ – خلو الساحة الشعبية من الداعية المتمكن وخلو المساجد منهم مع كثرة عدد المساجد ومواطن الاحتياج الى الدعاة ، وانعدام الروابط الروحية بين الموجهين والشباب . والدعوة الى سبيل الله هى الدعوة الى دينه الذى بعث به رسله الى خلقه ، وأكده وجدده على لسان خاتمهم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم " شرع لكم من الدين ما وصى به

نوحا والذى أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " . ودور هذه الدعوة فى مجتمعنا هو دور البناء والتعمير – بناء النفوس وتزكيتها وترشيد سلوكها وردها عن الانحراف الى الجادة المستقيمة ودلالتها على القدوة الحسنة والخلق الكريم . والداعية الى الله هو لسان الشريعة ، وترجمان القرآن . وتلك مهمة جليلة تقتضى من الداعية أن يتحلى بالمثالية الكاملة ، والقدوة الصالحة وأن يكون بعيدا عن الشبهة بريئا من الهوى . فاذا كان كذلك فانه يكون ذا أثر بالغ فى المجتمع يسعد به الحاكم والمحكوم .

٤ – غياب الأزهر عن ساحة التوجيه والارشاد لأسباب كثيرة لاداعى لتفصيلها فى هذا المقام .

٥ – اننا نعيش فى عصر تقدم العلم وتطور التكنولوجيا ، مما جعل بعض الملحدين يتخذ من هذا التقدم العلمى والتكنولوجى سبيلا الى السير فى طريق الانحراف وترسيخه .

٦ – ضعف إدارة مؤسسات التعليم العالى فى الاشراف والتوجيه للطلاب ، مما أدى إلى تدخل قوى خارجية فى الجامعات ، وظهور قوى متصارعة فيها .

٧ – ضعف التكوين الأسرى ، وعدم تفرغ الكثير من الأمهات لرعاية وتنشئة أولادهن مما أدى إلى قصور شديد فى تربيتهم .

وبعد فقد سبق للمجلس فى إحدى دوراته السابقة أن بحث موضوع « الثقافة الدينية لكليات الجامعات والتعليم العالى » ، وكان اتحاد الجامعات العربية قد أصدر توصية لجامعاته بمثل ذلك . وأقر منهجا وضعه لذلك ، وأوصى مجلسنا بوضع هذا المنهج تحت أنظار المسئولين فى الجامعات والمعاهد العليا رغبة فى الأخذ به أو الأخذ منه ، وأوصى كذلك بالعناية بهذا النوع من الثقافة علاجا للفراغ الموحش والخواء الروحى الذى يتخبط فى متاهاته أبناؤنا ، ولكن الأمر لم يصل إلى التنفيذ بالقدر المطلوب .

ولقد كان من مقترحات المجلس فى هذا الأمر تخصيص أستاذ لهذه المادة فى كل كلية أو معهد ، ليس من الضرورى أن يكون اختياره بحسب الأوضاع الجامعية ، ولكنه يكون من بين المشهود لهم بالقدرة العلمية ، والقدوة الحسنة ، ومرونة التفكير ، والخلق الفاضل ، ليكون هذا الاستاذ مرجعا للطلاب يناقشهم ويناقشونه فيما يشتبه عليهم من شئون هذا المنهج ، أو فيما يعرض لهم من شبهات تتصل بما يثيره الجاهلون والمشككون وأصحاب الأهواء المريضة والنزعات المنحرفة مما يزعمونه من الدين والدين منه براء .

التوصيات

لما تقدم يوصى المجلس بالآتى :

* يكون إقرار البرامج والأفلام والأشرطة وكل المصنفات الفنية مذاعة أو معروضة للبيع عن طريق لجنة تضم طائفة من علماء الأديان والاجتماع والتربية ، لا يذاع أو يعرض شىء على الناس والشباب بصفة خاصة إلا بعد العرض عليها .

* بالنسبة للاعلام المقروء من المجلات والصور محلية ومستوردة يمنع منها ما يفسد أخلاق الشباب ، ويغرى بالرذيلة ، وينشر المجون ، ويتعرض للأعراض .

* تقرير منهج يدرس لجميع الطلاب باسم " الثقافة الدينية " فى الجامعات والمعاهد العليا . ويكون هذا المنهج قابلا للتغيير بحسب الأحوال ومقتضيات الظروف ، ومرافق لهذا نموذج لمنهج سبق أن أقر المجلس معظم أقسامه فى توصيات سابقة .

* تعيين رائد فى كل كلية يكون مرجعا للطلاب يساعدهم على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية والسلوكية .

* إعادة النظر فى المناهج التعليمية وتقويمها إلى الصورة التى تمكن الطالب من النقاء الذهنى ومن سعة النظر والتأمل واستنباط الحقائق حتى يكون قابلا للأخذ والعطاء ، غير جامد على المعلومات التى تسبق إلى ذهنه بلا دراسة أو روية .

* الاهتمام بتربية الناشئة منذ الصغر على السلوكيات القويمة ،

منهجا وأسلوبا وممارسة حتى تتوافر لديهم القدرة على التمييز بين الحق والباطل ، والفضيلة والرذيلة ، والثمين والغث .

* اضافة مادة جديدة فى مراحل التعليم قبل الجامعى تربط بين الحقائق الدينية والمقومات الوطنية ، تدرس فى جميع الصفوف تسمى " مادة التربية القومية " . على أن تختلف عن المنهج الحالى الذى يقتصر الامر فيه على التنظيمات الحكومية ، دون أن يعنى بالتربية الاجتماعية والأخلاقيـة والسلـوك الاجتماعى السـوى ، وأصـول المواطنة الصالحة .

* تدبير الملاعب والساحات الرياضية ، وتمكين كل راغب من ناشئتنا من اشبـاع ما تؤهلـه له مواهبـه ، وتشجيـع من يريـد المزيد فى ذلك .

* ضرورة التزام أجهزة الاعلام بعدم نشر صور الانحراف والخطايا الاجتماعيـة دون ذكـر للعقوبـات الرادعـة التى وقعـت على مرتكبيها .

فى مجال الدعوة :

* توفير العدد اللازم من الدعاة للمجتمعات العامة مثل المساجد والكنائس والأندية ودور النقابات والهيئات المختلفة والساحات الشعبية - وكل أماكن التجمعات بعامة - يتحدثون الى الناس ويرشدونهم فى كل ما يعنون به من شئون الدنيا والدين ومنع من هم دون المستوى من اعتلاء المنابـر الا للخطابـة بمـا يوزع عليهم من الجهات المسئولة والمختصة .

* تدريب الدعـاة تدريبا يمكنهم من رعاية الشباب ومواجهة مشكلاتهم .

* قيام الدولة بتهيئة كل ما يعين الداعية على أداء عمله ، وتوفير الحياة الطيبة له ، واعانته على العيش بين النـاس فى صـورة تليق بمن يتعـرض للدعـوة الى الخيـر والأمـر بالمعـروف والنهـى عن المنكر .

بالنسبة للأزهر :

تعين لجان للفتوى بالمساجد الكبرى بالقاهرة والمحافظات أو أى مكان يصلح لذلك ، على نظام اللجنة التى تؤدى عملها بالرواق العباسى بالجامع الازهر ويكون من أهم أعمالها التعرض لمناقشة الشباب فيما يصادفه من شبهات ومشكلات لتكون إجاباتها توجيها للشباب وإرشادا لمن يريد من الناس ، مع حفظ هذه الفتاوى وتصنيفها وطبعها حتى تكون مرجعا ينتفع به - وعلى أن تخضع هذه اللجان لإشراف مركزى ، ضمانا لتوحيد الفكر فى مجال الفتوى .

* تعد ندوات من كبار العلماء تعقد ببعض الكليات الجامعية وعواصم المحافظات ، للحوار بينهم وبين من يحضر من الشباب وغيرهم للسؤال عما لديهم من مشكلات أو استيضاحات دينية أو اجتماعية - ويذاع بعضها عن طريق الاذاعة والتليفزيون .

* يختار بعض الأساتذة لزيارة بعض العواصم الأجنبية للاجتماع بأبنائنا الدارسين أو العاملين هناك وإدارة حوار ونقاش فى كل ما يريدون إثارته لربطهم بالوطن الأم وكشف الحقائق أمامهم وتعريفهم بما هم مكلفون به شرعا .

القدوة الحسنة :

تعمل القدوة الحسنة عملها فى النفوس وتهذيب سلوكها أكثر مما يعمله النصح بالقول . وإذا كان الرؤساء فى المؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية وغيرها قدوة حسنة للعاملين معهم والمتصلين بهم من الناس كان ذلك من سبل الاصلاح فى المجتمع وأيسرها وأقربها فائدة ، لهذا وجب عند الاختيار أن يكون وجود القدوة الحسنة أهم ما يراعى فى اختيار القيادات .

وفى الختام ، يجب أن تتضافر جهود الأسرة والمدرسة ومؤسسات الدولة ، على معالجة صور التسيب والانحراف والسلبيات التى يعانى منها المجتمع دون تساهل ، مما يؤدى إلى إيجاد المناخ المناسب لتنشئة الأجيال على النحو المنشود .

حـــــول
مستقبل التعليم الأزهرى

كانت الدراسة فى الأزهر منذ وجد حرة طليقة من كل قيد ، تسير سيرا فطريا دون تقنين أو تعقيد ، حيث كان الطالب يفد إلى رحابه بعد حفظه القرآن الكريم كله ، لا تحول بينه وبين رغبته فى طلب العلم شروط السن ، ولا تقيد خطاه مرحلة معينة من مراحل التعليم ولا عدد السنوات التى يقضيها فى الدراسة ، وإنما كان يفد لطلب العلم بساحة الأزهر متى شاء ، ويتردد على من يروقه من الأساتذة ، لدراسة ما يرغب من كتب العلم ، فى أية مادة من مواد التعليم التى يعنى بها الأزهر حينذاك ، ويظل كذلك ما قدر من السنين ، حتى يأنس من نفسه قدرة على العطاء ، فيجلس مدرسا أنى شاء ، يمنحه طلابه ثقتهم ، أو يمنحه أستاذه شهادة بأهليته للتدريس والافتاء .

بداية المراحل التعليمية بالأزهر (المعاهد الدينية) :

– ثم كانت عصور النظم الدراسية بضوابطها المعروفة ، وتوالى صدور القوانين التى يساير بها الأزهر حركة التجديد حوله .

– وكان من أبرز ما صدر فى ذلك القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ وأبرز ما فيه أن جعل التعليم بالأزهر مراحل ثلاثا (أولية – سميت فيما بعد ابتدائية – وثانوية ، وعالية) .

– والمرحلتان الأوليان هما ما عرف بالمعاهد الدينية ، التى تشكل القاعدة العريضة فى سلم التعليم بالأزهر وكان الطالب يمنح فى نهاية المرحلة الأولى الشهادة الأولية التى سميت بعد " الشهادة الابتدائية " كما يمنح فى نهاية المرحلة الثانية " الشهادة الثانوية " .

– وهاتان المرحلتان تعدان الطالب للمرحلة العالية التى يمنح فى نهايتها شهادة العالمية ، فيصبح بها أهلا للتدريس بالأزهر وبالمعاهد الدينية ولوظائف الامامة والخطابة والتدريس فى المساجد لتعليم العامة، ووظائف القضاء والافتاء .

– ثم توالى صدور القوانين مسايرة لتطور الحياة . وفى ظل هذه القوانين كلها ظلت المعاهد الدينية تشكل القاعدة الأساسية فى الأزهر ، وإلى الآن يسير التعليم فيها وفق خطه المرسوم ، لتحقيق أهداف الأزهر التى سجلها تاريخه ، وأكدها واقعه ومكانته منذ أكثر من ألف عام .

العلاقة بين المعاهد الأزهرية ومدارس تعليم الوزارة

نشأة هذه العلاقة :

– لم يكن هناك أدنى صلة تربط التعليم فى المعاهد الأزهرية بالتعليم الوزارى إلا بمقدار ما كان يستعان به بين آونة وأخرى من خبرات بعض رجال التعليم الوزارى بصفة شخصية فى القطاع الذى عرفه الجميع باسم المواد الحديثة .

– ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فاستحدث علاقة قانونية بين المعاهد الدينية التى سماها " المعاهد الأزهرية " ومدارس التعليم العام فى قطاع العلوم الحديثة وهى المواد التى تدرس بمدارس التعليم العام ، وذلك بمقتضى أكثرمن مادة فيه . أهمها المادة (٨٥) التى تعتبر الأساس لهذه العلاقة الجديدة ، حيث تنص على أن " الغرض من المعاهد الأزهرية تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية بحيث لا يقل عما يتزودون به فى الوقت الحاضر وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، وهذه المدارس حينذاك هى الابتدائية والاعدادية والثانوية .

– والمادة صريحة فى تحديد نوع الصلة بين الجانبين ، فهى تحتفظ للمعاهد الأزهرية بصبغتها الأصيلة فى العلوم الدينية والعربية وتزيد عليها العلوم الأخرى التى تدرس بمدارس التعليم العام ، وقد نفذ القانون عقب صدوره بالعلاقة التى استحدثها بين المعاهد والمدارس وهى علاقة وثيقة بما لها وما عليها .

قانون التعليم الجديد :

- سار الوضع بالمعاهد الأزهرية على هذه الحال ، ولا يزال بمقتضى القانون المشار إليه " ١٠٣ لسنة ١٩٦١ " .

- ثم صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بنظام التعليم قبل الجامعى بوزارة التعليم وأبرز معالم هذا القانون :

١) تجميع قوانين التعليم العام والفنى والخاص الذى تشرف عليه الوزارة فى قانون موحد .

٢) تحديد أهداف كل مرحلة تعليمية ومسئولياتها تحديدا واضحا .

٣) تحديد مراحل هذا التعليم (قبل الجامعى) ومددها على الوجه التالى :

- تسع سنوات للتعليم الأساسى الالزامى (تلتزم الدولة بتوفيره لجميع الاطفال من سن السادسة لمدة تسع سنوات) وهو يعنى امتداد الالزام حتى نهاية الحلقة الثانية (الاعدادية) .

- ثلاث سنوات للتعليم الثانوى (عام وفنى) ، وخمس سنوات للتعليم الفنى المتقدم ، خمس سنوات لدور المعلمين والمعلمات .

٤) دراسات عملية ومهنية للتعليم الأساسى .

٥) استحداث فئة الفنيين فى مجالات الصناعة والزراعة والادارة والخدمات بدلا من فئة العمال المهرة .

٦) التوسع فى رياض الأطفال وفى مدارس اللغات .

٧) دور ثان فى امتحانات الشهادات عدا الثانوية العامة .

٨) لا مركزية التعليم بإبراز دور المحليات فى ظل قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

٩) مجالس نوعية لكل مرحلة .

القانون الجديد والعلاقة بين المعاهد الأزهرية ومدارس التعليم العام :

سبقت الاشارة إلى أن المادة (٨٥) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الأزهرى قد احتفظت للمعاهد الأزهرية بنوعيتها وصبغتها الأصيلة التى تحققت وتتحقق بها رسالة الأزهر .

وزادت عليها ما سمته المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، وهذه المدارس - قبل القانون الجديد - هى المدارس العامة : الابتدائية والاعدادية والثانوية .

وقد خلا القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ من أية إشارة إلى المعاهد الأزهرية أو بيان ما بينها وبين مدارس الوزارة من وجوه اتفاق أو اختلاف .

وقد اشتمل القانون المشار إليه على امتداد الالزام إلى سن الخامسة عشرة أى (نهاية المرحلة الاعدادية) تطبيقا للنصوص الدستورية .

ومن الضرورى أن يلتزم الأزهر بذلك مع احتفاظه بنظامه ونظام مراحله وشهادته التى يمنحها لطلابه على ما نشير إليه فى التوصيات .

ولو أن الاتصال قد تم بين الوزارة والأزهر فى شأن هذا القانون قبل إصداره لأمكن الاتفاق على ما لا بد منه ، خاصا بمسار التعليم فى المعاهد الأزهرية ، والانتفاع بجهد الدولة فى إنشاء المعاهد وتوزيعها ، ولكن شيئا من ذلك لم يتم .

ضوابط هذه العلاقة :

على ضوء ما سبق من بيان ، نفهم الصلة بين المعاهد الأزهرية والتعليم المناظر بالوزارة (الأساسى ، والثانوى العام) فى ظل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وبمقتضى القانون « الأزهرى » رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى حددت المادة (٨٥) منه - الغرض من التعليم فى المعاهد الأزهرية فى إطار الاحتفاظ لها بصبغتها الأصيلة التى تتمثل فى العلوم الدينية والعربية وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى . وقد تعارف الجميع على تسمية هذه المعارف والخبرات بالمواد الثقافية .

والحق الذى لا مراء فيه ان التعليم بالمعاهد الأزهرية - وإن كان نوعيا - لم يخل يوما ما من دراسة هذه المواد بصورة أو بأخرى . لكن قانون التطوير نفذ على أساس تطابق القدر الذى يزود به طلاب المعاهد الأزهرية من المواد الثقافية بالقدر الذى يزود به طلاب مدارس التعليم العام . فهو لم يأت بجديد فى المعاهد الأزهرية سوى ازدواج المنهج ، وذلك - كما قيل - لايجاد وحدة فكرية بين أبناء الوطن الواحد ، ولتتعادل شهادات المعاهد الأزهرية بشهادات المدارس العامة . وكأن الوحدة الفكرية هذه مطلوبة لجانب واحد فقط وفى المواد المقررة بالوزارة . على أن المعاهد الأزهرية بهذا الصنيع لم تخرج عن أهداف الأزهر التى

سجلها واقعه وتاريخه بل ظلت حريصة عليها .

وعلى هذا الاساس ، وما دام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ قائما فان الصلة بين المعاهد الازهرية والتعليم المقابل « الاساسى والثانوى العام » وان كانت لاتزال قائمة بصورة ما ، فانها تمنح المعاهد الازهرية حرية الحركة بحيث تقتبس منه فى قطاع المواد الثقافية ما يعين على تحقيق الغرض من المعاهد الازهرية الذى حددته المادة (٨٥) من قانون التطوير بمعنى ان تأخذ الروح والفكرة وتطبقها بما يحفظ لها نوعيتها التعليمية ولا يحول دون تحقيق اهدافها الازهرية الاصيلة ، وحتى لا ينوء كاهل طلابها باثقال جديدة فوق ما يعانون منه الآن من ازدواج فى المنهج أوجبه قانون التطوير .

مستقبل التعليم فى المعاهد الأزهرية

أ) أهداف التعليم بالمعاهد الأزهرية :

إن التعليم الأزهرى بعامة ليس جديدا ولا طارئا على مصر أو العالم الاسلامى فالأزهر أقدم مؤسسة تعليمية جامعية يرجع تاريخها إلى أكثر من ألف عام . وهو يؤدى رسالته على المستوى المحلى والعالمى ويترك بصماته واضحة على كل أقطار العالم الاسلامى إن لم يكن العالم كله وهو لا يزال كذلك تتطلع إليه أفئدة المسلمين جميعا يوفدون إليه أبناءهم ينهلون من عطاء علمه ، ويرتوون من فيض معارفه ، ويتلقون رسله إليهم بالتقدير والتكريم . ويحرصون على الانتفاع بعلومهم ومعارفهم .

والمعاهد الأزهرية هى القاعدة العريضة فى سلم التعليم بالأزهر ، والروافد الأصيلة لمرحلته العالية فى ماضيه ، وجامعته الحديثة فى حاضره ومستقبله .

فهى تعد طلابها لمرحلة أعلى وتشارك فى توفير احتياجات العالم العربى والاسلامى التى تتضاعف سنه بعد أخرى من علماء الدين واللغة الذين يبلغون رسالة الله ويواجهون عاديات الالحاد وتيارات الانحراف على دنيا المسلمين ، ويحفظون للمجتمع الاسلامى قيمه ومثله ، ويلقنونه مبادئه وتعاليمه ، ويجلون للبشرية جوهر الاسلام وتراثه ويشاركون فى مختلف مجالات العلوم والفنون .

ومن هنا كانت أهداف التعليم للمعاهد الأزهرية هى أهداف الأزهر التى سجلها تاريخه وعرفها المسلمون وغيرهم على مر العصور . وهى أهداف ثابته لا تتغير وإن تغيرت الوسائل وتعددت لتحقيقها .

ب) مستقبله على ضوء القانون الجديد :

وما دامت تلك أهداف التعليم بالمعاهد الأزهرية فإن مستقبل التعليم فيها لا يختلف عن ماضيه وحاضره مهما تعدد ت سياسات التعليم العام أو تنوعت .

مع التسليم بأن وحدة الهدف وثبوتها فى مختلف الأزمان لا يمكن أن ترفض الحركة المستمرة والمتطورة مادامت هذه الحركة لا تخرج به عن غايته .

واذا كان قانون التعليم العام قبل الجامعى قد قامت فلسفته على مواكبة حركة المجتمع وتطوره والانطلاق به نحو آفاق التجديد والتحديث فإن التعليم فى المعاهد الأزهرية يهمه أن يكون كذلك أيضا لا يتخلف ولا يتوقف فى إطار الاحتفاظ بنوعيته الاصيلة التى تحققت بها وتتحقق أهداف الأزهر على امتداد تاريخه العريق ، وذلك فى النواحى الايجابية التى تعتبر قدرا مشتركا بين نوعيات التعليم المختلفة .

بيد أن هناك أمورا هامة ينبغى الاشارة إليها والتحذير منها وهى :

١) أن التعليم الأساسى إلزامى - بالنسبة إلى شريحته السنية - يقصد به على المدى القريب أو البعيد استيعاب الملزمين جميعا حيث تلتزم الدولة بتوفيره لاصحابها ، ويلزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه على مدى تسع سنوات دراسية .

٢) ان قانون التعليم الجديد يلغى الشهادة الابتدائية فى المدارس وهى تعتبر رافدا من روافد المرحلة الاعدادية الأزهرية حيث كان يلتحق بالصف الأول منها من يجتاز امتحانا فى القرآن الكريم من الحاصلين على هذه الشهادة .

على أن من المهم أن نلحظ أن كلا هذين الأمرين قد يجفف من منابع المعاهد الأزهرية ، وذلك قد يشكل خطرا لابد من تحسبه إذا لم يتم التنسيق والتكامل بين التعليمين : العام والأزهرى .

٣) ادخال مواد عملية فى المعاهد الابتدائية الأزهرية يؤثر سلبا على حفظ القرآن الكريم كله والمواد الأساسية فى هذه المرحلة .

٤) الغاء الشهادة الابتدائية فى المعاهد الأزهرية يفقد الضمان الضرورى لقياس مستوى الطلاب قياسا سليما فى القرآن الكريم والعلوم

الأساسية ، بصفتها القاعدة بالنسبة للتعليم الأزهرى ومن ثم فإننا نوصى بعدم الغائها بالأزهر .

٥) التطابق فى مناهج المواد الثقافية والمناهج العملية المهنية بين مدارس الوزارة والمعاهد الأزهرية يثقل كاهل طلاب معاهد الأزهر ، ولا يكاد يدع لهم فرصة الاستيعاب والاتقان .

التوصيات

بناء على ما سبق ، فإنه يوصى بالآتى :

* أن يكون مدخل التعليم وأسلوبه فى المعاهد الأزهرية منبثقا من البيئة التى يعيش فيها الطالب ، بحيث تنمو مناهج هذه الدراسة وموارده وكتبها من علاقتها العضوية بالبيئة ومشكلات الحياة .

* التدرج فى الأخذ بالوسائل العملية المعمول بها فى التعليم الأساسى وما يتبعها .

* إعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية والتى تشكل ازدواجا فى المناهج العلمية بها . بحيث لا يشترط تطبيقها تماما بالقدر الذى تدرس به بمدارس التعليم العام . وإنما يؤخذ فيها بالقدر المناسب بما لا يؤثر سلبيا فى المواد الأزهرية ولا على مستوى الدراسة فى الجامعات .

* إعادة النظر أيضا فى مناهج العلوم الدينية والعربية فى المرحلة الثانوية بحيث تتناسب شعب الدراسة بها مع الكليات التى تعد لها هذه الشعب .

* أن تتساوى المعاهد الأزهرية من حيث الالزام بمرحلة التعليم الالزامى – فتقوم الدولة بتوفير العدد الكافى من المعاهد الأزهرية فى هذه المرحلة ، وبذلك تدخل المعاهد الازهرية فى اهتمامات الدولة فى خطة بناء مدارس التعليم العام .

* امتداد الالزام الى تسع سنوات دراسية تضم المرحلتين الابتدائية والاعدادية فى الأزهر ، مع اعتبار الطلاب الملتحقين بمكاتب تحفيظ القرآن الكريم (التى يشرف عليها الأزهر) منفذين لقانون الالزام .

* أن يتم مسح جغرافى شامل لكل مجالس القرى للتعرف على مدى النقص فى المعاهد الأزهرية .

* إنشاء مجالس نوعية للتعليم فى ادارة المعاهد الازهرية (معلمين – فتيات – قراءات) تضم المتخصصين وذوى الخبرات وتكون مهمتها التخطيط العام لكل نوع ورسم خططه وبرامجه .

* كل طالب أتم الصف السادس فى مدارس التعليم العام ويرغب فى الالتحاق بالمعاهد الاعدادية الأزهرية ، يمنح مصدقة بإتمامه الدراسة بالصف السادس .

* إنشاء معهد ابتدائى فى كل قرية يبلغ عدد سكانها (١٠٫٠٠٠ نسمة) أو أكثر وإنشاء معهد ابتدائى إعدادى أزهرى فى كل قرية كبيرة أو مدينة صغرى يصل تعدادها إلى (٢٠٫٠٠٠) أو أكثر .

* مراعاة هذه التوصيات لدى وضع اللائحة التنفيذية لقانون تطوير الأزهر (القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١) .

معاهد القراءات بالأزهر

القرآن الكريم هو كتاب الله الذى جعله خاتم كتبه ، وأنزله مباركا على خاتم رسله محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه ، بلسان عربى مبين ، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وليتدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ، وقال عنه جل شأنه " وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ".

وهو أساس الاسلام ودستوره وقاعدته الراسخة العريضة التى قام عليها بناؤه ، وطريق الحياة الطيبة الكريمة التى أرادها الله لعباده ، وقد

أمر رسوله بتلاوته وهو أمر لنا بذلك لاستدامة الاتصال به والانتفاع بتعاليمه " وأمرت أن أكون من المسلمين وأن أتلو القرآن " " ورتل القرآن ترتيلا " .

وهذا الكتاب يلزم قارئه ضبط خاص : ضبط حروف ، وضبط كلمات ، وضبط اداء ، كما يلزم كاتبه رسم خاص لا يجوز له أن يحيد عن ذلك لأنه المتوارث عن السلف المجمع على محاكاته وأتباعه والمسلمون جميعا مكلفون برعايته والأخذ به ، مكلفون باتباع ادائه كما أداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم كان من فروض الكفاية على المسلمين أن يعتنوا بالروايات والطرق التى ورد بها والقراءات التى قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقلت اليهم بالتواتر ، إذ كلها منزلة من عند الله تعالى ابلغها لنا الصادق الامين ، وقرأ بها وأقرأ اصحابه بها والوحى ينزل عليه .

ومما يذكر فى سبب تنوع الروايات وتعدد القراءات : ما كان من اختلاف لهجات العرب وتعسر انتقالهم عن هذه اللهجات التى تعودوها ودرجوا عليها إلى لهجات أخرى لم تتعودها ألسنتهم ، ولم تطاوعهم عليها ، مما جعل العدول عنها تكليفا بما لا يستطاع ، فكان مجىء الوحى بالقراءات وتعددها مما أراد الله به التخفيف على هذه الأمة ، توسعة عليها ، ورحمة بها ، وتشريفا لها ، وتحقيقا لقوله سبحانه " ولقد يسرنا القرآن للذكر " " فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون " " فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوما لدا " .

وهذه القراءات التى ننسبها اليوم إلى قراء بأعينهم ونضيفها إليهم فنقول مثلا : قراءة نافع أو ابن كثير وقراءة أبى عمرو أو الكسائى إلى غير ذلك .. ليس معنى هذا أن هؤلاء القراء أو الرواة هم الذين ابتدعوها وأنشأوها ،أو هم الذين اخترعوا ضوابطها وقعدوا قواعدها ، فما كان لأحد أن يدعى ذلك أو يدعى له .. وانما المعنى أن من نسبت اليه الرواية أو أضيفت له القراءة هو الذى اهتم بها من بين الروايات ومن بين من تلقاها وعنى بها وعكف عليها حتى صار أضبط لها وألزم لقراءتها والاقـراء بها ، وقصده الراغبون فيها من كل صوب للاستماع منه والتلقى عنه والأداء أمامه ، ومن ثم نسبت اليه أو نسب اليها ، وتوارثنا أن نطوى ذلك فى قولنا قـراءة نافع أو قراءة عاصم أو قراءة ابن كثير أو ابن عامـر وهكذا .

موقف المسلمين من هذه الروايات :

واقتضت عناية المسلمين بالقرآن أن يتعرفوا الى هذه الطرق ، ويأخذوا بهذه الروايات ، ويتعلموا هذه القراءات ، أنفة أن يقفوا عند واحدة منها . فتصدى بعض الأئمة الأعلام لتعليمها لمن أراد من الحفاظ كلا أو بعضا ، وظل ذلك شغل كبار المقرئين فى الأمصار الاسلامية على تعددها ، كعمل فردى تطوعى يقوم به محبوه ومحبو القرآن الكريم فى دورهم أو فى بعض المساجد وفى الحرمين الشريفين .. منذ صدر الاسلام الأول الى وقتنا هذا . ورأينا بعضهم غفر الله لهم وهم عاكفون على هذه المهمة بنفوس راضية ، متشرفون بالانتساب اليها ، محتسبين جهودهم فى ذلك عند من لا يضيع أجر من أحسن عملا ، متطلعين أن يكونوا ممن يصدق عليهم قول من أنزل عليه القرآن : (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) .

وكان الشيخ من هؤلاء حين يأنس الى معرفة تلميذه للقراءات ورواياتها وطرقها التى يريدها (بعض القراءات العشر أو كلها) ويستمع اليه ليطمئن الى أدائـــه ويستريح الى ضبطه – يمنحه إجازة مكتوبة متصلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم ، لتكون مستندة بين العارفين ، وليقرىء بها من يريد الأخذ عنه بسنده أيضا . واشتهر من متون هذه القراءات :

١) المنظومة الضابطة لسبع من هذه الروايات المتواترة ، لسبعة من هؤلاء القراء وهى المنظومة اللامية القافية المسماة : حـرز الأمانى المشهورة باسم الشاطبية للإمام أبى القاسم بن خلف المتوفى سنة ٥٩٠ هجرية . يسمى الشاطبى نسبة الى شاطبة احدى ثغـور الأندلس .

٢) الدرة فى القراءات الثلاث المتممة للعشر: سبع انتظمتها الشاطبية وثلاث ضبطتها الدرة فصارت عشرا هى التى صح اسنادها وتواترت رواياتها وطرقها .

٣) المنظومة الكبرى فى القراءات العشر المعروفة باسم : طيبة النشر فى القراءات العشر .

وكلا هذين لشيخ القراء الذى وصف بأنه مقرىء الممالك الاسلامية فانه لم تسمع الامصار بمثله فى هذا الفن وهو الإمام الحافظ أبوالخير محمد بن محمد ابن الجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر قرب الموصل المتوفى سنة ٨٣٣ هـ .

وهذه المتون الثلاثة صارت أصولا لمعرفة هذه القراءات ، ومراجع معتمدة لضوابطها كما صارت مع شروحها والكتابات المستفيضة المتصلة بها وبهذا الفن الدقيق وبالقرآن الكريم فى هذه الدائرة تراثا عظيم النفع له تخصصه الدقيق وان قل رجاله ، وهو الآن فى أمس الحاجة الى احيائه والعناية به ونشره بين المسلمين ليتعلموه ، ويعلم الخلف على أى وجه كانت عناية سلفهم بكتاب ربهم لفظا ورسما وأداء ، وحفظا .

ولا يتسع المقام هنا للاشارة الى ما كان من عناية المسلمين فى جميع أمصارهم وأوطانهم بأمر القرآن وقراءاته وقرائه ، وحرصهم على أن يكون فى كل مصر شيخ لهؤلاء القراء وإمام موثوق به يتلقون عنه . وكانت مصر على مر الزمان وما زالت حريصة على ذلك ومنفذة لـــه .

دور الأزهر فـــى هذا المجـــال :

وقد كان للأزهـــــر منذ القدم عنايته الفائقة بروايات القرآن وطرقه وقراءاتــــه . فقد أدخل ذلك ضمن مناهج معاهده الدينية لكنه قصر تدريس ذلك على طلابه المكفوفين - وللأزهر منذ كان فضل عنايته بالمكفوفين - وشغلهم بذلك فى أوقات حصص المـــواد البصرية كالحساب والخط والاملاء والجغرافيا وغيرها ، واقتصر منها على قراءة القراء السبعة الذين اعتنى الشيخ الشاطبى بايراد قراءاتهم وضوابطها فى منظومته اللامية المشهورة باسم الشاطبية ، وأعد لهم من الأساتذة المتخصصين من يقوم على تلقينهم نصوصها والاستماع الى حفظهم لها ومن يتولى الشرح والأداء والتطبيق عند التلاوة وكان يمنحهم شهادة بالنجاح فى ذلك تفيد معرفتهم لهذه القراءات وقدرتهم على تعليمها لمن يريدها .

ولقد كان من الخير ألا تقتصر عناية الأزهر على الطلاب المكفوفين وأشباههم ، ولا تقف عند القراء السبعة الذين انتظمتهم الشاطبية . وهذا ما تنبه الأزهر له أخيرا حين استصدر مرسوما فى سنة ١٩٤٥ بانشاء قسم للقراءات تابع لكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وهو القسم الذى أكد وجـــــوده القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، اذ نصت المادة السادسة والثلاثون منه على ما يأتى :

" يجوز أن تلحق بكليات الجامعة أو بعضها مدارس تعليمية لمواد أو دراسات تتصل بأغراض الأزهر مثل : مدرسة تجويد القرآن وتعليم القراءات . ولا تنطبق على هذه المدارس والأقسام شروط الدراسة الجامعية " .

وكان ذلك من أسباب انفصال هذا القسم عن كلية اللغة العربية . انفصل بقرار من الوزير المختص بناء على مذكرة تقدمت بها الادارة العامة للمعاهد الأزهرية سنة ١٩٦٢ وأصبح معهدا مستقلا ضمن المعاهد الأزهرية .

وجاءت لائحة القانون المشار اليه فتحدثت عن معاهد القراءات ونظام الدراسة بها تحت عنوان : معاهد ذات طبيعة خاصة ، وعرفتها بأنها معاهد أزهرية تعد حفاظ القرآن الكريم لإجادة أدائه وتعلم أحكامه ووجوه القراءات المتواترة وغير المتواترة وما يتصل بذلك من الدراسات المتعلقة بالقرآن لفظا ورسما ، ولا تتسع لها مناهج الدراسة فى المعاهد الأزهرية العامة ، وتعد خريجيها للتدريس بالمعاهد الأزهرية فى المواد التى تخصصـــــوا فيهـــا وتســد حاجــة البلاد الاسلامية الى أمثالهم .

وأنشيء بعد ذلك معهد للقراءات فى دمنهور ، ثم فكر الأزهر فى انشاء معاهد من هذا النوع فى الوجه القبلى حين رأى اعتذار المتخرجين فى هذين المعهدين عن تدريس مادتهم فى معاهد الصعيد لبعد السفر وقلة النظر فى بعض الأحيان ، وضعف المرتبات لتوسط الشهادة . ولم تخرج الفكرة الى واقع التنفيذ الا أواخر السبعينات ، فافتتحت معاهد على مستوى الجمهورية بلغت خمسة وعشرين معهدا يحتاج أكثرها الى امكانات كثيرة لتحقيق الأهداف المرادة من انشاء مثل هذه المعاهد .

والأمر يحتاج الى ترشيد الانشاء وأخذ الطريــق الى تحقيق الأهداف .

ومن حصيلة المناقشات يمكن تلخيص أهداف معاهد القراءات فيما يلى :

١) العناية بتجويد القرآن لإشاعة أدائه وتلاوته كما أنزله الله تعالى تحقيقا لقول الله لرسوله صلى الله عليه وسلم : (ورتل القرآن ترتيلا) . (وقرآنا فرقناه لتقــرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا) .

٢) حفظ روايات القرآن التى أنزله الله بها ونقلت الى المسلمين بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣) معرفة القراءات الشاذة التى لم يتواتر نقلها الينا للفصل بينها وبين غيرها قياما بواجب المحافظة على القرآن الكريم .

٤) ايجاد طوائف من المتخصصين فى تحفيظ القرآن وتجويده استجابه لقوله صلى الله عليه وسلم (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) .

٥) ايجاد طبقة من العلمــــاء الباحثين الذين يدرسون علــوم القراءات ، ويحققون المكتبة القرآنية ، ويحيون تراثها المتعلق بلفظ القرآن ورواياته وقراءاته ، وينشرونه بين الناس ، ويمهدونه للراغبين فيه .

٦) ايجاد طائفة من هؤلاء تقوم بتصحيح المصاحف فى رواياتها المتعددة وضبطها الواجب شرعا . وتسجيل هذه الروايات صوتا مسموعا وأداء مقبولا مجمعا عليه استكمالا للجمع الصوتى للقرآن ، وإعلاما برواياته المتواترة التى أنزلها الله .

هذا إلى ما يقوم به التسجيل من تعويض عن قلة عدد القراء المتخصصين فى القراءات الآن والحلول محل من اختارهم الله لجواره ، حرصا على إبقاء الأداء الذى لا تؤخذ الروايات إلا عنه .

أما عن حاضر معاهد القراءات فإن الدراسة فيها تنتظم ثلاث مراحل هى :

الأولى : مرحلة التجويد :

ومدتها سنتان دراسيتان تنتهيان بالحصول على إجازة التجويد . وهى معادلة للاعدادية ومؤهله لشغل وظائف المقارىء وإقامة الشعائر لمساجد وزارة الأوقاف .

الثانية : مرحلة القراءات العامة :

ومدتها ثلاث سنوات يحصل الطالب فى نهايتها على الشهادة العالية فى القراءات ، وهى معادلة " وظيفيا " للثانوية الأزهرية ومؤهلة لتدريس التجويد والقراءات بمعاهد الأزهر وتحفيظ القرآن وتعليم أحكامه بالمرحلة الابتدائية فى الأزهر وغيره .

الثالثة : مرحلة التخصص فى القراءات :

ومدتها ثلاث سنوات بعد السابقة يحصل الطالب فى نهايتها على شهادة التخصص فى القراءات ، وهى تؤهل أيضا لتدريس التجويد والقراءات بمعاهد الأزهر العامة ومعاهد القراءات .

وتقبل جامعة الأزهر الآن الحاصل على هذه الشهادة طالبا بكلية الدراسات الاسلامية والعربية .

ملاحظات على الوضع القائم :

يلاحظ أن الاقبال على معاهد القراءات الآن ضعيف لعدم الاطمئنان إلى مستقبل خريجيها ولفقدان الدراسة العالية الجامعية فى هذا الفن ، وهو ما يحول بين المقبلين عليه وبين الاشتغال بمراكز البحث والتدريس فى الجامعة وما فى مستواها .

هذا إلى أن النظام القائم صرف كثيرا من الطلاب عن متابعة الدراسة فى المرحلة الثالثة ، اكتفاء بالحصول على شهادة المرحلة الثانية وهى الشهادة العالية فى القراءات لوصولهم عن طريقها إلى ما يتوصل

إليه عن طريق شهادة التخصص مع عدم الفارق فى المرتب بين الشهادتين .

ومن الملاحظات أيضا :

١) أن خطط الدراسة بمعاهد القراءات مكتظة بالمواد الدراسية ، ولكل مادة منهج طويل غير متناسب مع الزمن المخصص له .

٢) ان اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نصت فى المادة الخامسة والسبعين على وضع لائحة داخلية خاصة بمعاهد القراءات . وحتى وقتنا هذا لم توضع هذه اللائحة .

٣) اخيرا ففيما عدا معهدى دمنهور والقاهرة (شبرا) تشغل بعض معاهد القراءات مبانى قديمة مهلهلة ، وبعضها يشغل مبانى بعض المعاهد الأزهرية فى فترة مسائية . وهذا وذاك يؤديان إلى عرقلة الدراسة وعدم الاستقرار .

توصيات واقتراحات

* ان تنتظم معاهد القراءات ابتداء من العام الدراسى ٨٢/١٩٨٣ مرحلتين : إعدادية ومدتها ثلاث سنوات ، وثانوية ومدتها أربع سنوات للتسوية بين المدة الزمنية فى هذه المعاهد وفى المعاهد الأزهرية العامة ، على أن يمنح طالبها فى نهاية كل مرحلة شهادة باسمها فى التجويد والقراءات .

* أن تتاح للحاصلين على ثانوية القراءات فرصة استكمال الدراسة التخصصية فى مواد القراءات فى المرحلة العالية بجامعة الأزهر لمدة أربع سنوات .

* أن تؤلف لجنة فنية من المتخصصين فى هذه العلوم تحت إشراف مشيخة الأزهر لوضع مناهج الدراسة وخطتها وتوزيعها على المراحل الثلاث : الاعدادية والثانوية والتخصصية وصفوفها ، وتحدد ما يطلب من الشروط ونظم القبول والامتحان وما ينبغى توافره بالنسبة لهيئات التدريس ضمانا للوصول إلى المستوى المحقق للأهداف .

* أن تنشأ شعبة خاصة فى كلية أصول الدين تسمى شعبة القراءات ، مماثلة لشعبتى التفسير والحديث ، يتم الطلاب دراستهم العالية فيها للحصول على ما يعادل الليسانس فى القراءات ، وتمتد الدراسة فيما بعد للحصول على ما يعادل الماجستير والدكتوراه فى علم القراءات .

ولا شك أن إنشاء هذه الشعبة سوف يكون حافزا قويا يشجع على رفع مستوى الكفاية لدى المنتسبين إليها ، وعلى الاستزادة من التخصص الدقيق فى موادها ، ويسد حاجة المجتمع الاسلامى إلى العلماء المتبحرين فى هذه المواد ، الذين بواسطتهم تتحقق أهداف معاهد القراءات .

* الانتفاع بالأجهزة الحديثة فى الصوتيات والتسجيلات إثراء لدراسة الضبط والأداء ، وتعويضا عن غياب الاساتذة الكبار المجودين لهذه المواد .

* ابقاء الشروط المطبقة حاليا بالنسبة لمن يلتحقون بمعاهد القراءات ، وفى مقدمتها شرط النجاح فى حفظ القرآن الكريم . والانتفاع بالحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية ضمن طلاب الصف الأول من المرحلة الاعدادية بالنسبة لمن يريد ذلك ، وبشرط النجاح فى امتحان حفظ القرآن الكريم الذى تجريه معاهد القراءات أول كل عام دراسى .

* أن يباح لغير المنتسبين التقدم لهذه المعاهد لامتحانهم فى شهادتيها الاعدادية والثانوية فقط . على أن يكون امتحانهم فى جميع المواد المقررة للشهادة ، واباحة التحاق الحاصلين منهم على الثانوية بشعبة القراءات بالجامعة مع إعفائهم من شرط السن ونحوه انتفاعا بمن درسوا هذه المواد عن غير طريق المعاهد .

* العمل على إحياء مكاتب تحفيظ القرآن الكريم باعتبارها مصدرا يمد معاهد الأزهر كلها بالحافظين للقرآن الكريم وخاصة بعد صدور القانون الذى أعفى حافظ القرآن من سنتين فى التجنيد إذا نجح فى امتحان الحفظ الذى تجريه وزارة الدفاع ، اعترافا بجهاده فى حفظ

كتاب الله تعالى وتشجيعا له على ذلك .

* العمل على أن تكون معاهد القراءات فى مبان مستقلة صالحة لاداء هذه المهمة ومعدة لها ، واعتبار مبنى معهد دمنهور نموذجا يمكن محاكاته .

الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

تقويم التعليم الابتدائى الأزهرى وعلاج بعض مشكلاته

أولا : الواقع الحالى للمعاهد الابتدائية بالأزهر :

لمرحلة التعليم الابتدائى الأزهرى أهمية قصوى ، باعتبار أنها القاعدة فى الهيكل الهرمى للتعليم فى الأزهر ، فهى الأساس الذى تبنى عليه بقية المراحل ، سواء من ناحية الكم أم الكيف .

أما من حيث الكم فإن التخطيط السليم لسياسة القبول فى هذه المرحلة ، ولتحديد الأعداد التى تقبل بها هو الذى يكفل مواجهة احتياجات التعليم الأزهرى فى جميع مراحله ونوعياته ، وأما من حيث الكيف فإنه فى أثناء الدراسة بهذه المرحلة يتم وضع اللبنة الأولى لهذه النوعية المتميزة من التعليم التى انفرد بها الأزهر خلال العصور ، والتى تعتمد أساسا على كتاب الله حفظا وفهما وتجويدا .

تطوير التعليم الابتدائى الأزهرى :

ولقد كان التعليم الأزهرى قبل الجامعى - فيما مضى - يقوم على مرحلتين :

الأولى : المرحلة الابتدائية ، وهى التى تقابل المرحلة الاعدادية فى التعليم الحالى ومدتها ٤ سنوات .

الثانية : المرحلة الثانوية ومدتها خمس سنوات - ويؤخذ من هذا : أن المرحلة الابتدائية فى النظام القديم لم تكن ابتدائية بالمعنى المتعارف عليه ، إنما كان لابد أن يسبقها قدر من التعليم يتزود به كل من يرغب فى الالتحاق بها ، سواء أكان هذا التزود فى الكتاتيب أم فى مدارس تحفيظ القرآن الكريم أم فى المدارس الأولية أم غيرها . ومن أجل هذا كان التحاق الطالب بالمرحلة الابتدائية الأزهرية مشروطا باجتياز امتحان فى حفظ القرآن الكريم ، بالاضافة إلى النجاح فى اختبار تحريرى فى قواعد الحساب وفى الإملاء والخط .

وقد حافظ الأزهر على تنفيذ هذا النظام حتى أواسط الاربعينات إذ أحس بنضوب الموارد التى يرد منها حفظة القرآن الكريم ، وأحس بالعجز الواضح فى عدد الطلاب ، وعندئذ اضطر إلى قبول أعداد يمكن أن يقال إن قبولهم لم يكن إلا عن تسامح وإغضاء . واستمر الأمر كذلك حتى صدر القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وكان واضع هذا القانون قد أراد أن يعالج هذه الحال فجاءت المادة ٨٤ منه تقول :

" تقوم مدارس تحفيظ القرآن مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الاعدادية للأزهر ، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القبول وشروطه بالنسبة للمتقدمين من تلاميذ هذه المدارس ومن غيرها " .

وهكذا أنشئت مرحلة ابتدائية فى ظل هذا القانون لتعد الطلاب للمرحلة الاعدادية التى استحدثها القانون .

وكان أساسها سبعين مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم تابعة لوزارة المعارف وحولت تبعيتها فى الخمسينات إلى الأزهر ، ثم حولت ٧٠

مدرسة أخرى مماثلة ، عدا بضع مدارس كانت تابعة لوزارة الاوقاف .

وكان عددها حين صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لا يتجاوز ١٤٦ مدرسة تضم ٨٤٣ فصلا ، بها ٢٩٤٣٦ تلميذا ، وقد ألحقها هذا القانون بالمعاهد الأزهرية وأطلق عليها اسم " المعاهد الابتدائية الأزهرية "، وقد قفز عدد هذه المعاهد منذ صدور قانون التطوير وحتى بداية العام الدراسى ١٩٨٢ - نتيجة للتوسع فى التعليم الأزهرى إلى ٥٨٥ معهدا تضم ١٤٥,٣٣٠ تلميذا وتلميذة ، وقد أنشىء معظم هذه المعاهد بالجهود الذاتية .

نظام القبول بالمعاهد الابتدائية الأزهرية :

مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية ست سنوات يلتحق بها البنون والبنات ، وتتلخص سياسة القبول بالصف الأول فيما يلى :

- التلاميذ المصريون المقيمون على أرض الجمهورية وهؤلاء يلحقون بالصف الأول فى سن تتراوح بين الخامسة والتاسعة .

- التلاميذ غير المصريين : ويلحق هؤلاء - عن طريق إدارة الوافدين بالأزهر - بالصف الذى يتناسب مع سنهم وتحصيلهم فى حفظ القرآن الكريم ومواد اللغة العربية والحساب والتربية الدينية - بناء على امتحان مستوى خاص يعقد لهم.

ويمنح الطلاب الذين يجتازون الامتحان الذى يعقد بعد نهاية الصف السادس الابتدائى - وهو على مستوى الجمهورية - الشهادة الابتدائية الأزهرية ، وهى تعادل شهادة إتمام الدراسة الابتدائية العامة (التى هى فى سبيلها إلى الإلغاء) ، وهذه الشهادة الابتدائية الأزهرية تتيح لحاملها الالتحاق بالمعاهد الاعدادية الأزهرية ، كما تتيح له الالتحاق بالمدارس الاعدادية العامة دون قيد أو شرط فيما يتعلق بسن التلميذ .

خطة الدراسة والمناهج :

تنص المادة ٨٥ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن " الغرض من المعاهد الأزهرية تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها ".

وتطبيقا لهذا النص وضعت خطة الدراسة ومناهجها بالتعليم الابتدائى الأزهرى مطابقة للخطة والمناهج التى يجرى العمل عليها فى المدرسة الابتدائية العامة ، واستحدثت فيها الكتب المقررة على المرحلة الابتدائية بوزارة التربية والتعليم بالنسبة لمواد التربية الدينية واللغة العربية والحساب والهندسة والعلوم والصحة والمواد الاجتماعية فيما عدا القرآن الكريم ، فقد كان حفظ القرآن جميعه مقررا على تلاميذ المدرسة الابتدائية الأزهرية حتى عهد قريب ، ثم رؤى أن يكون المقرر حفظ عشرين جزءا ، على أن ينقل حفظ الاجزاء العشرة الباقية إلى المرحلة الاعدادية ، وقد وزع حفظ الاجزاء العشرين على سنوات الدراسة الست ، منها جزء واحد فى الصف الأول ، وجزءان فى الصف الثانى وثلاثة أجزاء فى الصف الثالث ، وأربعة فى الصف الرابع ، وخمسة فى كل من الصفين الخامس والسادس .

هيئات التدريس :

يقوم بالتدريس فى المعاهد الابتدائية الأزهرية نوعيات مختلفة منهم :

- المحفظون .

- خريجو معاهد المعلمين العامة والأزهرية .

- خريجو المدارس الثانوية الفنية (تجارية وزراعية وصناعية) سواء أكانوا موجهين عن طريق القوى العاملة ، أم معينين بأجر نظير عمل بالمعاهد الجديدة المنظمة .

- هذا بالاضافة إلى أعداد من حملة الثانوية الأزهرية والثانوية العامة وذوى الصلاحية والخبرة .

ثانيا - مشكلات المعاهد الابتدائية الأزهرية :

١ - مشكلة التخطيط :

أشير من قبل إلى أن نواة المعاهد الابتدائية الأزهرية كانت مدارس تحفيظ القرآن والتى نص القانون على أن تقوم مقام مدارس المرحلة

الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الاعدادية الأزهرية .

وهكذا تم تباعا ضم مدارس التحفيظ إلى الأزهر حيث تم بذلك تكوين المرحلة الابتدائية ، وتوالى انشاء هذا النوع من المعاهد ، ولكن معظم ما أنشىء منها كان بالجهود الذاتية .

ويتبين من هذا أن الأمور كانت تتم فى إنشاء هذه المعاهد دون تخطيط يراعى الاحتياجات الفعلية والمواقع الجغرافية ، والامكانات المتاحة بشرية أو مادية .

وقد تبينت الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ما فى هذا الوضع من قصور ، فأعدت تقريرا قدمته إلى المجلس الأعلى للأزهر فى عام ١٩٧٠ جاء فيه ما يلى :

" ومن الحقائق التى لابد من الإشارة إليها أن المعاهد الأزهرية – وإن كثرت فى السنوات الأخيرة كثرة تسترعى الانتباه ، وطفرت طفرة عددية ظاهرة – فإنها ما تزال من حيث الإنشاء أو الإشراف أو الضم ، تجرى على طريقة مرتجلة غير خاضعة لقواعد مقررة ولا لتخطيط نابع من الرغبة فى توزيعها توزيعا عادلا هدفـــه تأدية الأزهر لرسالته الكبرى " .

وبعد أن عرض التقرير خريطة المعاهد التى ورثها من الماضى ، وكان هذا الميراث سببا فى تفاوت المحافظات فى إنشاء هذه المعاهد وجودا وعدما ، وقلة وكثرة ، دعا إلى أن تأخذ المعاهد حظها من التخطيط والتنظيم فيما يتصل بإنشائها أو ضمها أو جعلها تحت الإشراف الفنى ، وطلب من المجلس الأعلى للأزهر رسم الخريطة السليمة للمعاهد الأزهرية على النحو الذى يراه محققا لخير الإسلام وقدم مقترحات مفصلة فى هذا الصدد .

ومع أن هذه المقترحات قدمت فى عام ١٩٧٠ – فإن الأسلوب المتبع فى إنشاء المعاهد لم يتغير كثيرا . وصحيح أنه كانت هناك آمال فى التوسع ، وكانت هناك أرقام تحدد لما يستهدف انشاؤه ، ولكن هذه الآمال وتلك الأرقام لم تكن ثمرة خطط علمية مدروسة تقوم على الاحتياجات الفعلية والتوزيع الجغرافى والامكانات البشرية والمادية .

٢ – الاعتماد على الجهود الذاتية :

يبدو أن العلة الأساسية التى تقف وراء غيبة خطة علمية مدروسة هى الاعتماد فى إنشاء المعاهد على الجهود الذاتية اعتمادا يكاد يكـــون كليا .

ومع أن الجهود الذاتية فى المنشآت التعليمية ، أمر مستحب بل ضرورى فى مثل الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد – فإن الفائدة المرجوة من هذه الجهود لا تتحقق إلا إذا كانت فى نطاق الخطة الشاملة التى روعيت فى وضعها المعايير والأسس التى أشير إليها آنفا ، أما أن تستجيب لكل رغبة فى الإنشاء دون تخطيط – ومهما تكن نوايا المتقدمين بها طيبة – فإن الضرر قد يكون أكثر من النفع .

وفى السنوات الأخيرة تكاد تكون جهود أهل الخير من أبناء مصر هى الأصل فى إنشاء المعاهد الابتدائية الأزهرية ، أما ما تنشئه إدارة المعاهد فقلة ، وذلك نظرا لغيبة خطة طويلة المدى ، تتوفر فيها الأسس والمعايير السابقة ، ويكون لها مكانها فى خطط الدولة ، وترصد لها الاعتمادات المالية المناسبة .

٣ – سياسة القبول فى المعاهد الابتدائية الأزهرية :

من أهم المعايير التى ينبغى أن تراعى عند وضع الخطة – إلى جانب التوزيع الجغرافى – احتياجات الأزهر من الطلاب .

والمرحلة الابتدائية هى القاعدة الأساسية التى تمد جميع المراحل الأخرى بالطلاب ، بما فى ذلك كليات جامعة الأزهر .

فهل كانت هناك سياسة للقبول فى المعاهد الابتدائية الأزهرية بحيث تلبى هذه الاحتياجات ؟

الجواب بالسلب ، وليس أدل على ذلك من دأب سياسات القبول فى الأعوام الماضية على قبول ألوف من الطلاب بالمرحلة الاعدادية من بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية بالتعليم العام ، والذين لم يقبلوا بالمدارس الاعدادية العامة لضعف مجموع درجاتهم ، أو من بين من لم

يحصلوا على أى مؤهل دراسى على الإطلاق ، وإنما يقبلون بامتحان مسابقة .

وقد بلغت جملة المقبولين فى العام الدراسى ٨٠/١٩٨١ بالصف الأول الاعدادى الأزهرى ١٩٨٥٦ طالبا ، منهم ٦٢٦٣ من الحاصلين على الابتدائية الأزهرية بنسبة ٣١٫٥ ٪ وبلغت جملة المقبولين فى الصف الأول الاعدادى فى عام ٨١/١٩٨٢ - ٢١١٩٢ طالبا ، منهم ٦٣٨٦ من الحاصلين على الابتدائية الأزهرية بنسبة ٣٠ ٪ ، أما جملة المقبولين فى عام ٨٢/١٩٨٣ فقد كانت ٢٣١٥٣ طالبا ، منهم ٨٨٩٤ من الحاصلين على الابتدائية الأزهرية بنسبة ٣٩ ٪ ومعنى هذا أن المعاهد الابتدائية الأزهرية لا تفى إلا بما لا يتجاوز الثلث ممن تقبلهم المرحلة الاعدادية الأزهرية ، أما الثلثان الآخران فجزء قليل يقبل من الحاصلين على الابتدائية العامة - التى تقرر الغاؤها ولم تعد مصدرا يعتمد عليه ، وأما الجزء الأكبر منهما فإنه يقبل ممن لا يحملون أى مؤهل ، وإنما يدخلون امتحان مسابقة . وهؤلاء واولئك لا يرقون إلى المستوى المطلوب للمرحلة الاعدادية بالأزهر ، ولا يحفظون القرآن الكريم الذى كان ينبغى أن يعتبر أهم شرط فى قبول الطالب بالمعاهد الدينية ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن جملة المقبولين بالصف الأول الاعدادى من هذه المصادر الثلاثة لا يفى بحاجة الأزهر ، بدليل أن هناك أعدادا غير قليلة من حملة الاعدادية العامة يقبلون بالصف الأول الثانوى الأزهرى - وهم أيضا دون المستوى المطلوب - أدركنا مدى الحاجة إلى توسيع قاعدة التعليم الابتدائى الأزهرى ، أولا للوفاء بحاجة المرحلة الاعدادية والثانوية وكليات الأزهر الجامعية ، وثانيا لمشاركة وزارة التربية والتعليم فى استيعاب الملزمين بالصف الأول الابتدائى فى خطة يتم فيها التنسيق بين الجهتين ، وهو هدف تسعى الدولة إلى تحقيقه ، ثم ثالثا لإعداد نوعية من الطلاب مزودين بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية ، وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، كما تنص المادة ٨٥ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

٤ - الخطة الدراسية والمناهج :

ان خطة الدراسة بالمرحلة الابتدائية ومناهجها الأزهرية تطابق الخطة والمناهج التى يجرى عليها العمل فى المدارس الابتدائية العامة وتستخدم فيها نفس الكتب المقررة على هذه المدارس فى مواد الثقافة العامة ، ويزاد عليها القرآن الكريم الذى كان مقررا حفظه كله فى هذه المرحلة . ثم رؤى فى عام ١٩٧٧ أن يقتصر على حفظ عشرين جزءا فى المرحلة الابتدائية على أن ينقل حفظ الاجزاء العشرة الباقية الى المرحلة الإعدادية .

ومعنى هذا أن خطة الدراسة ومناهجها بالابتدائى الأزهرى - كما هى فى الاعدادى والثانوى الأزهرى - مزدوجة ، تشمل المواد الحديثة التى تعرف بالمواد الثقافية ، وأساسيات المواد الدينية والعربية التى تحفظ للأزهر طابعه الأصيل ، ولقد ارتفع عدد الحصص المقررة فى الخطة الى ٣٨ و ٣٩ حصة فى الصفين الأول والثانى و ٤٠ حصة فى الصف الثالث و ٤٢ حصة فى كل من الصفوف الثلاثة العليا .

وقد برزت من خلال تطبيق هذه الخطة والمناهج المزدوجة فى السنوات الأخيرة عدة مشكلات أهمها :

- ان العبء ثقيل على طفل هذه المرحلة ، فهو مكلف ما لا يطيق ، وكان لهذا أثره فى اضعاف قدرته على استيعاب المقررين (الدينى والثقافى) كليهما ، مما ، جعل الدراسة تأخذ طابع التلقين ، والتحصيل يأخذ طابع الحفظ والاستظهار . كما ترتب على ذلك حرمان التلميذ من الأنشطة المدرسية والرياضية والاجتماعية التى كان من المفروض أن تسهم فى بناء شخصيته .

- أن دراسة مقررات المدرسة الابتدائية العامة وكتبها تشغل جزءا كبيرا من خطة الدراسة بما لا يدع للتلميذ الوقت الكافى لحفظ القرآن الكريم وتجويد تلاوته . وتشير نتائج الامتحانات فى السنوات السابقة الى قصور واضح فى حفظ تلاميذ المعاهد الابتدائية الأزهرية للقرآن كما وكيفا ، وهذا أمر بالغ الخطورة ولا بد أن تبذل الجهود لتداركه .

- هناك ما يقرب من الاجماع - فى ضوء التجربة الحالية - على ضرورة حفظ القرآن الكريم كله فى المرحلة الابتدائية الأزهرية ، وعلى أن ارجاء حفظ عشرة أجزاء منه الى المرحلة الاعدادية أمر غير عملى ، وأنه اذا لم يحفظ القرآن كله فى المرحلة الابتدائية فمن العسير أن يتأتى ذلك فى مراحل لاحقة وخاصة اذا كانت هذه المراحل متخمة بخططها ومناهجها ومشكلاتها الخاصة .

وفى سبيل علاج هذه السلبيات ، وما ترتب عليها من مشكلات ، لابد أن يعاد النظر فى خطط المعاهد الابتدائية الأزهرية ومناهجها ، وأن تعدل هذه الخطة والمناهج بحيث تنال المقررات الدينية والعربية - وعلى رأسها حفظ القرآن الكريم - حظها الكافى .

علما بأن نصوص القانون ومذكرته التوضيحية لا تلزم واضعى السياسة التعليمية بالأزهر إلزاما بالمطابقة بين الخطط والمناهج المتبعة فى مدارس وزارة التربية والتعليم ، وانما تستهدف - أساسا - تزويد طلابه بقدر مشترك من المعرفة والخبرة ، لتتحقق لخريجيه وحدة فكرية ونفسية بينهم وبين أبناء الوطن . وفى ضوء هذه الغاية يمكن أن تضمن المناهج فى المرحلة الابتدائية الأزهرية قدرا معقولا من الخبرات الأساسية التى تلائم مداركهم ، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم وتهيؤهم لدراسة المقررات الثقافية . كما تتضمن بعض الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية التى تشبع حاجات الأطفال فى هذه السن ، وبحيث لا يطغى ذلك كله على المقررات الدينية والعربية والقرآن الكريم . بل انه من الممكن ومن المستحب أن يكون هناك ارتباط - من خلال العملية التعليمية - بين علوم الدين وعلوم الدنيا .

هذا وقد سبق أن اتخذ المجلس توصية فى دورته الخامسة حينما ناقش موضوع تطوير السلم التعليمى فى الأزهر تنص على اعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية التى أدخلت على التعليم الأزهرى ، بغرض التخفيف عن الطلاب وضغط هذه المواد دون المساس بالجوهر .

٥) هيئات التدريس :

تبلغ جملة الفصول الدراسية بالمعاهد الابتدائية الأزهرية ٣٥٩٧ فصلا ، يقوم بالتدريس فيها ٥٤٠٤ من المعلمين ذوى المؤهلات المختلفة بالاضافة الى ٢٧٢٦ محفظا للقرآن الكريم ، أى أن نصاب كل فصل دراسى من المعلمين هو ٥ر١ ، وهو معدل فوق الكفاية اذ يفوق المعدل الذى بلغته المدارس الابتدائية من التعليم العام (٢ر١) ، هذا بالاضافة الى محفظى القرآن الكريم الذين يبلغ معدلهم ثلاثة محفظين لكل أربعة فصول تقريبا . أى أن هناك عجزا فى المحفظين يبلغ ٨٧١ محفظا على أساس محفظ لكل فصل . هذا على مستوى الجمهورية ، أما على مستوى كل محافظة على حدة فثمة تفاوت ملحوظ فى أنصبة الفصول من المعلمين ، فبينما يبلغ عدد فصول محافظة القاهرة - مثلا - ٢٥٠ فصلا نجد أن عدد المعلمين فيها ٢٤٠ معلما ، أى أن النصاب أقل من الواحد الصحيح ، وكذلك يبلغ عدد المحفظين فيها ٨٧ أى أن هناك محفظا واحدا لكل ثلاثة فصول ، على حين أن محافظة أسوان - مثلا - يبلغ عدد فصولها ٤٣ فصلا ، ويبلغ عدد معلميها ١٣٣ معلما ، أى أن نصاب الفصل الواحد ثلاثة معلمين ، أما عدد محفظيها فأقل من النصاب اذ يبلغ المعدل اثنين من المحفظين لكل خمسة فصول . وهذا أمر يحتاج الى علاج .

هذا من حيث الكم ، أما من حيث نوعية المعلمين فها هنا تبرز المشكلة ، ذلك أنهم خليط من المؤهلات تضم الحاصلين على المعلمين الأزهرية والمعلمين العامة ، والمدارس الثانوية الفنية تجارية وصناعية وزراعية والثانوية الأزهرية والثانوية العامة وعددا من ذوى الصلاحية والخبرة والمحفظين . ثم ان أغلبية المعلمين - وان كانت مؤهلة علميا - غير مؤهلة تربويا . اذ ان المؤهلين تربويا فيهم - وهم خريجو المعلمين الأزهرية والمعلمين العامة - يبلغ عددهم ١٧٥٥ معلما بنسبة ٣٢٪ ، ومعنى هذا أن هناك ضرورة ملحة الى وضع خطة ذات شقين ، أحدهما عاجل يقضى بعقد دورات تدريبية مكثفة لتدريب غير المؤهلين تربويا

وعددهم ٣٦٥٠ معلما ، والآخر على مدى سنوات ويقضى بالتوسع التدريجي في إعداد معلمي المرحلة الأولى المؤهلين علميا وتربويا ، اذ ان التدريس في هذه المرحلة بالذات يتطلب إلماما بطريق التدريس وعلم نفس الطفولة وخصائص نمو الأطفال وأساليب التعامل معهم .

أما المحفظون فان المجلس سبق أن تدارس حالهم وتقدم بتوصياته في هذا الشأن (الدورة الرابعة).

٦) المبانى :

ذكرنا من قبل أن عدد المعاهد الابتدائية الأزهرية يبلغ الآن نحو ستمائة معهد موزعة على معظم المحافظات ، وأن معظمها كان مدارس لتحفيظ القرآن الكريم ضمت الى الأزهر وسميت (معاهد ابتدائية) وأن ما أنشيء بعد عملية ضم المدارس كان يقوم أساسا على الجهود الذاتية ، واذا كان الأمر كذلك فانه لا غرابة فى أن تكون مبانيها مفتقرة الى المقومات الأساسية للمعاهد الدينية بما يليق بالغاية النبيلة التى يرجى أن تحققها .

وقد أعدت ادارة المعاهد تقريرا عن مبانى المعاهد الابتدائية الأزهرية ، وحالة كل مبنى منها ، ويؤخذ من تحليل هذا التقرير أن هناك عشرة معاهد ليس لها مبنى ، و١٣ معهدا تحتاج مبانيها الى استكمال ، و٩٣ معهدا غير صالحة وتحتاج الى احلال ، و٣١ معهدا دورات المياه فيها غير صالحة .

وهناك دراسة أخرى تشير الى " أن عددا كبيرا من مبانى المعاهد غير صالح للغرض وأن كثيرا منها لم تمتد اليه يد الاصلاح منذ أكثر من عشرين عاما ، وأن بعضها أماكن أثرية يحتاج اصلاحها الى اجراءات تطول اذا ووفق على اصلاحها والا بقيت بعيوبها وسوء حالتها . ومجمل القول أنه ينبغى أن يجرى مســـــح ميدانى فاحص لمبانى هذه المعاهد فى جميع المحافظات وتحديد مدى صلاحيتها ، ثم وضع خطة زمنية للاصلاح أو الاحلال ، وهذا بالاضافة الى خطة لمبانى المعاهد المستحدثة التى تحددها خطة التوسع المقترحة والتى يتم وضعها بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم .

٧) مركزيـة الادارة :

كانت وزارة التربية والتعليم فى طليعة الوزارات التى أخذت بنظام اللا مركزية فبدأت بتقسيم مصر الى مناطق فى عام ١٩٣٩ ثم أخذت تتوسع فيها تباعا حتى أصبح فى كل محافظة منطقة سميت مديرية تعليمية ، وقسمت المديرية فيما بعد الى ادارات فرعية يختص كل منها بشـــئون التعليم فى قطاع جغرافى معين . وكان الهدف من انشاء هذه التقسيمات أن يتخفف ديوان الوزارة من أعبائه ومسئولياته التنفيذية حتى تتفرغ الوزارة بدورها للتخطيط ورسم السياسة العامة والمتابعة ، وقد دعم نظام اللامركزية فى التعليم العام بعد ذلك استجابة للقوانين المنظمة للادارة المحلية والحكم المحلى والتى كان آخرها القرار الجمهورى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

أما بالنسبة للمعاهد الأزهرية فقد ظلت أوضاع التعليم فيها تخضع للادارة المركزية فى جميع الشئـــون ، حيث تقوم الادارة العامة للمعاهد بوضع الخطط والمناهج والامتحانات والتعيينات والنقل والترقيات وكل ما يتطلبه انشاء المعاهد وادارتها فى مختلف أنحاء الجمهورية .

وقد ظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٧٥ حيث صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وبناء عليها صدر القرار ١٦٨ لسنة ١٩٧٥ الذى نص على الادارات والأجهزة التى تشكل منها الادارة العامة للمعاهد الأزهرية ، وتلا ذلك انشاء مراقبات تعليمية (مناطق) فى بعض المحافظات بلغت ثمانى مناطق حتى عام ١٩٧٨ ، وزادت الى تسع عشرة اليوم ، وتتولى كل منها الاشراف على المعاهد فى محافظة أو أكثر ، بهدف تغطية جميع المحافظات .

ولكن على الرغم من قيام هذه المناطق التعليمية الأزهرية فى المحافظات منذ سنوات فالواضح أنها لم تدعم بالامكانات البشرية والمادية الكافية ، ولم تنقل اليها السلطات الكافية ، وآية ذلك أنه حتى

اليوم لا تزال الادارة المركزية بالقاهرة تتولى شئون الامتحانات العامة بمستوياتها المختلفة وكذلك التعيينات والترقيات والتنقلات ، وانشاء المعاهد . واقتصر الأمر – فى الأغلب الأعم – على قيام أجهزة التفتيش بهذه المناطق والشئون المالية والادارية على المستوى المحلى .

وعلى هذا فان مشكلة مركزية الادارة لا تزال قائمة ، ولا تزال المعوقات التى استهدف التنظيم المقترح القضاء عليها قائمة ، وقد سبق للمجلس القومى للتعليم حين ناقش موضوع (التعليم العام والأزهرى فى ظل اللامركزية والحكم المحلى) فى دورته السادسة ، أن اتخذ توصية تنص على " المبادرة الى انشاء ادارة تعليمية أزهرية فى كل محافظة تباشر شئون التعليم فى المعاهد الأزهرية مع تزويد هذه الادارات بالكفاية الفنية والادارية المناسبة لحجم المعاهد الأزهرية فى كل محافظة " ، كما أوصى بإعداد دليل تفصيلى يوضح نظم التعليم لكل مرحلة تعليمية وكيفية أدائها ليكون مرجعا للجهات التنفيذية بالادارات المحلية ، وضمانا لسلامة تنفيذ قوانين التعليم الأزهرية ونظمه .

والحق أنه اذا كانت لامركزية تنفيذ الخطط لازمة بالنسبة للمعاهد عامة ، فانها ألزم بالنسبة للمعاهد الابتدائية خاصة . ولكنه لكى تؤدى الادارة المحلية دورها كاملا ، فلا بد أن تكون هناك خطة مركزية شاملة تتحرك فى نطاقها المحليات . والمرحلة الابتدائية فى أمس الحاجة الى مثل هذا التخطيط ، وبخاصة أن الاجماع منعقد على ضرورة التوسع فيها ، كما ذكرنا من قبل .

التوصيات

فى ضوء المشكلات التى طرحت ، والمناقشات التى أثيرت حولها فان المجلس يوصى بما يأتى :

أولا: فيما يتعلق بالتخطيط للمعاهد الابتدائية :

يؤكد المجلس على التوصيات التى اتخذها فى دورات سابقة وهى :

* أن توضع خطة للتوسع فى التعليم الأزهرى بدءا من المرحلة الابتدائية وبالتنسيق مع خطة وزارة التربية والتعليم ، بحيث يبلغ القبول فى الصف الأول الابتدائى الأزهرى فى نهاية سنوات الخطة نسبة تسد الحاجة من خريجى الابتدائى الأزهرى فى معاهد الأزهر وكلياته ، وعلى أن يكون التنسيق المشار اليه على أساس معهد ابتدائى لكل تجمع سكانى مناسب .

* أن تراعى عدالة التوزيع بالنسبة للتجمعات السكانية والتوزيع الجغرافى ، وتكون الأولوية للأماكن المحرومة من الخدمة التعليمية ، ومن التعليم الأزهرى .

* دعم موازنة التعليم الأزهرى بما يمكنه من توفير الامكانات البشرية والمادية للخطة من حيث المبانى والتجهيزات وإعداد المعلمين .

كما يوصى المجلس بما يأتى :

* مشاركة المناطق الأزهرية فى التخطيط لقاعدة التعليم الأزهرى بما يلبى الاحتياجات المحلية ، وبما يساعد على تحقيق الاستيعاب فى المرحلة الأولى ، وبما يغنى نهائيا عن قبول طلاب فى المعاهد الاعدادية الأزهرية من خارج معاهد الأزهر الابتدائية .

* قبول الجهود الذاتية التى تقدم لانشاء المعاهد الابتدائية الأزهرية وتشجيعها ، على أن تقوم المناطق المحلية بدراستها والتأكد من أنها تسد حاجة حقيقية فى نطاق التخطيط الموضوع للتوسع .

ثانيا : فيما يتعلق بخطة الدراسة ومناهجها :

* إعادة النظر فى مناهج التعليم الابتدائى الأزهرى بما يحقق متطلبات الأزهر وحفظ القرآن الكريم فى سن مبكرة وأهداف هذا التعليم فى مرحلته الأولى .

* ضرورة حفظ القرآن الكريم كله فى المرحلة الابتدائية الأزهرية ، بحيث لا يقبل فى المرحلة الاعدادية إلا من اجتاز الامتحان بنجاح .

* أن يكون هناك ارتباط – من خلال العملية التعليمية – بين علوم

الدين وعلوم الدنيا ، وأن تستخدم فى تدريس المقررين كليهما الأساليب التربوية الحديثة ، وأن تكون التطبيقات العملية مكملة ومعززة للجوانب النظرية .

ثالثا : فيما يتعلق بهيئات التدريس :

* العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل منطقة بمن تعدهم للمعاهد الأزهرية من المعلمين والمحفظين بما يقضى على التفاوت القائم حاليا بين المحافظات فى نصاب كل فصل من عدد المدرسين .

* نظرا لتعدد نوعيات المعلمين الذين يقومون بالتدريس فى هذه المعاهد ، والكثرة منهم من غير المؤهلين تربويا ، ونظرا إلى أن التدريس فى هذه المرحلة بالذات يتطلب الماما كافيا بطرق التدريس وعلم نفس الطفولة وأساليب العمل مع الأطفال - فإن المجلس يوصى بوضع خطتين .

الأولى : عاجلة ، بعقد دورات تدريبية مكثفة للتأهيل العلمى والمهنى ، بالاضافة إلى دورات تجديدية للمؤهلين منهم ، تربطهم بأساليب التربية الحديثة .

والثانية : على مدى سنوات وتستهدف التوسع التدريجى فى إعداد معلمى المرحلة الأولى المؤهلين علميا وتربويا ، مع مراعاة متطلبات خطة التوسع فى المعاهد الابتدائية الازهرية التى سبق اقتراحها .

* العناية بمحفظى القرآن الكريم من حيث طريقة اختيارهم ومرتباتهم وحوافزهم ، ويوصى بإعداد المحفظين فى المستقبل عن طريق دراسات خاصة تبصرهم بالأساليب المجدية فى تحفيظ القرآن الكريم ، وأساليب التعامل مع الأطفال وترغيبهم فى الحفظ والمتابعة .

رابعا : فيما يتعلق بالمبانى :

نظرا للحالة السيئة لمعظم مبانى المعاهد الابتدائية الازهرية ، وهى مبان ورثها الأزهر بعلاتها ، وأضيفت اليها مبان بالجهود الذاتية معظمها لا يرقى الى المستوى اللائق - فإن المجلس يوصى بما يأتى :

* قيام لجنة من المتخصصين بمعاينة مبانى جميع المعاهد الابتدائية - وعددها نحو ستمائة معهد - ودراسة حالة كل مبنى على حدة ، ثم وضع خطة لإصلاحها وترميم القائم منها ، واحلال مبان جديدة محل المبانى غير الصالحة مع تقدير التكلفة اللازمة وتوزيعها على سنوات الخطة .

* وضع خطة للمنشآت الجديدة طبقا لخطة التوسع المقترحة فيما سبق ، والتى تتم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ، فى نطاق خطة استيعاب الملزمين التى تتضمنها خطط التنمية الشاملة .

خامسا : فيما يتعلق بلا مركزية الادارة :

* استكمال المناطق التعليمية الأزهرية بحيث تغطى الجمهورية ، مع تزويدها - كما أوصى المجلس من قبل - بالكفايات الفنية والادارية المناسبة لحجم المعاهد الأزهرية فى كل محافظة .

* نقل المسئوليات اللازمة الى المناطق التعليمية المحلية فيما يتعلق بتعيين معلمى ومحفظى المعاهد الابتدائية ، ونقلهم داخل المحافظة ، وترقيتهم حتى مستوى معين وكذلك فيما يتعلق بامتحان نهاية المرحلة الابتدائية وانشاء المعاهد فى نطاق الخطة المركزية .

* انشاء اقسام للتدريب فى المناطق التعليمية الازهرية وتزويدها بالكفايات القادرة على تدريب العاملين بالمعاهد الابتدائية للتأهيل والتجديد .

القبول فى المعاهد الازهرية وجامعة الازهر

أولا : سياسة القبول بالمعاهد الازهرية :

حينما نناقش سياسة القبول فى الأزهر لابد أن نضع نصب أعيننا رسالة الأزهر الشريف المرجوة من رجاله فى الداخل والخارج ، فالأزهر ليس مجرد معهد يعد أبناءه للسير فى ركب الحياة فحسب ، أو ليضطلعوا بمهنة من مهن العيش ، ولكنه الى جانب ذلك يعدهم ليكونوا أصحاب دعوة ورسل هداية بين أقوامهم ، وليسهموا فى بناء المجتمع الاسلامى على أسس من العقيدة والشريعة .

ولا شك أن سياسة القبول تعد من أهم العوامل المؤثرة - ايجابا أو سلبا - فى العملية التعليمية ، الى جوار العوامل الأخرى ، كالمقررات والمناهج الدراسية وهيئات التدريس وطرق التعليم والتقويم والتوجيه الفنى ، ونظم الادارة والاشراف وغيرها .

والتساؤل الذى ينبغى أن يطرح فى البداية هو :

- هل تسهم نظم القبول الحالية فى المراحل التعليمية بالأزهر بفاعلية فى تحقيق الأهداف المشار اليها آنفا ؟

وتساؤل آخر :

- لقد صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بإعادة تنظيم الأزهر ، متضمنا بعض القواعد والشروط التى تختص بقبول الطلاب فى معاهد الأزهر . أتطبق هذه القواعد والشروط التطبيق السليم الذى استهدفه المشرع أم أن هناك تجاوزات جعلتها ، مهما توافر حسن النية تحيد عن الطريق ، فتؤدى الى غير ما توخاه القانون ؟

تطور سياسة القبول بالأزهر :

كان الناس فيما مضى يقبلون على التعليم فى الأزهر مدفوعين بعاطفة دينية صادقة ، وكان كثير من الآباء ينذرون بعض أبنائهم للدراسة الأزهرية ويحسبون ذلك أجرا ومثوبة عند الله . وكان طالب العلم ، يحظى بمنزلة أدبية رفيعة ، وبخاصة فى قرى الريف حتى أنه ليكسب أسرته بل قريته كلها الشرف والفخار .

ولقد ساعد على الاقبال على التعليم فى الأزهر فى ذلك الوقت يسر القبول فيه ، اذ لم تكن هناك قيود من حيث السن ، أو عدد السنوات التى تقضى فى مرحلة تعليمية معينة ، وانما كانت الرغبة وحدها هى الفيصل فى طلب العلم ، ولم يبدأ تحديد شروط للقبول الا فى العقد الأخير من القرن الماضى حيث اشترط حد أدنى لسن من يرغب فى الانتساب الى الأزهر (١٥ سنة على الأقل) مع الالمام بالقراءة والكتابة ، وحفظ القرآن الكريم كله ، ثم صدر قانون ١٩٠٨ الذى نص على تقسيم الدراسة بالأزهر الى ثلاث مراحل (أولية وثانوية وعالية) ، كل مرحلة تعد لما بعدها ، وبقيت الشروط السابقة للالتحاق بالقسم الأولى ، ثم عدلت فيما بعد من حيث السن بالنقص سنة ، ثم سنتين ، مع اشتراط حفظ القرآن الكريم كله .

وسارت سياسة القبول فى المعاهد الأزهرية على هذا المنهج المشار اليه فى كل قسم . فلم يكن فى القسم الأول - الذى سمى فيما بعد الابتدائى ، ثم سمى بالاعدادى أخيرا - الا بعض من توافرت فيهم الشروط من أبناء الكتاتيب بحيث يجتازون امتحانا جادا فى حفظ القرآن الكريم ومبادىء الحساب والخط والاملاء ، ولم يكن يقبل بالقسم الثانوى الا من أتم الدراسة بهذا القسم الأولى بنجاح ، وكذلك الحال بالنسبة للقسم العالى ، كمرحلة متصلة لما سبقها .

ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فقسم الدراسة بالمعاهد الى ثلاث مراحل (ابتدائى واعدادى وثانوى) وأقام مدارس وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم التى نقلت تبعيتها الى الأزهر من وزارتى التربية والتعليم والاوقاف مقــام المرحلة الابتدائية من التعليم العام وسماهـــا " المعاهد الابتدائية الأزهرية " ، وأصبحت الاقسام الابتدائية القديمة "معاهد اعدادية " والاقسام الثانوية " معاهد ثانوية " . وأجازت اللوائح للحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية العامة الالتحاق بالصف الأول من المعاهد الاعدادية الأزهرية بشرط النجاح فى حفظ القرآن الكريـــم كله ، كما أجاز للحاصلين على الاعدادية العامة الالتحاق بالصف الأول من المعاهد الثانوية الأزهرية بعد امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الاعدادية الأزهرية .

وهنا نقف وقفة عند كل مرحلة لنعرض سياسة القبول بها فى ظل القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى ٢٥٠ سنة ١٩٧٥ ، والنتائج التى ترتبت عليها ثم نتبعها ببعض المقترحات والتوصيات .

التوصيات الخاصة بالقبول فى المعاهد

المعاهد الابتدائية (وتوصياتها) :

يقبل بالصف الأول بهذه المعاهد ، وفى حدود احتياجاتها والأماكن الخالية بها – تلاميذ بين سن السادسة والتاسعة ، ويمكن التجاوز فى حدود ثلاثة أشهر نقصا أو زيادة .

وكان عدد المعاهد الابتدائية ١٨٤ معهدا حتى العام الدراسى ١٩٧١/٧٠ تضم ٤٢٦٣٣ تلميذا ، ثم تزايد العدد نتيجة التوسع حتى بلــغ فى العـــام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ – ٦٠٠ معهد تضم ١٤٤٩٢٧ تلميذا .

واذا نظرنا الى خريطة المعاهد الابتدائية على مستوى الجمهورية والى عدد الطلاب الملتحقين بها والى عدد من يتمون الدراسة الابتدائية اتضحت لنا الحقائق الآتية :

١) انه لم يكن هناك تخطيط مدروس فى انشاء هذه المعاهد ، وانما خضع انشاؤها فى الأغلب الأعم الى ضغوط الاهالى ، وساعد على ذلك قلة الاعتمادات المخصصة لانشائها والاعتماد الذى يكاد يكون كليا على الجهود الذاتية المحلية ، مما أدى الى كثرتها فى أماكن ، وندرتها فى أماكن أخرى . كما أدى الى قيام معاهد ابتدائية فى مبان لا تصلح أساسا للتعليم .

٢) ان عدد المقبولين بها – وبالتالى عدد الذين يتمون المرحلة الابتدائية – يقل كثيرا عن احتياجات المراحل الأعلى . مما دعا الى قبول أعداد من غير التعليم الأزهرى كما سنوضح فيما بعد ، مع أن التعليم الابتدائى الأزهرى هو القاعدة التى ينبغى أن تمد المراحل الأعلى باحتياجاتها من الطلاب المؤهلين تأهيلا خاصا للدراســة الأزهرية ، وفى مقدمة ذلك حفظ القرآن الكريم .

ولقد سبق للمجلس أن أوصى فى دوراته السابقة بضرورة تبنى خطة مدروسة للقبول بالمعاهد الابتدائية الأزهرية تلبى احتياجات المراحل الأعلى ، وأن هذا يقتضى التوسع فى انشاء هذه المعاهد الابتدائية على أساس خطة يتم فيها التنسيق مع خطة الاستيعاب على مستوى الدولة ويراعى فيها التوزيع الجغرافى فى المحافظات ، وأوصى المجلس فى هذا الصدد بأن ينشأ معهد ابتدائى فى كل تجمع سكانى مناسب وان المجلس اذ يؤكد على هذه التوصيات السابقة ، فإنه يرى أن يبدأ القبول بالمعاهد الابتدائية الأزهرية فى سن مبكرة بدءا من سن الخامسة – حيث يهيأ الأطفال فى هذه السن للتعليم ويبكرون بحفظ ما يتيسر فيها من القرآن الكريم وتغرس فيهم بذور العقيدة الدينية . وهذا سوف يغرى كثيرا من الآباء بالاقبال على هذه المعاهد كما يوصى المجلس بأن تتضمن الخطة استكمال مبانى المعاهد التى لم تستكمل ، واصلاح ما يحتاج الى اصلاح وهو كثير .

المعاهد الاعدادية (وتوصياتها) :

ظلت المعاهد الاعدادية الأزهرية فى السنوات الأخيرة تستوفى حاجتها من الطلاب من روافد ثلاثة :

١) الحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية دون قيد أو شرط .

٢) الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية العامة بعد أن يؤدوا امتحانا فى القرآن الكريم تحريريا وشفويا ، مع مراعاة الشروط الأخرى .

٣) غير الحاصلين على احدى الشهادتين ، بعد اجتياز امتحان مسابقة قبول فى القرآن الكريم ، وفى الحساب والخط والاملاء .

وفى كل الحالات يشترط ألا تقل سن الطالب فى أول اكتوبر من السنة الدراسية عن احدى عشرة سنة ، ولا تزيد على سبع عشرة سنة ، ويمكن التجاوز فى حدود ثلاثة أشهر نقصا أو زيادة .

وقد كان عدد المعاهد الاعدادية عام ١٩٧١/٧٠ لا يزيد على ٦٢ معهدا تضم ١٨٧٢١ طالبا ، ثم ارتفع عددها عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٤٠٠ معهد تضم ٦٩٦٠٣ طالب .

ويوضح الجدول التالى اعداد طلاب الصف الاول الاعدادى فى السنوات الثلاث الأخيرة والروافد التى جاءوا منها :

السنة	ابتدائية أزهرية	ابتدائية عامة	مسابقة القبول	جملة
٨١/٨٠	٦٢٦٣	٢٨٦٤	١٠٧٦٩	١٩٨٦٦
٨٢/٨١	٦٣٦٨	٢٢٧٦	١٢٥٣٤	٢١١٧٨
٨٣/٨٢	٨٨٩٤	٢٦١٦	١١٥٩٣	٢٣١٠٣

واذا افترضنا أن جملة المقبولين فى الصف الأول الاعدادى الأزهرى يمثلون فعلا الاحتياج الحقيقى لهذه المرحلة فانه مما يلفت النظر أن عدد الحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية من هؤلاء المقبولين لا يمثل الا ما يقرب الثلث ، مما يؤيد ما ذهبنا اليه فى الفقرة السابقة من ضرورة التخطيط للتوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى .

ولكن المشكلة لا تقف عند الكم ، بل ان مشكلة الكيف هنا أخطر ، وتتمثل هذه المشكلة فى :

١) ان الثلثين اللذين يقبلان من غير أبناء الأزهر ، سواء أكانوا من الحاصلين على الابتدائية العامة ، أم من الذين يجتازون مسابقة القبول ، لم يعدوا من قبل الإعداد الذى يتواءم مع الدراسة الأزهرية ، فهم يلتحقون بالمعاهد الاعدادية وهم عن مقرراتها غرباء ، أضف الى ذلك أن معظم الحاصلين على الشهادة الابتدائية العامة هم من أصحاب المجاميع الهابطة الذين لم تقبلهم المدارس الاعدادية العامة .

٢) انه اذا كانت اللائحة قد نصت على أن يؤدى هؤلاء وأولئك امتحانا فى القرآن الكريم تحريريا وشفويا ، وأن يؤدى طلاب المسابقة بالاضافة الى ذلك امتحانا فى الحساب والخط والاملاء بنجاح – فان الواقع أن الكثيرين منهم انما يحصلون على الحد الأدنى من الدرجات مما يجعلهم دون المستوى المطلوب كما أن الأغلبية العظمى من أولئك وهؤلاء لا يحفظون القرآن الكريم ، وهو أساس الدراسة الأزهرية ، وبدون حفظه تفقد هذه الدراسة عماد مقوماتها .

واذا أضفنا الى ذلك اختصار مدة الدراسة بهذه المرحلة سنة عما كانت عليه منذ سنوات ثم ازدواج المناهج فى المرحلة الاعدادية الأزهرية حيث تجمع بين المقررات الدينية والعربية الاصيلة ومقررات الاعدادية العامة التى يطلق عليها العلوم الثقافية – وان كل هذه المقررات تدرس فى ثلاث سنوات – أدركنا ما يسببه ذلك من هبوط مستوى التلاميذ من المعاهد الاعدادية الأزهرية ، وبخاصة اولئك الذين يقبلون من غير طلاب التعليم الابتدائى الأزهرى .

ويوصى المجلس – لتصحيح هذا الوضع – بما يلى :

* التخطيط السليم لإنشاء المعاهد الأزهرية الاعدادية وتوزيعها جغرافيا طبقا للكثافة السكانية والاحتياجات الفعلية ، على أن تكون معاهد موفورة الامكانات وأن تتضمن الخطة استكمال المبانى التى لم تستكمل واصلاح ما يحتاج إلى إصلاح .

* أن يكون الرافد الأساسى لها هو المعاهد الابتدائية الأزهرية ، بعد

التوسع فيها طبقا لما أشرنا اليه .

* يبقى الباب مفتوحا للراغبين فى الالتحاق عن طريق المسابقة ، على أن يؤخذ الامتحان بجدية حتى يحقق الغرض منه ، وحتى يحقق التعادل الذى نص عليه القانون ، وبخاصة فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم كله .

المعاهد الثانوية (وتوصياتها) :

كان عدد المعاهد الثانوية الأزهرية فى عام ١٩٧١ لا يتجاوز ٣٢ معهدا تضم ١٨٣٨٤ طالبا ، وقد ارتفع عددها حتى بلغ ٢٥٠ معهدا فى العام الدراسى ١٩٨٢/١٩٨٣ تضم ٨٥٠٤٦ طالبا .

وازاء هذا التوسع الضخم فى إنشاء المعاهد الثانوية فى السنوات الأخيرة دون ما خطة تنسق ما بين سياسة القبول فى كل من المعاهد الاعدادية والثانوية – لجأ الأزهر الى قبول أعداد كبيرة من الحاصلين على الاعدادية العامة ممن لم يتوافر فيهم المستوى الذى يحقق التعادل الذى نصت عليه اللائحة .

ويوضح الجدول الآتى جملة المقبولين فى السنوات من عام ١٩٧٩/٧٨ حتى عام ١٩٨٣/٨٢ .

السنة	من الاعدادية الأزهرية	من الاعدادية العامة	الجملة
٧٩/٧٨	١١٩٧٩	٢٢٨٥٠	٣٤٨٣٩
٨٠/٧٩	١٥١٣٩	٢٠٣٦٦	٣٥٥٠٥
٨١/٨٠	١٦٠٤٩	٩١٠٣	٢٥١٥٢
٨٢/٨١	١٨١٠٩	—	١٨١٠٩
٨٣/٨٢	١٤٠٣١	—	١٤٠٣١

ويتبين منه أن عدد المقبولين من حملة الاعدادية العامة بلغ نحو الثلثين من جملة المقبولين فى العامين الأولين ، أما فى عام ٨١/٨٠ ، فلأول مرة زاد عدد المقبولين من الاعدادية الازهرية على المقبولين من الاعدادية العامة ، وقد اقتصر القبول على حملة الاعدادية الأزهرية ابتداء من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ .

وقد تسبب قبول هذه الأعداد الكبيرة من حملة الاعدادية العامة فى السنوات الأخيرة الى هبوط واضح فى المستوى التعليمى لطلاب المعاهد الثانوية – وهم الذين يغذون كليات جامعة الأزهر – والسبب واضح ، فهؤلاء القادمون لم يسبق تأهيلهم للدراسة فى المعاهد الثانوية الأزهرية وليسوا على المستوى الذى يمكنهم من متابعة الدراسة فى جامعة الازهر .

وإذا أضفنا الى ذلك ازدواجية المناهج ، والعبء التحصيلى الثقيل الملقى على طلاب هذه المعاهد – أدركنا أنه كان لابد من إعادة النظر فى أمور ثلاثة يرتبط بعضها ببعض لتصحيح نظم القبول فى المعاهد الثانوية الأزهرية ، وهى أمور يوصى بها المجلس :

* ربط سياسة القبول بالمعاهد الأزهرية بسياسة القبول بكليات جامعة الأزهر .

* التأكيد على القبول بالمعاهد على الحاصلين على الشهادة الإعدادية الأزهرية ، والمرجو أن يتم ذلك على وجه يحقق أهداف الأزهر وما توخاه القانون .

* التوزيع الجغرافى السليم للمعاهد الجديدة والمنشأة طبقا للخطة ، نظرا لأن كثيرا من المعاهد الحالية تبعد عن التجمعات السكانية ذات الحاجة .

معاهد المعلمين الأزهرية (وتوصياتها) :

ويبلغ عددها فى ٨٣ / ١٩٨٤ / ١٨ معهدا تضم ٦٣٢٦ طالبا ، وتستوفى طلابها من الحاصلين على الشهادة الاعدادية الأزهرية ، ويوصى المجلس بالتوسع مرحليا فى انشاء هذه المعاهد بما يوفى بسد احتياجات المعاهد الابتدائية ، وفق خطة يتحقق من خلالها الاكتفاء الذاتى لكل منطقة من خريجيها مع إنشاء مبان خاصة بها ، اذ إن معظم هذه المعاهد ملحقة بمعاهد أزهرية اعدادية وثانوية .

معاهد القراءات :

وعددها فى الوقت الحاضر ٧٤ معهدا تضم ٢٤٦٨ طالبا ، وشرط القبول فيها هو حفظ القرآن الكريم .

وقد سبق أن ناقش المجلس تقريرا عن معاهد القراءات وجاء فى توصياته بشأن سياسة القبول ما يلى :

* ابقاء الشروط المطبقة حاليا بالنسبة لمن يلتحقون بمعاهد القراءات وفى مقدمتها شرط النجاح فى حفظ القرآن الكريم ، والانتفاع بالحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية ضمن طلاب الصف الأول من المرحلة الاعدادية للقراءات بالنسبة لمن يريد ذلك ، وبشرط النجاح فى امتحان حفظ القرآن الكريم الذى تجريه معاهد القراءات أول كل عام دراسى .

* أن يتاح لغير المنتسبين التقدم لهذه المعاهد لامتحانهم فى شهادتيها الاعدادية والثانوية فقط . على أن يكون امتحانهم فى جميع المواد المقررة للشهادة ، واباحة التحاق الحاصلين منهم على ثانوية القراءات بكلية أصول الدين للحصول على درجة عالية فى علوم القرآن (القراءات) مع اعفائهم من شرط السن ونحوه انتفاعا بمن تعرفوا على هذه المواد عن غير طريق المعاهد . ويؤكد المجلس على هاتين التوصيتين من جديد .

توصيات عامة :

وترشيدا لسياسة القبول بالمعاهد الأزهرية ، وتشجيعا على التقدم للالتحاق بها وتحسينا لمستوى الأداء فيها ، فان المجلس يؤكد من جديد التوصيات العامة الآتية :

* التخطيط العلمى لانشاء المعاهد الأزهرية بمراحلها المختلفة ، بما يسد الاحتياجات الفعلية للأزهر ، وطبقا لخريطة جغرافية تراعى الكثافات السكانية ، واحتياجات المجتمع للمتخرجين فى هذا التعليم .

* الالتزام بالسياسة التى درج عليها الأزهر منذ نشأته فيما يتعلق بتسلسل مراحله الدراسية دون اهدار لحق الطالب فى متابعة الدراسة فى مرحلة بعد أخرى طالما أتم الدراسة فى المراحل السابقة بنجاح .

* مع الترحيب بالجهود الذاتية التى يتقدم بها المواطنون لانشاء المعاهد أو التبرع لها - فانه ينبغى أن يكون هذا الانشاء فى اطار الخطة الموضوعة .

* بالنسبة للمعاهد التى تنشأ لخدمة تجمعات سكانية متباعدة ولمعاهد الفتيات خاصة - فان الضرورة تستدعى انشاء اقسام داخلية لها .

ثانيا : سياسة القبول بجامعة الأزهر :

وبالنسبة لسياسة القبول بجامعة الأزهر رسم القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ما ينبغى أن يراعى من أهداف الجامعة ، مؤكدا على ما أشرنا اليه من قبل بالنسبة الى قبول الطلاب بالمعاهد الدينية كمرحلة تتممها مرحلة الدراسة بجامعة الأزهر ، وقد نبه القانون ولائحته على ما يأتى :

١) أن تكون جامعة الأزهر مفتوحة الأبواب لكل مسلم يطلب العلم والمعرفة ، وأن تسعى من وراء ذلك الى تحقيق نوع من الوحدة الفكرية يسود العالم الاسلامى ويربط بين أبنائه .

٢) أن تخرج لمصر وللعالم العربى والاسلامى علماء وخبراء ذوى ثقافة تجمع بين مطالب الدنيا ومطالب الدين ، مؤهلين لخدمة مجتمعاتهم ومشاركتهم فى بنائها .

٣) أن توفر للأجيال القادمة ما تحتاج اليه من القيادات العلمية والدينية الرائدة ، وتهيىء بالاشتراك فى الجامعات الأخرى كل ما يتطلبه المجتمع من ذوى الكفايات العليا والتخصصات الدقيقة فى كل لون من ألوان العلم والمعرفة .

٤) تقليل الفوارق بين خريجى الأزهر وسائر الخريجين فى كل المستويات وتحقيق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين الأزهريين وسائر المتعلمين فى الجامعات والمعاهد الأخرى .

وقد نظمت اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى الفصل

الثالث منها طريقة قبول الطلاب وشروطه ، ومن بينها أن يحدد المجلس الاعلى للأزهر فى نهاية كل عام دراسى بناء على اقتراح مجلس الجامعة وبعد أخذ رأى مجالس الكليات عدد الطلاب المصريين الذين يمكن قبولهم فى العام الدراسى التالى ، كما يقترح المجلس الأعلى للأزهر أيضا العدد الممكن قبوله من غير المصريين وشروط قبولهم .

وطبقا لذلك تقبل جامعة الأزهر بمرحلة الإجازة العالية الطلاب المسلمين بترتيب الدرجات :

- من بين الحاصلين على الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها .

- من بين الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها (عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات) - وفى هذه الحالة يشترط نجاح الطالب فى امتحان يحقق التعادل بينه وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية (المادة ٨٩ من القانون) .

- من بين الحاصلين على الشهادة الثانوية من معهد البعوث الاسلامية بالأزهر أو ما يعادلها (وذلك بالكليات النظرية فحسب) .

- من بين الحاصلين على شهادة التخصص من معهد القراءات بالأزهر (ويقبلون بكلية الدراسات الاسلامية والعربية فقط) وكان المقرر أن يلتحقوا بكلية أصول الدين وشعبة القرآن ليدرسوا ما يتعلق بالقراءات .

- من بين الحاصلين على الاجازة العالية من الكليات الاخرى وفقا للوائح الكليات .

وهكذا يرى المجلس أن الأصل والأولوية فى القبول بجامعة الأزهر للحاصلين على الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها ، أما الحاصلون على الثانوية العامة أو ما يعادلها فلابد لهم من النجاح فى امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

وقد قرر مجلس الجامعة فى عام ١٩٨٠ أن يقصر القبول فى الجامعة على الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية فقط نظرا لأن المعاهد الأزهرية الثانوية أصبحت تلبى حاجات الجامعة العددية من الطلاب .

وفى العام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ حددت الجامعة قواعد قبول الطلاب المصريين بكلياتها ، ومن هذه القواعد أن يكون قبول حملة الثانوية الأزهرية وفقا لرغباتهم والمجموع الكلى لدرجاتهم - وعن طريق مكتب التنسيق بالأزهر - فى حدود الشروط المقررة للقبول وقواعد التوزيع الاقليمى .

وبالاضافة الى شروط التوزيع الاقليمى - هناك بعض الشروط الاضافية المتعلقة بكليات معينة ، منها ما يشترط للقبول بكلية التربية من اجتياز اختبار للتثبت من الصلاحية لمهنة التدريس ، ومنها توزيع الأماكن بكليات التجـارة (بنين / بنات) بنسبة ٥٠ ٪ للقسم العلمى علوم ، ٢٠ ٪ (البنات) القسم العلمى رياضيات ، ٣٠ ٪ للقسم الأدبى .

وقد قبل مكتب التنسيق هذا العام الطلاب الحاصلين على دبلوم المعلمين الأزهرى . (دراسة خمس سنوات بعد الاعدادية الأزهـرية) (أدبى - علمى) وذلك للالتحاق بكليات التربية بشرط الحصـول على ٧٠ ٪ من مجموع الدرجات ومع التفرغ التام للدراسة ، والتعهد بالعمل بعد التخرج بالتدريس فى المعاهد الأزهرية أو مدارس وزارة التربية لمدة ٥ سنوات على الأقل .

أما قبول الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها اعتبارا من عام ١٩٨٢/٨١ فقد اقتصر على فريقين : الأول من يتقدمن لشعبة اللغات والترجمة الفورية من البنات والثانى من يتقدمون من الفئات المستثناة من حملة الثانوية العامة بما لا يزيد عن خمسة طلاب فى كل كلية من (أبناء هيئة التدريس الحاليين والسابقين بالجامعة - ومثل هذا العدد بالنسبة لأبناء العاملين بالجامعة - ومثله أيضا بالنسبة لأبناء العاملين بهيئات الأزهر الأخرى) وذلك دون التقيد بشرط المجموع وكذلك ٢٥ طالبا من أبناء أو أرامل الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم . هذا بالاضافة الى أعداد محدودة (٥ طلاب) من أبناء الشهداء المدنيين ومن فى حكمهم .

وهؤلاء وأولئك يقضون سنة دراسية قبل التحاقهم بالصف الأول من الكليات التى رشحوا لها ، يدرسون فيها بعض المواد الدينية والعربية .

اتجاهات القبول ومؤشراتها الاحصائية :

يتبين من الجدول الوارد بالصفحة التالية والخاص بتطور أعداد المقبولين بجامعة الأزهر خلال السنوات الدراسية ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٨١/٨٠ أن مجمل عددهم فى عام الأساس (١٩٧١/٧٠) بلغ ٧٤٩٨ طالبا وطالبة ، من بينهم ٣٦٨٥ من الحاصلين على الثانوية العامة (بنسبة ١ر٤٩ ٪) - مقابل ٣٢٥٤ طالبا وطالبة من الحاصلين على الثانوية الأزهرية (بنسبة ٤ر٤٣ ٪) بالاضافة الى ٥٥٩ ٪ من مؤهلات أخرى (بنسبة ٥ر٧ ٪) .

ولم تتغير الصورة كثيرا بعد خمس سنوات ، حيث بلغ مجمل عددهم فى عام ١٩٧٥/٧٤ نحو ٩٧٦٧ طالبا وطالبة موزعين على الفئات الثلاث بنسبة ٨ر٤٦ ٪ و ١ر٥٢ ٪ و ١ر١ ٪ على التوالى .

وبذلك تكون نسبة الزيادة عن سنة الأساس فى حدود ٣٠ ٪ تقريبا خلال ٥ سنوات أى بمعدل زيادة ٦ ٪ سنويا تقريبا .

على أن الصورة تغيرت كثيرا فى آخر السنوات الخمس التاليـة (٧٩/ ١٩٨٠) حيث بلغ مجمل المقبولين بالجامعة فى العام المذكور من الجنسين ١٤٠٣٠ طالبا وطالبة من بينهم ٣٢٥٠ من الحاصلين على الثانوية العامة بنسبة ٢ر٢٣ ٪ مقابل ١٠٥٤٥ من الحاصلين على الثانوية الأزهرية بنسبة ٢ر٧٥ ٪ بالإضافة الى ٢٣٥ من المؤهلات الأخرى بنسبة ٦ر١ ٪ - وبذلك تكون نسبة تطور الزيادة عن سنة الأساس فى حدود ٨٧ ٪ وهو ما يعتبر طفرة كبيرة بالنسبة للثانوية الأزهرية للظروف المتعلقة بقبول الحاصلين على الإعدادية العامة بالمرحلة الثانـوية الأزهرية .

ولما اقتصر القبول فى جميع الكليات بجامعة الأزهر على حملة الثانوية الأزهرية فقط عام ١٩٨١/٨٠ بلغ عدد المقبولين من الطلاب والطالبات ٢٤٣٨٧ وعام ٨١/٨٢ - ٢٠٣٢٩ وعام ٨٢/٨٣ - ٢٣٣٠٥ ليس من بينهم من حملة الثانوية العامة الا أعداد قليلة ليست لها دلالة احصائية .

التوصيات

فى ضوء ما سبق يوصى المجلس بما يلى :

* ان ترتبط سياسة القبول بتخطيط طويل المدى وفقا لحاجات المجتمع المصرى لخريجى التعليم الأزهرى العالى فى مختلف التخصصات ، وكذلك حاجات العالمين العربى والاسلامى ، وهذا يتطلب وضع تقديرات طويلة المدى ، وتقدير الأعداد والمستويات التعليمية اللازمة لسد هذه الحاجات .

* تحديد عدد الطلاب المقبولين بكل كلية بحسب إمكاناتها المادية والبشرية كل عام .

* أن يكون القبول فى أساسه للحاصلين على الثانوية الأزهرية ، مع جواز قبول طلاب الثانوية العامة فى المجالات النادرة التى تحتم ذلك (كالترجمة الفورية ونحوها) .

* الالتزام بعدم قبول طلاب فى الكليات الأزهرية الأصلية (كليات الشريعة - وأصول الدين - واللغة العربية - والدراسات الإسلامية) من الذين لا تؤهلهم شعب الدراسة فى المرحلة الثانوية لهذه الكليات .

ويقتضى ذلك أن يكون هناك تنسيق بين الجامعة وبين إدارة المعاهد لتحديد الأعداد المطلوبة فى كل شعبة بالمعاهد الثانوية .

* ان توضع تيسيرات مناسبة لقبول الطلاب المسلمين الوافدين على منح أو غير منح دون المساس بمستويات القبول المقررة .

* فى سبيل ربط كليات جامعة الأزهر بالمعاهد الأزهرية فإنه يوصى بتشكيل لجنة دائمة تمثل فيها الجامعة والمعاهد لدارسة المسائل المشتركة فيما يختص بالقبول وخطط الدراسة ومناهجها وتقـويم الطلاب .

* استمرار التنسيق للقبول وفقا للنظام الاقليمى منعا لظاهرة الاغتراب وحلا لمشكلة الاسكان والخدمات الاجتماعية .

* دراسة انشاء معاهد نوعية مهنية يلحق بها الراغبون من الطلاب وعلى سبيل المثال :

- معهد لمقيمى الشعائر .
- معهد لموثقى الشرع (المأذونين) ..الخ .

جدول يوضح تطور أعداد الطلبة المقبولين بجامعة الأزهر بحسب المؤهل خلال السنوات الدراسية
٧٠/٧١ وحتى ٨٢/١٩٨٣ وتطور نسبة الزيادة السنوية

السنوات الدراسية	عدد الطلاب المقبولين بالجامعة				تطور نسبة الزيادة السنوية	
	ثانوية عامة	ثانوية أزهرية	مؤهلات أخرى	المجموع	بالنسبة للسنة السابقة	بالنسبة لسنة الاساس ٧١/٧٠
١٩٧١/٧٠	٣٦٨٥	٣٢٥٤	٥٥٩	٧٤٩٨	——	——
١٩٧٢/٧١	٤٦٤٣	٣٦٣٤	٢١٦	٨٤٩٣	٪١٣.٣	٪١٣.٣
١٩٧٣/٧٢	٤٠٥٧	٤٠٩٠	٢٢٨	٨٣٧٥	٪١.٤−	٪١١.٧
١٩٧٤/٧٣	٣٩١٣	٥٠٧٩	——	٨٩٩٢	٪٧.٤	٪١٩.٩
١٩٧٥/٧٤	٤٥٧١	٥٠٨٧	١٠٩	٩٧٦٧	٪٨.٦	٪٣٠.٣
١٩٧٦/٧٥	٧١١٣	٢٩٤١	٣٥٢	١٠٤٠٦	٪٦.٦	٪٣٨.٨
١٩٧٧/٧٦	٣٧٨١	٥٢٨١	٤٢٨	٩٤٩٠	٪٨.٨	٪٢٦.٦
١٩٧٨/٧٧	١٩٩٠	٤٧٨١	٥٢٢	٧٢٩٣	٪٢٣.٢−	٪٢.٧−
٧٩/١٩٧٨	٤٧٤٠	٧٠٨٠	٥٤٠	١٢٣٦٠	٪٦٩.٥	٪٦٤.٨
١٩٨٠/٧٩	٣٢٥٠	١٠٥٣٥	٢١٦	١٤٠٠١	٪١٣.٥	٪٨٧.١
١٩٨١/٨٠	١٨٠١	٢٤٣٨٧	٩٣٣	٢٧١٢١	٪٦٨.٣	٪٢١٤.٩
١٩٨٢/٨١	٤٩٦	٢٠٣٢٩	١٣٦	٣٠٩٦١	٪٨.٩	٪١٨٧
١٩٨٣/٨٢	٣٩٦	٢٣٣٠٥	٤٧	٢٣٧٢٨	٪١٢.٦	٪٢٢٣.١

* باعتبار ان العام الجامعي ٧٠/١٩٧١ سنة الاساس

* فتح المجال للاستزادة من دراسة العلوم الاسلامية فى الكليات الأصلية للحاصلين على درجة الاجازة العالية أو ما يعادلها من الكليات الأخرى :

– دراسة انتظامية من الفرقة الأولى .

– دراسة استماع لمقررات معينة (وهذا مقرر باللائحة) وتوضع الضوابط اللازمة لذلك .

* استمرار الأخذ بنظام القبول فى جميع الكليات على أساس المجاميع والمواد المؤهلة كنظام عام – مع وضع ضوابط للراغبين فى بعض الكليات التى تحتاج الى قرارات خاصة .

* اعادة النظر فى تشعيب الدراسة بالمرحلة الثانوية الأزهرية تشعيبا يناسب نوعيات الكليات بجامعة الازهر ، واحتياجات كل منها ودراسة ادخال نظام الدراسات الاضافية ذات المستوى الرفيع على نمط المستوى الخاص فى الثانوية العامة وذلك لمن يرغبون فيها .

الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ – ١٩٨٥

الدعوة وإعداد الدعاة

أهمية الدعوة وأهدافها :

اذا كانت الدعوة ضرورية فى كل وقت ، ومتجددة بتجدد الزمان ، فان الظروف التى تواجه مجتمعنا اليوم تضفى على موضوع الدعوة وإعداد الدعاة أهمية خاصة لأسباب أهمها :

١) ما يتعرض له مجتمعنا اليوم من تيارات وأفكار متباينة ، قد تتعارض فى كثير مما تحمله مع قيمنا الدينية الأصيلة ، ثم ان الطريق مفتوح أمام هذه التيارات عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ، ومهما يبذل القائمون على الثقافة فى مجتمعنا من جهود فى الرقابة والانتقاء ، فلن يستطيعوا سد الطريق أمام التيار الجارف لما تحمله الأقمار الصناعية والكاسيت والفيديو من أفكار ، ومن ثم كانت الطريقة المثلى – مع الرقابة والانتقاء – هى التوعية الرشيدة المستمرة عن طريق الدعوة والدعاة ، وتحصين أبنائنا وبناتنا – وبخاصة من هم فى دور النشأة والتكوين والشباب – بالتربية الدينية السليمة ، وبالقيم الأصيلة والتفهم الواعى للفكر الدينى .

٢) استشراء بعض السلبيات فى السنوات الأخيرة – فى سلوكيات بعض فئات من المجتمع ، ولا سيما تلك الفئات التى تتعامل مع جماهير الشعب فى العمل والتجارة والأسواق ، ولا تجد هذه السلبيات من الوازع الدينى – فى كثير من الأحيان – ما يكبح جماحها .

٣) تطرف بعض فئات من الشباب فى فهم دينهم ، أو تعصب بعضهم تعصبا شديدا ، وفى كلتا الحالين يرجع السبب اما الى سوء فهم لاحكام الدين والشريعة السمحة ، واما الى التأثر ببعض المذاهب المستوردة ، وإما إلى انقياد غير واع لبعض المضللين الذين يتخذون من الدين تجارة ، وإما الى فراغ دينى لم يجد من يسده .

٤) ظهور بعض اتجاهات نشيطة مناوئة للدين (والاسلام بخاصة) فى الخارج ، وضرورة التصدى بقدر ما تتيحه امكاناتنا – لهذه الاتجاهات بتجلية أحكام الاسلام ومفاهيمه . وهذه رسالة اضطلعت بها مصر والأزهر من قديم عن طريق المبعوثين والدعاة .

من هنا نرى أهمية الدعوة والدعاة اليوم ، بهدف :

– ايضاح الطريق السليم أمام الأمة الإسلامية فى شتى الأقطار بما يتلاءم مع مبادىء الاسلام ويواكب تطور العصر .

- التقريب بين المذاهب الاسلامية ، بحيث تذوب الفوارق بين الفرق الاسلامية ، وينصهر المسلمون جميعا فى بوتقة الاسلام الحنيف .

- حماية الشباب المسلم من الانحرافات المدمرة ، وتبصيرهم بحقائق الاسلام وروحه .

- توجيه الناس الى العمل وعدم التواكل ، على اعتبار أن العمل عبادة ، وتوجيه الجماهير الى المعاونة فى المشروعات الخيرية والمشاركة بالجهود الذاتية من أجل تحسين الحياة فى المجتمع .

- معاونة المسئولين فى القضاء على الشائعات المضللة والفتن المدمرة .

- التعاون مع الأجهزة المختلفة فى سبيل محاربة الأمية ونشر الثقافة الاسلامية .

مجالات الدعوة ومناهجها :

ان الدعوة الاسلامية - كأسلوب للتغير الاجتماعى - تتعامل بمناهجها مع جماعات الناس فى مجالات الحياة المختلفة .

فهى تعالج قضايا الاقتصاد بتوعية الجماهير ، لتحويل الارض الموات الى حياة حافلة بالخضرة ، وجعل الايدى العليا خيرا من السفلى ، وبإثارة الحماسة فى نفوس الشباب الى العمل ، وجعل طلب الرزق بابا أساسيا من أبواب التقوى والقربى من الله ، واغلاق أبواب التضخم الاقتصادى ، مثل : الاسراف والتبذير وكنز المال دون تنمية ، ووضع حد متزن للانفاق فى العسر واليسر ، واحترام حرمة الحيازة الشخصية ، وتأكيد صيانة المال العام .

كما تعالج قضايا الأسرة : فتقيمها على أساس من الايمان بالله ، وحل مشكلات الأسرة (أسريا) لا يتدخل فيها أحد الا فى نهاية المطاف (حكم من أهله وحكم من أهلها) .

وفى المجال الاجتماعى من حيث رعاية اليتامى والأرامل وأصحاب الحاجة ، وتوعية الناس بحقوق الجوار ، وبث روح الإخاء بين المواطنين ، ومحاربة الخارجين على القيم والأخلاق ، والحفاظ على قوت الأمة وتراثها .

ميادين نشر الدعوة :

تتمثل أهم ميادين نشر الدعوة فى :

١) المسجد : فهو المكان الذى يتجمع فيه الناس وتنتظمهم روحانيته للاستماع الى الداعية ، ومنه تنبعث دعوته الى الخير ، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر .

٢) التجمعات الشعبية : سواء أكانت دائمة كالمؤسسات والقوات المسلحة والشرطة والنوادى والمستشفيات ودور الرعاية والاصلاح ، أم موسمية كالاسواق والاحتفالات الدينية .

٣) مقار لجان الفتوى والوعاظ : حيث يفد اليها من يرغب فى الاستفسار عن مسالة تتعلق بعباداته أو معاملاته أو علاقاته الأسرية والاجتماعية أو الفتيا فى مسألة شرعية ، أو التحكيم فى شقاق .

٤) ويضاف الى ميادين الدعوة بأسلوب الاتصال المباشر ، الدعوة عن طريق الكلمة المقروءة فى الصحف والمجلات المتخصصة وسلاسل الكتيبات والنشرات أو الكلمة المسموعة فى أجهزة الاعلام والتسجيلات الصوتية وغيرها .

ولهذه الوسائل التكنولوجية أهميتها فى العصر الحاضر ، نظرا لما لها من جاذبية ، ولسهولة نقلها واستخدامها فى أى زمان ومكان .

٥) أما الدعوة الاسلامية فى الخارج فتتم عن طريق ايفاد المبعوثين من الدعاة المتخصصين والاساتذة والمدرسين ، واستقبال الوافدين وتزويدهم بالعلم والثقافة الاسلامية ليفقهوا قومهم اذا رجعوا اليهم .

مواصفات الداعية :

للداعية الى سبيل الله مواصفات تحتاج الى إعداد وتربية ، وأهم هذه المواصفات :

١) أن يكون ذا صفات شخصية متميزة قوى الشخصية ، واضح الصوت ، عذب الحديث ، هادىء النفس ، ناصع الحجة ، واسع الأفق .

٢) أن يكون حافظا للقرآن الكريم ، محسنا لتلاوته ، دارسا

للأحاديث ، ملما بقسط من السنة المطهرة ، ومن العلوم الحديثة ليتمكن من ربط الدين بالدنيا .

٣) أن يتمتع بالسمعة الطيبة والسلوك الحسن والمعاملة الطيبة ، ليكون قدوة للناس .

٤) أن يكون مؤمنا برسالته ، لا ينظر اليها على أنها وظيفة أو وسيلة لكسب العيش فحسب ، وانما واجب مقدس يؤديه فى أى وقت وأى مكان .

٥) أن يسعى الى الناس فى المناسبات المختلفة ، ولا يتعالى عليهم، وان يندمج فى المجتمعات دون تحيز لفئة ، وأن يبتعد عن التيارات الحزبية أو الطائفية .

٦) أن يداوم الاطلاع والاستزادة من العلم والتفقه ومتابعة الأحداث ليتمكن من مواجهة ما يلقى عليه من أسئلة واستفسارات .

٧) أن يكون أسلوبه هو الحكمة والموعظة الحسنة ، والاقناع الذى يصل الى القلوب والا يتكلم الا بعد تدبر ، ولا ينطق الا بما يتحقق منه ، وأن يكون عف اللسان بعيدا عن أسلوب التهكم والتهجم واثارة البلبلة .

٨) أن يعاون فى حل مشكلات الناس ، والاصلاح بين المتخاصمين ، ويشيع روح التآلف بين الجميع .

٩) أما الداعية الذى يعد للدعوة فى الخارج فلا بد له - فوق ما سبق - أن يكون ملما بظروف البلد الذى يعمل فيه وأحوال المسلمين به ، وباللغة التى يتحدثون بها .

إعداد الدعاة :

فى ضوء ما سبق يمكن أن نضع تصورا لاعداد الداعية ، ثم نستعرض الوضع الراهن فى مجتمعنا ، تمهيدا لتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة .

ولا شك أن اختيار من يعدون للدعوة ينبغى أن يبدأ مبكرا ، ويراعى فيه المواصفات الجسمية والنفسية والعقلية العامة التى أشير اليها آنفا ، ثم تبدأ عملية الإعداد التى نرى أن تمر بثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : مرحلة التحصيل :

ويركز على القرآن الكريم حفظا وفهما واجادة للتلاوة ويدرس فيها القدر المناسب من الحديث الشريف ، بالاضافة الى تعلم لغة أجنبية ، مع اتقان اللغة العربية ، وتشمل المناهج فى هذه المرحلة سير الدعاة ومواقفهم ، وفى مقدمتهم سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما تشمل أمهات معارف العصر التى تؤثر فى حياة الناس وتشغل أفكارهم كعلوم الطبيعة والفضاء على سبيل المثال .

ويمكن أن تمتد هذه المرحلة حتى نهاية المرحلة الثانوية .

- المرحلة الثانية : مرحلة الإعداد لتبليغ الدعوة :

وفيها تتجه الدراسات القرآنية إلى تذوق أسرار العظمة والكمال فى القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة ، مع الاهتمام بأسباب النزول ، ومناسبات الحديث ، وتشمل المناهج دراسة المجتمعات الحديثة وتقاليدها وموروثاتها مع المقارنة بينها وبين الاسلام ، ويوجه اهتمام خاص الى بعض مزاعم الحاقدين وحملاتهم على الاسلام ، بالنسبة لما جاء من نظمه فى الاقتصاد أو الأسرة أو الجهاد .

كما يركز فى هذه المرحلة على دراسات علم النفس الاجتماعى والأخلاق وأهم مذاهب العصر واتجاهات مفكريه ، ولم يفتن بعض الناس بهذه الدعوات .

وهذه المرحلة هى مرحلة الدراسة الجامعية .

- المرحلة الثالثة : مرحلة التدريب العملى على المواقف :

وفيها يركز على مواجهة الجماهير ، فيمر الداعية بتدريب نرى ألا تقل مدته عن عام دراسى ، يواجه فيه الجماهير ، ويسأل ويناقش فى المساجد وفى غيرها من التجمعات ، ويدرب على إلقاء المحاضرات والبحوث والمناظرات فى النوادى والقاعات العامة ونحوها .

الوضع الراهن للدعوة والدعاة

١) الدعوة فى الداخل :

يقوم بالدعوة الدينية اليوم فى مجتمعنا فئات عدة :

– فمنهم العلماء والاساتذة والمفكرين الذين يدعون عن طريق أجهزة الاعلام كالاذاعة المسموعة والمرئية ، أو كتابة المقالات ، أو إلقاء المحاضرات ، أو عقد الندوات .

– وهناك الوعاظ الذين يتبعون الادارة العامة للوعظ بالأزهر ، ومعظمهم من خريجي كليات أصول الدين وبعض كليات الأزهر الأخرى ، واقسام الدعوة الاسلامية .

وتشير الاحصاءات الى أن عددهم يبلغ ٧٤٧ واعظا موزعين على تسع عشرة منطقة للوعظ فى المحافظات (منهم ٥٤ واعظا يعملون فى القوات المسلحة) .

– وهناك أئمة المساجد الرسمية الذين يتبعون قسم الدعوة والارشاد بوزارة الأوقاف ويبلغ عددهم نحو ٥٠٠٠ وكثير منهم من كليات أصول الدين بالأزهر .

ولكن الملاحظ أن تعيين الوعاظ والأئمة يتم عن طريق القوى العاملة ولهذا سلبياته ، فربما لا تتوافر فيمن يعينون عن هذا الطريق القدرة على مواجهة الجمهور أو على الرد على التساؤلات وبخاصة تلك التى يثيرها بعض الأفراد .

– ثم هناك أعداد غفيرة ممن يخطبون ويؤمون فى المساجد الأهلية والزوايا المنتشرة ، ومعظمهم لم يؤهلوا لمهمة الدعوة .

والواقع أن هناك نقصا كبيرا فى إعداد الدعاة – وبخاصة فيمن أهلوا لهذه المهمة – ويكفى أن نذكر أن عدد المساجد والزوايا يبلغ نحو أربعين ألفا ، منها نحو سبعة آلاف مسجد رسمى ، لا يشغل الامانة فيها الا خمسة آلاف .

ولقد أدى هذا الى أن يتولى مهمة الخطابة فى معظم المساجد أعداد كبيرة ممن لا يصلحون أصلا للقيام بها .

ولعل السبب الرئيسى فى نقص أعداد الوعاظ والائمة هو عزوف الطلاب عن الالتحاق بكليـــات الدعوة وأقسامها ، وإحجام الخريجين منها – بل ومن سائر كليات الازهر التى تغذى هذا المجال – عن العمل بالدعوة .

وهكذا نرى أن موضوع الدعاة فى حاجة ماسة الى أن يعاد فيه النظر سواء من حيث الأعداد والإعداد جميعا ، وان النظرة اليه ينبغى أن تتغير بما يتفق مع هذه المهمة الجليلة .

٢) إعداد الدعاة فى جامعة الأزهر :

منذ عهد بعيد كان خريجو الأزهر – بما يحصلون من علم وتفقه فى شئون الدين وايمان برسالة الأزهر – قادرين على الاضطلاع بهذه الدعوة . وكان يقوم بالوعظ فى الأغلب الأعم المتطوعون من العلماء أصحاب الأريحية ، أما الإمامه فكان يتولاها فى القاهرة والمدن الكبرى أئمة وخطباء تعينهم وزارة الاوقاف فى مساجد معينة ، أما فى الريف فقد كانت أغلبية من يتولون الوعظ والامامة والفتيا ممن حضروا فى الأزهر ثم انقطعوا عن الدراسة طلبا للرزق .

وفى عام ١٩٢٨ أقام الأزهر مسابقة بين علمائه لاختيار طائفة يتولون الوعظ فى المدن والقرى ، وكان لهذه الطائفة المختارة أثر جليل فى الدعوة ، فاقبلت عليهم الجماهير ، وكان لهم فضل محمود فى الحد من الجريمة واستتابة المجرمين وانهاء الخصومات التى كانت شائعة فى هذا العهد بين الأسر والعشائر .

ولقد شجع هذا النجاح الأزهر على العناية بشعبة الوعظ والارشاد التى كانت قسما من أقسام التخصص القديم ، وكانت مدة الدراسة بالشعبة ثلاث سنوات بعد شهادة العالمية تقضى فى دراسة الفنون التى يحتاج اليها الواعظ ومن ثم كان يعد إعدادا متخصصا ممتازا .

والى جوار هذا النظام الذى توقف فى اواخر الثلاثينات ، كان قد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى انشئت بمقتضاه كليات الشريعة واللغة العربية ، وأصول الدين ، ومدة الدراسة به عامان ، خفضت فيما بعد الى عام واحد ، ثم انتهى الامر بعد ذلك بالغائه ، وصار الوعاظ يعينون من بين خريجى اصول الدين بلا إعداد خاص .

وبصدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ظهرت الأقسام العلمية

المتخصصة فى كل كلية ، وكان بين الأقسام المستحدثة فى الستينات قسم للدعوة والثقافة الاسلامية فى كليات أصول الدين ، وظهرت الحاجة بعد ذلك الى انشاء كلية للدعوة الاسلامية فصدر القرار الجمهورى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٨ بانشائها ، ومقرها مدينة القاهرة ، وبلغ عدد طلابها فى العام الدراسى ١٩٨٣/١٩٨٤ ألفين وثمانمائة طالب . كما تضم كليات أصول الدين بالقاهرة والزقازيق والمنصورة وأسيوط والمنوفية وطنطا أقساما للدعوة .

ولقد كان التخصص فى الدعوة فى كليات أصول الدين يبدأ من الفرقة الثالثة ، أما ابتداء من العام الدراسى الجامعى ٨٤/١٩٨٥ فقد تقرر أن يبدأ من الفرقة الأولى ماعدا كلية أصول الدين بالقاهرة .

كما صدر قرار بتعديل اسم جميع كليات أصول الدين بالاقاليم الى كليات أصول الدين والدعوة الاسلامية تأكيدا للدعوة الاسلامية بها .

ومما تجدر الاشارة إليه ان العمل فى مجال الدعوة لا يقتصر على خريجى كلية الدعوة واقسامها بكليات اصول الدين ، وانما يضاف اليهم خريجو الكليات الأخرى (الشريعة واللغة العربية والدراسات الاسلامية والعربية) الذين يختارون العمل فى هذا المجال .

مناهج الإعداد فى كلية الدعوة الاسلامية :

نص القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ على أن تنشأ بكلية الدعوة الاسلامية ثلاثة أقسام (قسم الإعلام الاسلامى – قسم الأديان والمذاهب – قسم الثقافة الاسلامية) وجاء فى قرار اللجنة التى وضعت خطة الدراسة ما يلى :

" وجاءت قناعة اللجنة بهذه الأقسام لجدتها فى كليات جامعة الأزهر ، وحاجة الدعوة الاسلامية اليها ، فالإعلام الاسلامى – وهو يشتمل على دراسة طرق الاتصال بالجماهير بوسائل العصر الحديث – من أخص أعمال الدعاة ، ومعرفة العقائد والتيارات المعاصرة فى العالم كله من علوم الداعية الهامة ، وكذلك دراسة النظم الاسلامية وتاريخ المجتمعات وعوامل التأثير فيها من أهم ما يحتاجه الدعاة .

وقد تضمنت خطة الدراسة ان يتلقى جميع الطلاب فى الفرقتين الاولى والثانية دراسة عامة فى العلوم الاسلامية والعربية بالاضافة الى مواد (أصـول الدعـوة) و (مناهج الدعـوة ووسائـل الاعـلام) و (الخطابة النظرية والعملية) ، وكذلك لغة أوربية ، أما فى الفرقتين الثالثة والرابعة فتتشعب الدراسة الى الاقسام الثلاثة المذكورة آنفا ، وتضمنت خطة الدراسة عدة مواد مشتركة فى الاقسام الثلاثة مثل التفسير والحديث والفقه ومناهج الدعوة والدعاية واللغة الاوروبية ، ثم اختص كل قسم ببعض مواد تتصل مباشرة بطبيعة التخصص فيه .

ثم عدلت الخطة فى عام ١٩٨٣ وهى – كسابقتها – تقوم على دراسات مشتركة فى الفرقتين الأولى والثانية ، ثم تتشعب الـى قسمين (بدلا من ثلاثة) فى الفرقتين الثالثة والرابعة ، هما (قسم الاعـلام) و (قسم الأديان) .

وبعد فان السؤال هو :

هل تؤدى كلية الدعوة الاسلامية بالقاهرة وأقسام الدعوة بكليات أصول الدين رسالتها المأمولة فى عملية الإعداد ؟ وهل المناهج التى تضمنتها الخطة تنفذ وتؤتى ثمارها كما هو مأمول ؟ أم أن هناك عقبات ومشكلات تواجهها فتعرق مسيرتها ؟

الدعوة والدعاة فى الخارج :

مبعوثو الأزهر الى الخارج فئتان ، فئة تقوم بالتدريس فى المعاهد والجامعات وأخرى تضطلع بمهمة الدعوة ، وهى التى تهمنا فى هذه الدراسة .

ومن الدعاة من يوفدون فى مواسم معينة كشهر رمضان ، أو لأداء مهمات ثقافية معينة موقوتة لمرافقة القاصدين الى بيت الله الحرام للحج والعمرة ومنهم من يقيمون بالبلاد التى يوفدون اليها سنوات من أجل الدعوة أو إمامة المساجد ، وتتبع حاليا فى اختيار المبعوثين والدعاة طريقة المسابقة بين المتقدمين .

ومع أن مبعوثى الأزهر يؤدون رسالة جليلة فى البلاد التى يوفدون

اليها مما دعا هذه البلاد الى الاشادة بهم ، والى طلب المزيد منهم – فقد لوحظ أن كثيرا ممن يبعثون الى البلاد غير العربية يقضون فترة طويلة فيها قبل ان يتعرفوا على ظروف هذه البلاد واحوالها المعيشية ، وقبل ان يتعلموا لغة التخاطب فيها ، وأساليب التعامل مع أهلها ، ولقد دعا هذا الى التفكير فى انشاء معهد يختص بإعداد المبعوثين وتوجيههم وتدريبهم قبل أن يوفدوا دعاة الى الخارج ، وقد أعدت الامانة العامة للجنة العليا للدعوة الاسلامية مذكرة فى هذا الصدد . تقترح انشاء المعهد ، والأسس التى يقوم عليها ، على أن تشعب الدراسة فيه الى شعب جغرافية تتناسب واحتياجات الدعوة وضرورة التخصص ، وتتناول المواد الدراسية ذات الاتصال المباشر بالشعبة ، مع التركيز على الجانب العملى ، واللغات الأجنبية ، وعلى أن يلحق بهذا المعهد الحاصلون على الشهادة الجامعية من الأزهر من الكليات المتخصصة فى الدراسات الاسلامية أو ما يعادلها ، كما يحق للعاملين فى الوظائف المختلفة الالتحاق به بشروط خاصة .

المشكلات :

يتضح من العرض السابق للوضع الراهن ان شئون الدعوة كانت تسير دون أن تكون هناك سياسة عامة لها ، أو تخطيط على المستوى القومى ينسق بين الأجهزة العاملة فى هذا المجال ، ومن ثم برزت فكرة انشاء اللجنة العليا للدعوة الاسلامية ، وصدر قرار انشائها فى ١٥ فبراير سنة ١٩٨٣ برئاسة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر وعضوية عدد من كبار العلماء المسلمين وبعض أعضاء مجمع البحوث الاسلامية ، والوزراء المتصلين بشئون الدعوة ، وبعض المتخصصين فى مجال الاعلام .

ومن أهم اختصاصاتها اقتراح خطط وسياسات الدعوة الاسلامية فى الداخل والخارج ودراسة الوسائل والامكانات التى تساعد على نشرها ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة فى مجال الدعوة أو المتصلة بها ، واقتراح وإعداد التشريعات واللوائح المنظمة للدعوة الاسلامية .

هذا وفى ضوء ما سبق ، يمكن ان نلخص المشكلات البارزة فى موضوع الدعوة والدعاة فيما يلى :

مشكلات تتعلق بإعداد الدعاة فى جامعة الأزهر :

لاشك أن فكرة انشاء دراسات جامعية لإعداد الدعاة أمر مطلوب فى هذه المرحلة ، لكن الواقع أن هذا النوع من التخصص واجهته عقبات حدت من نجاحه ، ويظهر ذلك فى انشاء كلية الدعوة الاسلامية بالقاهرة ، فقد قامت دون أن يهيأ مكان خاص للدراسة فيها ، فالحقت بكلية أصول الدين فى دراسات مسائية ، كما قامت بعض اعتراضات على خطط الدراسة فيها ، ويمكن ان نوضح أهم المشكلات التى تواجهها فى :

– ضعف مستوى الطلاب الذين يلحقون بها .

– قصور الدراسات المسائية عن تحقيق الشعور بالانتماء لدى الطلاب ، أو ضبط العملية التعليمية ، ولاسيما حينما تكون هذه الدراسات فى مكان غير مخصص للكلية .

– العجز فى هيئة التدريس .

– القصور فى خطة الدراسة .

– ضعف الجهاز الادارى .

وفوق كل هذا تقف المشكلة الاساسية ، ونعنى بها عدم حفظ أغلبية الطلاب للقرآن الكريم .

وتجمع التقارير على أن ضعف مستوى التعليم فى المعاهد الأزهرية – وهى مشكلة عرضت على المجلس القومى للتعليم فى تقارير سابقة – سبب أساسى فى قصور إعداد الدعاة ، بما أن هذه المعاهد هى الروافد الطبيعية التى تمد الكليات بالطلاب .

فاذا أضفنا الى هذا ما سبق أن ذكرناه من عزوف الطلاب الحاصلين على الثانوية الازهرية عن الالتحاق بكلية الدعوة – ادركنا ان المشكلة فى حاجة الى علاج من جوانب عدة .

مشكلات تتعلق بالدعاة العاملين فى الميدان :

١) تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة وعاظا وأئمة ، ومن بينهم من لا يملكون الاستعداد ولا الرغبة وهما جوهر الدعوة .

٢) عدم وجود مساكن للأئمة والوعاظ مما يحد من اتصالاتهم .

٣) عدم وجود مقار مناسبة للدعاة فى كثير من المحافظات والمراكز .

٤) صعوبة المواصلات للانتقال الى الاماكن النائية والقرى البعيدة .

٥) عدم وجود مكتبات دينية وثقافية يرجع اليها الدعاة .

٦) سوء الحالة المادية للوعاظ والأئمة ، وهذا من أهم الأسباب التى تجعل الطلاب لا يقبلون على الالتحاق بكلية الدعوة أو أقسامها بكليات أصول الدين .

٧) عدم الاهتمام باقامة دورات تدريبية للوعاظ والأئمة ، وخاصة الذين يتم تعيينهم حديثا .

التوصيات

وبناء على ما سبق ، يوصى بما يأتى :

أولا : فيما يتعلق بإعداد الدعاة وتدريبهم :

* وضع خطة شاملة لاعداد الدعاة وتدريبهم ، تبدأ بحصر القائمين بالدعوة على مستوى الجمهورية وتقويمهم . وفى ضوء الاحتياجات الفعلية على المستويين المحلى والاسلامى يعاد النظر فى كليات الدعوة واقسامها من حيث أعداد الذين يقبلون فيها وفقا لبرامج زمنية محددة على ألا تنشأ كلية أو قسم فى المستقبل الا طبقا للاحتياجات من ناحية ، والا بعد توفير الامكانات البشرية والمادية من ناحية أخرى .

* من حيث إعداد الداعية ، يعاد النظر فى نظام القبول بكليات الدعوة وأقسامها ، بحيث يقوم أساسا على اختبار خاص فى القدرات والمقومات والمواصفات التى ينبغى توافرها فيمن يعد لهذه المهمة ، على أن يكون حفظ القرآن الكريم على رأس مواد هذا الاختبار .

أما القبول على أساس مجموع الدرجات وحده فقد ثبت عدم صلاحيته لهذا التخصص .

وقد يكون من المستحب ان تبدأ تربية الطلاب الذين يعدون لهذه المهمة منذ بداية المرحلة الثانوية ، تربية تؤهلهم ليكونوا نوى كفاية دينية وعلمية وثقافية ، حتى يستطيعوا مواجهة الجماهير بثبات وقوة .

* منح الطلاب الذين يلتحقون بكليات أصول الدين والدعوة حوافز مادية ترغيبا لهم ولغيرهم فى الاقبال على هذا التخصص .

* العناية بطلاب الدعوة الاسلامية من حيث تجويدهم للقرآن الكريم ، ورعايتهم فى مساكن خاصة بهم حيث يدربون فيها على الاخلاق والسجايا الحميدة ، شأنهم فى ذلك شأن الكليات المناظرة التى تخرج نوعا من العاملين ، مثل الشرطة والقوات المسلحة .

* اعادة النظر فى نظام كلية الدعوة الاسلامية والشعب الخاصة بالدعوة فى كليات أصول الدين توحيدا للنظام ومنعا للتكرار ، وكذلك فى خطط الدراسة ومناهجها ، مع ضرورة دعم هيئات التدريس واعداد المبانى المستقلة وتزويدها بالمرافق والاجهزة والوسائل التعليمية الحديثة ، واتاحة فرص التدريب العملى للطلاب أسوة بما يتبع فى كليات إعداد المهنيين كالمعلمين والاطباء ومن اليهم .

ثانيا : فيما يتعلق بتوفير الدعاة وتدريبهم :

* وضع خطة لتدريب العاملين بالدعوة وفقا لمستوياتهم ، على أن تتضمن هذه الخطة برامج تأهيلية لغير المؤهلين ، وبرامج تجديدية للعاملين القدامى ، مع وضع نظام للحوافز لمن يجتازون هذه البرامج بنجاح ، وان يكون اجتيازهم لها من بين معايير ترقيتهم ومكافآتهم .

* ان يتم اختيار الوعاظ عن طريق مسابقة علمية فنية ليكون الواعظ أهلا للوعظ علميا وثقافيا ، مؤمنا بدعوته ، عاملا فيها برغبته وحبه لها ، هذا وينبغى التوقف عن نظام تعيين الدعاة عن طريق القوى العاملة .

* الى أن يتم توفير الأعداد الكافية للدعوة فى المساجد الرسمية

والأهلية فى الجمهورية ، تعقد مسابقات بين من يرون فى أنفسهم القدرة على تحمل أعباء الدعوة من أبناء الأزهر أو غيرهم من المشتغلين بالتدريس أو غيره ، كما يمكن الانتفاع بالمتقاعدين من علماء الأزهر والمتخرجين القدامى فى دار العلوم فى مهمة الدعوة الاسلامية وتكريمهم فيما يبذل لهم ، وفى الأماكن التى يختارون لها .

* عقد لقاءات متكررة بين المشرفين على الدعوة والقائمين بها للتأكيد على أسلوب الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، واحاطة الدعاة بما ينبغى أن توجه اليه العناية من قضايا المجتمع واطلاعهم على ما قد يكون خافيا عنهم مما لابد من معرفته من الحقائق والبيانات ، وإمدادهم بالمراجع التى ربما لا يتمكنون من الحصول عليها .

ثالثا : فيما يتعلق بتهيئة المناخ الصالح للدعاة :

* تمكين الدعاة من أداء مهمتهم فى إطار ما دعـا اليه الدين الحنيف ، وفى نطاق القانون العام .

* توفير مساكن للائمة فى المساجد أو قريبا منها ، وتيسير وسائل السكنى والانتقال للوعاظ .

* تشكيل لجان للفتوى فى المدن والمراكز ، وتخصيص أماكن مناسبة لاجتماعاتها ولتكون مقار لتجمع الوعاظ .

* أن يكون للأئمة والوعاظ نظام خاص للمكافآت والحوافز بما يتناسب مع مكانتهم ورسالتهم الدينية ، وبما يمكنهم من أداء هذه الرسالة على الوجه الأكمل .

رابعا : فيما يتعلق بالدعوة فى الخارج :

* الاسراع فى اتخاذ خطوات انشاء معهد الدعوة الاسلامية للإعداد والتوجيه والتدريب للمبعوثين الى الخارج فى دراسات خاصة مكثفة تهيئهم للقيام بهذه المهمة على الوجه الاكمل ، ويعنى فيها - بصفة خاصة - بدراسة لغات البلاد التى سيعملون فيها وعاداتها وتقاليدها وظروف المعيشة فيها .

* التوسع فى انشاء المراكز الاسلامية فى الخارج طبقا للأولويات التى تضعها اللجنة العليا للدعوة ، وتزويدها بالكتب والمراجع الاسلامية بالعربية وباللغات الأجنبية ، وبالوسائل التعليمية الحديثة .

* العناية بالمبعوثين الى الخارج من حيث حسن اختيارهم ، ورفع مستواهم وضمان حرية العمل والأداء فى الأماكن التى يتوجهون اليها .

وقد يكون من المستحب إيفاد مجموعات من العلماء الدعاة من آن لآخر لزيارة بعض البلاد لالقاء محاضرات وعقد ندوات ، على أن يزودوا بالكتب والوسائل المعينة .

* ان تتولى اللجنة العليا للدعوة الاسلامية التنسيق بين الهيئات التى يتبعها الدعاة ، وتخطط لبرامج تدريبهم وتقترح الضوابط والوسائل التى تعينهم على أداء رسالتهم على الوجه الاكمل ، وان تتابع نتائج أعمال الدعوة بصفة عامة ومنتظمة .

توصيات عامة :

* التوسع فى نشر الدعوة الاسلامية عن طريق الندوات والمؤتمرات والكتيبات ، وأن تصل الدعوة الى مراكز التجمعات كالأندية الرياضية والمراكز الثقافية والمؤسسات الاجتماعية ، وأن تقوم وسائل الاعلام بدورها الفعال فى الدعوة مع تطوير أساليب عرضها ، وعلى أن يكون هناك رقابة جادة على المصنفات الفنية - وبخاصة ما يذاع فى التليفزيون ، وما يعرض من أفلام فى السينما ، أو يقدم على المسرح وما ينتج من أشرطة الكاسيت والفيديو كاسيت - بما يتفق مع القيم الاسلامية والتقاليد الاصيلة للمجتمع .

* لما كان المأمول فى كل متخرج فى الأزهر أن يكون داعية فى الميدان الذى يعمل فيه بعد تخرجه أيا كان هذا الميدان ، فان الأمر يقتضى اعادة النظر فى محتوى المقررات الاسلامية التى يدرسها طلاب كليات جامعة الازهر المستحدثة بما يؤهلهم لاداء هذه الرسالة بكفاية ، الى جوار علمهم الفنى والمهنى .

* التوسع فى انشاء مكاتب تحفيظ القرآن الكريم بحيث تعم المدن والقرى باعتبار أنها روافد صالحة للمعاهد الازهرية ، وإحكام الرقابة

على هذه المكاتب .

* تبادل الخبرات والتعاون بين جميع المؤسسات الثقافية والدعاة فى جميع المجالات تنسيقا بين الجهود ، وضمانا لوحدة الفكر.

* النظر فى إمكان وضع كادر خاص بالدعاة ، ويراعى فيه التمكين لهذه المهنة ، خصوصا بالنسبة لعمل رجالها بالخارج .

جامعة الأزهر الواقع والمشكلات

كان الازهر منذ إنشائه سنة ٩٧٣ ميلادية معهدا لتعليم العلوم الدينية وما يتصل بها ، ومركزا للثقافة الاسلامية والعربية ، يتجمع فيه الطلاب من مصر وغيرها ، ويتصدى للتدريس فيه علماء مصريون وغير مصريين ، مما يعتبر الأزهر معه أقدم جامعة قائمة فى العالم ، تجمع بين الأستاذ والطالب ، وكان للأزهر - منذ انشائه - طابعه المميز من حيث مناهج الدراسة وأساليب التدريس .

وفى العصر الحديث نادى بعض علماء الأزهر بتطوير الدراسة فيه وصدر أول قانون للتطوير فى عام ١٨٧٢ ، ثم تعاقبت القوانين بعد ذلك فصدر قانون ١٨٨٦ ثم قانون ١٩٠٨ الذى جعل الدراسة فى ثلاث مراحل هى الأولية والثانوية والعالية ومدة الدراسة فى كل منها أربع سنوات تنتهى بشهادة . ثم صدر قانون ١٩١١ الذى زاد مدة الدراسة الى خمسة عشر عاما ، كل مرحلة خمس سنوات ، ثم قانون ١٩٢٣ الذى عاد بالدراسة الى اثنى عشر عاما ، وأنشأ مرحلة جديدة للتخصص مدتها ثلاث سنوات .

وتلت ذلك محاولات عدة للتطوير بصدور القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٣٠ الذى يعتبر أول خطوة فى مسايرة التقدم العلمى والاجتماعى ، والذى استبدل بالقسم العالى كليات (أصول الدين واللغة العربية والشريعة) ، وحدد مراحل التعليم (ابتدائى ٤ سنوات ، وثانوى ٥ سنوات وعالى ٤ سنوات) والتخصص وحددت مدته بقانون خاص . كما أنشأ أقساما غير نظامية يلحق بها الطلاب الذين لا تتوافر فيهم شروط القبول بالاقسام النظامية .

وأعقب ذلك صدور قوانين مكملة لقانون ١٩٣٠ الى أن صدر القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٣٦ الذى بقى الأزهر يعمل فى ظله الى أن صدر القانون رقم ١٠٣ لعام ١٩٦١ .

سياسة الازهر فى ظل القانون ١٠٣ / ١٩٦١:

نص القانون على أن تختص جامعة الازهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالى فى الأزهر ، والبحوث التى تتصل بهذا التعليم ، كما تهتم بحفظ التراث العلمى والفكرى والروحى للشعوب الاسلامية والعربية ، وتزود العالم الاسلامى والوطن العربى بالعلماء العاملين الذين يجمعون الى التفقه فى العقيدة والشريعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية ، وتعنى بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الاسلامية والعربية والاجنبية .

وبصدور القانون وانشائه ما عرف بالكليات العملية أو الكليات المستحدثة - ككليات الطب والهندسة والزراعة والتربية وغيرها - جمع الأزهر وحدات تعليمية مناظرة للوحدات فى الجامعات الحديثة جنبا لجنب مع كلياته الدينية الأصيلة .

السياسة التعليمية لجامعة الأزهر :

من واقع القانون ومذكرته التوضيحية يمكن تحديد السياسة التعليمية

لجامعة الأزهر فى :

– أن تفتح أبوابها لكل مسلم يطلب العلم والمعرفة بغية تحقيق نوع من الوحدة الفكرية يسود العالم الاسلامى ويربط بين أبنائه .

– أن تعنى فى مناهجها بكل ما يقوى الروح الاسلامية وينمى الشعور الوطنى ، وأن تظل كما كانت منارا للاسلام وحصنا للعروبة .

– أن تخرج لمصر وللعالم علماء وخبراء ذوى ثقافة تجمع بين مطالب الدنيا ومطالب الدين ، مؤهلين لخدمة مجتمعاتهم والمشاركة فى بنائها .

– أن توفر للاجيال القادمة ما تحتاج اليه من القيادات العلمية الرائدة ، وذوى الكفايات العليا والتخصصات الدقيقة .

– أن تتابع النشاط العلمى وتستفيد منه وتشارك فى نموه وتطويره ، وذلك بتوثيق الصلة مع جامعات العالم ومؤسسات البحث العلمى ، وتبادل الزيارات العلمية ، واستضافة الكفايات النادرة .

مكونات جامعة الأزهر :

نصت المادة ٣٤ من القانون ١٠٣ المعدلة على أن تتكون جامعة الأزهر من الكليات الآتية :

- كليات الدراسات الاسلامية (تحدد عددها اللائحة التنفيذية) .
- كلية للدراسات العربية .
- كلية المعاملات والادارة .
- كلية الهندسة والصناعات .
- كلية الزراعة .
- كلية الطب .

وأجاز القانون انشاء كليات أخرى أو معاهد عالية بقرار من رئيس الجمهورية كما أجاز إنشاء معاهد تابعة للكليات بقرار من الوزير المختص ، اذا كانت الدراسة فيها تتصل بأكثر من قسم من الأقسام .

ومنذ ذلك الحين توالى انشاء الكليات فى القاهرة وفى الاقاليم ، حتى صار عددها الآن نحو الأربعين كلية .

تنظيم الجامعة :

– مرحلة الإجازة العالية :

تتبنى الجامعة نظام الكليات التى تضم اقساما علمية موحدة تتكون من عدد من الكليات ، وتتكون كل كلية من عدد من الاقسام العلمية ، وينص قانون تنظيم الأزهر على عدم جواز تكرار الاقسام العلمية (للمادة الواحدة) فى كليات الجامعة .

– مرحلة الدراسات العليا :

وتضم الدبلومات والدرجات العلمية العليا التى تشمل درجتى التخصص والماجستير والعالمية (الدكتوراه) .

وتقوم كل كلية بتحديد أنواع الدراسات العليا بها والاشراف عليها ، واقتراح منح الدرجات العلمية .

أما من حيث التنظيم الادارى فيتولى إدارة الجامعة مجلس الجامعة ورئيس الجامعة ويعاونه نواب الرئيس والامين العام والأمناء المساعدون .

ويتولى ادارة الكلية مجلس الكلية ، وعميد الكلية ، ووكيل الكلية ومجالس الأقسام ورؤساؤها .

ولا تنفذ قرارات مجلس الجامعة – فيما يحتاج الى تصديق من شيخ الأزهر أو من الوزير المختص – الا بعد صدور قرار التصديق ، فاذا لم يصدر قرار فى شأنها خلال ستين يوما من تاريخ وصولها مستوفاة تكون نافذة ، كما لا تنفذ قرارات مجلس الكلية فيما يحتاج الى قرار موافقة من مجلس الجامعة الا بعد صدور هذه الموافقة .

نظم قبول الطلاب :

تقبل جامعة الأزهر بترتيب الدرجات طلابها من بين المسلمين محمودى السيرة على أن يكونوا :

– من بين الحاصلين على الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها .

– من بين الحاصلين على الثانوية من معهد البعوث الاسلامية بالأزهر أو ما يعادلها (وذلك بالكليات النظرية فقط) .

– من بين الحاصلين على الإجازة العالية من الكليات الاخرى وفقا للوائح الكليات .

وكانت جامعة الأزهر تقبل الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها على أن يقضوا سنة دراسية اضافية قبل التحاقهم (السنة التأهيلية) ، ليدرسوا فيها المواد الدينية والعربية بما يتيح معادلتهم بالحاصلين على الثانوية الازهرية ، وقد قرر مجلس الجامعة فى عام ١٩٨٠ . أن يقصر القبول على الثانوية الأزهرية ، نظرا لان المعاهد الأزهرية الثانوية صارت تلبى حاجات كليات جامعة الازهر من الطلاب .

أما القبول فى الدراسات العليا (التخصص والعالمية) فيشترط فيه أن يكون الطالب حاصلا على تقدير عام جيد على الأقل فى الإجازة العالية ، ويستثنى من ذلك الدراسة للدبلومات المهنية التى لا تتيح الاستمرار فى الدراسات العليا بعد ذلك .

اتجاهات القبول وتطوره :

كان مجمل عدد الطلاب المقبولين بالجامعة فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ٧٤٩٨ طالبا وطالبة من بينهم ٣٦٨٥ من الحاصلين على الثانوية العامة (بنسبة ١ر٤٩ ٪) مقابل ٣٢٥٤ من الحاصلين على الثانوية الازهرية بنسبة ٤ر٤٣ ٪ بالاضافة الى ٥٥٩ من مؤهلات أخرى (بنسبة ٥ر٧ ٪) .

وقد تغيرت الصورة فى عام ٧٩/١٩٨٠ كثيرا حيث بلغ مجمل المقبولين من الجنسين (١٤٠٠١) من بينهم (٣٢٥٠) ثانوية عامة (بنسبة ٢ر٢٣ ٪) مقابل (١٠٥٤٥) ثانوية أزهرية بنسبة ٢ر٧٥ ٪ بالاضافة الى ٢١٦ مؤهلات أخرى بنسبة ٦ر١ ٪ .

وبعد اقتصار القبول على الثانوية الأزهرية بلغ عدد المقبولين فى عام ٨١/١٩٨٢ (٢٠٩٦١) ليس من بينهم من حملة الثانوية العامة الا أعداد قليلة ليس لها دلالة احصائية .

وتشير الاحصاءات الى أن عدد طلاب الجامعة بلغ ٢١٧٨٠ فى عام ٧٠/١٩٧١ (منهم ٢٠٢٢٠ من الطلاب و ١٥٦٠ من الطالبات) ، وقد ارتفع فى عام ٨٠/١٩٨١ الى ٦٥٤٥٦ (منهم ٤٨٣٩٥ من الطلاب و١٧٠٦١ من الطالبات) أى بزيادة إجمالية قدرها ٤٣٦٧٦ ، وكانت نسبة الزيادة بين الطلاب ١ر١٣٩ ٪ وبين الطالبات ٤ر٩٩٣ ٪ بعد عشر سنوات .

ويلاحظ من هذه الاعداد ان عدد المقيدين فى الجامعة فى عام ٨٠/١٩٨١ قد صار ثلاثة أمثال ما كان عليه فى عام ٧٠/١٩٧١ ، وأن نسبة كبيرة من هذه الزيادة تذهب الى كليات الأقاليم ، حيث ضمت هذه الكليات فى عام ٨٠/١٩٨١ حوالى ٢٠ ألف طالب ، فى حين أن عدد المقيدين بها عام ٧٠/١٩٧١ لم يتجاوز ٢٤٦ طالبا بكلية أصول الدين . وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى عدد الطلاب الى التوسع فى قبول طلاب من التعليم العام بالمعاهد الأزهرية الاعدادية والثانوية ، والى التوسع السريع فى انشاء الكليات فى الاقاليم ، علاوة على الالتزام بقبول جميع خريجى الثانوية الأزهرية دون مراعاة لقدرة الكليات على الاستيعاب أو للحاجات الحقيقية لخريجى هذه الكليات .

وتشير الاحصاءات الخاصة بالقبول الى أن توزيع الطلاب بين الكليات العملية وفقا لمجموع درجاتهم فى الثانوية العامة أو الأزهرية يساير الاتجاه العام فى جامعات الجمهورية ، حيث ان الطلاب الحاصلين على أكبر المجاميع يتجهون الى كلية الطب ثم الهندسة فالصيدلة فطب الاسنان فالعلوم فالزراعة .

تطور نسب أعداد أعضاء هيئات التدريس الى عدد الطلاب :

فى عام ٧٠/١٩٧١ بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٣٧٠ عضوا ارتفع الى ١١٧٤ عضوا فى العام الجامعى ٧٩/١٩٨٠ بزيادة قدرها ٣ر٢١٧ ٪ .

ويواكب هذه الزيادة انخفاض فى نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة التدريس ، من ٨٠ طالبا فى ٧١/١٩٧٢ لكل عضو الى ٤٠ طالبا فى عام ٧٩/١٩٨٠ .

الخطط الدراسية :

ان تحليل الخطط الدراسية فى الشعب المختلفة فى كليات الجامعة يشير الى بعض الملامح الرئيسية :

– ان خطط الدراسة فى الكليات الحديثة تتشابه تشابها كبيرا مع خطط الدراسة فى مثيلاتها من الكليات فى الجامعات المصرية الأخرى مع اختلاف طفيف .

– كما أن خطط الدراسة فى الكليات الاقليمية تشابه خطط الدراسة فى الكليات المناظرة لها فى القاهرة .

– وتضم خطط الدراسة فى الكليات الحديثة مواد اسلامية على طول سنوات الدراسة الأربع ، وذلك بواقع ٥ ساعات فى السنة الأولى ومثلها فى السنة الثانية و٤ ساعـــات فى كل من السنتين الثالثة والرابعة .

المشكلات الرئيسية

العجز فى هيئات التدريس :

بصدور قانون ١٩٦١ وانشاء الكليات الحديثة اشتدت الحاجة لتوفير أعضاء هيئة التدريس بها ، وقد استطاعت الجامعة فى البداية أن تجتذب أساتذة ومدرسين من الجامعات الأخرى بسبب ما أتاحته من فرص الترقى والنمو ، علاوة على وجودها بالقاهرة .

ولكن ظروفا جدت فى السنوات الأخيرة أسهمت فى حدوث عجز فى بعض الكليات المستحدثة وخصوصا فى الفروع . ومن هذه الاسباب النمو الكبير فى عدد الكليات المنشأة والتوسع الضخم فى القبول فيها نتيجة تزايد الحاصلين على الثانوية الأزهرية فى السنوات الاخيرة .

ومنها اقامة فروع وكليات فى الأقاليم دون توفير حاجتها من أعضاء الهيئة التدريسية .

ومنها الطلب المتزايد على انتداب أعضاء هيئات التدريس خارج البلاد ، وشعور جامعة الأزهر أن من مسئولياتها الدينية والتاريخية ايفاد اساتذتها دعما لرسالتها ، وبعض هؤلاء يؤثرون البقاء فى البلاد التى يوفدون اليها لأسباب اقتصادية .

ومع هذا فلابد أن نقرر أن نسبة الطلاب الى أعضاء الهيئة التدريسية فى شكلها العام تفضل النسب فى كثير من الجامعات الأخرى حيث انها تصل الى ٧٠ : ١ فى الكليات النظرية و ١٧ : ١ فى الكليات العملية .

انتشار الفروع خارج القاهرة :

بلغ عدد الكليات التى انشئت فى الاقاليم حتى عام ٨٣/١٩٨٤ خمس عشرة كلية .

ولقد كان التوسع فى انشاء هذه الكليات نتيجة لاسباب أهمها رغبة المسئولين فى الأزهر وجامعته فى نشر رسالة الازهر واتاحة فرص جديدة للتعليم العالى الازهرى فى الاقاليم ، وخاصة أمام ضغوط الجماهير ، وإلحاح بعض المحافظين ، كما أن انشاء كليات وفروع خارج القاهرة يسهم فى حل بعض المشكلات الطلابية كمشكلة الاسكان الطلابى .

ومع أنه كان لانشاء هذه الكليات والفروع جوانب ايجابية فقد كانت لها جوانب سلبية منها :

– ان بعض هذه الكليات لم يتوافر لها عند انشائها هيئة تدريسية كافية ، بل إن بعضها لا يزال يعانى من هذا النقص .

– ان كثيرا منها لا تتوافر له المرافق والتجهيزات المناسبة .

قصور الجهاز الادارى :

ان المتأمل لاوضاع الجهاز الادارى بجامعة الازهر والاسلوب الذى يتبعه فى العمل يمكن أن يلحظ بعض أوجه القصور ، و منها :

– تفضيل العاملين العمل بالجهاز الادارى المركزى – دون الكليات فى مدينة نصر أو فى الاقاليم – بالنظر الى قرب السكن ، ولما يتمتع به عادة العاملون فى الجهاز المركزى من مميزات .

– ضعف التأهيل العلـــــمى لعدد كبير من العاملين فى الجهاز الادارى .

– سيادة نظم الترقى القائمة على الأقدمية قبل الكفاءة والقدرة ، وبالرغم من أن هذه النظم ليست من صنع الجامعة فقد كان لها أثرها فى قيام هذه المشكلة .

سوء حالة المبانى الجامعية وقصور تجهيزاتها :

بالرغم من المنشآت والمبانى الجديدة التى انشئت سواء للكليات أو للاسكان الطلابى والتى انفق عليها الكثير ، وتعد انجازا كبيرا – إلا أن هناك مشكلات تواجه جامعة الأزهر فيما يختص بمبانيها وتجهيزاتها وصيانتها ، ويمكن تلخيصها فيما يأتى :

- ان بعض مبانى الجامعة ، وخاصة ما بنى منها فى البداية فى مدينة نصر لم يعكس تصميمها طبيعة جامعة الأزهر ورسالتها باعتبار أنها كبرى المؤسسات الجامعية الاسلامية فى العالم .

- ان مبانى جامعة الازهر قد خلت حتى هذه اللحظة من أهم مكونات الجامعة وهى المكتبة المركزية ، وكذلك من كثير من الخدمات الجامعية كالمسجد والمستشفى الجامعى ونوادى الطلبة والملاعب .

مشكلة البناء التنظيمى العلمى للكليات :

القسم العلمى هو وحدة التنظيم العلمى للكليات فى جامعة الأزهر ، فالكلية تتألف علميا من مجموعة من الأقسام لها استقلالها فى ادارة الجوانب العلمية التى تقع فى اختصاص كل منها ، وتقوم جامعة الأزهر على مبدأ وحدة الأقسام العلمية وعدم تكرارها وتناظرها ، وان كانت تسمح بهذا التناظر فقط فى كليات البنات أو فى كليات الاقاليم ، وقد درجت بعض الكليات على زيادة عدد الاقسام فيها لعدة أسباب من أهمها الرغبة فى تنمية التخصص ، الا أنه كان لزيادة عدد الأقسام فى بعض الكليات مع قلة أعضاء الهيئة التدريسية أن أصبحت مجالس الاقسام على درجة من الضعف جعلتها غير قادرة على مزاولة مسئولياتها باعتبارها وحدة بناء الكلية .

وفى السنوات الاخيرة ظهر تنظيم جديد فى الجامعة وفى غيرها من الجامعات المصرية عرف باسم الوحدات ذات الطابع الخاص ، وقد استهدفت هذه الوحدات التنظيمية الجديدة العناية بجانب علمـى خاص أو تيسير بعض الجوانب الادارية والبحثية بما يترك لهذه الوحدات حريات أكثر فى ادارة أمورها ، وتمويل نشاطاتها ، وتجميع جهود أعضاء الهيئة التدريسية فى الأقسام المختلفة بالجامعة وتنسيقها بما يخدم تحقيق أهدافها .

الكتاب الجامعى :

درج الأزهر لمئات السنين على أن يكون هناك عدد من كتب التراث تعتبر عنصرا أساسيا فى التعليم وخاصة فى الكليات الأصلية ، وعلى الطالب أن ينهى كتابا معينا فى كل مادة يدرسها ، ولقد استمر الوضع على هذا حتى أصيب هذا النظام ببعض الوهن فى السنوات الأخيرة ، فبدلا من كتب التراث بدأ بعض أعضاء الهيئة التدريسية فى تأليف كتب تستهدف التبسيط والتيسير على الطالب . بالاضافة الى ما يمثله تأليف هذه الكتب من رصيد للترقى فى سلك الجامعة .

كما ظهر فى الجامعة أيضا - كما هى الحال فى غيرها من الجامعات المصرية - اتجاه الى أن يترك عضو هيئة التدريس الكتب المتوافرة أو كتاب التراث ويقوم بطبع مذكرات هى تجميع لمادة علمية منقولة .

وكان لهذا وذاك أثره الخطير على التعليم الجامعى فى الأزهر . مما يبعد الطالب فى الكليات الأصلية عن المورد الأصيل للمعرفة الدينية واللغوية وهو كتب التراث ، فلم يعد له ألفة بقراءتها والبحث فيها ، وفى الكليات الأخرى صار ذلك الكتاب غريبا على الطالب ، فلا هو تعود قراءته ، ولا تعود شراءه ، فضلا عن أن طبيعة المذكرة التى يوزعها الأستاذ أنها لا يحتفظ بها ، بل يكون الانتهاء من دراستها والنجاح فى مادتها آخر عهد الطالب بها .

نظم التقويم والامتحانات :

لا تختلف نظم التقويم فى جامعة الأزهر عن النظم القائمة فى الجامعات الأخرى فى الجمهورية ، فهى تقوم على الامتحانات ، فالكليات النظرية الاصلية والمستحدثة تتبع نظام الامتحانات التحريرية والشفهية فى نهاية العام الدراسى ، والكليات العملية تتبع نظم الامتحانات التحريرية والشفهية ولكنها تعطى نسبة كبيرة من الدرجات للجانب العملى وأعمال السنة ، حيث تصل فى بعض الأحيان الى ٥٠ - ٦٠ ٪ من مجموع الدرجات النهائية .

وتتخذ مشكلة الامتحانات فى جامعة الأزهر بعدا حادا نظرا لازدحام خطط الدراسة بالمواد التخصصية ، علاوة على ما تتضمنه هذه الخطط من مواد اسلامية .

ولقد أثر نظام الامتحانات فى الأزهر - كما هى الحال فى الجامعات الأخرى - تأثيرا كبيرا على المدة المخصصة للعملية التعليمية الأصلية ، بحيث لم يترك لها أكثر من أربعة شهور أو خمسة على الأكثر كما أنه يستغرق من السلطات التعليمية والادارية بالجامعة والكليات جهدا كبيرا ، علاوة على ما يستنفده هذا النظام من أموال ، وقد آن الأوان لأن تنظر الجامعة فى هذا النظام نظرة جديدة ، بما يخفف من الجهد الملقى على السلطات التعليمية والادارية ، ويتيح فرصة أطول للعملية التعليمية .

المقترحات والتوصيات

أولا : فيما يختص بأهداف الجامعة ورسالتها :

* أن تستمر الجامعة فى تأدية رسالتها من حيث قيامها على حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وأن تؤدى رسالة الاسلام الى الناس وتعمل على اظهار حقيقته .

* أن يزداد اهتمام الجامعة ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى والروحى للأمة العربية والاسلامية .

* أن تعمل على تزويد العالمين الاسلامى والعربى بعلماء الدين ودعاة الاسلام وأن تطور من أساليب إعداد هؤلاء بما يتمشى مع الاحتياجات الجديدة والاساليب المتطورة للدعوة .

* أن تدعم رسالتها فيما يختص باعداد قوى عاملة مدربة فى مختلف المجالات ، يجمعون بين التخصص فى العلم وقوة العقيدة والتفقه فى الدين ولغة القرآن .

* أن تكون للجامعة شخصيتها المتميزة فى الكليات والاقسام العلمية المستحدثة ، بحيث لا تكون نسخة طبق الأصل مما يجرى عليه العمل بكليات الجامعات الأخرى ، وبحيث يشتد الحرص على تخريج العلماء العارفين بالعلم المتخصص ، والقادرين على أن يؤدوا للمجتمع المسلم - بالريادة - والقدوة الطيبة والكلمة القادرة مهمة جلاء أمور الدين بعامة ، كما يلزم أن يزداد ارتباط البحوث والدراسات العليا التى تجرى فى الجامعة بالقرآن والسنة وأثر الاسلام وعلمائه فى مختلف العلوم .

* مداومة الاتصال بالعالم الخارجى والاشتراك فى المؤتمرات الدولية فى مختلف العلوم والفنون ، لمتابعة التطورات الحديثة فى مختلف المجالات وخاصة فى التربية والعلوم والثقافة والاجتماع .

ثانيا : فيما يختص بنمو الجامعة :

* ألا يتم انشاء أية كلية اقليمية قبل توفير جميع الامكانات المادية والبشرية التى تضمن تعليما جامعيا مناسبا .

* أن دعم سياسة التوسع مستقبلا يتطلب تنظيما يكفل استقلال الفروع دون المساس بمركزية القيادة والتوجيه التى كانت ميزة الأزهر ، ويضم كل فرع مجموعة من الكليات يشرف عليه نائب رئيس للجامعة مختص ، وان يكون لكل فرع مجلس عمداء يتدارس شئون كلياته والارتفاع بمستوى التعليم والبحث العلمى فى اطار السياسة العامة للجامعات .

ثالثا : فيما يختص بالتنظيم الاكاديمى للجامعة :

* ان تكون الأقسام العلمية فى كليات الجامعة المختلفة هى اللبنة الاساسية فى التنظيم الأكاديمى .

* ان تدعم فكرة الوحدات ذات الطابع الخاص .

رابعا : فيما يختص بدعم هيئات التدريس والدراسات العليا والبحوث :

* الاستمرار فى دعم الدراسات العليا بالجامعة عن طريق توفير أعضاء هيئات التدريس واستمرار تأهيلهم عن طريق اشتراكهم فى المؤتمرات الداخلية والخارجية وايفادهم فى بعثات ومهمات علمية وإجازات دراسية للاطلاع والبحث .

* زيادة نصيب الجامعة من البعثات الداخلية والخارجية .

* دعم نظام القنوات المشتركة بالتعاون مع الجامعات الاجنبية لتيسير التأهيل العلمى للمعيدين والمدرسين المساعدين .

* وضع خطة زمنية لتطوير البحث العلمى بالجامعة ووضع أولويات لمجالات البحث وحصر تكلفته وحاجته الى قوى بحثية مؤهلة .

* أن يكون السماح بانشاء دراسات عليا مرتبطا بتوافر أعضاء الهيئة البحثية المؤهلة تأهيلا عاليا .

* انشاء نظام توثيقى مناسب للبحث العلمى بالجامعة يعين طلاب الدراسات العليا ويمنع تكرار البحوث ويساعد على الاستفادة من نتائج البحث العلمى .

خامسا : فيما يختص بالتنظيم الادارى للجامعة :

* الاستمرار فى برامج التدريب للعاملين فى الأجهزة الادارية على مستوى الجامعة أو الكليات .

* زيادة الوحدات الحسابية تيسيرا للعمل المالى والادارى .

سادسا : فيما يختص بخطط الدراسة ومناهجها :

* ان تعكس خطط الدراسة بالكليات المختلفة وحجمها رسالة الجامعة وأهدافها فى المجالات المختلفة للعلم والثقافة بحيث تتاح للطالب فرصة مزاولة أوجه النشاط الجامعى - واستخدام المكتبة والأجهزة والوسائل المعينة .

* اعادة النظر فى برامج الدراسات الدينية بالكليات المستحدثة بدعمها وحسن اختيارها ، بما يحقق تخريج من يجمعون بين التخصص فى الدراسات العلمية مع قدر (ولو محدود) من التعمق فى الدراسات الدينية إعمالا لما أكده قانون تطوير الأزهر من تخريج المتخصصين الدعاة الذين يجمعون بين علوم الدنيا وعلوم الدين .

* احياء النظام التعليمى التقليدى بالجامع الأزهر وهو النظام القائم على حرية الدراسة والاستزادة من علوم الدين واللغة والاهتمام بالمراجع التراثية بحيث يسمح للراغبين فى الحضور للاستماع دون التقيد بنظام الامتحانات ودون اشتراط الحصول على شهادات دراسية بما يؤكد دور الأزهر فى خدمة المجتمع من خلال التعليم غير النظامى والتعليم المستمر والدعوة الراشدة لمبادىء الاسلام وأحكامه .

* زيادة الاهتمام بتدريس اللغات الاجنبية بكليات الجامعة وبخاصة فى كليات الدعوة ، وانشاء معاهد جديدة للغات والترجمة .

* العمل على سد النقص القائم فى أعداد المعلمات الأزهريات فى كليات التربية بالجامعة .

* التخطيط للمستقبل والعمل على تطوير مناهج وطرق التدريس فى ضوء التطور التكنولوجى والعلمى .

سابعا : فيما يختص بمنشآت الجامعة وصيانتها :

* أن توضع خريطة تعليمية لجامعة الازهر حتى سنة ٢٠٠٠ للتخطيط للتوسع فى الجامعة .

* زيادة الاهتمام بالاسكان الطلابى وتوفير فرص الافادة بالمدن الجامعية فى القاهرة أو الفروع .

ثامنا : فيما يختص بالكتاب الجامعى :

* أن تكون كتب التراث أساسا فى برامج الدراسة بكليات الدراسات الدينية والعربية .

* أن تضم الجامعة مطبعة خاصة لطبع الكتاب الجامعى والمطبوعات الجامعية الأخرى وتكون استثمارا جيدا للجامعة .

* إعداد مبنى يخصص للمكتبة المركزية .

تاسعا : فيما يختص بنظم الامتحانات والتقويم :

* أن تخصص الخطة الامتحانية لجميع الكليات جزءا من الدرجة النهائية لأعمال السنة ضمانا لانتظام الطلاب وجديتهم فى العمل .

* أن تكون الامتحانات الشفوية جزءا اساسيا من الخطة الامتحانية للكليات .

عاشرا : فيما يختص بعلاقة الجامعة بالجامعات المصرية الأخرى :

* أن تكون سياسات القبول فى جامعة الأزهر متكافئة مع السياسات العامة للدولة فى الجامعات المصرية الأخرى .

* أن تعطى الدولة لجامعة الأزهر كل الاهتمام الذى توليه للجامعات الاخرى وبخاصة من حيث الاعتمادات المالية .

* توثيق عرى التعاون بين جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات

المصرية فى مختلف المجالات وما يتطلبه ذلك من التنسيق والتكامل فى الكثير من الشئون الجامعية .

الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

إعداد معلم المعاهد الأزهرية ووسائل النهوض بتدريبه

للأزهر - كمؤسسة تعليمية - رسالته السامية منذ أنشىء وحتى اليوم ، فهى التكوين الدينى والعلمى والثقافى والاجتماعى للانسان المسلم ، والاسهام فى تقديم العلوم الدينية والعربية . ولم يتوان الأزهر قط فى تقبل التطوير بما يتطلبه أداء هذه الرسالة .

واليوم ، ونحن نعيش مرحلة التغير السريع عالميا ومحليا - يتحتم على مؤسسات التعليم الأزهرى أن توائم مواءمة حقيقية وجادة بين سياستها ورسالتها ، وبين متطلبات العصر وآمال المستقبل ، كما أصبح على هذه المؤسسات أن تعمل على ادخال التعديلات واجراء التطوير اللازم لرسالتها بما يوجه كل طاقاتها نحو خدمة المجتمع والوفاء باحتياجاته نحو مستقبل أفضل .

ولا يتم التطوير نحو الأفضل عن طريق اصلاح جزء دون الآخر ، فالاجزاء جميعها كل متكامل ، غير أن الامكانات البشرية هى أهم جزء فى هذا الكل ، ومن هنا فانه ينبغى توجيه القدر الاكبر من الاهتمام لهذه الامكانات حتى يتم تطوير التعليم بالصورة التى ننشدها .

ان نوعية المواطنين تتوقف الى حد كبير على نوع التربية التى يتلقونها . وأهم العوامل فى تقرير نوع التربية هو نوعية المعلمين . ومن الخطأ أن ننظر الى مشكلة المعلمين على أنها مشكلة توفير العدد الكافى منهم فى كل عام فحسب ، وانما أخطر من ذلك مستوى المعلم ونوعيته ، ويقتضى ذلك أن نبذل كل جهد لتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين القادرين على النهوض بأعباء المهنة خير قيام .

ومن الملاحظ أن الدول المتقدمة تشغل نفسها فيما يتعلق بمهنة التعليم بأمور أساسية من أهمها :

١) اتباع وسائل وأساليب متطورة لاجتذاب العناصر الممتازة من الطلاب لمعاهد إعداد المعلمين وكلياتها .

٢) طريقة إعداد هذه العناصر الصالحة لمهنة التدريس بعد انتقائها .

٣) كيفية توفير الفرص التعليمية للأعداد المتزايدة من الطلاب .

٤) المحافظة على مستوى معقول من جودة التعليم .

ولقد شهدت المؤسسات التعليمية الأزهرية الكثير من الاصلاحات ، لكن هذه الجهود لم تثمر الثمرة المرجوة بسبب بعض جوانب القصور المتمثلة فيما يأتى :

- افتقاد النظرة الشاملة لعملية الاصلاح .
- ضعف الامكانات المادية والبشرية .
- الفجوة بين النظرية والتطبيق .

وفى ضوء ما سبق يتحتم علينا رصد الواقع التعليمى للأزهر ، وابراز المؤشرات التى تهدد هذا الواقع والمستقبل الذى تنتظره ، ثم التفكير فى تطوير الحاضر عن طريق رسم سياسة تعليمية يكون من شأنها أن تجعل المؤسسات التعليمية الازهرية مطورة للمهنة ، مجددة لرسالتها مجودة لأدائها بما يتناسب مع المستوى والمحتوى والطريقة ، والهدف الذى ننشده .

التطور التاريخي لإعداد معلم المعاهد الازهرية

١) تعددت مؤهلات ومستويات معلمي المرحلة الابتدائية الازهرية نتيجة لعدم وجود سياسة مرسومة لإعداد معلم تلك المرحلة ، وفي عام ١٩٧٤/٧٣ تقدمت الادارة العامة للمعاهد الأزهرية بمذكرة للمجلس الاعلى للأزهر تتضمن مشروعا لانشاء معاهد لإعداد معلمي الازهر ، ووافق المجلس عليها بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٤ وتم البدء بمعهدين ، أحدهما بطنطا والاخر بسوهاج ، استهدفا إعداد المعلم المتخصص في تدريس التربية الدينية واللغة العربية والمواد الثقافية في المعاهد الابتدائية الازهرية عن طريق تزويد الطلاب بمواد الثقافة الاسلامية المتمثلة في حفظ القرآن الكريم ، ودراسة المواد المتصلة بعلوم القرآن ، هذا الى جانب اعداد المعلم الذي يضطلع بمسئولية تنشئة التلاميذ الذين يصلحون لمواصلة الدراسة بالمعاهد الإعدادية الأزهرية .

وحددت مدة الدراسة بالمعهدين (وما لحقهما من معاهد اخرى) بثلاث سنوات ، واشترطت لقبول الطلاب بها ، ان يكون المتقدم ناجحا في الصف الثاني بالمعاهد الثانوية الازهرية بمجموع لا يقل عن ٥٠ ٪ لطلاب القسم العلمي ، و ٦٠ ٪ لطلاب القسم الأدبي مع اجتياز الفحص الطبي المقرر وكذلك الاختبارات التي تجرى للتحقق من الصلاحية لمهنة التدريس .

وعدلت نظم القبول في عام ١٩٧٨/٧٧ فصارت المعاهد تشترط قبول طلابها من بين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الاعدادية الازهرية كما زيدت مدة الدراسة الى خمس سنوات ، وتم التشعيب بدءا من الصف الرابع الى علمي وأدبي ، بعد ان كان من الصف الأول .

٢) أما فيما يتصل بمعلم المرحلتين الإعدادية والثانوية الازهرية فقد اعتمدت المعاهد على مصادر متعددة لإمدادها بالمعلمين اللازمين ، وتمثلت هذه المصادر في خريجي كليات جامعة الازهر ، وهي كلية اللغة العربية ، وكلية اصول الدين ، وكلية الشريعة ، كما استمدت بعض المعلمين مـن خريجي الكليات الاكاديمية التابعة للجامعات المصرية الاخرى ، ككليات العلوم والآداب ، هذا الى جانب خريجي المعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وجميع هؤلاء أطلق عليهم اسم " معلمي الضرورة " .

وفي عام ١٩٦٤ صدر القرار الجمهوري رقم ٦٠٦ الخاص بانشاء كلية التربية تابعة لجامعة الازهر ، الا أنها لم تفتح أبوابها للطلاب الا في عام ١٩٧١/٧٠ ، وتهدف هذه الكلية إلى إعداد الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية الازهرية لمهنة التعليم في مختلف التخصصات ، وإجراء البحوث العلمية في مجالات التربية والتعليم ونشر نتائجها ، مع رفع المستوى المهني للمعلمين ، وإعداد اخصائيين وقادة في النواحي المختلفة لمهنة التدريس ، مع تقديم المشورة في المجالات التربوية والنفسية ، والقيام بمشروعات وبرامج لخدمة البيئة وتنمية المجتمع ، بالاضافة الى التعاون مع الهيئات والمؤسسات التربوية والثقافية المصرية والعربية والدولية .

٣) ولما كان حفظ القرآن الكريم مرتبطا بمعرفة التجويد علما وعملا ومعرفة القراءات المختلفة وتراجم القراء والرواة وغير ذلك من علوم القرآن ، فقد أنشأ الأزهر أول معهد للقراءات عام ١٩٤٤ على أن يكون قسما ملحقا بكلية اللغة العربية ، وظل تابعا لها الى أن ضم لإدارة المعاهد الأزهرية عام ١٩٦٣ .

ثم توالى إنشاء معاهد من هذا النوع لتخريج طائفة متخصصة في تدريس المواد الدينية بالمدارس الابتدائية الازهرية ، وبخاصة التجويد وتحفيظ القرآن الكريم بالمعاهد الإعدادية والثانوية ، وتضم هذه المعاهد ثلاث مراحل دراسية : الأولى تعرف بمرحلة التجويد ومدتها سنتان ، ويمنح الناجحون فيها إجازة التجويد والمرحلة الثانية هي مرحلة القراءات ومدتها ثلاث سنوات ويمنح الناجحون فيها شهادة " عالية القـــراءات " والمرحلة الثالثة مرحلة التخصص ومدتها ثلاث سنوات ويمنح الناجحون فيها شهادة " تخـصص القراءات " ولهم حق الالتحاق بكلية الدراسات الاسلامية والعربية .

وقد كان فى الماضى يشترط للقبول بمعاهد القراءات حفظ القرآن الكريم واللياقة البدنية ، وألا تزيد سن الطالب عن عشرين سنة ، الا أنه قد تم الغاء شرط السن الآن ، وأصبح لا يشترط للالتحاق بها سن معينة .

واقع معاهد إعداد المعلم الأزهـــرى

الواقـــع الكمـــى :

يشير الواقع الكمى لتطور أعداد المعاهد والفصول والطلاب الخاصـــــة بإعداد معلم المرحلة الابتدائية الأزهرية الى زيادة فى معدلات النمو الخاصة بها والجدول التالى يوضح ذلك :

تعداد المعاهد والفصول والطلاب

وكثافة الفصل فى عامى ٧٧/ ٧٨ ، ٨٤ / ٨٥

السنة	اجمالى المعاهد	اجمالى القبول	اجمالى عدد الطلاب	كثافة الفصل طالب
١٩٧٨/٧٧	٨	١٠٣	٢٤٤١	٢٥
١٩٨٥/٨٤	١٨	١٢٩	٤٧٠٦	٣٧

من الجدول السابق يتبين الآتى :

١) زادت أعداد المعاهد بنسبة (١٢٥٪) كما بلغ معدل النمو فى الفصول (٢ره٢٥٪) ، وبلغت نسبة زيادة الطلاب (٨ ر٩٢٪) .

٢) ارتفعت كثافة الفصل من ٢٥ طالبا الى ٣٧ طالبا ، وهى كثافة معقولة اذا قورنت بكثافات الفصول فى دور المعلمين التى تعد معلمى المرحلة الابتدائية بالتعليم العام .

٣) كما حدث نمو فى معاهد وفصول وطلاب معاهد القراءات ، والجدول بالصفحة التالية يوضح توزيع هذه المعاهد والفصول والطلاب على المحافظات المختلفة لعام ١٩٨٥/٨٤ .

ومن هذا الجدول يتبين ما يأتى :

- ان أربع محافظات (من بين ست عشرة محافظة بها معاهد) يوجد بكل منها معهدان وهى محافظات : الشرقية - الجيزة - المنيا - اسيوط ، فى حين تخلو عشر محافظات من المعاهد تماما وهى : الوادى الجديد - البحر الأحمر - شمال سيناء - جنوب سيناء - بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - الاسكندرية - دمياط - مرسى مطروح .

وقد يعنى ذلك ان السياسة الخاصة بانشاء المعاهد فى حاجة الى اعادة النظر فى ضوء التوزيع الجغرافى للمعاهد ، والكثافة السكانية للمحافظات ومدى اقبال الأهالى على التعليم الدينى بكل منها .

وفيما يتعلق بكلية التربية جامعة الأزهر المسئولة عن إعداد معلمى المرحلتين الاعدادية والثانوية الأزهرية ، فان واقعها الكمى يشير الى زيادة فى معدلات النمو بها - والجدول التالى يبين ذلك :

أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والخريجين ونسبة النجاح وأعداد هيئة التدريس التربوية ونسبتها للطلاب فى عامى .

١٩٨٥/٨٤-٧١/٧٠

السنة	الطلاب				هيئة التدريس التربوية	
	مقبولون	مقيدون	خريجون	٪ النجاح	العدد	نسبة الهيئة للطلاب
٧١/٧٠	٤١٩	٤١٩	٧٩	١٨ر٨	٤	١ : ١٠٥
٨٥/٨٤	٨٣٨	٤٧١١	٥٦١	٧٣ر٦	٢٦	١ : ٦٢

ويتضح من هذا الجدول ما يلى :

١) نمو أعداد المقبولين بلغ ١٠٠ ٪ ، من عام الإنشاء ٧١/٧٠ وعام ٨٥/٨٤ .

٢) زيادة فى أعداد المقيدين بالكلية أحد عشر ضعفا .

٣) مجموع المقيدين للامتحان للحصول على درجتى الليسانس والبكالوريوس بلغ ٧٦٢ طالبا فى عام ٨٥/٨٤ نجح منهم فى الدور الأول ٣٢٦ طالبا بنسبة تخرج ٥ر٤٢ ٪ ، ثم نجح ٢٣٥ طالبا فى الدور الثانى (امتحانات التصفية) أى ان نسبـــة النجاح فى الدورين معا بلغـت ٧٣ر٦ ٪ .

توزيع معاهد وفصول طلاب معاهد

القراءات على المحافظات لعام ١٩٨٤ / ١٩٨٥

المحافظات	معاهد	فصول طلاب	طلاب
القاهرة	١	٨	٣٠٠
القليوبية	١	٢	١٦
الشرقية	٢	١٤	٢٥٧
المنوفية	١	٧	٤٤
الغربية	١	٨	٢٤٢
الدقهلية	١	٤	٩٢
كفر الشيخ	١	٦	٦١
البحيرة	١	١٤	١٨٧
الجيزة	٢	١٠	١٤٩
بنى سويف	١	٧	١٠٢
الفيوم	١	٦	١٥٤
المنيا	٢	١٠	٣٠١
اسيوط	٢	١٦	٢٢٩
سوهاج	١	١٠	٣٧٠
قنا	١	٨	٨٥
اسوان	١	٢	١٤
المجموع	٢٠	١٣٢	٢٦٠٣

العجز والزيادة في أعداد المعلمين
للمواد المختلفة لعام ٨٤/١٩٨٥

المواد الدراسية	معاهد المعلمين الابتدائية		المعاهد الثانوية		معاهد القراءات	
	عجز	زيادة	عجز	زيادة	عجز	زيادة
علوم شرعية	–	٧	–	٦٩٢	–	١٨
علوم عربية	–	١٤	–	٣٨	١٨	–
قرآن كريم	٣	–	١٩١	–	٧	–
القراءات	٣	–	٢٠٩	–	–	١٠
الخط	٧	–	١١٢	–	١٢	–
المواد الاجتماعية	–	٢٢	–	٥١٧	–	٥
الرياضيات	٢	–	٢٢٩	–	٨	–
العلوم	–	١	–	٢١	٣	–
اللغة الانجليزية	١	–	٤٦٦	–	١	–
اللغة الفرنسية	٦	–	٣٦	–	٢	–
التربية الفنية	٥	–	٢٨٥	–	٩	–
التربية الرياضية	٢	–	١١٧	–	–	–
التربية النسوية	–	–	٢٦	–	–	–

٤) معدل عضو هيئة تدريس / طالب ١ : ٦٢ فى عام ٨٥/٨٤ وهذه المعدلات لا تتمشى مع النسب المستهدفة والتى تبلغ ١ : ٥ فى الكليات العملية و ١ : ١٠ فى الكليات النظرية .

ويشير الواقع الكمى لمعاهد إعداد معلمى المعاهد الأزهرية الى ضرورة اعادة النظر فى التخطيط لهذه المعاهد ، بما يحقق سد العجز فى بعض التخصصات وايجاد التوازن بين المحافظات من حيث انشاء المعاهد لمختلف المراحل بما يتمشى واقبال المواطنين على التعليم الدينى .

والجدول المبين بالصفحة السابقة يبين العجز والزيادة فى معلمى المعاهد الأزهرية ، ومنه يتضح الآتى :

– تعانى جميع المعاهد عجزا فى محفظى القرآن الكريم ، والقراءات ، والخط والرياضيات ، واللغة الانجليزية ، والتربية الرياضية والتربية الفنية ، والتربية النسوية .

– يتوافر لمعاهد القراءات زيادة فى معلمى العلوم الشرعية والمواد الاجتماعية .

– يتوافر للمعاهد الاعدادية والثانوية زيادة فى معلمى العلوم الشرعية والعربية والمواد الاجتماعية والعلوم .

– وترجع أسباب العجز فى معلمى بعض التخصصات الى غيبة التنسيق فى توزيع المعلمين على مستوى المحافظات المختلفة طبقا للتخصصات العلمية .

– ينبغى التحفظ فى النظرة الى الزيادة العددية فى معلمى المعاهد الثانوية ذلك لان معظمهم غير تربويين أو مؤهلين للنهوض بأعباء العملية التعليمية ، وعلينا الا ننظر الى مشكلة المعلمين على أنها مشكلة توفير الأعداد الكافية منهم فى كل عام ، وانما المشكلة فى أساسها هى مشكلة المستوى أو النوع أو الكيف المطلوب أى توفير الاعداد القادرة على تحمل أعباء مهنة التدريس .

الواقع الكيفى لمعاهد إعداد معلمى التعليم الأزهرى :

المقصود " بكيف " التعليم : مستواه أو فعاليته أو تقدير حجم المنتج مقيسا الى حجم المدخلات ونوعه أو استغلال جميع الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن ، ويشير الواقع الكيفى لمعاهد المعلمين الازهرية إلى أنها تراعى فى خططها ومناهجها رسالة التعليم الازهرى من حيث الاهتمام بالدراسات الدينية والعربية وهى تتقارب الى حد كبير مع المناهج التعليمية المتبعة فى دور المعلمين والمعلمات العامة ، وكذلك فى نظام القبول بها .

وتتضمن الخطة الدراسية بها جوانب الإعداد الاكاديمى والثقافى والمهنى حيث يمثل الوقت المخصص للإعداد الاكاديمى فى خطة الدراسة ٧ر٢٢ ٪ للقسم العلمى ، و ١ر٣٣ ٪ للقسم الادبى ، وللإعداد الثقافى ٦٤ ٪ للقسم العلمى و ٦ر٥٣ ٪ للقسم الأدبى وللإعداد التربوى (المهنى) ٣ر١٣ ٪ للقسمين العلمى والادبى ، وتتضمن الخطة المواد الدراسية الآتية : العلوم الدينية والعربية والمواد الثقافية بالاضافة الى المواد التربوية .

وقد اضطرت الادارة العامة للمعاهد الازهرية الى الاستعانة بمختلف التخصصات والمؤهلات سدا للعجز فى المعلمين ، ولمواجهة التوسع فى أعداد الطلاب ، الامر الذى نتج عنه تعدد المؤهلات والمستويات ، فمنهم أصحاب الخبرة وذوو الصلاحية ، وأصحاب المؤهلات المتوسطة والعالية ، وهذا بدوره انعكس على مستوى الأداء ، وعلى قصور فى العملية التعليمية الى حد ما .

وفى سبيل تصحيح الوضع الذى أدى اليه هذا التعدد وهذا الاختلاف ، اتخذت عدة اجراءات نوجزها فيما يلى :

١) يسمح للمعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة غير تربوية وغير الحاصلين على الثانوية الأزهرية بالالتحاق بالصف الرابع بمعاهد المعلمين الابتدائية الازهرية ليحصلوا بعد نهاية الصف الخامس على

دبلوم معاهد المعلمين ، والدراسة لهم مسائية ابتداء من العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦ .

٢) يسمح للمعلمين الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية بالالتحاق بالصف الخامس بمعاهد المعلمين ليحصلوا على دبلوم المعلمين الأزهرى ، والدراسة ايضا مسائية .

٣) يسمح للحاصلين على دبلوم المعلمين بالالتحاق بكلية التربية جامعة الأزهر ، على أن تنظم لهم الكلية دراسة عن " بعد " لتأهيلهم للحصول على ليسانس فى الآداب والتربية أو بكالوريوس العلوم والتربية ابتداء من العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ بهدف الارتفاع بمستوى الأداء فى التعليم الابتدائى .

٤) يجوز عند الحاجة السماح للحاصلين على الشهادة الثانوية الازهرية (بنين وبنات) الذين استنفدوا مرات الرسوب بالجامعة أو لم يلتحقوا بها أصلا ، بالقيد بالصف الخامس بمعاهد المعلمين ليحصلوا على دبلوم معاهد المعلمين الأزهرى ، على أن تدرس لهم مواد التربية المقررة على الصف الرابع مع منهج الصف الخامس .

٥) توفر الادارة المركزية للتدريب برامج تدريبية للمعلمين المتخرجين فى كليات أكاديمية غير تربوية بهدف تمكينهم من أساسيات مهنة التدريس ، وتعميق نموهم المهنى ، وتحقيق مستوى أداء أفضل .

أما عن الواقع الكيفى لكلية التربية جامعة الأزهر المسئولة عن إعداد معلمى المرحلتين الإعدادية والثانوية فيتلخص فى الآتى :

تتضمن برامج الاعداد ثلاثة جوانب أو أبعاد هى :

– بعد عام يهدف الى جعل المعلم مثقفا .

– بعد مهنى يهدف الى جعل المعلم تربويا .

– بعد أكاديمى يهدف الى جعل المعلم متخصصا فى مادة دراسية معينة يقوم بتدريسها ، ويكون لهذا القسم النصيب الأوفر من عدد الساعات فى خطة الدراسة .

وتقوم الكلية بإعداد معلمين متخصصين فى : الدراسات الاسلامية ، اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، اللغة الفرنسية ، التاريخ ، الجغرافية، الرياضيات ، الكيمياء ، والطبيعة والتاريخ الطبيعى .

وتشترط الكلية فى قبول الطلاب بها :

– الحصول على شهادة الدراسة الثانوية الأزهرية خاصة بعد تطبيق سياسة قصر القبول على هذه الفئة من عام ١٩٨١/٨٠ ، وبعد الغاء قبول الفئات المستثناة بدءا من عام ١٩٨٦/٨٥ .

– اجتياز الطلاب اختبارا شخصيا للتحقق من صلاحيتهم لمهنة التدريس .

– اجتياز اختبار طبى للتحقق من سلامتهم البدنية .

كما تقبل الكلية الطلاب الحاصلين على دبلوم المعلمين الأزهرى بمجموع ٧٠ ٪ على الأقل ، وتحدد اللوائح مدة الدراسة بالكلية بأربع سنوات دراسية تنتهى بالحصول على درجة الإجازة العالية (ليسانس أو بكالوريوس) ، كما تتيح الكلية نظام العام الدراسى الكامل الذى يتميز ببساطته وسهولة تطبيقه ، ومن خلال هذا النظام يدرس الطلاب مقررات اجبارية ، وتتم عملية التقويم فى أثناء العام الجامعى وفى نهايته حيث تخصص ٢٠ ٪ من النهاية العظمى لاعمال السنة ، و٨٠ ٪ للامتحان التحريرى الذى يؤديه الطلاب فى نهاية العام ، ويسمح للطالب الراسب فى مادة أو مادتين بالانتقال الى الفرقة الاعلى على أن يؤدى بنجاح امتحانا فيما تخلف فيه ، وهذا يعنى أن الكلية تطبق نظام الطالب الناجح الراسب .

هذا بالاضافة الى قسم الدراسات العليا بالكلية .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

اذا كان التدريب أثناء الخدمة يشكل ضرورة لازمة فى سائر المهن والوظائف فانه فى مهنة التعليم يشكل حاجة اكثر الحاحا ، وذلك لكى يتسنى للمعلمين متابعة التطورات التربوية ، واكتساب المعارف والخبرات الجديدة ، ويتم ذلك عن طريق أنواع التدريب المختلفة والتى تمثلت فيما يلى :

١) التدريب للنمو المهنى ويستهدف : انماء المعلم مهنيا نتيجة التغير المستمر الذى يطرأ على المنهج وأساليب التعليم والوسائل التعليمية .

٢) التدريب بقصد التأهيل ورفع الكفاءة للحد الادنى اللازم لممارسة المهنة : وهذا النوع يستهدف تدريب المعلمين غير التربويين .

٣) التدريب لإعداد المعلم لأعمال جديدة : حيث تقتضى عملية النقل أو الترقية أو نقل المعلم من موقع لآخر وذلك بإعداده وتدريبه على المهارات التى يقتضيها العمل الجديد .

٤) التدريب التحويلى : حينما تدعو الحاجة الى تدريب بعض المعلمين على تدريس مقررات فى غير تخصصهم الاعلى ، وتقوم " ادارة التدريب التربوى " التابعة للادارة المركزية للمعاهد الأزهرية بإعداد برامج التدريب التربوى وفق المناهج الدراسية بالاشتراك مع الادارات المعنية ، والاشراف على مراكز التدريب التربوى ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبية وتعميم نتائجها والعمل على تطويرها واجراء الاتصالات بأجهزة التدريب التربوى المختلفة ومنها كلية التربية .

المعوقات والسلبيات

انطلاقا مما سبق يمكن القول ان قضية إعداد المعلم تشكل احدى القضايا التى تشغل الرأى العام بنفس القدر الذى يشغل بال المهتمين بشئون الأزهر ، إلا أن هناك بعض المعوقات والسلبيات القائمة نبرزها فيما يلى :

١) كان إنشاء معاهد اعداد المعلمين فى الماضى يتم بلا تخطيط محدد ، الامر الذى ترتب عليه سوء التوزيع الجغرافى على امتداد الخريطة الجغرافية لجمهورية مصر العربية .

٢) ان نسبة كبيرة ممن يلحقون بمعاهد المعلمين الأزهرية لا يحفظون القرآن الكريم ، ولا يتأتى لهم حفظه فـــى فترة الدراسة بالمعهد .

٣) ضعف جوانب الإعداد الاكاديمى والثقافى والمهنى للمعلمين بما لا يمكنهم من افادة تلاميذهم وبيئاتهم المحلية ومجتمعهم الكبير .

٤) عدم كفاية الانشطة وقلة توافر الوسائل المعينة . مما ترتب عليه قصور فى الخدمات التعليمية وعدم اجتذاب العناصر الممتازة من الطلاب الى هذه المعاهد .

٥) قصور نظم الامتحانات وعدم قدرة عملية التقييم على النهوض بمستوى الخريجين .

٦) تعدد مؤهلاتهم ، وتنوع مستوياتهم ، الامر الذى أفقدهم التجانس والوحدة الفكرية ، وأثار بينهم النزاعات المعهدية والثقافية .

٧) قيام بعض المعلمين بتدريس مواد فى غير تخصصاتهم سدا للعجز فـى تلك التخصصات ، الأمر الذى أضعف العملية التعليمية والتربوية .

٨) افتقار معاهد المعلمين الأزهرية الى المبانى الصالحة للعملية التعليمية والتربوية ، وبخاصة أن إعداد المعلم يحتاج الى الكثير من الأنشطة التى تساعد على إعداد الرائد ، والاجهزة والوسائل اللازمة لذلك .

٩) ازدواج المناهج فى معاهد اعداد المعلمين ، كما هو الشأن بالنسبة لطلاب المعاهد الأزهرية .

– وفيما يتعلق بإعداد المعلمين فـى كلية التربية الأزهرية :

– سياسة القبول لا تستند الى تخطيط قائم على الاحتياجات الفعلية فى التخصصات المختلفة ، طبقا لخطة مستقبلية .

– تستقبل الكلية أعدادا من الطلاب مفروضة عليها من مكتب تنسيق القبول بجامعة الأزهر فليس لها خيار فيمن يقبلون بها .

– اتباع طرق تدريس تقليدية تعتمد على الإلقاء والمحاضرة والمذكرات كمصدر أساسى للمعلومات – دون الاعتماد على الحوار والمناقشة والبحث والرسائل .

– تعانى الكلية من عجز فى هيئتها التدريسية وتعتمد على كليات العلوم والاداب واللغة العربية وأصول الدين وغيرها ، مما يشكل خطورة على تقدم العملية التعليمية والتربوية .

– قصور فترة الدراسة المحددة بأربع سنوات عن الإعداد الاكاديمي والثقافي والمهني المطلوب للعلم مما يضطر الكلية الى النزول عن بعض المقررات الدراسية التي يفتقر اليها المعلم المتخصص .

– فيما يتعلق بالتدريب :

١) تعاني ادارة التدريب التربوي من بعض المشكلات ، مما يعوق اداءها لمهامها على الوجه الأكمل ومن ذلك :

– تداخل اختصاصاتها مع اختصاصات " ادارة التنظيم والادارة " التابعة للأزهر فيما يتعلق بتدريب المعلمين .

– عجز التمويل في البرامج التدريبية .

– تعاني الادارة عجزا في الاعداد المناسبة من الاخصائيين المعاونين في إعمال التدريب .

التوصيات

في ضوء الدراسات السابقة عن أوضاع المعلمين ، القائمين بالتدريس في المعاهد الأزهرية الابتدائية والاعدادية والثانوية ، وما كشفت عنه تلك الدراسات من نواحي القصور في عـــدد المعلمين اللازمين ، ومن نواحي الضعف في المستوى العلمي والمهني .

يتقدم المجلس بالاقتراحات والتوصيات الآتية :

أولا : بالنسبة لمعلمي المعاهد الابتدائية الأزهرية :

نظرا لما تعانيه المعاهد الأزهرية الابتدائية ، من حيث العجز الكمي ، ومن تعدد المستويات ، وتباين المؤهلات ، يوصي المجلس بما يأتي :

* وضع خطة ، لتأهيل المدرسين الموجودين في الخدمة (علميا وتربويا) ممن هم دون مستوى الكفاية ، على أن يتم ذلك في مدى عدد معين من السنوات .

* تنظيم برامج تدريبية ، للمعلمين المؤهلين ، والقائمين بالتدريس حاليا ، بهدف تجديد معلوماتهم العلمية والمهنية ، والارتفاع بمستوى أدائهم الوظيفي في المرحلة التعليمية التي يعملون بها .

* وضع تخطيط طويل المدى ، يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين اللازمين لمواجهة النمو والتوسع في مجال التعليم الابتدائي الأزهري في السنوات المقبلة .

ويتطلب هذا التخطيط للمستقبل ، إعداد خريطة للتوزيع الجغرافي لمعاهد المعلمين الأزهرية ، وما يقتضيه تحقيق الاكتفاء الذاتي من انشاء معاهد جديدة ، في بعض المحافظات ، لسد احتياجات التعليم الأزهري بها .

كما يقتضي ذلك التخطيط ، أن تقوم كلية التربية بجامعة الأزهر بإعداد معلم المعلم ، بالأعداد والمستويات العلمية والتربوية اللائقة واللازمة للقيام بالتدريس والتوجيه في تلك المعاهد الجديدة .

* انشاء معاهد للمعلمات ، على غرار معاهد البنين بهدف تخريج معلمات للتدريس في المعاهد الابتدائية ، لتدريس الاقتصاد المنزلي ، ورعاية الطفل ، وشئون رياض الأطفال (الحضانات) .

ثانيا: بالنسبة لمعلمي المعاهد الاعـدادية والثانوية الأزهرية :

نظرا لعدم قدرة كلية التربية بجامعة الأزهر على الوفاء باحتياجات المعاهد الإعدادية والثانوية الأزهرية ، ونظرا لأن المعاهد الأزهرية تسد معظم احتياجاتها من خريجي كليات الأزهر الأخرى – غير المؤهلين تربويا – وسيظل الحال كذلك لفترة قادمة – يوصي المجلس بما يلي :

* أن تنشيء كلية التربية برنامجا دراسيا خاصا في التأهيل المهني والتربوي للراغبين للعمل في التدريس من خريجي كليـــات الأزهر الأخرى . (كلية الشريعة – كلية اللغة العربية – كلية العلوم – كلية الآداب – كلية الدراسات الاسلامية وغيرها) للاسهام في سد العجز القائم بين مدرسي التعليم الاعدادي أو الثانوي وذلك بالاضافة الى ما تقوم به حاليا من الإعداد الأكاديمي والمهني للحاصلين على الثانوية الأزهرية ، لإعدادهم للتدريس في المعاهد الاعدادية والثانوية .

* أن تقوم كلية التربية بتنظيم برنامج آخر ، يستهدف استكمال تأهيل المعلمين في الخدمة ، ممن ينقصهم التأهيل التربوي في العلوم

التربوية ، وطرق التدريس ونظم التعليم .

* وضع خطة لانشاء فروع لكلية التربية بجامعة الأزهر ، في الوجهين القبلي والبحري - بهدف سد احتياجات المعاهد الإعدادية والثانوية الأزهرية ، من المعلمين المؤهلين تربويا وعلميا ، ومواجهة التوسع المستقبلي ، في هذه المعاهد بالمحافظات .

* العمل على زيادة أعداد الطلاب ، في شعبة الرياضيات ، وشعبة اللغة الانجليزية بصفة خاصة ، نظرا لما تعانيه هاتان المادتان من عجز كبير في عدد مدرسيها .

ثالثا: توصيات عامـــة :

* انشاء شعبة خاصة باحدى الكليات الأزهرية باسم " شعبة علوم القرآن " تتاح فيها فرصة الدراسة العالية لخريجي معاهد القراءات - كما تعد معلمي القرآن الكريم والقراءات .

كما يوصي باضافة مواد تربوية للمقررات الدراسية بمعاهد القراءات ، تقدم للراغبين في شغل وظائف التدريس وحفظ القرآن الكريم .

* ضرورة اجراء اختبارات لياقة ، واختبارات خاصة ، لقدرات الطلاب الراغبين في الالتحاق بمعاهد وكليات إعداد معلمي التعليم الأزهري ، وأن يكون حفظ القرآن كله ، وسلامة النطق والتعبير ، شرطا أساسيا في جميع الحالات .

* زيادة الحوافز المادية والأدبية ، اجتذابا للعناصر الممتازة لمهنة التدريس وخاصة بالنسبة للتخصصات التي تعاني المعاهد نقصا فيها .

* أصبح من المسلمـــات ضرورة ربط العلـــم بالعمل والنظرية بالتطبيق - لذلك ينبغي أن تراعي معاهد إعداد المعلمين الأزهرية ، تدريب طلابها على ممارسة الطرق التربوية الحديثة لهذا الترابط ، واستخدام التجهيزات والوسائل التعليمية السمعية والبصرية والتكنولوجية في التدريس .

* انشاء وحدة للبحوث التربوية ذات طابع خاص بجامعة الأزهر تمثل بها ادارة المعاهد الأزهرية .

* ضرورة الارتفاع بمستوى معلم المعلم ، بحيث توضع خطة تكفل ايفاد أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية وفروعها في بعثات خارجية للوقوف على الفكر التربوي المعاصر وتطبيقاته - وكذلك يجب مراعاة اختيار أفضل الاساتذة في العلوم والتربية (من بين المدرسين الأوائل ، والموجهين الفنيين) للقيام بالتدريس في معاهد المعلمين الابتدائية .

* دعم إدارة التدريب التربوي بالازهر وتزويدها بالامكانات البشرية والمادية والتجهيزات الحديثة - مما يمكنها من أداء وظيفتها في مواصلة الارتفاع والنهوض بمستوى المعلمين في الخدمة - مع الفصل بين اختصاصاتها واختصاص ادارة التنظيم بالمعاهد .

* يؤكد المجلس ، على توصيته السابقة ، بالعمل على الارتفاع بمستوى اعداد المعلم لمختلف المراحل ، بحيث لا يقل - في المستقبل القريب - عن حملة الشهادة الثانوية الازهرية ومن حفظة القرآن - وأن يتم الإعداد عن طريق دراسـات نظامية متفرغة فـي كليات التربيـة .

مباني المعاهد الأزهرية ومنشآتها

من نافلة القول أن نتحدث عن الصلة الوثيقة بين العملية التعليمية والمبنى الذي تتم فيه هذه العملية ولاسيما بعد أن تطورت خطط الدراسة ومناهجها وطرق التعليم ، وبعد أن اقتضت الادارة المدرسية الحديثة أن يقسم التعليم إلى مراحل ، وأن توزع الدراسة في كل مرحلة على صفوف وفصول ، وأن تنشأ لخدمة العملية التربوية مرافق كالمعامل والمكتبات والمصليات والملاعب وغيرها . ولقد أصبح من المسلمات اليوم أن من أهم الاسباب التي تعوق العملية التعليمية ضيق المباني عن

استيعاب الطلاب مما يؤدى الى زيادة الكثافات فى الفصول فيكون ذلك على حســـاب التعليم الجيد أو قصور الاشتراطـــات الصحية من فسحة أو اضــــاءة أو تهويـــة أو خلوها من المرافق التى اشير إليها آنفا .

ومن المسلم به أن المعاهد الازهرية تمر بأزمة فيما يتعلق بمبانيها ومرافقها ، وتمر السنوات وتتفاقم الأزمة ، وترتفع شكاوى العاملين فيها وأولياء أمور الطلاب مما استدعى أن نفرد لها دراسة خاصة فيها شىء من التفصيل ، الذى يصور الوضع الراهن بسلبياته المؤسفة التى تستوجب المعالجة قبل أن يأتى الوقت الذى تستعصى فيه المشكلة على الحل .

نبذة تاريخية :

عندما أنشأ المعز لدين الله الفاطمى الجامـــع الأزهر ، كان المقصود من انشائه أن يكون المسجد الجامع لمدينة القاهرة ، يلتقى فيه الحاكم بأفراد الشعب فى المناسبات والأعياد والمواسم ، ولم يلبث أن اتخذها مدرسة لنشر المذهب الشيعى الذى كان مذهب الفاطميين ، وأدى رسالته كمدرسة لتعليم علوم الدين والفقه .

ولما جاءت الدولة الايوبية التى كانت تدين بالمذهب السنى أغلقت الازهر وما به من حلقات الدرس ، واستبدلت بها مدارس للعلوم الدينية على المذهب السنى ، ثم أعيد فتح الأزهر وحلقات الدرس به فى عهد الدولة المملوكية التى توسعت فى بناء المدارس الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علوم الدين واللغة ، وفتحت أبواب الازهر على مصاريعها للوافدين من غير الديار المصرية ، وأوقفت الاوقاف على الأزهر وطلابه ، وحفز ذلك أبناء مصر الى التسابق فى انشاء مكاتب (كتاتيب) تحفيظ القرآن الكريم فى الحضر وفى الريف حتى تجاوز عددها فى يوم من الأيام ثمانية آلاف مكتب كانت مصدر اشعاع تعليمى فى حفظ القرآن الكريم ومبادىء القراءة والكتابة والحساب ، وكان الأزهر يستمد طلابه من خريجى هذه المكاتب .

وهكذا لم تكن ثمة مشكلة مبان فى هذه الفترات ، اذ كان الخيرون يسارعون الى بناء المدارس والمكاتب سواء عن طريق الأوقاف ، أو بالبناء المباشر ، وكانت المبانى فى غاية البساطة نظرا لبساطة متطلبات الدراسة فى ذلك الوقت .

نشأة مبانى المعاهد الأزهرية :

اتسعت فكرة التعليم الدينى وزاد اقبال الناس عليه ، فرأت الدولة ان تخفف من الضغط على الجامع الأزهر فانشأت روافد له ببعض المدن الكبيرة وأطلقت عليها « المعاهد الدينية العلمية الاسلامية » وانتظم فيها الطلاب الذين كانوا قبل انشائها يحضرون حلقات الدرس فى بعض المساجد الكبيرة مثل جامع المؤيد بالقاهرة والمسجد الاحمدى بطنطا والدسوقى بدسوق وأولاد الشيخ بالاسكندرية وغيرها .

ثم بدىء فى انشاء مبان شامخة لهذه المعاهد ، كمعهد القاهرة بالدراسة ومعهد اسيوط وغيرها ، وقد ظل بعض هذه المعاهد شامخا حتى اليوم ، وأصاب الوهن بعضها الآخر نتيجة سوء الاستخدام وقلة الموارد المالية للترميم والاصلاح .

وفى هذا المجال لابد أن نشيد بمجهود بعض أهل الخير الذين انشأوا مبانى كاملة على نفقتهم الخاصة وقدموها للأزهر لتكون معاهد أزهرية ، وظلت هذه المعاهد قائمة - كذلك - وان اصبحت فى حالة يرثى لها لعدم التجديد والترميم ومن أمثلتها معهد دمنهور ومعهد المنصورة القديم .

وعندما أدخل نظام الفصول الدراسية بالمعاهد الأزهرية بدىء فى بناء دور للتعليم الازهرى قليلة العدد . ولكنها كانت نموذجا لما ينبغى أن يكون عليه المبنى المدرسى المتكامل ومن أمثلتها معهد أسيوط الذى اشتمل على مدينة كاملة (اقامة واعاشه) بالاضافة الى مسجد ، وكذلك معهدا الزقازيق والاسكندرية .

الوضع الراهن لمبانى المعاهد الأزهرية

فى العشرينات والثلاثينات ، كانت الدولة تتحمل العبء الاكبر فى اقامة مبانى المعاهد الأزهرية ، ومع ان هذه المبانى كانت مثلا طيبا للمبنى المدرسى الكامل فانها لم تكن تزيد فى نهاية الثلاثينات على عدد أصابع اليدين .

ثم زادت الرغبة الشعبية فى بناء المعاهد بعد ذلك ، فاقيمت المبانى بالجهود الذاتية فى شتى جهات الجمهورية وبخاصة فى ريف مصر ، حتى بلغ عدد المعاهد حتى عام ١٩٧٥ ما يلى :

٣ معاهد ثانوية مستقلة بمبانيها .

٢٨ معهدا اعداديا – ثانويا (مشتركا) .

١٨ معهدا اعداديا .

١٨٢ معهدا ابتدائيا .

٢ للقراءات .

١ للبحوث الاسلامية .

---

٢٣٤ معهدا .

ثم بلغت الرغبة الشعبية ذروتها فى بناء المعاهد الأزهرية فى السنوات العشر الاخيرة حتى بلغت فى آخر احصاء (١٩٨٦/٨٥) كما يلى :

٨٢٤ معهدا ابتدائيا .

٥٢٠ معهدا اعداديا .

٢٨٩ معهدا ثانويا .

٢٠ معهدا للقراءات .

١٧ معهدا للمعلمين .

١ معهد البحوث .

١٦٧١ معهدا (الجملة)

ويلاحظ انه – مع التوسع فى المعاهد الابتدائية الأزهرية – أخذ عدد مكاتب تحفيظ القرآن الكريم فى التقلص ، حتى بلغ عددها الآن ٤٠٠٩ بعد أن كان قد وصل الى ثمانية آلاف كما ذكرنا من قبل .

حالة المبانى القائمة :

يمكن ان نلخص حالة مبانى المعاهد القائمة حاليا فيما يلى :

١) تعتبر المبانى المملوكة للأزهر والتى أقامتها الدولة من أحسن المبانى نظاما ومتانة إلا انها فى حاجة الى ترميم كامل لتعود إلى سابق عهدها .

ومن أمثلة هذه المبانى مبنى معهد القاهرة بالدراسة ، ومعهد الزقازيق ومعهد أسيوط .

وكذلك المبانى التى اقيمت بالجهود الذاتية وملكت للأزهر ، فان حالها كحال المبانى الحكومية من حيث حاجتها الى الترميم ، وهى ليست كثيرة ولذلك لا تحتاج الى جهد كبير ، ومن أمثلتها معهد المنصورة للبنين ومعهد دمنهور .

٢) اما مشكلة المشاكل فهى المعاهد الابتدائية التى آلت الى الأزهر تباعا ، فهى فى حاجة الى نظرة خاصة ، ويمكن ان تصنف الى :

– مبان لم تكن معدة أصلا لتكون معاهد دراسية ، وهى لا تصلح أن تكون مقرا للدراسة ، ومن ثم لابد من هدمها واقامة مبان أخرى جديدة .

– مبان اعدت لتكون مدارس ، الا أنها بنيت بطريقة لا تصلح أساسا للدراسة ، فقد يكون الموقع غير صالح ، والتهوية غير كافية ، والحجرات ضيقة ، والفناء لا وجود له الخ .. وهى أيضا لابد أن تزال ويحل غيرها محلها .

– مبان تسلمها الأزهر وفيها عيوب انشائية ، وهى تتداعى الآن الواحدة تلو الأخرى وهى كذلك لابد أن يحل غيرها محلها .

– مبان عاون الازهر بالجهود الذاتية فى بنائها وأصبحت ملكا له بالتنازل ، ومنها ما هو صالح للبقاء ، ومنها ما أصابه الخطأ فى التنفيذ فبدأت تنهار ، ومنها ما صمم بطريقة غير هندسية ، والنوعان الاخيران فى حاجة إما الى التعديل أو الازالة .

– مبان مملوكة للدولة ، وممنوحة للأزهر بدون إيجار ولم تبن اصلا لتكون مدارس .

والواقع أن نحو ٩٥ ٪ منها غير صالح للدراسة ، بل لقد بلغ الوهن ببعضها درجة تعرض حياة التلاميذ للخطر ، وقد ترتب على ذلك إغلاق بعضها فعلا مثل معهد قبة الغورى وخان جعفر ١ وخان ٢ وعمر لطفى ، وغيرها .

– مبان يدفع الأزهر ايجارا لها ، وقد فرضت عليه فرضا حين ضمت اليه وهى فى جملتها غير صالحة لتكون معاهد دراسية ، فكثير منها لم ينشأ للدراسة أصلا ، وكثير لا يحتوى الا على بضع حجرات ، وقد انقضى العمر الافتراضى لاكثرها وبدأ بعضها ينهار ، ومن المؤسف ان معظم هذه المبانى – بالاضافة الى قدمها – مبنية باللبن ، ومسقوفة بجذوع النخل ، كما أن معظمها قائم بالوجه القبلى حيث يشتد الاقبال على التعليم الدينى ، ولكل هذا ينبغى أن توضع هذه المعاهد ضمن خطة

للاحلال ، وبخاصة ان التقارير الهندسية تشير الى أن الترميم لا يجدى فيها .

مبانى معاهد المعلمين الأزهرية ومعاهد القراءات :

ان معظم معاهد المعلمين ومعاهد القراءات لا تقوم فى مبان خاصة بها ، بل على حساب أبنية المعاهد الاخرى ، شأنها فى ذلك شأن المعاهد الإعدادية والثانوية . والامر يقتضى حين وضع خطة للمبانى الأزهرية - إنشاء مبان لهذه المعاهد النوعية تتناسب مع المهمة التى تضطلع بها تمكينا لها من أداء رسالتها كاملة ، وأمامنا نموذج صالح فى معهد القراءات الذى أقيم فى دمنهور بعد دراسات فنية وهندسية متقدمة ، والمأمول أن يحتذى هـذا النموذج فيما ينشأ من معاهد للقراءات والمعلمين .

عدم التوازن فى انشاء المعاهد :

على الرغم من أن المادة ٩١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على :

« يضع المجلس الاعلى للأزهر الخطة العامة للتعليم الأزهرى وكيفية التوزيع الاقليمى للمعاهد الأزهرية بمراحلها المختلفة بحسب الاحتياجات المحلية وكثافة السكان » .

فقد لوحظ حين استعراض الحصر الشامل لجميع المعاهد بجميع المحافظات ما يلى :

١) ان هناك مفارقات كبيرة من حيث أعداد المعاهد فى المحافظات المختلفة وهى مفارقات لا تقوم علـى الاحتياجات المحلية أو كثافة السكان .

٢) عدم وجود انسجام هرمى فى اقامة مبان للمراحل المختلفة ، ففى بعض المحافظات مثلا معاهد اعدادية تساوى فى عددها المعاهد الابتدائية أو تزيد ، الامر الذى يترتب عليه عدم التنسيق فى اعداد الطلاب بالمعاهد .

٣) ان هناك مفارقات عميقة بالنسبة لعدد الفصول الدراسية فلا يوجد فى بعض المبانى - مثلا - الا أربعة فصول دراسية أو خمسة ، على الرغم من أن المعروف ان صفوف الدراسة بالمعهد الابتدائى ستة صفوف ، وأنه ينبغى ان يكون بالصف الأول والثانى فصلان لكل صف ، وكذلك الحال بالنسبة للمعاهد الاعدادية والثانوية .

٤) ان بعض الأبنية تعمل على فترتين أو أكثر لمرحلتين أو ثلاث من التعليم وهو أمر له خطره بالنسبة للتعليم الأزهرى بصفة خاصة ، ومن الواضح أن السبب الاساسى فى هذه المفارقات يرجع الـــى ثلاثة عوامل :

- عدم وجود خطة لانشاء المعاهد الأزهرية قائمة على أساس الاحتياجات الفعلية للمناطق والكثافات السكانية .

- الضغوط الشعبية ، والجهود الذاتية التى تقوم بانشاء معاهد فى أماكن قد تكون فى غير حاجة اليها ، بينما تقصر الجهود عن انشاء معاهد فى أماكن هى فى شدة الحاجة اليها .

- قصور الاعتمادات المدرجة لمبانى المعاهد الأزهرية .

الموقف المالى بالنسبة لاعتمادات المبانى

١) بند الصيانة والترميمات :

كان مرصودا لهذا البند فى ميزانية الازهر عام ١٩٧٥ مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه وقت أن كان عدد المعاهد نحو ٢٠ ٪ من عددها الأن ، ووقت ان كان بعضها لا يزال فتيا يقاوم عوادى الدهر ، وقد علمنا الحال التى آلت اليها المعاهد ، ولا يمكن ان يفعل هذا المبلغ الكثير بمعاهد مثل معهد القاهرة بالدراسة ومعهد الزقازيق والمنصورة ودمنهور والاسكندرية وغيرها من المعاهد التى اصابها الوهن .

٢) الاستخدامات الاستثمارية :

كان الاعتماد المخصص للانشاءات الجديدة ٨٠٠٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٧٥ ، وقد ارتفع فى هذا العام الى ٥ر١٨٥٠٠٠ جنيه وهى قفزة مشكورة لا ريب ، والمأمول ان تطرد الزيادة لتدارك ما فات وخاصة لان العبء ثقيل والشقة بعيدة .

ولكننا بمتابعة المشروعات التى تنشأ من هذا البند نجد أن نصيب مبانى المعاهد الأزهرية منها لا يتفق وحجم المبانى التى تقضى الضرورة بانشائها لتحل بالتدريج محل غير الصالح منها ، كما نجد أن بعض المنشآت لم تتم منذ خمس سنوات سبقت ، وان البند مدين لشركات المقاولات بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف تقريبا هى عبارة عن أعمال تمت

لمجمع البحوث الاسلامية ، ومعنى هذا ركود كل المشروعات الخاصة بالمعاهد الأزهرية .

ومن هنا نوصى بضرورة اعادة النظر فى هذا الاعتماد ، وحصر الاعمال التى بدىء فيها ولم تتم تمهيدا لاستكمالها ثم البدء فى وضع خطة خمسية لأولويات المعاهد المطلوب احلال لها . ومطالبة الدولة بأن تكون لها أولوية فى الخطط الانشائية التى توضع للمبانى التعليمية تداركا لما فات المعاهد الأزهرية فى الماضى حيث كان جل الاعتماد فيها على الجهود الذاتية غير المنظمة .

ومن الممكن على ضوء الحصر الوارد تقدير الاعتمادات المطلوبة لمبانى المعاهد فى الخطة كما يلى (١) :

على أساس ان قوام المعهد الابتدائى ثمانية فصول + حجرات الادارة والمصلى والمكتبة، والمعهد الاعدادى وقوامه سته فصول + حجرات الادارة والمعمل والمصلى والمكتبة والمعهد الثانوى وما فى مستواه قوامه ١٤ فصلا + حجرات الادارة والمعمل والمصلى .

معاهد ابتدائية ١١٣ معهدا X ٥٠٠٠٠ جنيه = ٥ر٦٥٠ر٠٠٠ جنيه
معاهد اعدادية ٤٥ معهدا X ٨٠٠٠٠ جنيه = ٣ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه
معاهد ثانوية ٢٥ معهدا X ١٠٠٠٠٠ جنيه = ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه
معاهد معلمين ١٢ معهدا X ١٠٠٠٠٠ جنيه = ١ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه
معاهد قراءات ١٣ معهدا X ١٠٠٠٠٠ جنيه = ١ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه

فصول دراسية

ابتدائى ١٣٥٣ فصلا
اعدادى ٥٢٤ فصلا ٣٨٣١ فصلا X ٥٠٠٠ = ١٩ر١٥٥ر٠٠٠ جنيه
ثانـوى ١٩٥٤ فصلا

الجملة ٣٣ر٤٠٥ر٠٠٠ جنيه

وهذه الأسعار تقديرية ، ومن ثم فهى خاضعة للزيادة طبقا لميعاد التنفيذ .

٣) اعانة ترميم واستكمال المعاهد الأهلية الأزهرية الرسمية :

اعتمد لهذا النوع من الاعانات فى عام ١٩٧٥ مبلغ ٣٠٤٠٠ جنيه ، وعندما نشطت الجهود الذاتية فى انشاء المعاهد الأزهرية ارتفع هذا المبلغ الى ٧٩٠٠٠٠ جنيه فى العام الحالى ، ويقوم الازهر بتوزيع هذا الاعتماد على الطالبين بمعرفة لجنة فنية من رجاله ودراسة ميدانية من الادارة العامة للشئون الهندسية بالأزهر ، ومع أن الأزهر وضع ضوابط لهذه العملية ضمانا لحسن استثمار الاعانات التى يقدمها فقد يكون من الخير اضافة ضوابط جديدة تقضى بألا تقدم معونة مالية الا بعد ان يوشك المبنى على الاكتمال بالجهود الذاتية ، وضمـــان صلاحيته للدراسة .

٤) الاثاث :

يعتبر بند الاثاث من أهم الاعتمادات التى تساعد المعهد على أداء رسالته العلمية ، وقد بدأ فى عام ١٩٧٥ بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ارتفع فى عام ١٩٨٥ الى ٧٥٦٠٠٠ جنيه . ومع ذلك فإن هذا الاعتماد يقصر كثيرا عن الوفاء بمتطلبات المعاهد وبخاصة مع ارتفاع الأثمان بل تضاعفها ، بالاضافة الى قصوره عن الصيانة اللازمة . ولذا فمن الضرورى زيادة هذا الاعتماد بما يواجه مشكلة اصلاح أثاثات مضى على عمرها الافتراضى اضعاف المواقيت المقدرة لها .

٥) إعانة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم :

كانت مكاتب تحفيظ القرآن الكريم هى الروافد الأساسية فى تزويد الأزهر والمعاهد الدينية بالطلاب الحافظين لكتاب الله ، وحينما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نص فى المادة ٤٦ منها على ما يلى :

« تعتبر مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للادارة العامة للمعاهد الأزهرية الموجودة حاليا والتى تضم مستقبلا – معاهد ابتدائية أزهرية تؤهل للمعاهد الاعدادية للأزهر » .

والى جوار هذه المكاتب التى ضمت للأزهر واعتبرت معاهد أبتدائية تقوم مكاتب أهلية ، وقد نصت المادة ٤٧ من اللائحة على ما يلى بشأنها:

« تعامل مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم الخاصة التى لم تضم بعد الى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة اذا استوفت الشروط التى يصدر بها قرار من وزير شئون الأزهر » .

وقد استحدث فى ميزانية الأزهر بند لاعانة هذا النوع من المكاتب الخاصة وبلغت هذه الاعانة فى عام ١٩٧٥ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه وزيدت

فى العام الحالى الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، يقوم الأزهر بتوزيعها على ٤٠٠٩ من المكاتب فى شتى انحاء الجمهورية على قاعدة " الحافظ بمقدار ما حفظ ، والمحفظ بمقدار ما حفظ " .

والمفروض أن يراعى عند تقرير الاعانة لكل مكتب ، حالة المبنى ، ومدى حاجته الى الاصلاح والترميم ، نظرا لان أغلبية مبانيها فى حالة سيئة .

وقد تدارس المجلس الاقتراحات والتوصيات الآتية :

توصيات مباشرة :

* المبادرة الى تنفيذ خطة عاجلة بطريق الاحلال لتدارك الاوضاع الحالية لمبانى المعاهد الازهرية وهى أوضاع لا تحتمل الانتظار ، وتشتمل هذه الخطة على ما يلى :

– انشاء ١١٣ معهدا ابتدائيا ، كل معهد من ثمانية فصول كحد أدنى ، بالاضافة الى حجرات الادارة والمصلى ، وأن يكون المبنى قابلا للنمو .

– انشاء ٤٥ معهدا إعداديا كل معهد من ستة فصول كحد أدنى بالاضافة الى حجرات الادارة والمصلى ، وأن يكون المبنى قابلا للنمو .

– انشاء ٢٥ معهدا ثانويا كل معهد من ١٤ فصلا .. الخ .

– انشاء ١٢ معهدا للمعلمين كل معهد من ١٤ فصلا .. الخ .

– انشاء ١٣ معهدا للقراءات كل معهد من ١٤ فصلا .. الخ .

كما نوصى باستكمال الفصول الناقصة فى المعاهد القائمة على أساس :

– ١٣٥٣ فصلا بالمعاهد الابتدائية .

– ٥٣٤ فصلا بالمعاهد الاعدادية .

– ١٩٥٤ فصلا بالمعاهد الثانوية .

* اعادة النظر فى خطة الاستثمارات ، مع فصل استثمارات المعاهد عن استثمارات هيئات الأزهر الأخرى ، والعمل على تدبير الاعتمادات اللازمة للبدء فى تنفيذ خطة الاحلال المنوه عنها فى البند السابق .

* تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة المبانى والاثاث بما يعيد للمبانى القائمة والصالحة للبقاء رونقها وصلاحيتها وحسن تأثيثها ، وتزويدها بالتجهيزات والوسائل الحديثة بقدر الامكان .

* توزيع اعانات المعاهد الأهلية بما يكفل اقامة مبان كاملة لا يتحمل الأزهر فيما بعد تكاليف استكمالها ، ويضمن ألا تكون مطابقة للأصول الهندسية والتربوية .

* العناية بمكاتب تحفيظ القرآن الكريم باعتبار انها معاهد ابتدائية خاصة تحت اشراف الازهر ، مع توجيه جزء من الاعانة التى تقرر لها ، لاصلاح مبانيها وصيانتها .

* دعم اعضاء هيئة الاشراف بالادارة العامة للشئون الهندسية بما يكفل لها اداء مسئولياتها كاملة بالنسبة لمبانى المعاهد الأزهرية فى المحافظات المختلفة .

* ان تراعى الدولة عند وضع خططها الخمسية والسنوية احتياجات المعاهد الأزهرية من المبانى والمنشآت بما يتناسب مع أعداد الطلاب الذين يلتحقون بها ، ليؤدوا واجب الالزام الذى نص عليه القانون .

التوصيات

فى ضوء ما سبق يوصى المجلس بما يلى :

اولا : أن يبادر الأزهر :

– بوضع خطة عاجلة لاحلال واستكمال وترميم المعاهد والفصول المشار اليها آنفا .

– وضع خطة مستقبلة يتم فيها رسم سياسة لاحتياجات المحافظات من المعاهد مع مراعاة التسلسل الهرمى فى مختلف المراحل ونوعياتها داخل كل محافظة .

ثانيا : ان تقر الجهات المسئولة هذه الخطط المقدمة من الأزهر وتدبر الاعتمادات اللازمة لها .

دور الأزهر فى محو الأمية الدينية وفى تكوين الشخصية الاسلامية

ثبت فى قضايا التاريخ وتجارب الأمم أن السلوك المستقيم والأخلاق الفاضلة هى أولى دعائم الحياة ومقومات الحضارة .

وفى استطاعة المرء ان يرى شعبا يعيش بلا ثروة ولكنه لا يستطيع أن يتصور شعبا يعيش بلا قيم وأخلاق .

لقد شرع الله تعالى الشرائع وانزل الدين هداية للناس · ولكن مفاهيم الاخلاق وطرائق السلوك وصور المعروف والمنكر ، لابد أن يعتريها التغير ، ومن ثم وكل أمرها الى ادراك عقول البشر وأحكام الذوق العام .

بل انه سبحانه وتعالى وضع ضوابط السلوك ويسر الأخذ بما استقام منه رحمة بعباده ، وارشادا الى طريق سعادتهم . وتيسيرا على الخلق ارسل الله سبحانه الرسل يدعونهم الى عبادته ، ويرشدونهم الى الخير ، ويعلمونهم الاخلاق الفاضلة ، ويدلونهم على ما يصلح أمورهم ويحقق لهم الأمن والسلام .

وهكذا كانت رسالات السماء - منذ بدء الخليقة - رحمة للعالمين ، وتبين للانسان انه كان - ولا يزال - فى حاجة الى الدين والتدين والى رب يرعاه ، وهو الذى خلقه من العدم ، وأن عليه أن ينصاع لما امر به الخالق ، وان يبتعد عما نهى عنه ، وأن فى الائتمار بأوامره وتجنب نواهيه خيرا لهم فى الدنيا والآخرة .

الأزهر ورسالة الاسلام :

ومنذ وجد الأزهر فى مصر ، وهو يقوم على حمل رسالة الاسلام التى جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء ، ويبذل علماؤه الجهود الدائمة فى تعليم الدين القويم ونشر الثقافة الاسلامية ، والزود عن حياض الاسلام ، والرد على أباطيل خصومه .

كان علماء الأزهر منذ انشىء منارات فى علوم الدين والدنيا ، حفظوا العلوم الدينية من الاندثار والضياع ، واشتغلوا بعلوم الدنيا وكانوا فيها سباقين ، والى جوار هؤلاء العلماء الأجلاء كان الطلاب يقبلون على العلم من جميع فئات الشعب والشعوب العربية والاسلامية ، حتى اذا ما بلغ الطالب درجة التفقه والاجادة ، أجيز لكى يتصدى لتعليم الناس ويدعو الله على بصيرة محققا مضمون الآية الكريمة .

" فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون " (الآية ١٢٢ : التوبة) .

كان الأزهر منارة تشع على المجتمع المصرى علما وعملا ، ماثل الأثر فى كل مدينة وكل حى وكل بيت ، وكانت سيرة الشيوخ والعلماء وسلوكياتهم الباهرة تروى فى كل مكان فتكون أول ما يعلم للناشئة منذ نعومة أظفارهم فتغرس فى نفوسهم مبادىء الدين القويم ، وتطبع سلوكهم الفردى والاجتماعى بطابع الاسلام الحنيف ، وكان للعالم الأزهرى الصدارة فى المجتمع ، وكان خريج الأزهر قدوة فى القرية يستفتيه الناس فى أمور دينهم ودنياهم ، ويتأسون به فى مسلكهم ، وكان الدعاة من خريجيه ينتشرون فى كل صقع فيفقهون الناس بما ينفعهم ، وبما يعصمهم من الزيغ والضلال .

ثم أتى على المجتمع حين من الدهر ، وشغلتنا أحداث جسام متلاحقة ، مختلفة الجوانب ، متعددة الصور ، ونشأ جيل بعد جيل ، غابت عنهم أساسيات الدين التى تقوم السلوك وتنير للناس الطريق ،

وأكبر الظن ان غيبة هذه الأساسيات هى السبب فى معظم ما نشاهده كل يوم ، ونقرؤه كل صباح ، وتطالعنا به وسائل الاعلام من غرائب الحوادث ، وشواذ المنكرات ، التى لم تكن معروفة فى مجتمعنا من قبل الا فيما قل وندر .

وانا لنعبر عن غيبة هذه الاساسيات بمصطلح " الأمية الدينية " وسنحاول فيما يلى ان نعرض مظاهر هذه الأمية فى مجتمعنا ، وأسبابها ، ثم نلقى بعض الضوء على ما يقوم به الأزهر من جهود فى سبيل القضاء عليها ، وفى سبيل تكوين الشخصية الاسلامية السوية .

الامية الدينية
صورها وأسبابها

صور الأمية الدينية :

نستطيع أن نجمل الأمية الدينية فى ثلاث صور :

١) الجهل بمسائل الدين ، أو بتعبير آخر " الفراغ من الثقافة الدينية " وهذه الصورة درجات متفاوتة قد يراد منها خلو الذهن تماما من كل ما يتصل بالدين بحيث يكون المرء كيوم ولدته أمه ، وهذه الصورة تكاد تكون غير موجودة فى مجتمعنا هذا ، وفى زمننا هذا ، حتى بين الذين لم يتح لهم حظ من التعليم المدرسى ، ذلك لأن المحيط الذى يعيش فيه المصرى المسلم – أيا كان موقعه – يتعرض آناء الليل وأطراف النهار لممارسات دينية لا تنقطع ، من أذان الصلوات ، وشعـــائر العبادات ، وترتيل لآيات ، وأحاديث دينية وندوات ، وغيرها .

وحتى اذا فرض وجود مثل هذه الأمية فمن اليسير معالجتها ، والاستجابة لنداء الفطرة فيها ، فكل مولود يولد على الفطرة ، كما جاء فى الحديث الشريف .

– ولكن هناك صورة اكثر انتشارا بين المسلمين حتى بين بعض ممن نالوا قسطا متواضعا من التعليم المدرسى ، ونعنى بها صورة طائفة من السذج والبسطاء الذين يعتقدون ان كل ما ينسب الى الدين هو من الدين ، وان كل من ينتسب الى العلم يؤخذ منه ، ويستمع لكلامه دون تمييز بين الوهم والحقيقة .

وأهم ما يميز هذه الفئة أنهم يقعون – بسهولة – فريسة للبدع والخرافات ويقومون – باسم الدين – بتصرفات يتبرأ منها الاسلام ، يضرون بها أنفسهم ويضرون بها غيرهم ، ويسيئون من حيث يحسبون انهم يحسنون صنعا .

– ثم هناك صورة لفئة ثالثة نالوا حظا غير قليل من التعليم المدرسى ، ولكن ثقافتهم الدينية كانت ضحلة فى مناهجها وفى طريقة تلقيها ، وفى المناخ التعليمى الذى تلقوها فيه ، ومن ثم لم تصل الى وجدانهم ، وانما حصلت على أنها شعارات قد ترددها أفواههم ، ولم يدخل الايمان بها فى قلوبهم .

وتتمثل هذه الأمية فى مظاهر منها :

– وقوف العقيدة عند حد التلفظ ، أما ما ينبغى أن يقترن بها من وجـــوب مراقبة الله فى كل عمل فهو أمر بعيد .

– الوقوف عند الجانب المظهرى فى أداء الشعائر – دون وعى بما ينبغى أن يلازمها من تدبر وخشوع وما تستهدفه من بر وخير وسلوك كريم .

– وقد يترتب على المظهرين السابقين – فى بعض الأحيان – انفصال كبير بين العلم والعمل ، ويتمثل ذلك فى انحرافات مثل الرشوة والكذب والنفاق وابتغاء أيسر السبل للكسب الدنيوى العاجل ولو تأتى بطريق غير مشروع والاستكانة لعادات وتقاليد فيها الضرر والضرار ، مثل العدوان باسم الكرامة ، أو الأخذ بالثأر .

٢) وأما الصورة الثانية فهى التطرف الفكرى باسم الدين ، وقد ابتلى العالم الاسلامى فى السنين الأخيرة بطوائف من المسلمين ، منهم من يعلمون قليلا من النصوص يجمدون عليها ، ويقفون عند ظواهرها ، فلا يستطيعون أن يوفقوا بين أطوار الحياة المتغيرة وأحكام الدين ، وقد يجنح بعض هؤلاء الى التزمت والغلو فى اصدار الأحكام فيما هو حلال وحرام ، ويصورون الحياة بلون قاتم ، فالتصوير حرام ، والموسيقى

حـرام ، وغير ذلك كثير مما يتصل بالطعام والشراب ومعاملة الناس .

ومن هذه الفئة من يلجأ الى العنف فما أيسر أن يرموا الناس بالكفر وقد يمتد عنفهم الى الانتقام من المجتمع ، والعدوان على الأبرياء من الناس الذين لا يسيرون على هواهم فيما يحسبون انه تطبيق للشريعة الاسلامية ، فكأنما يأخذون سلطة التشريع والتنفيذ فـي أيديهم .

وهذه الصورة من الأمية الدينية ، وهى أمية دينية لا ريب ، هى أشد الصور خطرا على سلامة المجتمع .

ان اختلاف الرأى أمر جائز ، بل قد يكون صورة من صور الخير والرشاد ، وهـو ضرورى لامتداد الحضارة والعمران ، ولكن لاختلاف الرأى قنواته المشروعة وأساليبه الرشيدة ، التى أجملها القرآن الكريم فى آيات بليغة .

" ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى أحسن ، ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله ، وهـــو أعلم بالمهتدين " .   (الآية ١٢٥ : النحل) .

وأما ان يتصل الرأى بالعنف ويصبغ بالخصومة والبغضاء والرمى بالكفر ، و أما ان يركب صاحب الرأى مركب الشطط فى الحكم على الناس والعدوان على الآمنين ، فهنا تكون المخاطر والكوارث ، وتكون الفتنة والفساد الكبير .

ومن هنا تبرز ضرورة الدعوة الصحيحة ، والحوار الحر ، يقوم بهما الدعاة المخلصون ، يحصنون الشباب ويرشدون الضالين ويصححون المفاهيم ويهدون الى صراط الله المستقيم .

٣) وثمة صورة ثالثة لا نملك الا أن نعدها من بين صور الأمية الدينية ، لأن مصدرها هو سوء الفهم لأحكام الدين ، ومجافاة الطبيعة السمحة للشريعة الاسلامية ، ونعنى بها تلك الأمية المتمثلة فى التعصب الأعمى البغيض ، وفى نظرة البعض الى الأديان السماوية الأخرى بعين البغضاء بل الخصومة التى قد تخرج عن طورها احيانا ، فتلجأ الى المشاحنة والعدوان .

وحتى اذا كان وراء هذا المسلك العدوانى لبعض الفئات يد خفية تبغى اثارة الفتنة فى المجتمع لتنال من وحدته ، وتذهب بريحه ، وتشغله عن البناء والتنمية – حتى اذا كان الأمر كذلك – وهو أمر وارد – فان هذا يعنى أن الأمية قد طمست على عقولهم ، فلم يستبينوا ما يبيت لهـم ، ولم يدركوا ما فى دينهم من سماحة ومن رعاية لحرمة الأديان السماوية ، وحماية لحقوق اتباعها فى حريتهم الدينية ، وحقوقهم المدنية مع المسلمين على قدم المساواة ، لهم مالنا وعليهم ما علينا .

أضف الى ذلك أن المجتمع المصرى ذاته كان – ولا يزال – مجتمع المودة والمحبة ، لم يعرف فى تاريخه الطويل قط التعصب ضد الأديان .

واذا قورن مجتمعنا المصرى بكثير من المجتمعات الاسلامية من حيث انتشار الأمية الدينية فاننا نستطيع القول ان مجتمعنا أحسن حالا ، وأقوم سبيلا ، فليس فيه رواج للملاحدة والمشركين ، وليست لدينا فرق دينية متناحرة ، أو مذاهـــب متصارعة كما هو الحال فى كثير من المواطن . ثم ان هناك صحوة اسلامية واضحة ، نلمسها فى المساجد العامرة بالمصلين ، والندوات الدينية يؤمها ألوف الشباب والمسنين ، ومئات الجماعات الدينية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وكتب الثقافة الدينية التى تدل الاحصاءات على أنها اكثر الكتب رواجا فى سوق النشر ومعارض الكتب .

ومع هذا فان هناك أمية دينية فى نسبة ليست بالقليلة تسىء الى مجتمعنا المسلم الى حد كبير ، وتتمثل فى المظاهر والسلوكيات التى ما كان ينبغى لها أن تكون فى بلد الأزهر الذى حمل المشعل بنور الاسلام منذ قرون عديدة .

ولكن نور الأزهر – فيما يتعلق ببناء المسلم – لا يقتصر على مجرد محو أميته الدينية ، فذلك هو الحد الأدنى من أهداف التعليم والدعوة ، وانما تمتد رسالة الأزهر الى نشر المعرفة بين الناس ، والى وضع

الخطط واتخاذ الوسائل الكفيلة بتربية الشخصية الاسلامية فى ضوء ما جاء به القرآن الكريم ، والسنة الشريفة .

هذا والى جانب ما ينبغى ان تقوم عليه شخصية المسلم من الدعوة الى الحق والمعروف والفضيلة ، فان هناك مقومات مكملة لشخصية المسلم ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ، بعض المبادىء العامة التى تعتبر من أركان الشخصية الاسلامية والتى أفاض فيها الشراح والمفكرون المسلمون مثل التكامل ، والتوازن ، والاعتدال ، والوسطية ، وكذلك المبادىء التى تحدد العلاقة بين الفرد والمجتمع مثل " الحرية " و« المساواة » و«العدالة » والتى تكتمل الشخصية الاسلامية بممارستها فى المجتمع الاسلامى .

دور الأزهر فى التربية الدينية بمدارس التعليم العام :

بعد أن شرحنا مفهوم الأمية الدينية ، وأشرنا الى أهم مقومات شخصية المسلم فى ضوء ما جاء به القرآن الكريم والسنة الشريفة ، ودور الأزهر الشريف فى مجال الدعوة الدينية ، نشير فى ايجاز الى الدور الذى يقوم به الأزهر عن طريق مؤسساته وخريجيه فى مجال تعليم الدين لناشئة المدارس ، وما اصطلحنا على تسميته بالتربية الدينية .

ذلك أن الأغلبية العظمى من معلمى الدين الاسلامى فى مدارس التعليم العام - فيما عدا الحلقة الابتدائية - من خريجى كليات الأزهر ، يقومون بتدريس الدين كمادة تحمل اسم " التربية الدينية " يستكملون بها النصاب المقرر فى مادة " اللغة العربية " التى جرى العرف على أنها مادة تخصصهم ، وقد جنى هذا الاعتبار على وضع التربية الاسلامية وبخاصة ان الدرجة التى يحصل عليها الطالب فيها لا تضاف الى مجموع الدرجات .

ومع ان محتوى مناهج التربية الدينية فى مدارس التعليم العام يضم قدرا لا بأس به من القرآن الكريم والاحاديث النبوية والعبادات والمعاملات والسير والتهذيب ، فان المناخ العام الذى تؤدى فيه هذا المناهج ، والمستوى العلمى لكثير من المعلمين ، والطريقة التى تستخدم فى الأداء ، لم تحقق الأثر المنشود فى تعميق القيم الدينية ، وترسيخ المبادىء السامية لتصبح سلوكا طيبا فى التلاميذ .

التوصيات

على الرغم من الجهود التى يقوم بها الأزهر ومؤسساته فى مكافحة الأمية الدينية بصورها المختلفة ، وعلى الرغم مما يقوم به الأزهر ومؤسساته من جهد فى تكوين الشخصية الاسلامية التى حدد أركانها القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وقدمت نماذجها السيرة النبوية العطرة وسيرة الخلفاء الراشدين والأئمة الصالحين - على الرغم من هذا كله فاننا نرى فى المجتمع كثيرا من المظاهر السلوكية المتفشية بين أعداد غير قليلة من المسلمين ، تتجافى مع ما يدعو اليه الاسلام من قيم ومبادىء .

وفى هذا دلالة على أمرين :

الأول : أن الجهود التى يبذلها الأزهر ومؤسساته فى حاجة مستمرة الى التطوير ، من حيث الكم والكيف على السواء .

والآخر : ان التبعة لا تقع على الأزهر وحده وانما يشاركه فيها أجهزة وقنوات أخرى ، تقوم بالتوجيه فى مجتمعنا المعاصر الذى تلم به تغيرات جذرية وتحديات فى جميع الميادين .

وفيما يلى بعض التوصيات فيما يتعلق بدور الأزهر أساسا ، ثم بدور بعض الأجهزة المعنية التى تتصل بالموضوع :

توصيات عامة :

* لقد كان لخريج الأزهر على مدى التاريخ طابعه الخاص وشخصيته المتميزة التى كانت موضع التقدير فى الداخل والخارج . والأمل معقود على أن تتمكن الجهود المخلصة للدين ولهذه المؤسسة العريقة من أن تستعيد للشخصية الأزهرية مكانتها . وفى سبيل ذلك يؤكد المجلس التوصيات التى سبق أن اصدرها ، والتى تتعلق بتربية

الشخصية المتكاملة للطالب الأزهرى الذى سيكون يوما ما نموذجا يقتدى به فى سلوكه وطريقة أدائه ، أيا كان الموقع الذى يعمل فيه .

* توجيه المسئولين عن محو الامية الدينية ، وتكوين الشخصية الاسلامية – أيا كانت اختصاصاتهم ومواقع عملهم – الى الاهتمام بغايات ثلاث أساسية ، ومراعاة التوازن بينها لكيلا تطغى احداها على الأخرى وهى جوانب : المعرفة ، والوجدان ، والسلوك .

* تنشيط الدراسات الاسلامية من اصول الاسلام الحنيف وبخاصة تلك التى تعالج قضايا الحاضر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، وتشجيع الباحثين ودعمهم ماديا وأدبيا ، ونشر هذه الدراسات وتيسير تداولها واقتنائها .

فى شأن الدعوة والداعية :

* ان القدوة الصالحة للدعاة ، ودعوتهم المستنيرة الدؤوب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والتفهم السليم للغة العصر – هى المنهج القويم لمحو الأمية الدينية ، وهداية الناس الى الطريق المستقيم والعمل الصالح فى ضوء تعاليم الدين الحنيف . ومن ثم فتنبغى العناية باختيار من يتصدون للدعوة ، وحسن إعدادهم وتدريبهم . وان تيسر الدولة لهم سبل أداء رسالتهم ، وتحيطهم بالرعاية ماديا وأدبيا وعلميا .

* ضرورة تركيز أجهزة الدعوة والاعلام على بعض المبادىء ذات الأثر المباشر فى تكوين الشخصية الاسلامية السوية ، وتعزيزها بنماذج من السيرة النبوية العطرة وسلوك الأعلام من الشخصيات الاسلامية الراشدة . ومن هذه المبادىء (على سبيل المثال) :

– الوسطية والاعتدال .

– الأخذ بأسباب العلم ، وقرن العلم بالعمل مع اتقانه ، قربى الى الله .

– الدفع بالتى هى أحسن .

– الاعتزاز بالتراث واللغة ، والذاتية الثقافية الاسلامية .

* عدم الاقتصار فى الدعوة على المحاضرة والخطبة والمقالة ، وانما تستخدم الوسائل التكنولوجية والبرامج الحديثة ، وينبغى أن يكون هناك تخطيط وإعداد وتقويم لمثل هذه البرامج ، تقوم بها الأجهزة المختصة بالتعاون والتنسيق مع الأزهر ومؤسساته .

فى شأن أجهزة الاعلام :

* توجيه المسئولين عن المؤسسات المعنية من اذاعة وتليفزيون وصحافة الى :

– مزيد من العناية بالبرامج من حيث الكم والكيف والتوقيت ، وحسن اختيار من يتصدون للحديث الدينى .

– تجنيد الفن ليكون فى خدمة الفضيلة ، منفرا من الرذيلة والانحراف .

– ترشيد البرامج الاعلامية نحو احترام شخصية رجل الدين ، ومعلم التربية الدينية .

– التصدى بحسم لمن يستفزون مشاعر المواطنين فيما يكتبون فى الصحف ، اذ يفسرون الدين على غير وجهه .

* انشاء مراقبة فنية بجهاز الاذاعة والتليفزيون ، يتولاها علماء من ذوى الخبرة ، تختص بمراجعة ما يذاع ويعرض من برامج دينية واجتماعية ضمانا لخلوها مما يمس العقيدة أو القيم الاصيلة .

فى شأن المؤسسات التعليمية :

* ان أساتذة الأزهر – فى معاهده وكلياته – هم الرواد الذين يؤمل أن يقودوا حملات محو الأمة الدينية ، وبناء الشخصية الاسلامية السوية ، ولهذا ينبغى ان توضع المعايير الدقيقة لاختيار هؤلاء الاساتذة بحيث تتوافر فيهم مقومات الدعاة بحق ، ولا يقتصر عملهم على أداء الواجبات الرسمية ، بل يتجاوزها الى توجيه تلاميذهم علميا وتربويا .

وفى هذا الصدد ينبغى أن تهتم المعاهد والكليات بالأنشطة اهتمامها بالمقررات الدراسية ، وأن يكون اساتذتها دعاة وروادا .

* التركيز فى دراسة الدين - بعد جانب العقيدة - على الجوانب التى تتصل بالعلاقات الاجتماعية والمعاملات فى العمل والتجارة وشئون المعاش ، وابراز الآيات القرآنية والاحاديث النبوية وجوانب سيرة الرسول وصحابته التى تدعو الى المحبة بين المسلمين بعضهم وبعض وبين المسلمين ومن يعايشونهم فى مجتمعاتهم .

* اتخاذ الوسائل الكفيلة بتوفير الاهتمام بدروس التربية الدينية فى مدارس التعليم العام بالنسبة للمعلم والتلميذ جميعا ، ومن هذه الوسائل التشدد فى تطبيق النص الذى يقضى بأن الدين مادة أساسية ، وضرورة اضافة درجاتها الى مجموع درجات التلميذ فى سنوات النقل (دون امتحانات الشهادات العامة) وتقويم المعلمين القائمين بتدريسها تقويما منفصلا عن اللغة العربية ، بحيث يكون له أثره فى ترقياتهم واعاراتهم ، بالاضافة الى تكريم الممتازين من معلمى المادة والمتفوقين من تلاميذهم .

* ان كثيرًا من معلمى الدين فى مدارس التعليم العام لم يعدوا اصلا لتدريس هذه المادة ، وانما يقوم بهذه المهمة عادة مدرس اللغة العربية ، ولما كان إعداد مدرس متخصص لتدريس الدين وحده تقف دون تنفيذه أسباب تربوية واقتصادية - فإنه يقترح إعداد برنامج تدريبى شامل وجاد للمدرسين فى أثناء الخدمة ، يتناول طرق تدريس الدين (واللغة العربية) فهما وممارسة ، على ألا تقل مدة البرنامج عن ثلاثة أشهر .

* استمرار رعاية الكتاتيب القائمة ، والتشجيع على انشاء المزيد منها باعتبارها روافد للمعاهد والمدارس ، على أن يتولاها الأزهر بالتوجيه ، ويقدم لها المعونات المادية والأدبية .

توصيات سابقة :

* التأكيد على التوصيات التى صدرت عن المجلس فى دوراته السابقة ولا سيما التوصيات الملحقة بالتقارير الآتية :

١) دور الأزهر فى نشر الثقافة الاسلامية وتحفيظ القرآن الكريم .

(الدورة الرابعة ١٩٧٧/٧٦)

٢) تعليم الدين والتربية الاجتماعية .

(الدورة الرابعة ١٩٧٧/٧٦)

٣) تعليم الدين فى مراحل التعليم العام .

(الدورة الرابعة ١٩٧٧/٧٦)

٤) ترشيد سياسة التعليم فى معاهد الفتيات بالأزهر .

(الدورة السابعة ١٩٨٠/٧٩)

٥) الدعوة واعداد الدعاة .

(الدورة الثانية عشرة ١٩٨٥/٨٤)

٦) الثقافة الاسلامية لطلاب الجامعات المصرية .

(الدورة السادسة ١٩٧٩/٧٨)

وكان المجلس قد أصدر فى الدورة المذكورة توصية لم تنفذ كما ينبغى ونصها كما يلى :

« توجيه العناية فى التعليم الجامعى الى التراث الدينى ، وتمكين طلابه من اطلاعهم عليه ومدارستهم له ، وابراز الفضائل التى تحث عليها الأديان السماوية وآثار التحلى بها ، وتطعيم هذا التعليم بقدر من الثقافة الاسلامية والدراسات الانسانية فى صورة مقررات علمية على نحو ما حدث بالنسبة الى الاشتراكية والى ثورة ٢٣ يوليو ، والى القومية العربية ، على أن ينتظم ذلك فى صفوف الدراسة العالية وتؤلف فيه الكتب الدراسية فى مستوياتها ، ويخصص لكل صف أستاذ يمكن رجوع طلابه اليه لاستيضاح ما هو فى حاجة الى استيضاح مما تنتظمه هذه المؤلفات وما يشتبه أمره عليهم فيما يثيره المغرضون والمشككون وأصحاب المآرب والأهواء » .

تطوير الدراسة بمؤسسات الأزهـــر

صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر وهيئاته ، ولقد بدأ تطبيق مواده خلال السنوات التى أعقبت صدوره ثم صدرت لائحته التنفيذية فى عام ١٩٧٥ وتناولتها بعض الاضافات والتعديلات .

واليوم وقد مضى أكثر من ربع قرن على صدور القانون ، وتخرج فى ظله الآلاف من الدارسين بجامعة الأزهر ومعاهده ، فإن الأمر يتطلب وقفة لنتبين مدى تحقيق هذا القانون لأهدافه ، وأوجه القصور - ان وجدت - للنظر فى تلافيها .

وتستهدف هذه الدراسة محاولة التعرف على هذه الجوانب من خلال استعراض أغراض القانون فيما يتعلق بتطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر ، والأوضاع الحالية للدراسة بجامعة الأزهر ومعاهده ، ومدى تحقيقها للآمال المنشـــودة من التطوير وتلمـــس مناحـــى النقص أو القصور .

تطور الدراسة بالأزهر منذ نشأته وحتى نهاية العصر العثمانى :

لم يكن الأزهر أول مؤسسة علمية اسلامية بمصر ، ولكن سبقه المسجد الجامع الذى بناه عمرو بن العاص مع مدينة الفسطاط حيث قامت به حركة علمية تمثلت فى حلقات دراسية كانت تشرح فيها تعاليم الدين الاسلامى الحنيف وتوضح اسسه وأحكامه وأهدافه ، وكانت حلقة الامام الشافعى من أشهر هذه الحلقات وتخرج فيها كثير من الشيوخ والعلماء فى ذلك العصر .

كذلك كان الحال مع جامع احمد بن طولون ، فما ان فرغ من بنائه سنه ٢٦٥ هـ (٨٧٨ م) حتى جلس به الفقهاء والعلماء ، وازدحمت به الحلقات ، وأصبح المركز الثقافى لمدينة القطائع ، وكانت تلقى فيه دروس التفسير والحديث والفقه على المذاهب الأربعة ، كما كانت تلقى به دروس فى القراءات والسيرة ، وفى اللغة والنحو والتاريخ والفلسفة وعلوم الهيئة والميقات .

وبعد الفتح الفاطمى لمصر ، أسس الفاطميون مدينة القاهرة لتصبح العاصمة الجديدة للبلاد ، وأنشـأوا بها الجامع الأزهر الذى بدىء فى بنائه سنه ٣٥٩ هـ (٩٧١ م) وافتتح للصلاة فى شهر رمضان من سنة ٣٦١ هـ ، ولكن الدراسة لم تبدأ به الا بعد أربع سنوات . وكان هذا المسجد يعرف باسم " جامع القاهرة " وجاءت تسميته بالأزهر بعد ذلك نسبة للقصور التى كانت تحيط به وتعرف بالقصور الزاهرة ، وربما كان اشتقاقا من اسم فاطمة الزهراء التى ينتسب اليها الفاطميون .

وعندما استقر سلطان الفاطميين بمصر ، بدأوا فى نشر مذهبهم ودعوتهم الشيعية بالجامع الازهر ، وكان ذلك فى آخر عهد المعز لدين الله الفاطمى ، فجلس قاضى القضاة ، أبو الحسن على بن النعمان القيروانى فى شهر صفر سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٦ م) بهذا الجامع وقرأ مختصر أبيه فى فقه آل البيت وهو المسمى بكتاب " الاختصار " فى جمع حافل ، واثبت أسماء الحاضرين ، فكانت هـذه أول حلقة للدراسة بالأزهر . وتوالت بعد ذلك الحلقات العلمية التى عقدها بنو النعمان وكانوا من أكابر علماء المغرب ، كما اتخذ " يعقوب بن كلس " وزير المعز لدين الله الفاطمى ووزير ولده العزيز ، مكانه فى الأزهر معلما ، وقرأ على

الناس كتابا ألفه فى الفقه الشيعى على مذهب الاسماعيلية ومبوبا على أبواب الفقه .

والى جانب دروس الفقه ، عقدت بالأزهر دروس فى الحكمة ، وتبع ذلك تدريس العلوم الدينية العقلية ، وعمل الخلفاء الفاطميون على جذب طلاب العلم الى الأزهر من أنحاء الأقطار الاسلامية ، وفى عام ٣٧٨ هـ (٩٨٨م) عينوا له المدرسين ونظموا لهم الرواتب وجهزوا لهم السكنى بجوار الجامع ، وسارت الدراسة به على نظام الحلقات وكانت تدرس فيه مواد الدين ، واللغة ، والأدب ، والقراءات ، والنحو ، والمنطق والفلك ، والطب ، والعلوم ، والرياضيات ، وكانت مكتبة الأزهر تحوى العديد من المؤلفات الخاصة بهذه المواد .

وفى العصر الأيوبى (٥٦٧ - ٦٤٨هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠ م) أبطلت صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر ، وان كان قد احتفظ بصفته التعليمية وألقى فيه " موسى بن ميمون " الذى وفد الى مصر فى عهد صلاح الدين الأيوبى وعمل طبيبا خاصا فى بلاطه ، دروسا فى الرياضة والطب والفلك ، ولكن الدولة الأيوبية السنية عنيت بانشاء المدارس التى نافست الأزهر فى مهمته والذى صار الفقه يدرس فيه على المذاهب الأربعة .

وفى العصر المملوكى (٦٤٨ - ٩٢٢ هـ / - ١٢٥٠ -١٥١٧م) أعاد الظاهر بيبرس للأزهر خطبة الجمعة ، كما أعاد اليه نشاطه العلمى ، فبلغ عدد طلابه فى عام ٨١٨ هـ (١٤١٥م) - ٧٥٠ طالبا من مختلف الأقطار الاسلامية حيث كانوا يدرسون فيه علوم الدين واللغة والعلوم العقلية .

وبينما كان المغول يجتاحون الجانب الشرقى للعالم الاسلامى ، ويدمرون بغداد ويقتلون الخليفة وغيره من علمائها ويحرقون الكتب والمؤلفات التى كانت تزخر بها - كان الجانب الغربى للعالم الاسلامى فى الأندلس وشمال أفريقية فى تقهقر وضعف مستمر أمام ضربات الفرنجة .

ووقفت مصر تستقبل النازحين من المشرق والمغرب ، وتستخلص الكتب التى نجت من الدمار وأهوال الطريق ، وتفسح صدرها للعلماء الذين فروا من العسف والعدوان وأصبح الأزهر هو الجامعة الإسلامية الكبرى .

غير أنه فى أواخر العصر المملوكى أصاب الأزهر ما أصاب سائر مرافق البلاد من ركود ، وفى العصر العثمانى (٩٢٢ - ١٢٥٠هـ/ ١٥١٧-١٨٠٥م) توقفت دراسة العلوم العقلية ما عدا الحساب للحاجة اليه فى علم المواريث ، ومبادىء علم الهيئة للحاجة اليه فى تحديد وضبط مواعيد الصلاة ، بالاضافة الى بعض نظريات الهندسة والفلك .

كما زالت عن العلوم النقلية ظاهرة الاجتهاد ، وسيطر على دراستها الحفظ والاستظهار والاهتمام بالنواحى اللفظية .

غير أن ذلك لم يمنع بعض علماء الأزهر من دراسة بعض العلوم العقلية باعتبارها من علوم الكفاية التى اذا قام البعض بدراستها تحقق الغرض منها ، وكان من بين هؤلاء الشيخ " احمد الدمنهورى " شيخ الجامع الأزهر فى الفترة من ١٧٦٨ - ١٧٧٨ م . فقد ورد فى سند إجازته انه درس الحساب والجبر والهندسة والفلك وعلم المواليد الثلاثة (الحيوان والنبات والجماد) والتشريح وعلاج البواسير وعلاج لسع العقرب وتاريخ العرب والعجم .

كما درس الشيخ " حسن الجبرتى " المتوفى عام ١٧٧٤ : الحساب والجبر والهندسة وحساب المثلثات ، وكان يعلم تلاميذه الفلسفة والفلك والرياضيات .

وفى أثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٢١٣ - ١٢١٦ هـ / ١٧٩٨/١٨٠١ م) تعالت الأصوات بضرورة إصلاح أحوال الدراسة بالأزهر ، بعد أن تبين لعلمائه الفرق بين ماوصلوا اليه وبين ما وصل اليه العلم فى الغرب .

وفى فترة تولى محمد على حكم مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨ م) أنشأ نظاما تعليميا حديثا تاركا الأزهر ونظامه التعليمى على ما كان عليه ،

وان كان قد استعان بعلماء الأزهر وطلابه فى انشاء المدارس الحديثة وفى الايفاد للبعثات الخارجية . وفى عهدى عباس الأول وسعيد (١٨٤٨ - ١٨٦٣ م) سيطر الركود الثقافى على الأزهر مثله مثل سائر المؤسسات التعليمية الأخرى فى مصر .

وفى عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩ م) أشار التقرير الرسمى الذى قدمته مشيخة الأزهر لتبعث به الى لجنة معرض باريس سنة ١٨٦٤م الى أن المواد التى تدرس بالأزهر تشمل علوم : الفقه ، والاصول ، والتفسير ، والحديث ، والتوحيد ، والنحو ، والصرف ، والمعانى والبيان والبديع ، وفن اللغة ، والعروض والقافية ، وعلوم الفلسفة والحكمة والتصرف ، والمنطق والحساب والجبر والمقابلة والفلك والهيئة . كما كانت تقرأ به لمن يرغب علوم الهندسة والتاريخ والموسيقى .

قوانين إصلاح الأزهر السابقة :

صدر أول قانون لإصلاح الأزهر فى عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٢ م) فى عهد الخديو اسماعيل ، ثم توالت قوانين الاصلاح فى عام ١٨٩٦ م ، وعام ١٩٠٨ م ، وعام ١٩١١ م ، وعام ١٩٢٣م ، وعام ١٩٣٠ م ، ثم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م .

وقد تناولت تلك القوانين ارساء القواعد المتعلقة بمواد الدراسة والامتحان بالأزهر ، والسلم التعليمى ، والمراحل التعليمية ، والشهادات المرتبطة بكل مرحلة ، ومواعيد الدراسة ، والعطلات الرسمية ، وحضور وغياب الطلاب فى الأزهر ومعاهده .

- وقد نص القانون الذى صدر فى عام ١٨٩٦ م على أن تدرس بالأزهر علوم المقاصد (الفقه ، والحديث ، والتفسير ، والأصول ، والأخلاق الدينية ، وعلوم الكلام ، وعلوم الوسائل (النحو ، والصرف ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، والمنطق ، ومصطلح الحديث) كما نص القانون على حرية الطالب فى دراسة مواد اختيارية هى الحساب والهندسة والإنشاء .

- وكان القانون الذى صدر فى عام ١٩٠٨ قد جعل هذه المواد الاختيارية اجبارية يلزم الطلاب بدراستها .

- وبموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسمت مواد الدراسة الى ثلاث مجموعات : دينية ، ولغوية (وتشملان المواد التى كانت مألوفة بالأزهر) ومجموعة ثالثة رياضية تشمل : الحساب والهندسة والجغرافيا والرسم والتاريخ والاشياء وخواص الأجسام وقواعد الصحة والتاريخ الطبيعى ، كما نص ذلك القانون على توحيد الكتب فى الأزهر والمعاهد الملحقة به ، وعلى منع قراءة التقارير منعا باتا ، وعدم قراءة الحواشى الا فى القسمين الثانوى والعالى ، وعلى أن يقوم المجلس الأعلى للأزهر بتشكيل لجنة لتحديد الكتب الجديدة قبل تقرير دراستها .

- وبصدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣ حددت الدراسة بالأزهر فى أربع مراحل هى : الأولية ، والثانوية ، والعالمية - ثم مرحلة التخصص ومدتها ثلاث سنوات . واستهدفت الدراسة بالمرحلتين الأولية والثانوية ، " الثقافة العامة " ، على أن يتم التخصص فى العلوم الأزهرية العربية فى الأقسام العالية ومرحلة التخصص .

- وعندما صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ، أصبح نظام التعليم الأزهرى قريبا من نظام التعليم الحديث ، فنص القانون على تقسيم ذلك التعليم الى مرحلة ابتدائية ، مدتها أربع سنوات - وثانوية مدتها خمس سنوات . واستحدثت كليات ثلاث هى : اصول الدين ، واللغة العربية ، والشريعة ، كما أنشأ القانون أقساما تخصصية لمن يفرغون من دراساتهم العالية بالكليات ، ونص على أن تنشأ اقسام عامة ، الغرض منها سد حاجة من يريد التوسع فى معرفة أحكام الدين واللغة العربية ، وأباح حضور دروسها لأى راغب فيها دون قيد أو شرط .

- ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، الذى وضعه شيخ الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى بهدف اصلاح حال الأزهر واستعادة عهده الزاهر .

وقد حدد أهداف الأزهر فيما يلى :

– القيام على حفظ الشريعة الغراء أصولها وفروعهـــا ، واللغة العربية ، والعمل على نشرها .

– تخريج علماء يوكل اليهم تعليم علوم الدين واللغة فى مختلف المعاهد والمدارس وتولى الوظائف الشرعية فى الدولة .

واشتملت مواد الدراسة فى التعليم الابتدائى الأزهرى على : الفقه والتوحيد والسيرة النبوية ، وسيرة كبار الصحابة ، وتجويد القرآن الكريم وتسميعه ، والانشاء والنحو والصرف والاملاء والمطالعة والمحفوظات والخط والتاريخ والجغرافيا والرياضيات وتدبير الصحة والرسم .

كما اشتملت الخطة الدراسية للتعليم الثانوى الأزهرى على مواد : الفقه والتفسير والحديث ومصطلحات التوحيد ، والنحو والصرف ، والبلاغة والانشاء وتاريخ أدب اللغة والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات ، والمنطق وأدب البحث والطبيعة والكيمياء ، وعلم الحياة والتاريخ والجغرافيا .

وقد لاحظ المسئولون بالأزهر أن القانون المذكور لم يتضمن تدريس المواد العلمية الحديثة ، فعملوا على استصدار القانون ١٦٤ لسنة ١٩٥٥ وينص على ادخال مقررات دراسية جديدة بكلية اللغة العربية ، ثم قرار المجلس الاعلى للأزهر بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٩ وينص على تدريس اللغات الأجنبية بالكليات الأزهرية ، ثم قرار المجلس الأعلى للأزهر فى ١٩٥٩/١٢/٣٠ وينص على ادخال مواد دراسية جديدة الى مناهج كلية الشريعة .

ومنذ ذلك الحين كانت أصوات المهتمين بشئون الأزهر تنادى بضرورة القيام بإصلاح جذرى يعمل على تقوية اتصال الأزهر بالحياة العامة والأجيال الناشئة اتصال المشارك لا المنافس ، وذلك بمجاراة روح العصر فى تنظيم مناهجه ، أساليبه ووسائله التعليمية والعملية ، بما يتيح الفرصة المتكافئة لخريجى الأزهر مع غيرهم من خريجى التعليم العام ، بحيث لا يقتصر الأمر على توليهم الوظائف ذات الصبغة الدينية فقط ، بل تتاح لهم الفرص لتولى غيرها من الوظائف والأعمال الأخرى بالدولة.

قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ :

دوافعه :

أوضحت المذكرة التفسيرية لقانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الدوافـــع والبواعــث الى تنظيم الأزهـــر ، معاهده وجامعته ، فيما يلى :

– أن الوضع التعليمى للأزهر يكسب الخريجين حظا كبيرا من علوم الدين لكنهم فى الوقت نفسه لا يؤهلون للعمل والانتاج مما يحرمهم من صفة المواطنين المشاركين فى نهضة البلاد .

– ترتب على عدم مشاركة الخريجين فى الانتاج تعطلهم وانعزالهم عن المجتمع ، لذا كان من الضرورى تحطيم الحواجز بين الأزهر والجامعات الأخرى ، من أجل القضاء على العوامل المسببة للبطالة وعزلة الخريجين عن مجتمعاتهم .

– حان الوقت لكى يجد الأزهر الوسائل الملائمة التى تعينه على التجديد ، والمواءمة بينه وبين عصره مع احتفاظه بخصائصه .

– كان الأزهر مصدر كثير من التقاليد فى الجامعات شرقا وغربا ، ولا يعقل أن يحرم نفسه من تقاليد كان هو مصدرها .

– الاسلام يجمع بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، بل يفرض على كل مسلم أن يأخذ نصيبه من الدنيا والدين ، ووسيلته الاتصال بعلوم الدنيا اتصال النفع والانتفاع .

– للأزهر دور عظيم فـــى تاريخ العالم ، وتاريخ الكفاح السياسى، ويعلق الكثيرون فى الأقطار الاسلامية الأمل عليه فى أن يأخذ بيدهم ، ويرفع مستواهم .

ومن أجل هذا ينبغى على الأزهر أن يطور نظمه ، وأن يعدل فى علومه ، ليكسب المتعلمين الخبرات اللازمة لبناء أوطانهم ، مع احتفاظه

بطابعه المميز وخصائصه التى استحق بها أن يظل مسيطرا على تاريخنا وعلى العلاقات الوثيقة بيننا وبين المسلمين فى الشرق والغرب أكثر من ألف سنة .

المبادىء التى بنى عليها :

أوضحت المذكرة التفسيرية للقانون أن محاولات تطوير الأزهر قد تكررت منذ أكثر من نصف قرن ، ولكنها جميعا لم تنفذ الى صميم المشكلة ولم تحاول علاجها جذريا . ولعلاج المشكلة من صميمها أوردت المذكـــرة المبادىء التى تقــررت لتكـــون أساســـــا لمحاولـــة الاصـــلاح فيما يلى :

أولا : أن يبقى الأزهر ، وأن يدعم ليظل أكبر جامعة اسلامية وأقدم جامعة فى الشرق والغرب .

ثانيا : أن يظل كما كان منذ أكثر من ألف سنة حصنا للدين والعروبة يرتقى به الاسلام ويتجدد ويتجلى فى جوهره الأصيل ، ويتسع نطاق العلم به فى كل مستوى وكل بيئة ويذاد عنه كل ما يشوبه وكل ما يرمى به .

ثالثا : أن يخرج علماء قد حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين وتهيئوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والانتاج فى كل مجال من مجالات العمل والانتاج ، فلا تكون كل حرفتهم أو كل بضاعتهم هى الدين .

رابعا : أن تتحطم الحواجز والسدود بينه وبين الجامعات ومعاهد التعليم الأخرى وتزول الفوارق بين خريجيه وسائر الخريجين فى كل مستـــوى ، وتتكافأ فرصهـــم جميعـــا فى مجـــالات العلـــم ومجالات العمل .

خامسا : أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية ، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى ، مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر ، ويتحقق بهم للوطن وللعالم الاسلامى نوع من الخريجين مؤهل للقيادة فى كل مجال من المجالات الروحية والعلمية .

سادسا : أن توحد الشهادات الدراسية والدرجات الجامعية فى كل الجامعات ومعاهد التعليم فى جمهورية مصر .

أبواب القانون فيما يتعلق بموضوع الدراسة :

أولا : الأحكام العامة وتضم المادة رقم (٢) التى تتناول مهمة الأزهر التى تقول " الأزهر هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الاسلامى وتجليته ونشره وتحمل أمانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب . وتعمل على اظهار حقيقة الاسلام وأثره فى تقدم البشرية ورقى الحضارة وكفالة الأمن والطمأنينة ، وراحة النفس لكل الناس فى الدنيا والآخرة ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى للأمة العربية ، واظهار أثر العرب فى تطور الانسانية وتقدمها .

وتعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون ، وخدمة المجتمع والاهداف الانسانية والقيم الدينية والروحية ، وتزويد العالم الاسلامى والوطن العربى بالمختصين وأصحاب الرأى فيما يتصل بالشريعة الاسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن ، وتخريج علماء عاملين متفقهين فى الدين يجمعون الى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح ، كفاية علمية وعملية ومهنية ، لتاكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك – وتأهيل عالم الدين للمشاركة فى كل أسباب النشاط والانتاج والريادة والقدوة الطيبة ، وعالم الدنيا للمشاركة فى الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الاسلامية والعربية والأجنبية " .

كما تضم الاحكام العامة المادة رقم (٣) والتى تقضى بتعيين وزير مسئول (دستوريا) عن شئون الأزهر لتكون مسئولية الوزارة أمام

رئيس الجمهورية وأمـام مجلس الشعب ، ضمانا لنهوض الأزهر برسالته .

ثانيا : الباب الرابع ، ويضم المواد من (٣٣ – ٨٤) وهى خاصة بجامعة الأزهر من حيث اختصاصها ، ومكوناتها ، ولغة التعليم بها ، وادارتها ، وادارة الكليات ، واختصاصات الأمين العام وتشكيل مجلس الجامعة ومجالس الكليات واختصاصاتها ، وهيئات التدريس ورواتبهم ومحاسبتهم التأديبية والدرجات العلمية الجامعية ، وشروط التقدم للحصول عليها ، واللائحة التنفيذية للقانون .

ثالثا : الباب الخامس ، ويضم المواد من (٨٣ – ٩٣) وهى خاصة بالمعاهد الأزهرية من حيث أنواعها ، والغرض منها ، ومــدد الدراسة بها ، وشروط الالتحاق بمستوياتها المختلفة ، وادارة المعاهد ، والتعاون بين الادارة العامة للمعاهد وبين وزارة التربية والتعليم .

رابعا : الباب السادس ، ويضم المواد (٩٤ – ٩٩) وهى خاصة بالأحكام الانتقالية وتشمل الأنظمة التى تتبع للملاءمة بين أوضاع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وقت صدور القانون وبين مقتضيات العمل بالقانون ، كما تتضمن المواد التى ينبغى على اللائحة التنفيذية للقانون مراعاتها من حيث اختصاصات مدير (رئيس) الجامعة ووكيلها وعمداء الكليات والأمين العام للجامعة ومدير المعاهد الأزهرية وكيفية ادارة أحوال الجامعة ، وشروط قبول الطلاب بالجامعة ، ونظام تأديب الطلاب ، والمنح والاعانات والمكافآت للطلاب ، ومناهج الدراسة ومددها ومدة الامتحان ، والدرجات العلمية والشهادات وشروط كل منها ، والقواعد العامة للامتحان ، والانتداب للتدريس ، وتحديد المكافآت العلمية والمنح لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين ، ونظام تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وجدول المرتبات والمكافآت الجامعية ، وقواعد الشئون الاجتماعية والرياضية للطلاب ، والقواعد العامة للتنظيم الدراسى والادارى فى المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر.

قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والمعاهد الأزهرية :

اشتملت المواد من (٨٣ حتى ٩٣) من القانون ، على تنظيم المعاهد الأزهرية ، بأن تلحق هذه المعاهد بالأزهر ، وعلى جواز انشاء معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

ونص القانون على أن تقوم مدارس تحفيظ القرآن القائمة حينذاك مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين الى المعاهد الاعدادية للأزهر ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية نظام القبول وشروطه بالنسبة للمتقدمين من تلاميذ هذه المدارس ومن غيرها .

ونصت المادة (٨٣) على أن تسمى الأقسام الابتدائية بالمعاهد الأزهرية القائمة وقت صدور القانون بالمعاهد الاعدادية للأزهر ، وتسمى الأقسام الثانوية بها بالمعاهد الثانوية للأزهر .

وحددت المادة (٨٥) الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر ، بأنه تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية والى جانبها المعارف والخبرات التى تزود بها نظرائهم فى المدارس الأخرى المماثلة ليخرجوا الى الحياة مزودين بوسائلها ، وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر ، ولتتهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول فى كليات الجامعات الأخرى فى جمهورية مصر وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالى .

ثم نصت المادتان التاليتان (٨٦ ، ٨٧) على تحديد مدة الدراسة فى المعاهد الاعدادية للأزهر بأربع سنوات ، يعد فيها التلميذ الى جانب ما يحصل من علوم الدين واللغة للحصول على الشهادة الاعدادية العامة أو الفنية .

وعلى تحديد مدة الدراسة فى المعاهد الثانوية فى الأزهر بخمس سنوات يعد فيها التلميذ الى جانب ما يحصل من علوم الدين واللغة للحصول على الشهادة الثانوية العامة بأحد قسميها العلمى والأدبى أو

للحصول على الشهادات الثانوية الفنية بأحد أنواعها الصناعى أو التجارى أو الزراعى وغيرها .

كما أجازت المادة (٨٧) تعديل مدة الدراسة فى الأقسام الثانوية الفنية بالزيادة أو النقص بقرار من رئيس الجمهورية .

ونصت المادة (٨٨) على أنه للحاصلين على الشهادة الاعدادية من المعاهد الاعدادية للأزهر حق الدخول فى معاهد الأزهر الثانوية ، ولهم - الى جانب ذلك - فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم الى المدارس الأخرى التى تجعل الشهادة الاعدادية شرطا للقبول ، كما نصت هذه المادة على أن تحدد وزارة التربية والتعليم مدى التجاوز عن شرط السن بالنسبة لهؤلاء التلاميذ ، على أن يوضع ذلك فى اللائحة التنفيذية . كما يجوز للحاصلين على الشهادة الاعدادية العامة أن يطلبوا الالتحاق بالمعاهد الثانوية للأزهر بعد النجاح فى امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الاعدادية من المعاهد الاعدادية للأزهر .

ونصت المادة (٨٩) على أنه للحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية للأزهر حق الدخول فى احدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها وفق قواعد القبول التى يقررها مجلس الجامعة ، ولهم الى ذلك فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم الى الكليات المختلفة فى الجامعات الأخرى ، والى سائر الكليات ومعاهد التعليم العالى وفقا للقواعد المقررة لذلك ، كما يجوز للحاصلين على الشهادة العامة من المدارس الثانوية العامة أن يطلبوا الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها بعد النجاح فى امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية للأزهر .

ثم نصت المواد التالية (٩٠ - ٩٣) على أن تحدد اللائحة التنفيذية المواد التى تدرس فى المعاهد الاعدادية والثانوية للأزهر بناء على اقتراح لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم ، كما تحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول والنظام العام للدراسة والامتحانات بهذه المعاهد . كما نصت بعض هذه المواد على أن تقدم وزارة التربية والتعليم المعونة اللازمة للادارة العامة للمعاهد الأزهرية ، وعلى أن تضع المناهج وتخطط للمواد الدراسية فى هذه المعاهد لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم على أن تحدد اللائحة التنفيذية نظام العمل فى هذه اللجنة .

ونصت المادة (٩٣) على أن تجرى الادارة العامة للمعاهد الأزهرية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم امتحانات الشهادات الاعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة فى المعاهد الأزهرية .

موازنة بين المعاهد الأزهرية ومدارس التعليم العام :

وقد وضعت خطط الدراسة وحددت المواد الدراسية وساعات تدريسها فى المعاهد الأزهرية الاعدادية والثانوية . وبمقارنتها بنظيراتها فى المدارس الاعدادية والثانوية العامة تتضح الملامح الآتية :

* زيادة عدد المواد الدراسية فى التعليم الأزهرى عنه فى التعليم العام بحوالى ٥٠ ٪ (١٥ مادة مقابل ١٠ مواد فى الاعدادى ، و١٩ مقابل ١٠ أو ١١ فى الثانوى) .

* زيادة عدد ساعات الحصص أسبوعيا فى التعليم الأزهرى عنه فى التعليم العام بحوالى (٣٩ ساعة مقابل ٣١ أو ٣٢ فى الاعدادى ، و٣٥ - ٣٨ مقابل ٣٠ - ٣١ فى الثانوى) .

* على الرغم من ظهور نظام التشعيب فى المعاهد الثانوية الأزهرية بعد صدور القانون ، فإن التشعيب الى شعبتى أدبى وعلمى يبدأ فى المعاهد الأزهرية منذ الصف الأول ، ثم تقسم الدراسة فى شعبة العلوم من الصف الثانى الى علمى علوم وعلمى رياضة ، بينما يبدأ التشعيب فى الثانوى العام من الصف الثانى وتقسم الدراسة الى علمى علوم وعلمى رياضة فى الصف الثالث ، وتتجه النية - فى الثانوى العام - الى بدء التشعيب من الصف الثالث .

* بلغت نسبة المواد الدينية ٢٨ ٪ من حجم الخطة ، ونسبة مواد اللغة العربية ٢٧ ٪ ونسبة المواد العلمية الثقافية حوالى ٤٥ ٪ من حجم

الخطة فى المعاهد الاعدادية الأزهرية ، مقابل ٧ ٪ ، ٢١ ٪ ، ٧٢ ٪ من حجم الخطة فى نفس هذه المواد فى التعليم الاعدادى العام .

* بلغت نسبة المواد الدينية ٢٦ ٪ ومواد اللغة العربية ٢٥ ٪ ومواد العلوم ١٦ ٪ ومواد الرياضيات ١٢ ٪ واللغة الاجنبية ١٤ ٪ من حجم الخطة فى المعاهد الثانوية الأزهرية مقابل ٤ر٥ ٪ ، ٤ر١٤ ٪ ، ٢ر٢١ ٪، ١ر١٥ ٪ ، ٣ر٢٣ ٪ فى المواد المناظرة بالتعليم الثانوى العام .

القبول بالمعاهد :

أما بالنسبة لقواعد القبول فقد راعت المادتان (٦٣ ، ٦٤) من اللائحة التنفيذية للقانون أن يكون شرط القبول بالمعاهد الأزهرية الثانوية حصول الطلاب على الشهادة الاعدادية الأزهرية أو الشهادة الاعدادية العامة بشرط اجتياز امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الاعدادية الأزهرية ، كما راعت اللائحة التنفيذية ارتفاع الحد الأقصى لسن القبول بالمعاهد الثانوية الأزهرية بحيث لا تزيد سن الطالب عن ٢٢ سنة (عدلت بقرار وزارى لتصبح ٢٥ سنة) مما يتماشى مع المدة الطويلة التى يقضيها الطالب فى حفظ القرآن الكريم .

وتدل خريطة المعاهد الأزهرية ، على أن توزيع المعاهد الأزهرية الابتدائية على مستوى الجمهورية ، غير منتظم ، يكثر فى أماكن ويندر فى أماكن أخرى ، علاوة على قيام معاهد فى مبان لا تصلح للتعليم ، مما يدل على عدم وجود تخطيط مدروس لانشاء هذه المعاهد ، كما أن أعداد المقبولين بهذه المعاهد – وبالتالى أعداد من يتمون الدراسة الابتدائية – تقل عن احتياجات المراحل التالية مما دعا الى قبول تلاميذ من غير التعليم الأزهرى ، مع أن التعليم الابتدائى الأزهرى هو القاعدة التى ينبغى أن تمد المراحل الأعلى باحتياجاتها من الطلاب المؤهلين تأهيلا خاصا للدراسة الأزهرية وبخاصة حفظ القرآن الكريم .

ولذلك فإن الطلاب الذين يقبلون فى المعاهد الأزهرية الاعدادية أو الثانوية من التعليم العام لا يحفظون القرآن الكريم وهو عماد الدراسة الأزهرية وشرط الالتحاق بها ، وبدون حفظه تفقد هذه الدراسة أساس مقوماتها .

ولذلك : فمن الضرورى التخطيط السليم لانشاء المعاهد الأزهرية الابتدائية والاعدادية والثانوية وتوزيعها جغرافيا طبقا للكثافة السكانية والاحتياجات الفعلية على أن تكون معاهد موفورة الامكانات ، وأن تتضمن هذه الخطة استكمال المبانى التى لم تستكمل وإصلاح ما يحتاج الى إصلاح ، وأن يكون الرافد الأساسى لهذه المعاهد هى المعاهد الابتدائية الأزهرية بعد التخطيط السليم لها ، مع ابقاء الباب مفتوحا للراغبين فى الالتحاق عن طريق المسابقة على أن يؤخذ الامتحان بالجدية الواجبة حتى يتحقق الغرض منه ، وحتى يتحقق التعادل الذى نص عليه القانون ، وبخاصة فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم كله .

القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وجامعة الأزهر :

كان طلاب الأزهر ينقلون من المرحلة الابتدائية الى الثانوية الى العالية تلقائيا دون نظر الى مجموع أو سن ، وفى نهاية القسم العالى يحصل على ما يسمى " بالعالمية النظامية " اذا نجح فى امتحان متواصل شاق فى مختلف فروع الدراسة الدينية الاسلامية واللغوية العربية ، ثم أنشئت مرحلة بعد العالمية سميت مرحلة التخصص مدتها ثلاث سنوات ، وكان التخصص فيها فى مادة من مواد العلوم الدينية أو العربية أو الوعظ والارشاد ، مع تقديم رسالة علمية فى موضوع التخصص تناقشها لجنة من خمسة أعضاء على الأقل . ثم أنشئت بعد ذلك كليات الأزهر العريقة الثلاث وهى : الشريعة ، وأصول الدين ، واللغة العربية .

ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لتنظيم الأزهر ، ونص على أن تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالى فى الأزهر ، وبالبحوث التى تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه ، وعلى أن تقوم على

حفظ التراث الاسلامى وتجليته ونشره ، وتؤدى رسالة الاسلام الى الناس ، وتعمل على اظهار حقيقته وأثره فى تقدم البشر وكفالة السعادة لهم فى الدنيا والآخرة ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى والروحى للأمة العربية وتعمل على تزويد العالم الاسلامى والوطن العربى بالعلماء العاملين ، وتأهيل عالم الدين للمشاركة فى الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، داخل مصر وخارجها ، من أبناء مصر وغيرهم ، كما تعنى بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الاسلامية والعربية والأجنبية .

ونص القانون على أن تتكون جامعة الأزهر من كليات للدراسات الاسلامية وكلية للدراسة العربية وكلية للمعاملات والادارة ، وكلية للهندسة والصناعات وكلية للزراعة وكلية للطب مع جواز انشاء كليات أخرى أو معاهد عالية بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد توالى منذ صدور القانون انشاء الكليات بجامعة الأزهر فى القاهرة والأقاليم حتى قارب عددها الأربعين كلية . وتضم الكليات أقساما علمية ، وتضم الدراسات العليا الدبلومات والدرجات العلمية العليا وتشمل درجتى التخصص (الماجستير) والعالمية (الدكتوراه) . وكانت جامعة الأزهر تقبل طلابها من بين الحاصلين على الثانوية الأزهرية ، والثانوية العامة الذين كان عليهم أن يقضوا قبل التحاقهم بها سنة دراسية اضافية هى ما سميت بالسنة التأهيلية ليدرسوا فيها المواد الدينية والعربية بما يفترض أن يتيح معادلتهم بالحاصلين على الثانوية الأزهرية ، ومنذ العام الدراسى ١٩٨٠ / ١٩٨١ اقتصر القبول على حملة الثانوية الأزهرية نظرا لأن المعاهد الثانوية الأزهرية صارت تلبى من الناحية العددية حاجات كليات جامعة الأزهر من الطلاب .

وبينما كان عدد طلاب جامعة الأزهر فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ قد بلغ ٢١٫٧٨٠ طالبا وطالبة ، ارتفع فى ١٩٨١ / ١٩٨٢ الى ٨٤٫٤٧٦ طالب وطالبة . ثم وصل فى عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ الى ١٠١٫٦٠٩ طالب وطالبة .

مشكلات جامعة الأزهر :

ومشكلات جامعة الأزهر تماثل المشكلات والمعوقات التى تواجهها الجامعات المصرية الأخرى . ولكن هناك بعض مشكلات تختص بها جامعة الأزهر ومن أهمها :

١) أن المعاهد الأزهرية هى الروافد التى تمد جامعة الأزهر بالطلاب وقد تدهور مستوى التعليم فى هذه المعاهد فى السنوات الأخيرة بما ينعكس على الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

– قبول أعداد ضخمة من ضعاف الحاصلين على الشهادة الابتدائية العامة والاعدادية العامة ممن لم تقبلهم المدارس العامة ، فى المعاهد الاعدادية والثانوية الأزهرية .

– ثقل العبء الدراسى الذى ينوء به طلاب المعاهد الأزهرية ، إذ يدرسون مقررات التعليم العام الى جانب المقررات الدينية والعربية .

– التساهل فى تحفيظ القرآن الكريم ، مما أدى الى أن تصل نسبة كبيرة من الطلاب الى الجامعة ممن لا يحفظون القرآن أو لا يجيدون تلاوته .

– سوء الظروف المادية بالمعاهد وخاصة فى المنشآت والتجهيزات فمعظمها مبان لم تعد لتكون دورا للتعليم ، وقلة أعداد المدرسين المؤهلين وعدم كفاية إعدادهم .

٢) ان الكليات الحديثة بجامعة الأزهر تمثل صورة مكررة من الكليات المناظرة بالجامعات الأخرى ، وما ذكره القانون من ضرورة عنايتها بالدراسات الاسلامية لا يمثل الواقع . فالطلاب يدرسون فيها قشورا فى أوقات غير ملائمة ولا تؤخذ امتحاناتها بالجدية الواجبة ، مما أدى الى أن هذه الكليات لم تخرج من يجمع بين مادته التخصصية من طب أو هندسة أو زراعة وبين العلوم الدينية والعربية بالصورة التى استهدفها القانون .

٣) كانت كتب التراث تمثل عنصرا أساسيا فى التعليم بالأزهر ،

أما اليوم فقد استبدل بعض أعضاء هيئة التدريس بالكليات الاصلية بكتب التراث كتبا ومذكرات ، فانقطعت صلة طلاب الأزهر بالمورد الأصلى للمعارف الدينية واللغوية ولم تعد لهم ألفة بقراءتها والبحث فيها ، فضعف عملهم ، وضعفت لغتهم ، وفتر بالتالى انتماؤهم .

٤) على الرغم من أن إنشاء كليات أزهرية بالأقاليم ، كانت له بعض الجوانب الايجابية ، فإن الكثير من هذه الكليات لم تنشأ بتخطيط مسبق ولم تتوافر لها هيئة التدريس الكافية ولا المبانى والتجهيزات والمرافق المناسبة .

الخلاصة والتوصيات

كان الأزهر منذ انشائه معهدا لتعليم العلوم الدينية ، ومركزا لنشر الثقافة الاسلامية والعربية ، وموطنا للعناية بحفظ القرآن الكريم ودراسة رواياته وشرح علومه ؛ ويتجمع فيه طلاب العلم من مصر وغيرها ، ويتصدر للتدريس فيه كل من برع فى معرفة علومه ، مصريا كان أو غير مصرى . وكان له طابعه المميز من حيث أساليب التدريس وطرق الاختيار والتقويم التى نقلها عنه كثير من الجامعات الغربية فيما بعد .

وقد تطورت الدراسة بالأزهر عبر القرون لتدخل المستحدث مما ينفع دراسة علوم الدين واللغة ، وصدرت القوانين المختلفة لتنظيم الدراسة والامتحانات والادارة به منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وكان آخرها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، والذى استحدث الكليات الحديثة ، ونظم معاهده وجامعته . وكان هذا القانون حلقة هامة فى سلسلة القوانين والمحاولات التى بذلت عبر القرون للعمل على حسن أداء الأزهر لرسالته الخالدة .

ولكن تطبيق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ صاحبه العديد من التجاوزات فى التنفيذ ، قد يرجع بعضها الى الحماسة الزائدة المتسرعة التى ينقصها التخطيط والتدبير المتروى مما أدى الى عدم الحفاظ على المستوى العلمى السابق فى مجالات علوم الدين واللغة ، والى عدم تحقيق الآمال المنشودة من انشاء الكليات الحديثة لتخريج عالم الدنيا الذى تتحقق له ثقافة دينية عميقة وواعية الى جانب الثقافة المهنية التى يحصلها نظراؤه فى الكليات المماثلة فى الجامعات الاخرى .

وكان هناك تعجل فى انشاء كثير من المعاهد الأزهرية دون تخطيط ، وقبول طلاب بهذه المعاهد ممن لم تقبلهم المدارس العامة لانخفاض مستواهم العلمى ، وعدم الالتزام الجاد بحفظ القرآن الكريم كله ، وعدم توفير هيئات التدريس والمنشآت الكافية والمناسبة ، وإثقال طلاب المعاهد بالمقررات الدراسية الكثيرة ، والقبول بالجامعة من غير الحاصلين على الثانوية الأزهرية دون تحقيق المعادلة الصحيحة التى نص عليها القانون ، وغير ذلك من الأمور التى تعرض لها التقرير ، وكان لكل هذا أثر بالغ فى عدم تحقيق الأمل المنشود من قانون تطوير الأزهر ومعاهده وجامعته .

ويوصى المجلس بما يلى للحد من بعض المشكلات التى تواجهها الدراسة بمعاهد الأزهر وجامعته أملا فى تحقيق سياسة رشيدة للتعليم بمؤسسات الأزهر التعليمية :

أولا : بالنسبة للمعاهد الأزهرية :

* القيام بمراجعة شاملة لخريطة توزيع المعاهد الأزهرية على مستوى الجمهورية ، ووضع خطة طويلة المدى لانشاء المعاهد الابتدائية والاعدادية والثانوية بناء على دراسة للكثافة السكانية والتجمعات الجغرافية مما يتيح التوزيع المتوازن لهذه المعاهد فى مختلف أرجاء الجمهورية .

* ان تتضمن الخطة الإعداد اللائق لأبنية هذه المعاهد ، واحلال أبنية مناسبة بدلا من الأبنية غير الملائمة التى انشىء بها العديد من المعاهد الابتدائية والاعدادية فى بعض القرى . حيث ان هذا التعليم يدخل فى اطار مرحلة الالزام الذى تقوم به الدولة . مع دعم موازنة التعليم الأزهرى لتنفيذ هذه الخطة عن طريق انشاء المؤسسة الهندسية التى نصت عليها المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للقانون .

* التنسيق بين القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية وبين قانون التعليم العام وذلك من حيث مد فترة الالزام من المرحلة الابتدائية الى نهاية مرحلة التعليم الاعدادى الأزهرى ، واعتبار طلاب هاتين المرحلتين ونحوهما مما تشرف عليه الادارة العامة للمعاهد الأزهرية منفذين لقانون الالزام .

* التأكيد على أن يتم حفظ القرآن الكريم كله فى مرحلة التعليم الابتدائى الازهرى .

* أن تكون مدة العام الدراسى فى المعاهد الأزهرية أربعين اسبوعا بما يوفر الوقت الكافى للدراسة المزدوجة ولتجويد القرآن الكريم ومتابعة استظهاره .

* مراجعة المناهج والمقررات والكتب الدراسية فى المواد الثقافية بالمعاهد الابتدائية والاعدادية والأزهرية لتوفير الوقت الكافى للدراسة الدينية والعربية المطلوبة لتلاميذ هذه المعاهد .

* أن يراعى فى نظام القبول فى الشعب المختلفة بالمعاهد الثانوية الأزهرية المستوى العلمى للطلاب فى المواد التخصصية واحتياجات كليات جامعة الأزهر .

* أن تحرص ادارة المعاهد وكلية التربية على تأهيل من يعملون بالتدريس سواء من الجدد أو القدامى ، وأن يكون ذلك شرطا أساسيا عند الترقية الى وظائف أعلى .

* اضافة مواد تربوية الى المقررات الدراسية فى مرحلة التخصص بمعاهد القراءات .

ثانيا : بالنسبة لجامعة الأزهر :

* وضع تخطيط طويل المدى لسياسة القبول بالجامعة وفقا لحاجات المجتمع المصرى والعالمين العربى والاسلامى من خريجى التعليم الأزهرى العالى من مختلف التخصصات .

* تحديد عدد الطلاب المقبولين بكل كلية بحسب امكاناتها المادية والبشرية .

* يقتصر القبول بالجامعة على الحاصلين على الثانوية الأزهرية ، ويجوز قبول عدد من الحاصلات على الثانوية العامة للالتحاق بقسم الترجمة الفورية الى حين الاكتفاء من الحاصلات على الثانوية الأزهرية وبمراعاة شروط الالتحاق والمعادلة المقررة .

* يقتصر قبول الطلاب من البنين والبنات فى كلية أصول الدين والشريعة واللغة العربية والدراسات الاسلامية والعربية ، على الذين يؤهلهم التخصص الدراسى فى المرحلة الثانوية للدراسة بهذه الكليات .

* التأكيد على الدراسة والاطلاع الجاد فى كتب التراث والمصادر الأصلية ، والحد من ظاهرة المذكرات والكتيبات فى كليات الجامعة .

* التأكيد على جدية الدراسات الاسلامية بالكليات الحديثة من حيث نوعية المقررات وساعات تدريسها ، وتوقيتات دراستها ، والكتب المقررة لها وامتحاناتها . والتأكيد على اقتراح الجامعة بانشاء قسم تعليمى للدراسات الاسلامية والعربية فى هذه الكليات .

* ان تنهض جامعة الأزهر بواجبها نحو الاجراءات اللازمة لتعريب التعليم بها بما فى ذلك الرجوع الى كتب التراث والترجمة عن المصادر العالمية وملاحقة الدوريات العلمية المتخصصة ، وذلك طبقا للمادة ٣٧ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

* العمل على الارتفاع بمستوى الكفاية الداخلية فى كل كلية وبصفة خاصة فى المجالات التالية :

– توفير هيئات التدريس كما وكيفا فى التخصصات المختلفة .

– كفاية المرافق من : مكتبات – اماكن ايواء للمغتربين – الخدمات الاجتماعية للطلاب .

– توفير التجهيزات العملية الحديثة .

– ايفاد بعثات عملية الى الخارج فى التخصصات النادرة والأكثر احتياجا اليها .

* يراعى عند النظر فى مناهج الكليات ، الحرص على ما يأتى :

– مواكبة التطورات العالمية والعلمية والتطبيقية والقضايا الاقليمية

والوطنية المعاصرة .

– تخصيص وقت لتدريس اللغة الانجليزية فى الكليات العملية ، بما يحقق كفاية الطلاب لمتابعة الدراسة فى هذه الكليات .

* أن ينهض مجمع البحوث الاسلامية فى الأزهر بإيضاح الأحكام الشرعية الاسلامية فى المعاملات المستحدثة التى تشغل بال المسلمين بالنسبة الى الحلال والحرام ، ومختلف الامور التى تجرى فى المجتمع المعاصر .

الدورة السادسة عشرة ١٩٨٨ – ١٩٨٩

سياسة تدريس اللغات الأجنبية فى معاهد الأزهر وجامعته

لقد صدر القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ، على أساس من عدة مبادىء ، أوردتها المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ، ومن هذه المبادىء :

– أن يظل الأزهر حصنا للدين والعروبة ، يرتقى به الاسلام ، ويتجدد ، ويتجلى فى جوهره الأصيل ، ويتسع نطاق العلم به فى كل مستوى ، وفى كل بيئة ، ويذاد عنه كل ما يشوبه ، وكل ما يرمى به .

– أن يخرج علماء قد حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين ، وتهيئوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة .

– أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية ، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى ، مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان ، لتتحقق لخريجى الأزهر الحديث وحدة فكرية ونفسية بين أبناء الوطن ، ويتحقق بهم للوطن وللعالم الاسلامى نوع من الخريجين مؤهل للقيادة فى كل من المجالات الروحية والعلمية .

والمادة الثانية من هذا القانون تنيط بالأزهر حمل أمانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب ، والعمل على اظهار حقيقة الاسلام وأثره فى تقدم البشر ، وتزويد العالم الاسلامى والوطن العربى بالمختصين وأصحاب الرأى فى الشريعة الاسلامية والثقافتين الدينية والعربية ، وتخريج علماء عاملين متفقهين فى الدين وذوى كفاية .

(وتؤكد هذا الاتجاه المادة الثالثة والثلاثون من القانون بشأن اختصاص جامعة الأزهر) .

وتنص المادة الرابعة والثلاثون على أن (يتولى كل قسم فى الكلية تدريس المواد التى تدخل فى اختصاصه ، ويقوم على بحوثها فى الكلية أو غيرها من كليات الجامعة ومعاهدها ، ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتماثلة فى كليات الجامعة فيما عدا كلية البنات الاسلامية) .

– وفى شأن دراسة اللغة الأجنبية بالمعاهد الأزهرية ، حددت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه دراسة هذه اللغة الأجنبية لكل من المبصرين والمكفوفين :

• فى المعاهد الاعدادية (المادة ٦٠) .

• فى المعاهد الثانوية (المادة ٦٥) .

• فى معهد البحوث الاسلامية (المادة ٧٣) ، وتدرس اختياريا فى كل من المرحلتين الاعدادية والثانوية .

وفى كل من المعاهد الابتدائية ومعاهد القراءات حددت اللائحة (المادة ٥٠ – والمادة ٧٦) مواد الدراسة وليس من بينها اللغة الأجنبية .

- أما فى شأن اهتمام المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بهذا الموضوع ، تدارس المجلس تقرير شعبة التعليم الأزهرى حول (سياسة تطوير الدراسة لمؤسسات الأزهر) ، وذلك فى اجتماعه بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧ - الدورة الخامسة عشرة - الاجتماع الخامس . وأبدى السادة أعضاء المجلس آراء وملحوظـــات ، منها ما يلى فيما نحن بصدده :

- انشاء فصول أو مدارس للغات الأجنبية لتخريج الطلاب الذين يمكنهم الالتحاق بالدراسات الاسلامية والعربية بالأزهر للعمل كدعاة فى الدول الناطقة بغير اللغة العربية .

- ضرورة الاهتمام - فى الأزهر - بإعداد الدعاة المتخصصين فى العلوم الاسلامية والعربية بلغات أجنبية .

- اقتراح بقيام الأزهر بتنظيم دراسات عليا لبعض خريجى الجامعات الأخرى فى العلوم الدينية ، بما يمكنهم من القيام بمهام الدعوة ، بالاضافة الى ممارستهم للعمل المتخصص الذى أعدوا له .

الأهداف من تدريس اللغة الأجنبية بالأزهر :

وعلى ضوء ما رسمه القانـــون وحددته اللائحة التنفيذية فيما لخصناه ، وبناء على توجيهات السادة أعضاء المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .

ومن منظور أن اللغة الأجنبية - فى مستوياتها المختلفة - وسيلة تخاطب وأداة تفاهم مع الناطقين بها ، وأنها مادة لتحصيل المعارف والعلوم والآداب بأقدار متفاوتة .

تتحدد أهداف تدريس اللغة الأجنبية فى معاهد الأزهر وجامعته فى ثلاثة أهداف :

الأول : تزويد المتعلم فى معاهد الأزهر وجامعته بقدر صالح من الحصيلة اللغوية والمعارف والثقافة واللغة الأجنبية ، بما يتيح له التخاطب بها ، ومجاراة المتحدثين بها ، وبحيث لا يقل شأنه فيها عن نظرائه من المتعلمين بمؤسسات التعليم الأخرى .

الثانى : إمداد الكليات التى تدرس بعض مقرراتها باللغة الأجنبية بالطلاب القادرين على متابعة الدروس وتلقى المحاضرات بهذه اللغة ، وعلى مواصلة الاطلاع بها .

الثالث : تمكين الخريجين الذين توكل اليهم شئون الدعوة من مواصلة التحادث باللغة الأجنبية ، وجعلهم قادرين على المحاضرة - والمحاورة - بها فى مسائل الشريعة وقضاياها ، والدفاع عنها أمام الشبه والاباطيل والمطاعن الموجهة الى الاسلام . وهذا جزء من حمل أمانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب .

ملخص الوضع القائم :

لقد تمت دراسة الموضوع ومناقشته بالاستعانة بالتقارير الآتية :

- بحث عن (ظاهرة تدنى مستوى تدريس اللغة الانجليزية بالمعاهد الازهرية) .
- مذكرة عن (اللغة الفرنسية بالمعاهد الأزهرية) .
- تقرير عن (اللغات الاجنبية بمعاهد الأزهر وجامعته - الواقع وتصورات الاصلاح) .
- تقرير عن (دراسة اللغات فى كلية الدعوة الاسلامية بالقاهرة) .
- بيانات احصائية .

وعلى أساس هذه الدراسات كلها وما دار من مناقشات : يتلخص الوضع القائم فى شأن اللغة الأجنبية بمعاهد الأزهر وجامعته :

أولا : فى المعاهد الأزهرية :

- يقتصر تدريس اللغة الأجنبية على لغة واحدة (الانجليزية - أو الفرنسية) بكل من المرحلتين الاعدادية والثانوية .
- يبدأ تدريس اللغة الأجنبية الواحدة من الصف الأول بالمرحلة الاعدادية ويستمر تدريسهـــــا الى نهايـــة الصـــف الرابع بالمرحلة الثانوية .
- تتبع المعاهد الأزهرية فى تدريس اللغة الأجنبية نظام وزارة التربية والتعليم فى تدريس اللغة الأجنبية الأولى ، ذات المناهج والمقررات

والكتب . وتزودها الوزارة باحتياجاتها من الكتب .

– اللغة الانجليزية هى اللغة السائدة . والاقبال على اللغة الفرنسية فى تناقص مستمر ، حتى أن معظم المعاهد الأزهرية – والمناطق التعليمية الأزهرية – خلت فعلا من دروس اللغة الفرنسية برغم وجود مدرسين معينين لتدريسها .

– خطة الدراسة بمعاهد الأزهر أسبوعيا مقارنة بخطة تدريس اللغة الأجنبية الأولى بمدارس الوزارة :

	المعاهد	المدارس
* المرحلة الاعدادية – بكل صف	٤	٥
* المرحلة الثانوية – الصف الأول والثانى	٥	٦
* المرحلة الثانوية – الصف الثالث	٥	٥
* المرحلة الثانوية – الصف الرابع	٦	–
جملة الحصص فى المرحلتين :	٣٣	٣٢

– تشير التقارير الى عدم توافر الوسائل المعينة على تدريس اللغة الأجنبية بمعاهد الأزهر بالقدر الكافى .

– احصاء مدرسى اللغة بمعاهد الأزهر فى العام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ :

		اللغة الانجليزية	اللغة الفرنسية
* الاحتياجات طبقا للخطة الدراسية		١٢٧٦	٨٧
* القائمون بالتدريس	أصليون	٧٨٥	٨٧
	منتدبون من خارج المعاهد	٤٩١	–
* مستويات الكفاية	مؤهلون لغويا وتربويا	٩١	٢٥
	مؤهلون لغويا فقط	٣٣٣	٦٢
	محولون لتدريس اللغة بتدريب سريع .	٣٦١	–

– يستخلص من الاحصاء السابق النسب المئوية الآتية :

	اللغة الانجليزية	اللغة الفرنسية
• نسبة الأصليين الى الاحتياجات	٦١٫٥	١٠٠
• نسبة المنتدبين (وهو يمثل العجز)	٣٨٫٥	–
• نسبة المؤهلين لغويا وتربويا	١٢٫٦	٢٩
• نسبة المؤهلين لغويا فقط	٤٢٫٤	٧١
• نسبة غير المؤهلين (التدريب السريع)	٤٦٫٠	–

– وبناء على هذا الاحصاء تبلغ نسبة مدرسى الضرورة الذين لم يتلقوا تأهيلا تربويا زهاء ٩٠ ٪ فى اللغة الانجليزية و ٧٠ ٪ فى اللغة الفرنسية . ويمثلون قصورا فى نوعية المعلم المطلوب . والانصاف يقتضى التنبيه على أن هذه الظاهرة لا تختص بها المعاهد الأزهرية .

– يشكو مدرسو اللغة الفرنسية من تقلص دورهم بالمعاهد الأزهرية وكثير منهم منتدبون للتدريس بمدارس الوزارة ، ويطلبون نقلهم اليها . ويقترح بعضهم اقرار حوافز لترغيب الطلبة فى الاقبال على اللغة الفرنسية .

– يرجع العجز القائم فى هيئة التدريس الى عدة أمور ، منها : أن التعيين يتم عن طريق القوى العاملة وهى لا توفر للمعاهد احتياجاتها ، ومنها : أن كثيرا من المرشحين ينصرفون عن التعليم الى الوظائف الأخرى . وبعضهم يصدف عن العمل بالمعاهد الأزهرية ايثارا للعمل فى مدارس الوزارة .

– تشير التقارير الى ضعف المستوى العلمى والتحصيلى بالمقارنة بمدارس الوزارة .

أوضاع مستجدة :

– اتجه الأزهر الى تسمية عدد من معاهده بالمعاهد النموذجية ، بناء على رغبات أبداها أولياء الأمور الراغبون فى تعليم أطفالهم اللغات الأجنبية على غرار مدارس اللغات .

وتدرس هذه المعاهد لغة أجنبية واحدة (الانجليزية - أو الفرنسية) بالاضافة الى المواد الأخرى المقررة . ويبدأ هذا الاتجاه بتسميته معهد مصر الجديدة الابتدائى الذى أنشاه الأزهر معهدا نموذجيا ، وتبع ذلك تسمية معاهد أخرى فى بعض المناطق أنشئت بالجهود الذاتية . وخطة اللغة الأجنبية فى هذا النوع من التعليم ٦ حصص أسبوعيا بكل صف من صفوف المرحلتين الابتدائية والاعدادية ، مع إضافة معارف اسلامية بهذه اللغة .

- أقر الأزهر زيادة الخطة الدراسية للغة الأجنبية بمعدل حصة فى صفوف المرحلة الاعدادية والثانوية (الصفوف الثلاثة الأولى) ، اعتبارا من العام الدراسى ٨٩ / ١٩٩٠ .

- أقر الأزهر الاستعاضة عن الروايات المقررة بالتعليم الثانوى بمختارات من المعارف الاسلامية باللغة الأجنبية اعتبارا من العام الدراسى ٨٩ / ١٩٩٠ .

- أقر الأزهر الغاء اللغة الأجنبية تدريجيا من معاهد المعلمين اعتبارا من العام الدراسى ٨٨ / ١٩٨٩ .

ثانيا : فى جامعة الأزهر :

- يستمر الطلاب فى دراسة اللغة الأجنبية الواحدة التى سبقت لهم دراستها ، وهناك عدد محدود من الكليات يدرس طلابها لغة ثانية كالفارسية أو العبرية بكليات اللغة العربية ، والألمانية بكلية الهندسة .

- دراسة اللغة الأجنبية فى كلية اللغات والترجمة وأقسام اللغات بكلية البنات دراسة تخصصية ، وقد يترك الطالب لغته التى سبقت له دراستها ويتحول الى لغة أخرى باختياره أو خضوعا لتنسيقه بحسب مجموعه ودرجته فى اللغة الأجنبية .

- يفتقر توزيع الطلاب على هذه الشعب الى مراعاة احتياجات خطة التنمية الاجتماعية . حتى أن شعبة اللغة الانجليزية - وهى اللغة السائدة والمفروض أن يلحق بها عدد أكبر من سائر اللغات الأخرى - لا يزيد نصيبها فى كلية اللغات والترجمة على أنصبة الشعب الأخرى .

- فى كلية التربية بالجامعة : الاقبال على شعبة اللغة الانجليزية محدود (٢٣ طالبا مستجدا فى عام ٨٨/١٩٨٩) ، وشعبة اللغة الفرنسية مغلقة منذ سنتين لعدم وجود طلاب راغبين فى الالتحاق بها .

- فى الكليات الأخرى - الاسلامية والعلمية - روعى تنمية المستوى التحصيلى لخريجى المعاهد الثانوية ، كما روعى اضافة بعض المعارف المتصلة بتخصص الطالب فى كليته وخاصة المصطلحات المناسبة للكليات العملية وهى فى جملتها معارف محدودة .

- وفى الكليات العملية : قد يجد الطالب لغته الأجنبية التى سبق له تعلمها - وهى الانجليزية - غريبة عليه ولا يقدر على متابعة الدروس بها ، وغالبا ما ينسحب من كليته الى كلية أخرى فى وقت مبكر ، أو بعد سنة أو سنتين .

- وفى الكليات الاسلامية : دراسة اللغة الأجنبية دراسة هامشية الى حد كبير لاسباب ترجع الى الطالب نفسه - قصورا أو تقصيرا - ولأسباب تدريسية وادارية متنوعة .

- ولا تحظى كلية الدعوة - وكذلك أقسام الدعوة فى كليات أصول الدين - من دروس اللغة الأجنبية بأكثر مما تحظى به كلية أخرى . والخريج غير مؤهل للدعوة بأية لغة أجنبية .

- تخلو المكتبة الجامعية من المعاجم التى تتناول المصطلحات الدينية باللغة الأجنبية ، كما تخلو من المصنفات بها فى الشريعة والعقيدة والقضايا الفكرية الاسلامية .

- الدراسة كلها تلقينية لغياب البيئة اللغوية المناسبة ، لأسباب ، منها : ضآلة الوقت المخصص للدراسة - انصراف الطالب - مستوى التدريس - فقدان التحادث والتحاور باللغة - التقويم الذى يكاد ينحصر فى الاستظهار - قلة المعامل اللغوية والصوتية .

- الامكانات فى كلية اللغات والترجمة قاصرة عن توفير المدرسين لجميع كليات الجامعة (٣٦ كلية) ، والعدد الذى توفره عدد محدود ولبعض الكليات دون بعض ، وتتولى الكليات ندب المدرسين اللازمين لها

بعيدا عن موافقة كلية اللغات والترجمة ، أو اختيارها .

– أعدت كلية اللغات والترجمة عدة دورات لغوية وتثقيفية فى اللغة الأجنبية (الانجليزية أو الفرنسية) لحساب وزارة الأوقاف ، وانخرط فيها عدد من دعاة المساجد ، وبحسب التقويم نجحت هذه الدورات نظريا بنسبة تقارب ٥٠ ٪ لاسباب ، منها : عدم تفرغ الدارس – كبر سنه – بعده عن محل اقامته – ضآلة مدة الدراسة فى غياب البيئة اللغوية – وفى غياب المعامل اللغوية والصوتية – استهلاك معظم الوقت فى تدريس مبادىء اللغة .

– ومما يجب تسجيله : ندرة عضو هيئة التدريس بالجامعة القادر على التحدث والمحاضرة والمحاورة باللغة الأجنبية فى مسائل الدين وقضاياه .

أوضاع مستجدة :

افتتحت الجامعة فى العام ١٩٨٩/٨٨ شعبة للدراسات الاسلامية فى كلية اللغات والترجمة ، تقوم على تدريس الشريعة باللغة الانجليزية كتجربة ، وعند نجاحها يصار الى غيرها من اللغات العالمية بالتدريج . واختير لها عشرون طالبا من المتفوقين فى اللغة الانجليزية .

والدراسة فى هذه الشعبة لمدة خمس سنوات :

سنة تمهيدية : لدراسة أساسيات اللغتين الاولى والثانية ، بمعدل (٢٠ ساعة) عشرين ساعة للغة الأولى ، و (١٠ ساعات) عشر ساعات للغة الثانية .

وأربع سنوات دراسية ، خطة الدراسة بها على الوجه الآتى :

المواد	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	عدد الساعات
مواد اسلامية وعربية	٧	٧	٧	٧	١٣
مواد اللغة الأجنبية الأولى	٧	٧	٦	٦	١٣
مواد اللغة الأجنبية الثانية	٦	٦	٦	٦	٦
المجموع	٢٠	٢٠	١٩	١٩	٣٢

ملامح أساسية

تحكم تدريس اللغة الأجنبية بالأزهر

فى ضوء المبادىء التى أرساها قانون الأزهر ، والأهداف التى يتغياها تدريس اللغة الأجنبية ، نورد مجموعة من الملامح الأساسية التى تحكم تدريسها فى معاهد الأزهر الشريف وجامعته :

– ان رسالة الأزهر تتعلق بمسائل الدين وقضاياه ، مما يقتضى أن تكون المفاهيم الاسلامية حاضرة فى دروس اللغة الأجنبية ، ومتنامية بطريقة متدرجة .

– ان الفكر العام يتجه الى اعتبار التعليم الأزهرى تعليما نوعيا ، وأن النظام التعليمى بالأزهر صار من التراث الثقافى ومقبولا من المجتمع على ما هو عليه . وليس من الحتم – اذن – أن يتقيد بالتعليم العام الا من حيث تكوين المواطن الصالح والوفاء بحاجات التنمية الاجتماعية .

– ان الدعوة الاسلامية بحاجة الى المتمرسين باكثر من لغة – عالمية أو محلية – والقادرين على كشف مزايا الاسلام وتعاليمه وقيمه ، وعلى مواجهة الطاعنين والطعون فى الاسلام .

– ان اللغة – أى لغة – تتمكن فى مرحلة الطفولة بأسرع مما عداها ، وتضعف هذه الخاصية عند الكبير ، وان كان يعوضها عنده قدرته على بذل الجهد والربط المنطقى والتركيز .

وتبعا لذلك ظهر اتجاه الى ضرورة التمكين للغة العربية قبل البدء فى تعلم اللغة الأجنبية . ويتفاوت الرأى فى اختيار المرحلة المناسبة للبدء فى تعلم اللغة الأجنبية ما بين المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية بالمعاهد الأزهرية .

– يتجه الرأى الى استمرار معاهد الأزهر فى تعليم لغة أجنبية واحدة ، بداعى أن المهارة فى اتقان لغة واحدة أقوى منها فى أكثر من

لغة ، ويدلل على هذا بأن اللغة الاجنبية الثانية التى تدرس فى مدارس التعليم العام لغة غير عملية بعد ترك المدرسة الثانوية الا فى القليل النادر .

– ينبغى ألا تتطرق أية مراجعة فى زيادة عدد المواد الدراسية بالتعليم الأزهرى الى الانتقاص من اللغة الاجنبية ، مراعاة للأهداف التى أسلفناهـا من تدريس اللغة الأجنبيـة بمعاهـد الأزهر وجامعته .

– من الضرورى توفير البيئة اللغوية والتربوية بمختلف الوسائل المتاحة .

التوصيات

تستهدف هذه التوصيات الارتفاع بمستوى تدريس اللغات الأجنبية فى معاهد الأزهر وجامعته ، ومع ذلك نجد لزاما علينا التنبيه الى أن التعليم الأزهرى – فى مختلف مراحله – مطالب بضرورة العناية باللغة العربية الفصحى ، وتوفير البيئة اللغوية للنهوض بها ، والتمكين لها فى نفوس الطلاب بمختلف الوسائل – نطقا وسماعا وحوارا – ولا يخالجنا شك فى أن الرأى العـام الأزهـرى يجمع على هذا ، ويعمل له من خلال القـدوة اللغوية ، التى يجدهـا الطلاب لدى معلميهـم وأساتذتهم .

بشأن المعاهد الأزهرية :

* فيما يتصل بتعليم اللغة الأجنبية قبل المرحلة الاعدادية بالأزهر (أى فى مرحلة الحضانة التى سميت المرحلة التمهيدية ، وفى المرحلة الابتدائية) : ينبغى اعادة النظر ، لما فى هذا من آثار سلبية على تشكيل وجدان الطفل وفكره قبل أن يتمكن من لغته القومية فى هذه السن المبكرة .

* يزكى المجلس الاكتفاء بتدريس لغة أجنبية واحدة بدءا من المرحلة الإعدادية بمعاهد الأزهر ، مما يقلل من أخطار المزاحمات اللغوية ، ويتيح لهذه اللغة الأجنبية الواحدة فرصتها فى التنمية اللغوية ، فضلا عن توفير النفقات من حيث ان تعليم اللغة مكلف اذا ما وفرت له الامكانات المطلوبة .

* ينبغى العمل على تشجيع الطلبة على اختيار اللغة الفرنسية – وليس عن طريق الاجبار – من حيث ان اللغة الفرنسية لا يستطاع تجاهلها فى المجتمعات المعاصرة ، وخاصة فيما يتصل بالدراسات الانسانية والأدبية والاجتماعية .

* يزكى المجلس ما اتجهت اليه ادارة المعاهـد الأزهريـة فى شأن تزويـد طلابهـا بالمعـارف الاسلامية فى دروس اللغة الأجنبية .

ويوصى المجلس بأن يراعى فى هذا ، بصفة عامة ، النمو اللغوى والذهنى والنفسى للطلاب . وبصفة خاصة أن تتوافق هذه المعارف – فى محتواهـا – مع مـا يدرسونـه باللغة العربية من الدراسـات الاسلامية .

* العمل على توفير البيئة اللغوية عن طريق الوسائل المعينة الحديثة بالدرجـة الكافية ، ومنهـا : المعامـل الصوتية ، والأشرطة والاسطوانات ، والرسومات واللوحات .. الخ ، مع التوسع فى استخدامها .

وفى هذا الصدد : يوصى المجلس بدعم إدارة الوسائل التعليمية بالأزهر وتوجيهها الى إعداد الوسائل المعينة على التدريس ، وتشجيع الابتكار فيها وفى طرائق استخدامها .

* اتخاذ الاجراءات المناسبة والعاجلة لتدارك العجز الحاصل فى هيئة تدريس اللغة الأجنبية ، عن طريق توفير الدرجـات الماليـة اللازمة لتعيين معلمـى اللغـة ، وتعطى الأوليـة للمؤهلين منهـم تأهيلا تربويا .

* إعداد برامج تدريبية للمعلمين القائمين بالتدريس ، بمشاركة كلية

اللغات والترجمة وكلية التربية . وتشمل هذه البرامج :

– برامج للتدريب التربوى للحاصلين على درجات جامعية فى اللغة الأجنبية .

– برامج للتدريب اللغوى والتربوى للحاصلين على درجات في غير اللغة الأجنبية .

– برامج دورية لتجديد المعلومات والخبرات .

بشأن جامعة الأزهر :

* تحديد أعداد الطلاب الذين يقبلون فى شعب اللغات الأجنبية كل عام ويتم ترشيحهم بناء على اختبارات مهارة لغوية ، وبمراعاة خطة التنمية الاجتماعية واحتياجات المعاهد الأزهرية من الخريجين فى لغات معينة .

* تقوم الجامعة باعادة النظر فى مناهج ومقررات اللغات الأجنبية التى تدرس فى كليات الجامعة المختلفة ، وتعديلها بما يتفق مع التطور الحادث فى شأن تزويد طلبة المعاهد الأزهرية بالمعارف الاسلامية فى دروس اللغة الأجنبية وبما يتلاءم مع حاجة الطلاب بكل كلية من كليات الجامعة الى تزويدهم بمصطلحات علمية واسلامية مناسبة فى دروس اللغة الأجنبية .

وفى خصوص كلية الدعوة الاسلامية وشعب الدعوة فى كليات أصول الدين : يوصى بزيادة عدد ساعات تدريس اللغة الأجنبية ، وإعداد منهج خاص لدروس اللغة الأجنبية بها فضلا عن الاهتمام بالدراسات الفقهيـــة وخاصـــة ما يتصـــل منهـــا بالمعامـــلات وما استجـــد فى المجتمـــع الاسلامـــى من أمـــور لم تكن معروفة من قبل .

* تعمل الجامعة على تخصيص حصة من اعتماد المكتبات لتزويد المكتبة المركزية ومكتبات الكليات بالمعاجم فى اللغات الأجنبية وخاصة معاجم المصطلحات والمعاجم المقارنة ، وبالمصنفات التى تتناول مسائل الدين وقضاياه باللغات الأجنبية .

* تعمل الجامعة على استكمال المعامل اللغوية والصوتية فى مختلف الكليات والأقسام اللسانية ، وفى طليعتها شعب اللغات الأجنبية المتخصصة .

* تعمل الجامعة على توفير الدرجات المالية اللازمة لكلية اللغات والترجمة ، لتمكينها من التوسع فى تعيين مدرسى اللغة والمعيدين والمدرسين المساعدين اللازمين لسد احتياجات كليات الجامعة . وذلك بالنظر الى أن هذه الكلية كلية مركزية ، وأنها – لائحيا وبمقتضى نظام الأقسام – تتولى تدريـــس المواد الداخلـــة فى اختصاصهـــا وتقـــوم على بحوثها فى سواها من كليات الجامعة (المادة ٣٤ من القانون) .

* تقوم جامعة الأزهر بانشاء درجة " دبلوم " خاصة بالدعوة الاسلامية بالخارج لمدة سنتين يلحق بها خريجو كليات الجامعة ، كما يلحق بها الراغبون فى العمل بمجال الدعوة الاسلامية بالخارج بعد نجاحهم فى الاختبارات التى يجريها الأزهر لهم ، وبحيث تؤهل هذه الدراسة الملتحقين بها للتحادث والمحاضرة والحوار فى مسائل الدين وقضايـــا اللغة الأجنبية ، وينبغـــى أن توفر الجامعـــة لهـــذه الدرجـــة ودارسيهـــا الامكانات المادية والبشريـــة على المستوى المنشود .

* تضع الجامعة تجربة افتتاح شعبة الدراسات الاسلامية فى كلية اللغات والترجمة موضع المتابعة والتقويم والتطوير ، بما فى ذلك ايفاد الطالب الى البلد الذى يدرس لغته فترة زمنية أو أكثر ، للاستفادة من البيئة اللغوية استفادة مباشرة .

خطة الدراسة والمناهج الدراسية بالمعاهد الأزهرية

ناقش المجلس فى دوراته السابقة عددا من التقارير التى عالجت العديد من قضايا التعليم الأزهرى ، وأصدر فيها توصيات ومقترحات .

وقد رأى المجلس ان يعود الى هذا الموضوع فى دراسة مستقلة ، نظرا لما تبين من أن كثيرا من المشكلات التى يعانى منها التعليم الأزهرى يرتبط ارتباطا وثيقا بالخطة ومناهج الدراسة ، ورأى المجلس ان تقتصر دراسته الحالية على المعاهد الأزهرية ، وأن ترجأ دراسة الموضوع بالنسبة لجامعة الأزهر الى دورة قادمة ان شاء الله .

وقد لاحظ المجلس ما يأتى :

– شكوى طلاب المعاهد لا من كثرة المواد الدراسية المقررة عليهم فحسب ، وانما من صعوبتها كذلك ، وخاصة من حيث محتواها وأسلوب عرضها .

– شكوى أساتذة جامعة الأزهر المتكررة من هبوط مستوى الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية من المعاهد ، وما يعانونه من صعوبات فى تلقى الدراسة الجامعية واستيعاب مقرراتها ، وقد تتعدد أسباب هبوط هذا المستوى ولكن الذى لا شك فيه أن من بينها – ان لم يكن على رأسها – الخطة والمناهج الدراسية فى التعليم قبل الجامعى .

– أنه قد مضى على صدور قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نحو ثلاثين عاما ، ومع أن كثيرا من أوجه التطوير قد طبقت فى هذه الفترة فان حظ الخطة والمناهج من التطوير كان قليلا ، بالاضافة الى أن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية التى حدثت فى هذه الفترة تقتضى اعادة النظر فى المناهج الدراسية بما يوائم بينها وبين هذه التطورات .

والحق أنه ، مع التسليم بأن التعليم الأزهرى تعليم نوعى يتميز بالطابع الدينى ، فان من المرغوب فيه – بل من الواجب – تحديث هذا التعليم بما يمكنه من التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته .

الوضع الراهن للخطة والمناهج

نصت المادة ٨٥ من قانون التطوير على ما يلى :

" الغرض من المعاهد الأزهرية تزويد طلابها بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية ، والى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس المماثلة ليخرجوا الى الحياة مزودين بوسائلها ، وإعدادهم الإعداد الكافى للدخول فى كليات جامعة الأزهر ولتتهيأ لهم فرص متكافئة فى مجال العمل والانتاج ، كما تتهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول فى كليات الجامعات الأخرى " .

وعقب صدور القانون ألفت لجان مشتركة من رجال الأزهر والتربية والتعليم ، لوضع الخطط والمناهج الدراسية إعمالا لما جاء فى هذه المادة ، وانتهى الأمر – سواء عن طريق هذه اللجان أو غيرها فيما بعد – الى خطة مزدوجة ، ومناهج مزدوجة تشتمل على مقررات العلوم الدينية والعربية الأصلية ، مضافا اليها ما أطلق عليه المواد الثقافية التى تدرس فى المدارس المماثلة فى التعليم العام ، بل ان المعاهد استخدمت نفس الكتب التى يستخدمها طلاب مدارس التعليم العام فى هذه المواد ، وصحيح ان تطورا فى مناهج بعض العلوم العربية قد حدث ، حيث ألفت كتب حديثة تتجاوب مع روح العصر وتتفق مع مدارك الطلاب ، فى علوم

البلاغة والأدب بالقسم الثانوى ، وفى النحو والصرف فى بعض صفوف القسم الاعدادى – مثلا – الا أن كتب التراث فى العلوم الدينية – كالفقه مثلا – فى المرحلتين بقيت على ماكانت عليه قبل التطوير . فيما عدا ما حدث فى أواخر السبعينات من حذف بعض موضوعات منها ، وتخفف من بعض عبارات وفقرات من الشروح والمتون .

وزيادة فى توضيح الصورة يحسن أن نستعرض كلا من خطة الدراسة ومناهجها الحالية فى المعاهد الأزهرية فى ايجاز .

خطة الدراسة بالمعاهد :

أولا : فى المرحلة الابتدائية (ست سنوات) تتضمن الخطة ٣٦ حصة أسبوعيا فى الصفوف الثلاثة الأولى ، ترتفع الى أربعين حصة فى الصفوف الثلاثة التالية .

أما عدد المواد الدراسية فهو عشر مواد .

أما فى التعليم العام فإن المرحلة الابتدائية خمس سنوات ، وعدد الحصص فى كل من الصفين الأول والثانى ٢٧ حصة أسبوعيا ، وفى الثالث والرابع ٣٠ حصة ، وفى الخامس ٣٢ حصة ، أما المواد فعددها عشر .

ثانيا : فى المرحلة الاعدادية (٣ سنوات) .

٣٦ حصة فى الصف الأول .

٣٧ حصة فى الصف الثانى .

٣٧ حصة فى الصف الثالث .

عدد المواد المقررة ست عشرة مادة .

أما فى التعليم العام فإن المرحلة الاعدادية ثلاث سنوات ، وعدد الحصص ٣٤ حصة ، وعدد المواد عشر .

ثالثا : فى المرحلة الثانوية (٤ سنوات) .

أ – القسم الأدبى :

٣٧ حصة فى كل صف للبنين .

٣٨ حصة للفتيات (بزيادة حصة للاقتصاد المنزلى) .

عدد المواد الدراسية ١٨ مادة فى الصفين الأول والثانى و ١٥ مادة فى الثالث والرابع .

ب – القسم العلمى :

٣٥ حصة فى كل صف للبنين .

٣٦ حصة فى كل صف للبنات .

عدد المواد للبنين ١٣ مادة .

عدد المواد للبنات ١٤ مادة .

(يقابل هذه الخطة فى التعليم العام : (٣ سنوات) .

٣٨ حصة فى الصفين الأول والثانى .

٣٣ حصة فى الصف الثالث ، بالاضافة الى حصتين للمستوى الخاص (اختيارى) .

وعدد المواد عشر مواد فى القسم الأدبى واحدى عشرة مادة فى القسم العلمى والرياضى .

المناهج الدراسية بالمعاهد :

يشمل المنهج الدراسى القدر المقرر فى المادة الدراسية فى كل صف دراسى وطريقة أدائه والأنشطة المكملة له .

وتنقسم المناهج فى المعاهد قسمين :

الأول : العلوم الشرعية والعربية ، وهى التى تتناول القرآن الكريم وعلوم العقيدة والفقه والتفسير والحديث والسيرة النبوية ، كما تتناول علوم اللغة العربية وآدابها من نحو وصرف وإنشاء ومطالعة ونصوص وبلاغة وأدب ومنطق وعروض .

الثانى : ما يطلق عليه " العلوم الثقافية " ويقصد به العلوم التجريبية والرياضيات ويضاف اليها اللغة الأجنبية .

وقد سبق أن ذكرنا أن مناهج المواد الثقافية قد أخذها الأزهر نقلا عن مناهج وزارة التربية والتعليم منذ عام التطوير (١٩٦١) وبقيت الى الآن لا تتغير ولا تعدل إلا مع تغييرات وزارة التربية والتعليم وتعديلاتها ، ويعتمد فى أدائها على الكتب التى تؤلفها الوزارة لطلابها وتمد بها

المعاهد الأزهرية كل عام .

أما قسم العلوم الشرعية فقد ظل على العهد به منذ قديم ، يقوم على أساس تدريس كتاب من كتب التراث التى ألفت فى عصور سابقة ، وقد يكون تأليفها على سبيل الايجاز فتسمى (بالمتون) ، ثم تدعو الضرورة الى إيضاحها وفك رموزها بما يسمى (بالشروح) وربما جاء بعد ذلك من رأى فى الشروح نقصا يحتاج الى تقرير .

وقد شملت هذه الكتب مناهج الفقه والتوحيد والنحو والصرف والبلاغة والمنطق .

ملاحظات على الخطة والمناهج الحالية

فى ضوء ما أسلفناه عـــن خطة الدراسة ومناهجها بالمعاهد الأزهرية ، وما توافر للشعبة من وثائق وتقارير ، وخبرات السادة الأعضاء ، يمكن أن نلخص بعض الملاحظات :

أولا : فيما يتعلق بالخطة :

– كثرة المواد الدراسية المقررة فى كل من العلوم الشرعية والعربية والمواد الثقافية ، مما استتبع كثرة عدد الحصص اسبوعيا بالمقارنة بنفس الصف ونفس المرحلة فى التعليم العام اعتمادا على عبارة " المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس المماثلة " التى وردت فى القانون ، والواقع أن هذه العبارة لا تحتم التزاما بالتطابق المطلق ، ونقل نفس المناهج ونفس الكتب . وقد سبق لمجلسنا أن أوصى فى أحد تقاريره بإعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية والتى تشكل ازدواجا فى المناهج العلمية بها ، بحيث لا يشترط تطبيقها تماما بالقدر الذى تدرس به بمدارس التعليم العام ، وانما يؤخذ فيها بالقدر المناسب بما لا يؤثر سلبيا فى المواد الأزهرية ، ولا على مستوى الدراسة فى الجامعات .

– ومما يزيد العبء الملقى على طلاب المعاهد الأزهرية اذا ما قورنوا بنظرائهم فى التعليم العام ، أن عدد السنوات المقررة للدراسة يزيد سنتين فى المعاهد ، سنة فى المرحلة الابتدائية (حاليا) وسنة فى المرحلة الثانوية وهذا يعنى أن عدد الساعات المعتمدة فى الخطة طوال سنوات الدراسة لكل مادة يزيد فى المعاهد الأزهرية كثيرا عما هو فى التعليم العام .

ثانيا : فيما يتعلق بالمناهج والكتب المقررة :

– ان المناهج الدراسية المقررة فى العلوم الشرعية والعربية بالمعاهد هى نفس الموضوعات التى تحتوى عليها الكتب المقررة من التراث ، مع أن المتبع عادة فى وضع المناهج أن تختار الموضوعات وفقا للأسس التربوية ، ثم يؤلف الكتاب المدرسى على هديها .

ومن أمثلة كتب التراث المقررة فى الفقه الحنفى " اللباب فى شرح الكتاب " ، والكتاب المشروح من تأليف أحد علماء القرن الرابع الهجرى ، والشارح من علماء القرن الثالث عشر الهجرى .

ومن الأمثلة فى اللغة العربية أم كتاب النحو المقرر على الصف الثالث الاعدادى هو " قطر الندى وبل الصدى " لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هجرية ، وأن كتاب النحو المقرر على المرحلة الثانوية هو " شرح ابن عقيل " من علماء القرن الثامن الهجرى وهو يركز على شرح ألفية ابن مالك الاندلسى فى النحو (القرن السابع الهجرى) .

وبدهى أن كتابا ألف منذ قرون عديدة – فى الفقه مثلا – لابد أن يكون خلوا من قضايا العصر التى يحتاج اليها طلابنا اليوم .

– وهنا لابد لنا أن نطرح قضية كتب التراث ومدى صلاحيتها لكى تكون الكتاب المدرسى الأصيل فى المعاهد الأزهرية .

فمن ناحية ، لابد أن نقرر أن كتب التراث ذخيرة علمية تمتاز بخصائص فريدة من حيث دقة التعبير وعمق المعنى والاحاطة بالموضوع نقاشا وتوضيحا واستدلالا ، وقد دأب الأزهر على الاعتماد عليها على مدى تاريخه الطويل ، حيث يدرب الطلاب على المعاناة فى البحث وتدقيق النظر فيها ، ثم انها فوق ذلك – وسيلة للربط بين ماضينا وحاضرنا لغة وفكرا وبحثا ، فهى تراث نعتز به لاريب .

ومن ناحية أخرى ، لابد أن نقرر أيضا أن هذه الكتب لم تؤلف

الطلاب وخاصة المبتدئين منهم ، وأنها صيغت بأساليب مركزة يصعب استيعابها ، ولذلك يتوه الطلاب فيها ويصرفون معظم الوقت المخصص لجوهر الموضوع فى شرح المتون وفك الرموز واستظهار ألفاظ قد تكون غير مفهومة ، ثم أن كتب الفقه تحفل بالافتراضات البعيدة عن واقع الحياة وخاصة الحياة المعاصرة . فضلا على أن أساليب عرض المادة فيها - وفى كتب اللغة والنحو كذلك - لا يتفق مع الأساليب التربوية والنفسية الحديثة والتى تراعى خصائص الدارسين وحاجاتهم وميولهم ، كما تراعى نظريات التعليم والادراك الحديثة ، وتستغل نظرية " الدوافع " فى تقريب المعلومات .

وازاء هذا الوضع انقسمت الآراء ، ما بين إصرار البعض على الحفاظ على التقليد العريق الذى اتسمت به الدراسة فى الأزهر، والابقاء على كتب التراث لتمثل مناهج الدراسة فى العلوم الشرعية والعربية ، وبين مناداة بضرورة التخفف من هذه الكتب ، وأن تستبدل بها كتب حديثة تؤلف على الطراز العصرى فى مادتها وطريقة عرضها ، وأسلوبها واخراجها ، وقد تبنى هذا الرأى بعض كبار علماء العصر الحديث مثل الامام محمد عبده والشيخ المراغى والشيخ شلتوت وغيرهم .

هذا ولعل الرأى الصائب فى هذه القضية هو محاولة الوصول الى صيغة تجمع بين الحسنيين فتقدم الكتاب الميسر الذى يتفق مع المواصفات التربوية الحديثة ، وتصطنع الوسائل لتقريب كتب التراث الى الطلاب وتشجيع الفهم بها ، وتراعى قدرات الطلاب وحاجاتهم فى المراحل المختلفة ، وقد خلص المجلس الى توصية استرشد فيها بتوصياته السابقة فى هذا الصدد .

وبمناسبة الحديث عن كتب التراث ، وتشجيع طلاب المعاهد على ارتيادها وإلفها والاعتزاز بها - نشير الى توصية سبق أن قدمها المجلس ، بأن تقوم وزارة الأوقاف بطبع كتب التراث المقررة - سواء فى المعاهد الأزهرية أم فى جامعة الأزهر - وذلك من أوقاف الأزهر ، لتيسير حصول الطلاب عليها بالمجان أو بسعر التكلفة .

- لوحظ من استعراضنا لخطة الدراسة ومناهجها فى المرحلتين الاعدادية والثانوية انها تكاد تكون خلوا من المواد العملية والفنية والانتاجية ، وأن مناهج الثانوى بقسميه العلمى والأدبى تنقصها المواد الحديثة المعاصرة والتى تفرضها التطورات العلمية . وأن مناهج معاهد الفتيات تخلو من الدراسات الحياتية للمرأة ودورها كربة أسرة وراعية أطفال .

والواقع أن هذه الدراسات قد أصبحت ضرورة لكل مواطن ومواطنة فى عصرنا الحاضر ، فإن لم تتح دراستها من خلال برامج مقررة ، فلا أقل من أن تمارس كنشاطات .

التوصيات

فى ضوء ما ذكرناه عن الوضع الراهن لخطة الدراسة ومفاهيمها وملاحظات المجلس عليها ، وفى ضوء ما يجرى على ألسنة المتحدثين وأقلام الكاتبين من دعوات صادقة تستهدف الارتفاع بمستوى الدارسين بالمعاهد الأزهرية بمراحلها الثلاث باعتبار أنها الأساس الذى تقوم عليه صروح كليات جامعة الأزهر ، وفى ضوء شكاوى الطلاب أنفسهم وما يلمسه أساتذتهم فيهم من معاناة تنعكس على نتائج امتحاناتهم كل عام وفى ضوء ما صدر عن المجلس من توصيات فى دراساته السابقة - يتقدم المجلس بالتوصيات الآتية :

* التأكيد على التوصية التى سبق أن صدرت عن المجلس بشأن مناهج المواد الثقافية بالمعاهد ونصها :

" إعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية والتى تشكل ازدواجا فى المناهج العلمية بها ، بحيث لا يشترط تطبيقها تماما بالقدر الذى تدرس به بمدارس التعليم العام وانما يؤخذ منها بالقدر المناسب بما لا يؤثر سلبيا فى المواد الأزهرية ، ولا على مستوى الدراسة بالجامعات " .

ويقتضى تنفيذ هذه التوصية عدم الالتزام بالكتب المقررة فى

المدارس الحكومية بالنسبة للمواد الثقافية ، لتخفيف العبء على طلاب المعاهد الأزهرية ، وذلك عن طريق تأليف كتب خاصة تتضمن الأساسيات وتطبيقاتها فى المواد المذكورة .

* مراعاة مانصت عليه اللائحة خاصا بالأهداف التى تتوخاها الدراسة بكل من المراحل التعليمية بالمعاهد بحيث تحدد تحديدا اجرائيا واضحا يتضمن المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات فى كل مرحلة ، حيث يمكن فى ضوء هذه الأهداف تحديد خطة الدراسة الدراسة ، والمناهج الدراسية ، والمناهج الدراسية التى تحققها .

* أن يراعى فى اعداد مناهج الدراسة بالمعاهد الأزهرية فى مستوياتها الثلاثة أن هذه المناهج لها استقلالها وكيانها الذاتى المستقل عن التعليم العام بحيث يعد الطالب الأزهرى للحياة ، على أساس أن المرحلتين الابتدائية والاعدادية هما مرحلة تعليم أساسى ، ينصرف بعدها التلميذ للحياة ، أو الى المرحلة الثانوية الأزهرية استعدادا لدخول الجامعة .

* تزويد مناهج المعاهد الاعدادية بقدر من المواد العملية والفنية التى تحقق الربط بين التعليم والعمل ، وبالأنشطة الحياتية الضرورية لكل مواطن (انتاجية - زراعية - تجارية - معاملات اجتماعية - دراسات بيئية .. الخ) .

وتزويد مناهج المعاهد الثانوية فى قسميها العلمى والأدبى بقدر من المقررات الحديثة مثل الاحصاء والحاسب الآلى والانفجار السكانى ومشكلات الحفاظ على البيئة ، وكذلك بعض المجالات العملية والفنية والانتاجية امتدادا لما اقترح للمرحلة الاعدادية .

وتزويد مناهج معاهد الفتيات بالدراسات العملية والحياتية للمرأة ، ودورها فى ادارة المنزل وتربية الطفل ، وتدريبها على الأعمال المهنية والفنية التى تناسب طبيعة المرأة كالاسعافات الطبية وأعمال السكرتارية ، والآلة الكاتبة ، والأشغال النسوية كالخياطة والتطريز وصناعة الملابس .

هذا وينبغى أن تتضمن الخطة ساعات معينة لتغطية هذه المجالات .

* فيما يتعلق بكتب التراث ، يوصى المجلس بما يلى :

- فى المرحلة الاعدادية : تؤلف كتب حديثة فى الفقه على المذاهب الأربعة تتناسب مع مدارك التلاميذ .

كما يؤلف كتاب حديث فى النحو والصرف لطلاب الصف الثالث الاعدادى .

- فى المرحلة الثانوية :

• فى الشعبة الأدبية : تبقى كتب التراث المقررة فى العلوم الدينية والعربية دعما للدراسات الأدبية ، وحتى يألف الطلاب البحث فى هذه الكتب والرجوع اليها ، فمنهم فى المستقبل رجال الشريعة والقانون واللغة والدعوة الى الله .

• فى الشعبة العلمية : تؤلف كتب حديثة فى العلوم الدينية والعربية تتناسب مع المواد التى يدرسونها لتؤهلهم للكليات العملية ، ولا بأس أن تشتمل الكتب الحديثة المؤلفة على مقتبسات مناسبة من كتب التراث ليرجعوا اليها .

وفى جميع الأحوال يشجع الطلاب على ارتياد كتب التراث والاقتباس منها ليألفوها ، ولسوف يكون لهم فيها زاد فى دراستهم الجامعية ، وفيما يستقبل من الأيام .

* انشاء هيئة للكتاب التعليمى تكون رسالتها إعداد مواصفات كل كتاب دراسى ، وتكليف المختصين من علماء الأزهر وغيرهم بتأليفه ، أو اجراء مسابقة لتأليف الكتب ، كما تقوم الهيئة بتجريب الكتب ومتابعتها ميدانيا بغية تقييمها وتقويمها .

* دراسة اسلوب فتح القنوات بين الدراسة فى معاهد الأزهر ومدارس التعليم الفنى ، بحيث يستطيع الطالب الأزهرى الذى تبدو ميوله الفنية والمهنية ، ولا يرغب فى مواصلة التعليم الجامعى ، ان يلتحق بمدارس التعليم الصناعى أو التجارى أو الزراعى التى تتطلبها البيئة التى يوجد بها المعهد الأزهرى ، بهدف تمكينة من أن يخوض حياته

العملية على أساس الوعى الدينى والخبرة الفنية .

* ضرورة متابعة ما تقرر من تحفيظ الطلاب القرآن الكريم كله فى سنى المرحلة الابتدائية بحيث لا يقبل فى المرحلة الاعدادية الا من اجتاز الامتحان بنجاح . هذا والمأمول ان تستمر عملية المتابعة على امتداد المراحل التعليمية بالأزهر .

* العناية بإعداد المعلم ، بحيث يكون كل المعلمين بالمعاهد الأزهرية فى مستوياتها الاعدادية والثانوية على الخصوص دارسين للتربية وطرق التدريس الحديثة ، وأن تتخذ الاجراءات الخاصة بإعداد المعلمين غير المؤهلين تربويا فى أثناء الخدمة . فتتغير بذلك طرق التدريس وأساليبه ، وتوضع كتب التراث فى موضعها الصحيح كوسيلة تعليم .

تعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين على معاهد الأزهر وجامعته من غير الناطقين باللسان العربى

منذ ظهور الاسلام ارتبط الفرد المسلم والمجتمع الاسلامى ارتباطا وثيقا باللغة العربية ، باعتبارها لغة القرآن المجيد الذى يتعبد به المسلم ، حتى صارت معرفة الفرد المسلم باللسان العربى واجبا دينيا . وكذلك يحتاج المجتمع الاسلامى - فى مختلف مواقعه - الى استمداد معارفه عن الدين والشريعة من التراث الاسلامى ، وهو فى جوهره وأساسه مصنف باللغة العربية ، ولا تغنى عنه ترجمته الى لغة أخرى عالمية أو محلية ، فان أية ترجمة تقف أمامها علامة استفهام كبيرة عن مدى صلاحها للإفادة الكاملة والصحيحة منها ، وخاصة اذا سلمنا بتوفر العربية الفصحى على دقائق فى التعبير ، قد يصعب أمرها على الناطقين بها ، فما بالنا بالمترجم عنها .

وبالرجوع الى المبادىء التى صدر عنها قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ : تتأكد رسالة الأزهر فى تزويد العالم الاسلامى بالمختصين وأصحاب الرأى فى الشريعة الاسلامية والثقافتين الدينية والعربية . ومن ثم : تزويد الطلاب الناطقين بغير اللسان العربى بما يمكنهم منه ومن القدرة على متابعة الدراسة باللغة العربية .

وفى ظل الأوضاع الراهنة فى كثير من دول العالم الاسلامى : لا يتاح للكثرة الكاثرة من الطلاب الوافدين من البلاد الاسلامية غير العربية أن يدرسوا اللسان العربى فى بلادهم دراسة كافية لأن يتلقوا الدرس باللسان العربى فى معاهد الأزهر وجامعته ، مما يضع على عاتق الأزهر والجامعة واجب التصدى الايجابى لتعليم العربية لهم .

والأزهر - معاهد وجامعة - انما يقدم العلم لطلابه مصنفا أساسا باللغة العربية ، مما يستوجب معرفة الطلاب مسبقا باللسان العربى حتى يمارسوه فى الدرس فهما وافهاما ، حديثا وكتابة .

ومن متابعة كثير من كتابات الطلاب الوافدين من غير الناطقين باللسان العربى : يتأكد قصورهم فى هضم هذا اللسان وفى التعبير به حتى عن الدروس المقررة عليهم .

وفى القديم : كان للوافدين على الأزهر فرصة أكبر فى تلقى اللسان العربى من مواطنيهم الذين سبقوهم فى الحضور الى مصر وفى شغل أروقة الجامع الأزهر ، ومن مخالطيهم من المصريين والعرب . وهذا التواصل كان مفيدا ومجديا من الناحية العملية ، ولكنه الآن صار تواصلا شكليا ، إذ تضاءلت فرص التواصل اللسانى فى كل من فصول الدراسة ، وقاعات المحاضرات ، وأماكن السكنى والمعيشة .

والواقع أن المدن الطلابية فى جامعة الأزهر خالصة للطلاب المصريين .

ومدينة البعوث الاسلامية خالصة للطلاب الوافدين على منح الأزهر . وفيها يتجمع الطلاب من كل جنسية فى موقع خاص . وقد سبقت تجربة فى سنة ١٩٦٦ بتخصيص نسبة ٢٠ ٪ من سعة المدينة للطلاب المصريين قصد إدماجهم والطلاب الوافدين وألغيت التجربة بعد ذلك لأسباب مختلفة .

وخارج هذه المدن الطلابية يقيم عدد من السفارات بيوتا مستقلة للطلاب من مواطنيها . بينما الطلاب الوافدون للدراسة على حسابهم الخاص يحطون رحالهم إما فى صحن الجامع الأزهر وأروقته وإما فى مساكن خاصة متفرقة .

الوضع القائم :

بالاضافة الى ما سبق ايراده :

تتولى أمانة مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر تنظيم عملية تعليمية تحت اسم (الدراسة الخاصة)، أنشأها القرار الوزارى رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، بغرض تأهيل الطلاب الوافدين تأهيلا لغويا يمكنهم من التحدث باللغة العربية والإلمام بمبادىء الدين الاسلامى ، ويعد الراغبين فى الانتساب الى معاهد الأزهر وجامعته إعدادا يمكنهم من الاستمرار فى الدراسة .

وحسب التقرير الوارد الى الشعبة من أمانة مجمع البحوث الاسلامية : تنقسم هذه الدراسة الخاصة عدة أقسام ، يختص بموضوع هذه الورقة منها دراسة تقدم للمبتدئين . ومدتها لغير دراسى اللغة العربية سنة دراسية على ثلاث مراحل ، يتحصل فيها الطالب على :

تدريبات لغوية	بمتوسط	١٥ ساعة اسبوعيا
خط واملاء	بمتوسط	٢ ساعة أسبوعيا
مبادىء النحو	بمتوسط	١ ساعة اسبوعيا
حفظ القرآن	بمتوسط	١ ساعة اسبوعيا

ويرى المجلس أن هذا الوضع يحتاج الى مزيد من العناية بحيث تشمل الدراسة – عن طريق لغة وسيطة : التعود على الحروف العربية شكلا ونطقا وكتابة – التدريب على تكوين الجمل – التركيز على فصحى الجرائد والمجلات – التدريب على الكتابة – معالجة مشكلات النطق . وهو مالايتوافر حاليا ، بالاضافة الى ضرورة الاستعانة بالأجهزة المعينة السمعية والبصرية .

وقد سبق للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (فى الدورة الثامنة – ١٩٨٠/١٩٨١) بحث موضوع (الطلبة الوافدون الى الأزهر – رعايتهم وتنظيم شئونهم) وأصدر عدة توصيات ، منها :

* توصية بإلغاء الدراسة الخاصة القائمة حاليا الغاء تاما ، وانشاء معهد يختص بتعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين الذين لا يتكلمون بها .

* توصية بإنشاء قسم عال خاص بالدراسات الاسلامية والعربية ، يلتحق به من لم يستوفوا شرط القبول بالكليات الجامعية ، ومن لا يريدون الاستمرار فى الدراسة بالجامعة .

* توصية بأن تكون الاقامة فى المدن الجامعية ومدينة البعوث مشتركة بين الطلاب الوافدين والمصريين ، لتأكيد سبل العلاقات الاجتماعية وتقوية روابط الإخاء الاسلامى وتمكين الوافدين من اتقان اللغة العربية فهما وحديثا .

* توصية بتوحيد الأجهزة المشرفة على شئون الطلاب الوافدين الى الأزهر فى ادارة عامة ، وتوفير الامكانات اللازمة لها لتقوم بالرعاية الكاملة لهم ، علميا واجتماعيا وماديا .

وأى من هذه التوصيات لم يوضع موضع التنفيذ مع شدة الحاجة الى الأخذ بها . إضافة إلى أن استمرار الوضع القائم يكرس القصور الواقع ولا يفى بالغرض من الناحية العملية – دون التعرض للتفصيلات .

التوصيات

وبناء على هذا يتقدم المجلس بالتوصيات الآتية ، ومنها ما هو تأكيد للتوصيات السالف إصدارها من المجلس ، ومنها توصيات معدلة يرى المجلس عرضها بصورتها المعدلة على ضوء المتابعة الميدانية ، ومنها توصيات جديدة .

* يعمـــــل الأزهر على توفير الإمكانات اللازمة لدعم (ادارة الوافدين) دعما يمكن هذه الادارة من رعاية الطلاب الوافدين رعاية شاملة : اجتماعيا ، وثقافيا ، وماديا . وترك الرعاية التعليمية للمعهد الموصى بإنشائه .

* يعمل الأزهر على انشاء معهد مستقل يختص بتعليم اللغة العربية وما يتصل بها من الدراسات الاسلامية للطلاب الوافدين من غير الناطقين باللسان العربى . وبحيث :

- توضع لهذا المعهد لائحة خاصة .

- يكون له مجلس ادارة - أو مجلس أمناء - تمثل فيه هيئات الأزهر وعدد من المختصين بتعليم اللغات لغير الناطقين بها .

- تكون له ادارة قادرة على النهوض به .

- يشتمل المعهد على عدة أقسام - أو عدة مستويات - للطلاب المبتدئين فى اللسان العربى - والطلاب المتقدمين - والطلاب الراغبين فى الدراسة دون الحصول على مؤهل - والطلاب الراغبين فى دراسة مناهج خاصة ... الخ .

ويوصـــــى بتشكيـــــل لجنـــــة علميـــــة لتحديـــــد المستويات والمقررات .

- يدعم هذا المعهد بالامكانات البشرية القادرة وبالامكانات المادية اللازمة للارتفاع بمستواه .

- يكون من صلاحياته اجراء اختيارات للطلاب الوافدين للتأكد من تحصلهم على المستوى اللازم فى اللسان العربى للالتحاق بمعاهد الأزهر وجامعته .

ملحوظة : هذه التوصية بديل عن التوصية السابق اصدارها بانشاء قسم عال خاص بالدراسات الاسلامية والعربية ، كما أنها بديل عن الدراسة الخاصة القائمة حاليا والسابق اصدار توصية بإلغائها وما تزال هذه التوصية واردة .

* مرحليا والى أن يتم انشاء المعهد المقترح انشاؤه :

- يعمل الأزهر على تفرغ القائمين بالاشراف على دراسة العربية للطلاب الوافدين وحسن اختيار المكلفين بالعملية التعليمية من ذوى الكفاية والدراية والخبرة وخاصة المتوفرين منهم على لغة وسيطة ، وإعداد الدورات التدريبية والتجديدية لهم .

- يعمل الأزهر على إمداد المقر التعليمى بحاجته من المختبرات اللغوية واجهزة الاستماع والتسجيل وسائر الوسائل التعليمية المعينة على تعلم اللسان العربى .

* يدرس الأزهر امكانات الاستعانة بالبرامج الموجهة من اذاعة القاهـــرة فى بث برامـــج تعليميـــة لتعليـــم اللغـــة العربية لغير الناطقين بها .

فى شأن التواصل الثقافى والاجتماعى :

* يعمل الأزهر - معاهده وجامعته - على ادماج الطلاب الوافدين عموما مع الطلاب المصريين فى مختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، فى خلال الدراسة وفى العطلات والاجازات ، بحيث يكون للنشاط اللغوى نصيب كاف من هذا كله .

* تأكيد التوصية الخاصة بأن تكون الاقامة فى المدن الطلابية بالجامعة وفى مدينة البعوث الاسلامية ، اقامة مشتركة بين الطلاب الوافديـــن والمصرييـــن ، لتوثيـــق سبـــل العلاقـــة الاجتماعيـــة وتقويـــة روابـــط الاخـــاء وتمكيـــن الوافديـــن من إتقـــان اللســـان العربـــى .

القسم الثانى

البحث العلمى والتكنولوجيا

الأوضاع الراهنة فى التعليم والبحث العلمى

لعل ابرز ما يسجله المجلس لعهد الثورة فى مجال التعليم والبحث العلمى :

اولا : تعميم مجانية التعليم على جميع مراحله بما فى ذلك المرحلة الجامعية وما بعدها ، وبذلك فتحت الأبواب أمام جميع المواطنين للوصول الى أقصى ما تؤهلهم لهم قدراتهم الخاصة دون أن يقف أمامهم عائق مادى .

ثانيا : تأكيد الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص نظرا وتطبيقا ، وذلك بالنسبـــة للقبـــول فى سائـــر مراحـــل التعليـــم بعد التعليم الابتدائى .

ثالثا : التوسع الضخم فى مراحل التعليم المختلفة فارتفع عدد الطلاب بمدارس التعليم العام والفنى والكليات الجامعية والمعاهد العالية والمعاهد الدينية وكليات جامعة الازهر من ٢،٢٣٢،٩٨٩ فى عام ١٩٥٢ الى ٥،٧٩١،٠٩٤ فى عـــام ١٩٧٢ بزيـــادة قدرها ٣،٥٥٨،١٠٥ طالبا .

رابعا : التزام الدولة بتوفير فرص العمل لجميع الخريجين فى الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب والتعليم الفنى المتوسط ، مما يمكن البلاد من الافادة من عائد التعليم فى مختلف مجالات العمل الوطنى ، ويمكن أجياله التى تخرجت من حمل أعباء ضخمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعاونة كثير من الدول العربية والصديقة بقدرة وكفاءة فى نواحى العمل المختلفة .

خامسا : وفى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا وضعت التنظيمات والخطط التى كانت أساسا صالحا لإرساء قواعد البحث العلمى فى البلاد . وقام المجلس الاعلى للعلوم وهيئة الطاقة الذرية والمركز القومى للبحوث وغيرها من الهيئات العملية بانجازات كبيرة فى هذا الشأن ، وارتفع عدد الافراد العلميين من أربعة آلاف فى عام ١٩٥٢ الى ثلاثة عشر الفا فى عام ١٩٧٢ - كما تم إنشاء عدة مراكز جديدة مزودة بالأجهزة والمعدات الحديثة ، وكانت هذه المؤسسات سندا قويا للصناعة وأنشطة الإنتاج والخدمات ، كما ساعدت فى التغلب على كثير من المشكلات والمسائل القومية ذات الشأن .

واذا كانت الثورة قد حققت للبلاد هذه المكاسب الأساسية فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وتوسعـــت فيها هذا التوسع الضخم ، فقد فتحت ورقة اكتوبر الأبواب أمام مستقبل جديد ، وتناولت حقائق هامة تتصل بتقويم موقف التعليم والبحث العلمى . وهى حقائق ينبغى لكل سياسة تعليمية مستقبلة أن تتصدى لها ، حتى يتخلص النظام التعليمى والبحث العلمى من المشكلات والسلبيات التى تعترض الطريق ، وحتى تتحقق الآمال التى تعقدها البلاد على التعليم والبحث العلمى لتقف على مشارف القرن الحادى والعشرين :

ومن ذلك :

- أشارت الورقة إلى أنه آن الأوان للبدء جديا فى تلك المهمة الصعبة التى تأخرنا فيها كثيرا وهى القيام بثورة شاملة فى مفاهيم التعليم والتثقيف العام وفى نظمهما بكل المستويات ، ابتداء من محو الامية الى

التعليـــــم العــــــام والفنى والجامعـــــى ، الى البحث العلمى والتكنولوجى .

– أنها أثبتت أن التعليم لم يعد مسألة مقررات دراسية جامدة تقف بمهمة التعليم عند استيعاب الطالب لها ، ولكن أصبح التعليم مرتبطا ارتباطا عضويا بحركة المجتمع ومتطلباته .

– أن أهداف التعليم ترتبط بتكوين الفرد المتعلم المستنير الذى يكون اكثر فهما لمجتمعه وعصره وأكثر قدرة على استيعاب ثمار المعرفة الانسانية والافادة منها الاستمتاع بها ، مع تزويده بخبرة متقدمة محددة تمكنه من القيام بالدور الذى يتناسب مع تعليمه فى شتى مواقع العمل والانتاج .

– أن تحقيق ذلك يستلزم عدم صب التعليم فى قوالب واحدة ، بل العمل على تنويعها قدر الامكان ، حتى تلبى شتى الخبرات والتخصصات المطلوبة فى عملية التنمية وربط أنواع معينة ومراحل معينة من التعليم بالبيئة .

كذلك أشارت الورقة الى بعض المشاكل التى نعانى منها فى النظام القائم ، كقلة فعالية التعليم الالزامى فى ربط المواطن بالحياة العامة والمعاصرة ، وكالارتداد الى الأمية ، وهجرة المتعلم من بيئته ، والفارق الاجتماعى بين تعليم وتعليم ، والتقليد المتوارث الذى جعل التعليم بالنسبة للكثيرين مجرد سبيل إلى اكتساب ميزة اجتماعية معينة ويجعل الهدف الأول لبعض المتعلمين الوصول الى وظائف مكتبية ، بصرف النظر عن قيمتها فى حركة المجتمع .

وبالنسبة للبحث العلمى اشارت الورقة الى ان الواجب يقضى بألا نعيش على ما ينتجه غيرنا فى هذا المجال ، ولا نعيش عالة على ما يبتكرون أو نخضع للشروط التى يفرضونها ، كما أن الورقة بينت أهمية التنسيق بين مراكز البحث العلمى وربط نشاطها باحتياجات المجتمع وتطويع التكنولوجيا المستوردة للواقع المصرى ، واكتشاف حلول أصليه لمشكلاتنا المحددة .

مبادئ واعتبارات عامة فى البحث العلمى والتكنولوجيا

إن التقدم العلمى والتكنولوجيا فى العالم اليوم ، والتخلف الذى عشناه فى هذا المجال سنين طويلة ، يحتم على المجلس أن يعطى اهتماما خاصا للبحث العلمى والتكنولوجيا مع مراعاة المبادئ الأساسية التالية :

– أن العمل العلمى الموجه لخدمة التنمية يجب أن يتم فى اطار سياسة عملية محددة الأهداف ، تكون جزءا من السياسة العامة للدولة .

– أن البحث العلمى نشاط استثمارى تحتاج ممارسته الى تنظيم محكم ، وإدارة رشيدة تستطيع تحقيق العائد المنشود .

– أن تطويع العلم لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وايجاد المقومات التى تكفل كفاءة الأنشطة العلمية لهذا الفرض – مهام تقع فى اختصاص أنشطة وهيئات متعددة ، وأن ممارسة الأنشطة العلمية ليست حكرا تختص به هيئة دون اخرى .

– أن القاعدة العلمية فى أى مجتمع من المجتمعات تقوم على دعائم أساسية هى :

أ) الانسان المؤهل القادر على استيعاب ما هو متاح من معرفة علمية والاضافة اليها .

ب) الأجهزة العلمية والامكانات التى يستطيع الباحثون بواسطتها

الإجابة على الكثير من الأسئلة التى تثيرها مشكلات التطبيق فى مجالات الأنشطة المختلفة .

ج) الإعلام المتدفق بجميع إمكاناته العصرية التى تستطيع اللحاق بالفيض المتدفق من المعلومات العلمية ، وايصال هذه المعلومات الى من تعنيهم فى الوقت المناسب .

التوصيات

وفى ضوء هذه المبادئ ، وتحقيقا للاهداف المرجوة من البحث العلمى يوصى المجلس بما يلى :

اولا : السياسة العلمية :

* ضرورة ارتباط السياسة العلمية بالتخطيط القومى الشامل ، وهذا يستلزم وضع خطة قومية شاملة .

* هناك حاجة ماسة الى خطة عاجلة للبحث العلمى تهدف الى حل المشكلات التى تواجه التنمية ، ويرى المجلس فى الخطة ، التى أقرها مجلس أكاديمية البحث العلمى ومجالسها النوعية مدخلا صالحا الى الخطة العاجلة للبحث العلمى ، ويدعو الاكاديمية الى استكمال هذه الخطة ، وكذلك يدعو الجهات المختصة الى توفير الامكانات اللازمة لتحقيقها .

ثانيا : تنظيم البحث العلمى :

اتضح للمجلس أن أجهزة البحث العلمى تعرضت خلال العشرين عاما الماضية إلى تغييرات كثيرة ، ولم تكن الفترة المتاحة لكل تنظيم كافية لإثبات صلاحيته ، مما يستدعى المطالبة باستقرار تنظيم البحث العلمى الفترة الكافية لامكان تقويمه والحكم عليه ، وفى هذا يوصى المجلس بما يلى :

* التعرف على تنظيم البحث العلمى فى عدد من الدول المتقدمة والنامية ، للاستفادة من الدراسات المقارنة فى هذا الشأن .

* دراسة التنظيم الحالى للبحث العلمى فى مصر ، وبحث المعوقات التى تواجهه والعمل على ازالتها .

ثالثا : ارتباط البحث العلمى والتكنولوجيا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لتحقيق الربط بين قطاعات البحث العلمى وقطاعات التنمية يوصى المجلس بما يلى :

* ربط مراكز البحث العلمى فى الجامعات وخارجها بعضها ببعض ، وكذلك ربطها بقطاعات الانتاج والخدمات ، وذلك عن طريق السياسات والانظمة التى تضمن ربط الأنشطة العلمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالقطاعات المختلفة المؤثرة فيها والمتأثرة بها (قطاع التعليم على مختلف مستوياته وقطاعات الانتاج والخدمات) .

* دعوة الجهات المسئولة عن تخطيط وتنفيذ مشروعات الانتاج والخدمات إلى عقد ندوات مفتوحة ، قبل إقرار المشروع بصفة نهائية بوقت كاف ، يشترك فيها مع خبراء هذه الجهات الباحثون فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث ، لدراسة هذه المشروعات دراسة شاملة ووضع المقترحات الكفيلة بنجاح المشروعات ، وكذلك الدراسات والبحوث اللازم إجراؤها للمعاونة فى تنفيذها خلال مراحل التشغيل .

* دعوة مراكز ومعاهد ومعامل البحوث الى مراعاة مشكلات التنمية وتوجيه بحوثها لحل هذه المشكلات .

* حصر البحوث التطبيقية المنتهية ودراسة امكان افادة قطاعات الانتاج والخدمات بنتائج هذه البحوث .

* حصر واعداد دليل لمراكز ومعاهد ومعامل البحوث على المستوى القومى .

رابعا : مقومات البحث العلمى :

إن المقومات الأساسية للبحث العلمى لها حد أدنى لايمكن بدونه أن يحقق مرفق البحث العلمى والتكنولوجيا الواجبات الموكولة اليه ، كما أن توفير هذه المقومات يخضع لمعايير لم تكن مرعية بالقدر الذى يكفل لهذا المرفق القيام بمهامه . وتتضح هذه المقومات فيما يلى :

أ) الطاقة البشرية :

أوضح الحصر الميدانى أن هناك قصورا فى كثير من التخصصات الهامة ، كذلك يوجد فائض فى بعض التخصصات ، كما اتضح عدم وجود الفريق المتكامل فى أغلب مجالات البحوث : إما بسبب نظم الدراسات العليا ، وإما لقلة الأعداد فى بعض التخصصات ، أو بسبب الهجرة أو الإعارة للخارج . هذا علاوة على النقص الشديد فى الفئات المعاونة فى النواحى الفنية ، وقصور الفئات المعاونة فى الأعمال الإدارية عن تحقيق مهامها ، بل وكثيرا ما تكون معوقة لنشاط البحث العلمى والتكنولوجيا .

كما أصبحت إدارة مراكز البحوث ومعاهدها تحتاج الى التخصص فى بعض فروع العلم : مثل السياسة العلمية وبحوث العمليات .

لذلك يوصى المجلس بما يأتى :

* ضرورة وضع خطة للبعثات تفى باحتياجات مختلف المراكز والمعاهد ، والهيئات البحثية بالأكاديمية والوزارات والمؤسسات المختلفة الى جانب الجامعات ، بما يتفق واحتياجات التنمية ويضمن تكوين الفريق المتكامل فى كل مجال من مجالات البحث العلمى .

* استكمال الحصر الذى تجريه الأكاديمية للأفراد العلميين بالاستعانة بالأجهزة المختصة بالدولة ، وإصدار الدليل الخاص للأفراد العلميين فى صورته النهائية .

* زيادة عدد الموفدين فى المهمات العلمية والزيارات والمؤتمرات العلمية ، من بين أعضاء هيئة التدريس وهيئة البحوث فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث .

* وضع أسلوب لتقويم الباحثين يكون حافزا على التزامهم بمشكلات الانتاج والخدمات ، وزيادة ارتباطهم بهذه القطاعات .

* الاهتمام بإعداد الافراد المعاونين للباحثين من فنيين واداريين وتوفير التدريب اللازم لهم فى الداخل والخارج ، ومنحهم الحوافز التى تتناسب مع أهمية الدور الذى يكلفون به .

* وضع برنامج لزيادة الاستفادة من علمائنا فى الخارج ، وذلك عن طريق اتاحة الفرصة وتشجيع الراغبين فى العودة نهائيا بتوفير امكانات البحث العلمى والتكنولوجى على المستوى الرفيع ، وكذلك الاستفادة من الراغبين فى استمرارهم بالخارج عن طريق دعوتهم لفترات قصيرة للمعاونة فى بعض النواحى العلمية ، أو عن طريق قيامهم ببحوث فى الخارج تسهم فى حل مشكلاتنا القومية أو تدريب عدد من الشباب العلميين فى معاملهم بالخارج .

ب) التجهيزات العلمية من معدات وأدوات ومواد :

وهذه مازالت بعيدة عن الحد الأدنى للاحتياجات اللازم توافرها لمعامل البحوث ، علاوة على القصور الشديد فى الخبرات اللازمة لتشغيل وصيانة وإصلاح الأجهزة .

ويوصى المجلس بما يلى :

* تطوير مركز الأجهزة العلمية التابع للأكاديمية بحيث تتاح له الإمكانات اللازمة لإمكان قيامه بصيانة الأجهزة العلمية وتشغيلها ، واعطاء الخبرة فى اختيار أنواعها بما يحقق الفائدة القصوى منها ، وتصميم وإنتاج النماذج اللازمة من بعض الأجهزة العلمية الخاصة بالبحوث العلمية والتكنولوجية ، وتدريب الإخصائيين فى الصيانة والإصلاح .

* وضع القوانين التى تكفل استقلال مراكز البحوث ومعاهدها ومعاملها وعلى الأخص فى النواحى المالية والإدارية ، والتى تحقق لها سهولة الموارد المالية المتاحة محلية أو اجنبية .

ج) التوثيق والنشر العلمى :

إن إتاحة الفيض المتدفق من المعلومات العلمية وإيصالها الى الباحثين أصبح أمرا حيويا ، كما أن نشر المنجزات العلمية التى تتحقق فى معامل البحوث بمجرد الانتهاء منها أصبح أمرا ملحا ، بعد أن توقف العديد من الدوريات العلمية عن الصدور أو صدرت بعد مواعيدها بفترات تصل إلى بضع سنوات .

لذلك يوصى المجلس بضرورة إعطاء أولوية خاصة لمشروع انشاء جهاز للمعلومات العلمية والتكنولوجية وتوفير جميع الإمكانات اللازمة لتنفيذ المشروع فى أقصر وقت ممكن ، ويتضمن المشروع :

- انشاء مكتبات متخصصة مزودة بالدوريات والمراجع اللازمة .
- التجهيزات اللازمة لخزن المعلومات والمراجع المحلية
- مطبعة علمية لطبع الدوريات والمراجع المحلية .

د) التمويل اللازم للبحث العلمى :

لقد اتضح أن ماخصص للبحث العلمى ، خلال السنوات العشر الماضية من ميزانيات ، لايتناسب مع الواجبات الملقاة على عاتق الباحثين والمهام المطلوبة ، ممايستدعى ضرورة العمل على توفير الاحتياجات الأساسية ، لإمكان الاستفادة من هذه الطاقات الكبيرة عددا ونوعا .

ونظرا لأن معظم التجهيزات وملحقاتها مستورد ، فان المجلس يوصى بدعم البحث العلمى ، وتخصيص الاعتمادات اللازمة بالعملات الأجنبية .

الدورة الثانية ١٩٧٤ – ١٩٧٥

السياسة العلمية وعناصرها

لقد تأكد إيمان الدولة بالعلم فى مناسبات عديدة ، ووضحت آثار هذا الايمان فيما تشهده البلاد من نهضة علمية ، نحاول فيها أن نجمع بين البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى ، فى مختلف الأجهزة العلمية بالجامعات ومراكز البحوث ومواقع العمل فى مجالات : الزراعة والصناعة والتعمير والتنمية الاجتماعية .

ولقد تناول المجلس دراسة السياسة العلمية وعناصرها ، والبرامج التى يمكن أن تؤدى الى تطبيق هذه السياسة واستمرار العمل بها ، وانتهى إلى اقرار مبادئ هذه السياسة العلمية وعناصرها فيما يلى :

١) ان البحث العلمى نشاط اساسى من أنشطة الدوله ويلزم أن توفر له الدولة الموارد المالية والمادية المناسبة بصورة كافية فى موازنتها ، وأن تهيئ السبل المناسبة التى تتفق مع طبيعة هذا النشاط لاستخدام تلك الموارد .

٢) ان الباحث العلمى هو العضو الأول الذى يقوم عليه نشاط البحث العلمى الموجه للتنمية ، ويلزم أن ينال التشجيع والحفز الدائمين ، وأن توفر له الضمانات التى تكفل له العمل فى يسر .

ويتم تحقيق هذه المبادئ عن طريق :

أ) تنمية القوى البشرية العلمية :

– تهيئة السبل المناسبة لإعداد الأفراد العلميين فى مختلف التخصصات على أعلى المستويات العلمية الممكنة ، وبالأعداد المناسبة .

– توفير الأعداد الكافية من الفنيين المتخصصين فى مجالات الخدمات المعاونة للبحث العلمى .

ب) تنمية الامكانات العلمية :

– تشجيع إنشاء وحدات البحوث فى مواقع الانتاج والخدمات لإجراء البحوث التطويرية وحل المشاكل الطارئة .

– تشجيع إنشاء مراكز البحوث المتخصصة المرتبطة بمختلف قطاعات الانتاج والخدمات .

– تشجيع المبـــــادرة الفردية فى اجراء البحوث والاضافة الى المعرفة .

ج) تأمين حصول العلماء على المعلومات العلمية ، وضمان نشر نتائج بحوثهم .

د) إتاحة المعلومات العلمية المبسطة والانجازات العلمية الهامة لمجموع المواطنين .

وفيما يلى الموضوعات التى تناولها المجلس بالدراسة فى مجـــال

البحث العلمى والتكنولوجيا وتوصياته بشأنها :

١ - معوقات البحث العلمى :

قامت تنظيمات البحث العلمى على قاعـــدة من القوى البشرية العلمية ، تم تأهيل الكثير من أفرادها طبقا للمفهوم الذى كان سائدا للبحث العلمى ، بأنه جزء مكمل لمهام التدريس فى الجامعات ، ومتعة فكرية تستهدف الاضافة الى ماهو معروف من الحقائق العلمية بصرف النظر عن مفهوم مدى احتياج المجتمع لهذه المعلومات الجديدة . وقد نتج عن استمرار الاخذ بهذا المفهوم مشكلات عديدة منها :

- عدم تناسب وتناسق هيكل التخصصات العلمية والخدمات التقنية المعاونة .

- عدم توجيه الكثير من الباحثين العلميين نحو الإلمام الكافى بمشكلات أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلماما يؤهلهم للمساهمة مساهمة فعالة فى حل مشكلات البلاد . ونتيجة لذلك استمرت اتجاهاتهم البحثية بهذا متأثرة بما دربوا عليه خارج البلاد ، وبذلك أيضا فإن الكثير منهم أصبح أقدر على حل مشكلات البلاد الأخرى منه على أن يتناول مشكلات بلادنا بالحل .

- عدم وجود كيان واضح المعالم لمهنة البحث العلمى ووسائل تقويمه .

- ادارة البحث العلمى وفقا للأساليب التقليدية المتبعة فى أجهزة الحكومة ، وحاجته الى التحرر من القيود المالية والادارية .

وفى سبيل إزالة هذه المعوقات يوصى المجلس بما يأتى :

* الاهتمام بوضع سياسة علمية تهدف الى تنمية العلم ذاته ، ليفى بمتطلبات التنمية .

* تحقيق الاستقرار لأجهزة تخطيط النشاط العلمى وتنظيمه لإتاحة الفرصة أمامها للنمو والتطور .

* تحرير مراكز ومعاهد البحوث من القيود الادارية والمالية أسوة بالجامعات .

* ضرورة الالتزام بخطة تنفيذ المشروعات فى الموازنات الاستثمارية ومراعاة كفاية الاعتمادات الاستثمارية لمواجهة احتياجات التطوير ، وخاصة نقل نتائج التجارب المعملية الى المستوى نصف الصناعى ، وهى الحلقة الرئيسية اللازمة للانتقال إلى مجال التطبيق .

* توفير النقد الأجنبى الكافى وفى الوقت المناسب للحصول على الأجهزة والمراجع التى لايمكن الحصول عليها بالنقد المحلى .

* تقرير اعفاءات نقدية وجمركية للأجهزة العلمية والمعدات وعناصر الاعلام العلمى .

٢ - وضع نظام موحد للعاملين فى الانشطة العلمية بمراكز ومعاهد ووحدات البحوث :

لاحظ المجلس وجود مفارقات فى المسميات والألقاب الوظيفية والعلمية بين العاملين فى مراكز ومعاهد وهيئات ووحدات البحوث خارج الجامعات . كما لاحظ أيضا أن هذه المراكز والمعاهد والوحدات تطبق معايير تقويم أداء العاملين بالجامعات على العاملين بها ، رغم اختلاف طبيعة العمل فى الحالتين .

لذلك فان المجلس يوصى بما يأتى :

* ضرورة التوحيد بين تلك المسميات والألقاب الوظيفية والعلمية بين العاملين فى مراكز ومعاهد وهيئات ووحدات البحوث خارج الجامعات ، ومضمون العمل الواحد فى تلك الجهات .

* ايجاد معايير لتقويم أداء العاملين بمراكز ومعاهـــد ووحدات البحوث ، تقوم أساسا على تحقيق كل منهم لأهداف خطة العمل فى المركز ، والتى يلزم أن تكون مرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ومع الاقتناع بعدم مواءمة تطبيق النظام المعمول به فى هيئات التدريس بالجامعات على أعضاء هيئة البحوث بمراكز ومعاهد ووحدات البحوث . فهناك عوامل نفسية ومادية يلزم أخذها فى الاعتبار عند التفكير فى وضع نظام موحد .

ومن بين هذه العوامل :

- اهتمام أعضاء هيئات البحوث بالتمسك بالألقاب الجامعية ، وخاصة من اكتسبوها منهم .

- ارتباط نظام العاملين بهيئات البحوث بنظام العاملين بهيئات التدريس بالجامعات ، مما يتيح لهم التمتع بالمزايا التى تحصل عليها الجامعات من حين إلى آخر .

- ربما يؤدى النظام المقترح فيما بعد والخاص بالعاملين بهيئات البحوث وما يتبعه من وجود معايير تقويم مختلفة عن تلك المعايير المعمول بها حاليا ، الى الحد من حرية تغيير مواقع العمل من مراكز البحوث الى الجامعات ، مع تمتع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بهذه الحرية .

وقد استقر رأى المجلس على أن يوصى بالبدء بمشروع نظام مرحلى ، تراعى فيه العوامل المختلفة المتصلة بمصالح الأنشطة العملية وتوفير الاستقرار والطمأنينة لدى الأفراد .

ومن أهم أسس هذا النظام ما يأتى :

- ايجاد معايير لتقويم أعمال العاملين فى الأنشطة العلمية ، تتوافق مع طبيعة البحوث التطبيقية والتطويرية وبحوث المواءمة والأعمال العلمية والتكنولوجيا الاخرى التى تتضمنها أنشطة البحث العلمى المعمول بها فى الجامعات ، ويطبق أى منها طبقا لمقتضى الحال .

- اختيار الألقاب والمسميات الوظيفية وتقرير الحوافز بما يتمشى وطبيعة العمل فى أجهزة البحث العلمى .

- اجراء تقويم دورى وعلى فترات محددة لأعضاء هيئات البحوث الذين يتدرجون الى أعلى درجات السلم الوظيفى ، مع تحديد الاجراءات التى تتبع فى حالة عدم تحقق المعايير بالنسبة للبعض منهم .

- ايجاد وسيلة للربط بين الأنظمة الخاصة للعاملين فى بعض المهن توجب خضوع هذه الأنظمة للتعديل اذا ما أجرى تعديل فى احداها ، وخاصة فيما يتعلق بالمزايا المادية والمعنوية .

٣ - استكمال التخصصات العلمية وثيقة الارتباط بالمجالات التكنولوجية :

لاحظ المجلس أن الاتجاه السائد فى إعداد الباحثين يستلزم وضوح الفكر بالنسبة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد على المدى القريب أو البعيد ، مما يمكن من الربط الكامل بين هذه الخطة وعملية إعداد الباحثين داخليا وخارجيا . على نحو يحقق أهداف هذه الخطة ، كما يحقق الحصول على أكبر عائد منها عن طريق حل مايعترض تنفيذها من مشكلات .

وفى هذا المجال يوصى المجلس بما يأتى :

* التنسيق فى وضع الخطة القومية الشاملة لإعداد الأفراد العلميين (بعد الدرجة الجامعية الأولى) لكى تفى باحتياجات مختلف مراكز ومعاهد وهيئات البحوث بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، والوزارات والمؤسسات المختلفة ، وكذلك الجامعات والمعاهد العليا .

* إعداد البرامج التنفيذية لخطط تنمية الموارد العلمية طبقا للأولويات المستمدة من خطة التنمية .

* مراجعة خطط البعثات التى وضعت للجامعات والمعاهد العليا وفقا للأسس المشار اليها فى البند أولا ، ولتحقيق ماورد بالبندين السابقين .

* ضبط المعايير التى على أساسها يتم اختيار المرشحين لإكمال دراستهم بعد الدرجة الجامعية الأولى ، بحيث يكون المعيار العلمى هو الأساس الأول لعملية المفاضلة بين المتقدمين .

* إلحاق المرشحين للدراسات العليا أو التدريب بالعمل فى المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها من مراكز التطبيق الملائمة ، ليعملوا فى فترات تتراوح مابين ستة شهور الى سنة - وذلك قبل ايفادهم للتدريب أو التأهيل بغرض تعريفهم بمجريات الأمور فى المجال المزمع التخصص فيه .

* أن يقضى المبعوثون فى مجالات البحوث المرتبطة بخطط التنمية ، بعد حصولهم على درجة الدكتوراه أو مايعادلها ، فترة تدريب فى

الهيئات التطبيقية بالخارج لمدة تتراوح ما بين ستة اشهر وسنة قبل عودتهم الى مقار أعمالهم النهائية .

* أن تكون لمراكز وهيئات البحوث المشار اليها أولوية فى توزيع المنح التى تشملها اتفاقيات التعاون الثقافى والدولى مع مختلف الدول ، وأن يخصص لها من هذه المنح ما يفى بخطة التنمية العملية .

٤- استكمال نقص التقنيين الفنيين فى الأنشطة المعاونة للبحث العلمى :

دلت الدراسات والاحصاءات على أن نسبة الاخصائيين الفنيين الى الباحثين العلميين فى الدولة التى تمارس نشاطا علميا مجديا تقع ما بين ٣ : ١ ، ٥ : ١ أما فى مصر فتبلغ هذه النسبة ١ : ٣ تقريبا .

ونظرا لأنه يلزم لتنمية القاعدة العلمية وفقا للمعايير العالمية ، أن يصل عدد الباحثين العلميين حتى عام ٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠٠ باحث علمى ، فإن الأمر يتطلب توفير عدد ٢١٠٠٠٠ اخصائى فى الأنشطة المعاونة .

ولإمكان استكمال هذا النقص يوصى المجلس بالآتى :

* تخصيص بعض المدارس أو المعاهد لإعداد فئات التقنيين المطلوبين ، مع وضع البرامج الملائمة لكل فئة ، ويمكن أن يستعان فى ذلك بالمنظمات الدولية التى لها خبرة فى هذه المجالات ، وعلى رأسها منظمة اليونسكو .

* دراسة الأوضاع الاجتماعية والوظيفية لهذه الفئات ، ووضع النظم التى تضمن التنمية الذاتية واستمرار الخدمة .

* ان يتم التنسيق فى هذا الشأن بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى ، ووزارة البحث العلمى ، للتعاون فى تنفيذ خطة إعداد هذه الفئة .

٥ – تمويل البحث العلمى :

لما كانت أنشطة البحث العلمى والأنشطة العلمية والتكنولوجية فى الدولة تنحصر فى الآتى :

– بحوث وخدمات علمية وتكنولوجية ، مصاحبة لمشروعات التنمية الاقتصادية ، منذ بدء التفكير فى هذه الأنشطة .

– بحوث وخدمات علمية لتطوير أنشطة الإنتاج والخدمات القائمة ، وتجرى فى مراكز ووحدات البحوث الملحقة بجهات الانتاج والخدمات ومراكز البحوث المتخصصة التابعة للوزارات والهيئات .

– بحوث وخدمات علميه تهدف إلى حل المشكلات القومية التى تتشعب أسبابها وآثارها فى قطاعات متعددة .

– بحوث أساسية تساند البحوث التطبيقية والتطويرية ، وتعمل على توافر القواعد العلمية التى تستطيع متابعة التقدم العلمى والأخذ بالمنجزات التى تناسب ظروف البيئة المحلية .

لذلك يوصى المجلس بوضع نظام لتخصيص الاعتمادات اللازمة للأنشطة المختلفة على الوجه الآتى :

* البحوث والأنشطة العلمية المصاحبة لمشروعات التنمية ، تحدد لها نسبة من الاعتمادات الكلية المخصصة للمشروعات ، بالاتفاق بين الجهات صاحبة المشروعات وجهة البحث ، ويتم صرفها بالاتفاق بين الطرفين .

* البحوث والأنشطة العلمية الخاصة بتطوير الانتاج ، تكون عن طريق العقود التى يتم ابرامها بين الجهات الانتاجية والجهات البحثية ، وبالتعاون بين الفنيين فى الجهتين ، وبتمويل من الجهات الإنتاجية المستفيدة من نتائج بحوث التطوير .

* البحوث الهادفة لحل المشكلات القومية والبحوث الأساسية ، تحدد لها نسبة مئوية من الدخل القومى – وتدرس هذه النقطة بتوسع على أن تودع هذه الاموال فى حسابات خاصة وترتبط بمشروعات محددة ضمن خطط الهيئات التى تمارسها بحيث تكون جميعا فى اطار الخطة العامة للدولة .

تنشيط البحوث العلمية وربطها بالانتاج

سبق أن استعرض المجلس ، فى دورتيه السابقتين ، النشاط المتصل بالبحث العلمى فى مصر ، وتقوم عليه عدة جهات ، فهناك الجامعات وأقسامها العلمية ، وتعنى أساسا بالبحوث الأكاديمية والنظرية ، وهى بحوث يتصل بعضها بالعلوم الرياضية والطبيعية والتطبيقية من هندسة وغيرها ، ويتصل بعضها الآخر بالعلوم الانسانية بمختلف فروعها .

وهذه البحوث الجامعية كلها ، لايقوم جهاز بذاته بمهمة التنسيق بينها وانما الأمر متروك للجان البحث والأقسام العلمية بالجامعات ، كما تتناول هذا الجانب المجالس الجامعية تناولا محدودا . والى جانب الجامعات ، هناك مراكز البحوث ومعاهدها ، ويتبع أغلبها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، أو تشرف عليها بعض الوزارات ، والدراسات القائمة فى هذه المراكز والمعاهد ، يجنح معظمها الى الجانب التطبيقى ، ولكن التنسيق بينها هو تنسيق داخلى ، اذ انها لاتكاد ترتبط بالجامعات الا عن طريق اشتراك بعض الافراد الجامعيين فى أعمالها .

وأخيرا ، فإن هناك وحدات صغيرة للبحوث تقوم بالمؤسسات

٦- ربط البحث العلمى بقطاعات الانتاج والخدمات :

إن الهدف الأساسى لأجهزة وضع السياسة العلمية وتنظيم البحث العلمى وتخطيطه ، هو تطويع العلم و البحث العلمى لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والخطوة الأولى فى هذه السبيل هى توثيق الروابط بين أنشطة البحث العلمى وأجهزته وبين انشطة الانتاج والخدمات .

وفيما يلى الخطط العريضة لعناصر الربط التى يوصى بها المجلس:

* ضرورة قيام سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا أفقيا ورأسيا وبحيث تعبر هذه السياسة عن المبدأين الآتيين :

- ايمان المسئولين فى جميع قطاعات التطبيق على جميع المستويات القيادية بأهمية البحث العلمى كوسيلة للتنمية والتطوير .

- حتمية توطين التكنولوجيا المستوردة ، ويشمل هذا المبدأ فيما يشمل المقومات الواردة فيما يلى :

* تشكيل لجان مشتركة لكل قطاع تضم كل منها ممثلين للمعهد القومى أو مركز البحث المتخصص ، وممثلين لقطاع الانتاج المقابل ، بالاتفاق بين الوزراء المختصين .

وتكون مهمة هذه اللجان الربط بين البحث العلمى والانتاج فى القطاعات المختلفة . وخاصة بالنسبة لمتابعة تنفيذ خطط البحوث التى يتفق عليها ، ومتابعة تطبيق النتائج .

* تبادل تمثيل خبراء الانتاج والعلميين فى مجالس ادارات المؤسسات والهيئات العلمية والقطاعات الانتاجية .

* الإعلام عن منجزات البحث العلمى المحلى بانتظام ، وكذلك الإعلام بالاختراعات والابتكارات التكنولوجية الجديدة ، سواء المحلية منها أو الأجنبية .

* تقرير نظام للحوافز بالنسبة للاختراع والابتكار فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا .

والمصانع وبعض المرافق الانتاجية ، ولكن هذه الوحدات لاتكاد ترتبط بمراكز البحوث وأقسامها فى الجامعـــات أو فى أكاديمية العلوم أو غيرها ، وهى وحدات محدودة النشاط وذات أهداف تقف عند جدران المؤسسة أو المصنع الذى تقوم فيه .

وقد شعر المجلس أن هناك ضرورة ملحة الى التنسيق الشامل بين تلك المراكز على اختلاف تبعياتها ، ذلك أن مواردنا فى البحث العلمى ، رغم تزايدها المطرد ، فانها لا تزال محدودة نسبيا ، وتقصر عن الوفاء باحتياجات البلاد كاملة بل يعجز الكثير منها بموارده المحدودة ، عن أن يواكب ركب التقدم العلمى العالمى .

ومن المعوقات الأساسية ، أن تلك المراكز جميعا لاتتمتع بالمرونة المالية والادارية التى تيسر لها حرية الحركة ، مع أن من الواجب أن تأخذ البلاد بالمبدأ المعمول به فى كثير من البلاد الأخرى ، وهو تخصيص نسبة معينة من جميع المشروعات الكبرى لتنفق على البحوث العلمية المتصلة بكل مشروع كبير ، وأن يمنح القانون على البحث القدر اللازم من الاستقـــلال والتحـــرر من الروتين فى الجانبين المالـــى والادارى .

وهناك نقطة اخرى تعتبر من المعوقـــات الأساسية لتقدم البحث العلمى ، ذلك ان القيادة العلمية وهيئة البحـــث العلمى فى مركز علمى ما ، لا تكفى بذاتها لكى يضطلع مثل ذلك المركز بمهمته فى البحث العلمى ، وانما يلزم ان تتوافر لفئة الفنيين والتقنيين الذين يصل المعدل العالمى لتوافرهم فى مراكز البحث إلى ثلاثة أمثال العلميين ، وان قلت نسبة المعدل عن ذلك او زادت فى بعض الحالات .

كذلك فان هناك عجزا خطيرا فى العمال المهرة لاسيما بالنسبة لأنواع معينة من البحوث ذات الطابع التطبيقى .

ثم ان هناك جانبا خاصا يتصل بالربط بين مراكز البحوث ومراكز الانتاج ، لاسيما فى ميادين التعدين والصناعة والزراعة . وقد ترتب على ذلك أن كثيرا من البحوث الاكاديمية أو حتى المعملية ، لا تجد سبيلها الى مراكز الانتاج ، حيث يمكن الاستفادة منها . والى جانب ما يترتب على ذلك من ضياع للجهود والفائدة المرجوة من هذه البحوث ، فان تعطيل ربطها بالانتاج تترتب عليه نتائج نفسية ، قد تشعر الباحث بخيبة الأمل وتصرفه عن الاستمرار فى البحوث القابلة للتطبيق .

وقد انتهى المجلس – فى جميع ماتقدم – الى عدة توصيات ضمنها تقريريه السابقين .

وفى مواجهة المشاكل والعقبات التى تواجه البحث العلمى تناولت دراسات المجلس فى دورته الثالثة ، الموضوعات التالية :

اولا : متابعة الخطة العاجلة لمشروعات البحوث الهادفة الى دراسة المصادر الرئيسية للثروة القومية وحل بعض المشكلات التى تواجهها فى الوقت الحاضر .

ثانيا : هجرة العقول ووسائل الافادة منها .

ثالثا : الجمعيات العلمية واللجان القومية ووسائل النهوض بها .

رابعا : التوثيق والنشر والاعلام فى مجال البحث العلمى .

خامسا : مدى امكان نقل التكنولوجيا الجديدة من البلاد المتقدمة .

سادسا : أسس وضع الخطة العلمية طويلة المدى المرتبطـــة بالتنمية .

وفيما يلى بيان ما انتهت اليه دراسات ومناقشات المجلس فى كل من هذه الموضوعات :

متابعة الخطة العاجلة لمشروعات البحوث الهادفة الى دراسة المصادر الرئيسية للثروة القومية :

وتبرز فى هذا المجال المشروعات التالية :

– الخريطة الجيولوجية لمصادر الثروة القومية .

– استخدام الطاقة الشمسية فى مصر.

– مقاومة البلهارسيا .

– مقاومة دودة ورق القطن .

– تنمية الثروة السمكية والحيوانية .

– المياه الجوفية .

– تلوث البيئة .

– تعمير الصحارى واستصلاح الأراضى .

– الدراسات المتصلة بآثار ما بعد السد العالى .

– بدائل طمى النيل لصناعة الطوب .

وبعد دراسة ومناقشة هذه المشروعات ، أوصى المجلس بما يأتى :

* فيما يتصل بالبحوث التى تمت وظهرت نتائجها ، أوصى المجلس بنقل نتائج البحوث الخاصة ببدائل طمى النيل فى صناعة مواد البناء ، والاستزراع السمكى ، الى حيز التطبيق .

* فيما يتصل بالبحوث التى يجرى تنفيذها الآن ، ولم تظهر نتائجها ، أوصى المجلس بالاعلان عنها بهدف توعية الاخصائيين لامكان متابعتها والافادة من نتائجها فى مجالات التطبيق .

* الحد من التكرار فى معامل البحوث خارج نطاق التعاقدات التى تمت .

* ضرورة تدبير التمويل اللازم لاستمرار البحوث التى سبق ان أقرها المجلس ، خلال السنوات القادمة ، حتى تصل الى النتائج المرجوة ، وبما يحقق استمرار هذه البحوث وعدم ضياع ما انفق عليها فى حالة توقفها .

* ضرورة توفير التمويل اللازم لتنفيذ البحوث والدراسات المتصلة بكل من آثار السد العالى والخريطة الجيولوجية والتى سبق أن أوصى بها المجلس فى دورته السابقة .

هجرة العقول ووسائل الاستفادة منها :

ناقش المجلس هذا الموضوع على ضوء التوصيات السابقة والتى ضمنها تقريره عن الدورة الثانية ويرى اكمال دراسة هذا الموضوع باجراء حصر كامل لأعداد المعارين والمهاجرين من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٥ على أساس التمييز بين اتجاهين رئيسيين لهذه الهجرة :

الاول : الهجرة الى الدول المتقدمة فى اوربا وامريكا وهى هجرة تزيد من الكفاءات العلمية للمهاجرين مما يجعلهم مصدرا لعلم وخبرات جديدة يمكن اذا ما نظمت العلاقة بين المهاجر وأجهزة الدولة المختلفة الافادة من هذه الخبرة على النحو الوارد بتوصيات المجلس السابقة ، مع مراعاة أن هذا النوع يتسم باستمراريته وأن قلة منهم هم الذين يرغبون فى العودة .

الثانى : الهجرة الى الدول النامية (العربية والافريقية) : وقد بدأت هذه الظاهرة فى الزيادة بعد التوسع فى التعليم الجامعى وانشاء مراكز ومعاهد البحوث بهذه الدول ، والمرتبات العالية التى تزيد فى بعض الدول عما يتقاضاه العلماء فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والمانيا الغربية . ومع استمرار هذا التوسع فمن المتوقع زيادة أعداد المعارين والمتعاقدين زيادة كبيرة قد تؤثر فى مستوى الأداء فى الجامعات ومراكز البحوث المحلية ، هذا بالاضافة الى أن المستوى العلمى فى هذه البلاد أقل كثيرا عن المستوى العلمى فى مصر خاصة من ناحية البحث العلمى ، الأمر الذى قد يترتب عليه عند عودة المعار وجود الفجوة بين مستواه العلمى ومستواه قبل الإعارة ، وبالتالى زيادة الفجوة فى المستوى بينه وبين زميله فى دولة متقدمة .

الجمعيات العلمية واللجان القومية ووسائل النهوض بها :

يزيد عدد هذه الجمعيات العلمية عن الخمسين جمعية بخلاف الهيئات التى تعتبر نفسها جمعيات بينما هى فى الواقع اتحادات اقليمية وتعمل جميعا فى مجالات العلوم المختلفة ، وقد استعرض المجلس موقف هذه الجمعيات ومدى اشتراكها وارتباطها بالاتحادات الدولية ، ويوصى بشأنها بما يأتى :

* أن تتولى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا الاشراف على هذه الجمعيات مع دعم الاعتمادات الخاصة بهات بما يتناسب مع رسالتها .

٢ - توفير مبنى مناسب للجمعيات العلمية بانشاء مجمع يضمها جميعا لزيادة ارتباطها بعضها ببعض ، وباللجان القومية للاتحادات العلمية الدولية .

التوثيق والنشر والاعلام فى البحث العلمى :

وفى هذا المجال يوصى المجلس باقامة مركز قومى للتوثيق والاعلام فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجيا ، يضم الوسائل الحديثة للتوثيق والاعلان والنشر بجميع الامكانات العصرية التى تستطيع اللحاق بالفيض المتدفق من المعلومات العلمية وايصالها الى من تعنيهم فى الوقت المناسب ، على أن يضم بصفة خاصة حاسب له سعة تخزين مناسبة ومطبعة علمية وأجهزة حديثة للاستنساخ مع ضرورة زيادة وتطوير الدوريات والنشرات العلمية لأهميتها .

مدى امكان نقل التكنولوجيا الجديدة من البلاد المتقدمة :

فى هذا الشأن يوصى المجلس بما يأتى :

* استطلاع رأى الجهات المختصة فى أنواع التكنولوجيا الحديثة بالبلاد المتقدمة التى يمكن الافادة منها فى حل المشكلات الخاصة بها ووضع أولويات لهذه الانواع .

* دعم التعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية لحل المشكلات التى تواجه المصادر الرئيسية للثروة القومية والافادة من الاتفاقات التى أبرمت فى هذا المجال وخاصة بالنسبة لتدبير النقد الأجنبى أو الخبرات الأجنبية المتقدمة .

وضع الخطة العلمية طويلة المدى :

يرى المجلس انه من الضرورى وضع خطة عشرية أو خطة حتى عام ٢٠٠٠ للبحث العلمى ، تتمشى مع أهداف التنمية للبلاد والأبعاد التى يمكن للبحث العلمى أن يقدم تصورا لها فى المجالات الرئيسية للتنمية الزراعية والصناعية والخدمات على أن يرتبط ذلك بالزيادة المنتظرة فى عدد السكان ، وارتفاع مستوى المعيشة فى الاطار المتوقع للدخل القومى .

الدورة الرابعة ١٩٧٦-١٩٧٧

استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة

ناقش المجلس الورقة المعدة عن هذا الموضوع ، وتتضمن ابراز المحاور الاربعة التى تبنى عليها استراتيجية البحث العلمى ، وهى :

- الالتقاء مع أهداف خطة التنمية الشاملة للدولة فى كافة مرافقها .

- مواجهة التحديات - التى يبدو أنه لامفر من مواجهتها - لتدارك الموقف الذى تخلف عن الحروب التى دخلت فيها البلاد .

- أن يعمل جهاز البحث العلمى والتكنولوجيا فى الدولة مشيرا على جهاز التخطيط فيها ، ومسترشدا به فى آن واحد ليجند كل قدراته لكى يصبح أداة من أدوات الانتاج ووسيلة من وسائل الاستثمار .

- ترتيب الأولويات والأنشطة المختلفة لجهاز البحث العلمى والتكنولوجيا .

كما حددت الورقة الأسس التى تستند عليها استراتيجية البحث العلمى ، والتى يمكن ايجازها فى المجالات التالية :

- مجال التكنولوجيا نقلا وتطويعا .
- الغذاء والزراعة .
- الصحة والبيئة .
- امكانات البحث العلمى .
- الانفتاح الاقتصادى والعلمى .
- الربط والتنسيق بين الانشطة العلمية فى الدولة .
- الثروات الطبيعية .
- الطاقة .
- التنمية الادارية .
- المعلومات .

وقد برز فى مناقشات أعضاء المجلس خلال جلساته ، كثير من الآراء بشأن هذه الورقة ، وأسفرت المناقشات عن توصيات روعيت فى الورقة المعدلة ، والمستخلصة فيما يلى :

يستوجب منهج العمل العلمى أن تستند استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة الى الأسس العامة التالية :

*** فى مجال التكنولوجيا نقلا وتطويعا :**

يركز العمل فى هذا المجال على تنمية التكنولوجيا التقليدية المستقرة فى البلاد ، والدفع بها الى الموقف التنافسى الذى يمكننا من التصدير والمزاحمة فى الأسواق الأجنبية .

وبالنسبة للتكنولوجيا الحديثة الى تمس حاجة البلاد اليها ، ينبغى أن يعمل البحث العلمى على :

أ) تقديم المشورة فى شأن التكنولوجيا لاختيار أنسبها ، وتجنب التكنولوجيات المتخلفة أو غير الملائمة للواقع المصرى .

ب) الاهتمام بالبحث التجريبى لتطويع التكنولوجيات الأجنبية ، لتقليل استيراد متطلباتها ، وزيادة الاعتماد على الامكانات المحلية .

وكذلك لاستنباط التكنولوجيا الحديثة من خلال جهود الباحثين الوطنيين ، واختيار الملائم منها لخدمة الصناعات القائمة فى البلاد ، مع الاهتمام بدراسة التغيرات الاجتماعية نتيجة لنقل التكنولوجيا ، والإعداد لمواجهة هذه الاثار .

*** فى مجال الغذاء والزراعة :**

يتركز العمل فى هذا المجال على محورين :

أ) توفير غذاء أكثر وأفضل .

ب) التوسع الراسى فى الزراعة واستمرار العمل لتحقيق التوسع الافقى .

ويقتضى ذلك اتخاذ استراتيجية واقعية ، تعتمد على المشروعات المضمونة النجاح ، مع الاقتداء بالنماذج الناجحة فى البلاد الأخرى والملائمة للبيئة المحلية .

كما يجب ان يسهم البحث العلمى فى استخدام الميكنة فى الزراعة والرى ، ومواجهة آثارها الاجتماعية والحضارية ، وأن يهتم بمعالجة قضايا استزراع الصحراء ، والاراضى القاحلة .

*** فى مجال الثروات الطبيعية :**

يوجه البحث العلمى جهوده لاستخدام وسائل الاستطلاع والاستكشاف الحديث للتعرف على الثروات الطبيعية : معدنية أو مائية . مع الاهتمام باستكشاف مواقع المياه الجوفية فى المناطق الساحلية المحيطة بالوادى وفى سيناء .

*** فى مجال الاسكان ومتطلباته :**

بذل الجهود لاستنباط بدائل لطمى النيل ، واستغلال المواد الأولية التى تتوافر فى البلاد لاستخدامها فى مستلزمات صناعة البناء ، والعمل على تنميط أساليب التشييد والتوحيد القياسى لوحدات البناء وأجزاء المبانى . مع الاهتمام بمتطلبات الاسكان الصحى ، والملائم للبيئة ، سواء فى الريف أم فى الحضر .

*** فى مجال الصحة والبيئة :**

ينبغى أن يتركز جهد العلماء على تحسين الأداء فى مجال هذه الخدمات مع توجيه جهد خاص لصناعة الدواء الوطنية ، سواء عن طريق نقل التكنولوجيا الخاصة بها أو استكشاف مصادر جديدة للدواء .

* فى مجال الطاقة :

الاهتمام بالجهود المبذولة محليا وعالميا فى مجال البحث العلمى حول استخدام الطاقة الشمسية ، ومتابعة التقدم العلمى فى هذا المضمار ، وتطويعه للاغراض المحلية .

* فى مجال المعلومات :

يعتبر توافر المعلومات العلمية والتكنولوجية من أهم مقومات البحث العلمى ، ويتطلب الأمر العمل على دعم الأجهزة المنوط بها هذه المهام وبالوسائل والمعلومات والأجهزة ، بحيث تترابط مع بعضها ومع غيرها فى الدول المتقدمة والنامية ، كما ينبغى تبسيط الثقافة العلمية واتاحتها للجماهير لخلق وعى علمى لدى المواطنين .

* فى مجال الامكانات اللازمة للبحث العلمى :

أ) الموارد البشرية :

تحتاج البلاد فى المرحلة القادمة الى تعزيز مواردها البشرية من العلماء والتكنولوجيين والفئات المعاونة ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف :

- العمل على الاستزادة من أعداد الباحثين ومعاونيهم .

- معالجة ظاهرة هجرة العقول ، وتشجيع المهاجر منها على العودة .

على ان يؤخذ فى الاعتبار دور مصر الرائد فى توفير الاعداد اللازمة من هؤلاء للدول العربية والصديقة .

ب) الامكانات المعملية :

تحتاج مراكز ومعامل ومعاهد البحوث الى دعم منظم ، يتيح لها وللعاملين فيها مزيدا من العطاء ، كما تمس الحاجة الى وجود وحدات للبحوث تلحق بقطاع الانتاج وقطاع الخدمات .

* فى مجال التنمية الادارية :

تقتضى الضرورة العمل على :

- ترشيد الادارة والأداء دون أن يستلزم ذلك زيادة فى رأس المال المستثمر .

- انشاء مراكز البحوث المتخصصة ، متآزرة مع مؤسسات البحث التنفيذى ، لمجابهة القضايا التى تؤثر فى الانتاجية العامة للفرد والمؤسسة .

* الانفتاح الاقتصادى والعلمى :

تنبنى استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة على التوسع فى استثمار المناخ الجديد للانفتاح الاقتصادى والعلمى ، وذلك لانجاز نوعيات من المشروعات مما لايتاح للباحثين الوطنيين إنجازه ، وكذلك الاستخدام التجارى للبحث العلمى فى صورة عمليات تعاقدية لتقديم خدمات بحثية للدول العربية ، من خلال التعاون والتكامل مع بيوت الخبرة الأجنبية .

* الربط والتنسيق بين الأنشطة العلمية المختلفة :

وفى هذا المجال ، يستوجب الأمر التخطيط والتنسيق وإدارة مشروعات البحوث التى يتطلب تحقيق أهدافها أن تتكامل الأنشطة المختلفة فى نوعيتها أو موقعها أو تبعيتها التنظيمية ، بما يؤدى الى النتائج المتوقعة والمرسومة لها .

دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية

تشير كل الحقائق المعروفة الى أن معدل الانتاج القومى فى مصر من الغذاء لايتفق مع معدل النمو السكانى رغم كل الجهود التى تبذلها الدولة لتحقيق التوازن المنشود .

ولقد ظهر جليا أثر النقص فى الغذاء من بروتينات وسعرات على

نسبة كبيرة من الاطفال فى مرحلة ما قبل الدراسة ، حيث يعانون من الضعف الجسمانى والتخلف الذهنى .

ويكاد يتفق جمهور المتخصصين والباحثين على انه لايوجد حل بسيط لمواجهة هذه المشكلة المعقدة برمتها ، بل إن ذلك يتطلب تفاعلا حقيقيا بين قطاعات الدولة المختلفة وأولها قطاعات الانتاج والاستهـــلاك ، مع وعى شعبى مدرك ، وتقبل لما ستدخله الدولة من مخططات للتنمية قد تنطوى على قرارات جذرية .

أهمية المشكلة :

تعتبر الزراعة فى مصر دعامة أساسية فى البناء الاقتصادى ، فهى تسهم بالنصيب الأكبر فى تنمية الاقتصاد القومى ودعمه والنهوض به وذلك بما تقدمه من انتاج للمواد الغذائية والكسائية والمواد الأولية التى يقوم عليها النشاط الزراعى وما يتولد عن هذا الانتاج من مختلف أنواع الدخول سواء فى اطار القطاع الزراعى أو غيره من القطاعات الأخرى غير الزراعية . كما أن هذا القطاع الزراعى بمصادره يمثل مصدرا هاما للنقد الأجنبى اللازم لتمويل خطة التنمية الاقتصادية ، واستيراد السلع الانتاجية والسلع الوسيطة ، وكذلك لدفع قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية التى تحتاج إليها السوق المحلية .

ولاعطاء صورة واضحة لقدرة الزراعة على دعم الاقتصاد القومى ، يجب ان نتناول جانبى هذه القدرة فى تحقيق الدعم المنشود .

أولا : سد حاجة الاستهلاك :

فالزراعة تقدم احتياجات الاستهلاك المتزايدة من الغذاء والكساء بما فى ذلك الحبوب والفاكهة والسكر واللحوم والالبان والبيض والزيوت والقطن ، الا أن انتاج القمح يحقق ما يقرب من ٤٥٪ من اجمالى الاستهلاك فحسب وتستورد البلاد القدر الباقى من احتياجاتها ، ولقد بلغت قيمة صادرات الدولة الزراعية من المواد الخام عام ١٩٧٢/٧١ نحو ٢١٠ مليون جنيه وهو ما يمثل نسبة قدرها ٦٠ ٪ من جملة الصادرات ، وأهم الصادرات : القطن والأرز والبصـــــل والبرتقال والبطاطس .

ثانيا : سد حاجة الصناعة :

ان الزراعة توفر المواد الأولية اللازمة للصناعات الرئيسية كصناعة الغزل والنسيج ، حيث تستهلك من انتاج القطن نحو ٤ ملايين قنطار من القطن الشعر ، تتزايد سنويا مع نمو هذه الصناعة . وكذلك تمد الصناعات الغذائية ما يقدر بنحو ٣٣ ٪ من قيمة المنتجات التحويلية ومن بينها صناعة السكر ومنتجات الألبان والأغذية المحفوظة واستخراج الزيوت النباتية وأهمها زيت بذرة القطن .

وتمثل قيمة الصادرات الزراعية حوالى ٢٦ ٪ من اجمالى الصادرات . وعلى هذا يمكن القول بان القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية الخام والمصنعة تصل نسبتها الى حوالى ٨٦ ٪ من جملة قيمة الصادرات للبلاد - بينما تبلغ نسبة قيمة الواردات الزراعية الخام والمصنعة حوالى ٣٧ ٪ من جملة الواردات - وأهم هذه الواردات : القمح والدقيق والزيوت النباتية والتبغ والشاى والورق والاخشاب .

حجم المشكلة :

تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية ١,٠٠٢,٠٠٠ كم٢ تمثل مساحة الاراضى المزروعة منها ٣٣ ،٣ ٪ وتنحصر الزراعة فى وادى النيل بمصر العليا والدلتا بمصر السفلى حيث يعيش ٩٨,٨ ٪ من جملة السكان . ويبلغ تعداد السكان حوالى ٤٠ مليون نسمة وتتراوح نسبة الزيادة السنوية نحو ٢,٥ ٪ .

كما تشير الاحصائيات الى أن نسبة سكان الريف تمثل حوالى ٥٥٪ أو اكثر من جملة عدد السكان وتبلغ القوى العاملة فى الزراعة حوالى نصف جملة القوى العاملة فى الدولة .

ولاشك ان الهوة بين الانتاج الزراعى والاحتياجات الفعلية عميقة ، ومن المؤكد انها سوف تتسع مع مرور الزمن ومع الزيادة المطردة فى السكان ونتيجة للإمكانات المحددة فـــى زيادة الإنتاج لمواجهـــة هذه الزيادة . ولقد بدأ جليا فى هذه الآونة أثر النقص فى الغذاء على جزء

كبير من السكان وذلك من ضعف جسمانى ونقص فى الطاقة الانتاجية وتعرض للامراض وتخلف فى القدرة الذهنية .

وتشير تقارير الأمم المتحدة الى أن أهم المشاكل التى تواجه الدول النامية تكمن فى النصيب الضئيل الذى يناله الفرد من الطاقة الغذائية . ولاشك أن الموقف الغذائى فى مصر أفضل من كثير من الدول النامية من حيث مقدار نصيب الفرد من الطاقة الغذائية غير أن القضية التى نواجهها فى بلادنا هى فى المقـــــام الأول خاصـــة بنوعية الغـــذاء (البروتين) ومصادره .

ورغم أن المشكلة تكمن فى نوعية الغذاء الا أن نسبة كبيرة من السكان تعانى فى الوقت الحاضر من عدم الكفاية فى كم الغذاء فى جملته كذلك ، لأسباب ترجع لسوء التوزيع والاسراف فى الاستهلاك . ولقد ظهر جليا الآثار المترتبة على النقص فى الغذاء وخاصة فى الاطفال دون سن الدراسة والأمهات فى فترات الحمل والرضاعة .

وتقدر مساحة المحاصيل الزراعية فى مصر بحوالى ١٢ مليون فدان ولكن المساحة الفعلية للرقعة المنزرعة حاليا تقدر بحوالى ٦ ملايين فدان يزرع بعضها بأكثر من محصول واحد فى السنة ولاشك أن إضافة المزيد من الأراضى يتوقف على عوامل كثيره أهمها - امكانات توفير الموارد المائية وتوصيلها الى المناطق المستهدف استصلاحها واستزراعها ، وكذلك ما يمكن تدبيره من استثمارات لازمة لعمليات الاستصلاح . وهذا يستلزم فى المقام الاول تحديد الأولويات بالطرق العلمية بهدف الاستخدام الأمثل للاراضى والتخطيط لسياسة التنمية الزراعية الأفقية والرأسية . ويرتكز تصنيف الموارد الأرضية على تحديد الخواص الطبيعية للتربة ، ودرجات الملوحة والقلوية ومستوى المياه الجوفية ، ومدى توفر العناصر الغذائية .

وبالرغم من التطوير الملحوظ فى كم الانتاج الزراعى فان المحاصيل الحقلية لم تبلغ حدا من الكفاية الانتاجية حسبما يجب أن تحققه . فحتى المحاصيل التى حققت زيادة فى انتاجها ومتوسط انتاجيتها مثل القمح والفول والعدس والقطن والذرة والارز فإنها مازالت دون المستوى العالمى ، مما يرجع الى عوامل كثيرة من أهمها حالة الصرف وارتفاع مستوى المياه الجوفية .

كما يمكن القول بأن المحاصيل التى حاق بها انخفاض فى مستوى انتاجيتها مثل البصل الشتوى والفول السودانى - كان مطلوبا لها أن تحافظ على المستوى الذى بلغته على الأقل بل وتحقيق ما هو أفضل منـــه .

ويلاحظ أن محاصيل الخضر والفاكهة فى بلادنا لم تحقق الانتاجية المعقولة بالمعايير العلمية وهى لذلك مازالت تحتاج لمزيد من الاهتمام والتركيز من اجل بلوغ مستوى مناسب من الانتاج يتفق مع ماهو متاح لها من امكانات وماهو معقود عليها من آمال . وترجع أهمية العناية الخاصة بهذا المجال الى حاجة الدولة الى مزيد من انتاج الخضر والفاكهة من أجل زيادة حجم صادراتها ولمواجهة احتياجات التصنيع فضلا عما ينشأ عن استغلالها زراعيا وتجاريا وصناعيا من معدل مرتفع للعمالة وعائد للاستثمار يفوق ما يمكن أن يتحقق من المحاصيل الحقلية التقليدية .

ان الانتاج الحيوانى سواء على مستوى الكم أو الكيف أو من ناحية متوسط انتاجية الماشية أو الدواجن ، مازال دون المعدل الاقتصادى الذى يتحتم بلوغه فى أقصر وقت خاصة وان بلادنا فى حاجة شديدة ومستمرة الى تزايد حاسم ومطرد فى هذا الانتاج لمواجهة الزيادة السكانيـــــة من ناحيـــة وارتفـــاع معـــدل الاستهـــلاك من ناحية اخرى .

ومن المعروف أن تكاليف الانتاج الزراعى فى بلادنا تعتمد على خمسة عناصر وهى : التقاوى - الأسمدة - الأعلاف - الخدمة الآلية - المبيدات ، بجانب تكاليف العمالة الزراعية ، ويؤثر الارتفاع فى تكلفة أى من هذه العناصر على حجم التكاليف الاجمالية وبالتالى يتأثر العائد من دخلها .

وتشير كل الدلائل الى أن معدل الاستخدامات السمادية فى بلادنا قد تضاعفت فى الآونه الاخيرة وقد اصبح يفوق استخدامات الدول العربية منها ولأشك أن هذا المعدل آخذ فى الارتفاع ويجب ان ينظر كذلك إليه فى ظل الزراعة المكثفة وفى ظل اتجاه سياسة البلاد نحو توزيع الهيكل المحصولى ، ومع غياب طمى النيل ونقص حجم الأسمدة العضوية التقليدية .

ان الزيادة فى حجم استخدام المبيدات - وخاصة فى مقاومة آفات القطن والتى تمثل ٩٠٪ من جملة المبيدات ، تشكل أعباء ثقيلة وخاصة بعد الأزمة العالمية فى الموارد البترولية التى تستخدم فى تصنيعها أو ترتبط بها فى ظل نظام الاحتكارات العالمية للمنتجات الكيماوية .

ولا جدال فى أن التوسع فى الميكنة الزراعية قد أصبح ضرورة يحتمها التركيب المحصولى القائم وتكثيف الانتاج ، والرغبة فى سرعة إنجاز العمليات الزراعية . هذا بالاضافة الى أن اتجاه أعداد كثيرة من القوى العاملة الى العمل فى الصناعة أو الخدمات أصبح عاملا مؤثرا فى قوة العمل اليدوية المتاحة للعمليات الزراعية بمايستلزم تغطية هذا العجز عن طريق الميكنة الزراعية .

وغنى عن البيان أن أهم مقومات الدولة العصرية هو وجود القاعدة العلمية القادرة على تحمل مسئولياتها ، ذلك أن الدول المتقدمة لم تكن لتصل الى ماوصلت اليه دون التفاعل الحقيقى بين قطاع البحث والتطوير فيها وقطاعات التخطيط والانتاج . لذلك فان دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى تطوير أساليب العمل والانجاز فى أهم قطاعات الدولة الانتاجية وهى المعنية بالانتاج الزراعى ، لابد وأن يقوم على أسس ثلاثة :

- الالتقاء مع أهداف خطة التنمية الشاملة للدولة وذلك بأن يعمل جهاز البحث العلمى والتكنولوجى فى الدولة مشيرا على جهاز التخطيط فيها ومسترشدا به فى آن واحد .

- ان يتحول المجتمع المصرى من مجتمع استهلاكى مستورد الى مجتمع إنتاجى مصدر .

ان البحث العلمى لابد وان يصبح بابا من أبواب الاستثمار ، وترتكز خطة التنمية الزراعية فى الدولة على قواعد معينة وتتضمن مجموعة من البرامج المتكاملة والمتناسقة لتنشيط انتاج قطاعات الانتاج الزراعى وفقا لأولويات المفاضلة بينها وهى تتناول عموما :

- انتاج المحاصيل الحقلية .
- انتاج الخضر والفاكهة .
- الانتاج الحيوانى .

ويلاحظ أن خطة التنمية الزراعية فى مصر قد سلكت طريقين للتوسع هما :

أولا : التوسع الرأسى

وهو مايهدف الى الحصول على أقصى انتاج للموارد المتاحة سواء كانت أرضية أم مائية أم حيوانية أم بشرية وذلك بتنظيم العلاقات بينها وتنسيق وربط برامجها .

وأهم ما تتضمنه خطة التوسع الرأسى من برامج ودور البحث العلمى فيها يتلخص فيما يلى :

مشروعات وبرامج تحسين وصيانة التربة :

وتهدف الى دراسة الخواص الطبيعية والكيماوية للتربة وبحث وسائل تحسينها واحتياجاتها من العناصر الغذائية والتعرف على مشكلات أنواع الأراضى المختلفة فى مصر ووسائل اصلاحها ، ويمكن أن يكون دور البحث العلمى فى هذه البرامج هادفا الى :

أ) حصر وتصنيف الاراضى .

ب) اجراء اختبارات خصوبة التربة .

ج) اجراء بحوث على الأراضى الملحية والقلوية بهدف استزراعها .

د) العمل على تحسين الاراضى بإضافة الجبس الزراعى .

هـ) العمل على زيادة خصوبة التربة .

مشروعات تحسين الحاصلات الزراعية والبستانية :

وتهدف الى تحسين الحاصلات الحقلية والبستانية من ناحية كمية الانتاج ونوعيته واتخاذ كافة الوسائل لتحسين الاصناف وذلك عن طريق :

أ) توطين سلالات أجنبية ممتازة أو انتاج سلالات محلية بهدف زيادة الغلة من المحاصيل الزراعية ، وكذلك تجديد سلالات القطن .

ب) توطين وانتاج سلالات الذرة والقمح ذات الغلة الكبيرة وخاصة التى تتصف بارتفاع نسبة البروتين .

جـ) العناية بالمحاصيل الزراعية التى اكتسب فيها المصريون خبرة واكسبتهم شهرة عالمية مثل القطن والقصب والأرز والبصل .

د) العناية بالمحاصيل الزراعية التى تشير الدلائل الى توافر الفرص لتصديرها وهو ما يتطلب احداث تطوير فى نوعية المنتج بما يناسب احتياجات الاسواق العالمية وتطوير فى طرق حفظ وتغليف المنتج – ومثال ذلك – الخضروات والطماطم والبصل والثوم .

هـ) البحث فى مسببات الفقد فى المحاصيل أثناء الزراعة وأثناء الحصاد ومراحل مابعد الحصاد ، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لتقليل هذا الفاقد .

و) التوسع فى زراعة محاصيل العلف لما تواجهه الدولة من نقص فى هذا المنتج بمختلف أنواعه وصوره .

ز) المقاومة الكيماوية للحشائش .

ح) دراسة المقننات المائية لمختلف المحاصيل .

ط) دعم بحوث الفاكهة .

ى) توفير تقاوى وشتلات النباتات الطبية والعطرية .

ك) انتاج شتلات الاشجار الخشبية .

ل) استخدام النواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية .

برامج مكافحة الآفات وأمراض النبات :

وتهدف الى تجنيب الانتاج الزراعى أسباب الفقد الناشئ عن الاصابات الحشرية والامراض النباتية التى تصيب شتى الحاصلات الحقلية والبستانية والخضر ويكون الأسلوب فى ذلك :

أ) مكافحة الآفات والأمراض التى تصيب الحاصلات على مدار السنة واثناء التخزين .

ب) استخدام الطفيليات فى مقاومة دودة القطن وغيرها بالطرق البيولوجية .

ج) حصر الآفات الزراعية والتعرف على آثارها الاقتصادية .

د) انتاج وتحليل المبيدات الحشرية المستخدمة .

برامج الميكنة الزراعية :

وتهدف الى التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية توفيرا للجهد والوقت ونفقات الانتاج وتحسين خواص التربة الى جانب تقليل الفاقد من المحاصيل اثناء الحصاد ، وكذلك حماية الحيوان وتوفير جهده لانتاج اللبن واللحم ، وتعميم استخدام الآلات بالقدر الذى لايؤدى الى ايجاد بطالة بين العمال الزراعيين ، ويكون دور البحث العلمى فى هذا الشأن هو العمل على تصميم النماذج المبسطة من الآلات التى تتناسب مع البيئة المصرية ومع الامكانات المحدودة للفلاح المصرى – مسترشدا بما حققته الانجازات العلمية فى البلاد النامية الأخرى .

برامج الثروة الحيوانية :

وتهدف الى التوسع فى انتاج اللحوم من الماشية والدواجن والسمك ، وكذلك الى الاستزادة من ناتج البيض واللبن ، ويكون سبيل البحث العلمى فى ذلك هو :

أ) تربية قطعان الحيوانات المحلية والمستوردة والانتخاب المستمر لها لانتاج طلائق ممتازة لنشر الصفات الوراثية المرغوبة فى الحيوانات المصرية .

ب) استخدام التلقيح الصناعى لزيادة معدل الاستفادة من الذكور الممتازة .

ج) التوسع فى السلالات عالية الانتاج من الدواجن وتوزيع البيض الملقح الناتج من دجاج مختبر وكذلك التوسع فى توزيع الكتاكيت وتفريخ البيض الناتج لدى الأهالى بالوسائل الحديثة .

د) توفير الأعلاف وخاصة بايجاد بدائل من المخلفات الزراعية الحقلية ومخلفات المصانع الغذائية .

هـ) ايجاد بدائل لتغذية العجول حديثى الولادة توفيرا للبن الطبيعى لتغذية الانسان .

و) وقاية الحيوان من الأمراض الوبائية والمعدية واجراء البحوث على الأمراض المحلية .

ز) التحصين ضد مختلف انواع الامراض المعدية وانتاج اللقاحات والأمصال ومواد التشخيص .

ح) التوسع فى الاستزراع السمكى .

برامج الاستخدام الامثل للسماد :

وتهدف إلى زيادة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للسماد وتطوير أساليب الصرف وتنظيم الدورة الزراعية .

برامج التصنيع الزراعى :

وتهدف الى الاستزادة من العائد الاقتصادى لمنتجات الحقل . ويقوم البحث العلمى بالعمل على مايلى :

أ) تنمية التكنولوجيا التقليدية المستقرة فى البلاد والتى تعتمد على الخامات المحلية والصناعات التحويلية المحلية ، ومن هذه النوعية تلك الصناعات التى قامت على محصول القطن والمحاصيل الزراعية والغذائية .

ب) ادخال التكنولوجيا الحديثة وأقلمتها للاستفادة القصوى من المنتجات الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية .

ج) حفظ وتغليف وتعليب المنتجات الزراعية بما يكسبها موقفا تنافسيا مميزا .

ثانيا : التوسع الافقى

ويهدف الى زيادة الوحدات الانتاجية واستخدام الموارد وذلك عن طريق استصلاح أراض جديدة وإضافتها للرقعة المنزرعة وانشاء مجتمعات جديدة تتوافر لها عوامل الاستقرار والرخاء . كما يهدف الى الاستفادة القصوى من انتاج ودخل هذه الأراضى بعد استزراعها ، وفى نفس الوقت يحقق للدولة امكانات تحسين أنماط الاستغلال الزراعى بما يتلاءم والاحتياجات القومية .

ويعتمد التوسع الافقى أساسا على شقين هما الموارد المائية والموارد الارضية ، فالموارد المائية تعتمد أساسا على مياه النيل والمياه الجوفية مع الاحتمالات الكامنة فى استخدام مياه الصرف ومياه البحر ، وتتطلب تنمية الموارد الارضية اجراء دراسات وأبحاث لتصنيف التربة ولتحديد نوعيات الاراضى المتنوعة وأولويات استخدامها وإعداد خرائط التربة وتقسيم الاراضى لاختيار النوعيات التى يمكن استصلاحها .

ولاشك أن الآثار الجانبية الناجمة عن إنشاء السد العالى تستلزم تنفيذ نوعيات خاصة من البحوث والدراسات لمعالجتها ولوضع الحلول البديلة .

فالنحر فى مجرى النيل وتآكل الشواطئ الشمالية للدلتا ، وفقدان الطمى كمادة خام وكمورد متجدد وحيوى لخصوبة التربة ، وحالة المياه الجوفية ، والآثار الاجتماعية والصحية ، – كلها تمثل نواحى اقتصادية هامة وخطيرة الاثر .

البحث عن مصادر جديدة للمياه :

وهى المصادر التى يجب توافرها للتوسع فى مشاريع الرى للاراضى المستصلحة وفى هذا الشأن يكون دور البحث العلمى :

أ) فى مجال الخزانات الجوفية :

١– دراسة معامل الأمان فى الدلتا والوجه القبلى ، وذلك أن الاراضى الزراعية على طول مجرى النيل من أسوان الى البحر المتوسط تعلو طبقة حاملة للمياه الجوفية التى يمكن استغلال بعضها فى رى جزء من هذه الاراضى والاستغناء عن كميات كبيرة من مياه النيل لتوفيرها لرى الأراضى الصحراوية والمجاورة لأراضى النيل ، ومن المعروف ان سحب المياه الجوفية سوف يكون حاسما فى حل مشاكل الصرف فى الاراضى الزراعيـــة الحالية والتى تعانى منها مساحات كبيرة .

وفى ضوء ما تقدم يمكن استغلال الخزان الجوفى بالدلتا والوجه القبلى استغلالا سليما وذلك باجراء دراسات تتعلق بمعامل الأمان دون المساس بهذه المياه أو منسوبها المطلوب لنمو النباتات .

– دراسة الخزان الجوفى فى مشاريع التوسع الزراعـــى بغرب الدلتا : وتهدف الى دراسة الخزان الجوفى فى منطقة غرب الدلتا بعد

فرع رشيد وشمال وادى النطرون - وتقدر المساحة التى يمكن استزراعها بحوالى ٤٠٠ الف فدان .

٣- دراسة مصادر المياه بالساحل الشمالى الغربى : (وتهدف الى دراسة مصادر المياه بمنطقة الساحل الشمالى الغربى من برج العرب الى السلوم حيث تتواجد المياه الجوفية فى :

- الكثبان الرملية .
- الرواسب الحديثة فى دلتا الوديان الرئيسية .
- طبقات الحجر الجيرى من عصر الميوسين .
- التراكيب الجيولوجية المعقمة التى تسمح بتغذية المياه العذبة فوق منسوب سطح البحر .
- الخزانات الرومانية نتيجة تجمع مياه الامطار بها .

ب) فى مجال استخدام مياه البحر :

- ازالة ملوحة المياه : ويكون ذلك باجراء دراسات لتصميم وحدات إزالة الملوحة من مياه البحر بطريقة البخر المفاجئ ، وتطويرها تحقيقا لمواءمة تلك التصميمات للبيئة المصرية ، وكذلك دراسة مصادر الطاقة البديلة ومنها الطاقة الذرية أو الطاقة الشمسية .

وكذلك دراسة المشاكل الزراعية والاقتصادية وطرق الرى لاستنباط أفضل الوسائل التى تتبع فى استغلال المياه المنتجة - مع دراسة لانواع الاراضى والنظم الزراعية التى تتبع ، وأنسب المحاصيل التى تنتج فى ظل أفضل الاعتبارات الاقتصادية .

- استخدام مياه البحر فى الرى : وذلك باجراء دراسات لرى بعض المحاصيل بالمياه مرتفعة الملوحة .

حيث أثبتت الدراسات التى أجريت فى بعض الدول نجاح هذا المصدر لرى حقول القطن ، بعد أن أعطت الحقول محاصيل تعادل ما تعطيه الحقول التى تروى بالمياه الجوفية المنخفضة الملوحة ، ولتجنب الآثار الضارة للصوديوم فى المياه المالحة ينتشر ٢ طن من الجبس لكل دونم على كل ألف متر مكعب من المياه الملحة التى تروى الحقل - أو تنتشر مادة كلوريد الكالسيوم ، كذلك يمكن البحث عن إمكان استخدام المياه المالحة بعد خلطها بالمياه العادية فى رى القمح .

الاستخدام الامثل للمياه :

وتهدف هذه الدراسة الى الاستخدام الأمثل لمياه نهر النيل وكذلك للمصادر الجديدة للمياه بغرض الاقتصاد فى مياه الرى للتوسع فى زراعة المحاصيل ، ويكمن دور البحث العلمى فيما يلى :

أ) دراسة الاحتياجات المائية للزراعة ، وبدراسة مقننات الرى ومناوباته ، ومقننات الغسيل ومقننات الصرف .

ب) تقدير احتياجات الاراضى المختلفة الى الصرف بانواعه المختلفة .

جـ) دراسة أثر الصرف المغطى على الخواص الطبيعية للتربة .

د) دراسة انسب طرق الرى التى تطبق فيها وسائل الرى المغلقة وتشمل الرى بالتنقيط والرى بالشجرة والرى تحت السطحى .

هـ) دراسة الفاقد والمكتسب فى حوض السد ومجرى النيل .

و) دراسة التغير فى تركيب مياه النيل كما ونوعا نتيجة للتخزين فى بحيرة السد العالى وتقويم اثر هذا التغير .

ز) اجراء دراسة لأثر السد العالى على المياه الجوفية .

ح) دراسه لآثار الاسراف فى مياه الرى واثر ذلك على الانتاج الزراعى .

ط) العمل لتصميم قطاعات الترع المتزنه بعد السد العالى .

التوزيع المحصولى فى الاراضى الجديدة :

وتهدف الدراسات التى تجرى فى هذا المجال الى :

- التوسع فى زراعة الأعلاف الخضراء بهدف تحسين خواص وبناء التربة كما يساعد على التوسع فى عمليات تربية المواشى للاستزادة من انتاجية اللحوم .

- اختبار المحاصيل التى تتحمل ملوحة التربة أو تخدم فى تحسين بنائها . مع مراعاة أعمار الاراضى ومدى تقدم تربتها .

– تنويع المحاصيل وفقا لاحتياجاتها المائية ووفقا للمصادر المائية المتاحة على مستوى الإنتاج الزراعى بصورة شاملة .

– التوسع فى زراعة الفاكهة ، خصوصا محصولى العنب والموالح فى الاراضى التى تسمح بذلك .

– التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية كالحبوب وغيرها مما يناسب حالة التربة فى هذه الأراضى .

دور البحث العلمى فى الصناعة والتكنولوجيا

لم يعد البحث العلمى فى الدول النامية ترفا حضاريا ، ولكنه أصبح المحور الرئيسى والعمود الفقرى لنجاح خطط التنمية وتحسين مستوى مواطنيها حتى يمكن أن تعوض ما فاتها وتلحق بركب الحضارة والتقـــدم .

والآن ونحن فى بداية الربع الاخير من القرن العشرين اذا نظرنا الى الثورة العلمية والتكنولوجية خلال ربع القرن الماضى ، وما نتج عنها من انجازات فى مجالات الفضاء والطاقة النووية والالكترونيات ، وما حققته التطبيقات العملية من انتصارات فى مجال الصناعة والزراعة ، وإلى الاستخدامات الجديدة للموارد الطبيعية وابتكارات فى المنتجات الصناعية ، وإلى التقدم المذهل فى مجالات النقل والمواصلات والاسكان ونظرة الى التنافس بين الدول المتقدمة فى تحقيق المزيد – كل هذا يجعل العقل البشرى فى حيرة لما تحمله السنوات القادمة للبشرية من احتمالات يصعب تصور آثارها على حياة البشر ومجتمعاتهم وعلاقاتهم ببعض .

كان للاكتشافات العلمية والتكنولوجية الحديثة آثار عميقة على شكل المجتمعات واقتصادياتها وثقافاتها ، وبالتالى كان لها تاثير واضح على العلاقات بين الدول . وأصبح العالم يواجه نوعيات من الصراع بين الدول المتقدمة بعضها بعضا وذلك لتحقيق المزيد من الإنجازات فى مجالات الصناعة والزراعة بهدف تسويق المنتجات وامتلاك الأسواق العالمية . وبقيت الدول النامية بعيدة عن هذه النوعيات من الصراع وباتت فى نفس الوقت أسيرة نوعية جديدة من المشاكل وهى ماترتب على تحكم الدول المتقدمة فى اقتصادياتها .

نتيجة لذلك تغير المفهوم القديم بتقسيم العالم الى دول متقدمة ودول نامية ، الى تقسيم اكثر واقعية حيث أصبحت دول العالم مقسمة الى أربع مجموعات :

المجموعة الاولى : دول متخلفة صناعيا ولاتوجد بها تكنولوجيات :

وهذه الدول تكتفى بما لديها من صناعات حرفية وليس هناك حاجة ماسة لصناعات متقدمة ، وذلك لظروف إما سياسية أو اجتماعيـة أو ثقافية .

المجموعة الثانية : دول فى مرحلة التصنيع :

وهذه الدول تحاول أن تدخل بعض الصناعات التى تحتاج اليها وذلك على صورة تكنولوجيات منقولة كلية – بهدف توفير بعض متطلباتها ، ولكنها تعتمد اساسا على استيراد الجزء الاكثر من احتياجاتها من الخارج .

وبعض الدول التابعة لهذه المجموعة لديها من الطاقات العملية والتكنولوجية ما يمكنها من تطوير وتطويع التكنولوجيات المنقولة .

وهى فى ذلك تواجه الكثير من المشاكل فى نقل التكنولوجيـــا المناسبة ، وسيأتى الحديث عنها فيما بعد .

المجموعة الثالثة : دول متقدمة تكنولوجيا :

وهذه الدول بها صناعات متقدمة وتمتلك تكنولوجيات خاصة بها ولديها قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة . وتسعى الى التفوق فى انتاجها كما وكيفا بهدف امتلاك الأسواق العالمية كما تسعى الى تسويق تكنولوجياتها بين الدول الأقل تقدما .

المجموعة الرابعة : دول فى مرتبة الصدارة :

وهذه الدول تعدت مرحلة التصنيع وتحتل مكانة الصدارة تكنولوجيا بين الدول المتقدمة وتعمل على بقائها فى مركز قيادى من ناحية التصنيع والتكنولوجيا والمحافظة على بقاء هوة بينها وبين باقى دول العالم فى هذا الشأن .

وضع مصر بين هذه المجموعات :

إن مصر تعتمد على الزراعة كدعامة أساسية فى بنائها الاقتصادى فالزراعة تسهم بالنصيب الاكبر فى تنمية الاقتصاد القومى ودعمه والنهوض به وذلك بما تقدمه من انتاج للمواد الغذائية والكسائية والمواد الاولية التى يقوم عليها النشاط الصناعى .

ولقد بلغت نسبة صادرات الدولة الزراعية من المواد الخام عام ١٩٧٢/٧١ حوالى ٢٠ ٪ من جملة الصادرات ، ونسبة الصادرات الزراعية المصنعة حوالى ٢٦٪ من إجمالى قيمة الصادرات . وعلى هذا يمكن القول بأن القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية الخام منها والمصنعة تصل نسبتها إلى حوالى ٨٦ ٪ من جملة الصادرات للبلاد .

ولكن الزراعة فى عصرنا هذا اصبح ينظر اليها كصناعة . فالتقدم التكنولوجى فى الزراعة لايقل أهمية عن التقدم الذى حققته الصناعة وذلك ان دولا مثل امريكا وهولندا – ولها شأن اقتصادى كبير – قد بنت اقتصادها على الزراعة .

ومن هذا المفهوم فإن على مصر أن تضع الزراعة فى المقام الاول تطويرا وتقدما من ناحية التكنولوجيا الخاصة بها وبمنتجاتها .

ويجب أن يصاحب التطور الزراعى وضع سياسات مدروسة للتصنيع . فالصناعة فى مصر مازالت فى أولى مراحل النمو ، وهى فى غالبيتها صناعات ومصانع منقولة لم يدخل عليها وبدرجة ملحوظة تطويرات محلية ، وهى وان كانت تسد جزءا من الاحتياجات المحلية ، فما زالت مصر تستورد الكثير من احتياجاتها .

وعلى هذا فإن مصر تدخل ضمن مجموعة الدول النامية أى أنها دولة فى مرحلة التصنيع بالرغم من أن لديها من الطاقات العلمية والتكنولوجية ومن القدرات التخطيطية والتنفيذية ما يجعلها قادرة على ان تدخل وبنجاح عصر التصنيع والتكنولوجيا .

التطور التكنولوجى :

لاشك فى أن الدول ذات الشأن فى مجالات التكنولوجيا قد اعتمدت أساسا على قدرات ثلاثة قطاعات وعلى قوة الترابط بينها وهى :

قطاع البحث والتطوير :

وهو الثورة العلمية والتكنولوجية المتواجدة بالدولة ويعمل هذا القطاع مشيرا على قطاع التخطيط ومسترشدا به فى آن واحد .

قطاع التخطيط :

وهو القطاع الذى يرسم السياسات الانتاجية للدولة سواء على المدى القصير أم على المدى البعيد وذلك من واقع الاحصائيات الانتاجية والاستهلاكية والزيادة فى السكان ، وهذا القطاع لابد وأن يكون قريبا من قطاع البحث والتطوير .

قطاع التنفيذ :

وهذا القطاع يترجم ما وضعه القطاعان السابقان فى الدولة من خطط الى انتاج فعلى ويكون هدفه انتاج اكبر فى حجمه وافضل فى نوعيته .

المشاكل التى واجهت مصر فى مجال الصناعة :

ان الدلائل والتجارب التى مرت بها مصر فى مجال الصناعة تشير الى العديد من المشاكل نتيجة لظروف سياسية أو قرارات متعجلة .

وبسبب هذا مرت مصر بمرحلة لم يكن فيها صناعة حقيقية ، بل شراء لمصانع واستيراد لتكنولوجيات مغلقة ونقل لخبرات من الخارج دون ان تسهم القدرات المصرية إسهاما مناسبا فى أسلوب اختيار هذه

المصانع والتكنولوجيات حيث كانت بمنأى عن مجريات الأمور .

والسبب فى ذلك هو التزام الدولة بإدارة المصانع مع التوسع الافقى فى إقامتها دون الأخذ فى الاعتبار للمتطلبات الحقيقية والامكانيات المادية والبشرية والمتطلبات من مواد خام ومستلزمات تصنيع ، ولقد بدأت كثير من الصناعات المنقولة فى التخلف أو تخلفت بالفعل او توقف انتاجها .

إن المشاكل التى واجهت مصر فى مجال الصناعة أخذت صورا عدة يمكن ايجازها فيما يلى :

– استيراد تكنولوجيات متخلفة نتيجة لظروف الارتباطات السياسية التى مرت بها البلاد فجاءت بعض التكنولوجيات المنقولة بمفهوم تعاونى ولكن فى الحقيقة لم تكن محققة للأهداف الاقتصادية للدولة .

– التكاليف الباهظة للتكنولوجيات المنقولة التى تحملتها مصر بالاضافة الى تكاليف المواد وغيرها من مستلزمات الانتاج مما فرضته الدول المصدرة للتكنولوجيا فى بعض الحالات وكذلك تكاليف دراسة الجدوى وغيرها مما زاد من الأعباء المالية التى تحملتها الدولة .

– عدم مواءمة بعض التكنولوجيات المنقولة للظروف الاجتماعية والاوضاع الاقتصادية .

– عدم إعطاء الاهتمام الكافى للتكنولوجيات التقليدية المستقرة فى البلاد والتى اكتسب المصريون فيها خبرة واكسبتهم شهرة وأهمها ما يعتمد على الخامات المحلية والصناعات التحويلية ومن هذه النوعية تلك الصناعات التى قامت على اساس القطن والمحاصيل الزراعية والغذائية .

– كثير من التكنولوجيات المنقولة صحبها توفير فى العمالة وزيادة فى المدفوعات وهو الأمر الذى لايتناسب مع الظروف السائدة فى دولة نامية كمصر . هذا بالاضافة الى أن المنتج قد لايكون من الأساسيات التى تتطلبها الدولة مثل صناعة بعض السلع الاستهلاكية والترفيهية .

– عدم ملاحقة الصناعة لاحتياجات الدولة الفعلية مثل احتياجات البناء والصناعات الغذائية .

– كان لاعتماد مصر على الدول المتقدمة أثر كبير فى جعل المهارات تنكمش فى مواجهة التكنولوجيات المنقولة .

ان التجربة السابقة تستلزم من قطاعات الدولة المعنية ان تقف وقفة تقيم فيها الماضى بما صاحبه من مشاكل وتضع الخطط المدروسة للمستقبل . وهذا يستوجب تجنيد كل الطاقات والكفاءات التخطيطية والانتاجية والتطويرية لوضع خطة للتنمية الصناعية والتكنولوجية تجئ محققة لمتطلبات الدولة مع استغلال أمثل وأشمل للمصادر المتاحة ، ومسترشدة بتجارب الدول التى سبقتنا فى هذا المضمار .

إن تحقيق التنمية الرأسية للطاقات الانتاجية المتاحة لا يأتى الا عن طريق رفع كفاية أدائها واستغلالها الاستغلال الاقتصادى الأمثل بحيث تؤتى أكبر عائد بأقل تكلفة . والتنمية الرأسية – فى الظروف التى نعيشها – لا شك تسبق التنمية الأفقية ، ذلك لأن التنمية الرأسية تحقق عائدا أسرع بتكلفة أقل ، فضلا عن توافر الخبرات البشرية اللازمة للنهوض بأعبائها . ولهذا كان من الضرورى أن يتم التعرف على مواقع الفقد والضياع فى طاقتنا الانتاجية المتاحة مما خلق طاقات معطلة والمبادرة إلى استغلالها تصحيحا لاقتصادياتها ولتحقيق التدفقات السلعية تلبية لاحتياجات الاستهلاك المحلى ودعما لميزان مدفوعاتها عن طريق تنمية امكانات التصدير والاستعاضة عن بعض وارداتنا بمنتجاتنا المحلية .

واذا كان الكشف عن الطاقات المعطلة واستغلالها ضروريا فان الحفاظ على الطاقات الانتاجية القائمة وتلافى انهيارها حتمى ، إذ أن السكوت عن معالجتها لايعوق فرص استغلال الطاقات العاجلة فحسب ، بل يضيف الى الطاقات العاطلة طاقات أخرى مفقودة قد يؤدى تراكمها الى احتمال فقدان كامل لإنتاج المشروع وضياع لفرص العمالة التى يتيحها للمواطنين مما يضيف إلى الأعباء الاقتصادية أعباء وآثارا اجتماعية ضارة .

وتشير التقارير المتاحة الى أن قيمة الانتاج المعطل فى قطاع

الصناعة يصل الى ٢٣٢,١ مليون جنيه سنويا وذلك عام ١٩٧٣ وهى تمثل ١٤ ٪ من الانتاج .

وغنى عن البيان أن من أهم مقومات الدولة العصرية وجود القاعدة العلمية القادرة على أن تحمل مسئولياتها . فلا بد أن يكون لنا القدرة الذاتية لدخول عصر العلم والتكنولوجيا . والإحصائيات تشير إلى أن حجم مجتمع العلم والتكنولوجيا فى مصر يزيد عن ١٨ الف باحث علمى مؤهل . وان نسبة كبيرة منهم تلقت دراساتها وتدريباتها بالدول المتقدمة وأثبتت كفاءات شهدت بها هذه الدول . فهذه الطاقات لابد وأن تستغل اقصى قدراتها وان توجه هذه القدرات للب المشاكل التى تواجه خطة التنمية للدولة وذلك فى اطار استراتيجية واضحة المعالم .

إن استراتيجية البحث العلمى والتكنولوجيا فى تطوير أساليب العمل والانجاز فى قطاع الصناعة والتكنولوجيا لابد وأن تقوم على أسس ثلاثة :

– الالتقاء مع أهداف خطة التنمية للدولة وذلك بان يعمل جهاز البحث العلمى فى الدولة مشيرا على جهاز التخطيط فيها ومسترشدا به فى آن واحد .

– أن تكون استراتيجية البحث العلمى هادفة إلى أن يتحول المجتمع المصرى من مجتمع استهلاكى مستورد الى مجتمع انتاجى مصدر .

– أن البحث العلمى لابد وأن يصبح بابا من أبواب الاستثمار .

وعلى ضوء هذه الأسس يكون البحث العلمى فى المرحلة القادمة هادفا الى :

اولا : التركيز على تنمية التكنولوجيات المستقرة فى البلاد والتى تعتمد على الخامات المحلية والصناعات المحلية والصناعات التحويلية المحلية مثل صناعة غزل ونسج القطن والصناعات الغذائية . ويكون التحدى الذى يواجه البحث العلمى والتطويرى فى هذا المجال هو العمل على تنمية هذه التكنولوجيات والدفع بها الى الموقف التنافسى الذى يمكنها من التصدير والمزاحمة فى الاسواق الاجنبية بسلع ومنتجات تامة الصنع بدلا من تصديرها على صورة خامات ومنتجات أولية أو بسيطة أو حتى نصف مصنعة .

ثانيا : هناك من التكنولوجيات الحديثة ما تحتاج البلاد الى حيازته لتنتج من الأصناف مايقلل من حاجاتها الى الاستيراد ثم يمكنها من تصديره الى الأسواق الخارجية وعلى سبيل المثال صناعات السيارات والاطارات والدراجات والمنظفات الصناعية والأصباغ والمذيبات . وصناعة الورق وتكرير البترول . وغيرها ويكون الأساس فى استجلاب هذه التكنولوجيات هو توافر العناصر التالية :

– الأولويات .

– المواد الخام .

– الخبرة (من ناحية التشغيل) .

– امكان الحصول على التكنولوجيات المناسبة بتسهيلات مالية من خلال قروض أو تمويلات خارجية .

– حجم السوق المحاذية وتكلفة السلع والقدرة الشرائية للأفراد .

– احتمالات تسويق الفائض من المنتج .

ويكون دور البحث العلمى فى هذه النوعية من التكنولوجيا هو :

– تقديم المشورة فى شان تلك التكنولوجيات المتقدمة والمفاضلة بينها واختيار أنسبها حتى يجنب البلاد شر الوقوع فى تكنولوجيا متخلفة أو غير ملائمة للواقع المصرى أو مؤثرة فى البيئة المصرية بما يلوثها .

– البحث التجريبى الذى يهدف الى تطويع تلك التكنولوجيات المنقولة بما يوفر لها أسباب النجاح فى البيئة المصرية بالظروف السائدة فيها من مواد أولية وعمالة ومستلزمات جانبية . بحيث يقل الحاجة الى استيراد متطلبات هذه التكنولوجيات ويزداد الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة أو التى يمكن اتاحتها

– البحث التجريبى لاستنباط التكنولوجيات الحديثة من خلال جهود الباحثين الوطنيين كبديل عن استيرادها شراء . وهنا ينبغى بذل أقصى العناية فى اختيار تلك التكنولوجيات . وبذل الجهد المكثف لمعاونة جهات الانتاج المحلية على إخراج السلعة بمواصفات منافسة وقادرة على

المزاحمة فى الأسواق الخارجية وبحيث تكون قدوتهم فى هذا الشأن هى الدول التى نجحت وازدهرت لبراعتها فى (التقليد والاقتباس) تاركة أمر الابتكار والاكتشاف « لمن يملك القدرة عليه » .

ثالثا : تدعيم الترابط مع قطاع الصناعة :

١- مساهمة البحث العلمى فى التعرف على المشاكل التى تواجه الصناعة .

٢ - المساهمة فى حل المشكلات التى تواجه الصناعة وذلك فيما يتعلق بإيجاد البدائل لمستلزمات الانتاج من مواد خام ومواد وسيطة هذا بالاضافة الى المشكلات اليومية .

٣ - العمل على زيادة الكفاءة الانتاجية للمصانع ، مع تقييم وتطوير للمنتج بما يتمشى مع المستويات العالمية وخاصة الصناعات التى تعتمد فى تقدير جودتها على مطابقاتها للمواصفات القياسية مثل منتجات الادوية والمعلبات .

٤- البحث عن أوجه للاستفادة من المخلفات الصناعية بما يزيد العائد من الصناعة .

٥ - تصميم النماذج البسيطة من الالات - على سبيل المثال : آلات الميكنة الزراعية والتى تتناسب مع البيئة المصرية ومع الامكانات المحدودة - للمواطن المصرى مسترشدا بما حققته الانجازات العلمية فى البلاد النامية الأخرى ، وذلك توفيرا للجهد والوقت ونفقات الانتاج .

٦- تدريب العاملين بالمصانع لاكسابهم الخبرة العلمية بجانب الخبرة العملية مما يساعدهم على حل العديد من المشاكل اليومية التى يواجهونها .

٧ - وضع برامج لزيارات قصيرة وطويلة متبادلة للعاملين فى قطاعى البحث العلمى والصناعة حتى يتعرف كلاهما على القدرات المتاحة ويصل الى تكاتف الطاقات لحل المشكلات التى تواجهها الصناعة .

٨ - المعاونة فى إنشاء وحدات بحثية فى المصانع ودعمها بالخبرات العلمية حيث تكون قادرة على التحكم فى جودة المنتج وحل المشكلات اليومية .

٩ - الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية بين الأكاديمية والمنظمات الدولية والدول المتقدمة فى حل المشكلات التى تعترض الصناعة .

١٠ - اشتراك قطاع الصناعة مع البحث العلمى فى تحديد أعداد الباحثين اللازمين لكل قطاع وأسلوب أعدادهم ووضع خطط البحوث قصيرة المدى وطويلة المدى .

١١ - الاهتمام بفئة المصممين والتكنولوجيين القادرين على إجراء الدراسات اللازمة لنقل التكنولوجيا رأسيا وأفقيا .

١٢- إجراء الدراسات التى تتعلق بالآثار الجانبية والاقتصادية الناجمة عن نقل التكنولوجيات ، فإنه من الأهمية الاعداد للتطور الاجتماعى الذى ينتج عن الثورة التكنولوجية وعن انتقال المجتمع المصرى من مجتمع زراعى إلى مجتمع زراعى صناعى . إن الترابط فى المستقبل بين قطاع البحث العلمى وقطاع الصناعة يستلزم أن يخصص من ميزانية الاستثمارات نسبة مئوية لا تقل عن ٣ ٪ لإجراء الدراسات والبحوث اللازمة . ان الحاجة الى تدعيم البحث العلمى بكافة مستلزماته مادية أو بشرية يجب ان تنصرف فى المقام الأول الى :

- الحفاظ على الثروة العلمية البشرية الكائنة فى بلادنا وهى أهم مقومات البحث العلمى ، وقد رحل كثير من أفرادها الى الخارج لأسباب فى المقام الاول مادية مع استقطاب لكافة العلماء والعقول المهاجرة لتكثيف الجهد فى البحث العلمى الوطنى .

- توافر إمكانات البحث المادية من معدات حديثة ومستلزمات التجريب العملى واختبار الجودة والملاءمة ثم البحوث التطويرية .

- توافر الانفـــاق بوجوهه المختلفة التى تعتبر أساسية للبحث العلمى ، فمن الجديـــر بالذكر ان الانفاق واجب بادئ ذى بدء ويسخاء مالا وجهدا .

٤- توافر الوسائل المعاونة مثل مصادر المعلومات العلمية والفنية وجهاز ذى كفاءة عالية لصيانة وخدمة الاجهزة العلمية ، قادر ايضا على تنفيذ ما يحتاجه العمل من تصميم الاجهزة العلمية ذاتها أو صناعة النماذج الأولى منها .

دور البحث العلمى في التعليم العام

كان البحث العلمى وسيظل دائما هو المدخل الطبيعى لأية نهضة حضارية وسمة من السمات اللازمة لكل مجتمع يبغى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة ، كما أنه ضرورة من ضرورات الحفاظ على المستوى العلمى والثقافى وتنميتها .

فالبحث العلمى اذن ليس غرضا يستهدف لذاته ، وانما هو الوسيلة المثلى لتنمية المجتمع ، وهو السبيل الى اختيار أنسب الطرق للانتقال الى المستوى الحضارى المتقدم ، كما أنه فى مصر يعتبر الأداة لاحياء التراث المصرى والعربى ، ولعبور الفجوة بين الماضى الذى نفخر به والمستقبل الذى نرنو اليه .

وليس البحث العلمى مقصورا على مجال من المجالات بل هو لازم لكل مجالات النشاط الانسانى ، فإن كانت أهميته واضحة فى مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية ، فإن دوره فى التعليم لا يمكن أن ينكر ، ذلك ان العملية التعليمية هى فى حقيقتها عملية بناء الانسان ، ولابد من أن تتاح لها خلاصة التقدم العلمى فى جميع المجالات وأن تطوع لها كل أدوات الحضارة الحديثة ووسائلها .

ولئن كان البحث العلمى فى الفروع الأخرى يتناول الموجودات من الأشياء والأحياء ، فانه فى مجال التعليم يتناول الانسان وهو أرقى الكائنات الحية وأعقدها ، بل هو يتناول عقل الانسان وفكره وسلوكه الأمر الذى يجعل طبيعة البحث فى هذا المجال وأساليبه والمتغيرات والمقاييس التى تحكمه مختلفة عن غيرها من مجالات البحث العلمى والتكنولوجيا .

ومما يجعل للبحث العلمى فى مجال التعليم أهمية خاصة لنا فى مصر ، أن النقل عن المجتمعات الأجنبية محفوف بمواقع الخطأ ، لأن العملية التعليمية يحكمها كثير من العوامل المحلية التى تعتمد على البيئة والتقاليد والخلفية الحضارية مما يجعل التجريب الواعى والبحث المقارن والتجارب المنضبطة من ألزم ما يحتاجه التطور أو التغيير فى مجال التعليم .

البحث العلمى فى مجال التعليم اذن لازم لنا ، وهو يختلف عن البحث فى مجال التكنولوجيا من حيث المنهج والأسلوب والضوابط وكثرة المتغيرات ، مما يجعله من أصعب أنواع البحث العلمى . كما انه لابد أن تكون له الصبغة المحلية اذ أن قضاياه لابد أن تحل على أيدى التربويين الباحثين المصريين ، ولا ينفعنا النقل من الخارج أو استقدام الخبراء الذين لم تكتمل لهم المعرفة بالشخصية المصرية أو الخبرة بالبيئة المصرية .

على أن صعوبة البحث فى هذا المجال لم تقعد بالمعنيين بالتعليم عن التصدى له وإجراء بعض البحوث ونشرها ، خاصة ما كان يجرى فى ادارة البحوث بوزارة التربية والتعليم وبمعهد التربية .

المراكز الرئيسية الحالية للبحث العلمى فى مجالات التربية :

١- المركز القومى للبحوث التربوية :

صدر فى يوليو ١٩٧٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المركز القومى للبحوث التربوية كهيئة عامة لها شخصية اعتبارية تتبع وزير التربية والتعليم .

ويهدف إلى « حشد إمكانات البحث العلمى فى شئون التربية والتعليم لتزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التى تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة العامة والفنية على النمو والنضج عقليا وماديا وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد فى ميادين العلم والاسهام فى تطويره ووضعه فى خدمة المجتمع » .

ولتحقيق الأغراض السابقة يتولى المركز إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب لاختيار صلاحيتها للتطبيق قبل تعميمها ، كما يدرس وسائل التنسيق بين التربية والتعليم والسياسات التى تتعاون المجالس القومية المتخصصة فى رسمها ، ويتبادل الخبرات مع المراكز التربوية الدولية ، ويعد الكوادر الفنية لتولى مسئولية القيام باعمال مراكز البحوث التربوية على مستوى المحليات ، كما يزود اجهزة وزارة التربية والتعليم بحاجاتها من الوثائق والبيانات التربوية المستقاة من المصادر المحلية والخارجية .

٢- اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا :

وقد صدر قرار انشائها فى سنة ١٩٧١ لتكون الهيئة الرسمية المسئولة عن دعم البحث العلمى وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى جميع المجالات التى تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين مهامها « المساهمة فى تطوير نظم وبرامج التعليم للوفاء باحتياجات مجتمع الدولة الحديثة » .

٣- كليات التربية :

وأقدمها كلية التربية بجامعة عين شمس (وهى التى كانت فى الأصل معهدا للتربية) ثم توالى فى السنوات الأخيرة إنشاء الكليات الجديدة التى أصبح عددها ثمانى عشرة كلية ، اضطلعت بالواجبات فى مجال التربية ، بما فى ذلك اجراء البحوث العلمية والتجريبية فى مجال تخصصها ، عملا على نمو المعرفة ومساهمة فى تطوير المجتمع المصرى على أساس من التربية السليمة .

٤- مركز تطوير تدريس العلوم : .

وقد أنشئ فى جامعة عين شمس فى عام ١٩٧٦ ، ومن اهدافه متابعة التطور العالمى فى مجال التربية واجراء البحوث التطبيقية ومراجعة مناهج العلوم والرياضيات وتطويرها فى مراحل التعليم المختلفة .

٥- مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بجامعة عين شمس :

وهدفه تطوير المناهج وطرق التدريس والكتب والوسائل التعليمية فى مجال هذه اللغة .

وقد قامت وتقوم معظم هذه المواقع ببعض البحوث التربوية قدر ما اتيح لها من امكانات ، من ذلك ما تقوم به كليات التربية من بحوث فى المجالات الاكاديمية يقوم بها الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس أو يشرفون عليها عندما يقوم بها طلاب الدكتوراه والماجستير . ومن ذلك أيضا الدراسات التى قام المركز القومى للبحوث التربوية لتطوير نظم الامتحانات والدراسة المبدئية لوضع استراتيجية قومية للتربية والتعليم ، ومشروع تقويم المدرسة الموحدة بمدينة نصر والدراسات الخاصة بالمدرسة الشاملة وغير ذلك من الدراسات .

كما قام مركز تطوير تدريس العلوم بمراجعة مناهج العلوم والرياضيات ، ويتدرب عدة أفواج من المدرسين والموجهين على مراجعة الوحدات التعليمية واجراء البحوث لتقييمها .

على أنه من الواضح أن هناك مجالات كثيرة فى العملية التعليمية والعلوم التربوية لا تزال فى حاجة الى أن تتصدى لها هذه الأجهزة وتتاح لها الامكانات لكى تتعمق فيها ، نذكر منها على سبيل المثال :

١- واقع البحث التربوى الحالى فى مصر ووضع اسس تقويمه وتدعيمه أسلوبا وحجما وتكلفة وامكانات .

٢- دراسة الأهداف العريضة للعملية التعليمية التى تناسب المجتمع

المصرى الحديث :

• دراسة خصائص الشخصية المصرية حتى تساعد نتيجة تلك البحوث فى تحديد أهداف التعليم – فهل نحن فعلا شعب لا يقرأ ويرتجل اكثر مما يخطط ونميل الى العمل الفردى بدلا من العمل الجماعى – وما هى القيم السائدة فى الوقت الحاضر عند النشء .

• بحوث لتحديد مواصفات المواطن الذى ننشده والذى يجب ان تتجه العملية التعليمية الى تكوينه من جميع الجوانب البدنية والعقلية والخلقية .

• تحليل هذه المواصفات الى سلوكيات محددة تساعد على تحديد هدف العملية التعليمية لكل مرحلة من مراحل التعليم وتعين على تطوير نظم التقويم وأساليب الامتحان .

٣– البحوث فى مجال العلاقة بين التعليم والعمالة المنتجة :

• البحث فيما يحتاجه التعليم لكى يعد الشخص القادر على العمل المنتج المتقن والذى يعرف كيف يشغل نفسه بطريقة منتجة .

• بحث كيفية الربط بين الهيكل التعليمى فى مراحله وأنواعه المختلفة وبين احتياجات المجتمع من الأنواع المتعددة من العمالة ، وتحقيق هذه الاحتياجات كما وكيفا ، مما يكفل النهوض بالخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

• بحث اسباب ضغط متطلبات المجتمع على أنواع معينة من التعليم التى قد لا تكون مناسبة لاحتياجات المجتمع الحقيقية ، وما قد يرجع اليه ذلك من التدرج الهرمى للتعليم والمناهج الدراسية مرتبطا فى ذلك بالتدرج الهرمى والقيمة الاجتماعية للمهن المختلفة .

٤– بحوث استراتيجية التعليم وسياسته فى ضوء التغيرات العالمية التى طرأت حديثا فى هذا المجال .

• بحوث تاريخية فى علاقة التيارات التعليمية بالتيارات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية .

• بحوث فى اقتصاديات التعليم وتمويله وتكلفة كل نوع من أنواع التعليم والعائد التعليمى والاقتصادى من كل مرحلة من مراحله .

• توزيع المؤسسات التعليمية بين الريف والمدينة وبين البنين والبنات وبين الأنماط الاقتصادية والثقافية المختلفة .

• بحوث فى ادارة المرفق التعليمى ودور المحليات واللامركزية .

٥ – بحوث تتناول العملية التعليمية ومستلزماتها المباشرة مستمدة من البيئة والظروف المحلية .

• بحوث فى أنسب الأبنية التعليمية واختلافها باختلاف البيئات المصرية .

• بحوث فى استخدام تكنولوجيا التعليم والوسائل السمعية والبصرية لمقابلة الانفجار التعليمى والانفجار السكانى .

• بحوث تطوير وتحديث المناهج وطرق التدريس المختلفة والكتب المدرسية بحيث تؤدى جميعا جانبها الوظيفى بالنسبة للفرد والمجتمع .

٦– البحوث الخاصة بالكفاءة الداخلية للتعليم :

• بحث مدى التقارب بين مايوضع من أهداف عند إعداد المناهج وما يتحقق من هذه الأهداف حينما توضع موضع التنفيذ ومتابعة الخريجين .

• بحث أثر الامتحانات فى توجيه مسار العملية التعليمية وفى مفهوم التعليم لدى كل من المسئولين وأولياء الأمور والتلاميذ .

وقد تبين أن من أهم أسباب البطء فى سير البحوث فى مجال التعليم والبحوث التربوية وجود نقص كبير فى القوة العاملة القادرة على القيام بهذه البحوث الى جانب قيام المؤهلين لذلك بأعباء تعليمية باهظة تحد من القدرة على المساهمة فى هذه البحوث مما يجعل الحاجة ماسة الى اتخاذ سبيل استثنائى عاجل لتوفير القوة العاملة فى هذا المجال فى أقرب وقت ممكن .

كما أنه من الممكن أن تنمو البحوث بعض الشئ فى هذا المجال بالقوة الموجودة حاليا وذلك بوضع خطة شاملة ، وبالتوثيق والاعلام بما يجرى من بحوث فى المواقع المختلفة ، وباشتراك أعداد من المدرسين

القائمين بالتدريس فعلا فى البحوث الميدانية .

التوصيات

يوصى المجلس فى هذا المجال بما يأتى :

* دعم المركز القومى للبحوث التربوية وإعطاؤه الشخصية الاعتباريه التى يؤهله لها قانون انشائه كهيئة عامة تتبع وزير التعليم .

* وضع خطة شاملة تمثل الاطار العام للبحوث التربوية على المستوى القومى ومراعاة التنسيق مع أجهزة البحوث الاخرى التى تعمل فى ميدان التربية والتعليم ، مع إنشاء صندوق خاص بالبحوث التربوية التى تمتد لأكثر من سنة مالية واحدة .

* تخصيص ميزانية منفصلة للبحوث التربوية يكون التصرف فيها على أساس مشروعات البحوث المحددة معتمدة من الهيئة المسئولة .

* دعم مركز التوثيق التربوى ، بالمتخصصين فى التوثيق والبحث التربوى وتزويده بالمراجع والدوريات وبمعاونة الباحثين بالخدمة المكتبية المتقدمة ، على أن تكون فى متناول القائمين بهذه البحوث سواء كانوا فى المركز أو فى كليات التربية أو من العاملين فى مجال التعليم فى المواقع المختلفة .

* العمل بصفة عاجلة على دعم القوى العاملة بالمؤهلين للقيام بالبحوث التربوية سواء فى المركز القومى أو فى كليات التربية ، وذلك بتنشيط ودعم الدراسات العليا فى هذه الكليات وبانشاء كلية خاصة بالدراسات العليا الى جانب البعثات فى الخارج .

* العمل على دعم وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث التربوية وكليات التربية ، عن طريق تبادل الاساتذة وكذلك عن طريق مشروعات البحوث المشتركة ، وكذلك الحرص على الاتصال بمراكز البحوث التربوية المتقدمة فى الخارج ، واستقدام بعض الأساتذة الزائرين ، وكذلك ايفاد بعض الباحثين المصريين بالخارج فى مهمات علمية محددة .

* اتاحة الفرصة الكاملة ، لاجراء البحوث التربوية التطبيقية فى المؤسسات التعليمية المختلفة التابعة لوزارة التعليم .

* الاهتمام بدراسة تأثير أجهزة الاعلام المختلفة على العملية التعليمية سلبا وايجابا ، وتنشيط اهتمام علماء التربية والاجتماع بهذه الدراسات وايجاد هيئة استشارية لهذه الأجهزة الاعلامية لضمان توجيه نشاطها لفائدة المجتمع .

* امتداد اهتمام البحوث التربوية الى الطفولة ومرحلة ما قبل المدرسة ، والعوامل التى تؤثر فى تكوين الطفل فى هذه المرحلة المبكرة ، وأثر ذلك فى تكوين شخصية المواطن .

* التأكيد على دور المركز القومى للبحوث التربوية فى نقل نتائج البحوث التربوية الى العاملين فى الميدان التعليمى بالمناطق التعليمية والمدارس وغيرها .

التنسيق والتكامل بين هيئات البحث العلمى ووحداته فى الجامعات ومراكز البحوث

تدارس المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا موضوع التنسيق والتكامل بين معاهد البحوث ومراكزها على المستوى القومى بعد ورود التعقيبات والمقترحات التى أبداها السادة العاملون فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث بالأكاديمية والوزارات المعنية بشئون البحث العلمى نظرا وتطبيقا . ولا ريب فى أن مشكلة التنسيق بين جهود العاملين بالبحث العلمى تنبع من انتشار مراكز البحث العلمى فى القطاعات المختلفة بالدولة فى الجامعات والكليات ومعاهدها ، وفى الأكاديمية

والمعاهد النوعية بها ، والمركز القومى للبحوث وبعض الوزارات ووحدات البحث التابعة لها .

وقد نشأ نتيجة لذلك تعدد لمراكز البحوث المتماثلة ، والتى تتبع هيئات مختلفة .

ونظرا لغيبة خطة متناسقة بين هذه المراكز البحثية التى تتبع جهات ادارية مختلفة ، وقلة الارتباط فيما بينها ، فقد أدى ذلك الى الازدواج فى كثير من الاحيان لمشروعات بحوث تجرى بالمراكز البحثية المتشابهة ، كما أدى الى عدم الاستفادة على الوجه الأكمل من الأبحاث بهذه المراكز ، علاوة على تشتت الامكانات البشرية والمادية المتاحة .

وفضلا عن ذلك فلا يزال التنظيم والترابط بين خطة التنمية الشاملة التى توضع فى الجهات الحكومية وفى قطاعات الانتاج الزراعى والصناعى وغيرها ، وبين الخطة العلمية للبحوث بالجامعات والأكاديمية بحاجة الى مزيد من التنسيق . ولا تزال هناك حاجة الى العمل لوضع خطة قومية للبحوث تكون متفقة مع خطة التنمية الشاملة للدولة ، والعمل لتنسيق البحوث التى تهدف الى حل المشكلات القومية فى هذا المجال ، مع تحقيق الترابط بين الأجهزة العلمية المختلفة .

ويرى المجلس أن تستند عملية التنسيق الى الأسس والمقومات الآتية :

١- يتم تجميع بحوث كل قسم من أقسام الكليات ومراكز البحوث التى تمت خلال السنوات العشر السابقة حتى نهاية عام ١٩٧٦ تمهيدا لانشاء بنك للمعلومات ، بالاضافة الى ما أصدرته الاكاديمية من دليل الأفراد العلميين ودليل الأجهزة العلمية ودليل مراكز ومعاهد البحوث وتصدر الاكاديمية مراجعات علمية للموضوعات ذات الاهمية القومية .

٢- تقوم الكليات بتجميع التقارير العلمية السنوية على المستوى الرأسى وتقوم الجامعات بعملية التجميع الأفقى كما تقوم المراكز البحثية بتجميع بحوثها رأسيا وأفقيا على أن يتضمن هذا التجميع الذى يتم فى موعد محدد كل عام ، الأعمال الجارية والانجازات التى تتم تباعا ، وذلك ابتداء من عام ١٩٧٧ ، على أن تقوم الأكاديمية بعملية التجميع الأفقى على المستوى القومى .

٣- تقوم المجالس النوعية والأمانة الفنية بالأكاديمية بحصر المشكلات القومية الرئيسية بأسلوب علمى يضمن تحديد كل أو أغلب المشكلات ووضع الخطوط الرئيسية للبحوث الهادفة لحل المشكلات أو الاسهام فى تنفيذ الخطة القومية للتنمية بأعلى كفاءة ممكنة ، وترسل للجامعات لتتولى دراسة هذه الخطة من خلال مجالس الأقسام والكليات .

٤- ينشأ جهاز متخصص فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، يكون حلقة الاتصال بين الأكاديمية والتجمعات البحثية فى الجامعات وغيرها ، ويكون له وظيفة إعداد المعلومات ونقلها وتبادلها .

٥- ينشأ جهاز متخصص فى الأكاديمية أسوة بما هو متبع فى بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية لتجميع بحوث الدوائر الاجنبية من هيئات وافراد والوكالات الدولية المتخصصة ، مع التعريف بالمتاح ، للاستفادة منها والوقوف على محتواه كأساس للمتطلبات البحثية المستقبلة ، من حيث التطوير أو الاستكمال .

٦- يكون للاقسام التابعة للجامعات المختلفة برنامج بحثى سواء كان برنامج تنمية أو برنامج إعداد الباحثين ، ويكون هناك تبادل وثيق بين الاقسام المتناظرة فى كل جامعة وأخرى .

٧- يتولى كل قسم علمى بالجامعات ما يخصه أو يمس عمله من خطة التنمية العامة للدولة ويضع مقترحاته لتنفيذ ما يمكنه وفقا للتصنيف الآتى :

أ) بحوث يمكن تنفيذها بالإمكانات البشرية والمعملية المتاحة ودون الحاجة الى دعم خارجى .

ب) بحوث يمكن اجراؤها بالامكانات البشرية المتاحة وتحتاج الى دعم مادى .

ج) يضع كل قسم الاحتياجات تفصيليا والبرنامج الزمنى المقترح فى تصوره لتنفيذ كل نوعية من البحوث .

٨- مقترحات أخرى يرى القسم من واقع خبرته إدخالهـــا فى الخطة .

٩- تجميع مقترحات الأقسام ، ويجرى التنسيق بينها على مستوى كل جامعة ، وكذلك بالنسبة لمراكز البحوث المختلفة .

١٠- ترسل مقترحات كل جامعة ومركز بحثى الى الاكاديمية للربط بينها بواسطة :

(أ) المجالس النوعية المختصة .

(ب) لجان مشتركة بين بعض المجالس النوعية فى الموضوع القومى الواحد .

وذلك فى إطار التصور العام الذى تضعه المجالس النوعية المتخصصة .

١١- تخطر الجهات البحثية المختلفة بخطط البحوث بالأكاديمية ومجالسها النوعية مع بيان الأولوية والامكانات المتاحة للتمويل .

١٢- تقدم كل جهة بحثية تقارير متابعة نصف سنوية الى الجهة الأعلى (فى الجامعات وغيرها) .

توصيات عامة

* ان التنسيق بين أجهزة البحث العلمى بدأ منذ انشاء المجلس الأعلى للعلوم ، ولكن الجهود التى بذلت لم تحقق التنسيق المنشود حتى الآن ونأمل أن نصل بالخطوات المقترحة الى هذا الهدف .

* أن أولى مراحل التنسيق هى نشر البحوث الجارية فى الجامعات ومراكز البحوث فى مصر كل عام أو عامين - ولعل الأكاديمية أن تعاون فى هذه المهمة .

* يجب أن تولى الأكاديمية قدرا كبيرا فى مساهمتها فى مشكلة النشر العلمى ذاته والدوريات العلمية وانتظام ورودها والاشتراك فيها على كثرتها وتنوعها .

* الدعوة الى تشجيع الجمعيات العلمية ودعمها فهى المنابع الاولى التى تنشأ عنها الكثير من البحوث التى افادت الحضارة الحديثة

- مع الدعوة الى احياء مدارس البحث العلمى ودعمها نظرا لما لها من دور كبير فى دفع الحركة العلمية .

* ان مسئولية تجميع المعلومات والبيانات ليست مسئولية الأكاديمية وحدها ، بل يجب أن تكون مسئولية جماعية تشارك فيها الأكاديمية والجامعات ومختلف الأجهزة المعنية ، ولعل عملية تجميع المعلومات خطوة فى سبيل الاستفادة بها فى تخطيط الأبحاث العلمية وتقويمها من حيث الأداء والانجاز والعائد منها .

* ضرورة تحليل الأسباب التى أدت الى عدم إفادتنا من الجوانب التطبيقية للبحوث العلمية بالقدر المنشود بالرغم من توافر قدر كبير من مقومات البحث العلمى فى مصر .

الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

دور العلماء
فى التخطيط القومى والاقليمى

أهمية التخطيط للدول النامية :

اذا كانت الدول المتقدمة قد أخذت بأسلوب التخطيط فان الدول النامية أكثر حاجة الى الأخذ به ، ذلك أن الدول النامية تحاول ان تجتاز الهوة بينها وبين الدول المتقدمة فى أقل فترة زمنية . ويتطلب اجتياز هذه الهوة استخدام أسلوب جديد للتنمية تحشد فيه الموارد دون إسراف وبأقل نفقة ممكنة ، لا سيما وأن الموارد المتاحة فى البلاد النامية ضئيلة بالقياس الى مايراد تحقيقه من تنمية .

وعلى الرغم من أهمية التخطيط بالنسبة للمجتمعات النامية ، فان عملية التخطيط تصادف بعض الصعوبات ، ولعل أبرز هذه الصعوبات هى ضعف الجهاز الحكومى والفنى الذى يقع على عاتقه عملية التخطيط ، مع مايترتب على ذلك من آثار سلبية سواء بالنسبة للخطة ذاتها أو بالنسبة لامكانات تنفيذها . ومن بين هذه الصعوبات كذلك ضعف المصادر والبيانات الاحصائية وغيرها ، وبالتالى نقص المعرفة التى تتوافر لأجهزة التخطيط وانعكاس ذلك على كفاءة الخطة .

وفضلا عن هذا وذاك فان اتساع عملية التخطيط – بحيث تشمل فى البلاد النامية اجراء تغييرات هامة فى التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، كثيرا ما يؤدى الى تعقد عملية التخطيط وزيادة درجة عدم التأكد بالنسبة للمستقبل ، مما يتطلب توفير قدر أكبر من المرونة بالنسبة للتخطيط فى مثل هذه البلاد حتى يمكن اجراء التغييرات الضرورية لمواجهة ما يستجد من ظروف وأحوال ، الا ان هذه الصعوبات جميعا لاتقلل من أهمية التخطيط بل قد يكون التخطيط ضروريا من أجل القضاء على هذه الصعوبات ذاتها .

تجربة التخطيط القومى فى مصر :

وقد شعرت مصر بأهمية التخطيط وحاجتها اليه غداة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد مرت التجربة التخطيطية المصرية بمراحل كان أولها انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج والمجلس الدائم للخدمات .

وقد تصدى المجلسان لعديد من المشروعات فى غيبة إطار لتخطيط شامل ومن ثم يمكن القول بأن عملهما يدخل فى عداد التخطيط الجزئـى . ثم دخلت التجربة فى مرحلة ثانية بتشكيل لجنة التخطيط القومى فى عام ١٩٥٥ برئاسة رئيس الوزراء لوضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى . وفى عام ١٩٥٧ أدمج مجلسا الانتاج والخدمات مع لجنة التخطيط القومى غير أنه فى ذات الوقت أنشئت وزارة الصناعة وعهد اليها بتنظيم الصناعة ووضع برنامج لتصنيع البـلاد ، وانتهت الى وضع برنامج السنوات الخمس الاول . ومن ثم انفردت الصناعة بتخطيط قطاعى لا يتكامل مع النشاط الاقتصادى فى مجموعة ، فضلا عن مجالات التنمية الاجتماعيه .

ثم انشئ الجهاز المركزى للتخطيط الذى قام باستكمال الدراسات المطلوبة واستقصاء البيانات الاحصائية اللازمة لوضع الخطة ، التى بدأت مناقشة الهدف الرئيسى فى اوائل عام ١٩٥٩ وكان الهدف المقترح فى ذلك الوقت هو مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات فقط . وتمخضت هذه الجهود عن وضع الخطة القومية الأولى التى استهدفت زيادة الأنتاج القومى بنسبة ٤٧ ٪ (٦٦ ٪ للصناعة ، ٢٨ ٪ للزراعة) ونقل المجتمع المصرى من مجتمع زراعى اساسا الى مجتمع صناعى زراعى ، كما استهدفت الخطة الاهتمام بالخدمات ولكن بنسبة تقل عن قطاعات الانتاج على اعتبار ان التوسع فى الخدمات ذات الطبيعة الاستهلاكية يؤدى الى نقص فى المدخرات على حساب عملية تمويل التنمية .

ولسنا بحاجة الى الاستطراد فى متابعة التجربة التخطيطية المصرية التى واجهت خلال مسارها الطويل عشرات عديدة ، قدر حاجتنا الى تقييم هذه التجربة الطويلة بهدف تحليل العوامل المختلفة التى أدت الى تعثرها والعمل على تلافى هذه العوامل قبل الشروع فى مواصلة مسيرة التخطيط بوضع أية خطة جديدة للتنمية .

واذا كانت التحديات الخارجية التى واجهتها مصر فى مقدمة العوامل التى أدت الى تعثر تجربتنا التخطيطية (العدوان الثلاثى – الوحدة مع سوريا – حرب اليمن – هزيمة يونية ١٩٦٧ – حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. الخ) الا أن هناك عديدا من العوامل الأخرى التى ينبغى أن توضع فى الاعتبار عند تقييم هذه التجربة ، ويمكن أن نذكر فى هذا الصدد العوامل الآتية :

– غيبة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية توضع فى اطارها الخطة .

– قصور البيانات الاحصائية التى تمكن من وضع خطة سليمة .

– التركيز على الجوانب الاقتصادية من التنمية على حساب الجوانب الاجتماعية (الانتاج على حساب الخدمات) .

- إغفال الشمول والتكامل فى الخطة فى معظم الاحوال .

- استئثار بعض القطاعات باهتمام الدولة وانفراد هذه القطاعات بالتخطيط القطاعى أو الجزئى (الصناعة فى الماضى والتعمير فى الوقت الحاضر) .

- عدم إدراك أهمية البعد السكانى وخطورته على عملية التنمية .

- التركيز فى الخطط على الاستثمارات وتوزيعها قطاعيا وتقييم الانجاز على أساس الانفاق ، وليس على أساس العائد الحقيقى وتحقيق الأهداف لدرجة ان الخطة كانت تتحول أحيانا الى توزيع استثمارات الباب الثالث فى موازنة الدولة .

- الانفصام بين سياسة التعليم والتدريب وبين تخطيط القوى العاملة .

- عدم احترام الأجهزة التنفيذية لمشتملات الخطة احيانا ، وعدم استجابة هذه الأجهزة لطلبات جهاز التخطيط أحيانا اخرى ، وعلاقة ذلك بمستوى جهاز التخطيط داخل تركيب الحكومة .

- إغفال المستوى الاقليمى للتخطيط وعدم ادراك أهمية التخطيط الإقليمى الا مؤخرا .

هذه محاولة أولية لحصر العوامل التى ساعدت على تعثر تجربتنا التخطيطية ، والواقع فان الدور الأول للعلماء فى التخطيط يتمثل فى حصر اوفى لهذه العوامل ودراستها وتحليلها واقتراح أساليب تلافيها قبل الاقدام على وضع خطة قومية جديدة .

تجربة التخطيط الاقليمى فى مصر :

ولما كانت تجربتنا فى التخطيط الاقليمى مازالت فى مهدها ، فإن من الواجب تنبيه الأذهان الى بعض العوامل التى قد تؤدى إلى تعثرها هى الاخرى .

وغنى عن البيان أن التخطيط الاقليمى هو الوسيلة الفعالة لتحقيق العدالة بين أقاليم الدولة وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين فى مختلف أقاليم الدولة ، وعن طريقه يمكن التعجيل بعملية التنمية فى الأقاليم المتخلفة عنها فى الاقاليم المتقدمة .

ويؤدى اغفال الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى الى انعكاسات اجتماعية وسياسية قد تؤدى الى فشل خطة التنمية بأكملها ، كذلك يؤدى الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى الى زيادة معدل التنمية عنه فى حالة اغفال الأخذ به ، وفضلا عن هذا وذاك فإن التخطيط الاقليمى وسيلة فعالة لخلق تجاوب فعال بين المواطنين فى مختلف الأقاليم وبين خطة التنمية ، الأمر الذى يدعو الى نجاحها . ومن أجل هذا فان التخطيط الاقليمى يعد مكملا للتخطيط القومى الشامل . ولا ينبغى اغفاله .

وقد مر التخطيط الإقليمى فى مصر - هو الآخر - ببعض التجارب الجزئية التى لم يقدر لها النجاح ، كان أولاها تجربة التخطيط الاقليمى لأسوان التى تعثرت ، وكان ثانيها تجربة تخطيط القاهرة الكبرى التى انتهت بالغاء اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى والجهاز التخطيطى والتنفيذى للقاهرة الكبرى .

ثم دخل التخطيط الاقليمى مرحلة جديدة فى السنوات الأخيرة . ولما كانت نقطة البدء فى التخطيط الاقليمى هى تقسيم الجمهورية إلى اقاليم تخطيطية فقد تقرر تقسيم الجمهورية الى ثمانية أقاليم تخطيطية يضم كل منها عددا من المحافظات المتجاورة . وقد وقف الأمر عند هذا الحد ولم تتحرك عملية التخطيط الاقليمى بعد ذلك أية خطوة الى الامام ، وقبل المضى قدما فى التخطيط الاقليمى ، يجدر بالعلماء ان يتصدوا للمشكلات الآتية التى تعترض طريقه :

- لا يقوم تقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية على أساس علمى سليم ، فقد وضع اكثر من تقسيم بواسطة الخبراء لم يؤخذ بها جميعا ، وصدر قرار التقسيم فى ضوء ما قرره مؤتمر المحافظين الذى حرص فيه كل محافظ على الاحتفاظ بحدود محافظته داخل كل اقليم تخطيطى فجاء التقسيم ممسوخا يجمع داخل كل اقليم عددا من المحافظات المتجاورة .

ولا يصلح هذا التقسيم إطارا مكانيا سليما لإجراء التخطيط الاقليمى .

- ان دعم الحكم المحلى واعطاء صلاحيات للمحافظين يدعو الى

التوصل الى صيغة مناسبة للتنسيق بين اجهزة التخطيط الاقليمى واختصاصات المحافظات فضلا عن التنسيق بين أجهزة التخطيط الإقليمى وجهاز التخطيط القومى الشامل .

– تنازع الاجهزة المختلفة على تولى عملية التخطيط الاقليمى (أمانة الحكم المحلى وبالتالى المحافظات – وكالة الوزارة للتخطيط الاقليمى التابعة لوزارة التخطيط – وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ولا سيما الهيئة العامة للتخطيط العمرانى التابعة لها) . ويظهر هذا التنازع على اشده فى هذه الأيام بالنسبة لشبه جزيرة سيناء .

– عدم توافر العدد الكافى من خبراء التخطيط الاقليمى للنهوض بهذا العبء فى مختلف أقاليم الجمهورية .

دور العلماء فى التخطيط :

لا نملك حتى الآن توثيقا كاملا للبحوث والدراسات التى اجريت فى شتى ميادين العلم . واذا كنا بحاجة الى استكمال التوثيق الذى بدأت فى إجرائه اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فإن عملية التخطيط تتطلب أن تعطى الأولوية لتوثيق البحوث والدراسات التطبيقية التى اجريت عن مصر والتى تخدم بطريق مباشر أو غير مباشر عملية التخطيط سواء كان هذا التخطيط طويل الأجل أم قصير الاجل . وسواء كان هذا التخطيط قوميا أو اقليميا . على الا يكتفى فى هذا التوثيق بمجرد التعريف بل يقوم على المستخلصات . وجدير بالذكر ان هناك مئات من الرسائل الجامعية التطبيقية المفيدة لعملية التخطيط لا يعرف عنها المخططون أو اجهزة التخطيط شيئا .

وما زالت المصادر الأساسية للبيانات قاصرة عن الوفاء باحتياجات عملية التخطيط ومن ثم فإن توفير هذه البيانات وتطوير أجهزة مصادرها واعدادها أمر على جانب كبير من الأهمية .

وتتمثل هذه المصادر فيما يلى :

– البيانات الاحصائية : ولسنا بحاجة الى الحديث عما تعانيه عملية التخطيط من قصور هذه البيانات فبعضها غير متوافر ، اما المتوافر منها فتختلف فيه درجة الثقة .

وتستطيع أجهزة التخطيط ان تحدد لجهاز الاحصاء احتياجاتها من بيانات احصائية ، وعلى جهاز الاحصاء أن يسعى لتلبية طلبات أجهزة التخطيط .

– الخرائط الطبوغرافية والخرائط التفصيلية التى تغطى وادى النيل وقليلا من المناطق الصحراوية وسلسلة خرائط المدن المصرية ، ولكنها جميعا خرائط قديمة يرجع بعضها الى ثلاثين سنة مضت . وقد تغيرت المعالم الجغرافية تغيرا كبيرا منذ وضع هذه الخرائط . ومن المؤسف ان هيئة المساحة التى تضطلع بهذا العبء قد تدهور حالها ولم تعد تضيف جديدا الى هذه الخرائط القديمة . وفى معظم الحالات تعيد طباعتها دون تجديد . ويعد قصور هذه الخرائط عائقا هاما امام عملية التخطيط الاقليمى وتخطيط المدن .

والواقع أن هيئة المساحة بحاجة ماسة الى تطوير شامل ، كما يمكن ان تتعاون معها المساحة العسكرية لتتمكن من مواجهة احتياجات عمليات التخطيط التى تعتمد اعتمادا كبيرا على مثل هذه الخرائط . ويمكن أن يستعان فى هذا الصدد بالصور الجديدة بدلا من الاعتماد على المساحة الارضية .

– خرائط مصر الجيولوجية : مازالت خريطة مصر الجيولوجية قاصرة عن تزويد أجهزة التخطيط بما تحتاج اليه من بيانات ومعلومات جيولوجية ولا سيما فيما يتعلق بالموارد المعدنية (بما فى ذلك البترول) والمياه الجوفية . ولعل المشروعات الجارية التى تضطلع بهذا العبء فى الوقت الحاضر توفر قريبا مسحا جيولوجيا تفصيليا وشاملا للاراضى المصرية .

– مسح استخدام الأراضى : لا نملك حتى الآن خرائط تفصيلية لاستخدام الاراضى فى مصر على الرغم مما لهذه الخرائط من أهمية بالغة فى عملية التخطيط الاقليمى . ذلك ان هذا النوع من الخرائط هو الاداة الرئيسية للتخطيط الاقليمى . وقد تقدم هذا النوع من الخرائط وتقدمت تقنياته فى دول العالم المتقدمة .

– تصنيف التربة : اذا كان يتوافر لدينا فى الوقت الحاضر خرائط

لتصنيف التربة في الوادي والدلتا بدرجة تكفي حاجة عمليات التخطيط ، الا اننا مازلنا بحاجة الى مثل هذه الخرائط في المناطق الصحراوية لتحديد مجالات التوسع الزراعي الافقي في هذه المناطق .

وهناك بحوث ودراسات تتطلبها عملية التخطيط بمستوياتها المختلفة ، كما أن هناك مواصفات محددة لهذه البحوث والدراسات لخدمة عملية التخطيط وتستطيع أجهزة التخطيط ان تحدد احتياجاتها - بدقة - من البحوث والدراسات اللازمة وتقوم هذه البحوث أساسا على الدراسات التحليلية والاسقاطات المستقبلة .

ونذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر :

١) حجم السكان واتجاهات نموهم وتركيبهم النوعي والعمري في الحاضر والمستقبل .

٢) العرض والطلب على القوى العاملة المصرية داخل مصر وخارجها .

٣) الهجرة الداخلية للقوى العاملة .

٤) امكانات التوسع الزراعي الافقي في الصحاري (المياه الجوفية وتصنيف التربة) .

٥) التركيب المحصولي ومجالات إعادة النظر فيه .

٦) أساليب تنمية الثروة الحيوانية والسمكية .

٧) التوطن الصناعي واختيار انسب المواقع لانشاء المدن الصناعية الجديدة .

٨) امكانات التنمية السياحية .

وخلاصة القول ان جهود العلماء ومراكز البحث العلمي ينبغي أن توجه بل تجند لتصبح في خدمة عملية التخطيط ، ذلك أن عملية التخطيط لا يمكن أن يقدر لها النجاح الا إذا وجد المخططون تحت ايديهم الحد الادنى اللازم من البيانات الأساسية والدراسات التحليلية ، تلك الدراسات التي يعجز عن القيام بها المخططون أو علماء التخطيط بأنفسهم .

وأخيرا فانه ينبغي تحديد الجهاز المختص والمسئول عن التخطيط وأجهزة التخطيط الاقليمي وربطها ببعضها البعض ، على أن تختص اجهزة التخطيط دون غيرها بعمليات التخطيط وان تلتزم الأجهزة التنفيذية بما تضعه أجهزة التخطيط من خطط . كما ينبغي العمل على تلافي جميع العوامل التي أدت الى تعثر تجربتنا التخطيطية على المستوى القومي والمستوى الاقليمي بعد حصر هذه العوامل بدقة على نحو ما أسلفنا .

التوصيات

وقد خلص المجلس الى التوصيات الآتية :

أولا : توصيات أساسية :

* ضرورة إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية توضع في اطارها الخطة القومية .

* انشاء جهاز مركزي للتخطيط القومي الشامل لجميع قطاعات التخطيط ، يتبع أعلى سلطة تنفيذية في الدولة .

* انشاء جهاز للتخطيط الاقليمي بكل اقليم تخطيطي يتبع الجهاز المركزي للتخطيط مع تنظيم هذه الاجهزة بالمحافظات على ان تضطلع المحافظات بالتنفيذ .

* مراعاة مرونة الخطة في ضوء ما يتوافر من استثمارات وتمويل وذلك عن طريق تحديد الأولويات والبدائل وتقييم الخطة ومتابعة تنفيذها أولا بأول .

* ضرورة حصر وتوثيق الدراسات والبحوث التي تتطلبها عمليات التخطيط والانتهاء منها في أقرب وقت ممكن لخدمة خطة التنمية .

ثانيا : توصيات معاونة في وضع الخطة :

* دعم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحيث يقدم لأجهزة التخطيط كل مايلزمها من بيانات احصائية مدروسة ومحللة من العلماء المختصين ، ودعم النظام القائم به لخزن المعلومات بالحاسب الآلي القومي بالجهاز ، وتحديث الوسائل الاليكترونية لنقل البيانات المختزنة الى الجهات التي تطلبها (نظام النهائيات) .

* تطوير هيئة المساحة وتنسيق التعاون بينها وبين سائر الأجهزة والهيئات التى تقوم بأعمال مساحية ، بحيث تقدم لاجهزة التخطيط كل مايلزمها من خرائط على اختلاف انواعها .

* توفير البحوث المرتبطة باحتياجات أجهزة التخطيط وقيام العلماء والباحثين بالبحوث والدراسات المواكبة لعملية التخطيط .

* مشاركة القواعد الشعبية فى عمليات التخطيط فضلا عن التنفيذ ولا سيما فى التخطيط الاقليمى .

* انشاء دراسات عليا فى التخطيط الاقليمى باحدى الجامعات لتدريب الاخصائيين فى هذا المجال .

دور البحث العلمى فى التشييد والبناء

حجم المشكلة :

– نسبة حجم الاستثمارات فى مجال التشييد والبناء تقدر بحوالى ٥٠ ٪ من مجموع استثمارات الخطة القومية الشاملة .

– التخطيط العلمى لتنظيم نتائج استخدام هذه الاستثمارات لابد وأن يتناول أربعة عناصر أساسية هى :

- تطوير أساليب التصميم .
- تطوير انتاج مواد البناء .
- تطوير استخدام المواد .
- إعداد العمالة المدربة على استيعاب تكنولوجيا البناء الحديثة .

– تتضمن الخطة الخمسية للحكومة انشاء ٥٢٥ الف وحدة سكنية تقدر استثمارات بنائها بحوالى ٢,٥ مليار جنيه .

– تشير الدراسات السكانية والاحتياجات الاسكانية إلى ان مشكلة الاسكان فى المدن تتطلب توفير ٤٠٠ الف وحدة سنويا حتى سنة ٢٠٠٠ – بما يوازى انفاق يتراوح بين ٢ – ٤ مليارات من الجنيهات .

وتنقسم الاتجاهات الرئيسية للخطـــة الى أربع مجموعات رئيسية هى :

- تعمير وتطوير القرى المصرية .
- تعمير المدن وانشاء التجمعات السكنية الجديدة معماريا .
- التصميم والتشييد واقتصاديات البناء .
- المرافق العامة .

التوصيات

وقد انتهى المجلس فى مجال دور البحث العلمى فى التشييد والبناء الى ما يأتى :

* تخصيص نسبة ١ ٪ من الاستثمارات فى مجال التشييد والبناء للبحث العلمى .

* ضرورة دراسة احتمالات المياه الجوفية فى المناطق الصحراوية والمزمع انشاء تجمعات سكانية بها ، قبل الاندفاع الى انشاء هذه التجمعات .

* التخطيط لتطوير المبانى والمواد المستخدمة فى البناء فى ضوء الاتجاه الى بناء تجمعات سكانية ومدن جديدة خارج الوادى .

* اعادة بناء القرية المصرية يجب أن يقوم على أساس نظرة جديدة لشكل الحياة فى القرية فى المستقبل .

* الحد من تجريف الأراضى الزراعية لصناعة الطوب ، لما فى ذلك من أثر على الأراضى الزراعية ، خصوصا بعد ما توصلت اليه نتائج البحوث التى اجريت فى هذا الشأن عن بدائل طمى النيل فى صناعة الطوب وتطبيقاتها بمعرفة وزارة الاسكان .

* الاهتمام ببحوث تطوير وبناء المدارس وغيرها من المنشآت من حيث التصميم ومواد البناء بما يحقق وفرا فى بنائها والاستجابة لمتطلبات البيئة .

تطوير المناخ العلمى وتنميته

يتسع موضوع تطوير المناخ العلمى أو بتعبير أصح تطور البيئة العلمية ليشمل مايلى :

١) إيجاد التربة الصالحة لنمو الروح العلمية والأسلوب العلمى فى المجتمع – على اتساعه ليؤمن بالعلم – إلى جانب إيمانه بالله واستمساكه بقيمة الأصيلة التى تؤكد هويته وتميز حضارته – وبالاسلوب العلمى سبيلا للتقدم .

٢) تحسين المناخ وتوفير المقومات المناسبة الأخرى لتنبت هذه التربة الصالحة نباتاً طيبا من العلميين والفنيين الذين يعملون فى توافق وتكامل لتحقيق هذا التقدم .

٣) تعهد السلالات الجيدة من هذا النبت الطيب بالرعاية الفائقة ليبرز منهم العلماء والباحثون المتميزون ، الذين يبتكرون فى أصالة ويقودون بنجاح حركة التقدم ، لتنمية قدراتنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا فإن الحديث عن سبل تطوير البيئة العلمية فى بلادنا ، يمتد فى الاتجاهات الثلاثة الآتية :

أولا : تنمية الأسلوب العلمى فى المجتمع :

تلعب التربية والتعليم دورا أساسيا فى الاقتناع بالعلم واتباع الأسلوب العلمى وتنمية التفكير العلمى عند الأطفال والناشئين فى المدرسة . ويتطلب الأمر تطويرا حقيقيا فى مناهج التعليم وطرقه وأساليبه للاهتمام بالتفكير أكثر من التلقين والاستظهار .

كما أن أجهزة الثقافة والاعلام تحدث تأثيرا بالغا فى تشكيل عقلية الجمهور وبخاصة الناشئين منهم ، ولاشك أن المجلات والنشرات والكتب والقصص العلمية المبسطة ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ذات الطابع التثقيفى العلمى التى تبرز دور العلم وتحكى قصص العلماء وتقيم المسابقات العلمية للأطفال والشباب ، ونوادى العلوم التى تنتشر فى الأحياء والمدارس والتجمعات ، وكذلك الأبواب العلمية المشوقة فى الصحف – كل هذه تعمل على تنمية الإيمان بالعلم ، وتغرس الأسلوب العلمى ، والروح العلمية فى المجتمع على اتساعه – ويتطلب الأمر وضع خطة متكاملة متناسقة فى هذا الشأن .

ثانيا : تهيئة المناخ المناسب لتنمية مجتمع العلميين :

يعتمد تكوين الكوادر العلمية الفنية والأفراد والباحثين العلميين القادرين على الإسهام فى تقدم المجتمع وتنميته والعاملين بوعى وحماس لتحقيق ذلك ، على عوامل عدة نجمل أهمها فيما يلى :

١) استقرار تنظيم البحث العلمى ووضع سياسات مدروسة مستقرة ومتطورة للاتجاهات العامة للبحث العلمى وخططه .

ولا شك أن ما مرت به تنظيمات البحث العلمى فى مصر خلال السنوات الثلاثين الماضية من تطور لتحقيق هذا الاستقرار المنشود ، لأمر جدير بالتسجيل .

٢) إعداد الباحثين اللازمين عددا ونوعا لتحقيق هذه الخطط ، ويتطلب ذلك مزيدا من العناية بالدراسات العليا بالجامعات ، واختيار التخصصات والأماكن المناسبة عند الايفاد فى البعثات للخارج ، والانفتاح على المدارس العلمية والبحثية المختلفة فى العالم ، وتوفير الامكانات المادية من معامل وأجهزة ومكتبات ودوريات مستكملة وحديثة ومنتظمة ، وتشجيع انشاء الجمعيات العلمية ودعمها وتنشيطها ، وما يتبع

ذلك من تشجيع المؤتمرات واللقاءات العلمية والإسهام فيها ، ومن دعم للنشر العلمي ووسائله .

كذلك فإن خطط البعثات والجهود المتعاقبة لتطويرها وتنظيمها منذ بدئها وخلال الحقبة الأخيرة قد واكبت الظروف والمتغيرات على قدر المستطاع وإن كان المزيد من تنظيمها لايزال مرتقبا .

٣) زيادة الاهتمام بإدارة البحث العلمي تحقيقا للتنسيق والتكامل ، والتقويم الحقيقي السليم للبحث العلمي ، وضمان الجدية والانضباط في نشاطاته ، ولخلق الفريق المتكامل ، مع إذكاء روح التنافس بين الفرق المختلفة وبين أفراد الفريق الواحد حفزا على التقدم . كذلك فإن طريقة تقويم الإنتاج العلمي للترقية في الجامعات تستلزم بعض المراجعة لتحقيق الغرض الحقيقي منها وهو تشجيع البحث العلمي .

٤) تحقيق الحياة المادية المناسبة للباحثين العلميين لضمان استقرارهم النفسي والذهني بما ينعكس على جهودهم البحثية وتفرغهم للبحث والدراسة ، والتقليل من الاتجاهات التي سادت بين بعضهم لاختيار الطريق السهل في البحوث ذات العائد السريع ، والانصراف عن البحوث المتعمقة أو الدقيقة والتي تستغرق وقتا طويلا للوصول إلى نتائج ذات بال ، وكذلك للتقليل من هجرة بعض الباحثين إلى البلاد المتقدمة حيث يتيسر العيش والعمل ، ومن انصراف بعضهم الآخر إلى الإعارة للتدريس في جامعات البلاد ذات المرتبات المرتفعة ، وغير ذلك من نواحي التسرب للباحثين العلميين .

ولاشك أن المرتبات المجزية للباحثين وتوفير سبل الحياة المعيشية المناسبة لهم أصبحت أمرا لازما . كذلك فإن التشجيع والحوافز المادية والادبية من جوائز وتكريم ، أمر بالغ الأهمية في تطوير المناخ لهؤلاء الباحثين ، مع العمل على زيادة عدد جوائز الدولة بأنواعها المختلفة .

ثالثا : ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع :

إن المجتمع الذي لا يحس بما يؤديه البحث العلمي من دور هام في تنميته يعجز عن العطاء للبحث والباحثين العلميين بما يشجعهم على خدمته .

كذلك فإن الباحث العلمي الذي لايرى لنتائج بحوثه أثرا في تطوير المجتمع الذي ينتمي اليه أو في حل مشكلاته وتنمية قدراته الاقتصادية والاجتماعية - يحس إهدارا لجهده وإحباطا لعمله ، وقد ينعزل عن مجتمعه ويعيش في أبراج لايصل إليها نبض هذا المجتمع ويفتر بذلك حماسه للبحث العلمي البناء .

ومن ثم يتعين تحديد المسائل والموضوعات البحثية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وتكوين فرق بحثية متكاملة التصدي لهذه المشكلات ومتابعتها بما يحقق إيجاد روح الفريق البحثي المتكامل بين الباحثين ، وضمان استمرار البحث حتى الوصول الى غايته ، مع الاهتمام بالبحوث الأساسية والتاكيد على أهمية دورها في خدمة البحوث التطبيقية لربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع .

ولكن يبقى أن يبذل المزيد من الجهد لنقل البحوث خطوات نحو التطبيق الفعلي ، وحفز المسئولين عن تنفيذ خطط الزراعة والصناعة والخدمات للاقتراب من البحث العلمي وعرض مشكلاتهم على الباحثين ، في محاولة لتيسير تطبيق نتائج بحوثهم في هذه المجالات الهامة التي تمس حياة المواطنين .

وقد خلص المجلس إلى التوصيات الآتية :

أولا : في مجال تنمية الأسلوب العلمي في المجتمع :

* تطوير مناهج التعليم العام وطرقه وأساليبه لتنمية قدرات التلاميذ على التفكير وحل المشكلات ، بديلا عن التلقين الذي يؤدي إلى الاستظهار .

* زيادة الاهتمام بالثقافة العلمية بالطرق المختلفة ومنها :

- الكتب والمجلات العلمية المبسطة ، والأبواب والصفحات العلمية في الصحف والمجلات العامة .

- البرامج الإذاعية والتليفزيونية العلمية الخاصة ، أو ماكان منها موجها للأطفال والشباب والمرأة وتتضمن مادة مناسبة من الثقافة

العلمية .

- متاحف العلوم وبخاصة متحف التاريخ الطبيعي ، والمتاحف المتنقلة ، والعمل على مدها إلى المحافظات ، وتنظيم الزيارات والرحلات العلمية اليها .

- نوادي العلوم في المدارس والنوادي في الأحياء والقرى .

- المسابقات والجوائز العلمية النشء والشباب .

- رسم خطة متكاملة ومتناسبة لتنظيم الجهود في مجال الثقافة العلمية بالاشتراك مع شعبة الثقافة بالمجلس القومي للثقافة والفنون .

ثانيا : في مجال تهيئة المناخ المناسب لتنمية مجتمع العلميين :

* توطيد الاستقرار لتنظيم البحث العلمي ، ودعم مؤسساته وتنظيماته ، والتأكيد على وضع سياسة مدروسة مستقرة ومتطورة للاتجاهات العامة للبحث العلمي وخططه العامة .

* دعم مدارس الدراسات العليا بالجامعة المصرية وتنظيم التعليم المستمر للخريجين الباحثين والتخطيط للمهمات والزيارات العلمية والمؤتمرات العالمية وزيادة تمويل معاهد البحث ومدارسه بمايضمن مواكبة هذه المدارس والقائمين عليها لركب التقدم العلمي العالمي السريع وتطوره .

* رسم سياسة متطورة للبعثات بمتابعة التخصصات الجديدة والهامة للايفاد عليها ، وتنظيم الاتصال بالمدارس العلمية والبحثية الخارجية المتنوعة والانفتاح عليها عن طريق القنوات العلمية والرسائل المشتركة بين المشرفين العلميين في مصر والخارج .

* توفير ودعم الامكانات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي المتطور من معامل وأجهزة ، ومكتبات ودوريات منتظمة حديثة ومستكملة ، والتنسيق والتكامل بين هذه الامكانات ، وتوفير الفنيين المهرة والمدربين بالأعداد المناسبة لأهميتهم البالغة ودورهم الفعال في البحث العلمي .

* تشجيع انشاء الجمعيات العلمية وتنشيط القائم منها ودعم المؤتمرات واللقاءات العلمية والنشر العلمي ووسائله .

* زيادة الاهتمام بعلوم إدارة البحث العلمي والتدريب عليها ، وتنمية الوسائل التي تحقق التنسيق والتكامل بين البحوث الجارية في الجهات البحثية المتعددة ، وتضمن الجدية والانضباط في نشاطات البحث العلمي وتأكيد أسلوب الفريق البحثي المتكامل ومايتطلبه ذلك من دعم القائم من مراكز التميز البحثي وإذكاء روح التنافس بين الفرق البحثية المختلفة وبين أفراد الفريق الواحد .

* مراجعة طريقة تقويم البحوث العلمية وأسلوب تقويم الانتاج العلمي للعلميين بالجامعات ومراكز البحث العلمي ومعاهده ، لضمان تحقيق الغرض المنشود منها ، وهو تطوير البحث العلمي المتعمق الدقيق المثمر .

* تحقيق المزيد من الاستقرار المادي للباحثين العلميين لضمان استقرارهم النفسي والذهني بما يزيد من جهودهم البحثية الجادة المتعمقة الدقيقة ، ويقلل من تسربهم بالهجرة أو الاعارة أو الانتقال الى الأنشطة الأخرى المجزية .

* زيادة التشجيع الأدبي والمادي للباحثين البارزين من تكريم وجوائز في صورها المختلفة .

ثالثا : في مجال ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع :

* إشراك المجتمع العلمي في وضع مخطط التنمية القومية وتحديد المشكلات والموضوعات البحثية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

* تشجيع الباحثين والفرق البحثية والجهات البحثية على التصدي لهذه المشكلات والاعلام عنها .

* حفز المسئولين عن تنفيذ خطط الزراعة والصناعة والخدمات ، لمحاولة نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق ، ولعرض ما يطرأ في مجالاتهم من مشكلات على أجهزة البحث العلمي وعلى الباحثين للعمل على حلها .

البحث العلمى وترشيد العمل بمراكزه

المعرفة والثورة العلمية المعاصرة :

يعيش العالم اليوم عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة التى امتدت الى كل جوانب الحياة ، وتناولت جميع العوامل فى مختلف قطاعات النشاط الإنسانى ، فالمعرفة تزداد اليوم بمعدلات عالية وسريعة ، حتى أن البعض يقدر أنها تتضاعف الآن مرة كل عشر سنوات . ويفرض هذا الأمر على كل دولة التزامات ضخمة لمواجهة هذا التحدى حتى لا تتخلف عن الصفوف وتفقد مكانتها على خريطة العالم السياسية والاجتماعية . فالمعرفة هى التقدم وهى القوة ، بل هى أساس الوجود الحضارى فى الحاضر ، و امل المستقبل . ومن هنا فإن أمانة المسئولية تقضى على كل دولة بأن تسعى جاهدة لتحمل أعباء هذا التحدى كضرورة بقاء ، وضرورة تطور ويتطلب هذا الأمر العناية لأقصى درجة بالبحث العلمى ، وبثه على أوسع نطاق بين أبناء المجتمع وتأصيله فى نفوسهم ، ليصبح أسلوبا ومنهاجا عاما للحياة .

واستشعارا لأهمية هذا الموضوع وادراكا لخطورته فقد تناوله المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى عدد من جلساته خلال هذه الدورة .

مفهوم البحث العلمى وأبعاده :

يتسع مفهوم البحث العلمى فى عالمنا المعاصر لكل نشاط علمى منظم ، يستند الى البيانات والمعلومات والأصول والقوانين العلمية ، ويسير وفقا لمنهج علمى مدروس ، ويستهدف تنمية المعرفة فى أى مجال من مجالاتها المختلفة أو تطوير الحياة أو الإنتاج أو العمل فى أى موقع من مواقع النشاط الانسانى المختلفة ، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم علمية ام ادارية ام غير ذلك . فالبحث العلمى لا يقتصر – فى عالمنا المعاصر – على أعمال البحوث التى تجرى فى المراكز العلمية والبحثية المتخصصة للكشف عن أسرار الطبيعة واستجلاء غوامضها فحسب ، وانما هو أكبر من ذلك بكثير . فهو يمتد – بجانب ذلك الى تطوير كل نواحى الحياة ، والى الارتقاء بالسلوك والنشاط الانسانى فى شتى المجالات وإلى تحسين الانتاجية فى كل موقع من مواقع العمل والانتاج على اختلاف انواعها وإلى كل ابتكار وابداع .

ومن هنا فان أى جهد علمى يبذل فى سبيل حل مشكلات العمل فى أى موقع من مواقع النشاط الانسانى المختلفة ، أو فى سبيل تنظيم العمل فيها أو رفع كفاءة الاداء بها ، أو النهوض بإنتاجيتها ، أو تحقيق التنسيق والتكامل بينها ، أو ترشيد السلوك الانسانى – يدخل فى نطاق البحث العلمى بمفهومه المعاصر .

فالجهود العلمية التى تبذل لتنظيم حركة الطائرات فى احدى المطارات ، او لتنظيم حركة المرور فى احد المدن ، أو فى سبيل القضاء على مشكلة تكدس السلع والمواد بالموانى ، أو فى سبيل تنظيم العمل الادارى فى أى جهاز أو كيان إدارى ، أو فى سبيل رفع كفاءة الأداء فى أى موقع من مواقع العمل المختلفة ، أو فى سبيل الارتقاء بالسلوك الإنسانى ، أو فى سبيل القضاء على الاختناقات ، أو حل مشكلات الانتاج فى المؤسسات والمنشآت الاقتصادية المختلفة ، أو فى سبيل اكتشاف أو تخليق منتج جديد ، أو فى سبيل تخفيض نفقات الانتاج ورفع جودته ، أو فى سبيل توصيل المياه الى الطوابق العليا ، أو القضاء على مشكلة انقطاع التيار الكهربائى ، أو فى سبيل تحسين المرافق

والخدمات بصفة عامة – تعد كلها من قبيل البحث العلمى ، مثلها فى ذلك مثل الجهود العلمية التى تبذل فى معامل الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة للكشف عن مكونات نواة الخلية ، أو أسرار الذرة ، أو فصائل الدم البشرى أو خصائص الغازات ، أو العناصر الفعالة فى المواد ، أو فيروسات جديدة . فكل هذه الجهود تتوافر فيها المقومات الأساسية للبحث العلمى .

وتحتاج مصر – وخاصة فى المرحلة القادمة مرحلة مجتمع السلام وبناء التنمية والتقدم – إلى إشاعة هذا المفهوم الواسع والعميق للبحث العلمى بين أبنائها ، وترسيخه فى أذهان كل المثقفين بها حتى تصبح السمة السائدة لهم فكرا وسلوكا ، فتتحقق التنمية المنشودة بسرعة وكفاءة .

ويتطلب هذا الأمر – بالدرجة الاولى – ان يكون لكل موقع من مواقع العمل والانتاج ، وكل مركز من مراكز النشاط الانسانى ، جهاز علمى أو إدارى أو وحدة بحثية تعنى بتطوير العمل بهذا الموقع أو المركز ، وتعمل على النهوض بانتاجيته أو بما يؤديه من خدمات .

أهمية البحث العلمى فى تحقيق التنمية الشاملة فى مصر :

تتطلع مصر الى تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء التقدم بين ربوعها وتحقيق الرخاء والرفاهية لأبنائها . ولقد أخذت مصر تسعى جاهدة الى تحقيق هذا الهدف الكبير وخاصة فى العصر الحاضر الذى يطلق عليه بحق عصر التنمية . ومن هنا أخذت تنهض بخطط طموحة للتنمية تستهدف تطوير اقتصادياتها ومجتمعها بسرعة وكفاءة . ولقد رصدت لهذه الخطط الاعتمادات المالية الضخمة والامكانات التى توافرت لها . ويقدر مجموع استثمارات مصر التى سترصد لخطط التنمية حتى سنة ٢٠٠٠ أى فى العشرين سنة القادمة بمبلغ يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ مليارا من الجنيهات المصرية بالاسعار الجارية حاليا . وتشير كل الدلائل الى أن هذه الاستثمارات ستستمر بعد ذلك بمعدلات أعلى للوفاء بآمال المجتمع المصرى فى التقدم والرخاء . وتأمل مصر أن يسفر تنفيذ هذه الخطط الطموحة عن زيادة ناتجها القومى بمعدلات عالية تتراوح بين ٨ ٪ ، ١٢ ٪ سنويا .

والواقع أن مصر تتوافر فيها مقومات التطور والتنمية ، فهى تملك طاقات وموارد كثيرة تتيح لها الانطلاق وبناء التقدم بسرعة وكفاءة اذا احسن استخدام تلك الطاقات والموارد وتم التنسيق وتحقيق التكامل بينها . ويحتاج هذا الامر الى القيام بالدراسات والبحوث العلمية التى تكفل استخدام تلك الموارد والطاقات على نحو يعطى أفضل النتائج وبسرعة .

ويعد البحث العلمى من أهم الأدوات لتحقيق التنمية فى عالمنا المعاصر إن لم يكن أهمها جميعا .

ولقد استطاعت بعض الدول النامية أن تحقق تقدما كبيرا وتنتقل من الواقع المتخلف الذى كانت تعيش فيه إلى مصاف الدول المتقدمة ، بفضل اهتمامها ورعايتها بالبحث العلمى ، ودعمه ، وممارسته على أوسع نطاق بشكل جدى ومنظم . ومن أمثلة هذه الدول كوريا الجنوبية والهند والأرجنتين ، ويوغسلافيا ، وتعد تجارب هذه الدول نماذج مشرقة للتقدم فى الدول النامية عن طريق البحث العلمى . من هنا فهى تجارب جديرة بالدراسة للتأسى بها أو الاقتباس منها مع الأخذ فى الاعتبار بالظروف الخاصة التى تميز كل بيئة عن غيرها .

وصفوة القول ان البحث العلمى هو ضرورة من ضرورات التقدم ، وأداة لاغنى عنها لتحقيق التنمية بكفاءة عالية فى عالمنا المعاصر .

– وتأسيسا على كل ذلك فإنه من الأهمية بمكان النهوض بالبحث العلمى فى مصر فى المرحلة القادمة وإشاعة مفاهيمه على أوسع نطاق بين أفراد المجتمع ، ليصبح منهاجا لتطوير الحياة وممارسته بشكل جدى ومنظم فى كل مواقع العمل والانتاج المختلفة ، ورفع كفاءة الإدارات والأجهزة البحثية ومراكز البحوث المتخصصة ، وتحقيق التنسيق والتكامل بينها حتى تتحقق التنمية المنشودة بنجاح على أسس علمية سليمة بخطوات سريعة وبكفاءة عالية .

مدى كفاية البحث العلمي في مصر وأجهزتة في الوفاء باحتياجاتها

يوجد بجمهورية مصر العربية عدد غير قليل من مراكز البحوث العلمية والتطبيقية المتخصصة وعدد كبير من الإدارات والأجهـــزة البحثية وهى تنهض جميعا بمهمة البحث العلمى فى المجالات المختلفة .

ولقد قامت هذه المراكز والادارات والاجهزة البحثية بجهد ملموس فى مجال البحث العلمى منذ إنشائها حتى الآن ، وذلك فى حدود الإمكانات والطاقات المحدودة التى أتيحت لها ، كما حققت بعض النتائج الهامة التى لها وزنها .

على أن ما تم انجازه فى مصر فى مجال البحث العلمى - بصفة عامة - يعتبر ضئيلا اذا قيس بالانجازات الضخمة التى حققتها بعض الدول النامية المماثلة مثل الهند ويوغسلافيا والبرازيل . والواقع أن جمهورية مصر العربية تفتقر - بصفة عامة - الى المفهوم الواسع والعميق للبحث العلمى السائد فى عالمنا المعاصر ، وهو المفهوم الذى يجعل من البحث العلمى منهجا للحياة كلها ، يستهدف تطويرها والارتقاء بها فى شتى المجالات . كما أن مراكز وادارات وأجهزة البحث العلمى الموجودة حاليا بمصر لا تتوافر لها كل المقومات اللازمة للنهوض باعمال البحث العلمى على المستوى القومى لتحقيق التنمية المنشودة التى تتطلع اليها مصر .

وتتلخص أهم أوجه القصور فى الآتى :

- قلة توافر منهج البحث العلمى فى الحياة المصرية عامة ، بحيث لا تستند ممارســة التنمية بالقدر الكافى الى البحـث العلمى ومنهجه السليم .

- تفتقر معظم مراكز البحوث وإداراتها وأجهزتها فى مصر الى نظام المعلومات الحديثة ، وخاصة على النطاق القومى . وغنى عن البيان أن النهوض بالبحث العلمى فى عالمنا المعاصر لا يتحقق له النجاح المأمول الا اذا كان يرتكز على قاعدة قوية وعريضة من البيانات والمعلومات العلمية والاحصائية المتجددة باستمرار . على أنه يجرى العمل الآن فى أكثر من موقع على إنشاء نظام المعلومات العلمية لمساعدة الباحثين والعلماء على النهوض بالبحوث العلمية والتطبيقية .

وتقضى أمانة المسئولية باستكمال انشاء هذه المراكز ، ودعمها ، وتوسيع نطاق عملها للوفاء بالأغراض المطلوبة ، والعمل على ربطها بمراكز المعلومات العلمية فى الخارج سواء على النطاق الاقليمى أو الدولى ، وذلك لاتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والبيانات العلمية ، وضمانا لتوفير أحدث المعلومات للباحثين والعلماء المصريين وإمدادهم بآخر التطورات العلمية فى مجالات المعرفة المختلفة .

- تقوم معظم هذه المراكز والإدارات والأجهزة البحثية بإجراء البحوث بأسلوب يغلب عليه الطابع الفردى . فهى تفتقر الى الأسلوب الجماعى أو نظام الفريق المتكامل . وغنى عن البيان أن البحوث التى يعتد بها فى عالمنا المعاصر وتحقق نتائج متكاملة وسريعة هى البحوث التى تجرى على أساس نظام الفريق المتكامل ، وتتناول موضوع البحث من مختلف جوانبه . وقد أخذنا فى مصر بهذا النظام من البحث خلال السنوات الأخيرة ، ولكن الحاجة تقضى بالمزيد من التوسع فيه .

- تفتقر كثير من هذه المراكز والإدارات والأجهزة البحثية إلى العدد المناسب من الكفاءات البشرية العالية والفنية ، كما تفتقر إلى الامكانات الحديثة والأجهزة المتطورة . ولا يتوافر فى معظم هذه المراكز الأنظمة المرنة والفعالة التى تكفل إمدادها بالأجهزة الحديثة على وجه طليق وناجز لتواكب التطور السريع والمستمر فى العلوم والفنون الانتاجية العصرية .

- لا تقوم كثير من الإدارات والأجهزة البحثية فى الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بدورها فى تطـــوير العمل بالجهات التابعة لها ، ورفع كفاءة الأداء بها ، والنهوض بإنتاجيتها ، بل يقتصر عملها على متابعة بعض أعمال التطور العلمى فى مجال تخصصها عن طريق حضور المؤتمرات والندوات العلمية والحلقات الدراسية فى الداخل والخارج .

- لا يوجد فى كثير من مراكز وأجهزة وادارات البحث العلمى فى مصر تنظيم فعال لأعمالها ، فلا يوجد تخطيط مسبق للدراسات والبحوث

التى تجرى فيها أو برامج بحثية لها موازنات تقديرية معتمدة تلتزم بأدائها والوصول فيها إلى نتائج محددة ، وإنما يجرى العمل فيها - فى معظم الأحيان - على أساس الاجتهادات الفردية .

- لاتتم متابعة أعمال تلك المراكز والادارات والأجهزة البحثية بصورة منتظمة وجادة كما لا يتم تقويم النتائج التى تتوصل اليها بصورة ايجابية . فكثير من هذه النتائج لا تلقى استجابة سريعة ، ولا تجرى لها دراسات الجدوى ، ولا تجد طريقها الى التطبيق العلمى بسرعة ، أو لا يستفاد منها بالقدر الكافى .

- تفتقر كثيرمن مراكز وأجهزة وإدارات البحث العلمى فى مصر الى القيادات الواعية المدركة لمفهوم رسالة البحث العلمى وأبعادها . كما لا يتوافر بها مناخ إدارى سليم وخاصة من حيث نظام وظيفى مناسب ، واثابة مجزية وحوافز مميزة للمجدين والمجتهدين ، ترتبط بالكفاءة فى العمل من جهة ، وبالنتائج والأهداف من جهة أخرى .

- لا يتوافر لهذه المراكز والإدارات والأجهزة البحثية نوع من التنسيق الفعال بين الجهود التى تبذل فيها ، ولا بين الامكانات المتاحة بها ، رغم وجود عوامل ومقومات التكامل الذى يتيح الفرصة ويهيئ الحصول منها على نتائج مثمرة .

التوصيات

تتلخص اهم الخطوات التى يوصى المجلس بها من أجل النهوض بالبحث العلمى فى مصر ، وترشيد العمل بمراكز البحث العلمى وأجهزته فيما يلى :

* العمل على إشاعة المفهوم الواسع والعميق للبحث العلمى بين أفراد المجتمع ولا سيما العلميين منهم ، وتهيئة المناخ العلمى المناسب لممارسته على أوسع نطاق وعلى وجه سليم ، بحيث يصبح سمة عامة للمجتمع واسلوبا عاما للحياة يضبط الجميع سلوكهم على أساسه ، ومنهاجا لتحقيق التطور وبناء التنمية والتقدم فى مختلف المجالات .

ويتطلب تحقيق هذا الأمر القيام بالأمور الآتية :

- تنشئة الاجيال الصاعدة على هذا المفهوم منذ أولى مراحل التعليم . ويتطلب هذا ثورة تربوية كاملة تعمل على تطوير نظم التعليم ، وأساليبه ووسائله ، وطرق التدريس ، وذلك للقضاء على روح الاتكالية الشائعة اليوم ولغرس روح البحث والتحليل والابتكار والإبداع ، والقدرة على التطوير والارتقاء .

- العناية بطرق التعليم الذاتى ودعم وسائلها .

- توفير القدرة الواعية المدركة لمفهوم البحث العلمى والقادرة على ممارسته فى المراكز القيادية بجميع مواقع النشاط ، وخاصة مواقع الانتاج ومراكز البحوث المتخصصة .

- الالتزام فى تقويم أعمال وجهود الأفراد العاملين فى مواقع العمل المختلفة بمعايير الكفاءة والقدرة على تحقيق التطور على أساس البحث العلمى الجاد والمنظم .

- توفير الحوافز المادية والمعنوية السخية للباحثين وخاصه فى مراكز البحوث المتخصصة .

- الاهتمام بالنشر العلمى وإصدار المجلات العلمية فى التخصصات المختلفة مع مدها بالدعم اللازم .

* انشاء إدارات أو أجهزة بحثية فى كل موقع من مواقع العمل والإنتاج ، تقوم بالدراسات والبحوث التى تستهدف تطوير العمل فى تلك المواقع ، ورفع كفاءة الأداء بها ، والنهوض بانتاجيتها ومخرجاتها ، وترشيد نفقاتها ومدخلاتها .

* الإسراع فى إنشاء مركز ضخم أو بنك كبير للمعلومات على المستوى القومى (ويمكن أن يتبع أكاديمية البحث العلمى) ، يتولى تجميع البيانات والمعلومات العلمية والاحصاءات وتخزينها ، وتصنيفها ، وتبويبها ، وامداد الباحثين والعلماء بها عند الحاجة . ومن المهم ربط هذا المركز أو البنك بمراكز المعلومات الأخرى الخارجية على المستوى الإقليمى والدولى ضمانا لتغذيته بأحدث المعلومات والبيانات ، ولاثراء رصيده منها ، ولتحقيق أغراض التبادل العلمى . كما أنه من المهم أن يكون لهذا المركز أو البنك فروع فى مراكز البحوث الرئيسية بأقاليم جمهورية مصر العربية ضمانا لإمدادها أولا فأولا بما تحتاج اليه من

بيانات ومعلومات .

* توفير المقومات اللازمة لمراكز البحث العلمى وأجهزته وإداراته على نحو يكفل لها النهوض برسالتها بكفاءة عالية .

وفيما يلى أهم هذه المقومات :

– الكفاءات الفنيــة المؤهلة تأهيلا عاليا للنهوض بأعباء البحث العلمى .

– الخبراء والفنيون اللازمون للنهوض بالأعمال المعاونة والمساعدة فى البحث العلمى .

– المخابر (المعامل) الحديثة ، وآلات وأجهزة القياس والبحث العلمى المتقدمة بالمستوى العصرى والتى تحتاجهــا عمليات البحث العلمى .

– التمويل اللازم لمواجهة النفقات الدورية .

– تنظيم إدارى متحرر يكفل الاستقلال الفكرى والعلمى للعاملين بهذه المراكز ، ويتيح لهم حرية العمل والحركة دون قيود ويساعدهم على أداء أعمال البحث العلمى على وجه دقيق وناجز .

– نظام وظيفى مناسب للباحثين والخبراء فى مراكز وأجهزة البحث العلمى ، يكفل له إثابة مجزية وحوافز سخية عن جهودهم ، ويهيئ لهم مناخا سليما للعمل والعطاء بسخاء .

* تنظيم إجراء البحوث العلمية والتطبيقية فى مراكز البحث على أساس نظام الفريق بقدر الامكان ، وذلك لإمكان بحث الموضوعات والمشكلات من جوانبها المختلفة ، والإحاطة بأبعادها ، والوصول فيها الى أفضل النتائج والحلول .

* تنظيم العمل فى الادارات البحثية فى الوزارات والمصالح والهيئات ومواقع العمل والانتاج المختلفة على أساس علمى سليم ، وربطها بمراكز البحوث المتخصصة فى الجامعات وغيرها من مؤسسات البحث العلمى المختلفة .

* وضع خطة عمل مسبقة فى كل الادارات والأجهزة البحثية بالوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات الانتاجية ومواقع العمل المختلفة ، وفى مراكز البحوث المتخصصة ، وصياغة هذه الخطط فى برامج محددة بعد اعتمادها من السلطات المسئولة وإقرار الموازنات اللازمة لها بحيث تلتزم بأدائها على وجه سليم وناجز .

* متابعة وتقويم أعمال البحوث بصفة دورية . ويمكن أن يتم ذلك بفاعلية بأسلوب التقارير التى يلتزم كل مركز أو إدارة بتقديمها للجهة التابع لها .

* تحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمى فى مصر عامة وذلك لترشيد الإنفاق على البحث العلمى ، وعدم تشتت الجهود والإمكانات المحدودة المتاحة .

* التركيز على القيام بالبحوث العلمية التطبيقية التى تخدم قضايا التنمية العامة فى مصر فى إطار خطة قومية موحدة .

وتكون أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر مسئولة عن القيام بمهمتين رئيسيتين هما :

الأولى : تيسير تحقيق التنسيق والتكامل بين أعمال مراكز البحث العلمى فى مصر بصفة عامة .

الثانية : إعداد خطة قومية ذات برامج تفصيلية للبحوث التى تخدم قضايا التنمية ، وتتابع تنفيذها فى مراكز البحث العلمى المتخصصة ، وذلك بعد اعتمادها وإقرار موازنات البرامج الخاصة بها من الجهات المسئولة .

* الانتفاع بالنتائج الإيجابية التى تتوصل اليها مراكز البحث العلمى على وجه سريع وفعال ، وذلك بإجراء دراسات الجدوى عليها ، فاذا ثبت نجاحها اقتصاديا يعهد بتنفيذها ووضعها موضع التطبيق العلمى إلى المؤسسات الاقتصادية المعنية .

* تحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز البحوث العلمية والتطبيقية فى مصر ومراكز البحوث فى الدول العربية والأجنبيه ، وخاصة فى الموضوعات التى تخدم قضايا التنمية على المستويات القومية والدولية ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال المنظمات العلمية والاتحادات الاقليمية والدولية لمراكز البحث العلمى العربية والاجنبية .

دور الجمعيات العلمية في تنشيط البحث العلمي

قام المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في هذه الدورة بدراسة تستهدف تطوير ودعم دور الجمعيات العلمية في تنشيط البحث العلمي في مصر وقد تضمنت الدراسة العناصر الآتية :

اولا : نبذة تاريخية عن نشأة الجمعيات العلمية ودورها في خدمة البحث العلمي .

ثانيا : رسالة الجمعيات العلمية وأهدافها ووسائلها ، واثرها في تنشيط البحث العلمي .

ثالثا : وضع الجمعيات العلمية بمصر :

١) إنجازات الجمعيات وعلاقتها بالجهات الرسمية .

٢) معوقات نشاط الجمعيات .

وفيما يلي عرض موجز لمضمون الدراسة لكل عنصر من هذه العناصر .

أولا : نبذة تاريخية عن إنشاء الجمعيات العلمية ودورها في خدمة البحث العلمي :

كان العرب أسبق الامم الى إنشاء ما نسميه الآن الجمعيات العلمية ، فقد قامت بالبصرة عام ٩٨٣ جماعة إخوان الصفا التي كان من أهدافها أن توفق بين ماتنزل به القرآن الكريم وبين علوم الاغريق ، وقد عني أعضاؤها بمناقشة الموضوعات العلمية والفلسفية والرياضيات وكتبوا سلسلة من الرسائل (٥٢ رسالة) تمثل دائرة معارف ، ومن بين هذه الرسائل ١٧ رسالة تتناول العلوم الطبيعية ، و ١٤ رسالة تتناول الرياضيات والمنطق ، وقد لحق إخوان الصفا في ذلك فلاسفة الجمعيات العلمية الشهيرة التي قامت في أوربا بعد ذلك بقرون عديدة

ولما كانت القيمة الحقيقية للجمعيات العلمية هي – كما سنوضح فيما بعد – تيسير نشر المعلومات والحقائق العلمية وتبادلها ، فقد حملت هذه الجمعيات على عاتقها عبء نشر المقالات والبحوث العلمية في مجالاتها الخاصة ، إضافة الى ما تنظمه من لقاءات وندوات ومحاضرات ، كما كان لهذه الجمعيات الفضل في بناء مكتبات قيمة لم تقتصر على ضم مؤلفات أعضائها فحسب بل جمعت فيها كل ما أتيح لها من المراجع المتصلة بتخصصات أعضائها ونشاطهم والتي عادت بأكبر الفوائد على طلاب العلم والمشتغلين به .

وفي مصر كان المجمع العلمي المصري هو أول جمعية علمية يتم انشاؤها ، وكان ذلك في ٢٠ اغسطس ١٧٩٨ بقرار من بونابرت قائد الحملة الفرنسية على مصر وقتئذ ، وقد اضطلع أعضاء المجمع بالدراسات العلمية لأحداث مصر عبر التاريخ ، ودراسة ثرواتها الطبيعية ونشر هذه الدراسات في مختلف الأوساط العلمية العالمية ، كما وضع علماء المجمع في مطلع القرن التاسع عشر كتاب « وصف مصر » وهو مرجع ضخم وقيم لا يزال علماء الشرق والغرب ينهلون منه . كذلك فإن علماء المجمع لايزالون حتى اليوم يواصلون جلساتهم العلمية الشهرية بانتظام ، كما أن مكتبته القيمة التي تضم نحو خمسين ألف مجلد يؤمها العلماء المصريون والأجانب – وقد أصبح المجمع يضم شعبة للآداب والفنون الجميلة وعلم الآثار ، وشعبة للعلوم الفلسفية والاجتماعية وشعبة للعلوم الطبيعية والرياضيات ، وشعبة للعلوم البيولوجية .

وقد ظل المجمع هو الجمعية العلمية الوحيدة بمصر طوال ٧٧ عاما

إلى أن بدأت الجمعيات المتخصصة بعد ذلك فأنشئت الجمعية الجغرافية المصرية عام ١٨٧٥ والجمعية الزراعية المصرية عام ١٨٩٨ ، وفى أوائل القرن العشرين توالى إنشاء الجمعيات العلمية فأنشئت الجمعية المصرية لعلم الحشرات عام ١٩٠٧ والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع عام ١٩٠٩ ، والجمعية الطبية المصرية عام ١٩١٦ ثم توالى بعد ذلك قيام الجمعيات العلمية بمعدل أسرع وخاصة بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، حتى صار عدد الجمعيات العلميـة المشهرة رسميا حتى الآن ٧٦ جمعية .

والجمعيات ، بطبيعة تكوينها ونشاطها وأهدافها ، لا ترتبط ارتباطا عضويا بالجامعات أو المؤسسات الحكومية ، إلا أن ذلك لم يمنع الجامعات والجهات الرسمية من أن تولى الجمعيات العلمية نصيبا كبيرا من اهتمامها ورعايتها ، إدراكا واعيا منها للدور الخطير والفضل الكبير فى خدمة العلم والتمهيد لقيام مؤسساته المختلفة وتيسير نشر المعرفة وتبادلها وتجميع جهود العلماء وتنظيم هذه الجهود لخدمة الغرض المشترك ، الذى ظل فى بادئ الأمر ولزمن طويل ، متمثلا فى البحث عن الحقيقة المجردة ونمو المعرفة ، ثم تطور هذا الغرض فيما بعد ليشمل توجيه قدر من النشاط العلمى كبر أو صغر ، لخدمة هدف اجتماعى ، تجارى أو صناعى أو عسكرى .

ثانيا : رسالة الجمعيات العلمية وأهدافها ووسائلها ، وأثرها فى تنشيط البحث العلمى

هناك عوامل أساسية تثرى البحث العلمى ، وفى مقدمتها تيسير وجود المراجع العلمية المتمثلة أساسا فى الدوريات التى تضم نتاج أبحاث العلماء الحاليين والسابقين فى كل مكان ، وكذلك إتاحة الفرصة الجيدة لتلاقى العلماء على صعيد محلى وصعيد دولى يناقشون المسائل والنظريات العلمية ويتبادلون الرأى ويجددون الفكر وذلك من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات .

ويتضح من واقع نشاط الجمعيات العلمية منذ إنشائها أن هذين العاملين هما من أهم جوانب نشاط هذه الجمعيات ، فالمجلات الدورية تضطلع بتحريرها ونشرها الجمعيات العلمية ، فضلا عمـا تضمه كثير من الجمعيـات من مكتبـات ضخمـة وقيمـة تزودها بالدوريـات والكتب من إنتاجهـا أو بالشـراء أو بالتبـادل مع نظيراتهـا فى الخارج .

أما المحاضرات والندوات والمؤتمرات فالجمعية العلمية هى خير من ينظمها باعتبارها الجهة التى تضم صفوة المشتغلين والمختصين بموضوع المحاضرة أو الندوة أو المؤتمر فضلا عن قيام الصلات العلمية بينهم وبين العلماء فى الخارج .

فاذا انتقلنا الى التصدى لمشكلة على المستوى القومى فى الصناعة أو الزراعة أو الصحة أو غير ذلك مما يحتاج الى دراسة علمية فى جانب من جوانبها ، وجدنا أن لدى الجمعية العلمية أفضل الفرص للتخطيط لهذه الدراسة وإجرائها باعتبارها تضم المختصين القادرين على وضع الحلول للمشكلة المعروضة .

تلك مقدمة قصد بها إبراز العلاقة الوثيقة بين الجمعيات العلمية ونشاط البحث العلمى إن كانت هذه العلاقة فى حاجة الى إبراز . وربما زادت هذه العلاقة وضوحا اذا استعرضنا أهداف الجمعيات العلمية ورسالتها على نحو شامل والتى يمكن أن نجملها فيما يلى :

١) تيسير وسرعة تبادل المعلومات والحقائق العلمية المتجمعة لدى أفرادها وصياغتها ، إن أمكن ، فى إطـار عـام يخـدم تطـور العلم وتقدمه .

٢) دعـم الروابـط بين المشتغلين بالعلـوم سـواء فى الداخل أو الخارج .

٣) المساهمة فى تأصيل القيم العلمية لدى الشباب فى مراحل التعليم المختلفة وصولا الى تربية جيل جديد من العلماء يحملون رسالة العلـم ويعملـون من أجل تطبيق أحدث الوسائـل العلمية فى خدمـة المجتمع .

٤) تشجيع الدراسات والبحث العلمى فى مختلف القطاعات .

٥) المشاركة فى حل مشاكل المجتمع المصرى .

٦) المساهمة فى تعريب العلم والمصطلحات العلمية إثراء المكتبة العربية بالكتب والمؤلفات والمصطلحات وتيسيرا للاخذ باللغة العربية لدراسة شتى العلوم .

٧) المساهمة فى احياء التراث العلمى وإظهار فضل العلماء العرب والمسلمين على الحضارة الانسانية والعمل على نشر الثقافة العلمية وتبسيطها :

وسعيا وراء تحقيق هذه الأهداف تتوسل الجمعيات بالوسائل الآتية :

- تنظيم المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية التى تهدف الى مناقشة أحدث البحوث التى توصل اليها العلماء على الصعيدين المحلى والدولى .

- إصدار نشرات ودوريات ومجلات تعكس نشاطها وتضم البحوث التى تمت فى شتى العلوم .

- إنشاء المكتبات سواء عن طريق اقتناء المجلات والدوريات والكتب أو تبادلها مع نظيراتها من الجمعيات فى الخارج .

- تنظيم لقاءات دورية للاتفاق على وضع مقابلات المصطلحات المستحدثة بترجمتها أو تعريبها .

- محاولة وضع صيغة للتعاون بين الجمعيات وبين المؤسسات والجامعات ذات الصلة بالافراد العلميين ، مثل النقابات والجامعات وجهات البحث والانتاج حيث توجد تجمعات للعلميين . فبعض هذه الجهات يمكن أن تنظم نشاطا مشتركا لخدمة العلميين أو لخدمة بعض القضايا العلمية او المشاكل الصناعية وما الى ذلك . وبعضها يمكن أن يقدم الى الجمعيات دعما ماديا أو فنيا مباشرا ، وبعضها يمكن أن يسهم فى تنظيم وتشجيع الإقبال على عضوية الجمعيات ، كل بالأسلوب الذى يلائم موقفه .

- تنظيم دورات دراسية للتنشيط والتحديث العلمى للأعضاء ، وإعداد مطبوعات مقروءة أو مسموعة أو مرئية تخدم هذا الغرض ويمكن ان يتم ذلك احيانا بالتعاون مع الجمعيات بالخارج .

ثالثا : وضع الجمعيات العلمية فى مصر :

انجازات الجمعيات وعلاقاتها بالجهات الرسمية :

قدمت الجمعيات العلمية خدمات لاتنكر فى دفع عجلة العلم وارساء قواعده على أسس لو استمر دعمها بالقدر المطلوب لكان لنا الآن شأن آخر بين الأمم التى شقت طريقها وبلغت بالعلم غايات لم يكن مستحيلا علينا بلوغها .

ومع ذلك يجدر بنا أن نسجل لكل ذى فضل فضله ، فالانجازات التى حققتها هذه الجمعيات تعتبر معالم بارزة على طريق النهضة العلمية التى نرجو أن نأخذ بأسبابها ونعمق أثرها .

• فالدراسات التى بدأها المجمع العلمى المصرى منذ حوالى مائتى عام لاتزال حتى الآن منهلا خصبا للدارسين من المصريين والأجانب .

• والدوريات العلمية التى تصدرها بعض الجمعيات هى أهم الدوريات التى تصدر عن مصر ، وهى الاسلوب العلمى الأفضل فى التخاطب .

• والمكتبات القيمة التى تزخر بعشرات الألوف من الكتب والمراجع والدوريات العلمية والتى حرصت بعض الجمعيات على إنشائها هى منهل ينهل منه الباحثون عن العلم والمعرفة - والمؤتمرات والندوات والمحاضرات التى تنظمها هذه الجمعيات هى نبض الحياة فى المحيط العلمى .

• القضايا القومية التى احتضنتها بعض الجمعيات دليل حى على ما يمكن أن تؤديه الجمعيات العلمية الى الوطن من خدمات يعجز غيرها عن أدائها ، والمثل على ذلك ما قدمته بصدد مشاكل البلهارسيا والصناعة والرى والصرف وزراعة الصحراء وغيرها .

• التعريب والدعوة الى اتخاذ العربية لغة للعلم والتدريس بالجامعة

فى كل الكليات هى صيحة أطلقتها الجمعيات من قبل وسبقت بها من ينادى اليوم بها وأصبحت اليوم مطلبا يؤكده كل المهتمين بإصلاح مسار التعليم الجامعى . وقد سبق أن عربت الجمعيات الآلاف من المصطلحات والأسمـــاء العلمية ، منها ماهو قديم ومنها ما استجـد فى السنوات الأخيرة .

على هذا النحو صارت الجمعيات العلمية فى أداء رسالتها ، تشق طريقها بجهود أعضائها وروادها الأوائل معتمدة على مواردها المحدودة والمتمثلة أساسا فى اشتراكات أعضائها وتطوع بعضهم بجهده وعطائه دون مقابل اللهم الا ما يستشعره من سعادة ورضى بتقديم ما يراه واجبا عليه نحو وطنه وقومه أو فى أمل يراوده بأن يكون له فضل الاسهام فى أن يقوم بهذا البلد صرح علمى يرفعه الى مصاف الأمم التى سبقته فى هذا المضمار .

وبمرور السنين وتزايد رقعة العلم وتشتت العلماء وتباعد المسافات التى تفصل بين أماكن عملهم وارتفاع تكاليف الحياة بما فيها تكاليف اوجه الانفاق على نشاط الجمعيات ، مع جمود مواردها المحدودة اصلا بدأت الجمعيات تحس نوعا من العجز عن مواجهة أعبائها ، وأدركت الدولة هذا الوضع فرصدت لبعض الجمعيات عونا ماديا وإن كان محدودا إلا أنه غطى بعض نفقاتها .

وفى عام ٦٤ صدر القانون رقم ٣٢ الذى يقضى بوضع كل أنواع الجمعيات تحت الاشراف المالى والادارى لوزارة الشئون الاجتماعية بحيث تخضع للتفتيش عليها ، وتتولى الوزارة صرف الاعانات التى ترد الى بعض الجمعيات من الموارد الحكومية . والقانون وإن قصد به الخير الا انه ليس خيرا كله . فلم يكن من المنتظر ان يتفهم مفتشو وزارة الشئون طبيعة عمل الجمعيات العلمية وهو يضعها على نفس قائمة التفتيش مع الجمعيات الخيرية والجمعيات الرياضية وجمعيات دفن الموتى وغيرها من مختلف الجمعيات . هذا الوضع أثار لدى بعض الجمعيات العلمية شعورا بالعزلة عن المناخ العلمى وبشدة حاجتها الى دعم ارتباطها بجهة علمية مثل وزارة البحث العلمى أو المجلس الأعلى للبحث العلمى الذى تحول فيما بعد الى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

حقيقة ان القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ لايزال ساريا حتى الآن على الجمعيات العلمية ، رغم أن الجمعيات الشبابية والرياضية استطاعت أن تنسلخ منه لتصبح تحت إشراف وزارة الشباب كما استطاعت الجمعيات الخاصة بتأهيل المحاربين ومشوهى الحرب والمحاربين القدامى أن تنسلخ عنه لتكون تحت رعاية وزارة الدفاع ، إلا أن أكاديمية البحث العلمى استطاعت أن تخفف من أثر هذا القانون على الجمعيات العلمية فأنشأت بها إدارة خاصة بالجمعيات والاتحادات العلمية وتولت الانفاق على تحكيم وطبع وإصدار عديد من الدوريات التى عجزت جمعياتها عن تدبير نفقات اصدارها .

اهم ما يواجه الجمعيات العلمية من صعوبات ومعوقات :

١) تواجه الجمعيات عموما وبدرجات متفاوتة بالطبع ، صعوبة فى الحصول على الموارد المالية الكافية لتغطية نفقاتها المتزايدة نتيجة ارتفاع الاسعار والأجور بمعدل كبير ، وبخاصة فى مجال الطباعة والنشر ولم يعد يكفى لمواجهتها ما يستطيع الأعضاء دفعه من اشتراكات أو ما تقدمه الاكاديمية من دعم تقتطعه من ميزانيتها المحدودة .

٢) تشكو الكثير من الجمعيات من عدم وجود مقر ملائم لها تمارس فيه نشاطها أو تقيم فيه مكتبتها أو تنظم لقاءاتها ومحاضراتها . حيث تلجأ الى مقر الاتحاد الذى يضيق بمرتاديه اثناء الندوات والمحاضرات مما يفرض قيدا سواء على نشاط الاتحاد نفسه أو الجمعيات التى حلت ضيوفا عليه .

وقد لا يتسنى حل هذه المشكلة حلا جذريا ناجزا ، ولذلك فإن من المناسب أن يطلب الى الكليات والوزارات المعنية أن تفسح لهذه الجمعيات مكاناً ملائما لنشاطها إيمانا منها بأن هذا النشاط جزء مكمل لرسالة هذه الكليات والوزارات .

أما الحل الجذرى الأمثل فهو أن تتخذ الخطوات منذ الآن لانشاء مبنى مجمع للجمعيات العلمية يضم بجانب مكاتبه قاعة للمحاضرات

والندوات وقاعة للمؤتمرات وأماكن ملائمة لاقامة مكتبة عامة ومكتبات متخصصة ، وأن يزود هذا المبنى بكافة الأجهزة الحديثة للعرض والاستماع والطبع .

٣) تعددت الشكوى من بعض الجمعيات العلمية من الإشراف المالى والإدارى لوزارة الشئون الاجتماعية على نشاط هذه الجمعيات باعتبار الوزارة غير مختصة بالعلوم ومن ثم فهى ليست أقدر الجهات على تفهم طبيعة عمل الجمعيات العلمية . ولعل مما يرضى العاملين بهذه الجمعيات أن يصدر تشريع ينقل بموجبه الاشراف على الجمعيات الى إحدى الهيئات العلمية التنفيذية وأن يكون إشهار الجمعيات من اختصاصها .

وهذه الخطوة يجب أن يواكبها إصدار تعريف دقيق للجمعية العلمية يستهدف عدة أغراض :

– جدية اقامة الجمعية فى ضوء ما تحدده من أهداف وما يمكن أن يتوفر لها من إمكانات بشرية ومادية .

– تجنب تكرار قيام جمعيات متكررة الأهداف ، توخيا لتجميع الجهود وتنسيقها .

– تنظيم عملية انضمام الأفراد الى الجمعية ، وصولا الى تنظيم هيكل الجمعية بمستوياته المختلفة بدءا من القاعدة العريضة من المنتسبين الى مستوى العضوية والزمالة والعضوية الفخرية .

٤) كان عدد الأفراد العلميين الذين يمكن ان ينتموا الى عضوية جمعية علمية ما عددا محدودا حتى الثلاثينات ، وكان يجمع معظمهم مكان عمل واحد هو القاهرة ، ولم تكن المواصلات شاقة بين مقار إقامتهم ومقر جمعيتهم ، وكانوا جميعا زملاء دراسة تربط بينهم أواصر الصداقة والمحبة بين زميل وزميله أو بين طالب واستاذه ، أما الآن فقد أختلف الوضع وزاد عدد الأفراد العلميين عشرات المرات وتعددت أماكن العمل ليس فى القاهرة وحدها بل تباعدت هذه الاماكن بطول البلاد وعرضها وأصبح الاتصال والانتقال مشكلتين يعانى منهما الجميع ، ونجم عن ذلك نوع من التفكك وإحساس بالغربة بين أبناء التخصص الواحد ، الأمر ، الذى انكس أثره على مستوى نشاط الجمعيات التى كان مفروضا أن تضمهم جميعا .

ولايدعو أحد الى أن يتركز النشاط العلمى بالقاهرة وحدها بل لعلها فرصة جيدة أن ينتشر النشاط والوعى العلمى فى أنحاء البلاد شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ، لذلك يجب إعادة النظر فى تشكيل الجمعية على حدة وفى وضع الجمعيات ككل . وفى هذا الصدد قد يجدى الأخذ بوضعين متكاملين :

– أن تنشأ بالجامعات أو معاهد ومراكز البحوث فروع من الجمعيات ، وأن تنظم العلاقة بين الفروع وبين الجمعية الأم ، وأن تلتزم الكلية بتقديم ما يتطلبه نشاط الفروع من تيسيرات بما فى ذلك الموظفون الاداريون والفنيون الذين تفتقر اليهم كثير من الجمعيات وان تنظم اجتماعات دورية لكل جمعية تعقد فى مقار الفروع ، كل بدوره ، وأن تنفق الكلية (صاحبة الفرع المضيف) على هذا الاجتماع من ناحية الانتقال والضيافة وغير ذلك وسوف يترتب على ذلك توثيق الصلات بين الأفراد العلميين وإمكان قيام نشاط مشترك بين أفرع الجمعية الواحدة .

– العمل على انشاء هيئة مصرية لتقدم العلوم تعقد مؤتمرا سنويا عاما لمناقشة القضايا العلمية العامة وكذلك الأوضاع العامة للجمعيات العلمية .

ومن النزعات المؤسفة التى تفشت حديثا فى مجتمعنا ، نزعة السلبية وهى أيضا من العوامل التى تعوق نشاط الجمعيات العلمية . ولعل المخضرمين من رجال العلم يحسون بهذه السلبية ، اذ يقارنون حجم ونوعية العطاء الذى كان يسهم به الافراد والجماعات فى مراحل سابقة من نشاطهم وما أصاب هذا العطاء من تقلص يرجع فى المقام الاول الى السلبية التى تغلغلت فى مجتمعنا فترة امتدت عدة سنوات وكانت أثرا طبيعيا لحالة القهر والكبت والحرمان التى كبلت المفكرين عن الابداع وعطلت القادرين عن العطاء .

التوصيات

وفى ضوء هذه الدراسات السابقة أوصى المجلس بما يأتى :

* ان تشرع الجهات المسئولة فى اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مبنى مجمع للجمعيات العلمية يضم عددا كافيا من المكاتب وقاعات للندوات والمحاضرات ، وقاعة كبرى للمؤتمرات ، وأن يزود المبنى بأجهزة العرض والسمع والطباعة ومطبعة مناسبة ، كما يقترح المجلس أن يلحق بهذا المبنى فندق لمبيت الأعضاء الزائرين ، مزود بالمطاعم وغيرها من متطلبات الإقامة المريحة .

* ان تعمل الكليات والوزارات المختلفة على اقامة فروع بها للجمعيات العلمية ورعايتها .

* ان تزيد الدولة من ميزانية دعم الجمعيات العلمية الى القدر الذى تتطلبه الظروف الراهنة .

* أن تتخذ الدولة ما يلزم من إجراء لاصدار تشريع ينظم الإشراف المالى والإدارى على الجمعيات العلمية .

* انعاشا للدوريات التى تصدر عن الجمعيات ، ودعما لمركزها العلمى ، يوصى المجلس بأن تهتم الجمعيات التى تصدر الدوريات والمجلات العلمية بمراعاة القيود المتعارف عليها لضمان المستوى الجيد لما تنشره هذه الدوريات .

* ان تنظم الجهة التى تتبعها الجمعيات لقاءات دورية بممثلى الجمعيات العلمية لمناقشة شئون الجمعيات ومتابعة ما سبق اتخاذه من قرارات وتوصيات .

* أن توضع خطة للاعلام العلمى لنشر الوعى وتأصيل القيم العلمية وأن تنسق هذه الخطة مع أجهزة الاعلام (تليفزيون وصحافة واذاعة) وأن تشترك فيها الجمعيات العلمية .

* تخصيص حوافز للجمعيات العلمية الأكثر انتاجا .

* ان تلتزم الكليات والجهات المختصة بتدبير مقر مؤقت للجمعيات العلمية التى لم تستطع تدبير مقر مناسب لها .

حول اقامة نظام قومى للإعلام والتوثيق العلمى

فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا تناولت دراسة المجلس فى دورته الثامنة موضوع إقامة نظام قومى للإعلام والتوثيق العلمى فى مصر ، وقد تضمنت هذه الدراسة العناصر التالية :

أهمية التوثيق العلمى :

من أهم المقومات الأساسية للبحث العلمى ، توافر كل من الأفراد العلميين القادرين على ممارسة البحث العلمى والمعاونين لهم فى مختلف مجالات الخدمات العلمية ، المعامل وتجهيزاتها الضرورية من الأجهزة العلمية الحديثة والمواد وغيرها ، وكذلك المعلومات العلمية المتصلة بنتائج البحوث وغيرها من الاكتشافات والاختراعات التى تصدر فى جميع بلاد العالم .

وقد أدى التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث ، خاصة منذ الحرب العالمية الأخيرة الى انفجار هائل فى المعلومات والبيانات العلمية ، بحيث لم يعد العلماء والباحثون قادرين على متابعتها بالطرق التقليدية ، فضلا عن زيادة التكلفة فى ضوء ارتفاع أسعار الكتب والمجلات ومختلف أنواع وسائل الاعلام العلمى ، ويكفى أن نذكر أنه يصدر فى العالم الآن اكثر من مائة ألف دورية علمية فى مختلف المجالات الرئيسية يتراوح عدد

البحوث فيها بين مليون ونصف مليون ومليونين إلى جانب مايصدر من كتب ومراجع وتقارير ونشرات مختلفة .

ولما كان من أهم مقومات التقدم العلمى هو متابعة النتائج التى يتوصل اليها الباحثون فى مجالات تخصصهم للاستفادة منها والاضافة اليها ، فقد أصبح من الضرورى على كل من المستوى القومى والمستوى العالمى وضع النظام الأمثل الذى يحقق بالفضل وأوفر فاعلية توثيق المعلومـــات العلمية والإعـــلام عنها ونقلها للباحثين ، كل فى مجال تخصصه .

والأساس على المستوى القومى أن يكون هناك مركز قومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى يضم مصادر المعلومات الرئيسية الأولية ، وهى الكتب والدوريات وغيرها من المطبوعات العلمية ، والثانوية وهى الفهارس والخلاصات وغيرها -- وأن يتصل بهذا المركز شبكة قومية مترابطة من مراكز التوثيق المتخصصة الملحقة بمختلف الهيئات المعنية كهيئات ومراكز ومعاهد البحوث والوزارات والجامعات وغيرها ، وفى ضوء الانجازات العلمية الحديثة أمكن الإفادة بالعقول الالكترونية لتكون مستقرا لتخزين هذه المعلومات بعد أن تتحول الى الأشكال المناسبة من الأشرطة الممغنطة وغيرها ، ثم استرجاعها فى شكل مراجع مختلفة تصل الى المستفيدين المؤكدين والمحتملين بصفة منتظمة وسريعة وزهيدة التكاليف .

ويمكن للباحث وفقا لذلك الوقوف على أحدث المعلومات فى مجال تخصصه ومتابعتها باطراد واختيار مايرغب فى الاطلاع عليه تفصيلا بالحصول على صورة كاملة من البحث المطلوب مستنسخة على شكل فيلمى أو صورة فوتوغرافية أو بطاقة ميكروفيش أو غيره ، ويكون للعقل الالكترونى (الذى يعمل بذلك كبنك مركزى للمعلومات) ، عدد من النهايات تصل الى بعض فروع الشبكه القومية لمراكز التوثيق والمعلومات العلمية المنتشرة على طول البلاد وعرضها ، تزودها بطريقة بالغة اليسر بكل الرصيد المتجدد من المعلومات فى مجال تخصص كل مركز ، وكذلك يمكن للمركز القومى للتوثيق والإعلام العلمى أن يصدر بجانب هذا ما تتطلبه الحاجة من قوائم ببليوجرافية فى أى مجال رئيسى أو فرعى بالغ التخصص ، سواء مثل ذلك نشاطا علميا عالميا أو إقليميا أو قوميا فى هذا المجال .

ولقد اهتمت الهيئات الدولية مثل اليونسكو والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها بإقامة نظم عالمية يمكن للدول المختلفة أن تشترك فيها ، تيسر التعاون فيما بينها على أسس عالمية واقليمية وقومية ، والإفادة الكاملة من هذه النظم ، وإضافة الى ذلك ، عمدت بعض الهيئات العلمية فى عدد من الدول المتقدمة ، وكذلك بعض هيئات النشر ، وخاصة الهيئات التى تعنى بمصادر المعلومات الثانوية بإصدار هذه الفهارس والخلاصات البحثية فى بعض مجالات العلوم ، على أشكال ملائمة مثل الاشرطة والاسطوانات الممغنطة وغيرها بحيث يمكن عن طريق الاشتراك فيها ان تزود بها بنوك المعلومات بشكل مباشر وميسر .

– الوضع الحالى للإعلام العلمى والتكنولوجى فى مصر :

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد توضيح مفهوم الإعلام العلمى والتمييز بينه وبين الإعلام الثقافى الجماهيرى ، فالإعلام العلمى هو توصيل ونقل المعلومات العلمية المتعلقة بأنشطة ونتائج موضوعات علمية محددة إلى طبقة المشتغلين أو المهتمين بأمر هذه الموضوعات من أفراد المجتمع العلمى ، وبهذا يختلف مفهوم الإعلام العلمى عن الإعلام الثقافى الذى تقدمه وسائل الاعلام والثقافة من أجهزة الاذاعة والتليفزيون على المستوى الجماهيرى العام .

كما تجدر الإشارة والتوضيح أيضا الى أهمية التمييز – فى مجال الإعلام العلمى – بين المكتبات العلمية ومراكز تجميع واتاحة المعلومات ، فالمكتبة العلمية فى أى جامعة أو مركز بحثى تعمل على تجميع أكبر قدر ممكن من الوثائق ومصادر المعلومات المتخصصة والعامة ، وتنظيمها

بحيث يصبح من السهل على المتردد على المكتبة أن يستخدم هذه المصادر ، وتقدم له الخدمة المكتبية وما يتعلــق بها من عمليات الاستنساخ ، اما مراكز تجميع المعلومات فتعمل على إتاحة المعلومات بصورة مبسطة تعتمد أولا على معرفة ما هو متاح من مصادر هذه المعلومات بالمكتبات المختلفة ثم تجميع كل ما يخص موضوعا معينا وتقديمه فى صورة فهارس أو رؤوس ، موضوعات أو مستخلصات معدة بالطرق التقليدية أو بطريق الحاسبات وكما يتضمن مركز المعلومات هذه المعلومات المتخصصة ، فإنه يتضمن أيضا معلومات عن الأجهزة العلمية المختلفة التى تعتبر الركيزة الثانية للبحث العلمى ، وبالتالى فليس من الضرورى أن يكون لمركز تجميع المعلومات العلمية وإتاحتها مكتبة تضم مصادر هذه المعلومات ، بل يكتفى فى مكتبته بمصادر معلومات متخصصة فى علوم الاعلام والمكتبات بالاضافة الى الفهارس المتخصصة التى تستحدث أولا بأول .

وعلى مركز تجميع المعلومات أيضا أن يسهل مهمة اتخاذ القرار لصانعى القرارات من العاملين فى مجال التنمية الصناعية والاجتماعية ، وذلك بتقديم المعلومات اللازمة لهم .

ويوضح دليل المكتبات الذى أعده المركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى فى عام ١٩٧٠ أن الجامعات ومراكز البحوث والهيئات العلمية فى الدولة تضم ٣٠٨ مكتبة علمية ، تحتوى على مصادر للمعلومات لمختلف فروع العلوم الاساسية والتطبيقية ، ويتبين من حصر مقتنيات هذه المكتبات أن مجموع أرصدتها فى عام ١٩٧٠ من الدوريات والكتب بلغ ٣٤٧١٨ دورية ، و٢،٧٠٩،٦٩٢ كتابا .

ويجدر التنويه هنا بأن هذه الدوريات والكتب تغطى جميع فروع المعرفة بصفة عامة ، ولكن الجزء الأغلب منها يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ، كما يلاحظ تكرار العنوان الواحد من الدوريات والكتب بأعداد متفاوتة فى المكتبات المختلفة .

وتقتصر الخدمات فى الغالبية العظمى لهذه المكتبات على خدمة المراجع وهى توجيه القارئ الى مصادر المعلومات المناسبة والببليوجرافيا ، أما بقية الخدمات المكتبية والإعلام العلمى فتكاد تكون معدومة إلا فى عدد قليل من المكتبات .

كما أنه لا توجد بين هذه المكتبات روابط لتنسيق وتحقيق التكامل بينها ، وينتج عن عدم وجود هذه الروابط فقد عظيم فى الجهد والمال وعقبات تعوق النشاط العلمى بصفة عامة ومن أمثلة ذلك :

- تكرار الدوريات ، بدلا من تنسيق التزويد فى المكتبات ، لكى يكون هناك اهتمام كبير بالارتفاع بعدد عناوين الدوريات التى يجب اقتناؤها على مستوى الدولة ، وبحيث يكون تكرار العنوان الواحد فى عدد من المكتبات وفق الحاجة الفعلية ، هذا ويلاحظ أيضا أن مكتبات كثيرة تعانى من عدم وجود أعداد معينة من الدورية الواحدة ، وفى بعض الحـــالات تكـــون الأعـــداد المفقـــودة هى نفسهـــا فى مختلف المكتبات .

- ضعف الاتصال وخدمة الاستنساخ المتبادلة بين المكتبات ، وهذا يعنى انتقال الباحث بنفسه للبحث عن مصادر المعلومات ، وهذا جهد شاق ووقت ضائع ، إذا أخذنا فى الاعتبار انتشار الأنشطة العلمية والتكنولوجية فى جميع أنحاء البلاد من الساحل الشمالى الى محافظة أسوان .

وبالاضافة إلى ذلك فإن تأخير وصول الدوريات ومصادر المعلومات الأخرى من منابعها بسبب قصور الاعتمـــادات وخاصة بالنقـــد الاجنبى وكذلك الاجــــراءات الاداريـــة والبريـــد ، يكـــون مشكلة أساسية .

ولعل وجود شبكة اتصال بين مراكز المعلومات المحلية وبين بعضها البعض مع وجود مركز قومى مزود بالوسائل التكنولوجية المعروفة الآن فى مجال المعلومات العلمية مثل الحاسب الالكترونى ، هى الخطوة الأولى نحو الربط بين هذه المراكز ، كما أن ربط المركز القومى بشبكة أو أكثر

من شبكات الإعلام العلمى العالمية ، يحقق سرعة الحصول على المعلومات من مصادرها .

– الوضع الحالى للمركز القومى للتوثيق والاعلام و النشر العلمى :

ضم المركز القومى للبحوث منذ انشائه قسما للتوثيق والاعلام العلمى ، وفى عام ٦٣ شمل تنظيم وزارة البحث العلمى المركز القومى للتوثيق والإعلام والنشر العلمى كجزء من ديوان عام الوزارة ثم من ديوان عام أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عنـــــد انشائها فى عام ١٩٧١ .

ويعتبر المركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى الجهاز المسئول عن هذه المهام على المستوى القومى .

وتتحدد أهداف المركز فيما يلى :

– إتاحة مصادر المعلومات العلمية والتكنولوجية الأولية والثانوية لمجتمع البحث العلمى والانتاج والخدمات .

– دعم مصادر المعلومات العلمية ونتائج البحوث على المستوى القومى لتحقيق تكامل المصادر المتاحة .

– الربط بين أجهزة خدمات المعلومات من مكتبات متخصصة ومكتبات جامعية وادارات ومراكز التوثيق ودور المحفوظات ، وذلك فى اطار سليم يمكن الاستفادة من المعلومات باعلى كفاءة .

– تدارس المعايير القياسية للأداء فى مجال خدمات المعلومات العلمية بالتعاون مع الهيئات العلمية فى هذا المجال .

– تطبيق الأساليب والتكنولوجيا الحديثة فى مجال معالجـــة المعلومات .

– توفير خدمات تسجيل ونشر وتوصيل المعلومات العلمية ونتائج البحوث .

– ابراز فضل العلماء العرب والمسلمين على الحضارة الإنسانية ، ويشمل المركز قطاعات رئيسية هى المكتبات ، الببليوجرافيا ، النشر العلمى ، الترجمة العلمية ، المطبعة والتصوير .

وتضم مكتبة العلوم الرئيسية بالمركز القومى للتوثيق والإعلام والنشر العلمى فى الجزء الذى تشغله من مبنى المركز القومى للبحوث بالدقى ، دوائر المعرفة المتخصصة والقواميس العلمية وحوالى ٢٦،٠٠٠ عنوان كتاب (تزداد بمعدل ٣٠٠ كتاب سنويا) و ٢٥٠٠ دورية تشمل المجلات العلمية المتخصصة ومجلات المستخلصات والمسلسلات العلمية ، إلى جانب عدد كبير من الرسائل العلمية الجامعية المصرية والأجنبية .

ولكى يتيسر تقديم الحد الأدنى من الخدمة العلمية الإعلامية للعلماء والباحثين ، فإنه من الضرورى توافر نحو عشرة آلاف مجلة علمية على الأقل ، ينتظم الاشتراك فيها سنويا مع زيادة معدل اقتناء الكتب والمراجع الاخرى .

وقد أصدر السيد الرئيس توجيها فى عام ١٩٧٤ بتخصيص مبلغ مليون دولار من موازنة رئاسة الجمهورية لإنشاء مكتبة علمية تضم أحدث الكتب والدوريات المتخصصة ،وقامت الأكاديمية بإنشاء هذه المكتبة وافتتحت فى فبراير ١٩٧٧ حيث تضم حوالى ٢٠،٠٠٠ كتاب ، ٩٥٠ مجلة علمية ، وقد أمكن بمعاونة جامعة القاهرة تخصيص مكان لها بمكتبة الجامعة حتى يقام لها مبنى مستقل ، وقد بدأت بالفعل الخطوات التنفيذية لاقامة المبنى .

يعمل قطاع الببليوجرافيا بالمركز القومى للاعلام والتوثيق على توثيق المعلومات العلمية المنشورة والاعلام عنها على الوجه التالى :

١) إصدار دورية المستخلصات العلمية العربية والتى تضم مستخلصات البحوث العلمية التى تنشر فى المجلات العلمية الصادرة فى الدول العربية ، ولقد بدأ صدور هذه المستخلصات نصف سنويا، منذ ١٩٧٣ باللغات العربية والانجليزية والفرنسية ، ونظرا للظروف السياسية العربية الحالية فلم يجدد العقد بين الأكاديمية وجامعة الدول العربية لإصدار الدورية والذى سرى لمدة خمس سنوات .

٢) الإحاطة الجارية بالمعلومات العلمية ونتائج البحوث فى مجال الدواء ، وذلك بالتعاون مع منظمة اليونسكو .

٣) اعداد النشرات والببليوجرافات الخاصة بنتائج البحوث العلمية والتكنولوجية فى الموضوعات التى تهم العاملين فى قطاعات البحث العلمى والانتاج والخدمات بناء على طلبهم ، وكذلك إعداد الدراسات

اللازمة لإصدار النشرات المرتبطة ارتباطا وثيقا بمشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويضم تنظيم المركز القومى للاعلام والتوثيق أجهزة متخصصة فى شئون الترجمة العلمية وشئون الطباعة والتصوير ، مزودة بمعدات حديثة متنوعة ، للمعاونة فى انجاز أنشطته .

– الوضع الحالى لمكتب براءات الاختراع بمصر :

اهتمت مصر منذ فترة طويلة بقضية الملكية الصناعية وفى مقدمتها براءات الاختراع فصدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ منظما لشئون الملكية الصناعية شاملة العلامات التجارية والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع ، وتولت تنفيذه وزارات مختلفة . وفى عام ١٩٦٩ نقلت تبعية براءات الاختراع الى وزارة البحث العلمى ثم الى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى عام ١٩٧١ عندما حلت الاكاديمية محل الوزارة ، وكان الهدف من نقل التبعية الى قطاع البحث العلمى هو تطوير مهمة براءات الاختراع وعدم الاقتصار على تسجيل الاختراعات ، والخروج إلى دائرة الاعلام التكنولوجى ونقل المعلومات التقنية إلى مراكز الانتاج والخدمات والبحث ، وتقديم الأفكار الجديدة للاستفادة منها فى مشروعات التصنيع والتنمية ، فأعيد تنظيم مكتب براءات الاختراع مع تدعيم الفحص الفنى للطلبات المقدمة مما يؤدى الى رفع مستوى ما يصدر فى مصر من براءات .

وقام المكتب بدراسة الطلبات المقدمة لتسجيل الاختراعات فى مصر سواء من مصريين أو أجانب والتى بلغ عددها حوالى ١٧٠٠٠ ومنح المكتب الصالح منها حتى عام ١٩٧٧ حوالى ١١.٥٠٠ براءة . ونجح المكتب فى الحصول على مجموعة ضخمة من أوصاف الاختراعات من الدول المختلفة بلغت فى مجموعها نحو ٩ ملايين . وتعتبر هذه المجموعة من أكبر المجموعات التى تملكها دولة نامية . وقد أعد منها للاستعمال حتى الآن حوالى ٣ مليون بين وصف كامل ومستخلص . وقد قدم المكتب المعلومات التى طلبت منه من مشاريع الحديد والصلب ومجمع الالومنيوم والمجمع الفوسفورى . كما قام بإعداد بيان بما سجل لديه فى مجال الإنشاء والتعمير وإنشاء المبانى الجاهزة والطرق وكذلك فى صناعة الغزل والنسيج والصباغة وفى صناعة الأسمنت والأجهزة التعويضية للمعوقين وجهات أخرى .

– خطة تطوير المركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى كنواة لشبكة الإعلام العلمى فى مصر :

لاشك أن المركز القومى للإعلام والتوثيق ومكتب براءات الاختراع بحالتهما الحاضرة لايستطيعان الوفاء بالمتطلبات المتزايدة التى يتطلبها الباحثون بالدولة وخاصة فى الفترة القادمة حيث تتحول البحوث الى برامج هادفة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبالتالى فلقد تضمنت خطة الاكاديمية منذ عام ١٩٧٤ تطوير أجهزتها المتخصصة فى هذا الشأن على النحو التالى :

١) مشروع إنشاء مبنى جديد لمركز الإعلام والتوثيق والنشر العلمى يضم مكتب براءات الاختراع ، حتى يمكن التوسع فى دعم المكتبة وتزويدها بأعداد أكبر من مصادر المعلومات والتى لايتسع المكان الحالى لاستيعابها .

٢) تدعيم المركز الجديد بالتجهيزات المتطورة المستخدمة فى خدمات المكتبات .

٣) تدعيم تجهيزات الاستنساخ والطبع (الميكروفيلم . الميكروفيش والنسخ والطباعة الجافة وماكينات التصوير السطرية والآلات الكاتبة المتعددة البنط وماكينات اعداد الماستر وطباعة الأوفست والآلات الكاتبة الكهربائية) .

٤) تدعيم المشروعات بتجهيزات خزن واسترجاع المعلومات لإعداد المستخلصات ومستلزمات أعمال الببليوجرافيا وذلك بإنشاء بنك المعلومات باستخدام الحاسب الآلى المناسب لخزن واسترجـــاع المعلومات ، ويضم تجهيزات التثقيب والتحويل من شرائط مثقبة الى بطاقات وبالعكس ، ووحدات الأشرطة والاسطوانات الممغنطة ، مع الأخذ فى الاعتبار توصيل نهايات لهذا البنك مع المراكز الرئيسية فى الشبكة القومية للتوثيق بالإضافة الى مركز توثيق رئيسى خارجى يتم تعيينه .

٥) إعداد العاملين الإعداد اللازم طبقا للتجهيزات المستخدمة وبما يتلاءم مع أهداف المركز ومسئولياته .

كما تضمنت خطة تطوير المركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى ، بالاضافة الى ماسبق الأمور التالية :

– تخصيص بعض المكتبات لتكون مكتبات متخصصة على أن تكون محتوياتها متاحة للجميع .

– حصر الدوريات العلمية فى المكتبات المختلفة على مستوى الجمهورية لإنشاء الكتالوج الموحد .

– إعداد قوائم بالدوريات الأساسية التى تصدر فى كل تخصص فى مصر .

– استكمال النقص فى مجموعات مصادر المعلومات الأولية والثانوية بما يغطى احتياجات مجتمع الباحثين .

– إصدار النشرات العلمية المتخصصة لنتائج مشروعات البحوث التى تتبناها الأكاديمية .

ومازالت الدراسة والإجراءات جارية بشأن إقامة شبكة اتصال بين مراكز الإعلام العلمى فى الداخل والخارج .

ولتحقيق هذه الخطة أصبح من الضرورى إنشاء المبنى الخاص بالمركز والمشار اليه ليجمع جميع الأنشطة والوثائق والمراجع العلمية والتكنولوجية فى مكان واحد ، حيث أن ماهو متاح الآن لا يتسع للأنشطة الحالية فضلا عن الزيادة المستمرة فى المقتنيات العلمية من كتب ودوريات وبراءات الاختراع بالإضافة الى المعدات الحديثة المطلوبة واللازم توفيرها مثل الحاسب الالكترونى والمطبعة وغيرها .

ولقد استقر الرأى على أن يقام مبنى المركز فى الأرض الواقعة خلف مبنى المركز القومى للبحوث بالاضافة الى قطعة أرض مماثلة يحصل عليها من أرض المدينة الجامعية فى جامعة القاهرة . ويشتمل هذا المبنى على مكتبة علمية نواتها المكتبة الموجودة حاليا بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة كما يشمل معهدا خاصا بدراسات الإعلام والمكتبات تابعا لجامعة القاهرة .

وقد تم اعداد الرسومات لمبنى المكتبة منذ مدة وقام بهذا المكتب العربى للتصميمات الهندسية .

ونظرا لاحتياجات المستقبل وإمكانات التوسع فى أنشطة هذا المركز فلابد من اختيار مكان تتوفر فيه هذه الامكانات حتى تتحقق احتياجاته المستقبلية وتستوعب الأنشطة العلمية المتصلة بمركز التوثيق .

ولا شك أن الاهتمام بتطوير المركز القومى للتوثيق والإعلام والنشر العلمى فى مصر ونهوضه بهذه المسئولية على المستوى القومى ، يفتح المجال أيضا وبصورة عملية الى تقديم مزيد من الخدمات العلمية الإعلامية على المستوى الإقليمى ، متكاملا مع نظم مماثلة فى البلاد العربية أو أدائها لحين تطوير هذه النظم بشكل مناسب ، وكذلك يعزز من امكانات انشاء مركز إقليمى للتوثيق والإعلام العلمى وفقا للتوصيات المختلفة التى اتخذت فى هذا الخصوص على المستويات الإقليمية .

كذلك يتيح هذا التطوير فرصة كبيرة لبراءات الاختراع التى تصل أعدادها الى الملايين وتشغل مساحات متزايدة ، فى أن يتوافر لها نظام يكفل حسن توثيقها والإعلام عنها بما يمكن من الإفادة منها فى مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية .

ومن الأمور الهامة التى تحقق رسالة المركز القومى للتوثيق والإعلام والنشر العلمى فى إطار مشروع تطويره ، دعم أقسامه التى تؤدى الخدمات العلمية المختلفة وذلك بإعداد الأفراد العلميين والفنيين وتدريبهم التدريب المناسب والمستمر للقيام بالعمليات الفنية المختلفة داخل المركز وخارجه ، فى اطار الشبكة القومية لمراكز التوثيق والاعلام المتخصصة الأخرى وتوفير المناخ الملائم لأعمالهم العلمية المعاونة بشكل رئيسى للعلماء والباحثين ، وتعزيز هذه الأقسام بما تحتاجه من معدات وتجهيزات فنية حديثة ، مثل الحاسب الالكترونى ونهاياته ، وأجهزة التصوير والطباعة المناسبة وغيرها من تجهيزات المكتبات الحديثة .

– وبناء على الفارق بين مفهوم الاعلام العلمى المتخصص والاعلام الجماهيرى فإن مقدم الاعلام العلمى يجب أن يختلف فى نوعيته عن مقدم الاعلام الجماهيرى . فاذا ما توافر فيه الشرط المبدئى وهو الخلفية العلمية فإنه يجب أن يكون ملما بلغة أجنبية على الأقل حيث إن لغة نشر المعلومات غالبا ما تكون غير عربية .

لهذا فإنه يتحتم الحاق العاملين فى هذا المجال (أخصائى الإعلام العلمى) بدورات دراسية فى اللغات الاجنبية . بجانب هذا فإن أخصائى الإعلام العلمى يجب أن يعد اعدادا ملائما كما يتطلبه عمله على كيفية الاتصال بالعلماء، وتوضيح فائدة ماسيقدمه لهم وجذب اهتمامهم بالمعلومات العلمية . كذلك كيفية تقديم المعلومات بطريقة مبسطة وذلك بإعـداد المستخلصـات والفهارس التحليلية حتى يتسنى لكل باحـث أن يضـع يـده على مـا يهمه من معلومات فى أسرع وقت وبأقل جهد .

ونظرا لانتشار المعلومات العلمية حاليا بصورة واسعة لايمكن معها متابعتها بالطرق التقليدية فقد اتجهت هيئات إتاحة المعلومات الى استخدام الحاسبات ، ولهذا يجب أن يكون أخصائى الإعلام مدربا التدريب الكافى على استخدام الحاسبات وإعداد البرامج والبطاقات الخاصة بمستخدمى المعلومات حتى يمكن إجراء عمليات البث الانتقائى للمعلومات .

ولابد من وجود أخصائى إعلام يعاونون الاخصائيين العلميين فى عملهم ، وهؤلاء يجب أن يلحقوا بدورات دراسية فى اللغات الاجنبية بالاضافة الى تدريبهم على كيفية البحث عن مصادر المعلومات سواء بالداخل أو الخارج .

- وهناك جهود مبذولة وخطوات تنفيذية نحو تحقيق خطة الإعلام العلمى والتكنولوجى فى مصر تتضمن :

- إنشاء شبكة للمعلومات على المستوى القومى وأن يكون المركز القومى للإعلام والتوثيق هو نواة هذه الشبكة وأن تسانده مراكز معلومات أخرى ، وتعتمد على عدد من المكتبات الأم التى تتفرع منها عدة مكتبات متخصصة .

- تدعيم قدرات القوى العاملة بالإعلام والتوثيق فى مجال المكتبات وذلك عن طريق إعداد دورات دراسية وتدريبية بالخارج وبالداخل وكذا استقدام الخبراء من الخارج .

- اجراء دراسات مشتركة مع مجموعة عمل من الخبراء المصريين والامريكيين لوضع مشروع تطوير خدمات الاعـلام والتوثيق العلمى فى مصر .

التوصيات

لاشك أن دراسة الوضع الحالى للإعلام والتوثيق والنشر العلمى والتكنولوجى فى مصر بهدف تطوير هذه المجالات لخدمة أهداف التنمية القومية ، يحتاج إلى دعم مادى وجهد كبير من التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بشئون التوثيق والإعلام والجهات المستفيدة فى كل من مجالات وقطاعات البحث العلمى والتطبيقى وجهـات الانتاج حتى يتسنى :

١) وضع الخطة القومية الشاملة والمتكاملة لانشاء شبكة قومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية فى اطار خطة التنمية للدولة على أن يكون المركز القومى للإعلام والتوثيق هو نواة هذه الشبكة .

٢) ربط هذا المركز بالمراكز المماثلة والمتقدمة فى الخارج والمكتبات ومراكز المعلومات المحلية .

٣) التعرف على مصادر المعلومات العلمية والتكنولوجية المختلفة وضمان انسياب المعلومات العلمية منها ونقلها وإتاحتها للمستفيدين منها فى قطاعى البحث العلمى والانتاج .

٤) معاونة صانعى السياسة ومتخذى القرار فى وضع سياسة وخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة واتخاذ القرار المناسب .

وبالتالى فان المجلس يوصى فى هذا الشأن بما يلى :

* مزيد من اهتمام المسئولين وواضعى السياسات ومتخذى القرارات بأجهزة الإعلام العلمى والتكنولوجى فى مصر كمقوم أساسى لاستخدام وتطويع وتطوير العلم والتكنولوجيا لخدمة أهداف التنمية .

* الاهتمام بتكوين وتنمية القدرات البشرية فى مجالات الإعلام والتوثيق العلمى والتكنولوجى وإعادة النظر فى أوضاع العاملين فيها من حيث أسلوب وخطط إعدادهم وبرامج التدريب لتنمية قدراتهم والحوافز المادية لتشجيعهم والاستغلال الأمثل لهم بهدف المزيد من التفرغ والعطاء والحد من هجرتهم لمواقع عمل أخرى فى الداخل والخارج وخاصه فى

ظل سياسة الانفتاح والاقبال على المتخصصين فى هذا المجال .

* الاهتمام بتكوين الأطر الفنية والادارية اللازمة لضمان توصيل المعلومات العلمية بكفاءة عالية ، وحسن إدارة وصيانة الأجهزة المستخدمة .

* الاهتمام بتدريس علوم الإعلام والتوثيق العلمى بالكليات العلمية بالجامعات كجزء من مناهج التدريس وأن يكون الإعلام والتوثيق والنشر العلمى مقررا أساسيا من مقررات المتقدمين لدرجات الماجستير والدكتوراه واحد شروط التقدم للدرجة ، وكذا المشتغلين والمهتمين بشئون البحث والتطوير والتنمية فى قطاع الانتاج ، الخدمات ومع ايجاد وسيلة لتدريس هذا الفرع من العلوم للباحثين والمستفيدين من خدمات الإعلام العلمى والتكنولوجى .

* الاهتمام بالتعريف بمركز التوثيق والاعلام ووظائفه ووسائله وطرق العمل فيه والخدمات التى يقدمها - لإتاحة الفرصة للمنتفعين الحاليين أو المجتمعين فى كافة القطاعات للاستفادة منها - بما يحقق الفائدة المرجوة منه .

* تخصيص ميزانيات بالعملات المحلية والأجنبية لدعم مراكز الإعلام العلمى لتوفير أكبر كمية من مصادر المعلومات وتحديث الأجهزة والمعدات بها بحيث تتمشى مع أساليب العلم الحديث . كما يجب تخصيص نسبة معينة من ميزانيات مشروعات البحوث والتطوير فى الدولة فى قطاعات البحوث والانتاج لدعم ميزانية الإعلام العلمى والتكنولوجى فى مصر .

* الاهتمام بمجال الإعلام والتوثيق والنشر العلمى وبراءات الاختراع فى الاتفاقيات العلمية والتكنولوجية وأن يكون عنصرا أساسيا من عناصرها .

* إعادة النظر فى الموقع الذى يقام عليه مبنى المركز القومى للتوثيق والإعلام بحيث يراعى فى اختيار المكان أن يواجه احتياجات التوسع مستقبلا ، وأن يستوعب الأنشطة العلمية المتصلة بمركز التوثيق ، كالجمعيات العلمية وغيرها ، واضافة ما يستجد من مستحدثات فى هذا المجال .

نقل التكنولوجيا

القسم الأول :

التكنولوجيا ، ونقلها ، والهدف من هذا النقل .

أولا : التكنولوجيا :

وضعت للتكنولوجيا تعريفات عدة من قبل بعض الهيئات والمؤتمرات الدولية إلا أن معظمها يتركز على التكنولوجيا الصناعية ، ولما كانت التكنولوجيا ليست وقفا على الصناعة اذ انها يمكن أن تمس جميع ما يهم الانسان فى الصناعة والزراعة والتجارة والطب والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والفن وغير ذلك مما يتصل بمصالح الانسان ، فلذلك يمكن أن نعرف التكنولوجيا على أنها :

« القدرة على التوظيف الواعى للمعارف العلمية والفنية ، والمهارات والخبرات الفردية والجماعية والنظم الادارية المتطورة ، وتطويع كل ذلك فى نظام متكامل ومتناسق بهدف تطوير وابتكار وسائل وأساليب توفر الخدمات وتحسنها فى شتى المجالات ، وصنع سلع مبتكرة أو تطوير سلع قائمة أو استحداث أنماط اقتصادية لزيادة انتاج سلع معينة » .

ثانيا : نقل التكنولوجيا :

لاشك أن لكل شعب تقنياته المحلية ، ومنذ فجر التاريخ كانت الشعوب بل الطوائف داخل الشعوب ، تحرص على الاحتفاظ باسرار تقنياتها ،

باعتبارها من العوامل الرئيسية لتميزها وتفوقها على غيرها من الشعوب . إلا أنه منذ عصر الثورة الصناعية فى أوربا ، بدأ الانسان الغربى يتخذ العلم أسلوبا فى حياته ونمطا سائدا فى تفكيره وتصرفاته ، وأداة فعالة فى تنمية تقنياته ، ووظف هذه التقنيات فى تنمية قدراته السياسية والعسكرية ، واستغل هذه القدرات فى السيطرة والتحكم فى كثير من موارد الشعوب التى تخلفت عنه ، فتزايدت هذه القدرات وتزايدت معها معدلات تنمية تقنياته وكان معدل هذا التزايد رهيبا فى القرن العشرين وخاصة فى العقود الأخيرة منه بحيث أصبحت شعوبه ودوله محتكرة لمصادر التقنيات مالكة لأهم مفاتيحها مما زاد فى اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين الدول المتخلفة والنامية .

وكان من الطبيعى أن تتحرك شعوب الدول المتخلفة والنامية فى محاولة للحاق أو الاقتراب من ركب هذه الدول المتقدمة ، خاصة وأن بعضها يشعر بأن كثيرا مما حققته الدول المتقدمة يرجع فضله الى امتصاصها للموارد الطبيعية والبشرية لهذه الشعوب بطرق السيطرة والقهر والاستغلال البعيدة عن الإنسانية والعدالة .

وفى الساحات الدولية فى الأمم المتحدة وفى المؤتمرات الدولية قام الحوار ويقوم بين الفئتين ، مثل مايسمى بالحوار بين الشمال والجنوب أو بين الدول النامية والدول المتقدمة ، فى محاولة لإيجاد وضع متوازن بينهما أو إرساء أسس عادلة لنقل التكنولوجيا من هذه الى تلك .

وعمدت بعض الدول الى جهودها الذاتيه لنقل التكنولوجيا وتطويرها وابتكارها وتفاوتت درجات نجاحها فى هذا المضمار ، الا أنه مما يستحق الذكر ذلك النجاح الذى حققته بلد مثل كوريا الجنوبية ، ونجاح اليابان فى تجربتها التى يعتبر نجاحا مبهرا جعل منها بلدا مصدرا للتكنولوجيا .

ويتم نقل التكنولوجيا بوسائل مباشرة تتلخص فيما يلى :

١) طريقة الشراء المباشر فى صفقة واحدة .

٢) المشروعات المملوكة بالكامل لأشخاص أو شركات أجنبيه .

٣) النقل عن طريق التراخيص الصناعية لانتاج سلعة أو خدمة معينة .

٤) المشروعات المشتركة .

٥) اتفاقيات المعونة الفنية

وهناك من الوسائل غير المباشرة التى اتبعتها مصر كمايلى :

١) استقدام الخبراء .

٢) البعثات العلمية والعملية .

٣) التدريب بالخارج .

٤) زيارة المعارض الاقليمية والدولية .

٥) المؤتمرات الدولية الصناعية والعلمية : تنظيمها أو الاشتراك فيها .

هذا بالإضافة الى وسائل أخرى اتبعتها بعض الدول النامية ، والتى اعتمدت إلى حد كبير على المشاهدات والتدوين والتصوير والاقتباس بواسطة علماء أو خبراء متخصصين ومتميزين فى هذه القدرات .

ثالثا : أهدافنا من نقل التكنولوجيا :

ليست عملية نقل التكنولوجيا هدفا فى حد ذاتها ، ولكنها وسيلة العصر الحتمية لتحقيق أهداف تعجز الوسائل التقليدية دون تحقيقها ، ويمكن اجمال هذه الأهداف فيمايلى :

– توفير أكبر قدر ممكن من متطلبات الحياة بالنسبة للسواد الأعظم من الناس بدءا بالمتطلبات الضرورية ، ثم بالمتطلبات الترفيهية .

– تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى ، على الأقل فى احتياجاتنا الضرورية ، على المدى القريب والمدى البعيد .

– الاستغلال الأمثل لثرواتنا الطبيعية وقدراتنا البشرية وترشيد الإنفاق لمواردنا .

– مواجهة الزيادة فى معدلات الاستهلاك وحجم الخدمات بزيادة أكبر فى معدلات الانتاج الأفقى والإنتاجية الرأسمالية .

القسم الثانى :

نماذج من تجارب مصر فى نقل التكنولوجيا :

– ليست التكنولوجيا أمرا غريبا أو جديدا على مصر فمنذ قديم الزمن سبقت مصر أمم الأرض فى خلق التكنولوجيا وابتكارها فى مجالات شتى كالبناء والزراعة والنقل والعلاج والنسيج وغيرها . ولم يكن

عسيرا عليها فى العصر الحديث أن تختار منذ عشرات السنين بعض التقنيات الملائمة لظروفها وإمكاناتها مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات القائمة على مخلفات القطن وبعض الحاصلات الزراعية ، وفى مجال التشييد والبناء والزراعة والرى والدواء وصناعات البترول ومشتقاته ، وحققت فى كل ذلك تقدما مرموقا وابتكارات أصيلة .

– واذا عدنا الى فترة ما قبل الخمسينات ، نرى أن نقل التكنولوجيا كان يتم بصورة جزافية وبجهود تكاد تكون فردية فى بعض الحالات ، ومع ذلك ، وبالرغم مما حققته من نتائج طيبة فى حالات معينة ، فان هذه النتائج لم تتوفر لها عوامل البقاء والاستمرار والنماء نظرا لافتقارها الى استراتيجية طويلة المدى وخطط محددة ومتوازنة لكل قطاع من قطاعات الانتاج والخدمات .

– وفى عام ١٩٥٢ انشئ مجلس الانتاج القومى ليكون جهازا للتخطيط الاقتصادى ، وفى عام ١٩٦٤ انشئت الهيئة العامة للتصنيع لتكون الجهاز المركزى للتخطيط الصناعى وشمل نشاطها وسياستها إعداد برامج التنمية الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ .

ومنذ أواخر الخمسينات بدأت ملامح التركيز على توسيع الرقعة الصناعية ، وتدخل الدولة تدخلا مباشرا فى عملية التصنيع . وفى الستينات وأوائل السبعينات ساد نظام التخطيط الصناعى والقطاع العام وتدخل الدولة فى كل قطاعات الاقتصاد . ومنذ عام ١٩٧٣ انتقلت مصر الى مرحلة الاقتصاد المفتوح مع بقاء القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص ورأس المال الأجنبى والخبرة الأجنبية .

ولسنا بصدد تقييم تجربة التصنيع فى مصر ، وهى تجربة حققت بدون شك كثيرا من الإيجابيات ، كما كانت لها أيضا بعض الجوانب السلبية .

إلا أن مايعنينا فى هذا المقام هو أن ماتم فى قطاع الصناعة كان يستهدف توسيع الرقعة الصناعية فى مصر وتحويلها الى بلد صناعى زراعى ، بعد أن كانت تعتمد فى اقتصادها على الزراعة وخاصة زراعة القطن .

استهدفت خطط التصنيع إقامة المصانع ولم تحرص على نقل التكنولوجيا نقلا يتيح استيعابها وتوطينها واستحواذها . واعتمدت مشروعات كثيرة على شراء المصانع جاهزة للتركيب والتشغيل فى صورة عبوة أو حزمة شاملة لرأس المال والمعدات وبعض السلع الوسيطة بل والعلامة التجارية أحيانا تحت اشراف خبرائها الأجانب ، مما عرض مثل هذه المشروعات الى مواجهة صعوبات مادية وفنية فى بعض الأحيان ، فضلا عن تقوية المركز الاحتكارى للبلد أو الشركة الموردة للمصنع .

كما أن البيانات المعلنة رسميا تشير إلى أن خطط التصنيع تجاوزت فى طموحها امكاناتنا المادية والبشرية ، ولم تكن ضمن سياسة شاملة متوازنة تخدم قطاعات الانتاج والخدمات ككل ، باعتبار كل هذه القطاعات قطاعات متكاملة يدعم بعضها البعض . ولذلك عجزت هذه الخطط عن تحقيق معدلاتها المستهدفة .

وتشكيل الأجهزة القائمة على تنمية القطاع الصناعى قد يكون تشكيلا جيدا ، الا أنه لايتعارض مع ماندعو اليه من قيام أجهزة لنقل التكنولوجيا والتنسيق السليم بين مخططات هذه الاجهزة جميعا .

القسم الثالث :

سياسة نقل التكنولوجيا :

لاتدعى هذه الدراسة أنها تضع سياسة لنقل التكنولوجيا ، فتلك مهمة نرجو أن نوفق فى توضيح كيف يتم انجازها ، وما هى الظروف والعوامل المرتبطة بها ، تلك التى تسبقها والتى تواكبها والتى تعقبها ، توفيرا لضمانات النجاح وتجنبا لاحتمالات التعثر فى مثل هذه القضية التى نعتبرها قضية مصيرية .

ومن خلال المناقشات المستفيضة التى أجراها المجلس أثناء دراسة الأوراق المقدمة فى هذا الموضوع برزت آراء واعتبارات يجب أن نؤكد عليها وهى تتلخص فيما يلى :

– ان نقل التكنولوجيا ، أو بالأحرى الانتقال الى عصر التكنولوجيا ، بالقدر الذى نطمع فيه لتحقيق الاهداف المنشودة ، يعنى

تغييرا فى أسلوب حياتنا ونمط سلوكنا ، ونظام عملنا ، ونوعية العلاقة بين أفراد مجتمعنا ، كل فى موقعه . لم يكن عسيرا علينا فى أى وقت من الأوقات ان نحس بمشكلة نعيشها ، وأن نقدر أبعادها ، وأن ينبرى أولو العلم منا إلى دراستها ووضع الحلول الملائمة لها . وكثيرا ما خططنا لهذا الأمر أو ذاك ، وكثيرا ما رسمنا سياسات طموحة فى هذا المجال أو ذاك ، إلا أننا فى كثيرا من الأحيان لم نكن نستقر على حال ، ولا نكاد نشرع فى تنفيذ مخطط حتى نفاجأ بوقفه أو تغييره الى أن أصبحنا نشعر بأننا نعيش حقلا من التجارب المتلاحقة التغيير والتى لا تنتهى الى غاية محدودة سوى متاهات يضيع الهدف بين دروبها المتشعبة والمتقاطعة .

– ان البناء السليم لتكنولوجيا مصرية يجب ان يقوم على الانسان المصرى .

– قد يكون التخطيط أمرا سهلا على الورق ، والتدريب والتعلم والاستيعاب بل والابتكار أمور أثبتنا كفاءتنا فيها عند كل أنواع التحديات على مر التاريخ ، الا أن أهم ما ينقصنا فى هذه المرحلة هو الالتزام والانضباط لدى الانسان المصرى فى جميع المواقع ، بدءا بالمواقع القيادية ، فهى القدوة ، وبدون قدوة سوية لا يمكن أن نتوقع من الجماهير أن تتجاوب وأن تسهم بجهدها الفعال والضرورى لنجاح أى خطة قومية .

– لكى يتحقق التجاوب والتفاعل البناء بين واضعى السياسات والخطط وبين منفذيها والجماهير المستقبلة لها حتى يقوم كل فرد بالدور المطلوب منه فى تحرك متناسق ومتجاوب ، يجب أن تكون هناك سياسات وخطط معينة ومحددة ومفصلة ومعلنة ، وأن يكفل لها عوامل البقاء والاستمرار حتى تبلغ غايتها ، وهذا الأمر يتطلب بالضرورة :

• الاختيار الدقيق للهيئة التى سيناط بها وضع هذه السياسة والخطط وبناء هيكلها بعناية وتجرد ومنحها صلاحيات مطلقة فى وضع الخطط ومتابعة تنفيذها على ان تتمتع بالمرونه الملائمة فى عملها لمواجهة التغيرات المحلية والعالمية .

• توفير المعلومات الشاملة والتفصيلية والدقيقة سواء كانت معلومات محلية تتعلق بمواردنا وواقعنا وإمكانياتنا البشرية والمادية ، وخلاصة تجاربنا الماضية فى شتى المجالات وغير ذلك من المعلومات المحلية الضرورية أو كانت معلومات من الخارج تشمل ما يجرى فى مجال الصناعة والتجارة والمال ، كما تشمل بيانات شاملة عن تجارب الدول الأخرى فى مجال نقل التكنولوجيا ، وطرق نقلها وأنواع التعاقدات المتاحة لهذا النقل .

• فى ضوء ذلك ، وفى تناسق مع الخطة العامة للدولة فى التنمية والانتاج والخدمات ، تضع الهيئة الدائمة المختارة خططا لنقل التكنولوجيا وتضع لها مراحل محددة وأولويات مفصلة .

• تنظيم حملة إعلامية شاملة تستهدف توعية الناس بما يجرى وتجتذبهم إلى معايشة التغيير الجديد والإسهام فى تحقيقه ، كل فى موقعه ، وكل على قدر طاقته وإمكاناته .

– ان وضع سياسة وخطط قومية لنقل التكنولوجيا لايعنى وضع سياسة وخطط للتصنيع أو للخدمات أو للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من الخطط العامة للدولة ، ومع ذلك فسياسة وخطط نقل التكنولوجيا تخدم هذه الخطط جميعا ، ولذلك يجب ألا توضع فى معزل عنها ، بل يجب أن توضع فى ضوئها وعلى هدى منها .

– لابد لواضعى سياسة نقل التكنولوجيا أن يضعوا فى اعتبارهم أن هذا النقل يرتبط بعوامل شتى وأركان حيوية من ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا :

• فهو يرتبط بحضارتنا وما اثبتناه على مر القرون من مدى قدرتنا على التكيف والاستيعاب .

• وهو يرتبط بماضينا القريب وحاضرنا الواقع وما تهيأنا أو نتهيأ له فى هذه الفترة من معايشة أساليب معينة من الثقافة والممارسات الاجتماعيه والفنية والحضارية .

• وهو يرتبط بظروفنا وأحوالنا السياسة ، وكيف تتخير القرار الملائم لامكاناتنا وظروفنا ، ثم كيف نتخذ هذا القرار ، ثم كيف نضع له

ضمانات بقائه ورسوخه واستمراره واحترامه .

• وهو يرتبط بظروفنا الاقتصادية وبمستوى معيشتنا ، وبالآمال التى يمكن أن نحققها لأجيالنا المقبلة ، من خلال رؤية واعية وواقعية لمواردنا وإمكاناتنا الطبيعية والبشرية والجغرافية .

• ويرتبط بمستوى ثقافة عمالنا وفلاحينا وبمستوى كفاءتهم واستعدادهم لاستيعاب هذا الاسلوب أو ذاك فى العمل والانتاج .

• ويرتبط بنظام التعليم على جميع نظمه ومستوياته وبمدى تجاوبه مع متغيرات العصر ، والى أى مدى يعد أبناءنا إعدادا سليما ليضعهم على الدرب مزودين بالعلم والمهارات والأخلاق وهى جميعا ومجتمعة تشكل العناصر الضرورية للنجاح .

• ويرتبط بنظام العمالة القائمة وبقوانينها التى حارت بين الشرق والغرب ولم تحقق النتائج المرجوة فى كثير من الحالات فى ظل نظام الإدارة والإنتاج القائمين ، فما بالنا بها فى ظل الميكنة والتحديث اللذين نطمع فيهما بانتقالنا الى عصر التكنولوجيا .

• ويرتبط بالهيكل العام للقوى العاملة وبتخطيطه على نمط يخدم مخططات التنمية وما سوف يتطلبه التخطيط التكنولوجى وبرامجه على المدى القريب والمدى البعيد .

• ويرتبط بالسياسة التمويلية ، وبتوافر رأس المال اللازم لكل مشروع ، ورأس المال إما أن يكون من المال العام للدولة ، أو يكون من المستثمر المصرى أو الأجنبى ، وهذا المستثمر حذر بطبعه ويحتاج الى توفر مناخ يطمئنه على مصير أعماله وأمواله ، الأمر الذى يقتضى وضع تشريعات وإرساء سياسات متوازنه وثابتة وطويلة الأمد ، مكفولة بضمانات الاستقرار والبقاء .

• ويرتبط بتوافر الرؤية الواضحة والمدروسة والمحسوبة لما نستهدف إدخالة من تقنيات ، ومن أين نستجلبها ، وبمدى قدرتنا وكفاءتنا وخبرتنا فى التفاوض على طلب أفضل ما يلائم احتياجاتنا من تقنيات من أفضل مصادرها ، وكيف يتم ذلك بشروط وضمانات تكفل سلامة نقل التكنولوجيا الذى تقتضيه الظروف ، كما يتيح الفرص الجيدة لاستيعاب هذه التقنيات وتطويرها وتوطينها أو استحوازها .

• ويرتبط بنظام التعامل والعلاقات الدولية ، وهو نظام يقوم حاليا على احتكار الدول المتقدمة لمفاتيح المنجزات العلمية والتقنية ، وحرصها هى والشركات الكبرى والمتعددة الجنسية على استغلال ثروات الدول النامية والمتخلفة والابقاء على اتساع الفجوة الواسعة بينها اقتصاديا وعلميا وتقنيا ، الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى قيام نمط سلوكى عادل وإنسانى فى المعاملات الدولية فى المجال الاقتصادى عامة والتكنولوجى خاصة .

هذه كلها عوامل مرتبطة بسياسة نقل التكنولوجيا ، وهى وان كانت فى مجموعها ومفرداتها تمثل حصرا للمقومات والضمانات اللازمة لنجاح النقل المناسب للتكنولوجيا المناسبة لمجتمعنا ، فهى فى نفس الوقت ، وبطريق غير مباشر ، تشير أيضا الى المحاذير التى قد تقيم المعوقات أمام نقل التكنولوجيا أو تنحرف بها الى مسار قد يكون ضرره أكثر من نفعه .

القسم الرابع :

نموذج من تجارب الدول النامية فى نقل التكنولوجيا :

لعل من أهم العوامل التى تؤدى الى نجاح خطة عامة هو انضباط الأفراد والمجموعات العامة فى هذه الخطة بدءا بمن يتولون مهام القيادة والتخطيط ، ومرورا بالأجهزة المنفذة ، وانتهاء بالأفراد العاديين سواء منهم من يسهم بجهد ضئيل على قدر ما يطلب منه ، أو من يتلقى ثمار هذه الخطة فيحسن تلقيها .

إن الإنسان فى الدول الصناعية المتقدمة (مثل كوريا الجنوبية) لايتمتع بقدرات ذهنية واستعداد لاكتساب مهارات معينة اكثر مما يتمتع به الانسان المصرى . والنموذج الذى يسوقه المجلس عن التجربة الكورية فى نقل التكنولوجيا يفصح عن السر فى نجاح هذه التجربة .

الإنسان الكورى إنسان منضبط الى حد كبير ومن ثم فإن الشعب الكورى بأفراده وجماعاته ، عندما قرر نقل التكنولوجيا ووضع خطته الخمسية الاولى (١٩٦٢ - ١٩٦٦) وتلاها بالخطط الثانية والثالثة

والرابعة ، اتبع اسلوبا واقعيا ومحسوبا فى تخطيطه ، واقتنعت كل الأطراف المعنية بما وضع من تخطيط ، فاستجابت له فى إيمان وانتماء وحماس ، وكان لابد لهذا الجهد المخلص والشامل والجاد أن يحقق النجاح المنشود ، بل إنه تجـاوز فى نجاحـه ماكان مأمولا فيه ومخططا له .

وتتلخص التجربة الكورية الجنوبية فى نقاط واجراءات وملامح نوجزها فيما يلى :

- بدأت التجربة باقتناع فئة واعية من الكوريين بحتمية اللجوء الى العلم والتكنولوجيا لتحقيق النمو الاجتماعى والاقتصادى بمعدلات تتجاوز كثيرا من المعدلات التى تتيحها الأساليب التقليدية .

- اتخذت الخطوات العاملة على خلق مناخ علمى وتكنولوجى وتنمية الوعى بدور العلم والتكنولوجيا وترسيخ الإرادة على احداث التغير فى اصرار .

- رسم سياسة قومية واضحة ومعلنة وشاملة لسياسات تعليمية وتدريبية وتربوية وعلمية واقتصادية واجتماعية ، ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ الجاد .

- إنشاء أجهزة مركزية متخصصة للبحوث والتطوير وتنمية التصميمات الصناعية والهندسية والبحوث التكنولوجية ، وكذلك شئون الإعلام والتوثيق العلمى والتكنولوجى للمراكز القومية للقياس والمعايرة وضبط الجودة والرقابة الانتاجية .

- وضع سياسة معلنة لاستثمار رأس المال الأجنبى والاستفادة بالخبرات الأجنبية وخبرات العقول الوطنية المهاجرة .

- تحديد مجالات وأولويات قطاعات التنمية من واقع التقويم الدقيق لإمكانات الدولة واحتياجاتها الملحة وتطلعاتها المستقبلية .

- وضـع خطط متـدرجة ، تميزت الخطة الخمسية الأولى فيها (٦١- ٦٦) بتنمية الصناعات الخفيفة والاعتماد على العمالة الزائدة وتشجيع القطاع الخاص والاهتمام ببناء شبكات المواصلات والموانى والعناية الخاصة بالتعليم الفنى .

وتميزت الخطة الخمسية الثانية بتنمية قطاعات الكيماويات الصناعية والأسمدة والأسمنت والبتروكيماويات والحديد والصلب ، كما توسعت فى استخـدام الخبرات الأجنبية وإعداد المهـارات المحليـة المدربـة وتنميـة التكنولوجيـا الوطنيـة والتحـرك نحـو الصناعـات الثقيلة .

وكانت الخطتان الثالثة والرابعة امتدادا للخطة الثانية مع استخدام تكنولوجيات جديدة ومتقدمة والتركيز على الصناعات الثقيلة والخدمات الاجتماعية والزراعية .

ومن ملامح نجاح التجربة الكورية الجنوبية :

- زيادة معدل النمو الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ عام ١٩٧٣ .

- ارتفاع قيمة الصادرات من ٥٥ مليون دولار عام ١٩٦٢ الى ٤٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ وتوقع وصولها الى ١٤٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ .

- ارتفاع نسبة البضائع المصنعة فى قائمة التصدير من ٢٧ ٪ عام ١٩٦٢ الى ٩٠ ٪ عام ١٩٧٤ .

بفضل هذا النجاح فى التكنولوجيا تحول المجتمع الكورى الجنوبى الى مجتمع منتج ومصدر .

القسم الخامس :

خلاصة وتوصيات

فى ضوء ما تقدم من دراسات ، يتضح أن عملية نقل التكنولوجيا ، أو على الأصح اجتيازها واتخاذها أسلوبا أساسيا فى الانتاج ، هى عملية حتمية لتحقيق النمو الانتاجى والاقتصادى بالمعدل الذى يكفل الاكتفاء والرخاء ، الأمر الذى يتعذر تحقيقه اذا اكتفينا بالوسائل التقليدية .

كما يتضح من بعض تجاربنا أننا قادرون على تحقيق النجاح فى هذا السبيل اذا وفرنا له عوامل النجاح ومقوماته ، واذا خططنا لذلك ونفذنا ما نخططه بجدية واصرار فى ظل ضمانات قوية تكفل الاستقرار والاستمرار ، مع فصل أجهزة نقل التكنولوجيا فصلا تاما عن التيارات السياسية ، وقصرها على ذوى الخبرة والاختصاص ودعمها بصلاحيات كبرى لا تتأثـر بالجهاز الحاكم ، وأن تتحرر فى عملها من بعـض ما هـو قائـم أو قـد يقـوم من قيـود تعـوق مسيرتهـا أو تنحـرف بمسارهـا .

كما يتضح من هذه الدراسات أن النظام الأمثل للتخطيط ، وأساليب ووسائل تنفيذ هذا التخطيط ومتابعتة تختلف من بلد الى بلد ، واذا ما استقر اختيارنا لنظام معين فهذا النظام لن يكون بالضرورة نظاما موحدا يطبق على كل القطاعات ، فظروف كل قطاع وامكاناته وقدراته ووسائله وأهدافه قد تختلف من قطاع الى قطاع ، بل إن التخطيط فى القطاع الواحد يجب أن يتسم بالمرونة الكافية ليحقق باستمرار تلاؤمه مع المتغيرات المحلية والعالمية ، وليسمح بتحقيق التطور فى الوسائل التقنية المحلية والمستوردة .

وبعد أن أستعرض المجلس هذه الدراسات يتقدم بالتوصيات العامة الآتية :

* انشاء مركز قومى لدراسات نقل التكنولوجيا ، وتنسيق مهمته مع نشاط أجهزة البحث العلمى ، وخاصة البحث العلمى التطبيقى ، فى الجامعات والمعاهد وغيرها ، بحيث توجه هذه الأجهزة قدرا كبيرا من نشاطها لابتكار ما يلائمنا من تقنيات والإسهام فى نقل وتطوير وتوطين ما تستجلبه من تقنيات .

* إنشاء جهاز مركزى لنقل التكنولوجيا ، وجهاز فرعى لكل قطاع أو مجموعة قطاعات من قطاعات الانتاج والخدمات ، ووضع تحديد دقيق وواضح لمهمة كل من هذه الأجهزة وأهدافها ، وعلاقة كل منها بالآخر ، بما يحقق التنسيق والتكامل بين خططها والخطة العامة للدولة فى التنمية والانتاج . ويكون رأى هذا الجهاز المركزى وقراره ضروريا وملزما فى اختيار التقنيات فى القطاعات المختلفة ، ولهذا يجب أن يكون الجهاز تابعا لأعلى المستويات بالدولة ، وأن تصدر التشريعات التى تكفل استقلاله وتدعم صلاحياته ، وتوفر له الاستقرار بحيث لايخضع التغيرات السياسية ، وتكون خططه وخطط الأجهزة الفرعية ملزمة للوحدات والهيئات العاملة فى نطاق كل قطاع .

* تتمثل مهمة وأهداف الجهاز المركزى لنقل التكنولوجيا والأجهزة الفرعية له فيما يلى :

– فى ضوء امكانات البلاد وحاجاتها فى الحاضر وطموحاتها فى المستقبل ، تضع هذه الأجهزة سياسة تكنولوجية صريحة واضحة ومعلنة ، وعلى هديها توضع خطط لنقل التكنولوجيا يراعى فيها التدرج فى حجم ادخال التكنولوجيا وطرق إدخالها ، مع وضع قوائم بتصنيف السلع والخدمات التى يراد إنتاجها ووضع استراتيجية للتمويل اللازم للانتاج ، واستراتيجية لأنواع تقنيات الانتاج .

– وضع أهداف محددة بالنسبة لانتاج سلع معينة وتطوير سلع معينة فى أوقات محددة .

– وضع ضوابط عامة لصيغ التعاقد مع الشركات الموردة للتكنولوجيا فى كل قطاع تتيح أفضل الفرص لاستيعابها وتطويرها وانتشارها واستحواذها ، وصولا فى النهاية الى تدعيم التكنولوجيا الوطنيه والاعتماد عليها فى المقام الأول .

* توفير المناخ اللازم ودعم الإمكانات البشرية بما يلائم متطلبات الانتقال الى عصر التكنولوجيا ، وذلك من خلال :

– تنظيم حملة اعلامية لنشر الوعى التكنولوجى والالمام بأهمية دور العلم والتكنولوجيا فى صنع رخاء الوطن والمواطنين ، وبكيفية الاسهام فى خطط نقل التكنولوجيا .

– اعادة تنظيم هياكل التعليم والتدريب وبرامجها ، لكى تغذى خطط التنمية بالادارى المتطور ، والفنى الكفء ، والعامل الماهر .

– تدعيم أجهزة البحث العلمى ، وخاصة الأبحاث التطبيقية ، ووضع استراتيجية لها تكفل الارتفاع بكفاءتها فى مجال نقل التكنولوجيا التى تتطلبها خطط التنمية والانتاج ، وتشجيع الباحثين فى هذا المجال بتقديم حوافز مادية وأدبية مجزية للمبدعين منهم .

- إعطاء الأولوية والدعم للكفاءات والخبرات المحلية ممثلة فى بيوت الخبرة والبيوت الهندسية والخبرات والأجهزة المحلية القادرة على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة ، حفزا للإنسان المصرى على تقديم العطاء البناء ، وتوفيرا للنفقات الباهظة التى تنفق على الجهات الأجنبية .

* اتخاذ إجراءات معاونة وضرورية ووضع ضوابط معينة تكفل دعم نقل التكنولوجيا وسلامة هذا النقل وحمايته . وفى مقدمة هذه الاجراءات والضوابط :

- تطوير النظام الإدارى فى كل قطاع وفى كل وحدة إنتاج وفقا لأحدث أساليب الإدارة .

- تطوير جهاز الإحصاء والمعلومات بحيث يكون قادرا على تزويد الجهات المعنية بما يلزمها من معلومات وبيانات دقيقة وشاملة وفورية .

- اعادة النظر فى قوانيـــــن العمـــــالة لتجنب ظاهرة البطالة المقنعة من ناحية ، وربط الأجر بالانتاج وتوخى توفير الحـــــوافز للممتازين وتقديم الثواب وتوقيع الجزاء علـــى من يستحـــق من ناحية أخرى .

- التنسيق بين الجهات المعنية للعمل على إعادة تشكيل هيكل القوى العاملة بما يخدم متطلبات خطط الانتاج .

- وضع ضوابط لهجرة الكفاءات والخبرات المصرية بحيث لا تؤثر هذه الهجرة على مستوى الأداء المحلى .

- وضع ضوابط للحماية الجمركية لمنتجاتنا المحلية ، بحيث تؤدى هذه الحماية وظيفتها بشكل متوازن ، فلا تشجع على تهاون المنتجين فى الالتزام بالمواصفات القياسية ومستوى الجـــــودة المطـــلوب فى منتجاتهم أو تهاونهم فى التطوير والتحسين المستمر لهذه المنتجات وصولا بها الى مستوى الانتاج العالمى المتقدم .

دور العلماء والباحثين فى دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية

تمثل المشروعات الاستثمارية فى مجالات الصناعة والزراعة وغيرهما من المجالات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيه ، حجر الزاوية فى خطط التنمية ذات الآثار البعيدة على الاقتصاد القومى والحياة الاجتماعية فى بلادنا .

وقد عانت مصر فى بعض مراحل التنمية فيها ، من اقامة مشروعات استثمارية تكلفت الطائل من الأموال والوقت والجهد دون أن تتوفر لها المقومات الأساسية لنجاحهاوتحقيق العائد الكامل منها ، بل إن بعضها أدى إلى إهدار للأموال والوقت والجهد جميعا ، وإلى إحباط وتعطيـــــل بعـــض خطط التنمية والمشروعـــات المترتبـــة على استكمالها .

ولعل السبب الرئيسى وراء عدم الاستفادة المثلى من بعض هذه المشروعات أو عدم نجاح بعضها ، هو عدم توافر دراسة علمية متكاملة الجدوى تعد بمعرفة خبراء واستشاريين على درجة عالية من الكفاءة ، وطول الخبرة فى هذه المجالات لتثبت صلاحية هذه المشروعات فنيا واقتصاديا وملاءمتها اجتماعيا .

ومن هنا فقد استقر الرأى على ضرورة إجراء دراسات الجدوى

للمشروعات الاستثمارية التى تبلغ أحجام الاستثمارات فيها مبلغا معينــا ، وإن كان هذا لايمنع الجهات المختصة - لاعتبارات معينه - أن تطلب إعداد دراسات جدوى للمشروعات التى تقل قيمة المال المستثمر فيها عن هذه المبالغ .

وقد درجت - فى السنوات القليلة الماضية - بعض الوزارات ، والهيئات والمؤسسات الحكومية وبالقطاع العام ، على طلب اجراء دراسات لجدوى بعض مشروعاتها الاستثمارية وقام بأغلبها مكاتب خبرة واستشاريين أجانب .

وفى مصر ثروة من الخبرات والكفاءات المصرية متمثلة فى العلماء والباحثين والخبراء المتجمعين أو المتناثرين فى الجامعات ومعاهد ومراكز البحوث والهيئات والوزارات العديدة .

وبلادنا مقبلة على مرحلة تنمية ضخمة تعوز مشروعاتها دراسات للجدوى واسعة ودقيقة ومتعمقة ، ولايجوز ألا يشترك فى هذه الدراسات علماؤنا وباحثونا الذين يتميزون الى جانب خبراتهم - بالولاء العميق لمصر وقضايا تنميتها .

واذا كان القيام بدراسة الجدوى يمثل مهنة أو حرفة يتطلب إتقانها سنوات طويلة من الممارسة للحصول على الخبرة اللازمة لها ، فإن العلماء والباحثين لايقومون بكل هذه الدراسات ولكن يستعان بهم كمستشارين لحل مشكلة معينة . واذا كانت بيوت الخبرة تقوم بدراستها معتمدة على فريق متكامل من الخبراء يتناول الجوانب التفصيلية للمشروع ، فإن معاهد البحوث والجامعات تستطيع دراسة الجوانب العامة للمشروع ، واعطاء الخبرة المتخصصة فى موضوع معين ، وتكوين الكــــوادر اللازمــــة للتخصصــــــــات المطلوبــــة لدراســــة الجدوى .

ونظرة إلى القائمين بدراسات الجدوى فى مصر ، تبين انهم يندرجون فى تنظيمات ثلاثة : مكاتب خاصة قائمة على العلماء المصريين كأفراد وليس كتنظيم ، ومكاتب مصرية تابعة لشركات أجنبية ، ومكاتب لشركات استثمارية أجنبية فى مصر ، كذلك فإن مستوى الهيئات المصرية القائمة بدراسات الجدوى مازال ضعيفا بالمقارنة بغيرها من الهيئات والمكاتب الأجنبية .

ويرى البعض أن دراسات الجدوى تتوفر لها سبل النجاح اذا نظمت بقانون أو تولاها تنظيم حكومى ، ولكن الذى لاشك فيه أنه قد آن الآوان لوضع تنظيم قد يدعمه لون من التقنين يضمن إشراك الخبرة المصرية فى دراسات الجدوى التى تتطلبها خطط التنمية ، الأمر الذى يعاون المراكز البحثية على تطوير أبحاثها الجارية . كما أن تزاوج الخبرة الاجنبية مع الخبرة المصرية فى بادئ الأمر يوفر للمشروعات فرصة وجود تقنية حديثة متقدمة مطعمة بمعرفة حقيقية بالبيئة المحلية ، ويعمل فى نفس الوقت على تدريب الخبراء والعلماء المصريين على هذا اللون من الخبرة والتخصص الهام .

وقد خلص المجلس الى التوصيات الآتية :

* اصدار قانون يحتم توافر دراسات الجدوى بالنسبة للمشروعات الاستثمارية العامة ذات التمويل الذى يزيد عن حجم معين ، بواسطة بيوت للخبرة وخبراء استشاريين ذوى مواصفات معينة من الكفاءة وطول الخبرة والتخصص فى هذه الدراسات .

ويتطلب ذلك ضرورة تسجيل مكاتب دراسات الجدوى موضحا بها أسماء أعضائها ومؤهلاتهم والخبرات السابقة لهم ولمكاتبهم ، كما يتطلب إنشاء جداول للخبراء فى المجالات التخصصية المختلفة (زراعية وصناعيــــــة وهندسيــــة وطبية واقتصاديــــة واجتماعيــــة وقانونيــــة وغيرها) .

* وضع تشريع يتيح إشراك بيوت الخبرة المصرية فى دراسات

الجدوى ، وإشراك العلماء المصريين بوجود ممثلين منهم فى المشروعات المشتركة بين مصر والدول والهيئات الدولية والأجنبية ، وأن تكون للمشروعات دراسات جدوى محلية كلما أمكن ذلك .

* العمل على دعم المراكز والهيئات القائمة على حصر البيانات والاحصاءات اللازمة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية والفنية وغيرها (مثل الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، وجهاز الزراعة وجهاز الصناعة وجهاز تنظيم الاسرة وغيرها من أجهزة القطاعات المدنية الاخرى) وعلى التنسيق والتكامل فيما بينها ، بما يمكنها من إتاحة المعلومات الدقيقة والوافية فى هذه المجالات .

* حصر ما تم من دراسات للجدوى للتعرف على الأنواع المتاحة من هذه الدراسات ، وتجميعها وتصنيفها للرجوع اليها فى بعض المشروعات المماثلة وحتى لاتبدأ دراسات الجدوى الجديدة من نقطة الصفر مما يوفر الجهد والنفقات .

* حفز وتشجيع الهيئات البحثية لدراسة وسائل إنشاء هيئات خبرة استشارية تخصصية أو متكاملة بها ، تضم ذوى الخبرة من العلماء والباحثين الراغبين من العاملين داخل هذه الهيئات سواء كانت مراكز البحوث أو جامعات ، وتنظيم دورات لتشجيع هؤلاء العلماء على تطوير وتنمية خبراتهم وتطويع علمهم وبحوثهم فى مجالات دراسات الجدوى المختلفة .

* دعوة الجامعات للعمل على إعداد الكوادر القادرة على الإسهام فى دراسات الجدوى وتقييمها ، ويمكن الاستعانة فى ذلك بالخبراء المصريين فى هذا المجال ، مع استمرار تدريب هذه الكوادر وتطويرها . ولعل الدراسة لدبلوم دراسات الجدوى التى تنظمها كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة أن تكون إحدى الوسائل فى هذا السبيل .

دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة

البيئة هى ذلك المحيط الذى يعيش فيه الانسان ويمارس فيه نشاطه فى الحياة ، وهى أيضا ذلك المستودع لموارد الانسان وعناصر الثروة المتجددة وغير المتجددة والتى تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على الانسان وتتأثر به لاسيما فى عصرنا الحالى الذى تتزايد فيه قدرة الانسان على التأثير فى البيئة حتى بلغت درجة يتعين عليه معها أن يفكر مليا ، ويراجع نفسه ، توقعا لمخاطر بيئية تتهدد حياته وتتهدد الأجيال القادمة من بعده . وحين بدأ الانسان تاريخه على هذا الكوكب كان جل همه حماية نفسه من غوائل العوامل البيئية وخاصة ما يحيط به من حيوانات ضارية وكائنات دقيقة تفتك به ، ودار الزمن وأصبح الانسان الآن وجل همه حماية البيئة من غوائل الانسان .

ومن المعروف أن للبيئة مع مرونتها طاقة معينة وحدودا على استيعاب ما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات نتيجة لنشاط الانسان ، فاذا تجوزت هذه الحدود أدى ذلك الى خلل يصعب إصلاحه أو تعويض خسائره ، ولايمكن للانسان أن يتعرف هذه الحدود إلا عن طريق البحوث والدراسات التى تتقصى علاقة الإنسان بالبيئة وتعامله معها حفاظا على

توازنها وحماية لسلامتها .

وترتبط آثار الانسان على البيئة بمجالات رئيسية ثلاثة :

أولها : يتصل بمشكلة السكان وتزايدهم المطرد وتزاحمهم فى مناطق الاستقطاب السكانى وتزايد تطلعاتهم الاجتماعيه والاقتصادية ، وتعاظم استنزافهم واستهلاكهم للموارد وهو ما يعبر عنه بثورة التطلعات المتزايدة ، وما تبعها من تزايد فى معدلات استهلاك الموارد وتغير أنماط الاستهلاك وعدم ترشيدها - وقد أدى تفاقم مشكلة السكان والنمو السكانى السريع الذى تزيد معدلاته كثيرا على المعدلات المناسبة فوق رقعه محدودة من الأرض إلى آثار عديدة تنذر بالخطر ، منها بطء معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى والنهوض بالخدمات البيئية العامـــة ، بل إن هذا الانفجار السكانى أصبح يلتهم ثمار الجهود المبذولة فى تنمية الدخل القومى والزيادة فى الرقعة الزراعية ويتسبب إلى حد كبير فى تدهور المرافق المختلفة ، والعوامل المؤثرة فى صحة البيئة المصرية من مياه وصرف صحى وتخلص من الفضلات ومخلفات الصناعة وتلوث الهواء والتربة والازدحام والضوضاء وغيرها .

كما أن هجرة السكان من الريف الى الحضر وهى من أبرز سمات التحولات المعاصرة ، تزيد من مظاهر الضغط السكانى لدرجة تفسد البيئة وتقلل من صلاحيتها للحياة الانسانية ، وقد تفاقمت هذه الظاهرة فى القاهرة الكبرى ، حيث زادت نسبة تعداد سكانها الى جملة سكان الجمهورية من ١١ ٪ عام ١٩٧٦ الى نحو ٢٠ ٪ عام ١٩٨٠ ، وتقول الاحصاءات السكانية كذلك ان ٧١ ٪ من المصريين كانوا يسكنون الريف عام ١٩٤٠ وقد انخفضت هذه النسبة فى الوقت الحاضر الى ٥٧٪ أو أقل بسبب الهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر ، مما يشكل عبئا جسيما على المرافق والخدمات ويحمل البيئة ما لا طاقة لها به أو باستيعابه - أضف الى ذلك المشاكل التى تزيد الحال سوءا والناجمة عن الانتقالات اليومية من الريف الى الحضر والتى بلغت لمدينة القاهرة مثلا اكثر من مليون نسمة ممايضيف عبئا جديدا مفاجئا على المرافق العامة تنوء بحمله ويعجزها عن الوفاء باداء خدماتها مما يؤدى فى النهاية الى تدهور البيئة وعناصرها المختلفة .

وتجدر الإشارة أيضا فى هذا المقام إلى الزيادة المطردة فى معدلات الكثافة السكانية فى المدن مما أوجد مشكلة بالغة الخطورة على البيئة والمرافق ، وقد بلغت كثافة السكان فى بعض احياء مدينة القاهرة (باب الشعرية ، وروض الفرج) أكثر من مائة الف نسمة بالكيلو متر المربع بما يجاوز أربعة امثال الكثافة السكانية المناسبة ، والملائمة لصلاحية البيئة ، والعيش فيها بسلام وبدون زحام يخنق الانفاس ، أو ضوضاء تذهب براحة الانسان ، وتسبب له بعض الأمراض ، وهنا تبرز أهمية تخطيط المدن وأثره على البيئة وضرورة إنشائها وتخطيطها على الأسس البيئية القويمة .

اما المجال الثانى الذى يرتبط بآثار الانسان على البيئة فيتصل بقضية التلوث البيئى ، وهى قضية وثيقة الصلة بنواح متعددة من نشاط الانسان من حيث استنفاده للموارد البيئية غير المتجددة كالبترول والمعادن وغيرها وما أدخله على البيئة فى ثورته الزراعية من الكيماويات والمخصبات وما استجد فى ثورته الصناعية من ملوثات نتيجه لاحتراق الوقود وما تنفثه المصانع ووسائل النقل من سموم ودخان وأتربة علاوة على مخلفات الانسان .

كل هذه الملوثات والنفايات التى استحدثتها الثورة الزراعية والثورة الصناعية لاتستطيع البيئة الطبيعيه أن تتحمل آثارها لأن دورات العناصر المعروفة تفتقد القدرة على تحصيلها ودرء اخطارها ، ومن ثم كانت لها آثارها الضارة والبعيدة المدى على البيئة أرضها ومائها وهوائها وعلى توازنها ، وقد امتدت هذه الآثار الى مياه الشرب والمجارى المائية والبحار والبحيرات وكذلك إلى تلوث الهواء والتربة كما تلوثت البيئة من النفايات والفضلات الجافة وغيـــرها .

ويمكن ان نورد هنا بعض الأمثلة التى تدل على خطـــورة هذه المشكـــلة وأبعادها :

- التزايد المطرد فى كمية الغبار العالق فى الهواء ، وتدل الارصاد على ان الغبار زاد بمعدلات تترواح بين ١٠ و ٥٠٪ من المعدلات الطبيعية وتبلغ كمية الغبار أو التراب المتساقط فوق مدينة القاهرة من ستين الى مائة طن (٦٠ - ١٠٠ طن) على الميل المربع فى الشهر .

- تزايد نسبة ثانى اكسيد الكربون فى الهواء بمعدل متوسط ٣ ٪ كل عام نتيجة لاستهلاك المصادر الحفرية للوقود .

- أخطر الملوثات الكيماوية والتى منها مركبات المعادن الثقيلة كالرصاص والزنك والكاديوم والمركبات العضوية الكلورينية ، لا تستطيع البيئة تحليلها ، ومن ثم تبقى وتتزايد كمياتها ، ويعظم خطـــرها على البيئة .

- يتفاقم خطر التلوث الجوى بمدينة القاهرة من سحب الدخان التى تطلقها يوميا عوادم أكثر من مائة ألف سيارة تجوب شوارعها ومائة وعشرين مدخنة للمصانع بالاضافة إلى نحو عشرين الف موقع تنتشر بالمدينة من الورش والصناعات الصغيرة التى تنبعث منها نفايات يتلوث بها الهواء .

- الاسراف فى استخدام المخصبات الكيماوية فى الزراعة وما ينصرف منها الى شبكات الرى والصرف ، يفسد البيئة المائية بفعل الزيادة البالغة فى مركبات النيتريت السامة أو بفعل الزيادة فى مركبات الفوسفات ومايتبعها من نمو الطحالب نموا زائدا يفسد التوازن فى الحياة .

كما أن من نتائج التوسع فى استخدام المبيدات الحشرية أن تبقى نسبة فى التربة لمدد طويلة قد تصل الى عدة سنوات خاصة بعد اقامة السد العالى وقلة مياه الغمر والاتجاه الى الوسائل الحديثة بالرى والتنقيط وتسرى هذه المبيدات فى أنسجة النبات وتؤثر بعد ذلك على المنتجات الزراعية وكذلك الحيوانية ، كما أنه قد تكون لمشروعات الرى والصرف آثار جانبيه كثيرا ماتسبب تدهورا فى خصوبة التربة وملوحتها وارتفاع منسوب المياه الجوفية فيها .

- يجمع من مدينة القاهرة يوميا قرابة خمسة آلاف طن من القمامة منها ثلاثة آلاف طن من قمامة الشوارع وألفان من قمامة المنازل ، ولاتعامل هذه القمامة بالطرق الصحية التى تكفل حماية البيئة من خطرها باعتبارها مصدرا من مصادر التلوث البيئى .

اما المجال الثالث الذى يرتبط بآثار الإنسان على البيئة فهو ما يعرف بقضية تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على مصادر الثروة غير المتجددة من بترول ومعادن وغيرها بالاستغلال الامثل والرشيد . وتتصل بموضوع استغلال مصادر الثروة الطبيعيه مسألة المحافظة على التوازنات البيئية اذ ان أى خلل فى هذه التوازنات يستتبعه تحولات بيئية بعيدة الأثر .

نماذج للقضايا البيئية فى مصر :

١- تسبب زحف العمران الحضرى على الأراضى الزراعية فى أن خسرت مصر حصيلة جهدها المتصل فى توسيع رقعة الأرض الزراعية ويقدر معدل الزحف العمرانى على الأرض الزراعية الخصبة بحـــوالى ٤٠ - ٥٠ الف فدان سنويا فى خلال السنوات العشرين الماضية ، والأمر يقتضى وضع سياسة وطنية لاستخدام الارض .

٢- تم توزيع المراكز الصناعية فى مصر على أسس لم تكن بينها الاعتبارات البيئية . وقد نشأ عن ذلك اكتظاظ بيئى فى شبرا الخيمة وحلوان والاسكندرية وغيرها ، وتعرضت المناطق الآهلة بالسكان وشبكة المصارف الى مخاطر التلوث البيئى بالمخلفات الصناعية ، والأمر يقتضى إدخال الاعتبارات البيئية فى تخطيط توزيع المناطق الصناعية .

٣- تجاوز التلوث فى مواقع متعددة حد الحرج مثال ذلك : تلوث بحيرة مريوط وسواحل الاسكندرية ومنطقتى حلوان وشبرا الخيمة وهواء

مدينة القاهرة .

٤- لم تراع الاعتبارات البيئية فى تخطيط المناطق السكانية الجديدة ولا فى تصميم الوحدات السكنية ونشأ عن ذلك مشاكل تتصل بالمواءمة بين الأحوال البيئية والعوامل الاجتماعية وبين تصميم المبنى – مثال ذلك مناطق إسكان كوم أمبو ومشروعات الاسكان فى منطقة حلوان ومشروعات الاسكان الشعبى .

٥- يواجه الريف المصرى تزايدا فى تلوث البيئة وعناصرها ، نتيجة التوسع فى استخدام المبيدات والمخصبات .

٦- تتسبب حركة النقل فى البحر الاحمر وخليج السويس والبحر المتوسط وكذلك خط أنابيب البترول من السويس الى الاسكندرية فى تلوث مياه البحر بالزيت وفى تلوث الشواطئ المصرية وخاصة الشواطئ السياحية ، بالاضافة الى ماقد تتعرض له السواحل من مخاطر التلوث الطارئ الناشئ عن حوادث انفجار ناقلات البترول .

٧- ظهرت آثار بيئية نتيجة للتغيرات التى طرأت على نهر النيل وفروعه وأراضيه وشواطئ الدلتا بعد استكمال ضبط النيل بإقامة السد العالى ، مما يستدعى الاهتمام الخاص نظرا لجسامة بعض هذه الآثار .

٨- مصر مقبلة على إقامة عدد من المفاعلات الذرية واستخدام الطاقة النووية وهى مسألة ذات جوانب ومشاكل بيئية .

جهود العلماء والباحثين فى التصدى لقضايا البيئة فى مصر :

تجرى فى مصر فى الوقت الحاضر أنشطة ودراسات وبحوث تتناول قضايا البيئة من نواح مختلفة يضطلع بها نخبة من العلماء والباحثين وتهدف فى النهاية الى محاولة الحفاظ على البيئة وحل مشكلاتها وحمايتها من مخاطر تهددها وتهدد بالتالى حياة الانسان وأمنه وسلامته – وبعض هذه الأنشطة وطنى تقوم به الهيئات العلمية فى مصر وحدها وبعضها يجرى فى اطار تعاون ثنائى بين هيئات مصرية ونظيرات لها فى دول صديقة وبعضها يجرى فى إطار مشاركة مصر فى برامج صحة البيئة التى تشرف عليها منظمة الصحة العالمية ومساهمة وزارة الزراعة فى برامج البيئات الريفية التى تعاونها منظمة الأغذية والزراعه ، وكذلك مساهمة الشعبة القوميه للتربية والعلوم والثقافة فى الربط بين الهيئات العلمية وبين البرامج التى تشرف عليها منظمة اليونسكو وغير ذلك من الأنشطة المشتركة .

وغنى عن البيان أن القضايا البيئية تمثل نمطا من المشاكل العلمية والتطبيقية التى يقتضى تناولها عدد من الدراسات المتكاملة منها الأرصاد البيئية التى تهدف الى تقويم مدى المشكلة وأبعادها وشدتها والى رصد تطورها ومنها البحوث التى تهدف الى تقويم أثر التحولات البيئية وتفاعلاتها ، ومنها التى تقصد إلى تبين وسائل الوقاية والعلاج . والبحوث البيئية بطبيعتها متعددة الجوانب العلمية ولا تقتصر على تخصص علمى محدود ، وإنما تعتمد على جبهة علمية متعددة التخصصات .

برنامج قومى للبحوث البيئية :

من الواضح أن بحوثا ودراسات بيئية عديدة تجرى فى جهات وهيئات علمية متفرقة ويضطلع بها كثير من العلماء والباحثين من الجامعات والوزارات ومراكز البحوث والمعاهد العلمية المختلفة ، إلا أن معظم هذه البحوث وكذلك الهيئات التى تتولاها تفتقر الى الترابط الوثيق فيما بينها حتى أن الكثير من هذه البحوث والدراسات على أهميتها البالغة إما لم تصل الى مرحلة التطبيق أو ظل الانتفاع بها فى التطبيق محدودا ، أو حدث تقاعس وتباطؤ فى التطبيق والتنفيذ كما فى بحوث حماية الشواطئ التى أسفرت عن نتائج ومقترحات عملية وتطبيقية بالغة القيمة مما قد يؤدى الى أن تصبح المعلومات المتحصل عليها قليلة الفائدة نظرا للتغيرات الطبيعية المستمرة فضلا عن ازدياد تكاليف

الحماية سنة بعد أخرى .

وفى ضوء كل ذلك وتمكينا للترابط الوثيق والتنسيق فيما بين هذه البحوث والقائمين بها من العلماء والباحثين وكذلك الهيئات التى تتولاها ورغبة فى انطلاقة كبرى للعمل المثمر البناء فى هذا المجال ، فإن الأمر يتطلب انشاء برنامج وطنى للبحوث والدراسات البيئية يأخذ فى الاعتبار البحوث الجارية ويستكمل العناصر الناقصة فيها ويحدث الترابط والتكامل بين هذه الأنشطة جميعا ، وكذلك بين القائمين بها من الهيئات والباحثين كما يحدث الترابط بين هذه البحوث وبين خطط التنمية .

ويمكن أن يشمل البرنامج الوطنى مجالات البحوث والدراسات البيئية الآتية والتى يقوم بها العلماء والباحثون والمتخصصون فى علوم البيئة فى مصر :

١- دراسة أنماط دوران الموارد وسريان الطاقة فى النظم البيئية الطبيعية ، والتغيرات التى تطرأ عليها نتيجة استخدام الانسان وخاصة آثار الوسائل التكنولوجية الحديثة .

٢- الآثار التراكمية للبقايا والنفايات بالنواتج الجانبية الناشئة عن النشاط الحضرى للمجتمع وعلاقة ذلك بصحة البيئة ، ودراسة انتقال الملوثات البيئية فى الهواء وفى الماء وفى التربة ، والتحولات التى تطرأ عليها نتيجة تفاعلاتها مع عناصر البيئة والتغيرات التى تحدث نتيجة سريانها فى السلاسل الغذائية .

٣- الآثار البعيدة لوسائل الانتاج الزراعى الحديثة على خصوبة الأرض وانتاجيتها .

٤- الآثار البيئية للزيادة السكانية المطردة والتحولات والتغيرات الديموجرافية .

٥- التقويم الاقتصادى فى إطار النظرة البعيدة المدى لاستغلال الموارد الطبيعية المتجددة (الزراعة - الرى - المصايد ..) والموارد الطبيعية غير المتجددة (البترول - المعادن -المياه الجوفية) .

٦- دراسة النظم البيئية التى أنشاها الانسان واستخدم فى ذلك التكنولوجيا المختلفة فى مواقع الاسكان والصناعة وغيرها فى الحضر والريف ، وتحديد التفاعلات الجارية فيها ، مثل تفاعلات الطاقة انتاجا وسريانا ، وكذلك دراسة طاقة هذه النظم فى استيعاب الأعداد المتزايدة فى السكان والمنشآت الانتاجية فى الصناعة والزراعة .

والمقترح أن يولى العلماء والباحثون الدراسات والموضوعات الآتية اهتماما خاصا :

- الأسس العلمية لاستخدام الأرض وتخطيط الافادة منها ، والهدف هو وضع خريطة لاستخدام الأرض فى مصر (على امتداد المليون كيلو متر مربع وهى جملة مساحة مصر) إلى مدى خمسين عاما .

- دراسات بيئية على النظم البيئية المنتجة بقصد وضع الأسس العلمية لتحديد قدرتها على الاستيعاب ولترشيد استغلال مواردها خصوصا فى مجالات :

- مصايد الأسماك .
- المراعى الطبيعية فى النطاق الساحلى من السلوم الى رفح .

- دراسات على إعادة استخدام الموارد البيئة مثل :

- إعادة استخدام الصرف الصحى والصرف الزراعى .
- ترشيد استخدام المخلفات (المخلفات الزراعية - القمامة - المخلفات الصناعية) .

- دراسات لانشاء شبكة وطنية شاملة للأرصاد البيئية (على نمط الشبكة المصرية للأرصاد الجوية) تتألف من محطات حقلية فى أنحاء الجمهورية تجمع البيانات عن تلوث المياه والارض والهواء توطئة لتحليلها وتقييمها ويمكن أن تتناول الدراسة توصيف عناصر الشبكة ووحداتها الحقلية ووضع برنامج عمل الوحدة أو الجهاز المركزى الذى يتلقى البيانات والمعطيات وكذلك دراسة المتطلبات المادية والبشرية لهذه الشبكة . ويمكن ان يكون مركز أبحاث صحة البيئة بوزارة الصحة

(تحت الإنشاء بامبابة) المركز الرئيسى لهذه الشبكة الوطنيه توفيرا للنفقات .

– الإسهام فى وضع خطة قومية للتدريب والتأهيل فى مجال العلوم البيئية يتضح فيها دور المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية وفى هذا المجال بدأ الاهتمام فى بعض المدارس بالتعليم البيئى .

– الإسهام فى وضع خطة قومية للتثقيف العام والتوعية بقضايا البيئة بهدف الحفاظ عليها وحمايتها من مخاطر تهددها وتهدد بالتالى حياة الانسان وأمنه وسلامته على أن يتضح فى هذه الخطة دور الإعلام بقطاعاته المختلفة ودور الثقافة الجماهيرية .

– قيام الجمعيات العلمية وكذلك اللجان القومية ذات الصلة بشئون البيئة وكلها تزخر بعدد كبير من علمائنا بمضاعفة الجهد فى إثارة الاهتمام بقضايا البيئة ، ونشر الوعى بها ، وذلك بعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات ، لمناقشة هذه القضايا ، وابداء الرأى فيها ، وحل مشاكلها ، وكذلك العمل على نشر البحوث والدراسات المتعلقة بهذه القضايا .

– المشاركة فى إجراء الدراسات اللازمة للتشريعات البيئية فى مصر بما فى ذلك من مراجعة القائم من هذه التشريعات وإدخال مايلزم من تعديل عليها أو تطوير لها أو وضع تشريعات جديدة فى ضوء الظروف البيئية السائدة والمتغيرات والتطورات البيئية المعاصرة .

توصيات عامة

* اجراء حصر شامل للعلماء والباحثين والمشتغلين بعلوم البيئة فى مصر تحت عنوان يبرز تخصصاتهم الدقيقة فى العلوم البيئية لتيسير تكوين الفرق البحثية المتكاملة ، وكذا حصر الهيئات العلمية والوحدات البحثية بالجامعات والوزارات ومراكز البحوث والمعاهد التى تشتغل بعلوم البيئة وتطبيقاتها .

* اجراء حصر شامل للبحوث البيئية الجارية والمنتهية فى مختلف القطاعات ، بهدف معرفة الصالح منها للتطبيق ، وكذلك لتفادى الازدواج والتكرار .

* المبادرة بوضع برنامج قومى لبحوث البيئة فى مصر يضطلع بتنفيذه العلماء والباحثون فى مختلف القطاعات ، ويأخذ فى الاعتبار البحوث الجارية والمنتهية ويستكمل العناصر الناقصة فيها ، ويحدث الترابط والتكامل بين هذه البحوث جميعا ، وكذلك بين القائمين بها من الهيئات والباحثين ، كما يحدث الترابط بين هذه البحوث وبين خطط التنمية ، على أن يتولى هذه المهمة جهاز مركزى .

* العمل على إنشاء شبكة وطنية شاملة للأرصاد البيئية على نمط الشبكة المصرية للأرصاد الجوية تتألف من محطات حقلية فى أنحاء الجمهورية تجمع البيانات عن تلوث الأرض والمياه والهواء توطئة لتحليلها وتقييمها فى وحدة أو جهاز مركزى يعمل به مجموعة من العلماء والاخصائيين ويصدر النشرات البيئية والتقارير الدورية ، كما يحدث الترابط بين الشبكة الوطنية وبين البرامج الدولية لارصاد البيئة ، ويقترح أن يكون مركز أبحاث صحة البيئة بوزارة الصحة (تحت الإنشاء بامبابة) المركز الرئيسى لهذه الشبكة الوطنية .

* وضع خطة قومية للتدريب والتأهيل فى مجال العلوم البيئية ، يشترك فى وضعها العلماء والمتخصصون فى هذا المجال ، ويتضح فيها دور المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية وغيرها من الهيئات المهتمة بشئون البيئة بالقطاعات الأخرى فى الدولة ، وكذلك بتوجيه برامج التعليم فى مختلف التخصصات والمراحل الى المشكلات البيئية .

* وضع خطة قومية للتثقيف العام والتوعية بقضايا البيئة بهدف الحفاظ على سلامتها وحمايتها من مخاطر تهددها وتهدد بالتالى حياة الانسان وأمنه وسلامته ، على أن يتضح فى هذه الخطة دور الإعلام بقطاعاته المختلفة ودور الثقافة الجماهيرية والثقافة الدينية ، مع الأخذ فى الاعتبار ما يمكن أن يقوم به علماؤنا فى هذا السبيل ، ويذكر على سبيل المثال لا الحصر موضوع المحميات الطبيعية .

* ضرورة قيام الجمعيات العلمية وكذلك اللجان القومية ذات الصلة بشئون البيئة ، وكلها تزخر بعدد كبير من علمائنا بمضاعفة الجهد فى إثارة الاهتمام بقضايا البيئة ونشر الوعى بها ، وذلك بعقد المؤتمرات

والندوات والمحاضرات ، لمناقشة هذه القضايا وابداء الرأى البناء فى حل مشاكلها ، وكذلك العمل على نشر البحوث والدراسات المتعلقة بهذه القضايا ، مع ضرورة الاهتمام بتطبيق هذه البحوث والتوصيات .

* اجراء الدراسات اللازمة للتشريعات البيئية فى مصر بما فى ذلك من مراجعة القائم من هذه التشريعات وإدخال ما يلزم من تعديل عليها أو تطوير لها أو وضع تشريعات جديدة تتوام مع الظروف والمشاكل البيئية السائدة والمتغيرات والتطورات البيئية المعاصرة – وذلك باشتراك العلماء والمتخصصين والمهتمين بشئون البيئة مع ضرورة التأكيد على تطبيق وتنفيذ هذه القوانين وتجريم كل من يخالفها على جميع المستويات .

العلاقات العلمية الخارجية

تمثل العلاقات الخارجية سبيلا هاما للتعامل مع الجهات الأجنبية على المستوى الحكومى وعلى مستوى المؤسسات ، وهى مورد يمكن (بل ينبغى) أن تتناوله الدولة بالرعاية والعناية وتتعهده بالتنمية والترشيد ، فتكون له الأهمية والقيمة الاقتصادية التى تسند – تقليديا – الموارد الطبيعية .

وأن العلاقات العلمية الخارجية – كالمنجم – اذا أحسن استثمارها كان لها دورها فى دعم موارد الدولة من حيث تنمية القوى البشرية ، ودعم الامكانات العملية والبحثية ، وكذلك دعم القدرات القومية على التنمية والانتاج ، والتعامل السياسى مع دول العالم .

وان المجلس فى هذا الصدد ليأخذ بكل الاعتبار أن قضية العلاقات العلمية الخارجية ودورها فى تنشيط حركة البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر هى قضية تؤثر وتتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية (شأنها فى ذلك شأن القضايا التى ترتبط بالمجتمع الوطنى والدولى) فى المناخ العلمى السليم ، والتنظيم والادارة ، والقدرة والقدوة ، الخ ، حتى يمكن تنظيم الاستفادة من العلاقات العلمية الخارجية وكذا الاستفادة من أجهزة البحث العلمى والتكنولوجيا ، ومن خبرات ذخيرتنا من العلماء المصريين بالداخل أو الخارج .

كما لايغيب على المجلس أيضا أهمية الاشارة فى هذه المقدمة الى أن دور العلاقات العلمية الخارجية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر ينبغى ألا يقتصر على اتفاقيات التعاون العلمى والبرامج التنفيذية ، بل إن الأمر يتعلق أيضا بسياسات وزارة التعليم العالى والجامعات المصرية فيما يختص بالاتفاقيات الثقافية والتعليم وشئون المنح والبعثات والمهمات العلمية والعملية بجوانبها ومراحلها المختلفة .

الفرص المتاحة :

ولا يوجد أمام مصر فرصة أفضل من الفرصة (أو مجموع الفرص) السانحة فى الوقت الراهن للافادة من مورد العلاقات الخارجية باستثماره وجنى أفضل المنافع وأغزر الخبرات منه ولذلك خمسة أسباب جوهرية :

١) المناخ الجديد الذى أتاحه الانفتاح الاقتصادى ، وما جاء معه من انفتاح علمى ، مما أوجد علاقات جديدة وصداقات جديدة لمصر ، وتعهدات من المسئولين الحكوميين ومسئولى المؤسسات فى الدول الأجنبية (وخاصه منها الدول الصناعية والمتقدمة) بالتعاون مع مصر ومؤسساتها على نطاق لم تعهده البلاد من قبل .

٢) الحوار العالمى الكبير بين الشمال والجنوب ، وما أعقبه من

مناسبات دولية تعهدت خلالها أمم الشمال بتقديم المزيد من العون لأمم الجنوب ، بما أوجد نوعا محدودا من التكافل والالتزام بين الجانبين .

٣) التطور الهائل الذى طرأ خلال الأعوام القليلة الماضية على تنظيم أجهزة الامم المتحدة وأدائها نتيجة لمطالب الدول النامية والحاحها فى إحداث ذلك التطور فى ظل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وما انبثق عنه من ترتيبات دولية وعلاقات جديدة .

٤) وضع مصر بين الدول النامية والافريقية والأسيوية والعلاقات الطيبة التى تربطها بمعظم هذه الدول وبالقدر الذى يسمح أن تقام جسور من العلاقات العلمية والتكنولوجية مبنية على الأخذ والعطاء بين هذه الدول لتستفيد كل من الأخرى من التجارب الناجحة والرائدة بها .

٥) ان لمصر عددا لايستهان به من المصريين المغتربين والذين يشغلون مراكز متميزة ويمكن الاستفادة من خبراتهم ووجودهم بالخارج .

السبيل للافادة من هذه الفرص المتاحة :

وقد لايصعب حصر مستويات التعامل مع الجهات الأجنبية او نوعيات ذلك التعامل ، أو تحديد مصادره المحتملة ، أو جهات الاستفادة الوطنية المقصودة به ، ولكن الأمر الذى قد يكون أكثر صعوبة هو التوصل الى اتفاق على الأصناف المختارة من المنافع التى ترتجى من وراء ذلك التعامل ، ومن يستفيد بها ومتى ، والموارد التى نقصدها لنستجلب منها تلك المنافع ، وتنظيم كل ذلك فى شبكة قومية متآزرة .

وقد لاتكون مغالاة فى تقدير القيمة العلمية المحتملة لموارد العلاقات العلمية الخارجية ، اذا قيل إن قسما كبيرا من احتياجات البلاد (من النوعيات الخاصة للتعليم والتدريب بمستوياتها المختلفة ، ومن الخبرات العلمية والتكنولوجية ، ومن موارد المعلومات العلمية والفنية ، بل ومن بعض انواع المعدات والمستلزمات) يمكن تدبيره من تلك الموارد الأجنبيـة - فى إطار الاتفاقيات المناسبة مع الأطراف المناسبة .

وفى هذا الصدد فقد اصدر المجلس التوصيات الاتية :

* دراسة الموقف الحالى للتعاون العلمى من خلال حصر وتحليل وتقييم اتفاقيات التعاون العلمى والثقافى ، بهدف التعرف على مدى الاستفادة من هذه الاتفاقيات والمجالات التى تتناولها ومدى ملاءمتها لاستراتيجية وسياسة وخطة البحث العلمى والتكنولوجيا فى المرحلة الحالية والمستقبلة ، والأساليب التى اتبعت فى تحديد واختيار مجالات ومشروعات البحوث المشتركة بالجهات المختلفة بالدولة (الأكاديمية ، معاهد ومراكز البحوث ، الجامعات ، والوزارات المختلفة . الخ) والمقومات التخطيطية أو الادارية أو المالية أوغير ذلك من مقومات تؤثر على حجم وشكل العائد من هذه الاتفاقيات ، ووضع المعايير المختلفة التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند ابرام أى من الاتفاقيات العلمية على أن تنتهى هذه الدراسة بوضع إطار وتصور عام واضح لسياسات العلاقات العلمية الخارجية كأمر حيوى لتحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم العلمى والتكنولوجى . وعلى أن تقوم على الأسس التالية :

- وضوح الرؤيه وتحديد احتياجات مصر العلمية والتكنولوجية من هذه الاتفاقيات مع الدول المتقدمة ، وكذا التعرف على قدراتنا العلمية والتكنولوجية التى يمكن أن نساهم بها بالنسبة للدول النامية أو الآخذة فى النمو .

- المركزية فى التخطيط والتنظيم والادارة والمتابعة والتنسيق والتكامل واللامركزية فى التنفيذ .

- اعتبار العلاقات العلمية موردا ينبغى أن تتناوله الدولة بكل رعاية وتتعهده بالتنمية والترشيد .

- أن تكون العلاقات العلمية أداة من أدوات تنفيذ وتدعيم تنفيذ السياسة العلمية والتكنولوجية لمصر ، مع الأخذ فى الاعتبار أسس ومجالات وأولويات هذه السياسة .

- ان تكون فلسفة العلاقات العلمية الخارجية مبنية على الأخذ والعطاء مع الدول الصديقة المتقدمة والنامية والآخذة فى النمو ، ومع الأخذ فى الاعتبار تشجيع الاتفاقيات مع الدول النامية حيث ان ظروفها ومشاكلها متقاربة .

- ألا تقتصر العلاقات العلمية على مستوى الدول فقط ، وانما ينبغى أن تشمل أيضا الهيئات والمنظمات والجمعيات والاتحادات الدولية

والاقليمية والمحلية ، مع ابراز دور كل هذه الجهات فى دعم وتطوير العلاقات العلمية .

– أن يكون الدارسون والعاملون من المصريين بالخارج جزءا لايتجزأ من مقومات وعناصر السياسة العامة للعلاقات العلمية ، ويؤخذ فى الاعتبار أهمية الاستفادة من وجودهم بالخارج بشتى الطرق والوسائل .

– أهمية التعرف على المجالات والأنشطة المميزة بكل من الدول المتقدمة لتحديد المجالات ومشروعات البحوث التى يمكن أن تتضمنها اتفاقيات التعاون العلمى . وكذا أهمية التعرف على الخبرات التى يمكن ان تقدمها مصر لتتضمنها بنود الاتفاقيات مع الدول النامية ، وحتى لاتكون الاتفاقيات نموذجا نمطيا يتكرر مع كل الدول بصرف النظر عما يمكن أن تعطيه أو تأخذه .

– الاهتمام بعنصرى التنظيم والادارة العلمية والمنظومة عند تخطيط أو تنفيذ أو متابعة تنفيذ وتقييم الاتفاقيات وكذا آليات التنفيذ لضمان تحقيق الأهداف المرجوة .

– الاهتمام بمدارس ومعامل اللغات لرفع مستوى دراسة اللغات الأجنبية وخاصه الانجليزية ، حتى يمكن الاستفادة من المنح المقدمة من الدول الأجنبية .

– الاهتمام بالعلاقات العلمية الداخلية أيضا أسوة بالعلاقات الخارجية كخطوة نحو التنسيق والتكامل وتأسيسا وتدعيما للعلاقات العلمية الخارجية .

هذا ومع اقتراح بتخصيص نسبة من اعتمادات المشاريع الاستثمارية الكبرى ، لدعم البحوث العلمية وانشاء مراكز للبحوث فى مجال عمل هذه المشروعات (كمشروع منخفض القطارة ومشروع توليد الطاقة من المفاعلات النوويه وما الى ذلك) .

* الدعوة إلى اشهار ونشر الاتفاقيات العلمية المبرمة بين الجهات والهيئات البحثية المصرية من ناحية والجهات الأجنبية من ناحية أخرى لدى الهيئات العلمية المركزية ، حتى يتسنى التنسيق والتكامل بين هذه الاتفاقيات تفاديا للتكرار وترشيدا للاتفاقيات فى حد ذاتها ، وكذا من أجل التنسيق بين مشروعات البحوث فى مختلف القطاعات ووضع أولوياتها وتنظيمها وادارتها لتحقق فى صورة متكاملة أقصى استثمار للاتفاقيات العلمية .

* أهمية تنسيق العلاقات العلمية الخارجية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا ، الأمر الذى يتطلب :

دعم نظام القنوات بالبعثات والتوسع فيه بحيث يكون فى كل من مصر والدولة الأجنبية أستاذ مشرف ومشارك .

تقويم النتائج العلمية للعائدين من البعثات أو المهام العلمية أو العملية ، وكذا المؤتمرات والندوات والاجتماعات بالخارج ، لتقدير مدى مشاركة الموفدين فى دعم العلاقات العلمية واستثمارها استثمارا علميا أو تكنولوجيا أو ماديا فى شكل استجلاب معدات أو تجهيزات . الخ .

اهمية التنسيق داخل الجهات المعنية نفسها من الجامعات أو الوزارات أو الأجهزة البحثية .

دراسة كيفية تكثيف الاستفادة من ممثلينا بالمكاتب الثقافية بالخارج واتخاذ اللازم نحو تنشيط دورهم لدعم حركة العلاقات العلمية لتدعيم البحث العلمى فى مصر .

تطعيم المراكز والمكاتب الثقافية بالخارج بالعناصر العلمية القادرة على رعاية الاتفاقيات العلمية وفتح آفاق جديدة أمام التعاون العلمى والاستفادة من الخبرات العلمية المتقدمة فى كل من الدول المتقدمة والناميه مثل : الولايات المتحدة الامريكية ، أوربا الغربية (المانيا الغربية وفرنسا) الشرق الاقصى (اليابان ، كوريا الجنوبيه) والهند .

دراسة خطة الايفاد بالخارج مع التركيز على البعثات الموفدة العلمية والعملية ، والمجالات التى لاتتوافر لدينا بها دراسات مستفيضة بالداخل أو التى استحدثت بالخارج ، مع ضرورة ارتباط هذه البعثات والمهام العلمية والعملية بالقضايا والمشاكل الداخلية التى تعترض مشروعاتنا الانتاجية أو التى ترفع من قدراتنا الذاتية لخدمة خطة التنمية ، مع مراعاة أن البعثات أساسا للتدريب على البحث العلمى واستخدامه لقضايا التنمية .

* الإسراع فى إنشاء مركز ضخم أو بنك للمعلومات على المستوى

القومى يتبع اكاديمية البحث العلمى ، ويتولى تجميع البيانات والمعلومات العلمية والاحصاءات وتخزينها ، وتبويبها ، وإمداد الباحثين والعلماء بها عند الحاجة ، ومن المهم ربط هذا المركز أو البنك بمراكز المعلومات الأخرى الخارجية على المستوى الاقليمى والدولى ضمانا لتغذيته بأحدث المعلومات والبيانات ، ولإثراء رصيده منها ، ولتحقيق أغراض التبادل العلمى ، كما أنه من المهم ان يكون لهذا المركز أو البنك فروع فى مراكز البحوث الرئيسية بأقاليم جمهورية مصر العربية ضمانا لإمدادها أولا بأول بما تحتاج اليه من بيانات ومعلومات .

* تحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز وأجهزة وادارات البحث العلمي في مصر بصفة عامة كشبكة قومية وذلك لترشيد الانفاق على البحث العلمى ، وعدم تشتيت الجهود والامكانات .

الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

مشكلات البحث التربوى

اتسع مجال التربية وترامت أطرافها ، بحيث أصبح من الصعب على الباحث الفرد أن يقدم الشئ الكثير فى حل مشكلاتها ، فلم تعد التربية قصرا على تعليم النشء كما كان إلى وقت قريب ، بل أصبحت تعنى عمليات النمو المستمرة للفرد والمجتمع فيما يسمى بالتربية المستمرة والمجتمع المعلم والمتعلم ، وما إلى ذلك من مصطلحات أصبحت تمثل ركنا هاما من الكيان المعرفى للتربية .

ولم يعد الاشتغال بالتربية كفرع من فروع المعرفة قصرا على الفلاسفة والمفكرين ، يعرجون اليه كلما سنحت لهم الفرصة فى مقالات قصيرة أو مطولة ، لأن التربية انتقلت من مرحلة التأمل والرأى الى مرحلة الدراسة العلمية للواقع . كما أن دراسة التربية قد خرجت من رعاية علم النفس الذى تبلور كعلم فى أو أواخر القرن الماضى ، لتصبح رفيقا لعلوم أخرى إلى جانب علم النفس ، مثل علوم الاجتماع والأنثربولوجيا والاقتصاد ، إلى جانب العلوم الطبيعية بحيث تأخذ من نتائجها وتنتهج سبيلها الخاص فى البحث العلمى والتطبيقى .

والبحث التربوى له أهميته شأنه فى ذلك شأن البحث العلمى فى مجالات الحياة المختلفة ، خاصة فى عصر يعتمد على العقل والعلم فى إدارة شئون حياته ، وتنبعث أهمية البحث التربوى من أهمية المجال الذى يتناوله ، حيث يتعرض البحث التربوى الى عملية التربية أو تنمية الإنسان ، وقد لانغالى إن ذهبنا فى القول إلى أن التربية من أعظم ما اهتدى إلية الإنسان عبر حضارته ، لأنها العملية التى حفظت على الإنسان انسانيته وحملتها من جيل الى جيل .

وتنبعث أهمية البحث التربوى أيضا من اتساع مجاله ، فهو يمتد بدءا من الفلسفات التى تعتمد عليها التربية الى أسلوب التنفيذ والتطوير وهو لايترك مكونا من مكونات المنظومة دون أن يتناولها ، وهو أيضا يمتد الى المنظومات الأخرى التى تتفاعل مع المنظومة التعليمية بما يمكن القائمين على أمور التربية من القيام بعملهم بصورة مثمرة .

ولم تبدأ مصر بحثها العلمى فى التربية فى وقت يبعد كثيرا عن بدايته فى الدول المتقدمة . فقد بدأ البحث العلمى التربوى العلمى فى مصر منذ الثلاثينات ومع نشأة معهد « التربية العالى » الذى أصبح كلية التربية فى جامعة عين شمس الآن .

مؤسسات البحث التربوى فى مصر :

يتم البحث التربوى فى مصر فى المؤسسات التالية :

كليات التربية بالجامعات المصرية .

المركز القومى للبحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم .

المعاهد والمراكز المهتمة بالدراسات والبحوث الاجتماعية كمعهد التخطيط القومى والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وفيما يلى عرض موجز بطبيعة نشاط هذه المؤسسات وطبيعة البحوث التربوية التى تخرج منها .

١) كليات التربية :

يوجد فى مصر الآن نحو ٢٠ كلية للتربية موزعة على مختلف أرجاء الجمهورية وتستهدف هذه الكليات ما يأتى :

– إعداد مدرسين مؤهلين للتعليم بجميع مراحله وجميع أنواعه .

– القيام بالدراسات والبحوث فى مجال التربية وتخصصاتها المختلفة .

– المساهمة فى عمليات التدريب أثناء الخدمة للمعلمين وغيرهم من العاملين فى مجال التعليم لرفع مستوياتهم المهنية .

– تقديم الاستشارات والخدمات الفنية التى تطلبها الجهات المعنية بشئون التعليم .

وقد استطاعت كليات التربية أن تزود التعليمين الإعدادى والثانوى بحاجاتهما من المعلمين فى مختلف التخصصات ، وأن تقدم خدماتها فى مجال تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، كما تقدم الاستشارات والمساعدات الفنية التى تطلبها وزارة التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات المهتمة بالتعليم على المستوى القومى والعربى فى تحديد أهداف السياسة التعليمية وتطوير المناهج وأساليب التدريس والتقييم وتأليف الكتب المدرسية وغيرها .

اما فيما يختص بالبحث التربوى ، فتوجد فى كثيرمن كليات التربية فى مصر امكانات للبحث التربوى ، وأكبر هذه الكليات : كلية التربية بجامعة عين شمس وكلية التربية بجامعة الأزهر والكليات التربوية بجامعة حلوان فى القاهرة وبجامعات الاسكندرية وطنطا والمنصورة والزقازيق وشبين الكوم فى الوجه البحرى ، والمنيا وأسيوط وسوهاج فى صعيد مصر . وقد تخرج فى هذه الكليات عدد كبير من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه هم رصيد مصر الآن فى هيئات التدريس بكليات التربية فى مصر وفى مختلف أنحاء العالم العربى .

ولا شك أن العمل البحثى بكليات التربية يكون الجانب الأعظم من البحوث التربوية التى تتم فى مصر . ولكن يؤخذ على كليات التربية أن معظم جهدها قد إنصرف وما يزال الى وظيفة إعداد المعلم ، وأن الجهد الذى يبذل فى مجال البحث مازال فى عمومه قاصرا وضعيفا . هذا علاوة على أن كثيرا من الدراسات والبحوث والتجارب التى تقوم بها كليات التربية يرتبط بجانب التنظير واستجلاء الماضى التربوى وعقد المقارنات بين النظم التعليمية ، كما أن بعضها ذو طبيعة تدريبية على البحث ، ومن ثم فإن كثيرا من هذه البحوث ذات فعالية محدودة فى تطوير واقع التعليم ، إما بسبب طبيعتها الأكاديمية ، أو بسبب نوع القضايا التى تتعرض لها ، أو لان نوعية النتائج التى تخرج بها غير صالحة للتطبيق فى الواقع التربوى للتعليم فى مصر .

٢) المركز القومى للبحوث التربوية :

أنشئ هذا المركز عام ١٩٧٢ فى وزارة التربية والتعليم كهيئة عامة مستقلة ترعى شئون البحث التربوى ، وقد نص قرار إنشائه على أن هدف المركز هو حشد إمكانات البحث العلمى فى شئون التربية والتعليم لتزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية التى تحقق مساعدة الطلاب على النمو والنضج عقليا وجسميا وتهيئهم لاستيعاب ما يستجد فى ميادين التعليم والإسهام فى تطويره ووضعه فى خدمة المجتمع . ومن أجل تحقيق هذا الهدف العام

يقوم المركز بالوظائف التالية :

– اجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية ووضع نتائجها موضع التجريب .

– دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم وبين السياسات التى تتعاون المجالس المتخصصة فى رسمها .

– الاتصال بمراكز البحوث التربوية على المستوى العالمى بغرض تبادل الخبرات .

– تزويد أجهزة التربية والتعليم بحاجتها إلى الوثائق والبيانات المحلية والخارجية .

ومنذ إنشاء المركز تهتم بحوثه اهتماما خاصا بتطوير المناهج والمقررات والكتب وتطوير الامتحانات وأساليب التقويم وإنشاء بنوك الأسئلة . كما قام المركز بعدد من البحوث فى مجال التخطيط كتقدير الفاقد فى التعليم ، وإعراض البالغين عن الانتظام فى برامج محو الامية ، كما كان له نشاط كبير فى مجال التوثيق والإعلام التربوى .

على أن المركز ورغما من الجهود الكبيرة التى يبذلها فى مجال البحوث التربوية بهدف تطوير التعليم فى مصر وتحديثه فإنه يعانى من مشكلات كثيرة تحد من انطلاقته فى البحث لعل أهمها ضعف كوادره العلمية وانشغاله بكثير من الأعمال ذات الطبيعة العاجلة والتى تبتعد عن قضايا البحث والدراسة ، وغياب التنسيق بينه وبين الأجهزة الأخرى المهتمة بالبحث التربوى وعلى رأسها كليات التربية .

٣) بعض المؤسسات الأخرى :

وبالاضافة الى كليات التربية والمركز القومى للبحوث التربوية فانه يوجد فى مصر عدد من المؤسسات العلمية الأخرى التى لاتستهدف أساسا القيام بالبحوث التربوية ، ولكنها تساهم بدرجات متفاوتة فى هذا النوع من البحوث . فهناك معهد التخطيط القومى الذى يهتم بالبحوث التخطيطية فى مجال التعليم وعلاقته بالقوى العاملة والتنمية الاجتماعية والتخطيط لهما وهناك أيضا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والذى قدم ويقدم عددا من الدراسات والبحوث فى المجالات الاجتماعية كحاجات الشباب وطلاب الجامعات والقيم الاجتماعية والشخصية المصرية وهى بحوث ودراسات لها علاقتها الوثيقة بالتعليم .

مشكلات البحث التربوى :

يعانى البحث التربوى نظرا لحداثته فى مصر وفى العالم بوجه عام ، من مشكلات يجب التنبه اليها والعمل على إيجاد الحلول لها ومن تلك المشكلات العامة يمكن أن نسوق ما يلى :

أولا : يسيطر على الفكر التربوى مايمكن أن نطلق عليه تجاوزا « الفولكلور التربوى » وهو ما يتمثل فى التراث الفكرى عن التربية الذى تراكم عبر العصور ، والذى يتحكم بدرجة أو أخرى فى كل ما يتعلق بالتربية . إن هذا التراث يوجه أهداف عمليات التعليم ، وسلوك المدرس داخل الحجرة الدراسية وطريقة تصرف الادارة التعليمية ، وأسلوب التلميذ فى تلقى العلم ونظرته الى التعليم . وهذا التراث الذى تكون عن طريق الخبرة التى لم تخضع للطريقة العلمية فى التجريب والاختبار ، يقاوم مقاومة عنيفة ما تقدمه أساليب البحث العلمى المضبوطة والمقننة ، لأن تغيير العادات الفكرية شئ صعب وتقبل الحلول الجاهزة أيسر من إعمال الفكر وتكلف الجهد فى البحث .

ثانيا : ويستكمل النقطة السابقة ، معوقات الواقع الفعلى التى تتمثل فى السياسات التعليمية والضغوط الجماهيرية على التعليم . اذ ترتبط التربية عادة بالخدمات التى تقدمها الدولة كواجب من الواجبات الملقاة على عاتقها ، والآباء يريدون لابنائهم وجبة تعليمية محددة ، كلما كانت أسرع وأقل تكلفة وأكثر مناسبة لبلوغ الهدف ، كانت أفضل . لهذا تاتى الشهادات معلما من معالم النظم التعليمية ، وتحتل امتحانات آخر العام مكان الصدارة فى توجيه كل عمليات التعليم ، والدولة التى تنفق على التعليم تجد فى الامتحانات والشهادات وصفة سريعة للاستمرار فى تادية خدمة التعليم للناس وإجراء حساباتها بشأن الأفواج الدائمة التدفق من التلاميذ .

ثالثا : الانفصال بين مراكز البحث التربوى ومؤسسات التطبيق :

ولعل من أهم معوقات تطبيق البحوث التربوية ، هذا الانفصال

الواضح والقوى بين مراكز البحث والمؤسسات التى يمكنها أن تستفيد من هذه البحوث .

فمراكز البحث التربوى وخاصة فى الجامعات غالبا ما تشغل جهدها بقضايا تربوية ذات طبيعة أكاديمية تنتهى بمنح القائمين بها درجات الماجستير والدكتوراه دون أن تذهب نتائج هذه البحوث الى مؤسسات التطبيق التى يمكنها الاستفادة منها . كما أن نتائج هذه البحوث وتوصياتها قد تصاغ بطريقة تجعل الاستفادة منها قليلة ، إما لعمومية التوصيات أو لأنها بعيدة عن واقع مؤسسات التعليم .

وفى الوقت نفسه فإن المدارس أو مؤسسات التطبيق غالبا مالا يصلها نتائج هذه البحوث ، والعاملون فيها غالبا مايسهمون فى القطيعة بين البحث التربوى وتطبيقه بسبب عدم إيمانهم بالبحث التربوى أو عدم رغبتهم فى التجديد والتطوير .

وفى وقت مضى ومنذ ثلاثين عاما أو أربعين كانت الصلة بين مراكز البحث التربوى ومؤسسات التطبيق أكثر قربا مما هى الآن . فقد كانت للمعهد العالى للتربية مدارس تجريبية تطبق فيها نتائج البحوث التربويـــة ،وكان العاملون فيه على صلة وثيقة بمشكلات التعليم من خلال تطبيق نتائج بحوثهم إلا أن هذا كله لم يعد قائما الآن ، وقد صدر أخيرا قرار وزارى بإلحاق مدارس اعدادية وثانوية بكليات التربية واستخدامها فى تطبيق البحوث التربوية إلا أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ .

رابعا : عدم تمكين المعلم من الاتصال بنتائج البحث التربوى :

ومن مشكلات البحوث التربوية الهادفة الى تطوير التعليم ، عدم تمكين المعلم من الوصول الى نتائج هذه البحوث . فالمعلم من ناحية مثقل بعملية التدريس داخل المدرسة أو خارجها بحيث لا توجد قنوات اتصال بين المعلم ونتائج البحوث التربوى . فالنشر التربوى فى مصر على درجة ظاهرة من الضعف ، ومراكز البحث التربوى لم تقم بجهد كبير لتحمل نتائج بحوثها إلى جمهرة المعلمين فى صورة نشرات أو مجلات أو أدوات تدريبية . ومن أجل ذلك صار البحث التربوى يدور بين القلة المهتمة به فى مراكز البحث ولم تصل نتائجه إلى الكثرة العاملة على المستوى التنفيذى . ولا شك أن ذلك قد أضعف كثيرا من قدر مساهمة البحث التربوى فى تطوير التعليم ، اضافة الى ذلك فإن تطوير التعليم عن طريق تطبيق نتائج البحوث التربوية لن يتأتى إلا بمساهمة المعلم وتدريبه على الاساليب الحديثة فى مجال التدريس وتزويده بمهارات البحث والتجريب ، ومن ثم فإن مراكز البحث التربوى مطالبة بتكريس مزيد من الجهد والوقت لمساعدة المعلمين فى مواقع عملهم على تطبيق نتائج البحوث وهى مطالبة أيضا بإعادة النظر فى برامج بحوثها بقصد إشراك المعلمين فيها .

خامسا : ضعف إمكانات المدرسة عن استيعاب نتائج البحوث :

وقد ساهم فى عدم نقل نتائج البحوث الى الواقع التربوى سوء الحال التى وصلت اليها المدرسة المصرية . فازدحام الفصول بالتلاميذ وضعف إمكانات المختبرات وتكدس المناهج وسيطرة نظم الامتحانات وضعف مستويات المعلمين وانحدار معنوياتهم وتقليدية نظم التوجيه وانشغال المديرين بالتسيير اليومى للمدرسة - كل هذا قد جعل المدرسة غير قادرة على استيعاب نتائج البحث التربوى . وقد ساهم فى ذلك ايضا هذا الخوف التقليدى لدى الآباء وأولياء الأمور من التجريب فى التعليم من منطلق انهم لايرغبون فى التجريب على تلاميذهم أو أبنائهـــم ، وأنهـــم لايريـــــدون أن يتحملـــــوا نتائج فشـــــل هذا التجريب .

سادسا : فردية البحوث :

ولعل من أهم ما يعاب على البحث التربوى فى مصر أنه فى غالبه فردى الجهد والهدف ، حيث تنشأ أغلب البحوث التربوية التى تتم فى كليات التربية من اهتمامات الباحث الخاصة مستهدفا فى النهاية حصوله على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه ، فهذا هو الغاية والمرام . وفى أغلب الأحوال توضع هذه البحوث فى أدراج المكتبات وعلى رفوفها، وقلما تصل نتائجها الى الجهات التنفيذية المسئولة عن تطبيق نتائج هذه البحوث .

كما يلاحظ عند اختيار موضوعات هذه البحوث أنها غالبا ما تتم أيضا على المستوى الفردى دون أن تكون هناك سياسة مرسومة للبحث داخل القسم أو الكلية بشأن البحث التربوى وتطويره وقد نتج عن ذلك مشكلات كثيرة منها أن يعالج بحثان موضوعا معينا فى كليتين مختلفتين دون أن تدرى أية كلية منهما أن الموضوع يبحث فى مكان آخر . وقد ساعد على ذلك قصور شديد فى توثيق البحوث التربوية و الإعلام بها ونتائجها .

سابعا : عدم وجود استراتيجية بحثية على المستوى القومى :

ومما أدى الى تفشى الفردية فى البحوث وعدم قدرة البحث التربوى على التصدى لمشكلات التعليم – عدم وجود استراتيجية معينة للبحث التربوى على المستوى القومى تتحرك داخلها مؤسسات البحث التربوى المختلفة . فقد اهتمت مراكز البحث التربوى بالمشكلات الآمية التى يعانى منها النظام التعليمى ولم تتخطاها إلى المشكلات المحتملة والتى سوف تفرضها بالضرورة التطورات فى مجال النمو السكانى أو مشكلات البيئة والتجمعات السكنية الجديدة واستنباط صيغ جديدة للتعليم ومعاهد إعداد المعلم .

ومن المسلم به أن المشكلات القائمة للنظام التعليمى تحتاج إلى حلول سريعة كما أن الأوان قد آن للتفكير فى المشكلات التى يمكن أن يأتى بها المستقبل . إن إهمال النظرة المستقبلية وضعف الإيمان بالتخطيط والانغماس فى مشكلات الحاضر وإغفال ما يمكن أن يأتى به الغد هو وراء الكثير من المشكلات التربوية التى نعانى منها الآن ولعل أشد ما نحتاج اليه هو وضع استراتيجية جديدة للبحث التربوى تضع فى اعتبارها مشكلات الحاضر وتوقعات المستقبل .

ثامنا : ضعف القدرات الإشرافية على البحث التربوى :

من أهم ما تعانى منه البحوث التربوية الآن قلة الأساتذة المؤهلين للاشراف على البحوث فى مراكز البحث التربوى . ففيما يختص بكليات التربية كان من نتيجة النمو السريع فى أعداد طلابها أن صارت نسبة الطلاب الى الهيئة التدريسية من أكبر النسب فى الكليات الجامعية ، الأمر الذى استغرق الهيئة التدريسية فى القيام بأعباء التدريس فقط ، وإهمال جانب البحث العلمى . وهناك عدد من كليات التربية التى تتم فيها دراسات عليا للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه ولا يوجد بها استاذ واحد يشرف على البحوث ، وقد أدى ذلك الى أن صار عدد طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم الاستاذ على درجة من الضخامة يستحيل معها أن يقدم اشرافا سليما ، مما يترتب عليه ضعف مستويات البحوث . وينسحب الأمر نفسه على المركز القومى للبحوث التربوية حيث ان كثيرا من العاملين فيه ليسوا على المستوى المناسب التأهيل للقيام بالبحوث أو الإشراف عليها ، والمؤهلون منهم ينتظرون بفارغ الصبر انتهاء المدة التى يجب أن يقضوها فيه للانتقال الى الجامعات . ومن المعلوم أن هناك أسبابا كثيرة قد دعت أساتذة كليات التربية الممتازين لترك ، اماكنهم ومسئولياتهم فى الجامعة للعمل فى جامعات الأقطار العربية وغيرها . وقد أدى ذلك الى نزيف مستمر للقدرات الإشرافيه على البحث التربوى .

تاسعا : قصور الموارد المالية للبحث التربوى :

ومن معوقات البحث التربوى فى مراكزه المختلفة وخاصة فى الجامعات قصور الموارد المالية المتاحة له . فميزانيات البحوث فى كليات التربية تكاد تكون غير موجودة . وبعض الكليات تبحث عن مصادر خارجية لتمويل بحوثها ، وتجد عناء كبيرا فى الحصول عليها . وعند رصد ميزانيات للبحث فإن الإجراءات المالية الخاصة بالصرف ، تكون على درجة كبيرة من التعقيد ، لاتشجع أعضاء الهيئة التدريسية على القيام بها . علاوة على ذلك فإن امكانات الاشراف على البحوث التى تعود الى درجات الماجستير والدكتوراه لاتتجاوز جنيهات قليلة ، الأمر الذى لايشجع الأساتذة على بذل الجهد الكافى فى الاشراف . ويرتبط بذلك الامكانات المتاحة لاستخدام أجهزة الحساب الآلى لاتمام العمليات الاحصائية المختلفة الخاصة ببحوثهم . فالباحثون عادة ما يجدون مشقة كبيرة فى استخدام أجهزة الحاسب الآلى فى جامعاتهم أو فى التصريح لهم بصرف كلفة استخدامها .

عاشرا : عدم متابعة نتائج التطبيق والاستفادة منها :

وفى حالة العدد القليل من البحوث التى وجدت سبيلها إلى التطبيق فإن هناك قصورا واضحا فى متابعة نتائج التجريب . فقد تجرب طرق معينة للتدريس أو تنظيمات جديدة للتعليم أو أساليب حديثة للادارة ، ولكن هذه التجارب أو التطبيقات لايلبث أن يقل الاهتمام بها ، ولاتجد فرصة حقيقية لمتابعتها وتقويمها ، ثم يستمر القديم على قدمه . ومن المعروف أن التطبيق أو التجريب فى مجال التربية لايعطى نتائجه بسرعة كما هو الحال فى المجالات التكنولوجية الأخرى . ومن ثم فمن المهم أن تعطى التجارب التربوية فرصة كافية فى التطبيق للتأكد من نجاحها أو فشلها ، ولعل ذلك يؤكد أهمية الحاق بعض المدارس التجريبية بكليات التربية أو مراكز البحوث التربوية لتطبق فيها نتائج البحث التربوى ومتابعته وتقييمه قبل تعميمها على النطاق الواسع .

التوصيات

إن الحديث فى أمور البحث العلمى فى مجال التربية هو حديث يتصل ويرتبط بنظام التعليم كله وبالمجتمع بصفة عامة ، بحيث يصعب أن تقدم بعض التوصيات الخاصة بالبحث العلمى فى مجال التربية دون أن يكون هناك اتفاق على أن البحث العلمى فى مجال التربية هو أحد مكونات المنظومة التعليمية وبالتالى لاينصلح حاله ولايؤتى ثماره إلا اذا أحدثت تغييرات ببقية مكونات المنظومة التعليمية ، الأمر الذى يؤدى الى إصلاح حال البحث العلمى فى مجال التربية وبالتالى الى تطوير التعليم فى مصر ورفع مستواه .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فالحديث فى بعض التوصيات وتسجيلها على بعض الصفحات لا يؤتى نتائج طيبة الا اذا كان هناك تقبل لما يذكر على المستوى العقلى المعرفى والمستوى الانفعالى ، وفرق بين فكر يسجل فى وثائق وفكر يعايشه أصحابه .

وبناء على ماسبق وتعميقا للايمان بأهمية البحث العلمى لدى المسئولين التنفيذيين كقيمة وضرورة حقيقية فى المجتمع ، فإن المجلس يوصى بما يأتى :

* زيادة الارتباط بين المفكرين التربويين والمسئولين عن التنفيذ ، وقد يكون المركز القومى للبحوث التربوية إحدى حلقات الوصل التى تعمل على ربط الفكر والبحث فى كليات التربية بما يمارس فى الجهاز التعليمى .

* وضع استراتيجية طويلة المدى للبحث التربوى فى مصر لاتستهدف فقط دراسة مشكلات الحاضر ووضع الحلول لها . ولكن تتعدى ذلك إلى التنبؤ بما يحمله المستقبل من مشكلات للتعليم ووضع تصورات لنوعية البحوث التى يمكن أن تتصدى لها ، على أن يتبنى المجلس الأعلى للتعليم إعداد هذه الاستراتيجية بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وبالاشتراك مع المهتمين بالبحوث التربوية علاوة على المتخصصين فى مختلف مجالات البحث الاجتماعى وفى إطار الاستراتيجية القومية للتنمية الشاملة .

على أن يقوم المركز القومى للبحوث التربوية بإعداد البيانات والدراسات اللازمة لإرساء قواعد هذه الاستراتيجية .

* دعم اعضاء هيئة التدريس والبحوث بكليات التربية والمركز القومى للبحوث التربوية وغيرها من المؤسسات المعنية عن طريق إرسال البعوث وتقديم الحوافز المناسبة للقائمين بالبحث التربوى وزيادة ميزانيات البحوث .

* الاهتمام بنشر نتائج البحوث وتوصيلها بسهولة ويسر الى المعلم الذى هو العنصر الأساسى فى تطبيق نتائج البحوث . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء مركز للنشر التربوى تساهم فيه وزارة التربية والتعليم ونقابة المعلمين .

* تكثيف الجهد التدريبى للمعلم أثناء الخدمة بإطلاعه على نتائج البحوث التربوية وتدريبه على تطبيقاتها واستخدامها وتجريبها ، وجعل

التدريب أثناء الخدمة عملا مستمرا طوال مدة الخدمة ، ويستلزم ذلك تدعيم أجهزة التدريب بوزارة التعليم ومديريات التعليم فى الأقاليم وزيادة ميزانيتها وتوثيق العلاقات بين كليات التربية ومراكز التدريب .

* دعوة وزارة التربية والتعليم الى اختيار عدد من المعلمين النابهين للتفرغ فى إحدى كليات التربية للتدريب على وسائل البحوث العلمية وتطبيقاتها .

* أن تقوم كليات التربية ومراكز البحوث التربوية بالتعاون مع الاجهزة التنفيذية بمتابعة التجارب التربوية وتقويم نتائجها مع اعطاء المهلة الكافية لكى تظهر نتائج التجريب . ولعل من المهم فى هذا الصدد ان تلحق بعض المدارس بكليات التربية كمدارس تجريبية تطبق فيها التجارب قبل تعميمها .

* دعم أجهزة التوثيق التربوى لتوثيق وتصنيف جميع البحوث التى تجريها كليات التربية ومراكز البحوث بحيث تكون تحت تصرف الباحثين . ومن الضرورى فى هذا السبيل استخدام تكنولوجيات جمع وتوثيق المعلومات من حاسبات الكترونية مركزية . وأن يكون لها نهايات فى الكليات ومراكز البحوث المختلفة ، على ان يتم الربط بين هذه الأجهزة وبين مركز النشر المقترح إنشائه .

* اعطاء عناية أكبر فى إعداد المعلم بكليات التربية لتنمية مهاراته على البحث التربوى وتطبيقه ، وإكسابه الاتجاهات التى تجعله يتبنى نتائج البحث التربوى وتشجعه على استخدامها وتطبيقها ، وقد يتطلب ذلك إعادة النظر فى نظم التربية العملية وتطويرها بحيث تخرج عن صورتها التقليدية إلى صور أخرى جديدة تعتمد على استخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة .

* دعم إمكانات المدرسة من مبان وتجهيزات وإدارة وتكنولوجيات حديثة بما يتيح القدرة على تطبيق نتائج البحث دون معوقات مادية أو بشرية .

سياسة نقل نتائج البحوث إلى حيز التطبيق

لقد سبق للمجلس – فى السنوات السابقة – أن تعرض بالتفصيل الى نقل نتائج البحوث فى قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والبناء والتشييد فى إطار الدراسات التى قدمت عن دور البحث العلمى فى مجالات الانتاج والخدمات ، كما سبق له أن تعرض بوجه عام وأساسى الى دراسة المشكلات التى تقف عائقا أمام الاستفادة الواسعة من نتائج البحوث العلمية – فى مجال الانتاج والخدمات المختلفة . ولذلك فإن المجلس يركز الآن على سياسة نقل نتائج البحوث وما يعترضها لتجد طريقها الى التنفيذ .

وهناك بعض الحقائق والإيجابيات والمقومات التى يحسن الإشارة إليها فى هذا الصدد ومن بين ذلك :

١) الإدراك والاهتمام الملحوظ للدولة بدور البحث العلمى فى خدمة التنميه الاقتصادية والاجتماعية .

٢) توافر طاقة بحثية لابأس بها فى مصر ممثلة فيما يقرب من ٢٥ الف باحث تعمل من خلال وجود ٢٦٥ مركزا ومعهدا بحثيا .

٣) إن الكثير من مشكلات مصر ، تم حل مثيلاتها فى العديد من دول

العالم منذ سنوات طويلة ، ولكن المشكلة فى مصر تكمن فى عدم انتهاج سياسات عامة معلنة يمكن فى ضوئها محاسبة الأجهزة المسئولة عن عدم الالتزام بهذه السياسات (ومثال ذلك وضع سياسة عامة تستهدف ترشيد استخدام الخامات والطاقة ، أو تحديد فترة زمنية معينه حتى تصل إلى الاعتماد على الخامات المحلية فى قطاع معين) .

٤) ان مصر تعمل على دعم الصناعة والزراعة ورفع مستوى الخدمات من أجل التنمية ، الأمر الذى يؤكد على أهمية تأصيل البحث العلمى ودعم حركة نقل نتائج البحوث لحل مشكلات الانتاج والخدمات القائمة والمحتملة أو لرفع كفاءة استغلال الطاقة الحالية أو اكتشاف آفاق جديدة للتنمية ، وفى هذا اقتراب مؤثر وخطوة فعالة نحو نقل وتطوير التكنولوجيا المحلية والاستيعاب والتطوير للتكنولوجيا العالمية المستقدمة من الخارج ، ثم تلاحم الاثنين معا من خلال دعم وتأصيل القدرة الوطنية والاعتماد عليها فى مجالات البحث والتطوير والتطبيق والانتاج والخدمات.

٥) إن مصر تواجه تحديا حضاريا وسباقا دوليا ولابد لها من أن تلحق به وتواكبه ، كما أنها تواجه مجموعة من المشكلات الرئيسية والقومية العامة ومجموعة أخرى ذات طابع قطاعى . وبعض هذه المشكلات متراكمة ينعكس أثرها على المجتمع المصرى والكيان الاجتماعى (الاسكان والغذاء والأمراض المتوطنة . والتعليم والطاقة) .

ولا شك ان هناك محاولات عديدة لمواجهة هذه التحديات ، إلا أن الكثير من هذه المحاولات يحتاج إلى تخطيط وبحث علمى بعيد النظر ، حتى لا تتفاقم فى يوم ما وتتحول إلى مشكلات مركبة .

بعض الصعوبات التى تواجه التطبيق :

وفيما يختص بالصعوبات العامه التنظيمية والاقتصادية التى تواجه التطبيق فان الطلب على خدمات البحث العلمى يختلف باختلاف أساليب تخطيط الاطار الاقتصادى والاجتماعى بالدولة . ففى دول الاقتصاد الحر ونظام السوق الحرة تلعب المنافسة دورا كبيرا فى دفع المنتجين لتطوير أساليب الانتاج وتطوير المنتجات والحد من التكلفة وتوفير مستلزمات الانتاج والطاقة ، وهنا يبدو دور البحث العلمى والحاجة الملحة اليه ويزداد الطلب على خدمات البحث العلمى .

أما فى الدولة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا فإنها تتولى وضع الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لدفع المشروعات فى اتجاه التطوير ورفع الكفاية الانتاجية وتخصيص جزء من أرباح المشروعات للتطوير التكنولوجى .

أما فى مصر ، ومع اهتمام الدولة على مستوى واضعى السياسة أو متخذى القرار أو مسئولى قطاعات الانتاج والخدمات بدور البحث العلمى والحرص على استخدامه كأداة للتطوير ، فما زالت هناك بعض الظروف والعوامل التى لاتشجع على طلب خدمات البحث العلمى كـــما يتضح مما يلى :

– امتلاك الدولة لحوالى ٨٥ ٪ من القطاع الصناعى وتحديدها للسياسة الزراعية ، بالاضافة الى أنماط الاستهلاك الحالية وسياسات التسعير والدعم . الخ ، مما أدى الى عدم الاهتمام بتطوير المنتجات أو الحد من التكلفة وهى من العناصر التى يمكن أن تساهم فى تنمية الطلب على نتائج البحث العلمى ، حتى اقتصر الأمر على حل بعض مشكلات الانتاج التى لاتحتاج فى الغالب الى بحث علمى حقيقى .

– لم تقدم أساليب التخطيط والادارة حتى الآن الحوافز المناسبة لدفع حركة التطوير لأساليب الانتاج أو المنتجات .

– تتجه أجهزة الانتاج فى معظم الأحوال إلى طلب الخدمات العلمية من الخارج دون اللجوء الى الأجهزة الوطنية القائمة .

– يواجه البحث العلمى وتطبيقاته احتمالات المخاطرة الأمر الذى يتعارض مع أساليب الرقابة والمحاسبة الحكومية للوحدات الانتاجية ويحد من استعداد المسئولين عن هذه القطاعات للمخاطرة .

– أن دور القدرات الوطنية فى عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة من الخارج وتطويرها مازال محدودا .

– وبالنسبة للزراعة فإن تفتيت الملكية الزراعية لايسمح بتعميم تطبيق نتائج البحوث الزراعية إلا فى أضيق الحدود .

– مازال هناك قدر من عدم الاطمئنان الكامل إلى العائد من تطبيق البحوث عند جهات التطبيق أو مايسمى بفجوة التصديق .

وفيما يختص بقطاع البحث العلمى :

اذا كان عدم الايمان بالعلم يمثل اليوم عقبة من العقبات أمام انطلاقة كبرى نحو آفاق رحبة من التقدم فى مصر ، فهناك من الأسباب والعوامل ما أدى الى زعزعة هذا الايمان . فنحن لم نعن العناية الكافية بنقل نتائج بحوثنا الى حيز التطبيق ، ولاعذر لنا فى ذلك ، فمن بين عشرات الآلاف من رسائلنا العلمية والبحوث والنتائج التى جاءت بها قوائم علمائنا ، لا شك أن نسبة منها ولو ضئيلة كانت ولا تزال صالحة للتطبيق ، ولكنها ظلت حبيسة لا ترى النور ، وبمنأى عن الأيدى الواعية التى تنفض عنها غبار الإهمال والنسيان ، وتدفعها الى مجال التطبيق وخدمة المجتمع .

وبقدر ما تؤدى هذه البحوث وتطبيقاتها فى خدمة المجتمع وما تسهم به فى تقدمه ورخائه ، يصبح الإيمان بالعلم والبحث العلمى حقيقه واقعة لامراء فيها .

ويتلخص الوضع فى قطاع البحث العلمى فيما يلى :

– كانت الصفة الغالبة على البحوث هى البحوث الفردية غير الموجهة لخدمة أغراض محددة . ومن الطبيعى أنها كانت خالية من احتمالات التطبيق الاقتصادى ، إلا أن بعض الأجهزة البحثية بالدولة قد بدأت مرحلة الانتقال تدريجيا إلى تطوير أساليب البحث العلمى والعمل على أساس برامج بحثية هادفة وبحوث تعاقدية ، مع الاهتمام بالتسويق والبحث عن المستفيدين الحقيقيين وتشجيعهم على التعاقد مع جهات البحث من معاهد ومراكز البحوث أو الجامعات ، إلا أن هذه الأنشطة مازالت فى حاجة إلى اكتساب مزيد من الخبرة وحفز المستفيدين الذين مازالت تنقصهم الدوافع للاستفادة من تطبيق نتائج البحوث .

– مازال التنسيق والتكامل بين البحوث العلمية والتى توجه لحل مشكلة معينة متعددة الجوانب وهى طبيعة أغلب المشاكل ، أمرا قاصرا كما أن تقويم آثار التطبيق لنتائج البحوث اقتصاديا واجتماعيا لم ينل الاهتمام الكافى به .

– رغم تعدد مصادر التمويل المخصص للبحث العلمى المعملى ولعمليات التجديد والتحديث للمعدات فما زالت المبالغ لا تفى بالغرض .

– ان الإمكانات المادية الفعلية لنقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق مازالت قاصرة وهى تحتاج إلى استثمارات كبيرة ينبغى توافرها .

– تمثل أساليب الادارة لقطاع البحث العلمى واللوائح المعمول بها حاليا ، الصعوبات والمشكلات الهامة التى تؤثر على نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق ، هذا مع العلم بأن الادارة العلمية الرشيدة لأجهزة البحث العلمى خير أداة لإحداث التطوير وزيادة كفاءة الإدارة والأداء .

– ان صعوبات نقل نتائج البحوث لاشك وأن جذورها تمتد الى نتائج البحوث فى حد ذاتها ، من حيث الكم والكيف والملاءمة للتطبيق ، والتى تتأثر بدورها بالمقومات الأساسية التى ينبغى ان تتوافر والتى تحكم انتاجية وفعالية وحدات البحوث والفرق البحثية ، مثل توافر مصادر المعلومات بشكل عام ، والقيادات والكوادر العلمية والمؤسسات العلمية والحوافز المناسبة .

نحو التغلب على بعض مشكلات نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق :

الواقع أن الأجهزة المعنية بالبحث العلمى أو استخدام نتائج البحوث ليست فى غيبة عن أهمية البحث العلمى لخدمة الانتاج والخدمات ، وإن

كانت تفتقد إلى حد ما إلى الأدوات والآليات والنظم والصلاحيات والتشريعات التى تمكن البحث العلمى من أن يكون دوره أكثر فاعلية، وحتى تكون الجهات المستفيدة أكثر استعدادا لاستقبال وتطبيق نتائج البحوث، الا أن هناك عددا من الأسئلة التى يجب طرحها على كل من قطاعات البحث العلمى وقطاعى الانتاج والخدمات، والإجابة عليها بصراحة ووضوح تام بهدف التوصيف الدقيق للمشكلة وأبعادها وعمقها، ثم التوصل الى توصيات واقتراحات محددة.

– مع كل التقدير للأعداد والتخصصات المتباينه من البحوث العلمـــية، فإن الأمر يستلزم تقويمها من حيث القدرة على إجراء هذه النوعية من البحوث العلمية التى يمكن أن يلمس المستفيد الحقيقى آثارها ونتائجها.

– مدى ملاءمة المعاهد والمراكز البحثية المصرية لهذا الهدف، من حيث التجهيزات ومصادر المعلومات وحجم ومصادر الموارد المالية ونوع الحوافز واللوائح التى تحكمها ومستوى الادارة والقيادات التى تدير امورها.

– ما هو دور وهدف أجهزة تنمية الابتكار والاختراع والبحوث والتطوير وتنمية التصميمات الهندسية والصناعية، وكيفية اعداد الانسان المنتج المناسب لكل من هذه الجهات.

– هل يتناسب حجم نتائج البحث العلمى مع حجم المطلوب لقطاع الانتاج والخدمات وبحيث يقال ان البحث العلمى بباحثيه ومؤسساته وأجهزته يمكن أن يكون قادرا على الوفاء بحاجة قطاع الانتاج والخدمات، الأمر الذى يؤكد على أهمية تقييم معاهد ومـــــراكز البحوث.

– هل هناك خطة او خطوط عامه متعارف عليها على مستوى الدولة لتحكم توثيق العلاقة وتبادل المعرفة والخبرات بين العاملين فى قطاعات البحوث والانتاج والخدمات حتى يتفهم كل منهم أبعاد وعمق عمل الآخر.

– ومع الاعتراف بأن لكل دولة وكل شعب من الشعوب ظروفه الاجتماعية والسياسة والاقتصادية والحضارية .الخ، ومع الاعتراف أيضا بأن كل دولة ينبغى أن تتدارس ظروفها وتتعرف على مواردها وتحدد أولوياتها فى المجالات المختلفة، فإن الأمر يدعو أيضا إلى ضرورة الاسترشاد بتجارب الدول التى حققت تنمية اقتصادية واجتماعية استنادا على البحث العلمى والتكنولوجى والأسلوب العلمى فى الادارة والتطوير، لنتعلم التجربة والدرس الملائم للاستفادة منها، دون تقليد أو نقل حرفى. وبالتالى ماذا صنعت اليابان وكوريا الجنوبية والهند وغيرها، ما هو الفرق بين دور الجامعات ومراكز البحوث المتميزة ومراكز البحوث التعاقدية ووحدات البحوث لقطاعات الانتاج والخدمات فى مثل تلك البلاد وفى بلادنا؟

التوصيات

وبناء على ما تقدم من عرض، ولمواجهة الصعوبات السالفة الذكر التى تتطلب حلولا يتوقف تطبيقها على السياسة العامة للدولة، وأخرى على مجهودات كل من قطاع البحث العلمى وقطاع الانتاج والخدمات، فإن المجلس يوصى بما يأتى:

أولا: فيما يختص بالاطار التنظيمى والاقتصادى العـــــام:

* يكون البحث العلمى جزءا من خطة التنمية ومكملا ومتكاملا مع خطة الدولة عامة والخطة القطاعية لقطاعات الانتاج والخدمات خاصة، مع دعم العلاقة بين أجهزة البحث والتخطيط لوضع السياسات وتحديد الأولويات وتوجيه الموارد.

* التأكيد على أهمية استناد القرار السياسى الى الرأى العلمى أخذا بمبادئ الديمقراطية الحقة.

* الاهتمام بتطوير أسلوب الأدراة العلمية فى كل موقع وإحكام

النظام وبث روح الالتزام والعمل الجماعى فى اطار من التنظيم والادارة الواعية والقيادات المؤثرة الرائدة والقدوة الحسنة بما يكفل الأداء الأمثـل .

* إعادة النظر فى التشريعات واللوائح القائمة الحالية ، وتعديلها بما يحقق الغرض المنشود بمرونة وفاعلية .

* الاهتمام بعقد اللقاءات وتنظيم التبادل بين الباحثين والمعنيين بقطاعات الانتاج والخدمات والمحليات والجامعات .

* الأخذ بنظام تبادل القوى البشرية والخبرات والقيادات لتكامل المعرفة والخبرة ووحدة اللغة العلمية التكنولوجية والانتاجية والخدمية ، وهو أمر متعارف عليه فى الدول التى وصلت الى ما وصلـت اليه الآن من تقدم .

* ضرورة تبنى سياسات عامة على المدى الطويل ، يمكن فى ضوئها تنفيذ ماورد من التوصيات المقترحة ، مثال ذلك :

- الحد من تصدير الخامات .
- استخدام أقل الخامات بأقل قدر من الطاقة .
- الالتزام بالمواصفات القياسية .
- ايجاد أجهزة الرقابة المسئولة .
- تفضيل الانتاج المحلى على الانتاج المستورد .
- وضع قواعد لاختيار التكنولوجيا المناسبة .

ثانيا : فيما يختص بجهات الانتاج والخدمات :

* القضاء على الأسباب والأوضاع التى أدت وتؤدى الى ضعف الطلب على خدمات البحث العلمى ، وضرورة وضع سياسة عامة لتطوير هيكل الانتاج وأساليبه بحيث تتخطى مرحلة الانتاج بناء على ترخيص أو شراء حق المعرفة الى مرحلة التقليد ثم الاقتباس والابتكار وتهيئة المناخ العام ليسمح بإعداد التشريعات وتوفير الامكانات والحوافز وتطوير إدارة البحوث حتى يمكن تحقيق نمو حضارى لا يمكن تحقيقه بدون تنشيط البحث العلمى وتطبيق نتائجه .

* المضى فى تطوير القطاع العام والتركيز على أهمية البحث العلمى لأحداث التغيير مع التخطيط السليم للسياسات العامة لقطاع الانتاج وآليات التنفيذ نحو التطوير .. الخ .

* دعوة الشركات والمصانع لتمويل البحوث العلمية فى مختلف المجالات .

* أن يكون نقل التكنولوجيا وتطويعها ومايستلزمه ذلك من بحوث علمية وتكنولوجية وإعداد كوادر ، جزءا لا يتجزأ من خطة التكنولوجيا المحلية أو المستقدمة من الخارج .

* تأصيل مفهوم الارشاد العلمى والصناعى والزراعى والخدمى والتوعيه الدائمة للمسئولين بقطاعات الانتاج والخدمات بما يدور فى الجهات والدول الأكثر تقدما بغية الاقتباس منها أو الجهات المحلية القائمة بالبحث والتطوير لتطبيق نتائج بحوثها .

* التأكيد على ضرورة تنفيذ نتائج البحوث بأسلوب تجريبى محدود النطاق ، قبل تعميمها بصورة شاملة .

* إنشاء وحدات للبحوث والتطوير وتنمية الابتكارات والتصميمات الصناعية والهندسية بقطاعات الانتاج والخدمات مع التنسيق والتكامل والتعاون مع أجهزة البحث العلمى .

ثالثا : فيما يختص بأجهزة البحث العلمى والتكنولوجيا :

* التوسع فى الأخذ بنظام دراسات الجدوى قبل إقرار مشروعات التنمية فى مختلف المجالات وكذلك دراسات جدوى البحوث ذاتها وتقدير إمكانات العائد المحتمل .

* تمثيل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والأجهزة المعنية فى مجال البحث العلمى فى مجالس إدارة أجهزة وضع السياسة أو التخطيط أو التنفيذ أو متابعة التنفيذ .

* إعادة النظر جذريا فى اللوائح التى تحكم إدارة العمل بمعاهد

ومراكز البحوث والفرق البحثية لتكون أكثر مرونة وواقعية ، ومناسبة لأسلوب العمل الجديد لهذه المعاهد والمراكز .

* إعادة النظر فى أسلوب إجراء البحوث لنيل درجتى الماجستير والدكتوراه بالجامعات بما يحقق التنسيق وعدم التكرار من ناحية ، وربطها بالموضوعات التى تخدم قضايا المجتمع ومشكلاته من ناحية أخرى .

* التركيز فـــى المرحلـــة القادمة وبصفة عاجلـــة على تقويـــم وتحليل القدرات البشرية المتوفرة ومدى ملاءمـــة مؤهلاتها وخبراتها لإجراء بحوث تطبيقية ، وبحيث تكون نتائجها قابلـــة للتطبيق وبمـــا يؤدى بالتطبيق الفعلى الملموس لنتائج البحوث الى اقتحـــام البحـــث العلمى للمشكلات ومواجهة التحديات وايجاد فرص الحل المطلوب .

* الاهتمام بالتركيز علـــى تكـــوين الكـــوادر القـــادرة على البحـــث العلمى التطبيقى والقابل للتطبيق العلمى وإحـــداث نتائج فعليـــة ملموسة العائد والأثر بصرف النظر عن كونها حاملة للدكتوراه أو درجـــات جامعيه عليا أخرى ، ويكون التركيز على قدر الخبرة والعطاء الممكن ومع التدريب المستمر لهذه الكوادر للمحافظة على مستواها .

* الاهتمام بالإعلام العلمى البعيد عن مجرد الدعاية والذى يستهدف عرض الانجاز العلمى وتسويقه ، حيث يجذب الاهتمام ويشد الأنظار ويحث على الاستخدام والتطبيق .

* الاهتمام بالتوثيق والمعلومات والنشر العلمى والاحصاء الفنى وكذا الاهتمام بفكرة الإرشاد العلمى للعاملين فى قطاعات البحث العلمى وقطاعى الانتاج والخدمات بهدف التزويد بالمعلومات والتكنولوجيات والابتكارات والتطورات الجديدة .

سياسة خدمات المعلومات

أصبحت قضية المعلومات من أهم قضايا العصـــر ، نظرا لاتساع دائرة استخداماتها من أجل التقدم فى مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية .

ويؤكد استعراض وتحليل الأنشطة البارزة فى مجال المعلومات فى بعض الدول المتقدمة ، أن توفير المعلومات المناسبة وإتاحتها فى اطار من خدمات المعلومات يسهم فى التقدم العلمى والتكنولوجى لهذه الدول ، وبالتالى فى مستواها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وتفوقها العلمى والتكنولوجى .

واذا كانت التكنولوجيا فى حد ذاتها صناعة وأداة من أدوات الاستثمار والتقدم ، فقد أصبحت قضية المعلومات أيضا صناعة وأداة للاستثمار والتقدم ، ولهذا اهتمت الدول المتقدمة بتأسيس شبكات للمعلومات تستهدف معالجة خدمات المعلومات وتطويرها فى إطار من التنسيق والتكامل القومى والدولى معا ، للاستفادة منها سواء للتخطيط السليم أو لاتخاذ القرار المناسب ، أو لتطوير الانتاج أو لتحسين الخدمات ، مما حدا ببعض هذه الدول الى اعتبار المعلومات وكفاءة

استخدامها مقياسا لمكانة الأمم فى المستقبل .

ولاشك أن هناك علاقة مباشرة بين المعلومات وكل من البحث العلمى وعمليات التخطيط والانتاج والخدمات ، إذا انها تعتبر أداة من أهم أدوات الادارة العلمية الناجحة لبحث علمى يبحث عن حقيقة ، أو لتخطيط أو لاتخاذ قرار سليم ، أو لانتاج رشيد وخدمات ملحة مطلوبة بالفعل .

وقبل البدء فى تناول نظم المعلومات ، يلزم إدراك الفرق بين المعلومات والبيانات . فالبيانات هى الحقائق الثابتة عن أمر أو شئ ما ، أما المعلومات فهى أشمل من ذلك وتتسع لتشمل البيانات والدراسات المتاحة فى موضوع ما .

نظم المعلومات :

تتخذ نظم المعلومات المستويات والوظائف الرئيسية الآتية :

١) تقديم المحتوى العلمى فى المجالات المختلفة بصورة مجمعة ومبوبة ، وقد بدأ ذلك كمجرد فهرسة لما هو موجود من كتب ودوريات علمية ، ثم تطور الى وجود ملخص للمحتوى العلمى لها ، ثم إلى تفاصيل هذا المحتوى بحيث يطلب الباحث رؤوس الموضوعات التى يرغبها فتأتيه بالكامل مما ييسر للباحث الحصول على المعلومات بسرعة ، وبما يقلل من التكرار ، وتتوقف فاعلية هذا النظام على التسجيل الدقيق وتوحيد أسلوبه وانضباطه والالتزام به واتساع الاتصالات بين القواعد المختلفة .

٢) تقديم البيانات والمعلومات للقائمين على اتخاذ القرار ، سواء كان ذلك لتحديد الأهداف أو تقديم البدائل للحلول وللاختيار بينها ، أو للتقرير أو التخطيط للتنفيذ او للمتابعة والتحكم .

وفى ذلك تغيير لأسلوب التعامل مع المعلومات للتوصل إلى قرار من العرض الشفوى أو القراءة بواسطة متخذ القرار ليعطى بناء على ذلك قراره أو مساعدته بأفراد وحواسب للتبويب ولأسلوب المعالجة والتوصل الى بدائل ثم يترك له اتخاذ القرار . ويستدعى ذلك عمل بحوث ودراسات فى أساليب اتخاذ القرارات لتحديد المعلومات اللازمة وأسلوب المعالجة مسبقا . كما يستدعى معرفة نوعيات المعلومات وأزمنة استرجاعها لاستخدامها ، ويستلزم الارتباط بين الوحدات المكونة للنظام وانضباط التغذية بالبيانات : توحيد ، ترقيم ، وتسمية المكونات والأنشطة .

ويتوقف نجاح هذه النظم على الاستمرارية بما يزيد من المعلومات المتاحة بها ، ويمكن من استخلاص الاحصائيات والخبرات ومقارنة التجارب وخطط التنفيذ وعمل معدلات الانجاز .

٣) تقديم معلومات للمواطنين بالنسبة لاحتياجاتهم اليومية ، وقد ساعد على ذلك تقدم شبكات الاتصالات ونظم الحواسب والزيادة الكبيرة فى استخدامات التليفون والتليفزيون مما يمكن المواطن العادى من الاستفادة من قواعد البيانات والمعلومات العامة ، ومما قدمته وسائل الخدمات والترفيه للرد على تساؤلات المواطنين ، كما أمكن بواسطتها إنهاء بعض الأعمال ذات الاهتمام الشخصى أو الخاص مثل سداد الفواتير وحجز الأماكن وطلب الأشياء وما إلى ذلك .

وفى كل من هذه المستويات فى نظم المعلومات ووظائفها ، لم يكن التطوير الأساسى فى إيجاد أو تهيئة المعلومات لأول مرة ، ولكن كان فى أسلوب تسجيلها وتخزينها والتعامل معها واسترجاعها . وكانت العناصر التى ألت الى زيادة هذه القدرات وتحسين مستوى أدائها ، هى تطور نظم الحاسبات وتطور نظم الاتصالات ، وتطور أسلوب عرض المعلومات (مطبوعة – صوتية – صوت وصورة) . وقد ساعد ذلك بدوره فى زيادة القدرة على انتاج المعلومات وتطوير نظم التعليم ونظم الإدارة والبحث .

ولقد نشأت هذه النظم بمستوياتها المختلفة ، نتيجة للطلب عليها ، وتبع ذلك تطوير فى اتساع مستوى الطلب عليها وأساليب العمل

المستفيدة منها وصحب ذلك تغيير فى سلوكيات الافراد وفى مناهج تعاملهم ولايزال هذا التطور يجرى أمامنا ولم ياخذ أبعاده الكامله بعد .

مصادر المعلومات ومقتنيات مراكزها :

تتعدد مصادر المعلومات لتشمل الكتب والمجلات والدوريات وأوراق العمل والدراسات والرسائل العلمية والتقارير وبراءات الاختراع والموسوعات والأدلة والمراجعات والمترجمات والببليوجرافيا والمواصفات والمعايير . بمعنى أنه ليس هناك نموذج واحد لمقتنيات مراكز المعلومات فقد تعتمد على التزود بمصادر أولية أو ثانوية للمعلومات فى شكل مكتبة علمية أو مراكز للاعلام والتوثيق وذلك بحسب المستهدف منها والمهام المنوطة بها .

إن ترشيد استخدام هذه المصادر وتوظيفها يحتم قبل كل شئ ، تحديد الهدف من خدمات المعلومات ، والا أصبح فيض المعلومات معوقا ومكلفا ومشتتا بدلا من أن يكون مقوما ومعينا ومرشدا .

الهدف من خدمات المعلومات :

لعل الهدف المباشر من خدمات المعلومات هو مساعدة الباحثين ورجال الانتاج والخدمات على حل المشكلات التى تواجههم من خلال توفير المعلومات المناسبة من بين فيض المعلومات الهائل الذى يزخر به عالم اليوم ، الأمر الذى يوفر الجهد ويتفادى تكرار البحوث ويرشد انشطتها ويطورها بحيث يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون . وبالتالى تستتبع عملية التخطيط فى المجالات العلمية والتكنولوجية تخطيط خدمات التوثيق والمعلومات ، وذلك لملاحقة التطور العالمى فى هذه المجالات والاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية .

إلا أن خدمات المعلومات لم تعد مقصورة على هذا الهدف ، وانما أصبحت مقوما ضروريا لعملية التخطيط وركيزة أساسية لصانعى السياسة ومتخذى القرار . وأصبحت العلاقة بينهما علاقة متبادلة ومتكامله حتى أن غياب التخطيط يؤثر على حيازة خدمات المعلومات وتطويرها ، كما بات غياب المعلومات يؤثر على صياغة خطة هادفة أو سياسة سليمة أو قرار صحيح ، وبالتالى أصبحت نقطة الانطلاق الفعالة فى خدمات المعلومات هى أن تكون جزءا لايتجزأ من خطة الدولة .

ونظرا لأن مفهوم تخطيط خدمات المعلومات ضمن خطة الدولة للتنمية الشاملة هو مفهوم حديث نوعا ، فإن الوضع الراهن يشير بالفعل الى أن البنية الأساسية للمعلومات غير واضحة المعالم فى بعض الدول النامية ، وهنا يكون دور الدولة ومسئولياتها أن تنهض بمجال المعلومات والتوثيق ، وذلك للتأكد من أن المعلومات اللازمة للاحتياجات الوطنية متوافرة من المصادر الدولية والوطنية وان توفر الاعتمادات اللازمة لذلك ، وان تتبنى عملية التدريب لإعداد المتخصصين فى هذا المجال بالقدر الكافى وعلى مستوى التاهيل والخبرة اللازمة لسد احتياجاتها .

إن العناية بالمعلومات وخدمات المعلومات تتطلب فى المقام الأول تخطيطها وتنسيقها على المستوى القومى والارتباط بالتطورات والمصادر الدولية .

وعلى ضوء ما تقدم فإن العناية بقضية المعلومات التى تخدم قضايا التنمية من خلال مجتمع البحث العلمى والانتاج والخدمات ، أمر ينبغى أن يكون واردا فى اطار السياسة القومية العامة للدولة على أساس نظام قومى للمعلومات .

نحو نظام قومى للمعلومات :

يتضح من دراسة نظم المعلومات بالعالم ان المقتنيات من المعلومات ، بالاضافة الى الأجهزة العلمية المتطورة والقوى البشرية المدربة هى العوامل الحاسمة والمقومات الأساسية لإرساء قواعد النظام القومى للمعلومات .

وهناك أسس لتعميم النظام القومى فى شبكة للمعلومات من اهمها :

* الوعى على المستوى القومى بأهمية تعميم نظام المعلومات

وأهداف شبكة المعلومات .

* التوقعات المنتظرة على النطاق العالمى فى أساليب التكنولوجيا دائمة التطور والتكنولوجيا المرتبطة بالمعلومات فى مجال الحصر والتحليل والاسترجاع والاتاحة ، وكذلك التطورات فى النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى العالمى .

* التعرف على المستخدمين الأساسيين للمعلومات ، وعلى العوامل التى تؤثر على احتياجاتهم .

* التعرف على المصادر المتاحة وكيفية تدفق أو انسيـــــــاب المعلومات .

* التعرف على البنية الاساسية والقدرات القائمة للمعلومات داخل الدولة .

ولعل هذا يكون مدخلا لتحديد شبكة المعلومـــــات المطلـــــوبة وتصميمها ، وتحديــــد البدائل المطروحــــة لتخدم موضوعـــــات معينة أو مهمة معينة ، أو لتقوم بخدمات فنية وعلمية معينة لخدمة هدف معين .

ولقد تقاربت نظم المعلومات وخدماتها فى الغرب والشرق بدرجة كبيرة ، فأصبحت تعتمد فى الكتلتين على النظم المركزية فى التخطيط والتنسيق بين الخدمات اللامركزية مع استخــــــدام التكنولوجيا والميكنـــة المتقدمة بمايؤدى الى تفادى الازدواجية ويقلل بالتالى من الجهد والتكلفة .

وتهدف المركزية إلى التركيز فى القوى البشرية المؤهلة وفى الميزانيات والاعتمادات المخصصة كما تهدف الميكنة الى تحقيق البث السريع للمعلومات من مصادرها المختلفة . وقد تطورت أساليب معالجة المعلومات وخدماتها بدرجة هائلة حيث استخدمت الحاسبات الالكترونية على نطاق واسع سواء فى علميات حفظ المعلومات واسترجاعها أو فى ميكنة العمليات ، الأمر الذى أدى الى تطوير هذه النظم لمستوى أداء وكفاءة أكبر ، وتخزين اكبر سعة ، واسترجاع وإتاحة أســـرع ، وتكلفة أقل .

وأصبح سر نجاح الدول المتقدمة فى استثمار المعلومات يقوم على ما يأتى :

– توافر البنية الأساسية اللازمة داخل الدولة للتعامل مع المعلومات وتكاملها وترابطها وتنسيقها .

– التركيز على الاهتمامات المختلفة واحتياجات المستفيدين من المعلومات .

– قدرة أجهزة الدولة المعنية على التعاون مع بعضها ، وكذلك مع الجهات الأجنبية المعنية فى مجال المعلومات .

– ارتفاع المستوى الحضارى للدولة ودرجة الوعى بأهمية المعلومات فيها .

– قدرة الشعب على اكتساب مهارة استخدام المعلومات واستعداده لاستثمار العلم والمعرفة والمعلومات والبيانات .

وبناء على ما تقدم ، فإن عوامل عديدة لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار عند تقويم النظام القومى للمعلومات ، بحيث يكون قائما على :

– وضوح الرؤية وتحديد الهدف من اقامة نظام قومى للمعلومات .

– حجم القدر المتاح حاليا من الموارد والمصادر والقدرات ونوعية ذلك الحجم ، وما يمكن أن يتاح من المزيد منها مستقبلا .

– المستوى الحضارى الحالى والمستهدف للدولة ، ومستوى الوعى فيها بالنسبة للمعلومات .

– الاحتياجات المختلفة والمتنوعة للمستفيدين من خدمات المعلومات .

وفى هذا الصدد فإنه ينبغى التميز بين احتياجات العلماء والباحثين واحتياجات العاملين فى قطاعات الانتاج والخدمات ، فلكل منهم مصادره المتباينة والمختلفة من المعلومات والتى تتراوح بين الكتاب والمجلة العلمية والتقرير والبيان والبراءة والدراسة والنشرة .

موقف مصر من قضية المعلومات :

لقد أدركت القيادة السياسية المصرية ، وعدد من الأجهزة المصرية المسئولة والمعنية أهمية المعلومات وبدأت بالفعل عملية التحول نحو الاهتمام بهذه القضية ، وترجم هذا الاهتمام إلى إجراءات تنفيذية ، نذكر منها على سبيل المثال :

– انشاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومعهد الدراسات

والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة .

– قرار الدولة بإلزام أجهزة الحكومة والقطاع العام بإنشاء مراكز لخدمة المعلومات .

– تبنى مشروع شبكة المعلومات العلمية والتكنولوجية القومية وتنظيم مؤتمرات للمعلومات فى مصر لإرساء مقومات البنية الاساسية لمجتمع المعلومات وتبنى البحوث المشتركة مع بعض الدول المتقدمة فى مجال المعلومات .

التوصيات

فى ضوء ما تقدم من اعتبارات فإن المجلس يوصى بما يأتى :

* العمل على زيادة الوعى القومى بالمعلومات على المستويات المختلفة وسياسة الحصول عليها وترشيد استخدامها لخدمة المجتمع ، وقد يتطلب ذلك القيام بحملة قومية تستهدف تحقيق هذا الغرض باستخدام النشرات وأجهزة الاعلام المختلفة .

* تطوير نظام التعليم ليقوم بدور أساسى فى بناء وتنمية مجتمع المعلومات المدرك لأهميتها والقادر على استخدامها والتعامل معها من حيث طريقة التعليم ومناهجه ، ليتضمن موضوع المعلومات ، ومن حيث الاستفادة من فيض المعلومات المتاحة فى العملية التعليمية .

* ضرورة إدخال سياسة المعلومات فى سياسة التنمية القومية بمزيد من التركيز على إنشاء وحدات المعلومات فى قطاعات التنمية المختلفة والاستفادة القصوى منها .

* الاهتمام بحصر مصادر المعلومات المحلية وإتاحة حسن استخدامها .

* فهرسة انتاجنا العلمى ووضعه على الحاسبات ، مع عمل قواعد بيانات لما هو صادر منها باللغة العربية ، والتسجيل الدقيق لنتائج بحوثنا الوطنية .

* استخدام التكنولوجيا المناسبة لمعالجة خدمات المعلومات ودراستها لاختيار المناسب منها .

* تحقيق التنمية البشرية للخدمة فى مجال المعلومات من حيث العدد والمستوى .

* العمل على زيادة قدرة المجتمع على استغلال موارد المعلومات من أجل التنمية .

* دعم نظم المعلومات فى الأجهزة الرئيسية المختلفة والعمل على نشرها .

* قيام الأجهزة الحكومية بالدور الأساسى والرئيسى فى قضية المعلومات بحكم كونها قضية قومية ، وعلى أساس من المشاركة الايجابية لاجهزة خدمات المعلومات والمستخدمين لها والمستفيدين منها .

* اقامة شبكة قومية للمعلومات تتوخى أقصى درجات الدقة ، ويتحقق بها تكامل مراكز المعلومات المختلفة ومصادرها ، فى اطار نظام قومى للمعلومات ، يخدم أجهزة السياسة والبحث العلمى والانتاج والخدمات على أساس من التنسيق والتكامل .

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ – ١٩٨٤

سياسة توفير الاحتياجات من الأجهزة العلمية

تناولت دراسة المجلس لهذا الموضوع الجوانب الآتية :

أولا : نبذة عامة :

يبلغ عدد الباحثين حاليا فى مصر حوالى ٢٦٠٠٠ باحث ، وتبلغ نسبة الباحثين العلميين من ١–٦ لكل ألف من السكان فى البلاد المتقدمة والساعية على طريق التقدم . فاذا كان من المقدر أن يبلغ تعداد السكان

فى عام ٢٠٠٠ فى مصر حوالى ٧٠ مليونا ، وقدر أن يمثل الباحثون العلميون واحدا لكل الف من السكان . فمن المطلوب أن يصبح عدد الباحثين فى مصر عام ٢٠٠٠ اكثر من ٧٠ الفا من الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه ممن يعملون فى مجالات البحث العلمى وغيره من الأنشطة العلمية المعاونة .

وقد قدرت التكلفة الاجمالية للنشاط العلمى المنتظر فى عام ٢٠٠٠ من أجل توفير الأجهزة العلمية وتشغيلها وصيانتها واحلالها ، وفى مجال توفير الكيماويات المعلمية اللازمة لهذا النشاط بمايقرب من ٣٥٠ مليونا من الجنيهات سنويا (بالأسعار الحالية) .

ونظرا لما هو معروف من أن أغلب هذه الأجهزة والكيماويات يتم توفيرها عن طريق الاستيراد وما يتطلبه ذلك من تكلفة كبيرة بالنقد الاجنبى ، فان دراسة توفير احتياجات مصر من الاجهزة العلمية والكيماويات والمستلزمات المعملية تصبح أمرا لازما .

فالجهاز العلمى بأنواعه ومستوياته المختلفة يمثل أداة أساسية من أدوات حياتنا اليومية ، سواء فى مجال التعليم أو البحث العلمى أو فى مجالات الصناعة والزراعة أو فى مجال الصحة ، وقاية وتشخيصا وعلاجا او فى غير ذلك من مجالات الإتصالات والإعلام والأمن والادارة وغيرها .

كذلك فإن الحاجة تزداد للكيماويات والمستلزمات المعملية لإجراء التجارب والاختبارات التعليمية والأبحاث العلمية ، ولإجراء القياسات المعملية الدقيقة للأغراض الصناعية أو الزراعية أو الطبية أو غيرها .

ومن هذا يتضح أن الأرقام المقدرة لتوفير الأجهزة العلمية الدقيقة تبلغ أضعاف مايلزم قطاع البحث العلمى وحده .

ولاشك أن توفير الأجهزة العلمية والحفاظ عليها وتنظيم الاستفادة منها ، وكذلك توفير الكيماويات المعملية واتاحتها بدرجة النقاء اللازمة للوصول إلى سلامة النتائج ودقتها وترشيد الحصول عليها واستخدامها - أصبح يستلزم وضع سياسة عامة سليمة ومحكمة .

ثانيا : الاجهزة العلمية :

ويتم الحصول على الجهاز العلمى باستيراده أو بتصنيعه محليا وفى كلتا الحالتين تصنف الأجهزة العلمية الى :

أ) أجهزة بسيطة لاتتطلب مستوى عاليا فى دقتها ، سواء فى تصنيعها أو تشغيلها أو فى النتائج المستخرجة منها ، ومن أمثلتها معظم ما تحتاجه وسائل الايضاح التعليمية ومختبرات الدراسة فى مراحل التعليم العام وبعض أجهزة التشغيل والقياس فى كثير من الورش والمعامل والمصانع .

ب) أجهزة عالية الدقة فى تصنيعها وفى تشغيلها وفى النتائج المستخرجة منها ، وهى بدورها تنقسم إلى أنواع بسيطة ومحدودة التكاليف كأجهزة التحاليل المعملية الالكترونية ، والى أنواع معقدة وعالية التكاليف كالمجهر الالكترونى .

التعامل مع الجهاز العلمى بعد الحصول عليه :

إن العبرة ليست فى مجرد الحصول على الجهاز ، فقد يكون ذلك أمرا ميسورا باستيراده أو تصنيعه ، ولكن اقتناء الجهاز العلمى يقتضى وضع قواعد وضوابط سواء عند اختيار أنسب الأجهزة لتحقيق الغرض منها ، أو صيانة الجهاز ومتابعة اختبار مستوى صلاحيته للتشغيل ، أو فى اصلاحه إذا لحقت به أعطال ، أو فى تشغيل الجهاز تشغيلا رشيدا ومجزيا يبرر اقتناءه من الناحية الاقتصادية ، خاصة اذا كان من النوع المكلف .

١) استيراد الأجهزة العلمية :

دأبت مصر منذ عشرات السنين على التركيز فى توفير الأجهزة العلمية عن طريق الاستيراد ، وهذا أمر اذا جاز أن يستمر فى حالة بعض الأجهزة المعقدة والمكلفة والتى لا تستوعب حاجتنا منها سوى أعداد محدودة من كل نوع من هذه الأنواع ، فانه لايجوز اطلاقا على

كثير من الأجهزة العلمية البسيطة والتى تستخدم أعدادا كبيرة من كل نوع منها ، مما يبرر قيام صناعة محلية لهذه الأنواع من الأجهزة ، خاصة وأن الشركات الأجنبية التى تخصصت فى توريد هذه الأجهزة قد دأبت على رفع أسعارها بمعدلات متزايدة ومستمرة ، الأمر الذى يهدد بتحميل اقتصادنا بأكثر مما يحتمل ، فضلا عن انعكاساته السيئة على تحركنا تجاريا بل وسياسيا .

ومما يؤسف له أن استيراد الأجهزة العلمية لم توضع له سياسة مسبقة قبل ان تفتح له الابواب على مصاريعها ولم يقترن بوضع الضوابط واتخاذ الضمانات التى تكفل :

– خطة عامة للاستيراد تخدم توفير الأجهزة التى تلبى حاجاتنا الحقيقية فى مجال البحث العلمى والانتاج والخدمات ، وفقا لأولويات مدروسة ومعلنة .

– أن يكون الجهاز المستورد هو أصلح الأجهزة وأنسبها للوفاء بالغرض المنشود .

– أن تتوافر مع الجهاز كل القطع والأجزاء الملحقة به والمكملة له ، وكذلك رسومات تصميمه وبيانات تشغيله وصيانته مع ضمان سلامة الجهاز وصيانته لمدة مناسبة .

– توفير قطـــع الغيار الكافيـــة لدى ممثلـــى الشركـــات المـــوردة .

– أن يلتزم الممثلون للشركات المنتجة باقامة ورشة مجهزة بالأدوات والفنيين القادرين على اصلاح أعطال الأجهزة ، وكذلك تدريب فنيين من الجهة المشترية للجهاز على عمليات التشغيل والصيانة والاصلاح .

٢) تصنيع الأجهزة محليا :

يتوقف نجاح صناعة أى سلعة على توافر عوامل فى مقدمتها :

– إجراء دراسة اقتصاديات السلعة ، وضمان تصريف ما يتجاوز الحد الادنى (أو الحد الحرج) من هذه السلعة ، بما يبرر تصنيعها محليا ، وذلك فى ضوء دراسة نوعيه صناعتها ، وهل تكون صناعة نمطية وتقوم على خط انتاج نمطى أم صناعة نمطية تجميعية أم صناعة تجميعية غير نمطية ، وتشتمل أيضا على دراسة توافر المواد الأولية والمكونات الأساسية .

وعلى سبيل المثال يمكن دراسة استبدال الزجاجيات المستعملة فى العمليات التعليمية بانواع أخرى بديلة من اللدائن .

– وجود إطار عام للصناعة يشتمل على خطة شاملة للتمويل والإعداد والتدريب .

– وجود قاعدة صناعية راسخة مبنية على أسس وقواعد علمية وتكنولوجية متطورة .

– وجود نظام ملائم للأجور ، يحمى الصناعة من تواكل العاملين وعجزهم ، ويحمى العاملين من الاغراء المادى الذى يجتذبهم الى العمل بالخارج .

– توافر نظام إدارى متطور ومتحرر ، مع وجود نظام دقيق للمراجعة والمتابعة والمحاسبة والتطوير .

– وجود تشريع يضمن تشجيع الصناعة المحلية الناجحة ، ويكفل حمايتها ضد المنافسة الخارجية .

وكما سبق أن ذكرنـــا فى تصنيف الأجهـــزة العلميـــة نجـــد أن قسمـــا هاما من هذه الأجهزة يتطلب كثيرا من المكونات الأساسيـــة التى يحتـــاج كل منها الى صناعة قائمـــة بذاتها وتعتمـــد علـــى توافر الخامات الأولية لهذه الصناعة ، والالتزام بمقاييس دقيقة وشاملة .

ولهذا نجد أن كثيرا من الشركات الأجنبية المنتجة للأجهزة العلمية تقتصر مهمتها فى بعض الأجهزة على تجميعها من مكوناتها الأساسية التى تشتريها أو تستوردها من شركات متعددة ومتخصصة فى صنع نوع أو أكثر من هذه المكونات .

كما نجد أن صناعة الأجهزة العلمية التى نشطت نشاطا نسبيا ومتواضعا فى مصر فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت تغطى جزءا محدودا من متطلبات السوق ، وكانت تقوم أساسا على تجميع الجهاز من مكوناته الرئيسية المستوردة من الخارج ، ولكن بعض هذه الصناعات كادت تندثر بعد أن عجزت عن الصمود أمام منافسة الاجهزة المستوردة التى تدفقت على البلاد منذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أواسط السبعينات ، وبعد أن هجرها القائمون عليها ، مؤثرين الاشتغال بعمليات الاستيراد سواء لحسابهم الخاص أم لحساب شركات الاستثمار ، التى لم تستهدف قيام صناعة محلية للاجهزة العملية ، وانما كان هدفها بطبيعة الحال تحقيق أكبر قدر من الأرباح .

ومن الواضح ان قدراتنا الحالية فى صناعة الأجهزة العلمية لاتكاد تغطى سوى الأنواع البسيطة من الأجهزة العلمية التى لاتحتاج الى كثير من المكونات الأساسية الدقيقة والمعقدة والتى يمكن للسوق المحلية أن تستوعب منها كميات كبيرة تبرر تصنيعها محليا من الناحية الاقتصاديـــة .

٣) صيانة الأجهزة العلمية :

تدل البيانات المتاحة على أن نسبـــــة كبيرة من الأجهـــزة العلميـــة لدى الجهات المستخدمة لهـــذه الاجهزة معطلة عن العمل لســـبب أو لآخـــر وأن كثيرا من الأجهزة لا تعمل بالدقة المطلوبة ، وبعضها لايستخدم بالطاقة التشغيلية الاقتصادية . وترجع هذه الأوضاع السيئة الى مشاكل الصيانة والاصلاح التى يمكن اجمال أسبابها فيما يلى :

- الاختيار السيئ للجهاز المطلوب .
- عدم توافر قطع الغيار .
- عدم توافر البيانات التفصيلية عن بنية الجهاز وطريقة تشغيله وصيانته وإصلاحه .
- الإعداد السيئ لموقع تركيب الجهاز على غير الأصول الفنية لهذه العملية .
- الاستخدام السيئ للجهاز نتيجة قصور تدريب العاملين عليه .
- الإهمال أو القصور فى إدراك أهمية الصيانة الوقائية والاختبارات والمعايرة الدورية للجهاز .
- عدم توافر الخبرات الفنية القادرة على اصلاح النوعية المتقدمة من الأجهزة .
- استخدام أجهزة مستهلكة بسبب غياب خطة محددة لتقادم الجهاز وفقا لنوعيته من ناحية ، ولكثافة استعماله من ناحية أخرى .

وتجنبا لتلك المشاكل فمن الواجب أن يتم تناولها فى اطار نظام متكامل ومتعاون طبقا لخطة شاملة تنظم ما يتعلق بالأمور الآتية :

١) اختيار الجهاز الأصلح لأداء الغرض منه .
٢) تركيب الجهاز وفقا للأصول الفنية الواجب مراعاتها .
٣) صيانة الجهاز واختباره ومعايرته وفقا لجدول دورى .
٤) وضع نظام لتكهين الجهاز عند استهلاكه بمستوى لا يتيح الاستفادة المنشودة من استخدامه .
٥) تنفيذ برنامج جيد لإعداد الفنيين القادرين وتدريبهم على تشغيل هذه الاجهزة وصيانتها بمستوياتها المختلفة .
٦) إلزام موردى الأجهزة العلمية (وخاصة المعقد منها) بانشاء ورش صيانة واصلاح ، مجهزة بالفنيين الأكفاء وبقطع الغيـــار الكافـــية لصيانة الجهاز ، وخاصة بعد فترة الضمان التى تعقب شراء الجهاز .

التوصيات الخاصة بالأجهزة العلمية :

حيث ان المشكلات المتعلقة بوجود الجهاز العلمى ، سواء عند شرائه مستوردا أو منتجا محليا أو أثناء استخدامه وصيانته واصلاح أعطابه هى مشكلات مترابطة ومتداخلة وان حلولها متشابكة ومتكاملة ، فالجهاز

العلمى سلعة لها صفات متميزة ، ويتطلب اقتناؤه والحفاظ عليه واستخدامه استخداما سليما ، ظروفا وشروطا معينة يجب مراعاتها بدقة وعناية ومتابعتها متابعة جادة .

ولما كان موضوع الجهاز العلمى ، بكل أبعاده ، يجب أن يكون مسئولية جهة معينة قادرة ، ولنسميها هيئة الجهاز العلمى ، تتولى وضع سياسة شاملة ومتكاملة بشأن الجهاز العلمى بدءا بحصر الأجهزة الموجودة حاليا ، ووضع سياسة لشراء الأجهزة المطلوبة فى المستقبل ، تشمل سياسة اقرار شراء الجهاز وسياسة استيراده ، وسياسة التصنيع المحلى فى الحاضر وفى المستقبل القريب والبعيد ، وسياسة صيانة الجهاز واستخدامه واصلاحه وتكهينه .

لذلك فإن المجلس ، اذ يوصى بقيام هذه الهيئة (أو اعادة تشكيلها بعد أن انكمش نشاط جهاز كان قائما لمثل هذا الغرض ولشراء الأدوية والكيماويات منذ سنوات ثم توقف) فانه يؤكـــد على ضرورة أن تتمـــتع هذه الهيئة بالصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار فى شأن كل مايتعلق بالأجهزة العلمية وصلاحيات متابعة تنفيذ قراراتها ، ومساءلة الجهات أو الأفراد الذين لايلتزمون بالقرارات والسياسات المعلنة فى هذا الصدد .

ويمكن اجمال مهام هذه الهيئة فيما يلى :

* وضع سياسة استيراد الجهاز العلمى وسياسة تصنيعه ونظام استخدامه وصيانته .

* الاشراف على اجراء حصر شامل للأجهزة العلمية الموجودة حاليا ، ومدى صلاحيتها للتشغيل السليم .

* وضع تصنيف شامل للأجهزة العلمية ، يكون مدخلا لتحديد ما يمكن تصنيعه محليا ، وما يجوز أو يجب استيراده .

* وضع سياسة لشراء الاجهزة العلمية ، تكفل شراء الأنسب منها ، وتحول دون تكرار شراء أنواع معينة من الاجهزة المكلفة التى لا تستخدم بمعدلات زمنية تبرر اقتناء المزيد منها .

* النص فى التعاقد عند شراء الاجهزة على فترة ضمان ملائمة ، وأن تقوم الشركة الموردة (لبعض أنواع الأجهزة المعقدة والمكلفة) بعملية صيانة ومعايرة دورية ، وأن توفر قطع الغيار الكافية لفترة مناسبة .

* اجراء حصر للشركات المتخصصة فى توريد الأجهزة العلمية ، وتصنيفها وترتيبها وفقا لافضليتها كمورد للأنواع المختلفة للأجهزة وذلك طبقا لمعايير .

* الاهتمام بالمعامل المركزية للاجهزة العلمية المتقدمة والتوسع فى انشائها بالجامعات ومراكز البحوث الكبرى ، وفى مواطن استخدامها استخداما مكثفا ومشتركا واتاحة استخدامها للجهات البحثية من خلال الاعلان عنها واتاحتها بنظام الاعارة والتأجير أو الشراء أو البيع ، باعتبار ذلك أفضل أسلوب يخدم اقتصاديات تكاليف الأجهزة واقتصاديات تشغيلها .

* حصر الجهات التى تقوم بعمليات صيانة الأجهزة العلمية واصلاحها ، واصدار دليل بها يحتوى على تقويم لكل منها ، والعمل على دعم هذه الجهات وتطويرها .

* وضع خطة لإعداد الفنيين وتدريبهـــم فى مختلـــف التخصصات اللازمة لتشغيل مختلف الاجهزة العلمية وصيانتها واصلاحـــها ، ولتكوين نواة علمية وفنية صالحة لاقامة صناعة للأجهـــزة العلمية ، ونموها باطراد على أسس علمية وتقنية واقتصادية سليمة .

* الاهتمام بتدريب العاملين على الأجهزة العلمية الدقيقـة والمكلفـة (ولو بايفادهم فى بعثات تدريبية) ضمانا لاستخدام هذه الأجهزة استخداما سليما .

* حصر الشركات القادرة على الإسهام فى صناعة نوعيات معينة من الأجهزة ، مثل الأجهزة الالكترونية والبصرية .

* وضع خطة مرحلية لاقامة صناعة محلية للأجهزة العلمية ومكوناتهــا ، سواء كانت قطاعا خاصا أم عاما ، وسواء كانت وطنية ام مشتركة ، ونمو هذه الصناعة تدريجيا عندما تتوافر مقومات هذا النمو ، مع توفير الحماية اللازمة لهذه الصناعة والالتزام بشراء الجهاز المصنع محليا اذا تساوى مع نظيره المستورد فى استيفائه للمواصفات والمقاييس العامة العالمية ، وفى كفاءته عند التشغيل وفى قدرة احتماله ، بصرف النظر عن النواحى الجمالية والكمالية والمظهرية للجهاز .

* وضع نظام مرن وملائم للعمالة والأجور للعاملين بصناعة الاجهزة العلمية وصيانتها ، يحمى هذه الصناعة من العامليـــن العاجزين والمهملين ، ويحمى الأكفاء من الاغراء المادى الذى يجتذبهم الى العمل بالخارج .

ثالثا : كيماويات البحث العلمى :

تختلف درجة نقاوة كيماويات البحث العلمى بين « نقى » و « شديد النقاء » و « تحليلى » طبقا للتحاليل والبحوث التى يلزم اجراؤها بانواعها المختلفة .

ونظرا لتعدد اصناف الكيماويات المعملية بما يبلغ الآلاف والتى تزداد باطراد لتلاحق تطور البحث العلمى والاختبارات والقياسات المعملية باطراد فقد اصطلح على تصنيف هذه الكيماويـــات فى مجموعات نذكـــر منها بحســـب أهميتها ، على سبيل المثال وليس الحصـــر ، ما يلى :

١) الأحماض وأملاحها .

٢) القلويات وأملاحها .

٣) المذيبات .

٤) الكيماويات اللازمة للأبحاث الخاصة ، ولأغراض التحاليل الطبيـــة ، والتصوير ، ولتشغيل أجهزة التحليل الحديثة .

ويمكن الحصول على احتياجاتنا من كيماويات البحث العلمى باحدى وسيلتين : إما الاستيراد وإما الانتاج والتصنيع المحلى .

استيراد كيماويات المعامل :

– فى الخمسينات وما قبلها كانت جميع أصناف الكيماويات المعملية تستورد من الشركات المصنعة أو المسوقة لهذه الأصناف ، بمعرفة التوكيلات المختلفة الموجودة فى ذلك الوقت .

– فى الستينات وبعد التاميم وظهور بعض شركات القطاع العام التى لعبت دورا رئيسيا فى توفيرالكيماويات المعملية محليا ، استمر الاستيراد للأصناف التى لاتنتج محليا .

– فى السبعينات وبعد تطبيـــق نظم الانفتـــاح والسمـــاح باستيراد الأجهـــزة العلميـــة وكيماويات المعامـــل بمعـــرفة القطـــاع الخاص ظهـــرت شركات ووكالات تجارية لتوفير هذه الأصناف .

وتبلغ قيمة ما يتم استيراده سنويا من الكيماويات المعملية فى الوقت الحالى اكثر من عشرين مليونا من الجنيهات .

الانتاج والتصنيع المحلى لكيماويات المعامل :

بدأ انتاج كيماويات البحث العلمى وكيماويات المعامل وتصنيعها محليا بظهور شركات القطاع العام ، وكذلك بعض مصانع القطاع الخاص .

وتبلغ قيمة الانتاج المحلى من كيماويات المعامل حوالى خمسة ملايين من الجنيهات سنويا .

وكانت نتيجة الانفتاح الاستيرادى والانتاجى وجود أصناف من كيماويات المعامل بمواصفات متفاوتة وبالتالى بأسعار متفاوتة الأمر الذى يدعو الى ضرورة توافر التوحيد القياسى ومراقبة الجودة ، الا أنه يلزم لتشجيع انتاج كيماويات المعامل محليا وجود تشريع لتشجيع الصناعة المحلية يكفل حمايتها وذلك بمزيد من الاعفاءات الضريبية وتقديم أراض للمصانع بأسعار رمزية ، خاصة وأن الصناعة الكيماوية فى مصر

صناعة ناشئة ، كما أن الحاجة الى كيماويات المعامل تزداد بصورة ملحوظة .

وتستطيع السوق المصرية الحالية استيعاب هذه الاصناف في حدود ثلاثين مليونا من الجنيهات سنويا .

ولاشك أن صناعة الكيماويات المعملية مكلفة وتحتاج الى مايلى :

– عمالة مدربة تدريبا عمليا خاصا .

– عمالة مؤهلة تأهيلا خاصا مع استمرارها في الابحاث .

– تجهيزات مصانع وماكينات ضخمة حيث أن الصناعة الكيماوية صناعة اساسية .

– مرتبات مجزية للعاملين تضمن الاستمرارية في تشغيل هذه المصانع .

توصيات خاصة بالكيماويات المعملية

مما تقدم تتضح ضرورة تحديد جهة معينة وقادرة (مثل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أو أحد أجهزتها أو مصلحة الكيمياء) أو إنشاء هيئة خاصة لهذا الغرض ، لتتولى وضع سياسة شاملة ومتكاملة للكيماويات المعملية ، بدءا بحصر الانتاج المحلى منها ، ووضع سياسة استيرادها ووضع خطة للتصنيع المحلى والتوسع المستقبلى فيه ، على أن تكون لهذه الجهة الصلاحيات الكاملة فى اتخاذ القرار ، ومتابعة تنفيذ القرار ، ومساءلة الجهات والأفراد الذين لايلتزمون باتباع هذه السياسة والقرارات المعلنة فى هذا الصدد .

ويوصى المجلس بأن تشمل مهام هذه الهيئة مايلى :

* وضع سياسة استيراد كيماويات البحث العلمى ومتابعة تنفيذها طبقا لمواصفات محددة .

* الاشراف على حصر أصناف كيماويات المعامل المنتجة محليا ومقاديرها ، ومدى ملاءمتها للاستخدام المعملى ولأغراض البحث العلمى ، ووضع المواصفات الواجب توافرها فى هذا الانتاج مع منحها حق التفتيش على المصانع المحلية وتحليل منتجاتها واجراء بحوث تطوير الانتاج المحلى .

* وضع خطة توسعية للانتاج المحلى من كيماويات المعامل تتلاءم مع التوسع فى انشاء الجامعات ودور العلم ومراكز البحث العلمى ، ومع التوسع فى الاستخدامات التحليلية الصناعية والزراعية والطبية ، وذلك طبقا للمواصفات المطلوبة لكل من هذه الجهات والاستخدامات .

* وضع خطة مرحلية لاقامة صناعة انتاجية محلية لكيماويات المعامل سواء كانت بشركات القطاع العام أو الخاص أو المشترك ، وضمان حماية هذه الصناعة المحلية . ويكون من مهام هذه الخطة دراسة عملية تنقية الكيماويات التى تنتج كنفايات للمنتجات الصناعية أو التحويلية بنسبة عالية ، كخطوة لوضع هذه الصناعات على طريق القدرة على التصميم والتنفيذ فى تصنيع كيماويات البحث العلمى ، وبما يوفر الكثير منها لاحتياجات السوق المصرية .

كذلك تتضمن هذه الخطة حصرا شاملا للمتوافر من الأجهزة المعملية الكبيرة ، ومن معدات المصانع التى تصلح لإعداد الكيماويات النقية والاستفادة الكاملة منها .

* وضع خطة لإعداد الفنيين بمستلزماتهم وتخصصاتهم المختلفة ، وتدريبهم لتشغيل مصانع انتاج كيماويات المعامل .

* عمل دليل أو فهرس علمى لكيماويات البحث العلمى مع بيان المواصفات القياسية لكل منها .

دور التعليم في إعداد الباحثين

يعيش المجتمع العالمى عصرا يمكن أن يعتبر عصر التطور الشامل (كما وكيفا) للمعارف الانسانية بصورة لم تعهدها البشرية من قبل .

ويعيش المجتمع المصرى بدوره هذا العصر مع غيره من المجتمعات ، ويسعى جاهدا الى اقامة دعائم تقدمه ونموه ، ويتطلع الى زيادة معدلات انتاجه ليحقق مجتمع الوفرة والرفاهية .

وفى سعى المجتمع المصرى نحو تحقيق هدفه عليه ان يلتزم بالأسلوب العلمى فى جميع المجالات باعتباره الطريق السليم لتحقيق التقدم المنشود وملاحقة الدول المتقدمة .

ويعتبر التعليم والنظام التعليمى مدخلا أمثل لإحداث أى تطور أو تقدم فى جميع أنظمة المجتمع ، فالنظام التعليمى يناط به إعداد الكوادر اللازمة لمختلف انظمة المجتمع ومناشطه ، ومن بين هذه المناشط منشط البحث العلمى وهو أحد المناشط الحيوية الهامة ، فهو يحدد صورة الحياة فى المجتمع ويحقق آماله فى التغلب على الصعوبات والمشكلات التى يواجهها ، ويوفر له فرصا للتقدم فى سبيل تحقيق مجتمع الرفاهية ، ويمكنه من استثمار امكاناته بأقصى قدر ممكن .

ويستلزم منشط البحث العلمى إعداد كوادر مؤهلة للبحث العلمى وقادرة على متطلباته ، وهذا يلقى على التربية ومؤسساتها المختلفة مسئولية إعداد هذه الكوادر من الباحثين . فعلى المدرسة أن تساهم بنصيب فى تربية الأبناء وغرس اهتمامات البحث العلمى وطرائق التفكير واكساب التلاميذ أوجه التقدير والتذوق وتنمية ما يوجد منها لدى هؤلاء التلاميذ ، كما أن على المدرسة مسئولية اكتشاف تلك الفئة المميزة من التلاميذ ذات القدرات الخاصة والمواهب الأصيلة وتقديم خدمة تعليمية متميزة لهم تتفق وقدراتهم وتنميتها بأقصى قدر ممكن .

وتقوم الجامعة بدورها فى اعداد الباحثين باعتبار ذلك إحدى وظائفها الهامة والحيوية ، فعليها أن توجه طلابها نحو التأمل والبحث المستوعب لمشكلات المجتمع وقضاياه ودراسة تطلعاته .

الباحث ومواصفاته :

والباحث هو الفرد القادر على البحث والتقصى نتيجة لتربيته وتعليمه وتدريبه واكتسابه الخبرة ، وذلك عن طريق الاعداد العلمى ، كذلك فإن هذا الفرد الباحث ينبغى أن يكون متمكنا من مهارات التفكير العلمى المستند الى اتجاهاته وميوله العلمية . وتشمل النقاط الاتية خصائص الباحث ومواصفات تكوينه :

١) أن يكون على قدر من المعرفة العلمية بكل مكوناتها من حقائق ومفاهيم ومبادئ ونظريات .

٢) أن يكون لديه المهارات والأساليب المستخدمة فى الحصول على المعلومات والبيانات وطرق معالجتها .

٣) أن يستخدم الطريقة العلمية وأن يتقن عناصر هذه الطريقة وتشمل :

- ادراك المشكلة .
- تحديد المشكلة بدقة ووضوح .
- دراسة المشكلة واقتراح الفروض المناسبة لحلها .
- اختيار انسب الفروض .
- اختبار صحة الفروض المقترحة لحل المشكلة .

– الوصول الى حل للمشكلة .

– الوصول الى التعميم من النتائج واستخدام التعميمات فى تفسير مواقف جديدة .

على أن يكون الباحث متفتح الذهن ، رافضا للأفكار المقيدة للتفكير ، مقتنعا بأن الحقيقة يمكن أن تتخذ أكثر من صورة ، وأن الدليل الموضوعى هو أكثر المصادر ضمانا لمعرفتها وأكثر المصادر التى يمكن الاعتماد عليها ، وأن يحترم الباحث وجهات النظر الأخرى ، وأن يكون متصفا بعادة وضع الأحكام بناء على الحقائق الكافية ، مصرا على وزن الأدلة فى ضوء علاقتها بالموضوع ، مع تجنب الأحكام السريعة .

٤) أن يتمتع بقدرة كبيرة على التعلم الذاتى الذى يعينه على أن يكون باحثا على درجة عالية من مهارات البحث والتفكير والابتكار والقدرة على اتخاذ القرار .

٥) أن يكون متمتعا بقيم علمية وخلقية راسخة كالصدق والأمانة والدقة والموضوعية بعيدا عن التعصب الشخصى أو الدينى أو الاجتماعى .

٦) أن يكون قادرا على التواصل والاتصال ، متقنا للغة العربية ولغة أو أكثر من اللغات الاجنبية ، باعتبارها وسائل اتصال ضرورية لعمله .

٧) أن يكون مهتما بوطنه والعالم من حوله ، ككل ، ممارسا لتاثيره فى الشئون العامة .

٨) أن يكون مهتما بالانسان فى أى مكان بالعالم ، حريصا على بقائه وسعادته مشاركا اياه فى السراء والضراء .

دور نظام التعليم العام فى إعداد الباحثين :

ليس من وظائف المدرسة إعداد الباحثين ، ولكن عليها أن تسهم بنصيب كبير فى تربية الأبناء ، وأن تمدهم بألوان متعددة من الثقافة والمعرفة ، وتتيح لهم فرص التعرف عليها والاختيار من بينها ، وتغرس فى نفوسهم حب المعرفة والعلم والبحث ، وعلى المدرسة أن تهيىء للتلاميذ والطلاب البيئة التى تعينهم على بذل أقصى ماللديهم من جهد للافصاح عن قواهم الكامنة ومواهبهم الأصيلة ، والإفادة منها فى أوسع المجالات والميادين ، وفى إطار الأهداف التى يحددها المجتمع ، كذلك على المدرسة اكتشاف قدرات التلاميذ وتنمية المبادأة والتصور والابتكار لديهم ، وأن تدربهم على ممارسة الحكم السليم والموضوعى على الأشياء والأحداث .

دور الجامعه فى إعداد الباحثين :

الجامعة هى تجمع لأساتذة يكرسون أنفسهم للعلم – بحثا وتدريسا وتتوافر لهم وسائل البحث والدراسة ، ويفد اليهم طلاب علم لديهم الرغبة والقدرة على الاستفادة مما يلقيه هؤلاء الأساتذة من دروس ومحاضرات ويتتلمذون عليهم فى التدريب على استخدام أدوات البحث العلمى ومناهجه وإمكان تطبيقها على المشكلات العملية فى الحياة .

ومن الواضح أنه على الطلاب تقع مسئولية التعلم والبحث عن المزيد من المعرفة بأنفسهم ، فالطلاب والاستاذ شريكان فى عملية البحث عن المعرفة ، فيجب أن تكون المكتبة مفتوحة والمراجع فى متناول الجميع وللاستاذ والطالب أن يتبنيا وجهة النظر التى يريدانها شريطة أن يكونا قادرين على عرضها وتوضيحها والدفاع عنها والبرهنة عليها ، وهذا لابد أن يستند بدوره الى عقلية فاحصة ناقدة .

التوصيات

سبق للمجلس ان تقدم باكثر من توصية لتحقيق المزاوجة بين تكوين المواطن وتكوين « الباحث » فى العملية التعليمية بمختلف مراحلها (فى

التعليم العام ثم فى التعليم الجامعى) . ويضيف المجلس التوصيات التالية :

* تحسين أساليب وطرق التدريس وتنويعها ، بحيث تنمى فى التلميذ والطالب مهارة التعلم الذاتى ، وسمة الاعتماد على النفس ، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى التعليم . ومن الأساليب التى يجب الأخذ بها التعلم بالاكتشاف وأسلوب حل المشكلات والرحلات والمناقشات الجماعية والمشروعات البحثية .

* حسن التقدير من جانب المعلم للتفكير الابداعى فى التلاميذ ، وتشجيعهم عليه ، واعتباره أمرا أهم من تلقين المعلومات وتقديم الحلول الجاهزة للمشاكل العلمية التى يقوم عليها التدريس .

* ضرورة تعلم التلاميذ احترام أفكارهم الذاتية الخلاقة ، وتشجيعهم على التخيل المبدع (حتى ما يدخل منه فى نطاق أحلام اليقظة بالنسبة للشباب ، وزيادة ثقتهم فى قدراتهم ورؤيتهم الخاصة للواقع المحيط بهم) .

* شحذ حماسة الطلاب للمشاركة فى شئون وطنهم وزيادة وعيهم بالمشكلات والمتغيرات المختلفة فى البيئة المحيطة ، واستجلاء المبررات وانتهاز الفرص التى تجعل من التفكير الابداعى أمرا مطلوبا وضروريا .

* تهيئة المناخ الملائم والميسر للنشاط المبدع داخل الفصل المدرسى وفى قاعات البحث وتنمية سمة التحمل وحسن التقدير للأفكار الجديدة وغير المألوفة .

* تطوير المستوى الثقافى والفهم القومى العام بحيث يصبح البحث العلمى ومنهجه احدى الحاجات الضرورية لتطوير المجتمع .

دور العلم والعلماء
فى التمهيد لاتخاذ القرار

يقصد بصنع القرار – مجموع الاجراءات التى تتخذ وكذلك طرق التفكير والمعالجة للإختيار بين بدائل أو ايجاد حل لمشكلة للخروج من أزمة أو موقف أو حالة .

ويؤثر فى صنع القرار العامل الشخصى بين من يتولون صنع القرار ، ويختلف الأشخاص من شخص لأخر اختلافا كبيرا وبينا فى طريقة التفكير والخلفية العلمية والتاريخية والاجتماعية التى كونت شخصيته وخبراته والتى كونت أيضا اقتناعه بطريقة تفكيره التى يواجه بها المشكلات .

وتوجد خمسة أنماط أساسية لتفكير الافراد – ونمط التفكير يعنى محاولة الفرد للاجابة عن :

كيف نفكر فى الموضوع ؟

النمط الأول : المخلق :

وهو الشخص الذى يحاول صنع شئ جديد من أشياء مختلفة أو جمع وتكوين فكرة من أفكار عديدة متباينة ، وطريقة تفكيره توقعية تقوم

على اساس ان يفترض الشخص ماذا يحدث ، ومثل هذا الشخص يحب بطبيعته التكامل .

النمط الثانى : المثالى :

وهو الشخص الذى يفكر فى الأهداف وهو متجه للمستقبل ، وله نظرة عريضة عن الموضوعات ، ومفتاح شخصيته أن يحاول أن يتصور ماذا يحدث والى ماذا يقودنا ذلك ولماذا ؟

ومثل هذا الشخص يهتم بقيم المجتمع وبالأماميات (النموذجيات المثالية) العالية والوصول الى الكيف الرفيع من العمل .

النمط الثالث : العملى :

وهو يعتمد على خبرة الشخصية الفورية ، ويحب حل المشاكل على مراحل او خطوة خطوة والحصول على نتائج ، واهتمامه الاساسى بالحل القابل للتطبيق بغض النظر عن الأماميات العالية .

النمط الرابع : المحلل :

وهو شخص يهتم بالحرص والمنطق والمنهجية ويعطى اهتماما بالتفاصيل وجمع المعلومات ، كما يهتم بالنظرية ويتعامل مع الحقائق ، فهو يحلل الأشياء ويحكم عليها .

ومفتاح شخصيته ايجاد :

أحسن طريقة للحل من خلال إمكان التقدم بطريقة علمية ليكون القرار رشيدا صالحا للتطبيق مأمون المخاطر .

النمط الخامس : الواقعى :

وهو تجريبى بطبيعته ويهتم بالمحسوسات ولديه رؤية للأخطاء ، ووضع الحلول التصحيحية ، ويحب أن يعمل بثقة ويقين .

أنواع القرارات

١- قرارات بدون مخاطرة

وهى القرارات التى لايترتب على تنفيذها مخاطرة ذات بال .

٢- قرارات تحمل مخاطرة

وهى القرارات التى تتضمن نتائجها قدرا من المخاطرة ومنها :

- القرارات الاستراتيجية .
- قرارات الأزمات .
- قرارات المشروعات الكبرى .
- قرارات تؤثر على المجتمعات .
- قرارات التهريش (المخادعة) .

نظريات صنع القرار

ونظريات صنع القرار هى محاولة لوصف أو تحليل العوامل والمتغيرات وتأثيرها على الاختيار بين بدائل حلول تحقق هدفا مسبق التحديد بطريقة منظمة ومنهجية تقلل بقدر المستطاع من احتمال حدوث خطأ أو تقلل حجم المخاطرة أو تمنع خروج الاستراتيجية أو الأزمة عن التوازن الحرج .

ومن هذه النظريات ما يلى :

- نظرية المباراة :

وتقدم النظرية مجموعة من القواعد تساعد على كيفية اختيار الاستراتيجية المناسبة للتحرك ، بحيث تقود الى الكسب أو اذا لم تكن تقود إلى الكسب فيجب أن تقود إلى التدنى إلى الحد الأدنى من الخسارة .

- دالة القرار الاحصائية :

وتعتمد على بيانات إحصائية لموقف مشابه .

- المباراة التجريبية :

وهى تطبيق لنظرية المباراة ، تتضمن رصدا تجريبيا لسلوك الجماهير مثلا أثناء المباراة (بالونات اختبار) .

- نظرية الاحتمالات :

وهى نظرية رياضية تعطى احتمال حدوث حدث ما عندما يتكرر عدد ما من المحاولات .

– نظرية الكوارث :

تتنبأ بمتى يحدث عدم الاستمرار او عندما يحدث التغير المفاجئ .

منظومات صنع القرار

يصنع القرار بخطوات خمس هى :

– تحديد المشكلة .

– جمع المعلومات والعوامل .

– تحليل العوامل وطرق الحل .

– الوصول للحل .

– التقويم والتعميم .

المنظومة :

يصعب صنع قرار مصيرى أو جماهيرى على أساس فردى .

والمنظومة هنا هى تجمع من الاخصائيين الذين لهم صلة بموضوع القرار ومجموعة من الأفراد المعاونين والأجهزة والعمليات والأماميات . وتعمل المنظومة طبقا لخطط وبرامج وأماميات مسبقة التحديد .

التوصيات

توصيات خاصة بالعلماء :

اتضح من الدراسة أن منظومات صنع القرار بالاسلوب العلمى تكاد تكون جديدة على المفكر المصرى ، ونظرا لصعوبة بدء انشاء هذه المنظومة على نطاق كبير فيوصى بالآتى :

* البدء فى إنشاء عدد محدود من المنظومات فى بعض مؤسسات صنع القرار على ان يبدأ بانشاء المنظومة كنواة صغيرة بسيطة تنمو تدريجيا مع إعداد أفراد الكادر وبحسب الخبرات التى تكتسب . ويقوم العلماء المتخصصون الرواد فى هذا المجال بعقد حلقات البحث ، وورش العمل لمناقشة شكل المنظومة وأجهزتها وطرق اختيار أفرادها وطريقة عملها وبرامجها واجراءاتها وعملياتها وكذلك تدريب الأفراد اللازمين لها . ويمثل العلماء التخصصات المعنية بكل مجال والمشتغلين بالاستراتيجيات والرياضيات وتحليل المنظومات .

* دعوة رجال الجامعات إلى إدخال بعض المقررات بخطط الدراسة تعنى : بدراسة الحالة – بحوث العمليات – تحليل المنظومات وتعميمها – تقنيات استقصاء الرأى العام وقياسه – تقنيات تحليل المخاطر – المعلومات وخزنها واسترجاعها وتداولها وتأمينها – تعميم الأسلوب العلمى فى التفكير وتوجيه التعليم الجامعى نحو حل المشاكل باتباع الأسلوب العلمى .

* دعوة رجال العلم الى القيام بالبحوث ونشر المعرفة فى مجالات تحليل المخاطر وأسبابها – رسم الاستراتيجيات وحفظها عن حالة التوازن الحرج – النمذجة والمحاكاة – الاتصالات والمعلومات وتأمينها – الاختبارات والقياسات النفسية والذكاء وتطبيع مقياس ديناميكا الجماهير .

* تطوير الأجهزة والمعدات التى تناسب تطوير الاستراتيجيات سواء كانت حربية أو مدنية أو إقتصادية .

* التوسع فى الدراسات العليا لإعداد عدد كاف من الأفراد الذين يتمتعون بقدرات الابتكار والاستقلالية والمبادأة والقدرة على التصور واستقراء المستقبل وذلك ليكونوا نواة للمتخصصين والاستشاريين فى فروع العلم وتقنياته والتى لها صلة بصنع القرار .

توصيات عامة :

* اعادة النظر فى برامج التعليم فى كل مراحلة ليوجه نحو حل المسائل حتى يتعود التلميذ من صغره على تحديد المشكلة وجمع المعلومات والبيانات والمعارف من مصادرها ، واستقراء الحلول ، ومقارنة البدائل وتقويمها ، لينشأ ولديه قدرات المبادأة والاعتماد على النفس والنقد واثارة التساؤلات .

* نشرأهمية وجدوى وضرورة اتباع الاسلوب العلمى فى التفكير ليصبح هذا الأسلوب من قبيل الممارسة اليومية من خلال برامج التعليم ووسائل الاتصال الجماهيرية .

* تأصيل قيمة العلم فى المجتمع ليؤمن الجميع حاكمين ومحكومين بأنه لاحل لمشاكل المجتمع ومواجهة تحديات العصر والمستقبل الا بالعلم .

* تطوير النظم الادارية وتحديثها وتحريرها خصوصا على مستوى القيادات فى شتى مواقع الخدمات والانتاج لتلتزم هذه القيادات بتقنيات صنع القرار ، ووضع نظام دقيق للتقييم .

* انشاء نواة تجريبية لمنظومة صنع قرار باحدى المؤسسات لتكون نموذجا أوليا لتعميمها عند التأكد من صلاحيتها .

* تدريب مجموعة من القيادات العليا على أساليب صنع القرار والقضاء على البيروقراطية لتتمكن هذه المجموعة من تطبيق هذه الأساليب وخلق المناخ الملائم لها .

* تدريب رجال الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية على الاسهام فى رفع المستوى الثقافى المصرى ، وذلك بابراز الأسلوب العلمى كاسلوب حياة وواق من الأخطاء .

الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٥ – ١٩٨٦

دور البحث العلمى فى إنتاج الطاقة واستخدامها

الطاقة – فى صورها المختلفة – مكون أساسى من مكونات التنمية الصناعية والاجتماعية وهى أيضا متطلب رئيسى من متطلبات التقدم الحضارى والارتقاء الاقتصادى .

كما أن الطاقة صناعة قائمة بذاتها وهى أيضا سلعة يتم انتاجها وتوزيعها على القطاعات المستفيدة . والطاقة شأنها شأن العديد من الصناعات الحديثة والسلع المنتجة ، لها تكنولوجياتها المختلفة ومواصفاتها الخاصة وتعتمد على معارف وعلوم اساسية وتطبيقية . والحصول على الطاقة فى شكلها النهائى المستخدم فى القطاعات الصناعة والاستهلاكية لايعتمد بشكل اساسى على الاستثمارات الرأسمالية التى يمكن ان توجه الى هذا المجال ، بل يعتمد بشكل اساسى على الاستثمارات البشرية – تعليما واعدادا – وعلى الاستثمارات العلمية والتكنولوجية بحثا وتطبيقا . ويتزايد الاحتياج الى الطاقة فى عالم اليوم بشكل تصاعدى يدعو بإلحاح الى مواجهته بل وتحقيق فائض منها . كما ان اشكال الطاقة التقليدية أصبحت مواجهة بمشاكل نقص المواد الخام ونفاد المخزون منها . وأصبح الموقف يدعو الى دراسة لدور البحث العلمى والتكنولوجيا فى مجال الطاقة بفروعه المختلفة ويقوم على دراسة المصادر المتاحة والمحتملة ويعرض لنتائج التقدم العالمى فى هذا المجال ويحدد للمجتمع المصرى خطوطا توجيهية يمكن بناء عليها تقرير أولويات أنواع الطاقة – مجالات البحث العلمى لإعداد المختصين فى المجالات الحالية والمستحدثة – استشراف التكنولوجيات المستقبلية والمشاركة فى التعرف عليها – دراسة البدائل الممكنة لأنواع الطاقة التى يمكن استخدامها فى مصر وغير ذلك من المسائل والقضايا التى لابد لها من التعرض لها عند دراسة دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى مجال الطاقة .

– الموقف الدولى الحالى فى انتاج الطاقة واستخدامها :

شهد العقدان السابق والحالى ثلاثة تطورات أثرت فى النظرة العامة لمصادر الطاقة . العامل الاول استخدام إمدادات البترول كسلاح استراتيجى منذ حرب ١٩٧٣ مما هدد أوضاع انتاج الطاقة سواء فى العالم المتقدم او النامى ، والعامل الثانى تزايد الاهتمام بحقيقة أن الرصيد العالمى من البترول مهدد بالتناقص السريع خلال فترة زمنية

محددة ، أما العامل الثالث فهو الارتفاع الرهيب فى اسعار البترول الخام والذى أصبح فى ضوئة التحول عن البترول الى الطاقة النووية أو المصادر المتجددة يشكل بديلا يمكن أن تكون له جدوى اقتصادية ذات مردود .

ولهذا فقد نشطت الدول الصناعية الغربية الى وضع برامج جادة ونشطة لتوفير الطاقة وترشيد استخدامها ومضاعفة البحوث وتطوير التقنيات لتوفير مصادر بديلة للطاقة . ومن مؤشرات هذ النشاط أن عدد المحطات النووية فى العالم قد بلغ ٣١٨ محطة فى نهاية عام ١٩٨٣ عدا وجود ٢٠٩ محطة أخرى تحت الانشاء فى ذلك التاريخ ، وتبلغ القدرة الإجمالية لهذه المحطات جميعا ٣٨٥ الف ميجاوات كهربائى ، وقد اعطت المحطات الاولى العاملة (٣١٨ محطة) خلال عام ١٩٨٣ طاقة قدرها مليون مليون كيلووات / ساعة تمثل ١٢ ٪ من الطاقة المنتجة عالميا .

وفى الواقع أن كثيرا من الدول المتقدمة والنامية قد لجأت أخيرا الى البديل النووى لتوفير حاجاتها من الطاقة وأصبح من المنتظر أن تغطى الطاقة النووية ٢٠ ٪ من احتياجات العالم من الطاقة عام ٢٠٠٠ .

وحقيقة الأمر أن البترول والذى تعتمد عليه اعتمادا كبيرا فى هذه المرحلة هو فى طريقه الى النضوب على المستوى العالمى فى بضع عشرات من السنين ، إلا أن بعض أنواع الوقود الحفرى الأخرى ، مثل الفحم مازالت أرصدتها المتاحة تكفى لفترات أطول كثيرا ، هذا بالاضافة إلى أنواع أخرى من الطاقة المتاحة فى مصادر أخرى ولم تستغل بعد الاستغلال الامثل . وفى واقع الأمر فإن المشكلة ليست فى مصادر الطاقة ذاتها بقدر ما هى فى قصور التكنولوجيا المتاحة لحسن تطويع هذه المصادر والافادة منها ، وكذلك فى قصور عنصرى التمويل والزمن الضروريين لإحلال بدائل لمصادر الطاقة لتفادى مواجهة أزمة فى مصادرها قد يكون لها أبعد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. فالأمر بالنسبة لمصادر الطاقة يقتضى على المستوى العالمى وعلى مستويات الدول كل على حدة ، حكمة عالية وحسن تدبر وتخطيط لتفادى أزمة الطاقة المتوقعة والإعداد لمواجهتها وتفادى وقوعها .

ولا يمكن لدولة ما أن تخطط لمصادر الطاقة فى عزلة عما يجرى فى المجتمع العالمى . فعدد سكان العالم حاليا يصل الى ما يزيدعن ٤٥٠٠ مليون نسمة وهم يستهلكون الطاقة ، فى المتوسط بمعدل ٢ كيلو وات / ساعة للفرد .

وهذا يعنى ان الاستهلاك العالمى يصل معدلــــه الى ١٠ بلـــيون كيلووات .

واذا وصل معدل استهلاك الفرد عالميا الى ٣ ك . وات / ساعه حتى نهاية هذا القرن ، فإن هذا يعنى أن المعدل العالمى سوف يصل الى حوالى ضعف المعدل الحالى .

ولمواجهة مثل هذه الزيادة لابد من اللجوء إلى مصادر أخرى للطاقة قد يكون من أهمها الطاقة النووية الانشطارية والطاقة النووية الاندماجية ، والطاقة الشمسية . ولا يمكن تحديد أى من هذه الطاقات سوف يكون الاكثر استعمالا ، ولا نسبة استخدام أى منها فى خليط الطاقة المستقبلى ، فمازالت هناك مشاكل تكنولوجية يلزم حلها قبل أن تصبح أى هذه الطاقات او كلها ، بديلا ملائما لمصادر الطاقة الحالية .

فالطاقة النووية كما تستخدم حاليا ، تهدد بنضوب الوقود النووى بدرجة كبيرة فى خلال القرن القادم ان لم يكن فى نصفه الاول هذا مالم يتم استخدام انواع المفاعلات الولود والتى تنتج فى نفس الوقت قدرا من الوقود الانشطارى اكثر مما تستهلك . وهناك من يدفعون بان المفاعلات الولود هى الحل التقنى الممكن لمشكلات الطاقة فى المستقبل إلا أن ما يصاحبها من متاعب التخلص من النفايات المشعة يجعلها تنطوى على كثير من المخاطرة .

وبالنسبة للاندماج النووى ، فانه لم يمكن بعد التحكم فى التفاعل الاندماجى للاستخدامات السليمة ، ورغم كل ما يبذل من جهود الا انه لاينتظر أن يبدأ استخدام هذه الطاقة لانتاج الكهرباء الا فى خلال القرن القادم .

وبالنسبة للطاقة الشمسية ، فالمصدر هنا متاح ومستمر بطاقات كبيرة ، الا أن المشكلة تكمن فى انتشار هذه الطاقة بكثافة ضئيلة ، ولإمكان إستغلالها فإن هناك صعوبات تقنية علاوة على التكلفة العالية لانتاج الطاقة الكهربائية سواء عن طريق أعداد ضخمة من الخلايا الضوئية أو عن طريق مساحات كبيرة من المرايا العاكسة التى تتابع حركة الشمس لتعكس أشعتها على الغلايات لانتاج البخار .

والاختيارات السابقة كلها اختيارات صعبة ، وهناك الى جانبها عدد من الاختيارات التى يمكن أن تدخل مجال الاستخدام على نطاق ضيق لسد نسبة ضئيلة من الاحتياجات ، منها طاقة المياه ، والطاقة الحرارية الجيولوجية أو طاقة الرياح ، والطاقة من المحيطات ، وطاقة الكتلة الجيولوجية ، ولا ينتظر لاى من هذه الطاقات عند حد الاستغلال الاقصى ، أن تعطى اكثر مما يعادل نصف الاستهلاك الحالى ، الا ان هذا لا يعنى اهمالها بأية حال من الأحوال أملا فى أن تسد نسبة من الاحتياجات الضرورية للطاقة .

ان التخطيط لسياسة الطاقة لابد وأن يستهدف وجود الطاقة عند الاحتياج بالسعر المناسب ، ولتحقيق ذلك يقتضى الأمر استراتيجية ناضجة ، اننا نحتاج الى تخطيط سليم يرتبط بنظرة مستقبلية بعيدة المدى قادرة على تحديد الاختيارات المناسبة ، ووضع الخليط المناسب لمصادر الطاقة وترشيد استهلاكها ، ووضع الأساس العلمى السليم لبحث بدائلها وحسن استخدامها مع النظر فى الوقت نفسه الى آثار انتاج الطاقة على الانسان والبيئة .

الطاقة فى مصر :

لايختلف المجتمع المصرى عن غيره فى الاحتياج الى الطاقة باشكالها المختلفة للاستخدامات الصناعية والاستهلاكية ، وتكمن الضرورة الآن فى مواكبة انتاج الطاقة للتغيرات السريعة الايقاع فى تقدم حركة الصناعة والانتاج وانتشار العمران وتزايد السكان وتغير أنماط السلوك الاستهلاكى لهم ، ودخول الريف الى ميدان استهلاك الطاقة ، كذلك مواكبة مصادر الطاقة الجديدة والبديلة المطروحة ، ومواجهة مشكلات الحصول على المصادر القديمة .

حجم مشكلة الطاقة فى مصر :

يمكن تصور هذا الحجم بالرجوع الى بعض البيانات المتاحة .

الطاقة الكهربائية : يوضح الجدول المرفق رقم (١) تطور استهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى الآن والمستهدف منها حتى عام ٢٠٠٠ .

وقد اعتمد انتاج الكهرباء فى مصر حتى عام ١٩٦١ على البترول ومشتقاته اعتمادا يكاد يكون كليا ، إلى أن بدأ تشغيل المحطات المائية بخزان أسوان ثم السد العالى ، وبعد اتمام جميع المشروعات المستهدفة على مجرى نهر النيل يصبح مجموع القدرات الهيدروليكية المتاحة ٢٦٠٠ ميجاوات تعطى فى السنة طاقة قدرها ١٢ مليار ك . و . س تقريبا ، أى ١٢ ٪ من الطاقة المستهدفة عام ٢٠٠٠ ، ويتعين توليد الطاقة المتبقية (٨٨ مليار ك . و . س تعادل حوالى ٢٦.٢ مليون طن بترول معادل) .

البترول :

بدأت مصر باستخراج البترول الخام عام ١٩١١ وأنشئ أول معمل لتكرير البترول عام ١٩١٣ .

وظل انتاج الطاقة الكهربائية يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الفحم والبترول ومشتقاته حتى عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ حين تم توليد الكهرباء لأول مرة فى مصر من الطاقة الهيدروليكية بتشغيل محطة كهرباء أسوان بقدرة مركبة ٣٤٥ ميجاوات ، وفى عام ١٩٦٧ بدأت أولى مراحل تشغيل محطة كهرباء السد العالى بقدرة مركبة ٢١٠٠ ميجاوات لكى تبلغ القدرات المركبة للطاقة المولدة من المحطات المائيـــة ٣٤٤٨ ميـــجاوات عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ .

وكما سبق أن أوضحنا فان الطاقة الهيدروليكية المتاحة فى مصر من مياه النيل عند استغلالها بالكامل لن تمثل اكثر من ١٢ ٪ من الطاقة الكهربائية المستهدفة عام ٢٠٠٠ ، وسوف نحتاج وقتها الى مايعادل ٢٦.٥ مليون طن بترول لمواجهة المتبقى من الطلب على الطاقة عام ٢٠٠٠ .

تطور استهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى الآن ، والمستهدف حتى عام ٢٠٠٠

(جدول رقم ١)

عـام	الطاقة المستهلكة سنويا					القـدرة المركـبة (ميجاوات)				السكان	نصيب الفرد من الطاقة فى السنة
	محطات مائية	محطات حرارية/ فحم غاز/ مازوت	نووية ومصادر أخرى	المجمـوع							
	مليار ك . و . س	مليار ك . و . س	مليار ك . و . س	مليار ك . و . س	مليون طن بترول معادلة	محطات مائية	محطة حرارية	نووية ومصادر أخرى	مجموع	مليون	ك . و . س
١٩٥٩	٠.٠٠١	٤١٣		٠.٤٢٣	٠.١	٢	١٠٧		١١٠	١٨.٥	٢٣
١٩٥٣	٠.٠٠١	٠.٩١		٠.٦٥	٠.٣	٢	٢٣٠		٢٣٣	١٩	٥٠
١٩٧٧	٩	٤.٩		١٢.٢	٤	١٤٤٨	١٩٨٤		٤١٣١	٣٨	٣٥٥
١٩٨٤	٩	١٧		٢٦	٨.٥	٢٤٤٨	٣١٥٢		٥٦٠٠	٤٦	٥٦٠
١٩٨٥	١٢	١٨		٣٠	٩	٢٦٠٠	٢٤٠٠		٦٠٠٠	٤٧	٦٤٠
١٩٨٧	١٢	٣٠		٤٢	١٣	٢٦٠٠	٥٤٠٠		٨٠٠٠	٥٠	٨٠٠
١٩٩٠	١٢	٤٠		٥٢	١٥	٢٦٠٠	٧٤٠٠		١٠٠٠٠	٥٤	٩٥٠
٢٠٠٠	١٢	٤٥	٤٣	١٠٠	٣٠	٢٦٠٠	٩٤٠٠	٨,٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٨	١٤٧٠

ملاحظات – المحطة التى قدرتها ١٠٠٠ ميجاوات تولد فى العام طاقة مقدارها ٥ مليار ك . و .س بمعامل اتاحة ٠.٦ .

– الطاقة التى مقدارها ١ مليار ك . و . س يستخدم فى توليدها ٠.٣ مليون طن بترول معادلة .

– البيانات الواردة بهذا الجدول ، وبالمقدمة بوجة عام مستقاة من تصريحات السيد الدكتور وزير الكهرباء والطاقة ومن الدراسة التى نشرتها اكاديمية البحث العلمى (يناير ١٩٨٥) ودراسة أعدتها المجالس القومية المتخصصة (يونيو ١٩٧٨) عن الطاقة ومستقبلها فى مصر ، وقد يمكن اجراء تصويب لبعض هذه البيانات بالرجوع الى وزارة الكهرباء ، والطاقة .

والبترول ليس مطلوبا فقط لانتاج الكهرباء ، فهناك مجالات اخرى لاستهلاكه ، فى الصناعة وفى النقل وفى الاستخدام المنزلى والتجارى ويبين النمط الحالى لاستهلاك البترول أن قطاع الصناعة يستهلك حوالى ٣٠ ٪ من اجمالى استهلاك البترول ، وأن قطاع النقل يستهلك حوالى ١٢٪ من اجمالى الاستهلاك ، وعلى سبيل المثال ، بلغ استهلاك قطاع النقل عام ١٩٨٢ حوالى ٤.٤ مليون طن من الوقود ومن المتوقع ، ان يصل هذا الرقم الى حوالى ١٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

وجدير بالذكر أن تأخرنا فى دخول مجال الصناعات البتروكيميائية وحصر اهتمامنا على استخدام البترول كوقود أو تصديره كسلعة خام الى الاسواق الخارجية إنما يمثل خسارة كبرى استراتيجيــــا واقتصاديا ، فهذا النمط من الاستهلاك يعد استنزافا سريعا لرصيدنا البترولى ، وهو أيضا يمثل تفريطا فى تحقيق عائد اقتصادى اكبر كثيرا مما هو واقع ، حيث انه اذا كان سعر طن البترول الخام ١٠٠ دولار فان سعر ناتجه بعد تصنيعه الى مواد بتروكيميائية أولية بسيطة يصل الى ٢٠٠ - ٥٠٠ دولار ويقفز هذا السعر الى مايقرب من ١٠٠٠ دولار اذا تـم تصنيعه النهائى الى اليـــاف صناعية (قبل تصنيعها الى المواد الاستهلاكية النهائية) .

الغاز الطبيعى :

إن الكمية المتاحة من الغاز الطبيعى لانتاج الكهرباء تقدر بحوالى ٣.٥ مليون طن بترول معادل ، وهى ثلث الانتاج المحلى منه عام ٢٠٠٠ وتكفى لتوليد ١٢ مليار ك . و . س .

الفحم :

ان المصادر المحلية المتاحة من مخزون الفحم تقدر بحوالى ٥٠ مليون طن لا تكفى لتشغيل محطة توليد قدرة ١٠٠٠ ميجاوات تدار بالفحم لمدة ٢٠ عاما . وجدير بالذكر أن بعض المشروعات الصناعية لها أولوية فى استخدام الفحم المحلى فى انتاجها الصناعى ، كما أن إمكان الانتاج المحلى من هذا الفحم مقدر بحوالى ٠,٦ مليون طن سنويا .

ولذا فقد وضعت وزارة الكهرباء والطاقة فى خطتها حتى عام ٢٠٠٠ اقامة محطات كهرباء تدار بالفحم المحلى والمستورد قدرة كل منها ١٢٠٠٠ ميجاوات وتعطى مجتمعة طاقة قدرها حوالى ٢٤ مليار ك . و . س فى السنة ، وتحتاج الى حوالى ١٢ مليون طن من الفحم سنويا .

إن الأمر الذى نخلص اليه بكل الوضوح هو أن مواردنا الحالية من الطاقة باستخدام المصادر التقليدية الجارية ، هى موارد محدودة وبعضها آخذ فى التناقص متجه الى النضوب . وهى على أية حال موارد لا تفى فى المستقبل القريب نسبيا بتلبية حاجتنا المتزايدة من الطاقة اللازمة والضرورية لمشروعاتنا وخططنا فى التنمية الانتاجية والخدمية والحضارية بوجه عام .

وقد تحتاج بعض مؤسساتنا القائمة الى نوع من التطوير والترشيد فى اسلوب ادارتها او تعاملها مع الطاقة انتاجا او استهلاكا . وفى هذا لابد أن يؤدى البحث العلمى دوره الهام والأساسى . ولكن ذلك لايغنى عن حتمية البحث عن مصادر بديلة وجديدة للطاقة ، أسوة ببلاد سبقتنا فى هذا المضمار ، بعضها بلاد أكثر منا تقدما والأخرى هى بلاد على وجه اليقين لاتفوقنا من ناحية الامكانات العلمية أو المادية أو البشرية ، وإن كانت قد سبقتنا إلى التعرف على الطريق الصحيح لحل مشكلة الطاقة فسلكت هذا الطريق وحققت بما استهدفته من انتاج الطاقة .

والطريق الصحيح هو العلم ، وهو التكنولوجيا القائمة على البحث العلمى المخطط ، وهو طريق لابديل عنه .

عوامل العجز فى انتاج الطاقة بالطرق التقليدية :

- المحطات المائية المركبة والتى هى قيد التركيب تكاد تستغل بالكامل . واحتمال زيادة قــدرة هذه المحطات احتمال ضئيل لايعول عليه .

- التربينات الهوائية العديدة التى أنشئت فى الخمسينات على الساحل الغربى توقفت وفسدت وهجرت منذ سنين طوال لعدم وجود برنامج محدد للصيانة الدورية للمراوح ، وكذلك للتصميم العشوائى لهذه المراوح .

- المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء تعتمد على استخدام الفحم والبترول (غاز - مازوت - سولار) .

ففى عام ١٩٧٨ كانت مصر تعتمد على المحطات المائية فى توفير ٦٥ ٪ من الطاقة الكهربائية ، ولما تضاعف استهلاك الكهرباء مرات

عديدة دون أن يقابل زيادة تذكر فى قدرة المحطات المائية ، كان لابد من اللجوء الى استخدام محطات حرارية ، وهذا يعنى مزيدا من استهلاك البترول والغاز .

ترشيد استهلاك الطاقة :

إن أسلوب تعاملنا مع الطاقة يعد عاملا أساسيا من العوامل الفعالة فى مجال الطاقة .

وهناك قدر كبير من الطاقة نفقده ، مرة عندما ننتجها ، وأخرى عندما نستهلكها . ولاشك أن للبحث العلمى دورا جوهريا فى ترشيد عمليات الانتاج لرفع كفاءة هذه العمليات وتقليص حجم الفاقد عند انتاجها سواء بسبب تقادم أجهزتها أو مستوى تقنياتها أو تدنى نظام إدارتها .

اما الفاقد عند الاستهلاك فيعود أساسا الى سببين أولهما تقادم الأجهزة المستخدمة وتدنى كفاءتها والثانى هو سلوكيات الأفراد .

ونحن نعلم أنها فى الأساس مشكلة تربية وأخلاق وهذه ناحية يطول علاجها ، ولكننا نرى فى الوقت نفسه أن الادارة والتنظيم والقانون يمكنها مجتمعة أن تسهم الى حد كبير فى الحد من مشكلة الفاقد .

اما عن دور البحث العلمى فى ترشيد استهلاك الطاقة فإن هذا الدور يمكن أن يبرز فى مجالات عديدة ومنها على سبيل المثال :

– استحداث أجهزة متطورة تكنولوجيا للاستخدام المنزلى والفردى وغيره ، تكون أقل استهلاكا للطاقة وأقل ايضا فى نسبة الفاقد .

– ترشيد استخدام السيارات وغيرها من وسائل النقل والانتقال بحيث تكون أقل استهلاكا للطاقة .

– مواصلة البحوث الهادفة الى تحسين فاعلية الوقود فى وسائل النقل ، وكذلك إعادة استخدام زيوت التشحيم بعد إعدادها لهذا الغرض .

– دراسة وسائل رفع معامل القدرة بالشبكات الكهربائية ، والأجهزة الكهربائية ايضا ، لتقليص حجم الفاقد من الكهرباء .

– لما كان القطاع الصناعى يستهلك ٣٠ ٪ من الطاقة المستمدة من البترول و ٦٠ ٪ من الطاقة الكهربائية المنتجة ، فإنه يجب اعداد دراسة عن استهلاك كل صناعة من الطاقة منسوبا الى الانتاج ومقارنتها بالصناعات المماثلة عالميا . كما يجب اتخاذ الوسائل الكفيلة بالوصول الى المعدلات العالمية ، والاستفادة من الطاقة الشمسية فى عمليات التسخين الصناعى التى تتطلب درجات حرارة أقل من ٢٠٠ درجة مئوية وإعادة النظر فى وضع استهلاك الطاقة فى صناعات معينة مثل صناعات الألمنيوم والأسمنت ومواد البناء ، وكذلك الاستفادة من عوادم العمليات الصناعية .

– ترشيد استخدام الطاقة فى الريف ، وتعميم استخدام الطاقة الشمسية والبيوجاز ، وخاصة فى رفع المياه وضخها فى عمليات الرى .

التوصيات

يوصى المجلس بضرورة دعم المجلس الأعلى للطاقة وتنمية اختصاصاته وتوسيع صلاحياته ودعمها لكى يصبح تنظيما علميا واداريا يتولى وضع ومتابعة وتطوير سياسة لابحاث الطاقة وتطبيقاتها واقتصادياتها ، ويحقق التنسيق الضرورى وتجميع الجهود والكفاءات والخبرات المتاحة فى هذا المجال فى مختلف المواقع : الجامعات ، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مراكز ومواقع البحوث والتطبيق بقطاع الكهرباء والطاقة وقطاع البترول ، وقطاع الزراعة ، والرى والانتاج الحربى ، وصولا كذلك الى وضع أولويات للابحاث والدراسات بحيث تنسق فى خدمة أغراض خطة عامة للدولة فى التنمية الشاملة فى الانتاج وفى الخدمات بجميع أنواعها .

ويؤكد المجلس على ضرورة إرساء نظام علمى متطور ومتحرر لادارة مرافق الطاقة وشئونها : مصادرها ، انتاجها ، نقلها ، ضوابط استهلاكها ، بحيث يقضى هذا النظام بوجود متابعة عملية فعالة مستديمة لهذه المرافق بهدف تطويرها المستمر وتنميتها وعلاج مشكلاتها .

ومثل هذا التنظيم يمكن أن يعكف المجلس الأعلى للطاقة على وضع خطوطه العريضة وأن يتابع تحقيقه وتنفيذ انجازاته البحثية والتكنولوجية .

ودون انتقاص من أهمية الرجوع الى الدراسات المقدمة وما انتهت اليه من توصيات مفصلة ومتكاملة فإنه يمكن أن نختتم بموجز لأهم هذه

التوصيات ، تصنفه الى نوعين :

توصيات عامة :

* دعم المجلس الأعلى للطاقة على النحو المشار اليه فيما سبق .

* وضع خطة لبحوث الطاقة تراعى فيها تلبية الاحتياجات الآتية :

– ترشيد إنتاج الطاقة فى الوحدات العاملة حاليا لرفع كفاءتها الانتاجية سواء بالاحلال والتجديد ، أو بتطوير بعض المراحل التقنية لبعض العمليات وصولا الى رفع انتاجيتها من ناحية ، وتقليص حجم الفاقد من ناحية اخرى .

– تطوير نظم تأهيل الكوادر العلمية والفنية والقدرة البحثية لمراكز البحث فى الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة ومعامل التطوير بصناعة الطاقة وذلك عن طريق نظم التأهيل بالمشاركة مع النظراء بالمراكز المتقدمة بالخارج ، وصولا إلى ايجاد قاعدة علمية عريضة قادرة على استقبال التقدم واستيعابه .

* فى مجال انتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، والبيوجاز ، والطاقة الجوفحرارية ، يجب العكوف على ابتكار تكنولوجيا محلية على قدر المستطاع وانتاجها محليا واتاحتها لقطاعات عريضة فى المواقع الملائمة لاستخدامها ، ووضع نظام جاد ومسئول لصيانتها ومتابعتها . وهذا لايتعارض بالطبع مع دراسة ما هو موجود فعلا لدى الدول التى سبقتنا الى استخدام هذه المصادر للطاقة .

* اسهام رجال العلم والادارة والاقتصاد فى وضع نظم حديثة ومتطورة لادارة قطاع الطاقة ووحدات انتاجها ، كل نوع على النحو الذى يلائم طبيعة العمل فيه ، مع تحرر هذا القطاع من كل القيود التى تعوق عمليات الانتاج والتطوير ، وفى الحدود التى تتفق مع الخطة العامة لانتاج الطاقة .

* بحث امكان الاستخدام المزدوج لمحطات التوليد الكبرى فى تغذية المصانع بالطاقة وفى تحلية الماء .

* بحث امكان وضع نظام أو اصدار تشريع يحول دون استخدام الكهرباء من الشبكات العامة حيثما تغنى عنها الطاقة المولدة من الشمس أو من البيوجاز أو من الرياح ، بشرط ضمان توفير هذه الأنواع من الطاقة الجديدة والمتجددة .

* وضع تخطيط للاحلال التدريجى للطاقة الجديدة والمتجددة محل الطاقة المتولدة من احتراق البترول لوقف استنزافه وتوجيهه الى الصناعات البتروكيميائية لرفع عائده الاقتصادى وحفاظا على المتبقى من رصيده لهذا الغرض .

* تطوير مناهج الدراسة بالجامعات والمعاهد المعنية بهدف تعميق المعرفة العلمية والتكنولوجية بمصادر الطاقة (التقليدية والجديدة والمتجددة) واعداد برامج تدريبية على تقنيات انتاجها وترشيد استخدامها .

* تشجيع البحوث العلمية والتطبيقية الهادفة الى استنباط وتطوير تكنولوجيات بسيطة ومحلية تلائم البيئة وتعتمد على الخبرات المحلية .

توصيات خاصة :

فى قطاع البترول :

ينبغى ان ينشغل مجتمع البحث العلمى والتطوير والتطبيق فى هذا القطاع بالتركيز على القضايا الآتية :

* استكمال خريطة القوى العاملة المدربة لخدمة القطاع بحثا وتطويرا وتشغيلا .

* التأكيد على المجالات العلمية والتكنولوجية الحديثة فى هذا القطاع والتى لامفر من استيعابها والعمل بها .

* التركيز على عدد من البرامج التى تحتمها ضرورة الموقف الاقتصادى فى مصر :

– ترشيد انتاج واستخدام الطاقة .

– ترشيد استخدام المنتجات البترولية .

– تطوير عمليات الانتاج .

– الاستفادة من المخلفات البترولية .

– بدائل عن البترول لانتاج الطاقة لتوجيه استغلاله الى الصناعات البتروكيميائية .

فى مجال الفحم :

اجراء دراسات بحثية يتم فيها :

* تقويم الفحم الموجود بكل منطقة ، من حيث جودته ومدى صلاحيته لاخضاعه لإحدى العمليات التحويلية المعروفة .

* امكان تحسين مواصفات الفحم المنخفض الجودة والطرق المناسبة لذلك .

* اختيار العملية التحويلية المناسبة لفحم كل منطقة ، وذلك على ضوء مواصفات الفحم ، وكذلك نوع الوقود المطلوب للصناعة القائمة أو المزمع اقامتها فى هذه المنطقة .

- اختيار الموقع المناسب للعملية التحويلية المطلوبة والمفاضلة بين نقل الفحم من المحجر إلى الموقع أو نقل المنتجات من الموقع الى أماكن استهلاكها .

فى مجال الطاقة الهيدروليكية :

إضافة إلى الدراسات التى اجرتها جهات مثل وزارة الكهرباء ووزارة الرى والمجلس الاعلى للطاقة الجديدة والمتجددة وهيئة منخفض القطارة ، وهى دراسات تعتبر فى مراحلها الاولى بوجه عام ، يقترح أن تعنى الدراسات والابحاث المقبلة بالقيام بالتالى :

* بالنسبة لمشروعات القناطر الأساسية على نهر النيل ومحطات الضخ والتخزين ، يقترح اجراء الدراسات الوافية والنهائية للمواقع المختلفة حتى يمكن الوصول الى مرحلة التصميم والانشاء ووضع الجدول الزمنى اللازم للتنفيذ .

* بالنسبة لمشروعات المحطات المائية الصغيرة على القناطر الصغيرة فى الترع الرئيسية والفرعية يقترح :

- ان توفر وزارة الرى جميع البيانات اللازمة عن تلك القناطر بعد اجراء القياسات اللازمة لها .

- الدراسة الهادفة مستقبلا الى وضع تصميم قناطر منخفضة التكاليف .

- اجراء دراسات وبحوث فى أماكن استغلال تلك الطاقة فى تطبيقات منوعة مناسبة لاحتياجات الريف ، مثل ضخ مياه الترع لأغراض الرى او مياه الشرب .

* بالنسبة لطاقة المد والجزر ، يقترح اجراء مسح شامل للسواحل واجراء الدراسات والقياسات اللازمة لتحديد الجدوى الاقتصادية فى المواقع المختارة لاستغلال هذه الطاقة .

فى مجال الطاقة الشمسية :

يوصى بما يأتى :

* ان يتبنى البحث العلمى استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة وخاصة الطاقة الشمسية بحيث ينتهى من وضع استراتيجية قومية لتنمية هذا المصدر واستغلاله قوميا .

* تلافى الازدواجية فى مجال البحث والتطوير التكنولوجى فى هذا المجال .

* التعجيل بادخال تكنولوجيا استغلال الطاقة الشمسية وتطويعها وتطوير المناسب منها .

* توعية وتطوير وتشجيع المجتمعات الجديدة للتوسع فى استخدام الطاقة الشمسية فى المجالات التى تتلاءم مع ظروف هذه المجتمعات ، مثل تسخين وضخ المياه وتجفيف المنتجات الزراعية ، وتحلية الماء ، مع دراسة النماذج التى تم فيها فعلا استخدام الطاقة الشمسية فى هذه المجالات .

* دعم البحث والتطوير فى مجال الخلايا الفوتوفولطية .

* دعم البحوث الحقلية فى مجال الطاقة الشمسية لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والتغير الاجتماعى فى المناطق النائية .

فى مجال البيوجاز :

لايزال هذا المجال محتاجا الى دراسات مكثفة وعاجلة وبحث علمى لحسم الأمور الآتية :

* اختيار وتطوير التصميم والحجم المناسب لوحدات التخمير كبيرة الحجم لانتاج البيوجاز من مزارع الانتاج الحيوانى كبيرة الحجم مثل مزارع ابقار اللبن (٥٠٠ رأس فاكثر) ومزارع تسمين الماشية (٥٠٠ رأس فاكثر) ومزارع الدواجن الكبيرة (نصف مليون دجاجة فاكثر) .

* دراسة جدوى انتاج البيوجاز من حمأة المجارى المتجمعة بعد معالجة مياه المجارى من محطات المياه الكبيرة (٤٠٠ الف متر

مكعب / يوم) والمحطات الصغيرة على مستوى المراكز .

* دراسة جدوى استخدام تكنولوجيا البيوجاز فى معالجة مخلفات الصناعات الغذائية وصناعة النسيج ومحالج القطن .

* دراسة جدوى انتاج البيوجاز من السماد العضوى من المقالب الصحية للقمامة .

* تطوير مخمر البيوجاز صغير الحجم (على مستوى الأسرة الريفية) للعمل أساسا بمخلفات المحاصيل .

* تطوير وحدات البيوجاز لتلائم الاحتياجات اليومية لمعسكرات القوات المسلحة .

* تطوير استخدام رقائق البلاستيك فى صناعة وحدات البيوجاز بغرض خفض التكلفة وتحسين الأداء .

* تطوير الأدوات والآلات التى تعمل بالبيوجاز لتحقيق أقصى وفر وأعلى كفاءة لاستخدام البيوجاز .

* اجراء دراسة مقارنة موسعة عن الطاقة والعناصر السمادية فى القرية المصرية حاليا وتلك المتوقعة فى حالة استخدام البيوجاز فى القرية .

* دراسة الأثر الاجتماعى والاقتصادى والصحى لنقل تكنولوجيا البيوجاز فى القرية وفى الصناعات الغذائية والنسيج ومعالجة سائل المجارى وكسح المراحيض وقمامة المدن .

* دراسة الأسلوب الأمثل لإدارة عمليات تصنيع واستخدام تكنولوجيا البيوجاز على مستوى القرية ، والمصانع ، والمدن وكذلك نظام التمويل المناسب .

فى مجال طاقة الرياح والجوفحرارية :

يتلخص دور البحث العلمى فى هذا المجال فى السنوات القادمة فى الآتى :

* تجهيز الكوادر العلمية والفنية التى يمكن أن تتعامل مع هذه الطاقة ومنشآتها .

* توفير المراجع اللازمة والتقارير الفنية والمعلومات المتاحة ، ثم تجهيز بنك بيانات (معلومات) عن كل ما نشر أو ينشر عن هذا الموضوع نظريا وتطبيقيا .

* دعم البحث والتطوير فى مجال التربينات الهوائية لتوليد الطاقة الكهربائية وضخ المياه .

* دعم البحوث الميدانية فى مجال أنظمة الاستخدام المتوازى للطاقات الجديدة والمتجددة .

* دراسة مدى توافر مصادر الطاقة الجوفحرارية فى مصر وجدوى استخدامها .

فى مجال الطاقة النووية :

تعتبر الابحاث والدراسات النووية الدعامة الأساسية فى إعداد القاعدة العلمية والتقنية والهندسية اللازمة لتنفيذ البرامج النووية .

وجدير بالذكر أن كل المجالات التى يعمل بها الافراد هذه القاعدة تتطلب فى جميع مراحل العمل فى البرنامج النووى ، أن يكون الأفراد على أعلى مستوى من الخبرة والكفاءة ، كما أن القدر الضرورى من نقل التقنية المرتبط باقامة المحطات النووية يتطلب وفرة من الافراد المؤهلين والمناخ الملائم لإعدادهم ، ومن ثم فإنه من الضرورى دعم البحوث النووية فى المجالات اللازمة والضرورية لتنفيذ البرامج النووية .

وفيما يلى الخطوط العريضة لأهم هذه المجالات :

* أعمال الكشف عن اليورانيوم واستخلاصه وتركيزه وتنقيته .

* انتاج الوقود النووى ، واختباراته ، وأجهزة الكشف عن اخفاق وحداته .

* رقابة وتأكيد الجودة فى المنشآت النووية .

* الحواجز الوقائية .

* الكشف عن حسن أداء أجهزة المفاعلات وأجهزة التحكم والرقابة .

* أجهزة الكشف الاشعاعى داخل المفاعلات .

* ازالة التلوث الاشعاعى .

* كيمياء مياه التبريد .

* الهيدروليكا الحرارية .

* الأمان النووى والوقاية الاشعاعية .

* معالجة الوقود النووى المحترق ، والتخلص الآمن من النفايات المشعة .

* فيزيقا المفاعلات ونظريات وحسابات قلب المفاعل .

* البحوث الاشعاعية البيئية .

العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثة

تواجه البلاد النامية – ومصر بينها – تحديات بالغة الأهمية تتصل بقدرتها على الحفاظ على عناصر القدرة الذاتية فضلا عن تنميتها واكتساب قدرات جديدة بهدف تحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا فى اطار متغيرات متسارعة .

ولا يمكن مواجهة هذه المتغيرات الا برؤى سياسية واجتماعية واقتصادية تكون محصلتها إكساب منظومات العمل الوطنى حساسية فائقة فى استقبال المتغيرات وكفاءة فى التعامل معها .

ان تحقيق ذلك يتطلب التعرف على المتغيرات الفاعلة فى العالم المعاصر وتحديد عناصر القدرة الذاتية ، وتلك المطلوب اكتسابها فى اطار تحديد مستنير للمصالح الوطنية والقومية العليا ومسئولية مصر التاريخية فى موقعها القائد من أمتها العربية ومحيطها الأفريقى والإسلامى ومركزها فى مجموعة الدول النامية .

ومن المؤكد أن التسارع الحادث فى مجالات العلوم الحديثة التى تقوم عليها تكنولوجيات الانتاج والخدمات تمثل أحد أهم التحديات التى لابد من مواجهتها . فقد تأسس للدول الحائزة لهذه التكنولوجيات مركز متفوق يهدد الدول الأقل تقدما بالتبعية السياسية ، فضلا عن تهديد أوضاعها الاجتماعية الناجمة عن تخلفها العلمى والتكنولوجى وآثار ذلك فى عجزها عن الوفاء باحتياجات الغذاء والمسكن والدواء من خلال أساليب انتاج ونظم تعليمية وبنيات علمية بحثية معاصرة .

وسوف يكون الأثر السلبى بالغا اذا لم يعمد المجتمع المصرى الى التحديث الدورى للعلوم والتكنولوجيات المتداولة فى نظمه التعليمية والبحثية والانتاجية .اذ ان النتيجة الحتمية هى تخلف كفاءة أدائه ، وقصوره عن مواجهة الاحتياجات وعجزه عن فرض التطور والارتقاء المترتبين على الحديث من العلم والمستحدث من وسائل الإنتاج .

وتشاهد نهاية القرن الحالى ظهور بناء علمى وتكنولوجى ذى طبيعة متداخلة ومركبة وغاية فى التقدم بمعنى بينية العلوم وتشابك التكنولوجيات وتعدد الاستخدامات للنظريات وظهور فروع علمية جديدة ومنظومات للانتاج الصناعى والخدمات العامة ، سيكون لها بالغ الأثر فى حياة الإنسان ونوعية وكمية ما هو متاح له من غذاء ودواء ومسكن وطاقة ومواصلات واتصالات وطرق أداء لمختلف حاجاته .

واذا كان قد تحقق لمصر فى القرن السابق على الحرب العالمية الثانية ، بناء علمى ، مواز ومقارب لذلك الموجود فى الدول المتقدمة ، وقام عليه بناء صناعى ونظام للبنية الأساسية جعلاها تحقق مركزا متقدما بين مجتمعات الدول التى أصبحت تعرف بالنامية ، فإن هناك ما يدعو للاعتقاد بأن النقلة الموضوعية للعلوم والتقنيات التى تأسس عليها ذلك المركز المتقدم والتى تحققت خلال الأربعين عاما الأخيرة تدعو بشدة لتحديث شامل وحفز للمجتمع المصرى للأخذ بالعلوم الحديثة والمستحدثة خلال ما تبقى من القرن العشرين بهدف تحقيق نقلة نوعية لأساليب انتاجه وقواعد خدماته ونظم أدائه ، والوصول بهذه النقلة النوعية إلى أعرض قطاعات المجتمع المصرى لإحداث تحول فعلى فى السلوكيات والمفاهيم والقيم الاجتماعية الى تلك المرتبطة بالصناعة والتكنولوجيا والعلم .

والمستهدف هو إحداث الطلب على الارتقاء التكنولوجي لدى المستخدم النهائي بفعل التشريع والتنظيم والالزام بمواصفات المنتج والخدمة وفي ذلك حفز للصناعة ومخططي الخدمات للأخذ بوسائل الانتاج والأداء المبنية على العلوم الحديثة والمستحدثة .

ان الدعوة الحالية للتحديث باستهدافها تحقيق الارتقاء الاجتماعي المؤسس على الارتقاء التكنولوجي تطمح الى تحقيق قدرة عالية على مواجهة التحديات التي يتحتم على مصر - موقعا وتاريخا - أن تواجهها في القرن القادم بأدوات مؤسسة تماما على العلوم الحديثة .

ويمكن حفز الاتجاه نحو التحديث العلمي والتكنولوجي بتسارع مؤثر بالحركة على محاور ثلاثة هي :

أولا : نظام شامل وملزم قانونا لمواصفات السلع والخدمات والبنية الأساسية ، يأخذ في الاعتبار منجزات العلوم الحديثة والتكنولوجيات المستحدثة وتلك الملائمة بيئيا ، فيلعب دور الحافز للصناعة المصرية وقطاعات البحث والتطوير ، ويحدث الطلب على الارتقاء التكنولوجي والاستخدام الملزم لمنجزاته .

ثانيا : تواصل مع حركة العلم والتقدم التكنولوجي في مصادرها في العالم المتقدم من خلال نظام يسمح بالمشاركة في صنع التقدم وفتح قنوات علمية مع مراكز هذا التقدم بهدف تأهيل كوادر وطنية في المجالات ذات التأثير على المستقبل وادارة علاقات مصر الدولية في اتجاه يسمح بانشاء علاقة التواصل ويحقق مبدأ المشاركة الفعلية في صناعة التقدم العلمي والتكنولوجي .

ثالثا : تنمية القدرة التكنولوجية الذاتية من خلال تنمية القدرات الابتكارية للأفراد والمؤسسات . ويتطلب ذلك تغييرا نوعيا نحو المشاركة بديلا عن التلقين والبحث ، وبديلا عن النقل في النظام التعليمي ، وتشجيع وتدريب المشتغلين بالبحوث والتطوير على استنباط المبتكر التكنولوجي ، وحث قطاعات الانتاج والخدمات على تبني واستخدام القدرات الوطنية ووضع صيغة صحيحة لتمويل انتاج النماذج الاولى للمبتكر ، وحث الصناعة المصرية على فك الحزمة التكنولوجية عند الانشاء والاحلال والتجديد واشتراط استخدام القدرة الوطنية في هذا الاتجاه وتبني سياسات تصنيع المكونات الأساسية للمنتج النهائي .

التوصيات

إن تحقيق الارتقاء التكنولوجي والاجتماعي أمر ضروري ولازم للدفاع عن استقلال البلاد الوطني ضد تهديدات التبعية التكنولوجية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأعداد السكان المتزايدة والحفاظ على المركز المتقدم النسبي لمصر . ويتطلب ذلك الإستناد إلى مقومات للعمل الوطني ذات أبعاد مستنيرة وآفاق حرة في التفكير والعمل واستثمار قدرات الأفراد العقلية وتنمية قدرات المؤسسات على استقبال واستيعاب التقدم والتكنولوجي وتجنيدهما لصالح الارتقاء الاجتماعي وتحقيق عائد عالي اقتصادي واجتماعي .

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تغييرا حقيقيا يستند الى رؤية مستنيرة للواقع ورؤية مناظرة للمستقبل تقوم على الامكانية المستمرة للتجديد والتحديث ليس فقط في المحتوى ولكن في المناخ العام للعمل الوطني .

وتقوم التوصيات الآتية على تحديد مجموعة مبادىء لسياسات في مجالات خمسة هي :

١) التعليم - التأهيل - التدريب .

٢) البحث العلمي وتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية .

٣) الانتاج الصناعي والزراعي والخدمات .

٤) نظام قانوني للمواصفات القياسية وكود الممارسة (نظم الأداء) .

٥) تنمية القدرات الابتكارية فى المجتمع المصرى .

أولا : التعليم – التأهيل – التدريب :

ان مهمة التعليم هى تنمية قدرات الانسان المصرى فى مستوياته المختلفة ليتعامل بفاعلية مع مواقف الحياة المختلفة بما تشتمل عليه من معارف متجددة ومتسارعة فى التغير . ولابد لأى رؤية يستند اليها التطوير بهدف السماح للعلوم الحديثة أن تجد طريقها الى محتوى بنية التعليم – على أن تشمل الأهداف والوسائل والأساليب ونظم التقويم بما يؤدى بصفة أساسية الى تنمية القدرات العقلية التى يحتاج اليها المجتمع فى إطار من القيم والسلوكيات التى تساهم فى تماسك المجتمع واستمرار تطوره .

وفى هذا الاتجاه يوصى بما يأتى :

* ضرورة تغيير المفاهيم والرؤية الأساسية ، وإعادة بحث ودراسة ما استقر عليه المجتمع من قواعد ونظم قديمة وتحديثها ، لمواكبة ومسايرة التقدم المستمر ، والحفاظ على وضعنا النسبى فـى المجتمع الدولى المتقدم .

* اعتبار المادة العلمية والمناهج المقررة بالمدارس بمثابة الوسيط الذى يمكن من خلاله أن يتم التعامل بين المعلم والطالب ليكسبه المهارات وتنمية الابتكارات وخلق الضوابط والسلوك والانتماء الوطنى بحيث يمكنه التعامل بفاعلية مع المتغيرات المتقدمة والمستحدثة فى ظل التقدم العلمى المستمر .

* دعوة المجلس الأعلى للجامعات والهيئات المسئولة عن التربية والتعليم الى تبنى نظرة مستقبلية فى وضع سياسات تعليمية ترتبط بالمراحل التعليمية المختلفة بحيث تتجاوب مع المتغيرات العالمية .

* تضمين المناهج الدراسية فى التعليم الأساسى بعض الأسس الضرورية لفهم الموضوعات التكنولوجية وعلى سبيل المثال قراءة الرسم الهندسى .

* إدخال مجالات العلوم الحديثة التى أشار اليها التقرير وما يستحدث منها فى برامج الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس .

* دراسة إنشاء برنامج للتدريب المستمر للقوى العاملة فى اتجاهات التكنولوجيا الحديثة وربط ممارسة المهن المختلفة بتراخيص مزاولة المهنة المبنية على اختبارات الأداء .

* تشجيع الورش الحرفية والصناعات الصغيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال برنامج ممول اقتصاديا ومدروس فنيا وذلك من خلال إنشاء مراكز التصميم وتبسيط التكنولوجيا .

* وضع برنامج قومى للتدريب – تقوم به الجامعات ومراكز البحوث – فى تخصصات محددة فى المجالات الحديثة وربط هذه الدراسات بخطة التنمية وتسويقها للمستفيدين فى قطاعات الانتاج والخدمات والبنية الأساسية .

* استخدام الإمكانات المحلية والحرفية لتصميم مجاميع مع النماذج التكنولوجية تصلح لأداء أعمال ذات أهمية محلية وحث الصناعة فى القطاع الخاص والعام على تبنيها وانتاجها وتسويقها .

* استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية وخاصة التليفزيون لنشر الاهتمام بما يمكن أن تؤديه التكنولوجيا المختلفة لقطاعات محددة كالحرفيين والزراع فى برامج خاصة .

* الاهتمام بنشر الثقافة العلمية والتوعية بدورها وآثارها .

* تحديث برامج معاهد وكليات إعداد المعلمين ، بهدف ايجاد تركيز واضح على المستحدث من العلوم ، ووضع برنامج مستمر لإعادة تأهيل المعلم فى المجالات المستحدثة .

ثانيا : البحث العلمى وتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية :

* تأسيس نظام حصر دورى للمتخصصين والبحوث الجارية فى المجالات الحديثة ، وانشاء نظام لقاعدة معلومات تسمح بسريان الجديد فى العلوم الى المتخصصين .

* الاستفادة من تجربة نظام القنوات العلمية والاشراف المشترك بهدف التوصل لنظام موسع يسمح بالتواصل المستمر مع مراكز التقدم العلمى فى الدول المتقدمة فى مجالات التاهيل للدرجات العليا فى العلوم الحديثة .

* دراسة إعادة نظام البعثات العلمية بهدف اكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية فى المجالات التى لها علاقة بتطبيقات العلوم الحديثة فى مجالات الانتاج والخدمات .

* ترشيد الاستفادة من المؤتمرات العلمية المحلية والخارجية وتوسيع قاعدة المشتركين من الصناعة والزراعة والخدمات الى جانب المشتغلين بالبحث العلمى ، وايفاد مندوبين على مستوى علمى رفيع الى المؤتمرات المتخصصة الخارجية .

* توفير الدوريات العلمية العالمية خصوصا تلك المرتبطة بالعلوم المستحدثة فور صدورها فى مكتبات الجامعات ومراكز البحث العلمى .

* انشاء معاهد لبحوث (وتطبيقات) المجالات الجديدة - حسب أولويات تحدد بناء على أهمية المجال لخطة التنمية القومية - ويمكن البدء بوحدات بحوث ملحقة بأحد المعاهد أو الكليات كنواة لمعهد مستقل .

* الاسراع فى اصدار قانون السياسة التكنولوجية المصرية بهدف تحديد عناصر المجموعة التكنولوجية التى يمكن للخبرة المصرية المساهمة فيها بدلا من الاستيراد الكامل للتكنولوجيا ، وفى هذا حث للباحثين المصريين على التعرف والدخول فى المجالات التكنولوجية الحديثة .

ثالثا : الانتاج الصناعى والزراعى والخدمات :

* إلزام قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بتقديم دراسة عن مدى توفر الأسس التكنولوجية والعلمية الحديثة لمشاريعها واعتبار ذلك جزءا من قبول المشروع كأحد مكونات الخطة الخمسية للجهة المعنية .

* تشجيع الصناعة المصرية على اخراج وانتاج النموذج الأول لمنتج يقوم على المعرفة الحديثة أو باستخدام تكنولوجيا حديثة بالاشتراك مع الخبرة العلمية المصرية والأجنبية ، واعطاء الاولوية لمشروعات الإنتاج التى تقوم على اخراج هذا النموذج أولا . (أو اعتباره شرطا فى التعاقد مع الأجانب) .

* وضع برنامج زمنى وهيكل تمويلى لتشجيع القطاعين الخاص والعام على تحديث محتوى ووسائل تقديم الخدمات الى جماهير المواطنين .

* وضع مواصفات للخدمات مبنية على استخدام المنتجات الحديثة والمستحدثة ومراجعتها دوريا .

* اختيار عدد محدد من مجالات الخدمات للبدء فى تحديد وتحديث مواصفاتها ودراسة الآثار المترتبة صناعيا وعلميا على ذلك .

رابعا : نظام قانونى للمواصفات القياسية وكود الممارسة (نظم الأداء) :

* دعم نظام المواصفات والقياس عن طريق :

- الالزام القانونى بمواصفات السلع والخدمات وكودات الممارسة .
- نظام دورى لتحديث المواصفات وطرق قياسها .
- إلزام الحرفيين باستخدام المواصفات القياسية وكودات الممارسة من خلال برامج التدريب .
- الاعلام بالكتيبات والنشرات بمواصفة السلعة أو الخدمة ، وحث المواطنين على عدم قبول السلعة أو الخدمة غير المطابقة .
- الإلزام القانونى بمعايرة أجهزة القياس المستخدمة فى الصناعة والزراعة والخدمات .
- توسيع دائرة السلع والخامات والخدمات وطرق التغليف والتعبئة والنقل والتى تندرج تحت الالزام القانونى للمواصفات والكودات من خلال برنامج زمنى ممول اقتصاديا .
- انشاء معامل القياس اللامركزية بالمحافظات ووضع خطة لانتشارها حتى مستوى المركز خلال مدة زمنية محددة (ويمكن استخدام معامل الجامعات الاقليمية) .
- التزام الحكومة والقطاع العام والخاص بعدم قبول عطاءات الا المصحوبة بشهادات مطابقة المواصفات وشهـــادة معتمـــدة للقياس

الفعلـــى للمواصفـــات ســـــواء فى مجـــال السلـــع أو الخامـــــات أو الخدمات .

خامسا: تنمية القدرات الابتكارية :

* حث وتدريب المشتغلين بالبحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث ومعامل التطوير بالصناعة على استنباط المبتكر التكنولوجى من أبحاثهم وتسجيله فى براءة اختراع .

* تنمية القدرة الابتكارية لتلاميذ وطلاب المدارس عن طريق ادخال الطرق التلقائية والتجريبية فى تعلم المواد العلمية وحفز النشاط الحر .

* التفكير فى انشاء ميزانيات لتمويل الابتكارات من خلال البنوك الوطنية على غرار ما هو معمول به فى الدول المتقدمة .

* تقديم المبتكرات العلمية والتكنولوجية الى قطاعات المجتمع المختلفة من خلال أجهزة الإعلام لحفز الاهتمام بالنشاط الابتكارى .

القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية

عكف المجلس على مناقشة ظاهرة القصور فى الاستفادة الكاملة من دراسات الهيئات العلمية فى مجال التنفيذ ، وقد أبديت خلال المناقشات أراء ومقترحات تستهدف فى مجملها الاستفادة القصوى من الدراسات والبحوث العلمية فى الجامعات والمعاهد البحثية والهيئات المختلفة ، واتباع المنهج العلمى لحل المشاكل القومية التى نعانى منها .

وتدور هذه الآراء والمقترحات حول ستة محاور نجملها فيما يلى :

١) التربية والثقافة واعداد الكوادر اللازمة :

– ينتج التطور الناجح عن نظام تعليمى سليم وممارسة عملية وتدريب فنى للخبرات والمهارات واكتساب القدرات الفنية فى مختلف المجالات قبل تحمل مسئوليات الوظائف العامة .

– إعداد الكوادر الفنية القادرة على نقل نتائج الدراسات والبحوث العلمية من المعامل البحثية الى مجال التنفيذ .

– إعداد الكوادر القادرة على فهم وقراءة براءات الاختراع كمراجع علمية للدراسات .

– دور أجهزة الاعلام فى نشر البحوث والدراسات العلمية واجراء حوار يشترك فيه العلماء والباحثون مع المستفيدين من نتائج البحث للاتفاق على الصيغة المناسبة للاستفادة من كل بحث أو دراسة .

– التفكير الجاد فى وسيلة لإعادة تغيير مفهوم الإنسان المصرى حضـــاريا وثقافيا واجتماعيا لفهم ومتابعة استيعاب التقدم العلمى الحديث .

– عمل محاولات جادة لتغيير مفهوم الناس عن قيمة العلم ، ووضع تخطيط عام طويل المدى وتصور واضح بتفكير علمى صحيح لتغيير المناخ العام لاتجاه مفاهيم الأفراد على جميع المستويات بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

– وضع خطة متكاملة ومتناسقة يتعاون فيها رجال العلم والاعلام والتربية بهدف توليد الاحساس بقيمة العلم وترسيخ الايمان به والشعور بالحاجة اليه .

٢) دعم البنية الأساسية للبحث العلمى :

– الاهتمام بالعناصر الثلاثة : العنصر البشرى والعنصر المناخى والتجهيزات العلمية .

– الاهتمام بالمطالب المالية والتجهيزات اللازمة للبعثات الداخلية

أسوة بما يتم إنفاقه على البعثات الخارجية .

– ما تخصصه المؤسسات الصناعية للإنفاق على البحث العلمى يعتبر نسبة قليلة بالنسبة لباقى بنود ميزانية المؤسسة .

– ضرورة دعم البحث العلمى بمساهمة الدولة بالتمويل المالى للبحوث والدراسات وإعفاء ما يلزم استيراده من أجهزة ومعدات من الرسوم الجمركية .

– خصم جملة تكاليف البحوث فى الوحدات الصناعية والانتاجية من صافى الإيراد العام الخاضع للضريبة لتشجيع سير البحث العلمى وتحقيق أهدافه لتنمية الانتاج ، بما يحمل الحكومة بتكاليف اجراء البحوث سواء فى القطاع العام أو الخاص ، ويمكن مقارنة ذلك بتشجيع بعض الحكومات فى الدول المتقدمة للاتحادات التى تقيمها المصانع لاجراء البحوث الهادفة الى تطوير الصناعة بتخصيص نسبة من ميزانية الدولة لكل مبلغ تدفعه الصناعات – سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا – لاتحادات البحوث .

– من الامور التى تدعو الى القلق أن بعض ما يحدث فى مجال البحث العلمى اليوم يتم دون دراسة ومناقشة من جانب رجال العلم أنفسهم .

٣) الربط بين الصناعة ومجتمع البحث العلمى :

– يلاحظ أن مجتمع البحث العلمى بعيد عن كل ما يدور بداخل المصانع القائمة فى مصر .

– هناك فرق بين الصناعة فى العالم المتقدم وبين ماهو قائم حاليا فى المصانع المصرية ، فالصناعة فى الدول المتقدمة تعتبر نفسها فى حاجة دائمة للتطور والتقدم وبالتالى فى حاجة للبحث العلمى لتحقيق هذا التقدم بصفة دائمة .

– يجب أن يبدأ البحث العلمى من داخل معامل الوحدات الصناعية ووفقا لحاجات كل منها ، وليس فقط من معامل البحوث فى الجامعات والمعاهد وهيئات البحوث المختلفة ، وفى حقيقة الأمر ، يجب أن تكون لجهات الانتاج مراكز للبحث العلمى .

– إلحاق بعض وحدات الانتاج بمراكز البحوث – أسوة بما هو متبع فى بعض الدول كالمجر والهند – بحيث يكون فى بعض معاهد البحوث وحدة انتاجية متخصصة قادرة على الانتاج بما يحقق مطالب الاستهلاك الداخلى وتصدير الفائض من الانتاج ، وذلك كمرحلة من مراحل نقل التكنولوجيا رأسيا .

– تبسيط اجراءات الاتصال بين الجهات البحثية والشركات الصناعية ووضع دليل مبسط بتخصصات ومهام هيئات البحوث لتسهيل مهمة الوحدات الصناعية فى اللجوء اليها لحل مشاكلها .

– إبراز ظاهرة انغلاق المصانع بالنسبة للعلماء والباحثين المتخصصين فى هذه الصناعة وعدم الترحيب بهم للمساهمة فى حل مشاكلها وتطويرها ، والاكتفاء بالقدرات الذاتية المتاحة لهذه المصانع – وأغلبها غير متطور – أو اللجوء الى الخبرة الاجنبية التى تقل عادة فى مستواها عن علمائنا وباحثينا المتخصصين ، وتكاليف هذه الخبرة الأجنبية باهظة بالنسبة للتكاليف المحلية .

– توضيح دور الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص ووحدات الانتاج الملحقة بمراكز البحوث فى إيجاد علاقة جديدة بينها وبين المجتمع لحل مشاكل قضايا التنمية ووضع حلول قابلة للتنفيذ .

– بالرغم من وجود أقسام للابحاث والتطوير فى بعض مواقع الانتاج ، فإن هذه الاقسام ليست جادة أو فعالة ولاتعالج المشاكل الحقيقية التى توجد بهذه المواقع .

– المطلوب وجود مشاركة بين مراكز البحوث ومواقع الانتاج لتقديم منتج متطور ومطابق للمواصفات القياسية ، وعالى الجودة .

– وعند تدارس أسباب القصور فى الاستفادة الكاملة من دراسات الهيئات العلمية قد ينزع البعض الى تركيز اللائمة على رجال العلم

أنفسهم ، ونحن وان كنا لانبرىء ساحتهم كلية ، فاننا نشير الى أن معظم اللوم يقع على النظم والمناخ السائدين ، واللذين لا يتيحان لهم دورا فعالا لدراسة المشاكل ووضع حلول لها والاسهام بالنصيب الملائم لقدراتهم فى ممارسة هذه الحلول ومتابعتها .

كما أن نصيبا من اللوم يقع أيضا على قيادات الصناعة ونظام الادارة ، والصلة المفتقدة التى تربطها برجال العلم .

وكما ذكرنا ، يتحمل رجال العلم نصيبهم من اللوم :

فكثير من أبحاثهم ، خاصة بالجامعات ، لاتزال تدور فى افلاكها القديمة التقليدية ، بعيدا عن مشاكل المجتمع وتلبية احتياجاته التقليدية .

كما أن هناك من العلماء القادرين من قد لا يقبل بالضرورة على الاسهام فى مد الجسور بين المجتمع العلمى وغيره من قطاعات المجتمع مثل قطاعات الانتاج فى الصناعة وغيرها ، ومثل الاسهام فى نشر الثقافة والتوعية العلمية من خلال القنوات المختلفة لهذا النشر .

٤) القيادات ، والادارة ، ونظام العمل :

– غيبة البحث العلمى فى كثير من خطط وسياسات واتجاهات المسئولين بالدولة ، وكثرة تغير السياسات الموضوعة تبعا لتغير الأشخاص والقادة .

– دور البحث العلمى فى النهوض بالصناعة وتنميتها والقدرة على حل مشاكلها غير واضح لدى معظم قيادات الصناعة .

– إعداد القيادات الصناعية الواعية القادرة على فهم المشاكل المرتبطة بالمجتمع الصناعى كوحدة متكاملة ومتعاونة فى حل قضايا الاقتصاد المصرى

– الادارة أصبحت تتحمل المسئولية ولا تملك السلطة .

– الاهتمام بالادارة كمنظومة أساسية فى عملية التطوير والتقدم ، ووضع قواعد العمل والثواب والعقاب بصورة جدية وملزمة فى مختلف القطاعات .

– تطبيق الأساليب العلمية والاقتصادية الحديثة فى الادارة واكساب القيادات بالوحدات الصناعية المفاهيم والأساليب المتقدمة فى الادارة ، وتحريرها من الضغوط الخارجية والسياسية والنقابية .

– القطاع الخاص أصبح اكثر انغلاقا على البحث العلمى من القطاع العام .

٥) الرقابة على مستوى الانتاج وحفز المنتج المحلى :

– أهمية المحافظة على مستوى الجودة فى قطاعات الانتاج والخدمات ومحاولة استخدام الخامات والمواد المحلية بدلا من المستوردة ، خدمة للاقتصاد القومى .

– التأكيد على جدية الرقابة على المنتجات ومدى مطابقتها للمواصفات الملزمة ، ومنع تصدير المنتج المخالف أو تسويقه ، وتشجيع المنافسة بين المصانع المنتجة الملتزمة بالمواصفات والمعايير الفنية المقررة .

– إعادة تنظيم وضع أجهزة الرقابة بالنسبة للوحدات الصناعية ، والتى بدأت كأجهزة معاونة ثم اصبحت أجهزة معوقة – فالمنشأة يجب أن تدار من داخل الوحدة وليس من خارجها .

– يتصور كثير من مواقع الانتاج أن السوق والمستهلك ليس فى حاجة الى البحث العلمى ، وأنه قانع بما تنتجه هذه المواقع أيا كان مستوى جودة هذا المنتج .

– يسود البحث العلمى فى قطاعات الانتاج فى دول الاقتصاد الحر بسبب وجود المنافسة بين وحدات الانتاج المماثلة – بينما نجد بعض وحدات الانتاج فى مصر تكاد تنفرد بانتاج سلعة معينة مفروضة فرضا على المستهلك رغم ما يشوبها من عيوب فى التصنيع وخروج عن المواصفات القياسية .

٦) استيــــراد التكنولوجيا والسياسات التكنولوجية :

– الاهتمام بمسايرة الدول المتقدمة واتباع الخطوات الناجحة التى سلكتها هذه الدول للوصول الى التقدم والرقى .

– إعداد وحدات بحثية ذات طابع خاص قادرة على فهم وإنهاء التعاقدات مع الجهات الأجنبية ، والمعاونة عند استيراد التكنولوجيا الحديثة من الخارج ، ووضع الشروط المناسبة عند التعاقد بما يتناسب مع ظروفنا الاقتصادية .

– يكون الكثير من القروض الأجنبية مقترنا بشروط مجحفة : منها حق دراسة الجدوى بمعرفة الجهة المقرضة ، وتتم عادة بتكاليف مغالى فيها تمثل عبئا على التكلفة الانتاجية ، ومنها تفضيل جهات معينة لاقامة المصانع وتوريد مستلزمات الانتاج ، ويتم هذا أيضا باسعار تفوق أسعار كثير من الجهـــــات الأخـرى للتشييد والتوريد ، ومنها أيضا فرض استخـــــدام خبـــراء من الجهـــة المقرضـــة ، بمرتبات خيالية .

ومثل هذه القروض تمثل ابتزازا للاقتصاد القومى ، فضلا عن أن هذه التكاليف الباهظة تحمل على أسعار السلعة المنتجة مما يجعلها أحيانا أعلى من أسعار مثيلاتها بالخارج ، كما أنها تمثل ارهاقا واستنزافا لامكانات المستهلك المصرى .

خلاصة وتوصيات

المستهدف من جهودنا الحالية على المستوى القومى هو تنمية الانتاج وتطويره وفقا لمعدلات ومستويات مدروسة ومحسوبة . وهذه عملية تتطلب ظروفا معينة ، بعضها يكتنفها من خارجها ، والبعض يعتمل فيها من داخلها ، كما أنها عملية تمر بمراحل متتابعة ، من دراسة ثم صنع قرار ثم تخطيط وتنفيذ ثم انتاج وتسويق .

والمطلوب هو تهيئة هذه الظروف ، ثم السير فى مراحل العملية مرحلة إثر مرحلة ، فى تناسق وترابط ، وبدون انفصام أو تنافر بين المرحلة والأخرى .

وتتناول دراستنا الحالية مرحلة صنع القرار أو الرأى العلمى ومدى الربط بينها وبين مرحلة التنفيذ وما يليها من مراحل أخرى . ان نجاح هذا الربط وما يترتب عليه من تحقيق الاستفادة الكاملة من دراسات الهيئات العلمية فى مرحلة التنفيذ هو جزء من نجاح العملية باكملها : ما يحيط بها من ظروف ، وما تجتازه من مراحل – ولا يتحقق هذا النجاح اذا تعثرت احدى المراحل ، أو اذا انفصمت هذه المراحل بعضها عن بعض ، أو افتقدت المناخ والظروف الملائمة لمسيرتها .

والقضية المطروحة هى فى أصلها والفروع ، وفى جملتها والتفاصــيل ، قضية مجتمع على اطلاق مستوياته مازال فى حاجة الى مزيد من وضوح الرؤية لقيمة العلم (ولا نقول العلماء) ومدى الحاجة إلى البحث العلمى . والقلة التى تملك هذه الرؤية لا تجد المناخ ولا الوسائل الملائمة لتوصيل فكرها الى جموع مجتمعنا ، وهو أولا وأخيرا يمثل القوة الفعالة فى إعمال هذا الفكر وتطبيقه فى كل نشاطات حياته .

ويضم الفصل السابق من هذه الدراسة الملحوظات والآراء فيما يتعلق بهذه الظروف ، وكذلك فيما يتعلق بمراحل تنمية الانتاج وما تقتضيه بعض هذه المراحل من إعداد وتنظيم وامكانات وضوابط .

ومن خلال كل ذلك يمكن تحديد ملامح المشكلة وإجمال التوصيات بشأنها فيما يلى :

* ضرورة الاعلام عن نتائج البحوث وذلك لتوصيل فكر العلماء الى جموع المجتمع .

* ضرورة وضع نتائج البحوث وبدائل الاختيار أمام أجهزة صنع القرار ، حتى يمكن الاستفادة بها ، وحتى يقوم القرار على الأسس العلمية السليمة .

* ان للتربية والتعليم ووسائل التثقيف دورا أساسيا فى شيوع الفكر العلمى وترسيخ مبادئه وقيمه . وهذا الدور هو مسئولية رجال العلم

والتربية والتعليم والاعلام ، وهو يتطلب من هؤلاء جميعا وضع الوسائل والأساليب القومية المتكاملة لتدارك نواحي النقص في مناهج وطرق التعليم والتدريب ، ويزود النشء والشباب وغيرهم من قطاعات المجتمع بالجرعات الكافية والضرورية من العلم والمعرفة والثقافة العلمية .

* أن يقوم تطوير التعليم في مصر على أسس علمية يستفاد فيها من نتائج البحوث العلمية وما وصل اليه العلماء في مجالات التربية المختلفة .

* تتطلب المشروعات في مراحل الدراسة والإعداد والتنفيذ والانتـاج ، وجود كوادر من الفنيين المتخصصين والمدربين تدريبا جيدا ومن ثم ينبغي إعداد هذه الكوادر ، فضلا عن المتخصصين في تكنولوجيا الهندسة والتصميم ، وتكنولوجيا معدات المصانع ، وتكنولوجيا ادارة المشروعات وادارة تنفيذها .

كما يجدر تقويم الجامعات في العملية التأهيلية وممارسات البحوث والتطوير ، واستكمال التخصصات العلمية والتكنولوجية والادارية التي تنقصها ، والتأكيد على التنسيق حجما وأداء مع قطاعات الانتاج .

* البحث العلمي هو عصب التقدم والتطور التكنولوجي (وان كان التدريب هو عضلاته) ولهذا يجب تدعيمه من قبل الحكومة ومن قبل المؤسسات الصناعية والانتاجية على اختلاف أنواعها ، وتوفير مقومات البحث العلمي من مراجع ومصادر معلومات واحتكاك خارجي وميزانيات كافية .

* ان البنية الأساسية لمراكز ومعاهد البحوث والجامعات تشكل قدرة مؤثرة في مجال العلوم دون التكنولوجيا . ومازالت المؤسسات العلمية المتخصصة في مصر تقف – في معظم الاحوال – عند مستوى الممارسات لأنشطة البحوث والتطوير (R. D) في حين ان العالم تخطى هذه المرحلة الى ما يسمى بالبحوث والتطوير – والتجريب – والانتشار والتطبيق .

كل ذلك في اطار ومفهوم مايسمى الآن (R- 3 D) .

ويوصى المجلس بتوخي هذه الاتجاهات عندما تضع الجهات البحثية سياسات نشاطها .

* من القواعد الأساسية التي تقوم عليها صناعة حقيقية أن يدأب أصحابها على تطويرها وألا يتوقفوا يوما عن تحسينها ورفع جودتها وإكسابها صفات تتميز بها عن مثيلاتها اقتصاديا وجماليا وكفاءة في أداء الغرض منها . هذا هدف يضعه رجل الصناعة في مقدمة اهتماماتـه ، ويسعى الى تحقيقه بالدراسة والبحث والتجارب المتواصلـة ، ولذلك فهو يعتبر البحث العلمي ركيزة ضرورية لاغنى عنها لقيام صناعته وازدهارها .

من هذا المفهوم يمكن القول ان معظم الوحدات الصناعية القائمة لدينا لا تعبرعن وجود صناعة حقيقية ، وانما هي مجرد مصانع اشتريناها أو أقمناها بطريقة أو بأخرى ، لايمكن على المدى القصير أو الطويل أن تصمد أمام المنافسة الخارجية ، أو أن تلبي احتياجات المستهلك تلبية أمينة ومقنعة ، أو أن تحقق لذاتها وجودا مستقرا بالمقاييس الاقتصادية السليمة .

ان عملية التصنيع لابد أن تسير في ظل تفهم وتعاون وترابط وثيق بين القائمين والمسئولين عن كل صناعة وبين المصادر العلمية والتكنولوجية المتخصصة والمتطورة ، وأن يكون التطور العلمي والتكنولوجي جزءا أساسيا من العملية الصناعية في كل وحداتها .

وفي هذا الصدد يوصى المجلس بما يلي :

* ايجاد نظام محكم للربط العضوي بين المجتمع العلمي والصناعة ، وكذلك تنمية الاتجاه العلمي التكنولوجي داخل المؤسسات الصناعية والانتاجية .

– اتاحة الاتصال بين الهيئات البحثية والشركات الصناعية وتبسيط اجراءات هذا الاتصال ، ووضع دليل مبسط بتخصصات ومهام هيئات

البحوث لتيسير لجوء الوحدات الصناعية الى هذه الهيئات ، سواء لحل مشاكلها أو لايجاد درجة من التعاون بينها وبين أقسام البحوث والتطوير ، ان وجدت فى بعض هذه الوحدات .

– انشاء وحدات انتاجية داخل بعض المراكز البحثية المتخصصة .

– تشديد الرقابة على جدية التزام الوحدات الصناعية بمطابقة انتاجها للمواصفات القياسية ، وبالمستوى الضرورى للجودة ، ومنع تصدير المنتج المخالف لذلك أو حتى السماح بتسويقه محليا ، والتأكيد على ضرورة استخدام الخامات المحلية بدلا من المستوردة .

* القيادة والادارة هى المولد والمحرك والمنظم لسير العمل والانتاج بالمؤسسات الصناعية . لذلك يجب إعداد القيادات الصناعية الواعية والقادرة على فهم المشاكل المرتبطة بالمجتمع الصناعى كوحدة متكاملة ومتعاونة ، والاهتمام بالادارة كمنظومة أساسية فى عملية التطوير والتقدم ، ووضع قواعد العمل والثواب والعقاب بصورة جدية وملزمة فى جميع القطاعات ، وتطبيق الأساليب العلمية والاقتصادية الحديثة فى الادارة ، وتحريرها من الضغوط الخارجية والسياسية والنقابية ، اذ الملاحظ أن الادارة فى ظل القيود والقوانين ونظم العمل الحالية هى ادارة تتحمل المسئوليات فقط ولا تملك السلطات والصلاحيات اللازمة .

* حفاظا على الاقتصاد القومى ، وتنمية للخبرات والقدرات المصريــة ، وحدا من ارتفاع أسعار المنتجات المصرية ، يجب الالتزام ما أمكن باجراء دراسات الجدوى عند انشاء المصانع والاعتماد على الجهات والخبرات المصرية المتخصصة ، والحد من القروض الأجنبية المجحفة التى تقترن بشروط مخالفة لذلك . كما ينبغى إعداد وحدات خاصة قادرة على فهم وإنهاء التعاقدات مع الجهات الأجنبية ، والمعاونة عند استيراد التكنولوجيا من الخارج .

هناك أمثلة جديدة لبعض الدول النامية التى التزمت بسياسات وخطط معينة لنقل التكنولوجيا وتوظيف البحث العلمى لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم تجدر دراسة سياسات هذه الدول والاقتباس منها بما يلائم ظروفنا وامكاناتنا المحلية ، مع الالتزام باستقرار ما نضعه من سياسات واتجاهات وتجنب تغييرها وفقا لتغير الاشخاص والقادة ، أو السماح بان تلقى مصيرها بين متاهات التجاهل او غيابات النسيان .

* رغم تفوق كثير من أبنائنا وتميزهم فى مواقع عملهم بالخارج سواء فى النواحى العلمية أو الاقتصادية والانتاجية ، فقد لوحظ أن بعضهم عندما يعود للعمل فى مصر لا يكون على نفس المستوى من الالتزام والجدية والنجاح . والتفسير المنطقى والواضح هو اختلاف المناخ العام للعمل هنا عنه فى الخارج حيث تتوفر كل عوامل الانطلاق والابداع : دراسة متأنية ومتعمقة ، عمل فى الموقع المناسب لمؤهلات العامل وخبرته وسط مجموعة متفهمة ومتعاونة يجزى كل منهم بقدر عطائه ، وتشجيع وتقدير من إدارة متفتحة واعية ، ونظام للعمل يحس فيه كل عامل بنوع من المسئولية وبقدر كبير من الثقة فى أنه يمارس وينجز شيئا ذا قيمة حقيقية وعلى مستوى مشرف ، شيئا ينفعه وينفع مؤسسته ويلبى به حاجة لمجتمعه وبلده .

ووصولا الى ايجاد المناخ الملائم للعمل والانتاج المتطور يوصى المجلس بما يلى :

* تشكيل منظومات مستقرة لاتخاذ القرار .

* تشكيل منظومات مستقرة لوضع خطط قومية لتنفيذ القرار ومتابعة هذا التنفيذ (دون تأثر بتغير الوزراء) .

* اصدار تشريع يستهدف التنسيق والربط بين منظومات اتخاذ القرار ومنظومات التخطيط القومى لتنفيذها ومتابعتها ، ويستهدف كذلك إلزام مواقع التنفيذ بالعمل وفقا لهذا التخطيط .

* اجراء تعديل فورى فى نظام الادارة لتزويدها بالصلاحيات وإخضاعها للمحاسبة الجبرية ، وإلزامها بالعمل وفقا للخطط القومية للتنفيذ .

توفير الأمان فى أنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا

لقد أصبح البحث العلمى فى مستوياته المختلفة - المعملية ، والتطويرية والنصف صناعية - عنصرا يسبق ويلازم ويواكب ثم يتلو عمليات الانتاج . كما أن التكنولوجيا المبنية على نتائج البحث العلمى - ولأسباب اقتصادية بحتة - أصبحت تأخذ طريقها للأسواق والاستخدام العام فى زمن أسرع من أى وقت مضى . ويتواكب هذا مع استثمارات مالية وقوة عمل فنية ومحيط استخدام واسع ، ومن ثم تلزم حمايتها وضمان اقصى حدود الامان لها . إذ ان التجاوز عن مستويات عالية من الأمان فى هذا المجال يؤدى الى تبديد للثروة البشرية والتجهيزات المادية ، وذلك بالاضافة الى الخطر العام . وينعكس ذلك كله بالضرورة على الأداء الأمثل للوحدات الاقتصادية . وليس الموضوع المطروح هنا هو الأمان الصناعى بمستوياته المعروفة ، ولكن المطروح هو مناقشة عوامل الأمان فى النشاط السابق على مرحلة خروج المنتج النهائى ، أى مرحلة البحث والتطوير التى أدت الى ظهور هذا المنتج أو التكنولوجيا المستحدثة ، وهى مرحلة تتميز بعدة ملامح أهمها :

- التجريب المعملى لاستنباط مواد جديدة أو على مواد جديدة ، وفى أغلب الأحيان تكون خواص هذه المواد وتأثيراتها على الانسان والبيئة غير معروفة .
- استخدام وسائل تجريب مصممة خصيصا لتجربة بعينها ، وفى أحوال كثيرة يقع المدى الفعال وحدود الأمان فى النطاق المسموح به عند الاستخدام الروتينى .
- إن وضع شروط الأمان الضرورية والكافية فى البحوث التى تتناول خواص مواد جديدة أو خريطة لها ، أو تشغيل أحد التجهيزات تحت التطوير ، يتطلب اتساعا فى هذه الشروط ، بحيث تضمن تأمين العاملين والبيئة التى تحيط بمثل هذه البحوث .

من هذا يتبين أهمية وجود ميثاق أمان خاص بالعمل العلمى والتطوير التكنولوجى . وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز عوامل الخطر وأحتياطات الأمان الواجبة فى عدد من المجالات المحددة تأتى فى الأهمية الأولى ، وهى المجالات الكيمائية والبيولوجية ، والاشعاعية ، والتعدينية ، والطبية .

وقد استعرض المجلس فى دراسته النواحى الآتية :

أولا : المجال الكيميائى :

تنشأ الأخطار فى هذا المجال اساسا من التعرض لآثار الكيماويات تعرضا حادا أو تعرضا مزمنا . وفى الحالة الأولى يكون التعرض محدثا لاصابة مباشرة وفى الحالة الثانية تكون الاصابة غير مباشرة بل ناجمة عن الآثار التراكمية التى تستفحل مع الزمن ، وهذان النوعان من الخطر يوجدان فى معامل البحوث ووحدات التجريب نصف الصناعى على حد سواء .

والهدف دائما هو حماية الفرد وسلامة الاجهزة والمعدات ، وأمان المنشاة والمبانى ، وحماية البيئة المحيطة بها . ويدخل فى نطاق الاجراءات الوقائية : تصميم المبانى وحجرات المعامل والمداخل والمخارج

وبواليب الغازات وأماكن التخزين للمواد السائلة والصلبة والغازية ، والمواد ذات الخطورة العالية والخاصة ، والتجارب الليلية ووسائل مراقبة التجارب ووسائل التهوية والانذار الآلى ، مما يدعو لوجود مواصفات قومية للأمان فى منشآت البحث العلمى العاملة فى هذا المجال . كما أن الدعوة ملحة إلى إجراءات للمراقبة الصحية والمتابعة للحالة الصحية للباحثين ووضع نظام للعلاج المبكر .

ثانيا : المجال البيولوجى :

تنشأ الأخطار من التعرض والتعامل مع الكائنات الدقيقة من بكتيريا وفيروسات بدون تأمين هذا التعامل . واذا كانت هذه النوعية من الاخطار قد تم تأمين التعامل معها من خلال أعراف مهنة البحث العلمى ، فانه يلزم تحديثها ووضع نظم ملزمة لها . ويلزم مستقبلا عند التعامل مع تقنيات هندسة الوراثة فى مصر – وهى من التقنيات المستحدثة – التعرف على أخطار التعامل معها ، ونقل وسائل التأمين المستخدمة فى هذا المجال لدى الدول التى تقدمت فيها .

ثالثا : المجالات الإشعاعية :

تنشأ الأخطار فى هذا المجال من التعرض والتعامل مع الإشعاعات المؤينة وبعض أنواع الأشعة الكهرومغناطيسية ، وفى المناطق فوق البنفسجية ومنطقة الميكروويف ، وعند التعامل المدنى والعسكرى مع أشعة الليزر ، وكذلك عند استخدامات الأشعة السينية ، وتلك الصادرة عن التفاعلات النووية .

وقد تبلورت الجهود المبذولة من خلال مؤسسات دولية مثل اللجنة الدولية للوقاية من الاشعاع وغيرها . وفى مصر صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها ، وصدر قرار وزير الصحة ٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية لهذا القانون . وهناك الآن ضرورة ملحة لمراجعة هذا القانون ولائحته بعد التطور العلمى والتكنولوجى الذى حدث منذ صدوره .

وبالنسبة للأخطار الناجمة عن التعامل مع بعض أنواع الاشعة الكهرومغناطيسية ، فإن أهم المصادر الحديثة التى يتعين الانتباه لأخطار التعامل معها هى مصادر أشعة الليزر فى المجالات المدنية والعسكرية وغيرها .

رابعا : المجالات التعدينية :

يكمن الخطر فى هذا المجال فى التعرض للاشعاعات المؤينة من المصادر الطبيعية فى أعمال مناجم الخامات المشعة تنقيبا واستخراجا وتندرج هذه الصناعة تحت بند آثار الاشعاعات المنخفضة ، واحتمال حدوث اثر مرضى متناسب طرديا مع الجرعات التى يتم التعرض لها ، والمستويات المسموح بها فى هذا الصدد مقننة دوليا . ويمكن القول بأن أهم الأخطار الاشعاعية عند التنقيب أو استخراج أو تصنيع اليورانيوم والثوريوم تشمل غاز الرادون ووليداته ونويدات ألفا طويلة العمر ، وينتج من تحلل الرادون مواد أخرى مشعة تزيد من احتمال الاصابة بسرطان الرئة . كذلك يتعرض العاملون فى عمليات المناجم المحتوية على اليورانيوم إلى أشعة بيتا وجاما . وتوصى اللجنة الدولية للوقاية من الاشعاع بأن يكون الحد السنوى لمكافئ الجرعة الفعالة للعامل فى المجال الاشعاعى ٥٠ مللى سيفرت ، وهى الوحدة التى تقاس بها الجرعة الممتصة منسوبة لكل نوع من الاشعاع وطاقته .

خامسا : المجالات الطبية :

قد تكون البحوث الطبية والاستخدامات فى التشخيص والعلاج من أخطر المجالات التى يجب أن تمتد اليها أنظمة الأمان ، خصوصا بعد الانتشار الواسع لاستخدام منجزات العلوم الطبيعية فى هذه المجالات . فالاشعاعات السينية والنووية وظاهرة الرنين النووى المغناطيسى وأشعة الليزر أصبحت كلها ذات انتشار واسع حتى على المستوى الخاص فى

العيادات وليس فقط فى معامل البحوث ، كما أن التقدم الحادث فى مجال هندسة الجينات يستلزم وضع ضوابط قانونية ومهنية للتعامل مع الكائنات الحية الدقيقة التى يتم تغيير صفاتها الوراثية لخدمة أغراض الامصال والعلاج ، فإن إفلات أى منها قد يسبب انتشارا وبائيا واسعا لأمراض غير معروفة . ولايوجد فى مصر حتى الآن أى ضوابط قانونية أو ميثاق مهنى للتعامل مع مثل هذه التقنية .

واذا كان هذا الموضوع الحيوى لايزال فى حاجة إلى بحث مفصـــل ، فقد رؤى البدء ببحث موضوع الأمان فى أنشطة البحث العلمى وتناول إطارات ومنشأ الأخطار عند الاستخدامات البحثية أو المهنية ، فى بعض المجالات التكنولوجية الحديثة المنتقاة كأمثلة . ويتضح فى معظم الأحوال أن الضوابط القانونية والمهنية فى مصر إما أنها غير موجودة فى مجال بعينه أو أنها قاصرة فى مجال آخر عن مواكبة التطور العلمى الذى يتم الوصول اليه . والملاحظ أن التكنولوجيا يتم استيرادها والتعامل معها فعلا فى غياب هذه الضوابط ، والدعوة ملحة للتشريع بالقانون أو ميثاق المهنة . كما أن الحاجة ملحة لوجود هيئات رقابة ومواصفات قومية فى هذه المجالات المستحدثة .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير وما دار حوله من مناقشات وما أبدى من آراء يوصى المجلس بما يأتى :

* أن ينص فى اللوائح التى تحكم العمل فى المؤسسات البحثية والصناعية على اجراءات الأمن المختلفة ، من حيث : الوقاية والمراقبة ، والانذار المبكر ، والمعالجة .

* الاهتمام بتوافر المواصفات اللازمة عند انشاء مراكز ومعامل البحوث والمنشآت النووية إذ ان هذه المواصفات أساسية فى توفير الأمان لهذه المنشآت والعاملين فيها .

* ضرورة وضع أنظمة :

– للكشف الدورى على أجهزة البحث العلمى ومعايرتها للتاكد من سلامتها وصيانتها بصفة منتظمة .

– لتخزين وحفظ المواد بما يحقق سلامتها ، وعدم تسربها خارج مراكز البحث .

– للكشف الصحى الدورى على العاملين بمراكز ومعاهد البحث العلمى .

* وجود لجنة دائمة بشئون الأمان فى هذه المؤسسات .

* إصدار نشرة باجراءات الأمان المختلفة بما فى ذلك الالتزام بتنفيذها .

* تنظيم برامج دورية للتدريب ، وللكشف الدورى على نظم الأمان للتاكد من كفاءتها .

* ضرورة الأخذ بمبدأ التقييم البيئى للمشروعات البحثية قبل الموافقة عليها ، إذ ان الأخذ به يحقق الكثير من ضمانات الأمان للباحثين والمجتمع الذى يعيشون فيه .

* ضرورة تعديل القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من اخطارها ، وان يمتد التعديل إلى لائحته التنفيذية .

بحيث يشمل التعديل : توسيع قاعدته العلمية وتحديثها بما يلائم التطور العلمى والتكنولوجى فى الفترة منذ صدوره وحتى الآن . ومن ذلك الأنواع المستحدثة من الاشعاع الكهرومغناطيسى فى مجاله .

* أن يمتد نشاط جهاز حماية البيئة – التابع لمجلس الوزراء – ليشمل تنفيذ وتعديل القوانين الخاصة بالأمان ، بغض النظر عن الجهة التى تستخدم منظومة الأمان فى مجال عملها .

* ان ينص فى عقود نقل التكنولوجيا على ضرورة تحقيق شروط

الأمان .

– وفى هذا الاتجاه ينبغى تحقيق ما يأتى :

* ان تكون التكنولوجيا المستوردة مطبقة فى بلد الطرف المورد بكل مايصاحبها من اجراءات الأمان والسلامة .

* ان يحظر نقل التكنولوجيا التى لاتتوفر شروط الامان من اخطارها .

* ان يتم تحديد مستويات التلوث الناجم عن استخدامات التكنولوجيا وكذلك الأخطار التى يتعرض لها الانسان والبيئة نتيجة للتطوير والبحوث التى يتم اجراؤها .

* على ان تعمم محطات الرصد فى المناطق المختلفة وتزويدها بجميع التجهيزات للكشف عن التلوث فى التجمعات العمرانية والاماكن الصناعية .

* مع ما يستتبع ذلك من فرض الاجراءات التى تضمن الوقاية والانذار المبكر ، ومواجهة ما يحتمل حدوثه من كوارث .

* ضرورة حماية منشآت البحث العلمى من أعمال التخريب التى قد تقوم بها أجهزة معادية واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العلماء والباحثين البارزين ، وبخاصة ان بعض العلماء المصريين سبق اغتيالهم خارج مصر .

* دراسة مقارنة عن مزايا تجميع العلماء والباحثين وبعض مراكز البحث العلمى فى مكان واحد وخطورة ذلك من حيث توفير احتياطات الامان والسلامة للمنشآت والافراد .

* انشاء صندوق للتامين الصحى ضد أخطار العمل فى المجالات العلمية والتكنولوجية على أن تساهم فى تمويله جميع الجهات المعنية ومنها : مؤسسات الصناعة والزراعة وقطاع التامين ، وغيرها .

* ضرورة انشاء بنك للمعلومات فى هذا المجال ، وبخاصة للتطور التكنولوجى السريع فى بعض المجالات كالإشعاع والمكروويف ، على أن يتولى هذا البنك إمداد القطاعات المعنية بالمعلومات عن المستويات الاشعاعية وغيرها بما يطمئن الباحثين والعلماء ان ما يتعرضون له منها يدخل فى اطار المسموح به والذى لاضرر منه .

* التأكد على تنفيذ توصيات المجلس القومى للخدمات فى دورته الرابعة بشأن الاجراءات الضرورية لتحقيق السلامة والصحة المهنية .

الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ – ١٩٩٠

التكنولوجيا الحيوية ودورها فى التنمية

لعل أبرز سمات عصرنا ما نشهده اليوم من تطورات وتغييرات سريعة ومتلاحقة وعميقة الأثر فى حياة الشعوب والأفراد على حد سواء وهى تطورات لم تظهر صدفة ولم تنشأ من فراغ ولكنها ترتبت على جهود مخططة ومكثفة ومتواصلة فى البحث العلمى بهدف الوصول إلى نتائج يستعين بها الانسان على تلبية حاجاته وحل مشاكله بتطوير وسائله فى الانتاج وتحسين اساليبه فى الخدمات ، وتعتبر التكنولوجيا الحيوية أو البيوتكنولوجيا من أهم فروع البحث العلمى التى تخدم التنمية فى مجالاتها المختلفة .

ولقد كان الإنسان منذ فجر التاريخ يمارس عمليات التكنولوجيا الحيوية بالفطرة السليمة أحيانا وبالصدفة أحيانا أخرى . وفى كثير من الاحيان بالخبرة القائمة على التأمل والملاحظة والتجربة المتسمة بالمثابرة على بلوغ هدف معين ، لكنه كان يفعل ذلك دون أساس علمى أو اكاديمى بطبيعة الحال .

وقدعرف القدماء المصريون والبابليون والسومريون والصينيون منذ آلاف السنين المشروبات المتخمرة وخميرة الخبز والخل والزبادى والزبدة واللحوم المفردة ، وكانت هذه نتائج عمليات بيوتكنولوجية ناجمة عن تخمرات بكتيرية بسيطة وخمائر وفطور غير ممرضة بشكل عام .

وقد مرت المعرفة الانسانية فى هذا المجال بعديد من التطورات إلى أن توالت الاكتشافات الهامة فى العصر الحديث .

وفى عام ١٩٧٣ ابتكر العلماء أسلوبا للتعامل مع هذه المادة الوراثية وكان ذلك إيذانا بانطلاق طموحاتهم إلى آفاق رحبة لعديد من التطبيقات البالغة الاهمية فيما عرف باسم « الهندسة الوراثية » .

وتمضى عملية الهندسة الوراثية فى خطوات ثلاث :

– عزل الجينات المرغوبة من كائناتها بطريقة دقيقة ونقية أو محاكاتها والاحتفاظ بها فى « بنك الجينات » .

– إدخال هذه الجينات إلى الخلايا التى تتقبلها (وتتم هذه الخطوة بطرق متعددة وهنا تختلف التكنولوجيا) .

– التعبير عن الصفة المنقولة بفعالية بعد إدماج الجين الحامل لهذه الصفة فى الهيكل الوراثى للخلايا المستقبلة .

ويجدر الاشارة إلى أن التكنولوجيا الحيوية الجزيئية كعلم والهندسة الوراثية كصناعة ، تثيران كما هائلا من التساؤلات والقضايا ، لأننا أمام مجموعة علوم وتكنولوجيات تمس الانسان وصحته وغذائه وبيئته وصناعاته بشكل مباشر ، وذلك أننا نتعامل مع مادة الجين فى النبات والحيوان حذفا واضافة لصفات بذاتها ، ويدرك العلماء أن ممارسة هذه التكنولوجيات مع الانسان بالذات أمر تكتنفه محاذير عديدة ممـــا يفرض أكبر قدر ممكن من الدراسة والتروى والعناية والحيطة لكل الاحتمالات .

التكنولوجيا الحيوية والتنمية :

كشفت البحوث والتجارب التى اجريت فى السنوات الاخيرة فى مجال الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بوجه عام عما يمكن أن يتحقق من انجازات كبرى تتمثل فى تطوير ونمو الانتاج الزراعى والحيوانى ، وفى إستحداث وتطوير عديد من الصناعات الكيماوية والدوائية ، وفى تطوير وتنمية كثير من الخدمات الطبية سواء فى الوقاية أو التشخيص أو العلاج .

وتتعدد انواع الانجازات الهامة التى يمكن أن تحققها التكنولوجيا الحيوية فى المجالات الآتية :

– فى مجال الانتاج الزراعى :

– ترشيد استخدام النبات لعملية التمثيل الضوئى .

– تثبيت النيتروجين الجوى مما يحد من عملية التسميد فى كثير من الزراعات ويوفر تكاليفها .

– تحسين كفاءة النبات فى امتصاصه للنترات المذابة فى الماء .

• تحسين جودة المنتجات الزراعية ورفع القيمة الغذائية للحاصلات الزراعية .

التخلص من ملوثات البيئة .

تحسين قدرة النباتات على مقاومة الآفات والامراض المختلفة واكتساب النباتات للمناعة السالبة ضد الاصابة بامراض معينة .

* مقاومة النباتات لمبيدات الحشائش غير المرغوب فيها .

* مقاومة النباتات للضغوط البيئية (الجفاف – الملوحة – ارتفاع

درجة الحرارة – الامراض النباتية) .

– تطوير ورفع انتاجية عمليات تصنيع المنتجات الزراعية .

– فى مجال الانتاج الحيوانى :

* انتاج وتسويق الهرمون المسئول عن زيادة إدرار اللبن .

* إنتاج سلالات ذات صفات جيدة سواء فى كمية لحومها أو زيادة خصوبتها أو فى مقاومتها للأمراض والأوبئة .

– فى مجال الصناعة :

* تطوير كثير من العمليات الصناعية سواء برفع انتاجيتها أو بتوفير بدائل محلية لموادها الاولية .

* استحداث صناعات عديدة لانتاج كثير من المواد الكيميائية أو الدوائية النادرة .

* تطوير كثير من عمليات حفظ الحاصلات الزراعية أو تصنيعها .

– فى مجال الخدمات الطبية :

اساليب مستحدثة (بيوتكنولوجية) للتشخيص فى كثير من الأمراض المعدية والسرطانية وكذلك الامراض الوراثية .

أساليب بيوتكنولوجية للوقاية ولاكتساب المناعة ضد كثير من الأمراض المعدية والأمراض المستوطنة وغيرها من الأمراض ، ولوقف انتقال الأمراض ، ولوقف انتقال الأمراض الوراثية من جيل الى جيل .

وسائل بيوتكنولوجية لعلاج الأمراض الوراثية .

وتشير المؤتمرات على المستوى العالمى إلى أن أكبر قدر من الاهتمام يتركز على البحوث البيوتكنولوجية بالانتاج الزراعى ، وذلك لعدة أسباب أهمها :

– سهولة هذه الابحاث نسبيا

– انخفاض نسبة ونوعية المخاطر فى تجاربها .

– شدة الحاجة ، على المستوى العالمى ، الى مواجهة مشكلة التناقص المطرد فى المواد الغذائية وخاصة فى الدول غير المتقدمة .

ونظرا لظروف مصر الخاصة ، فإنه أصبح من الضرورى تكثيف الجهود والطاقات ومضاعفتها لتوظيف الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بوجه عام فى سبيل استنباط سلالات من القمح والذرة والشعير والأرز والخضروات والفواكه وغيرها من النباتات التى عولجت بيوتكنولوجيا لتتحمل الضغوط البيئية ، وكذلك سلالات ذات قيمة غذائية أعلى ، وسلالات من الدواجن والحيوان عالية الانتاج سواء فى البيض أو اللبن واللحم أو الخصوبة ، وكل ذلك يمكن أن يتحقق من خلال البحوث البيوتكنولوجية .

وقد حققت تجارب علمائنا قدرا مشجعا من النجاح فى مساحات لا باس بها فى سيناء وفى صحارى الساحل الشمالى شرقا وغربا .

التوصيات

توجب التطورات العلمية ضرورة استثمار الفرص الثمينة التى تتيحها البيوتكنولوجيا لكى نتخطى الكثير من مشاكلنا ولكى نجتاز الأزمات .

واستثمار البيوتكنولوجيا على نحو جيد وفعال يتطلب توافر عوامل رئيسية :

– بناء قدرة علمية وطنية فعالة فى مجال البيوتكنولوجيا .

– تحديد الاهداف التى نسعى الى تحقيقها من وراء البيوتكنولجيا .

– ترتيب هذه الاهداف حسب أولوياتها وحجم كل منها ، وذلك فى ضوء دراسة شاملة تحدد أولويات احتياجاتنا ، وحجم إمكاناتنا الحالية والمستقبلية القريبة والبعيدة .

– وضع تخطيط شامل ومتكامل لبناء القدرة العلمية الوطنية فى مجال البيوتكنولجيا وبناء القدرة البحثية لخدمة الأهداف المختارة ، وتوفير التمويل الكافى سواء لهذة الابحاث ذاتها أو لاستثمار نتائجها

باقصى كفاءة وفاعلية .

– إدارة كل هذا النشاط إدارة علمية حديثة متطورة ومتحرره من كل العوائق البيروقراطية والقيود الروتينية البالية .

ومن ثم يوصى المجلس ما يلى :

أولا : توصيات عامة :

* ان يكون الحل العلمى الحديث هو الخيار الأول للدولة فى مواجهة المشاكل القومية ، وأن يكون للعطاء البيوتكنولوجى أولوية فى اهتماماتها عند تناولها للقضايا ذات الصلة بهذا الفرع من العلوم .

* أن تشكل لجنة متخصصة تضم مجموعة تمثل فيها القيادات الاقتصادية والتخطيطية والاستثمارية وقادة الابحاث البيوتكنولوجية فى مراكز البحوث والجامعات ووزارة الصناعة والزراعة .

وأن يكون من المهام الاولى لهذه اللجنة أن تضع خطة قومية للبحث العلمى البيوتكنولوجى فى ضوء ما تحدده من أولويات .

* أن يكون لهذه اللجنة صلاحية وضع القواعد والنظم الملزمة للمواقع القائمة بالبحث العلمى البيوتكنولوجى بما يضمن التنسيق بينها والتكامل فى نشاطاتها وتلافى التكرار فى البحوث لوضع حد لتشتيت الجهود العلمية وضياع الامكانات المحدودة دون الوصول الى نتائج تطبيقية فعالة لخدمة التنمية .

* تحدد اللجنة المشروعات الواجبة التنفيذ والاستثمار مع إبرام العقود مع الجهات المعنية .

* توخى الأهداف الاتية عند اختيار المشروعات الانتاجية :

– فى الانتاج الزراعى والغذائى : جودة المنتج ، وارتفاع انتاجيته وارتفاع قيمته الغذائية ، وحاجة السوق اليه .

– وفى انتاج المواد الكيمائية والدوائية : جودة المنتج وكفاءته لاداء وظيفته وتفوقه (أو تساويه على الاقل) على نظيره المستورد وحاجة السوق اليه .

* حصر المؤهلين والمتخصصين فى مجال البيوتكنولوجيا ، وبيان البحوث والدراسات المنتهية والجارية مع الاهتمام بإعداد الكوادر الفنية وارسال البعثات العلمية لسد النقص والقصور فى الاحتياجات المطلوبة .

* حصر البحوث التى انتهت بنتائج ايجابية ودراسة تطبيق نتائجها واستثمارها على نطاق واسع .

* حصر للاجهزة الموجودة بالمواقع المختلفة العاملة بالبحث البيوتكنولوجى وطبع قوائم بها بصورة متجددة وتوزيع هذه القوائم على جميع مواقع البحث ، وإتاحة الاستفادة منها لأى باحث كلما أمكن ذلك .

* دعم المراكز البحثية والأبحاث الجارية والتى توقفت لأسباب مادية او غيرها قبل التفكير فى انشاء مراكز بحث مماثلة .

* إصدار قانون يحدد الضوابط الاخلاقية والانسانية لممارسة البحث العلمى والبيوتكنولوجى مع البشر .

* توثيق الارتباط والتعاون العلمى مع الحركة العالمية فى مجال البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية بصفة دورية ومستمرة .

* ضرورة متابعة الابحاث والتطبيقات التى توصل اليها علماؤنا وغيرهم بالخارج وخاصة فى الدول المتقدمة .

* ضرورة الاهتمام بالبحوث الاساسية مع ابراز جوانبها التطبيقية لاهميتها الحيوية فى مجال التنمية .

ثانيا : توصيات خاصة :

فى الزراعة :

* عمل الدراسات اللازمة لتحديد ما يصلح زراعته بواسطة المياه المالحة وما ينجح زراعته بالمياه الجوفية .

* التركيز على المشروعات التى تعطى نتائجها فى وقت مناسب ونوصى بالتركيز عليها وهى :

– استخدام زراعة الأنسجة فى انتخاب سلالات مقاومة وراثيا للأمراض الفطرية والبكتيرية بنباتات المحاصيل والفاكهة والخضروات .

– استخدام زراعة أنسجة فى الانتخـاب الوراثى تتحمل الملوحة (انواع من المحاصيل والخضروات والفواكه) .

– استخدام الهندسة الوراثية فى نقل جين معين أمكن عزله من بكتيريا التربة ، وذلك إلى نبات القطن لمقاومة دودة ورق القطن ودودة اللوز دون تلويث البيئة بالمبيدات الحشرية .

– نقل جين امكن عزله ويقاوم مبيدات الأعشاب الشائعة ، وبذلك يمكن القضاء على الاعشاب دون الإضرار بالمحصول الاصلى .

– نقل جينات ترفع نسبة الأحماض الأمينية الأساسية (الفول – والذرة) .

– نقل المعقد البوليجينى الخاص بمقاومة الملوحة والجفاف من نباتات كحشيشة الملح إلى نبات الشعير أو الأرز لاستغلال مساحات الأراضى المالحة بشمال الدلتا .

* متابعة تنفيذ توصيات المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية فى دورتة العاشرة عن « دور الهندسة الوراثية فى حل مشكلة الغذاء » .

فى الصناعة :

* الاستعداد المبكر للدخول فيما يستحدث من إنتاج سلع جديدة باستخدام التكنولوجيا الحيوية .

* ضرورة دراسة امكان اتمام البحث قبل البدء فيه ، وذلك من ناحية الحصول على المعلومات اللازمة لتفادى المعوقات الخاصة بالمواد الخام ومحاولة إيجاد بدائل لها وتجربتها على المستوى المعملى والارشادى .

* فى صناعة المواد الدوائية :

– دراسة مدى فاعلية انتاج السلعة بالطرق البيوتكنولوجية وقدرتها على المنافسة قبل الشروع فى إنتاجها .

– دراسة مدى امكان تطبيق الطرق المستحدثة بيوتكنولوجيا (مثلا عند استعمال بيوتكنولوجيا الحمض النووى يجب الأخذ فى الاعتبار مدى التحكم فى الجين المنقول وتوجيهه لانتاج المنتج المستهدف) .

– دراسة امكان إدخال هذا النوع من التكنولوجيا الجديدة فى المصانع القائمة .

فى الطب والصحة :

* تحديث مناهج علم الوراثة فى المدارس الثانوية ثم فى كليات العلوم والطب

* التركيز حاليا على هدفين :

– التشخيص المباشر بتحديد الجين الخاطئ .

– الحد من انتشار ميكروبات الأمراض المعدية بالوسائل البيوتكنولوجية . ودعم المشروعات البحثية فى هذين المجالين وضمان استمراريتها بتوفير الانفاق المالى والأجهزة والمواد وإعداد الصف الثانى من الباحثين .

* وضع القواعد والاجراءات والتيسيرات لراغبى الزواج للكشف المبكر والتعرف على حاملى الصفات الوراثية المرضية قبل الزواج وذلك تجنبا لعملية الاجهاض بعد الزواج .

* التاكيد على ضرورة توضيح الآثار الجانبية والأضرار المحتمل وقوعها نتيجة لاستخدام الهندسة الوراثية فى مجال الطب التشخيصى والعلاجى ، وذلك الى جانب النتائج الايجابية .

القسم الثالث

محو الأمية وتعليم الكبار

مبادئ واعتبارات في محو الأمية وتعليم الكبار

ناقش المجلس موضوع محو الامية وتعليم الكبار من الزوايا التالية :

– أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة بالرغم مما بذل من جهود فى السنوات الاخيرة نحو التغلب على هذه المشكلة .

– أن القصور فى خطة استيعاب الملزمين (الاطفال الذين يبلغون سن التعليم الالزامى) يضيف إلى رصيد محو الأمية نحو ربع مليون طفل سنويا ، ذلك لأن قوة الاستيعاب الحالية فى التعليم الابتدائى لا تتجاوز ٧٣ ٪ من جملة عدد الملزمين .

– ينضم الى جموع الأميين نسبة كبيرة أيضا من الأطفال المقيدين الذين التحقوا بالتعليم الابتدائى ولكنهم لا ينتظمون فى الدراسة حتى نهايتها (لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية) ، وتبلغ نسبة التسرب بين هؤلاء نحو ٢٠ ٪ من جملة المقيدين فى هذه المرحلة .

– هناك فريق كبير من الاطفال الذين أنهوا فترة الالزام ، ولم يبلغوا المستوى الدراسى المطلوب ، ولم يواصلوا التعليم فى المرحلة الإعدادية فأصبحوا مهددين بالارتداد إلى الأمية كما أنهم لم يصلوا بعد إلى سن العمالة ، وتبلغ نسبة هؤلاء نحو ٤٠ ٪ من المقيدين فى المرحلة الابتدائية .

– الأميون الذين يعملون فعلا فى الحكومة والقطاع العام والذين ستطبق عليهم المادة الثانية عشرة من القانون ابتداء من فبراير ١٩٧٦ والتى تنص على ما يأتى :

« لا يجوز بعد مضى خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ترقية العامل الأمى الخاضع لأحكامه ، ممن أتيحت لهم الفرصة لمحو الأمية ولم يحصل على الشهادة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من هذا القانون كما لايجوز منحه العلاوة التى يستحقها » .

– الكبار الذين أشرفوا على بلوغ سن التجنيد وهم يجهلون القراءة والكتابة ، وكذلك بقية الراشدين من الاميين حتى سن الخامسة والاربعين .

– عدم اقتصار تعليم الكبار على محو أميتهم فى القراءة والكتابة فحسب ، وانما يجب أن يمتد ليشمل التثقيف العام وربط عملية التعليم بالنواحى الوظيفية والمهنية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والقومية .

ومن خلال المناقشات والاقتراحات التى تقدم بها الاعضاء ، انتهى المجلس الى التوصيتين العامتين الآتيتين :

أولا : إعطاء الأولوية لسد منابع الامية التى تغذيها برصيد لا ينقطع ويكون ذلك فى أسرع وقت ممكن .

ثانيا : وضع خطة للقضاء على أمية الذين تسببت هذه المنابع فى أميتهم قبل أن يلتحقوا بركب الكبار ويقتحموا مواقع العمل والانتاج وهم أميون. ولتحقيق الهدف الاول أوصى المجلس بما يأتى :

* وضع خطة تحدد لها مرحلة زمنية لإنشاء المدارس والفصول التى تستوعب نسبة ال ٢٥ ٪ الذين يبلغون سن الإلزام ولا يجدون لهم مكانا فى المدرسة الابتدائية .

* وضع خطة شاملة تتضمن النظم والأساليب التى تكفل القضاء على ظاهرة التسرب فى المرحلة الابتدائية ، وقد تكون إعادة التغذية إلى المدارس الابتدائية فى الريف والمناطق النائية إحدى الوسائل المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة .

وأما بالنسبة للهدف الثانى فيوصى المجلس بانشاء المدارس ذات

الفصل الواحد أو الفصلين فى الجهات التى لايتم فيها الاستيعاب الكامل لجميع الملزمين ، ويقوم بالتدريس فيها معلم واحد للاطفال من مختلف الأعمار ممن فاتهم قطار التعليم ويقعون فى سن الالزام (ما بين ٨ - ١٢) سنة من العمر .

مشروع مقترح بشأن محو أمية الصغار الذين تخلفوا عن ركب التعليم

مقدمة ايضاحية :

الاجماع منعقد على أن سد المنابع الأولى للأميين هو أقوم السبل لمكافحة الأمية وإلا فستظل الجهود التى تبذل للقضاء عليها بين الكبار مستمرة طالما ظلت هذه المنابع قائمة .

ومن أجل هذا رأى المجلس أن تركز الجهود فى هذه المرحلة على سد هذه المنابع بقدر الامكان مع مراعاة أمرين :

- أن تكون الخطة التى توضع لهذا الغرض واقعية وفى حدود إمكانات معقولة يمكن تدبيرها .

- أن تظل الجهود التى تبذل حاليا فى محو أمية الكبار وبخاصة فى سن العمالة - مستمرة ، بل أن تشجع الهيئات التى تقوم بها على تنميتها والتوسع فيها لييسير العمل فيها جنبا لجنب مع العمل فى سد المنابع .

ولكى تتضح الصورة كاملة فإننا نطرح مجموعة من الحقائق :

- يبلغ سن الإلزام كل عام نحو مليون من الاطفال يقبل منهم فى الصف الاول الابتدائى نحو ثلاثة ارباع المليون ويتبقى نحو ربع مليون طفل أو نحوها محرومين من التعليم ، يضافون الى رصيد الأمية .

- يتسرب نحو ٢٠ ٪ من هؤلاء الذين انتظموا فى المرحلة الابتدائية قبل أن يصلوا إلى الصف السادس ، وتحجم نسبة أخرى ممن وصلوا الى الصف السادس عن دخول امتحان القبول للإعدادية ثم يخفق ٤٠ ٪ من المتقدمين الى الامتحان .

وكل أولئك إما أميون فعلا ، أو معرضون للارتداد إلى الأمية وإضافة رصيد جديد .

- إذا كان معدل الاستيعاب الحالى يبلغ نحو ٧٥ ٪ من الملزمين على مستوى الجمهورية فإن هذه النسبة تختلف من محافظة الى اخرى فهى تصل الى ١٠٠ ٪ أو ما يقرب منها فى القاهرة والاسكندرية والوادى الجديد مثلا .

كما انها تهبط الى دون ٧٠ ٪ فى محافظات مثل المنيا والبحيرة والفيوم واسيوط وسوهاج .

ومما تجدر الإشارة اليه ظاهرة وضحت فى السنوات الاخيرة وهى أن عددا غير قليل من فصول التوسع التى تدرج بالموازنة كل عام يتوفر فى بعض المحافظات ، نظرا لعدم تقدم الملزمين للالتحاق بهذه الفصول والغريب أن معظم الفصول التى تتوفر يكون فى المحافظات التى تهبط فيها نسبة الاستيعاب .

وقد ترجع هذه الظاهرة إلى الهجرة من الريف وإلى نقص فى الوعى التعليمى بين أولياء الأمور وبخاصة بالنسبة لتعليم الفتاة ، وذلك فى حين أن محافظات أخرى كالقاهرة مثلا تتكدس فيها الفصول بأعداد من التلاميذ تزيد عن معدلات الكثافة المتفق عليها .

– قد يكون من أسباب هبوط نسبة الاستيعاب فى بعض المحافظات انتشار الكفور والنجوع الصغيرة ، والبعد عن القرية الأم التى توجد بها المدرسة . وتحول قلة عدد سكان هذه الكفور دون إنشاء المدارس بها . وقد تتوافر الرغبة بين سكانها فى التعليم ولكن لا يجدون إليه سبيلا .

– قد تكون هناك أسباب تدعو فى وقت من الأوقات إلى تقصير ولى الأمر فى إلحاق ابنه وابنته بالمدارس فى سن الإلزام ، ولما كانت المدارس الابتدائية لا تقبل الأطفال فى الصف الاول إلا فيما بين سن السادسة والثامنة ، فمعنى هذا أن الأطفال الذين يتجاوزون الثامنة يقضى عليهم بالأمية حتى لو رغبوا فى التعليم بعد ذلك .

فهم لا يقبلون فى الصف الاول وهم لا يستطيعون أن يلحقوا بالصفوف الاعلى وإن أجاز القانون ذلك يتلقون مناهج لم يعدوا لها .

وثمة تجارب فى بعض البلاد العربية لعلاج مثل هذه الحالات ، فالعراق أنشأت مدرسة ذات ثلاث سنوات لتعليم هؤلاء الذين تخلفوا ، والجزائر أنشأت ما يسمى (فصول الانقاذ) ليلحق بها أمثال هؤلاء فى سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة .

وكمثل هذه الفئة يمكن أن يدرج الذين تسربوا عاما أو عامين ، والذين يرغبون فى العودة الى التعليم .

– هناك محاولات بذلت فى الماضى لمواجهة بعض الظواهر التى اشرنا اليها فى البندين السابقين :

منها : ان وزارة التربية تبنت ابتداء من عام ١٩٦٨ فكرة إنشاء مدارس من ذات الفصل الواحد فى بعض أنحاء الجمهورية وبخاصة فى الكفور والنجوع بالمناطق النائية .

وأعدت برامج لتدريب المعلمين على أسلوب العمل مع الصفوف المتعددة والمتجمعة فى فصل واحد ، ولها تجارب فى هذا الصدد .

ومنها : نظام الكتاتيب التقليدى وهناك محافظات توسعت فى إنشاء الكتاتيب فى السنوات الأخيرة ورصدت لها الأموال فى موازناتها مثل محافظة البحيرة ، ومحافظة المنوفية ، ومع أن هدفها الاساسى كان تحفيظ القرآن وبعض الدراسات الدينية فانها أسهمت لا ريب ، فى القضاء على أمية من يلتحقون بها .

ومنها معاهد تحفيظ القرآن الكريم التى ينشئها الازهر أو يشرف عليها ، وهى تجتذب كثيرا من الاطفال الذين لا يلتحقون بمدارس التعليم العام .

وتستوعب نسبة من الملزمين أو من فاتهم قطار التعليم .

وفى ضوء كل ذلك ، والى أن توضع الخطط الشاملة لاستيعاب جميع الملزمين وهى خطط يقتضى تنفيذها سنوات ، ونظرا لما تتطلبه من إعداد للمبانى والتجهيزات والمعلمين ، ولما يقتضيه الأمر من تنمية الوعى التعليمى فى بعض المناطق حتى لاتنشأ فصول مخلخلة ، فإن المجلس درس هذا المشروع العاجل كى تتخذ الخطوات لتنفيذه ابتداء من العام الدراسى الجديد .

تفصيل المشروع

يقوم المشروع على التوسع فى إنشاء المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين ، وبحيث يضم الفصل أطفالا من أعمار مختلفة يقوم بالتدريس لهم معلم واحد ، ولتحقيق ذلك يراعى ما يلى :

– تكون الاولوية فى إنشاء هذا النوع من المدارس فى الكفور والنجوع والقرى القليلة السكان وأماكن تجمع البدو ، وغيرها من الاماكن المحرومة من المدارس فى الوقت الحالى ، ثم فى الأحياء والقرى التى لا تستوعب فصولها جميع الاطفال الذين يبلغون سن الالزام .

– يجمع الاطفال الصغار – حتى سن العاشرة مثلا – فى فصل ، ومن فـوق العاشرة فى فصل آخر ، وقد يكون الفصل موحدا فى البداية اذا كان الجميـع أميين تمامـا ، أو اذا لم تتـح الامكانـات الا فصلا واحدا .

– لا ينشا مبنى خاص لهذا الفصل الا عند الضرورة ، وانما يستعمان بأى مكان متاح فى دار أو مسجد أو فى مقر الاتحاد الاشتراكى .

– المعلم الذى يقوم بالتدريس فى هذا النوع من المدارس هو إمام المسجد أو الواعظ ، أو المعلم المتقاعد من أبناء القرية ، أو الخريج الذى ينطبق عليه قانون الخدمة العامة ، ويستحسن أن يكون من أهل القرية وقد يعاونه آخر (عريف) .

– لما كان الهدف الاساسى من الدراسة بهذا النوع من المدارس هو عملية إنقاذ بقصد محو الأمية ، فإن المنهج الدراسى يقتصر على القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وتحفيظ القرآن الكريم والثقافة الدينية والصحية ، ويكون المعلم والعريف الذى يعاونه مسئولين عن البلوغ بالتلاميـذ إلى مستـوى تحصيلـى معيـن فى نهايـة كل فتـرة ويكافـأن وتقـدم لهمـا الحوافـز طبقا للنتائج التى يحققانها .

– حينما توجد مدرسة من هذا النوع سواء أكانت قائمة بذاتها ، أو بجانـب مدرسة نظامية ، فلابد من تطبيق قانـون الإلـزام طالما كان الطفـل فى نطـاق سـن الإلـزام ، وطالما توافـر له مكان فى المدرسة .

– تفتح القنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس النظامية ، سواء فى نفس القرية أو القرية المجاورة وبمعنى أن الطفل يستطيع – اذا بلغ مستوى تعليميا معينا فى المدرسة ذات الفصل الواحد – أن ينتقل الى المدرسة النظامية ، ولا يسمح لأطفال هذا النوع من المدارس بدخول امتحان الصف الثانى أو الرابع أو القبول للإعدادى إذا رغبوا فى ذلك.

التخطيط والتنفيذ والاشراف والمتابعة

– تضع كل محافظة خطة زمنية محددة ، لتعميم هذا النوع من المـدارس فى الأماكـن والبقـاع التى تحتـاج اليهـا ، ولتكن خطة خمسية .

– تشكل لجنة على مستوى المحافظة ، تتولى التخطيط للمشروع ووضع أولويات التنفيذ فى نطاق المحافظة ووضع الضمانات التى تكفل نجاح المشروع واستمراره ومتابعة التنفيذ . وتمثل فى هذه اللجنة مديرية التربية والتعليم ، والتنظيم السياسى والحكم المحلى ، والأزهر ، ووزارة الشئون الاجتماعية .

– ينشا فى ديوان كل محافظة مكتب يتولى التنفيذ والمتابعة ، ويشرف عليه رئيس قسم من المتخصصين فى محو الأمية وتعليم الكبار ، ويتقاضى مرتبه من موازنة التربية والتعليم ، بالاضافة الى حافز مالى من تمويل المشروع .

ويتولى موجهو محو الأمية وتعليم الكبار بمديرية التربية والتعليم التوجيه والمتابعة الفنية فى هذا النوع من المدارس ، ويقدمون تقاريرهم الى المكتب المختص .

مشروع الخطة القومية لمحو الأمية

إن الهدف الرئيسى للخطة القومية الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية هو تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تزويد الأميين العاملين فى مواقع الإنتاج المختلفة ومواقع الخدمات ، بمهارات القراءة والكتابة وتزويدهم بألوان الثقافات العامة والعلمية والدينية ، التى تساعدهم على الإنتاج فى المجتمع المصرى .

وقد أكدت هذه الأهداف الوثائق الأساسية لثورة يوليو التى أرست قواعد النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى للبلاد .

وقد حدد برنامج العمل الوطنى الذى أصدره السيد الرئيس محمد أنور السادات فى يوليو ١٩٧١ تصوره للدولة الحديثة ، بأن أبرز قسماتها الأساسية هى أنها دولة لا مكان للأمية فيها .

وبذلك يطرح البرنامج قضية محو الأمية باعتبارها إحدى المهام الأساسية التى يجب الاهتمام بها كشرط ضرورى لبناء الدولة الحديثة .

ثم أكدت ورقة أكتوبر هذا المفهوم ، وأوضحت أن مكافحة الأمية يجب أن تكون انتصارا للفكر الديمقراطى فى الريف والمدينة .

إن هذه التصورات التى طرحتها القيادة السياسية ، كانت الركائز التى حددت استراتيجية العمل وفلسفته عند إعداد مشروع الخطة القومية الشاملة لمحو الأمية"، ويتركز العمل فى هذه الخطة على ثلاثة محاور أساسية :

الأول : توفير الحد الأدنى المناسب للخدمة التعليمية التى يجب أن تقدم للأطفال الصغار الذين فاتهم ركب التعليم ، حتى لا يقعوا فريسة للأمية .

الثانى : متابعة تعليم الفئات الأخرى من النشء الذين لم يحصلوا على القدر الكافى من التعليم ومازالوا دون سن العمالة حتى لا يرتدوا إلى الأمية .

الثالث : محو أمية الكبار الذين يشكلون قوة العمل ، والانتاج وبناء الأسرة .

وهنا يود المجلس ألا يؤكد على الجانب الكمى للمشكلة فحسب ، وإنما يؤكد أيضا على الجانب النوعى والمستوى التعليمى الذى يجب أن يبلغه من محيت أميته ، والذى يجب أن يصل به إلى درجة من المعرفة والمهارة تجعله قادرا على الاسهام الإيجابى فى مناشط المجتمع المصرى بكفاية وفاعلية .

وفى ضوء ذلك قام المجلس بوضع مشروعه للقضاء على الأمية ، واضعا فى اعتباره شتى التجارب والمشروعات التى نفذت على المستويين القومى والدولى .

كما تجدر الإشارة إلى أن مشكلة الأمية ستظل ولفترة قادمة مشكلة واردة فى حساباتنا ومخططاتنا ، الى أن تصبح الجهود التى تبذل على المستوى القومى قادرة على تقدير أبعاد هذه المشكلة ومخاطرها ، وأن يصل مستوى هذه الجهود إلى مستوى الطاقة المطلوبة للقضاء عليها .

ويتجه مشروع الخطة التى أقرها المجلس إلى اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : هو تعليم الصغار ويتمثل فيما يأتى :

١- سد منابع الأمية ويتحقق عن طريق :

(أ) الوصول إلى نسبة الاستيعاب الكامل للملزمين الذين لا يلتحقون بالمدرسة الابتدائية ، وتوفير الأماكن للملزمين المحرومين من التعليم .

وتبلغ أعداد هذه الفئة أكثر من ربع مليون طفل سنويا ، وترك هذه الفئة يضيف سنويا أعدادا جديدة إلى الأميين .

ويرى المجلس أن تكون الخدمة التعليمية قادرة على تحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي على مدى قريب ، مع ضمان أن تكون هذه المرحلة قادرة عن طريق تجويد التعليم وربطه بالبيئة وتطوير البرامج ، على مقاومة ظاهرة التسرب .

(ب) معالجة مشكلة الذين يتسربون من المدرسة الابتدائية قبل إتمام هذه المرحلة لينضموا إلى أعداد الأميين ، وتقع أعمارهم بين ٨ – ١٢ سنة ، وتبلغ أعدادهم حوالى ١٠٠,٠٠٠ طفل سنويا .

وعلاج هذه المشكلة يكون بالقضاء على ظاهرة التسرب ، ووضع الحلول المناسبة لرفع مستوى الأداء ، وإدخال نظام التغذية وتطوير المناشط التعليمية ، وربط المناهج باحتياجات البيئة المحلية .

٢– متابعة من تجاوزوا بحكم سنهم مرحلة التعليم الابتدائى ولم يلتحقوا بالتعليم ، أو لم يحصلوا على القدر الكافى منه (فئات السن ١٢ – ١٥ سنة) .

وتشمل هذه الفئات مجموع غير المقبولين خلال المرحلة الابتدائية ، والمتسربين من المدرسة الابتدائية ، والذين وصلوا إلى الصف السادس الابتدائى ولم يتقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية ، وأخيرا الراسبين فى امتحان هذه الشهادة .

ويبلغ اجمالى عدد هذه الفئات حاليا زهاء ٥٢٦,٠٠٠ طفل سنويا .

الاتجاه الثانى : ويشمل الكبار ممن دخلوا فى سن العمالة ، وينقسم هؤلاء إلى ثلاثة قطاعات متمايزة :

١– الأميون العاملون فى أجهزة الحكومة ومؤسسات القطاع العام . ويقدر عددهم بحوالى ١٣٠٠٠٠ مواطن .

ولقد اتضح للمجلس أن الخطة التى كان قد وضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، لتعليم العمال الأميين العاملين فى أجهزة الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، لايسير العمل فيها وفق ما جاء بالجدول الزمنى للتنفيذ .

٢– الأميون من الشباب الذين أوشكوا أن يبلغوا سن التجنيد ، ويقدر عددهم بحوالى ١٠٠٠٠٠ مواطن .

٣– قطاع الجماهير من الأميين ، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦– ٣٥ سنة وتبلغ أعدادهم حوالى ٦ ملايين أمى .

توصيات المجلس

فى شأن الفئات التى تشكل منابع الأمية

أولا : فئة صغار السن :

١– بالنسبة للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائى :

يوصى المجلس بالآتى :

* وضع خطة عاجلة تستهدف استيعاب جميع الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام وفق برنامج زمنى محدد ، بتوفير الإمكانات البشرية والمادية بالمدارس .

* وضع خطة موازية لتنمية الوعى التعليمى بين أولياء أمور هؤلاء الأطفال ، يتم تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة السياسية والشعبية والمحلية والتعليمية ، على اعتبار أن تعليم هؤلاء هو هدف قومى يجب تحقيقه .

٢– بالنسبة للأطفال الذين تسربوا من التعليم الابتدائى :

* يوصى المجلس بوضع خطة للقضاء على ظاهرة التسرب فى المرحلة الابتدائية ، واقتراح العوامل التى يمكن أن تساعد على تقوية الارتباط بين الطفل والمدرسة ، بالاضافة إلى العوامل الأخرى كرفع مستوى الأداء ، ووضع نظام للحوافز وتطوير المناشط التعليمية وربطها باحتياجات العمل والبيئة ، وادخال نظام التغذية .

* الاهتمام برفع مستوى الأداء فى المرحلة الابتدائية لأنه ينقذ حوالى ٥٠ ٪ من الملتحقين بالمدارس الابتدائية من الارتداد للأمية أو ما يشبهها .

– إنشاء المدرسة ذات الفصل الواحد :

سبق للمجلس فى دورته الأولى أن وافق على إنشاء المدارس ذات

الفصل الواحد أو الفصلين فى الجهات التى لا تتوافر فيها الخدمات التعليمية ، ثم فى الجهات التى لا يتم فيها الاستيعاب الكامل لجميع الملزمين ، وقد وضعت وزارة التربية والتعليم خطة خمسية يتم بموجبها إنشاء ١٠٠٠ فصل سنويا تستوعب حوالى ٣٦٠٠٠ دارس . ويقتضى الأمر دراسة أوضاع هذه الأعداد وتوزيعها جغرافيا وإعادة النظر فى حجم المشروع بالتوسع فى هذه المدارس غير التقليدية ، على ضوء ما تنتهى إليه تجربة السنة أو السنتين الأوليين .

ويوصى المجلس فى هذا الشأن بالآتى :

* تكون الأولوية فى إنشاء هذا النوع من المدارس فى الكفور والنجوع والقرى قليلة السكان وأماكن تجمع البدو وغيرها من الاماكن المحرومة من المدارس فى الوقت الحالى .

* تفتح القنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس النظامية سواء فى القرية نفسها أو القرية المجاورة ، بمعنى أن الطفل يستطيع - إذا بلغ مستوى تعليميا معينا فى المدرسة ذات الفصل الواحد - أن ينتقل إلى المدرسة النظامية . ويسمح لأطفال هذا النوع من المدارس بدخول امتحان الصف الثانى أو الرابع والقبول للإعدادى إذا رغبوا فى ذلك .

* ويوصى المجلس بتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة إنشاء هذه المدارس والتوسع فيها خلال السنوات المقبلة ، حتى يتم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الذين يصلون إلى سن الإلزام .

* وقد أعد المجلس دليلا لهذا المشروع - يتضمن الأهداف والنظم التى يمكن اتباعها فى هذا النوع من المدارس ، والخطوط العريضة لنظم الدراسة بها ، ووضعه تحت تصرف وزارة التربية والتعليم لتسترشد به فى تنفيذ المشروع .

* تشجيع نظام " الكتاب " التقليدى وتطويره بادخال بعض مواد التعليم العام بجانب المواد الدينية وتحفيظ القرآن الكريم.

* البحث عن أشكال وأنماط أخرى للتعليم ، بأن ينشأ بجانب المدرسة اشكال تعليمية أخرى يمكن أن تزود الأفراد بعمليات تثقيف مستمرة ، وذلك عن طريق التوسع فى انشاء مراكز ثقافة الطفل وبيوت الرياضة والنوادى ومراكز التعليم والمكتبات وغيرها .

ثانيا : فئة النشء الذين تجاوزوا مرحلة الإلزام (١٢- ١٥ سنة) :

وقد اتخذ المجلس مجموعة من التوصيات فى شأن هذه الفئة لاستكمال تعليمها خلال التدريب ، كما هو وارد فى باب القوى العاملة .

توصيات المجلس
فى شأن فئات السن الأعلى

أولا : الأميون العاملون فى أجهزة الحكومة والقطاع العام :

يوصى المجلس بالنسبة لهذه الفئة بدعوة مجالس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات ، ورؤساء مجالس المؤسسات والشركات ، والقيادات التنفيذية والسياسية المسئولة ، للعمل على تنفيذ ماجاء بالخطة التى وضعها المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، للانتهاء من تعليم الأميين العاملين فى هذين القطاعين فى المدة المحددة ، والتأكيد على تنفيذ النص الجزائى بالنسبة للعمال الأميين الذين أتيحت لهم الفرصة لمحو الأمية ولم يحصلوا على الشهادة ، وكذلك تحديد الوضع القانونى للمساءلة بالنسبة للجهات والهيئات التى تقصر فى تنفيذ الالتزامات التى نص عليها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ نحو القيام بمسئولياتها فى تعليم الكبار ومحو الامية .

ثانيا : الشباب الذين اشرفوا على سن التجنيد ٢١سنة وهم يجهلون القراءة والكتابة :

يوصى المجلس بالنسبة لهذه الفئة بإعداد خطة متكاملة لتعليم هذه الأعداد بالتعاون مع القوات المسلحة ووزارة الداخلية ، فى ضوء ظروف العمل وإمكانات التنفيذ ، على أن يوضع فى الاعتبار عند إعداد هذه

الخطة احتمالات تنظيم نوعيات مختلفة من البرامج تتم قبل الانضمام للقوات المسلحة ، وأثناء فترة الإعداد الأولى قبل توزيعهم على الوحدات المختلفة ، وبرامج تتم أثناء الخدمة .

ثالثا: قطاع الجماهير من الأميين :

طبقا للإحصاءات التى أعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ٧٣ ، فإن أعداد هذا القطاع تبلغ :

فئة السن من ١٠- ٤٠ (فيما عدا محافظات القناة والمحافظات النائية) :

ذكور ٣,٨٢٦,٩٠٠ ، إناث ٥,٩٥٢,٣٠٠ ، مجموع ٩,٧٧٩,٢٠٠

فئة السن من ١٥- ٣٥ (فيما عدا محافظات القناة والمحافظات النائية) :

ذكور ٢,٠٣٥,٠٠٠ ، وإناث ٣,٣٩١,٨٠٠ مجموع ٥,٤٢٦,٨٠٠

(يقدر عدد الأميين فى هذه الفئة من مناطق القناة والمناطق النائية بحوالى ٥٧٠,٠٠٠ فيكون المجموع ٦ملايين أمى) .

أسلوب العمل : الأسلوب الانتقائى داخل الحملة الشاملة :

الفئة : جمهور المواطنين من فئة السن ١٥- ٣٥ مع اختيار النوعيات ذات الأثر المباشر على التنمية فى القطاعات الاستراتيجية أولا (قطاع الصناعة وقطاع الزراعة المنظمة وقطاع التنظيمات الشعبية والنقابية والتعاونية والأهلية) ثم تأتى القطاعات الأخرى بعد ذلك : (ربات البيوت - المهن الحرة - باقى سكان العزب والقرى) .

على أن يضاف إلى ذلك من يرغبون فى التعليم من سن ٣٥- ٤٥ وفى جميع الأحوال تكون الأولوية دائما للأصغر سنا .

العدد: من سن ١٥- ٣٥ يبلغ عددهم ٦ ملايين يضاف إليهم مليون مواطن من السن ٣٥ - ٤٥ الذين يرغبون فى التعليم فيكون إجمالى العدد ٧ ملايين مواطن .

المدة المقترحة : ٥ سنوات اعتبارا من عام ٧٥ / ١٩٧٦ حتى عام ٧٩/ ١٩٨٠ ، وتخصص السنتان التاليتان كمرحلة تصفية بالنسبة للجيوب المتبقية من الامية .

يوصى المجلس بالنسبة لهذه الفئة بما يلى :

المطالب البشرية :

هناك اعتباران أساسيان يجب مراعاتهما بالنسبة لتوفير المعلمين والموجهين :

(١) تجنيد كل من يقدر على القيام بمهمة التعليم بفصل محو الأمية من مدرسين بالمدارس والمعاهد الدينية ، أو المكلفين بقانون الخدمة العامة أو المثقفين فى أى موقع ، أو من الشباب فى الجامعات والمدارس ومنظمات الشباب ، أو من القيادات الدينية والعمالية والرياضية وغير ذلك .

وفى هذا الصدد يحسن أن يركز قانون الخدمة العامة على موضوع محو الأمية خلال الفترة المحددة .

(٢) أن يجرى تدريب جاد مكثف لتدريب المعلمين ، وأن يهتم بصفة خاصة بتدريب الموجهين الفنيين الذين يختارون أصلا من ذوى الخبرة .

توصيات عامة

إنشاء جهاز مسئول :

تبين للمجلس أن عدم وجود مسئولية محددة على مستوى عال من أهم العوامل التى تقلل من فعالية الجهود التى تبذل للقضاء على الأمية .

وحتى يتسنى تذليل العقبات التى تعوق التنفيذ ، وإطلاق الطاقات الرسمية والشعبية للإسهام فى هذا العمل ، فإن المجلس يوصى بإنشاء جهاز مستقل يتولى مسئوليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ فى كل ما يخص محو الامية ، على أن يكون له فروع فى جميع المحافظات ، يكون على رأسه مسئول على مستوى عال (بدرجة وزير) وله اختصاصات الوزير .

وتشمل مسئوليات هذا الجهاز ، تولى جميع اختصاصات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الامية المقررة فى المادة الرابعة من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ .

ويمنح هذا الجهاز كل الصلاحيات والسلطات التى تساعد على توحيد الجهود بين الأجهزة المختلفة العاملة فى مجال محو الامية .

ويدعم هذا الجهاز ماديا وبشريا عن طريق تزويده بالاعتمادات اللازمة والفنيين والمتخصصين ، حتى يتمكن من النهوض بمسئولياته فى الخطة القومية الشاملة لمحو الامية ، ويكون لهذا الجهاز فروع بالأقاليم على رأس كل منها مدير متفرغ على مستوى مناسب ، وتكون له رئاسة المجلس المحلى لمحو الامية وتعليم الكبار بالمحافظات .

كما يكون مسئولا عن تنفيذ خطة محو الأمية بها .

ويمكن لهذا الجهاز أن يضع الخطوط التنفيذية اللازمة لخطة محو الامية والتى تبرز منها الاتجاهات والمبادىء الآتية :

١- تأكيد دور الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذه الخطة .

٢- الإفادة من الجهود التطوعية لجميع الطاقات المتاحة للشباب والمتعلمين ، وذلك بالعمل فى مجالات المناشط المتعلقة بمحو الأمية ، فى إطار منظم مرتبط بالخطة القومية الشاملة ، يحدد مسئولياتها والدور الذى تقوم به ، وذلك إدراكا لضرورة العمل على استثمار كل الموارد البشرية المتاحة على أفضل وجه ممكن .

وعلى منظمة الشباب أن تعطى لموضوع محو الامية الأهمية الأولى فى عملها .

* ٣- دعوة الأجهزة الحكومية والشعبية والهيئات والمؤسسات والنقابات والاتحادات وغيرها ، الى المشاركة الجادة والفعالة فى جهود محو الأمية فى قطاع جماهير الأميين ، مع تحديد دور كل جهة من هذه الجهات ، حتى تكون المسئولية محددة والمساهمة واضحة .

٤- دعم دور المجالس المحلية لتعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات فى النهوض بمسئولياتها .

٥- أن يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بحصر الأميين حصرا دقيقا على مستوى الجمهورية ، عن طريق التعداد العام الذى سوف تجريه الدولة عام ١٩٧٦.

٦- متابعة قيام الأجهزة والهيئات بمسئولياتها إزاء تعليم الأميين العاملين بها .

٧ - إعداد موازنات مناسبة لمحو الامية كشريحة من شرائح الموازنة العامة ، على أن تساير هذه الموازنة احتياجات العمل التنفيذى تبعا لتقدم العمل .

٨ - العمل على ترشيد الإنفاق فى محو الامية ، وذلك من خلال تحديد واضح لبنود الإنفاق ، وحساب دقيق لتكلفة الأمى قائم على دراسة علمية ، وعلى تقليل الفقدان ما أمكن ، وربط الإنفاق مع العائد التعليمى السنوى ، بحيث تكون هناك علاقة واضحة بين حجم الإنفاق وانخفاض نسبة الأمية .

* ٩ - العمل على أن تتحمل المؤسسات الاجتماعية والانتاجية والنقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية والعمالية والقوات المسلحة والشرطة والنوادى والمؤسسات وغيرها ، مسئولية تمويل مشروعات وبرامج محو الأمية للعاملين بها ، وذلك من خلال ما ترصده من مخصصات للخدمات الثقافية والاجتماعية والتدريب .

١٠ - وضع نظم للحوافز الإيجابية والسلبية بما يؤدى إلى إقبال الدراسين واستمرارهم فى الدراسة ، وكذلك العاملين فى مجال محو الأمية .

١١ - النظر فى اتخاذ الاجراءات التى تتيح للمواطنين الذين أتموا الدراسة فى فصول محو الأمية وجميع أنواع التعليم غير النظامى مواصلة التعليم فى المراحل الأعلى ، عملا بمبدأ فتح القنوات بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى .

١٢- وضع الخطط الخاصة بمتابعة المتعلمين الجدد ، وذلك بتوفير المواد التعليمية المناسبة لهم ، والتى تجذبهم إلى القراءة وممارسة مهارات الاتصال الأساسية ، وذلك من خلال قيام المؤسسات الثقافية ودور النشر وأجهزة الإعلام بإعداد وتوفير البرامج والكتب والمطبوعات المناسبة التى تشجع هؤلاء القارئين الجدد على مواصلة التعليم الذاتى ،

وربط هذه المواد بالدوافع الدينية والاجتماعية والمهنية والأسرية وغيرها بقدر الإمكان .

١٣- التوسع فى إنشاء نواد للاستماع والمشاهدة للبرامج المسموعة والمرئية التى تخدم أهداف محو الأمية وتعليم الكبار ، وذلك فى مقار النوادى الريفية والجمعيات التعاونية الزراعية ومقار الجمعيات والنقابات وغيرها .

١٤- إجراء تقويم مستمر لجميع نواحى عملية محو الأمية ، سواء من حيث الخطة العامة والخطط التنفيذية - بما فى ذلك خطط الدراسة والمناهج وأداء المعلم وتقويم الدارس ، وأداء العاملين ، والتزام الجهات بالتنفيذ ، وذلك كله بهدف تلافى النقص والثغرات .

١٥- دعم دور معهد التربية العمالية بالمؤسسة الثقافية العمالية ، لتخريج معلمى محو الأمية من بين العمال العاملين فى القطاعات الصناعية والزراعية ، على أن ينقل المعهد نشاطاته الى المحافظات حتى يمكن الوصول إلى تخريج اعداد كافية من معلمى محو الأمية من بين الفئات العاملة .

١٦ - اقتراح إنشاء دراسات فى كليات التربية لإعداد باحثين وفنيين (على مستوى جامعى) متخصصين فى تعليم الكبار ومحو الأمية بصفة خاصة ، وذلك لدراسة المشكلات المتصلة بالتخطيط وبالتنظيم والإدارة والتمويل لمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار مدى الحياة بالإضافة إلى دراسة وسائل إعداد وتقويم البرامج والمناهج والخطط الدراسية والمواد والادوات والوسائل التعليمية المناسبة للكبار .

١٧ - التوصية لدى الجامعات بتزويد الطلاب فى كليات التربية بمقرر دراسى عن محو الأمية وتعليم الكبار ، يساعدهم على المشاركة فى جهود محو الأمية ، ومطالبتها كذلك بإجراء البحوث المتصلة بهذا المجال .

١٨ - تشجيع المؤلفين على التأليف للأميين والكبار ، بما يحتاجون اليه من كتب ومطبوعات ومواد للمتابعة ، وتوجيه دور النشر إلى نشر هذه المواد التعليمية لقاء اسعار معقولة .

١٩ - ولما كانت التشريعات التى يعمل بها حاليا ، لا تشمل إلا الأميين العاملين بالقطاعين الحكومى والعام ، وحيث إن الغالبية من الأميين يقعون فى القطاع الاهلى ، لذلك ، وإحكاما للتنفيذ يمكن للجهاز المقترح ان يدرس تقدير الذين تمحى أميتهم بطرق التعليم المختلفة من ناحية ، كما يدرس من ناحية اخرى الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الأميين الى استغلال الفرص المتاحة لهم لمحو أميتهم لصالحهم ولصالح المجتمع ، كاشتراط الحصول على شهادة محو الأمية عند استخراج تراخيص معينة .

٢٠ - ويتطلب إحكام التنفيذ ايضا ، أن يتولى الجهاز وضع ضوابط محددة للعاملين فى مجال محو الأمية ، تضمن حسن اختيارهم وخبرتهم وقدرتهم على التعامل مع الكبار تربويا ، وتدريبهم على ذلك .

الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

برامج تعليم الكبار فى مصر

قدمت للمجلس القومى للتعليم دراسة حول برامج تعليم الكبار فى مصر ومنها الجامعة الشعبية بهدف التعرف على اشكال وانماط هذه الحركة التعليمية ومدى حاجة المجتمع اليها والدور الذى يمكن ان تقوم به كأداة من أدوات التغيير الاجتماعى وتحقيق التنمية البشرية ، والوظائف

التى يمكن ان تؤديها فى المجتمع المعاصر وعلاقتها بالنظم التعليمية القائمة .

وقد استعرضت الدراسة حركة تعليم الكبار فى اوربا وامريكا فى القرن الماضى والتطور التاريخى لها وانتشارها فى كثير من بلاد العالم فى ظل ظروف التغيير الاجتماعى الذى اجتاح العالم ، والذى كان بمثابة حلقة هامة فى تحقيق التحول الثقافى المنشود للافراد كاستجابة طبيعية للمتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

كذلك تطرقت الدراسة الى النواحى الآتية :

١ - نشأة الثقافة الجماهيرية وتطورها فى بعض دول العالم :

وقد استهدفت هذه الدراسة المقارنة تتبع الأنظمة المشابهة لتعليم الكبار فى الدول الأخرى لمقارنتها بحركة تعليم الكبار فى مصر ، وقد انصبت الدراسة المقارنة على حركات تعليم الكبار فى الدانمرك ، وفرنسا ، والنمسا ، وكندا ، ونيوزيلاندا ، والاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، وغيرها . وقد وجد أن هناك انواعا ومسميات متعددة ، كمؤسسات تعليم الكبار فى العالم ، منها : جمعية تعليم العمال ومراكز تعليم الكبار فى بريطانيا ، وأندية الخدمات والأندية النسائية وجمعيات الآباء والمعلمين واتحادات مدارس الأحد والتعليم بالمراسلة فى امريكا ، واكاديمية العمال فى فنلندا ، والمدارس الشعبية فى المانيا الغربية والنمسا ، ومدارس النوادى فى سويسرا ، وتشترك كل هذه المؤسسات فى اهدافها من حيث انها تقدم نوعا من التعليم للكبار ، فتعينهم على استكمال تعليمهم ، ولا تضع قيودا على الالتحاق بها .

كذلك أظهرت الدراسة المسحية أنه - بجانب النشاط الذى تقوم به الجامعة الشعبية فى الدول الاخرى لتعليم الكبار وتثقيفهم - يوجد عدد كبير من المؤسسات غير المدرسية يمتد نشاطه لخدمة الأهداف التعليمية ، كمراكز الشباب والنوادى ، ومراكز الفنيين والطبيعيين الصغار ، ومراكز الرحلات والمسارح ودور السينما ، والساحات الترويحية ، وغيرها .

٢- حركة تعليم الكبار فى مصر :

وقد تضمنت دراسة هذا الجانب مسحا تاريخيا لمؤسسات تعليم الكبار وجذورها التاريخية والحضارية ، ثم نشأة مدارس الشعب على يد " محمد فريد " فى نهاية العقد الأول من هذا القرن .

كذلك استعرضت تاريخ حركة محو الأمية وتطورها ، والدراسات المسائية ، وبرامج الخدمة العامة بالجامعات ، وبرامج تنمية المجتمع ، وأنشطة الارشاد الزراعى والتثقيف الصحى ، وأنشطة ومؤسسات الثقافة العمالية والجامعة العمالية .

٣ - الجامعة الشعبية فى مصر :

ويمثل هذا الموضوع المحور الرئيسى الذى تدور حوله الدراسة ، ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة ، بجمع كل البيانات والوثائق والمعلومات المتصلة بالجامعة الشعبية فى مصر ، منذ أخذت شكلها كمؤسسة من مؤسسات تعليم الكبار عام ١٩٤٥ ، حيث أصدرت وزارة المعارف العمومية القرار الوزارى بإنشائها فى العاشر من أكتوبر عام ١٩٤٥ ، بقصد نشر الثقافة الشعبية بين المواطنين ، على أساس من الرغبة الشخصية ، ودون اشتراط مؤهلات معينة للالتحاق بها .

وقد عهد الى وزارة المعارف العمومية أن تتولى إدارة هذه الجامعة ، نظرا لتوفير الخدمات والتخصصات القادرة على قيادة العمل الثقافى بها . وعندما اتضح أن أفراد الشعب قد أقبلوا على الافادة من الجامعة الشعبية صدر القرار الوزارى رقم ٧٨٦٩ فى ٢٤/٥/ ٤٨ بإنشاء المراكز الثقافية فى الأقاليم ، كفروع لهذه الجامعة ، عقب صدور مرسوم إنشاء مؤسسة الثقافة الشعبية فى ١٧ مايو من العام نفسه .

وقد حدد المرسوم المشار اليه أهداف المؤسسات فيما يلى :

- العمل على نشر الثقافة الشعبية بين افراد الشعب ، على أساس الرغبة والاستعداد الشخصى .
- الإسهام فى ايقاظ الوعى القومى ، عن طريق العمل على رفع المستوى الفكرى والاجتماعى .

– تنظيم دراسات علمية وعملية وفنية ، بقصد تكوين الشخصية وترقية الملكات ورفع المستوى الثقافى .

– العناية بنواحى النشاط الاجتماعى والرياضى للطلاب المنتسبين اليها .

وكانت المؤسسة توجه خدماتها التعليمية والثقافية الى من تم محو أميتهم من أبناء الشعب ، والى متوسطى الثقافة ، والى العمال والفلاحين .

وامتدادا للخدمة الثقافية ونقلها الى أعماق الريف ، قامت الجامعة بإنشاء وحدات ريفية ثقافية مزودة بالمعدات اللازمة من : أجهزة سينمائية الى أجهزة اذاعية ، وغيرها .

وكان من أبرز أنشطة المؤسسة على جميع مستوياتها : المحاضرات العامة ، والاذاعة والسينما الثقافية ، والمكتبات . واتسمت خطط الدراسة والمناهج بالمرونة والبعد عن النمطية ، حيث كانت الدراسات تتفاوت فى الشعبة الواحدة بما يتفق والمستوى الثقافى لمجموعات الطلبة .

وكانت هناك دراسات نظرية ، تشمل : النواحى السياسية والتاريخية والأدبية والاجتماعية والصحفية ، ودراسات عملية ، تشمل : الصناعات الزخرفية والنجارة والنسيج والنقش والصناعات الميكانيكية والبرادة والخراطة وهندسة السيارات واللاسلكى ، وغيرها .

هذا الى جانب الدراسات النسوية ، والفنون الجميلة ، والدراسات الصحية والدراسات التجارية ...الخ .

وكانت شعبة الخدمات العامة بالمؤسسة تقوم بتنشيط الحياة الاجتماعية للمنتسبين من الجنسين .

٤ – جامعة الثقافة الحرة :

فى عام ١٩٥٨ نقلت مؤسسة الثقافة الشعبية الى وزارة الثقافة ، وفى عام ١٩٥٩ أصدر وزير الثقافة قرارا وزاريا بتشكيل لجنة لإعادة النظر فى وضع وأهداف هذه المؤسسة ، لكى تتطور مع منطق الثورة ، وتتجه نحو أهداف واقعية تحقق ما هو معقود عليها من التزامات فى خدمة المواطنين ، وتحقيقا لذلك ، صدر القرار الوزارى رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٩ بتغيير اسم مؤسسة الثقافة الشعبية الى جامعة الثقافة الحرة ، التى اصبح لديها اثنان وعشرون مركزا منتشرة فى جميع الأقاليم ، بمعدل مركز فى كل محافظة ، يقوم بكل وظائف ادارات وزارة الثقافة والارشاد . ويضم كل منها : مسرحا وقاعة للمحاضرات والندوات ، وحديقة وأفنية ، تمارس فيها الفنون المختلفة .

٥– قصور الثقافة :

بعد ذلك وضعت وزارة الثقافة خطة لبناء قصر للثقافة بكل محافظة يزود بعربة ثقافة متنقلة . وقد تضمنت المرحلة الأولى من هذه الخطة إنشاء ١٥ قصرا تتكلف نحو ٦٠٠٠٠٠ جنيه مصرى . وتحددت رسالة قصر الثقافة فيما يأتى :

– نشر الثقافة بين المواطنين على أساس من الرغبة الشخصية ، ودون اشتراط مؤهل معين .

– إيقاظ الوعى القومى ، وإيضاح واجبات المواطنين الاجتماعية والقومية .

– نقل انواع النشاط الثقافى الذى تمارسه إدارات وزارة الثقافة الى المدن والقرى .

– تنظيم دراسات للكبار الذين يرغبون فى توسيع مداركهم ورفع مستوياتهم ، ومعاونتهم على الاستمرار فى تثقيف انفسهم .

– تدريب الراغبين فى زيادة الخبرة فى نواحى العلوم والفنون ، وإتاحة الفرصة للأفراد لممارسة هواياتهم .

– معاونة المواطنين على تذوق الفنون والآداب والقراءة ، ومزاولة الرياضات البدنية.

٦– مؤسسات ثقافية اخرى :

وامتدادا للأنشطة سالفة الذكر ، قامت الدولة بانشاء قوافل الثقافة المتحركة والمسرح العائم ، وتوسعت فى انشاء مراكز الاستعلامات والمراكز الثقافية ، ثم انشات بعد ذلك مديريات الثقافة فى المحافظات ،

وصدرت القرارات الخاصة بتنظيم أعمال الثقافة الجماهيرية .

٧ – برامج تعليم الكبار فى مفهوم التخطيط التربوى والخبرة الدولية :

وضح من دراسة المجلس لبرامج تعليم الكبار فى الدول الأخرى ، ومن تطور حركة تعليم الكبار فى مصر ، أنه فى السنوات الأخيرة نشأ اتجاه جديد يتحرك نحوه تعليم الكبار فى العالم ، يؤمن بأن التعليم عملية مستمرة ، وتتشعب ظروفه ووسائله لتسهم ايجابيا فى تطور الأفراد من خلال جهودهم الذاتية . وقد عقدت عدة مؤتمرات لتحديد أهداف هذا النوع من التعليم ، ومن اشهرها : مؤتمر كمبردج فى بريطانيا عام ١٩٢٤ ، ومؤتمر السينور بالدانمرك عام ١٩٤٩ ، ومؤتمر مونتريال بكندا عام ١٩٦٠ومؤتمر طوكيو باليابان عام ١٩٧٢ . كما تناولت مفهوم تعليم الكبار وطرقه وأهدافه ووظائفه وهيكله ، وعلاقته بالتعليم القائم – عدة تقارير دولية ، من أهمها تقرير (ادجارفور) الذى جاء به : ان المآل الطبيعى للعملية التعليمية هو تعليم الكبار .

وقد أوضحت اللجنة الدولية التى أعدت التقرير ، أن لتعليم الكبار معايير متعددة ، فهو البديل عن التربية الأساسية بالنسبة لجزء كبير جدا من الكبار فى العالم ، وهو تكملة للتعليم الابتدائى والمهنى ، وهو امتداد للتعليم بالنسبة لمواجهة متطلبات العصر ، وهو وسيلة نمو متكامل فردى للجميع . ويؤكد هذا التقرير الهام ، ان تعليم الكبار لايمكن بعد اليوم ، وفى أى مجتمع أن يبقى قطاعا جانبيا أو هامشيا ، بل ينبغى أن يكون له مكان واضح فى السياسات والميزانيات التربوية ، وهذا يفرض ربطا متينا بين التعليم النظامى والتعليم اللانظامى .

٨ – ماهية تعليم الكبار ومضمونه ووظائفه :

وقد تدارس المجلس المفاهيم المتدرجة فى التطور التى عالجتها سلسلة المؤتمرات والتقارير الدولية المشار إليها ، وانتهى الى ان مصطلح تعليم الكبار قد أصبح فى عالمنا المعاصر يعنى مجموعة الأنشطة التى تهدف إلى إحداث التكييف الاجتماعى والتصعيد التدريجى للقدرات الفنية والثقافية فى المجتمعات المتقدمة كما يعنى أداة من أدوات التغيير النوعى فى سياق عملية التنمية – بالنسبة للمجتمعات النامية . كما توصل المجلس الى أن حركة تعليم الكبار تعد اساسية فى عالم اليوم ، وبخاصة اذا نظرنا الى هذا التعليم فى إطار حركة التعليم العام الذى لا يستوعب إلا قدرا محدودا من البشر حتى الآن ، وهذا التعليم يعد كلا لا يتجزأ ولا يتقيد بجزئيات مفصولة ومتفرعة من الشكل المتكامل للتعليم . كذلك لاحظ المجلس ان مفهوم تعليم الكبار فى كثير من البلاد النامية – ومنها مصر – يكاد ينصب على محو الامية رغم أن هناك انشطة لتعليم الكبار قائمة فعلا فى هذه البلاد فى صور مختلفة . وقد اصبح من الواضح ان مفهوم تعليم الكبار إذا اقتصر على محو الأمية فان ذلك يؤدى إلى إهمال تنظيم وتنمية أنشطة تعليم الكبار نفسها من جهة وإلى إضعاف حركة محو الأمية من جهة اخرى باعتبارها دائرة من الدوائر التى تضمها حركة تعليم الكبار . وقد خلص المجلس من دراسة هذا الجانب إلى أن هذا النوع من التعليم يمكن أن يتسع للمجالات الستة الآتية :

- محو الامية والتربية الأساسية .
- التدريب بغرض التأهيل أو رفع الكفاءة .
- التربية فى مجالات الصحة والترفيه وشئون الأسرة .
- التربية الوطنية والسياسية والاجتماعية .
- التربية بهدف تحقيق الذات من أجل وضع أفضل .
- متابعة التعليم فى مجال تخصص معين .

اهم الأسس التى تقوم عليها حركة تعليم الكبار :

فى ضوء الاستعراض السابق لأهداف ورسالة مؤسسات تعليم أو تثقيف الكبار فى بعض الدول الأجنبية وفى مصر ، ودراسة أهم الاتجاهات الحديثة لحركة تعليم الكبار فى العالم . يمكن تلخيص أهم الأسس التى تقوم عليها حركة تعليم الكبار فيما يلى :

أولا : ان تعليم الكبار ، وهو نمط لنظام تعليمى مواز للتعليم النظامى

يتحدد دوره فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وميدانه فئات القوى العاملة المتاحة فى المجتمع (من الصغار والكبار) .

ثانيا : ان لتعليم الكبار أهدافا محددة تتلخص فى تزويد رصيد الدولة من القوى البشرية بألوان من الثقافة والمعرفة ، وإكسابه مهارات وخبرات وتأهيل متطور ، تشكل فى مجموعها الحاجات الأساسية لدفع عجلة التنمية من جهة وتحقيق فائدة للأفراد أنفسهم من جهة أخرى .

ثالثا : ان تعليم الكبار يسير فى مواقع كثيرة منه جنبا الى جنب مع الجهاز التربوى النظامى القائم ، ومن ثم فالعلاقة بينهما عضوية وتكاملية تصور فى مجموعها منظور النظام التعليمى فى مجتمعنا ، الذى ينبغى ألا يعتمد فى هذه المرحلة من تاريخه على التعليم النظامى والاكاديمى دون غيره فى إعداد القوى البشرية .

رابعا : ان تعليم الكبار قد نشأ فى واقعنا استجابة لرغبات مجموعات من الأفراد لرفع مستواهم الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى مما جعل مؤسساته تعمل فى إيقاع منفرد ، وينبغى ان يرد الى طريقه السليم القائم على الواقعية والعملية والتنسيق بين هذه المؤسسات من حيث الهدف والمجال والأسلوب والوسيلة .

ومن هنا فان المجلس يعرض تصوره فى هذا المجال على النحو التالى :

أولا : ان مصر لها فى المرحلة الحالية خططها الطموحة للتقدم الاقتصادى والنمو الاجتماعى والتطور الثقافى ، وهذه الخطط لايمكن تحقيقها بنجاح مع وجود نسبة كبيرة من المواطنين الأميين أو شبه الأميين ، وأنصاف المتعلمين ، بالاضافة الى انخفاض مستويات التأهيل والمهارة بين أعداد كبيرة من الفئات المتعلمة ، وكلها مشكلات تؤثر سلبا فى خطط الانتاج والخدمات .

ثانيا : وفى الوقت ذاته فاننا نعيش فى عصر تفجر المعرفة والثورة التكنولوجية التى تسير بمعدلات للتغير لم يسبق لها مثيل ، كما أن اتساع المعارف وتكاثرها من جهة ، وتقادم هذه المعارف بسرعة من جهة أخرى ، يجعلان من المستحيل ان تقدم اليوم لأى انسان مرة واحدة كل ما سيحتاج اليه فى مستقبل حياته المهنية الطويلة ، ولذلك فلا بد من تجديد التعليم والتدريب والتأهيل الذى نقدمه له مستمرا ومفصلا ، بحيث يتكيف مع مستلزمات العلم المتجدد .

ثالثا : يضاف الى هذا أن المعدلات العالية للنمو السكانى ، والتغييرات الاجتماعية وزيادة أوقات الفراغ ، والزيادة الهائلة فى الإقبال على مراحل التعليم المختلفة وبخاصة التعليم الجامعى والعالى ، كل هذا يستلزم البحث عن صيغ تعليمية جديدة تستهدف توسيع مجالات الخدمات التعليمية القائمة حاليا ، خارج حدود أنشطة التعليم النظامى ، وبذلك يتخطى هذا النوع من التعليم بتنظيمه وطرقه حدود المدارس ، من خلال هياكل جديدة تستهدف تلبية احتياجات الواقع الجديد للحياة المتلاحقة التغير .

رابعا : ولمواجهة كل هذه المتطلبات يصبح تعليم الكبار بأنماطه واشكاله المتعددة : (التعليم المتناوب ، والمناوبة بين الدراسة والعمل ، والتعليم الذاتى ، والتعليم المبرمج والتعليم بالمراسلة ، والتعليم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى ، وغير ذلك) .

وهو الأداة الوحيدة القادرة على حل هذه المشكلات ، والتى يمثل التغلب عليها الهدف الحقيقى للتعليم ، مع توفير بدائل يمكن أن تعاونه فى التخفيف من الضغوط التى يتعرض لها النظام التعليمى فى بعض مراحله .

خامسا : ولكن هذا لا يعنى أن دور تعليم الكبار وغاياته سوف يقتصر على كونه مجرد خدمة علاجية للذين لم يلتحقوا بالمدارس ، أو الذين التحقوا بها بشكل جزئى أو أنه امتداد للتعليم النظامى ، بل يجب النظر إلى تعليم الكبار فى نطاق أهداف قومية شاملة تستهدف أساسا تحقيق ديمقراطية التعليم ، والتنمية الثقافية للمواطنين والوصول الى المجتمع الذى يسوده التعليم وذلك فى إطار سياسة تعليمية متكاملة .

سادسا : وفضلا عن ذلك فان النظرة الشاملة التى يتميز بها تعليم

الكبار تتمثل فى أنه لا يمكن النظر اليه على أنه مجال منفصل ، انما ينظر اليه فى سياق النظام الشامل للتعليم ، ولذلك يمكن اعتبار تعليم الكبار كقطاع ضرورى من قطاعات النظام التعليمى . ويتفق هذا الاتجاه مع ما جاء بالسلم التعليمى المقترح والمقدم من شعبة التعليم العام والتدريب ، والذى جاء فيه :

" هناك جهاز آخر ينبغى أن يسير موازيا لمراحل التعليم ، هو الجهاز القومى للتنمية الثقافية ، ومهمته معاونة الراغبين فى تنمية ثقافتهم من أى مستوى تعليمى أى من مستوى الذين محيت أميتهم حتى مستوى الحاصلين على أعلى الدرجات الجامعية " .

سابعا: بهذه المفاهيم العامة يمكن لحركة تعليم الكبار أن تطور من استراتيجية العمل بها ، من حيث الأهداف والرسالة والوظيفة ، والخروج من الإطار الضيق الجانبى الذى حصرت نفسها فيه مدة طويلة ، والذى انتهى الى قصر خدماتها الثقافية على فئات محدودة من الناس ، وتصحيح مفهومها فى تعليم الكبار وتوسيعه بحيث يتيح الاستخدام الأمثل لجميع الطاقات القادرة على التعليم ، وتجمع البرامج المتعددة فى نظام شامل ، وتدعيم ذلك كله بربط اهداف هذه البرامج ومضمونها بحركة التنمية وحاجات الناس ، وبكل العوامل ذات الأثر فى تنشيط العمل وترشيده وتصحيح مساره.

التوصيات

وفى إطار هذا التحديد المبدئى لمفهوم ورسالة تعليم الكبار ، يوصى المجلس فى هذا المجال بما يأتى :

فى شأن سياسة تعليم الكبار :

* أهمية الحاجة إلى وضع سياسة شاملة لتعليم الكبار ، بقصد تنمية القوى البشرية فى مصر وأن ترتبط هذه السياسة بحركة التربية فى المجتمع من جهة ، وبحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة اخرى ، بحيث تشمل جميع المؤسسات والبرامج العاملة فى الميدان ، وتحدد لكل منها الدور الذى تقوم به مبينة فيه حدوده ، ومجالاته وعلاماته وأسسه الاجتماعية والنفسية ، وسد الفجوات التى توجد فى أنواع المناشط الحالية وأسس تنسيق العمل بين هذه المؤسسات ووسائل وصل بعضها ببعض بقنوات دائمة الاتصال .

فى شأن مؤسسات تعليم الكبار وبرامجه :

* دعم مؤسسات وبرامج تعليم الكبار القائمة حاليا ، والتى يمكن أن تشمل : برامج محو الأمية ، والثقافة الجماهيرية ، والثقافة العمالية والدراسات التكميلية والثقافة الأسرية ، وبرامج الخدمة العامة ، ومن المؤسسات : الجمعيات الدينية وأندية الخدمات الرياضية والترفيهية والتنظيمات النسائية ، والشبابية والاتحادات الطلابية ، والجمعيات التعاونية ومراكز تنمية المجتمع والإنعاش الريفى والاذاعة والتليفزيون ، وغيرها . ووضع الخطط الكفيلة بتنسيق العمل بين هذه البرامج والمؤسسات ، والتوسع فى نوعيات البرامج التى تقوم بها وتطوير مضمون العمل فيها ، بحيث تتمكن من الوفاء بحاجات الملايين من أبناء الشعب ، سواء للفئات الخاصة . مثل أنصاف المتعلمين من خريجى مراكز محو الأمية والمدارس الابتدائية ، أو سكان المجتمعات المستحدثة ، أو العمال الموسميين أو المهاجرين من الريف الى المدينة ، أو المهاجرين الى البلدان العربية أو المتقدمين لسوق العمل فى الداخل والخارج ، وسكان المناطق النائية والمناطق المحررة ، والبدو والصيادين وغيرهم ممن هم فى اشد الحاجة الى مثل هذه البرامج . كما يمكن أن تمتد هذه الأولوية لتشمل أولئك الذين حرموا من التعليم بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو بسبب الافتقار الى الوعى والدوافع التعليمية .

فى شأن علاقة تعليم الكبار بالنظام التعليمى العام :

* النظر إلى تعليم الكبار على أنه جزء متكامل من النظم الوطنية للتعليم وأن يكون له مكان عند تشكيل الهيكل الإجمالى للتعليم ، بحيث يمكن أن ينال نصيبه العادل من الاهتمام ومن الإمكانات ، والاعتمادات المالية المناسبة .

وتحديد مكان تعليم الكبار ضمن مجالات الأنشطة التعليمية يمكن أن

يعاون فى ترسيخ جذور هذا النوع من التعليم فى المجتمع ، ولكن لا يجوز أن يؤدى هذا التحديد الى حصر مجال الأنشطة التى يمكن أن تقدم .

فى شأن طرق تعليم الكبار :

* أن يمتد نشاط تعليم الكبار بوصفه عملية تربوية ، ليشمل الناس جميعا بصرف النظر عن السن والجنس والمستوى التعليمى ، وأن يكون مرنا متحررا من كل القيود الشكلية التى يمكن أن تحد من حركته وحريته ، فيتحرر من قيد المكان التقليدى فى فصول الدراسة وينتقل الى النوادى ودور العبادة والمصانع ، والمؤسسات والجمعيات وقاعات الاجتماعات والجامعات وغيرها ، ويتحرر من قيد الزمان فيمكن أن تتم الدراسة فى أى وقت مناسب للدارسين فى الصباح أو المساء فى الصيف أو الشتاء ، فى العطلات وأوقات العمل ، ويتحرر من قيد الاتخصصار المتمثل فى دراسة مجالات محددة ، فيمكن للدارس أن يلم بموضوعات تثقيفية عامة بصرف النظر عن الأساس التعليمى السابق ، كما يمكن أن يضم دارسين متنوعى الثقافة والمهنة كما يكون متحررا من قيد الأساليب والطرق التعليمية المألوفة حيث يمكن الاستعانة بوسائل الاعلام المختلفة ، والتعليم المجموعى والفردى والزيارات ، والرحلات والمعسكرات وغيرها ، وباختصار تحرره من جميع القيود الشكلية الجامدة التى تعوق مرونة العمل وحركته .

وحيث ان قوة تعليم الكبار تكمن فى تنوعه ، ومن ثم فإن وظائف تعليم الكبار يجب أن تروج وتدعم من خلال التعاون مع المؤسسات والتنظيمات المعنية كالنقابات والهيئات الرسمية والأهلية والشعبية والتنظيمات المحلية وتشجيع مبادراتها فى وضع الخطط وتنفيذ البرامج ، وإنشاء المراكز التثقيفية أو اللجان الثقافية أو المكتبات فى المناطق والأحياء والمجتمعات المحلية . حيث ان هذه الجهات قادرة على الوصول الى فئات قد يصعب على الهيئات الرسمية الوصول اليها .

فى شأن دور الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم :

* ان الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية المختلفة ، تقوم بالتوسع فى الخدمات التى تلبى حاجات الشباب والكبار ، ولهذا يجب على هذه المؤسسات التعليمية أن تزيد من تقوية علاقاتها بالمجتمع ، وأن تقدم خدماتها التعليمية أيضا للكبار الذين لم يحصلوا على تعليم نظامى ، والسماح لهم بالاستفادة من هذه الخدمات حتى ولو لم يكونوا قد حصلوا على مؤهلات كافية .

فى شأن دور وسائل الاتصال الجماهيرى :

* ينبغى أن يوجه اهتمام خاص نحو تحديد وتنفيذ سياسات فعالة لاستخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى تعليم وتثقيف الكبار بأوسع معانيه ، ومن ذلك :

- تخصيص موجات معينة لمحطات الاذاعة والتليفزيون تعنى ببرامج تعليم الكبار .

- تخصيص مواعيد إذاعية للبرامج ذات القيمة التعليمية والثقافية للكبار .

- تقديم برامج تستهدف دعم مجالات العمل فى تعليم الكبار مثل برامج الدعوة للتعليم واثارة الحوافز ، وتدريب المعلمين ومساندتهم فنيا والتدريس المباشر فى ألوان معينة من مواقف التعليم والخدمات المساندة لمنع الارتداد إلى الأمية .

- تخصيص دور نشر تقوم بانتاج المواد التعليمية الزهيدة الثمن والمتنوعة .

- انشاء شبكات واسعة من المكتبات .

- تنظيم أندية للسينما الثقافية والتعليمية ، وجمعيات ونواد للاستماع والمشاهدة للبرامج الاذاعية والتليفزيونية .

- عقد مؤتمرات وحلقات بحث للمسئولين عن إدارات الصحف والاذاعة والتليفزيون وهيئات المسرح والسينما والكتاب والعاملين فيها حول احتياجات تعليم الكبار وإمكاناته والدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات فى دعمه وتطويره .

فى شأن إنشاء هيئة قومية لتعليم الكبار :

* يوصى بأهمية الحاجة الى وجود هيئة قومية للتنمية الثقافية ، تتولى التنسيق بين الجهات والهيئات والمؤسسات التى تقوم بهذا النوع من التعليم ، ضمن اطار تنظيمى يشرف على جميع الخدمات التعليمية والتثقيفية الإضافية (اللانظامية) .

ولعل هذه الصورة المقترحة تكون منطلقا لتوسيع مدى المجال الذى يخدمه الجهاز الذى سبق للمجلس اقتراح انشائه لمحو الأمية وتعليم الكبار فى الدورة الثانية ، وبذلك تتكامل خدمات هذا الجهاز لتشمل بجانب نشاط محو الأمية جميع المناشط المتعلقة ببرامج تعليم الكبار ، بحيث تؤدى فى النهاية إلى صورة تعليمية قومية متكاملة من خلال نظام شامل يجمع بين خدمات هذه المؤسسات وينسق بينها ، ويحدد لكل منها الدور الذى ينبغى أن تقوم به .

ويمكن أن تتحدد مسئوليات ومهام هذا الجهاز بجانب المهام المسندة اليه فى شأن الخطة الشاملة لمحو الأمية فى المهام التالية :

– اجراء مسح شامل لمؤسسات الثقافة وتعليم الكبار ، ونوعياتها والمهام التى تقوم بها وتبعيتها ، ومواقعها ، وجمهورها المستهدف وتمويلها وحجم نشاطها ، وميزانيتها وأهدافها ، ونظمها ، واسلوب العمل بها ووسائل الوصول بخدماتها الى الفئات التى تتعامل معها ، وذلك تمهيدا لوضع خريطة متكاملة للموقف التثقيفى فى البلاد .

– رسم السياسة العامة للعمل التثقيفى والتعليمى فى صورته الجديدة وتحديد وظائفه ودوره فى برامج التنمية البشرية بمعناها المعاصر ، وأساليب التنسيق بين أنواع الخدمات التى تقدمها مؤسسات تعليم الكبار على المستوى القومى ووضع الخطط المناسبة لسد الثغرات التى قد تظهر من خلال التطبيق .

– تنظيم أسس التعاون بين مؤسسات التعليم النظامى والتعليم اللانظامى وإقامة تنسيق شامل بين هذين النوعين من المؤسسات بما يتيح استخدام المبانى والتجهيزات والتسهيلات القائمة لكل من نوعى التعليم .

– وضع الخطط العامة للتوسع فى نوعيات البرامج والمؤسسات التى تعمل فى ميدان تعليم الكبار حتى تتمكن من تلبية حاجات الأعداد الكبيرة من المواطنين فى كافة المجالات ، مع إعطاء العناية لقطاعات المرأة والصغار ، وتشجيع نشر وظائف تعليم الكبار من خلال المنظمات المعنية على المستويين القومى والمحلى .

– اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنح تعليم الكبار وضعا متكافئا مع المسئوليات المنوطة به عن طريق رصد الاعتمادات الكافية من المخصصات المالية اللازمة لدعم هذا النوع من التعليم .

– القيام بعمليات التوثيق والنشر وتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة المعنية بهدف المعاونة فى تطوير العمل فى المؤسسات القائمة .

– القيام بتجارب استطلاعية ومشروعات رائدة فى مجال تعليم الكبار فى مناطق ومواقع مختارة وتطوير أساليب العمل التقليدى فى المؤسسات القائمة بقصد دعم وتجديد وظيفتها التربوية .

– استصدار التشريعات اللازمة والاجراءات الادارية التى تعزز فكرة شمول تعليم الكبار ووضع الضوابط اللازمة لإزالة العوائق التى تعترض الطريق الى هذا التعليم ، وتقرير الحوافز المناسبة لضمان جدية العمل وتقدمه .

– التعرف على الأفكار والاتجاهات الجديدة التى تظهر فى هذا الميدان ، فى إطار التعاون الدولى والاقليمى ، وضمان نشر هذه الطرق والنتائج على نطاق واسع .

– وضع الخطط اللازمة لتنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية الخاصة بالمسئولين عن قيادة العمل من العاملين فى برامج ومؤسسات تعليم الكبار ، لتكوين خلفية فكرية مشتركة وفهم عام يربط بينهم .

– تشجيع التعاون الاقليمى والدولى فى مجالات البحوث والدراسات والتجارب التى تتم فى البلاد العربية والأجنبية ، والاشتراك فى المؤتمرات وعقدها ، والعمل على إتاحة الاطلاع على نتائجها .

– وضع الأسس اللازمة لاجراء تقويم دورى للمناشط والبرامج التى تقدم فى هذا الميدان ، ويشمل الجهود المبذولة وتطورها ونموها وحجمها ، والخطط والبرامج والمناهج والطرق والأساليب ، وغير ذلك من جوانب ، لقياس أبعاد العمل التثقيفى ونشر نتائج هذا التقويم .

إعداد المعلمين للعمل فى محو الأمية وتعليم الكبار

يحتاج تعليم الكبار الى : تفهم عميق لطبيعة المجتمع والعلاقات المؤثرة فيه ، وادراك للأهداف التى يسعى الى تحقيقها . كما يتطلب ، تقديرا خاصا للخصائص النفسية والاجتماعية والجسمانية للدارسين ، واساليب التعامل معهم . ومن أجل هذا كان من الضرورى أن تتوفر فى المعلمين الذين يقصدون للعمل فى ميدان محو الامية وتعليم الكبار – بعض الصفات والخصائص التى تمكنهم من أداء عملهم .

وقد أولت بعض المؤتمرات الدولية التى عقدت لمناقشة موضوع تعليم الكبار ، هذا الموضوع أهمية خاصة ، فاشارت ورقة العمل الأساسية التى قدمت بالمؤتمر الثالث لتعليم الكبار فى طوكيو ، الى الحاجة لطراز خاص من المعلمين يتصف بصفات معينة تتوافر فى أغلب العاملين بمهمة التعليم – لذلك فان هذه المهنة يجب أن تكون المصدر الأساسى لاختيار العاملين فى هذا المجال . كما حددت مؤتمرات أخرى الصفات التى يجب أن تتوافر فى هذا المعلم ، والأنشطة التدريبية التى ينبغى أن تكون أساسا لإعداده وتدريبه ، من حيث الأهداف والاشكال والمضامين والطرق والأساليب .

ولا تقتصر المهمة فى هذا المجال على اختيار بعض المعلمين المؤهلين تربويا من ذوى الخبرة فى تعليم الصغار وتدريبهم ، بل تتطلب اعداد معلمين ينتمون الى فئات متنوعة تختلف فيما بينها من وجوه متعددة ، كما تهدف إلى إعداد فئات ثقافية مختلفة بأعداد كبيرة على نحو يقربهم من المستوى الذى يحقق الأهداف التعليمية والتربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار .

التوصيات

ولتحقيق الأهداف السابقة ، ورغبة فى حشد القوى البشرية القادرة للقيام بدورها فى هذا العمل القومى الضخم عن فهم وإدراك ، يوصى المجلس بما يلى :

* أن تكون الأولوية فى الاختيار للمدرسين اللازمين من بين فئات المعلمين وطلبة كليات التربية ، وأن يختلف أسلوب تدريبهم عن اسلوب تدريب الفئات الأخرى ، وأن يراعى ماحصلوه من علوم وخبرات تتصل بمجال عملهم .

* أن يتم الاختيار من فئات المثقفين الذين يوجدون فى منطقة العمل لمحو الأمية وتعليم الكبار ، والحاصلين على الثانوية العامة أو مافى مستواها الذين تسمح ظروفهم بالعمل فى هذا المجال ، ويعد لهؤلاء برنامج خاص للتدريب يزودون فيه بقدر كاف من المعلومات والخبرات المتصلة بأساليب تعليم الكبار ، على نحو يمكنهم من التعامل مع الكبار ، والقيام بأعباء العملية التعليمية بطريقة سليمة . وأن تشترك كليات التربية مع وزارة التعليم فى وضع برنامج هذا التدريب ومدته .

* أن تتولى كليات التربية والجامعات تنفيذ البرنامج المعد للتدريب فيما يتصل بالمكلفين بالعمل فى الخدمة العامة ، قبل إلحاقهم بالعمل فى محو الأمية .

* أن يوضع نظام لمتابعة نتائج التدريب لكافة الفئات بما يحقق تقويمه وإدخال التعديلات التى يتطلبها الأمر من واقع التطبيق العملى .

* نظرا لاتساع ميدان التدريب وانتشاره على مساحة واسعة من أقاليم الجمهورية ، فيمكن الاستعانة بالراديو والتليفزيون ، أو بنظام المراسلة فى تنفيذ هذا البرنامج أو جزء منه .

* أن يوضع نظام للحوافز بالنسبة للعاملين فى هذا المجال على ضوء النتائج التى يحققونها .

* أن تنشأ مراكز للتدريب فى المناطق المختلفة تكون قريبة من مواطن المعلمين ، وأن تجهز بكافة الوسائل الضرورية لعملية التدريب ، سواء فيما يتصل بالمكتبات أو الأجهزة التعليمية ، وأن تشرف عليها كليات التربية والجامعات الاقليمية .

* أن تنشىء كليات التربية فرعا بين فروع التخصصات التى تدرسها لطلابها يختص بتعليم الكبار ، بحيث يخرج معلمين وموجهين وروادا فى هذا الميدان .

دور الإذاعة والتليفزيون فى علاج مشكلات الأمية

اجتازت مصر عدة تجارب فى مجال استخدام الاذاعة والتليفزيون فى معالجة مشكلات الأمية التى كانت بدايتها تجربة استطلاعية جرت عام ٦٣/ ١٩٦٤ وتلتها تجربة أخرى فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ كانت امتدادا للتجربة الأولى ، ودل تقويم التجربتين والمقارنة بين نتائج التحصيل الدراسى لها على أن الفروق بين الفصول التى استخدمت التليفزيون والتى لم تستخدمه كانت متفاوتة ، ولم تكن لها دلالة احصائية فى أكثر الأحوال ، وكانت نتائجها - بوجه عام - لا تؤيد الفروض التجريبية الطموحة التى أجريت التجربتان لإثباتها .

وبمتابعة المشروعات التالية للتجربتين الآنفتى الذكر برزت عدة صعوبات أهمها :

ان الراديو والتليفزيون لا يتيحان فرصة التفاعل بين المعلم والدارس وهى عنصر ضرورى فى العملية التعليمية خصوصا فى مراحلها الأولى ، كما أن مواعيد الارسال لايمكن تطويعها بالدرجة التى يمكن أن تقابل بها فصول محو الامية العادية وظروف الدارسين ، كما اتضح ايضا أن تكاليف محو الأمية بالتليفزيون أكثر من تكاليف محو الأمية فى الفصول التقليدية .

التوصيات

انتهى المجلس على ضوء ما سبق وما عرض عليه من دراسات وتجارب ، الى التوصيات التالية :

* الاستعانة بالتليفزيون والإذاعة فى المجالات الآتية :

- تدريب معلمى محو الأمية .
- حث الجماهير على محو الأمية واستثارة دوافعهم وتشجيعهم على الاستمرار فى الدراسة .
- استخدام التليفزيون فى تثبيت المهارات والمعلومات باعتبار أن ذلك عامل مساعد للمدرس فى فصول محو الأمية بعد انتهاء الدرس .
- تقديم مسلسلات لمتابعة المتعلمين الجدد ضمانا لعدم ارتدادهم الى الأمية .

* أن يعنى بوجود تنسيق وتعاون على كافة المستويات بين رجال التربية ورجال التليفزيون والاذاعة فى مجالات استخدام الإذاعة والتليفزيون لمحو الامية وعلى الأخص فيما يلى :

- تحديد مراحل وأهداف استخدامات الإذاعة والتليفزيون .
- تخطيط البرامج وأساليب وضعها وتحديد الكتب والمعدات اللازمة .
- تحديد المواعيد المناسبة للإرسال ولمراكز المشاهدة والاستماع .
- متابعة النتائج وتقويمها لكى تحقق تطوير مسار العمل مستقبلا .

وسائل دفع المواطنين الأميين إلى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم

أصبح من المتفق عليه أنه لا يكفى للتصدى لمشكلة الأمية فى عالمنا المعاصر الرغبة والحماس ، وانما المهم أن يتوافر التخطيط المبنى على البحث العلمى ، والدراسة المتعمقة لشتى جوانب المشكلة وأبعادها .

ولذلك فإن بعض المؤسسات التربوية والأكاديمية اتجهت إلى العمل جاهدة على (تاصيل تعليم الكبار) - بما فيه محو الأمية بالطبع - باعتباره عملية تعليمية مستقلة عن تعليم الصغار ، مع الاعتراف بالروابط التى تجمع بين تعليم الكبار وتعليم الصغار من حيث الانتماء أو النمو من جذور واحدة .

كذلك رأينا أن كثيرا من العلوم الإنسانية تحاول معالجة بعض مشكلات الأمية ، إما عن طريق الدراسات النظرية أو عن طريق البحوث الميدانية .

مشكلات إحجام الأميين عن الفصول وتهربهم منها :

من الدراسات التى يقدمها علم النفس العام وعلم النفس التربوى وعلم النفس الاجتماعى أمكن أن نستخلص الأسباب التى تجعل الأمى الكبير يحجم عن الدراسة أو متابعتها ، وطرق الاستفادة من دوافع التعلم لدى الكبار والتخلص من المعوقات النفسية للتعلم أو الاستمرار فيه .

ويختار الكبار الذين اجتازوا مرحلة المراهقة ممن نريد أن نمحو أميتهم لنضجهم جسمانيا ، وهذا يساعدهم على الاستفادة من العملية التعليمية وييسر عليهم اكتساب مهارات القراءة والكتابة ، وان كانت فترة الاستعداد للتعلم قد فاتتهم ، بحيث يصبح من العسير إلى حد ما التحكم فى الترابط العضلى الحركى عند القيام بعمليات رسم الحروف الصغيرة ، الأمر الذى يجب أن يوضع فى الحسبان عند تدريبهم على تحريك عضلاتهم الكبيرة والتحكم فى القلم ، مما يحتاج إلى وقت وجهد ومزيد من العناية .

ويمتاز الكبار كذلك ، بأنهم ناضجون عقليا وعاطفيا واجتماعيا نتيجة لمصادر المعرفة التى توجد الآن فى كل مكان ، ومن أهمها الترانزستور والسينما المتنقلة ، وأحيانا التليفزيون .

وتعليم الكبار قادر على أن يبعث فيهم اهتمامات واحتياجات جديدة تصبح بدورها دوافع لهم للحصول على مزيد من التعليم والاستمرار فيه .

عوامل إحجام الأميين :

يفترض بعض المفكرين أن إحجام الأميين عن الالتحاق بفصول محو الأمية أو تسربهم منها يمكن أن يعزى إلى العوامل الآتية كلها أو بعضها :

- عوامل اجتماعية واقتصادية تتعلق بالأميين أنفسهم .
- عوامل تتعلق بتخطيط وتنظيم وإدارة برامج محو الأمية .
- عوامل فنية وتربوية .

ويدخل فى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تتعلق بالأميين أنفسهم افتراضات كثيرة منها :

- أن غالبية الأميين ليس لديهم وقت فراغ للدراسة .

– أن غالبية الأميين يقومون بأعمال مرهقة ويفضلون الراحة على الالتحاق بفصول محو الأمية بعد انتهائهم من العمل .

– أن عددا من الأميين يفضلون فى أوقات فراغهم الأعمال التى تعود عليهم بزيادة فى الدخل .

– أن من الأميين من يرون أن طبيعة أعمالهم لا تحتاج إلى استخدام القراءة والكتابة .

– أن هناك من يؤمن من الأميين بعدم قدرته على التعلم فى الكبر .

– أن البيئة المحيطة بفريق من الأميين لا تتوافر فيها أدوات الثقافة المقروءة كالصحيفة والكتاب الزهيد الثمن .

– أن البيئة المحيطة بعدد من الأميين لا تستخدم مهارات القراءة والكتابة فى مناشط الحياة العادية .

– أن غالبية الأميين يشعرون بالخجل من العلم فى الكبر .

– أن التقاليد السائدة تمنع غالبية النساء من الخروج للالتحاق بفصول محو الامية .

– أن أعمال المرأة المنزلية وانشغالها بأطفالها وشئون بيتها لا تترك لديها الوقت الكافى للالتحاق بفصول محو الامية .

– أن أوقات الدراسة لا تناسب الأميين فى بعض الحالات .

– أن من الدارسين من لا يستفيدون من الدراسة لكثرة المشكلات الخاصة أو الأسرية التى تسيطر على تفكيرهم أثناء الدراسة .

أما العوامل المتعلقة بتخطيط وإدارة برامج محو الأمية فتنطوى على افتراضات أخرى منها :

– نقص عدد العاملين فى محو الأمية .

– نقص الخبرة والتخصص فى أكثر العاملين فى محو الأمية .

– قصور أساليب الدعوة .

– أخطاء فى اختيار أماكن الدراسة .

– قصور فى توفير التجهيزات اللازمة للفصول كالمقاعد المناسبة والإضاءة الكافية .

– عدم مواظبة المعلمين والمشرفين لضآلـــة المكافـآت التى تصـــرف لهم .

– عدم الأخذ بنظام المعلم المتفرغ لمحو الأمية .

– قصور التشريعات عن إلزام الأمى بالتعليم .

– كثرة الأعباء الملقاة على عاتق المشرف .

– عدم توافر البحوث الميدانية .

–عدم وجود أسس علمية لتحديد اعداد الدارسين فى الفصول . كما تتضمن العوامل المتعلقة بالجوانب الفنية والتربوية الافتراضات الآتية :

– ما يشاع فى أوساط الأميين من أن العمل فى فصول محو الأمية لا يؤتى أية ثمار .

– عدم إحساس الأميين بخطورة المشكلة .

– عدم اقتناع الأميين باخلاص المعلمين فى تعليمهم .

– الخبرات السيئة التى قد يكون بعض الكبار قد مروا بها فى اثناء الدراسة فى الصغر مثل الفشل أو سوء المعاملة .

– عدم إشباع مناهج الدراسة لاهتمامات الأميين .

– عدم ارتباط المناهج بأعمال الأميين .

– عدم ملاءمة المناهج لخبرات الأميين الكبار ومستوى نضجهم .

– عدم ارتباط المناهج بالبيئة المحلية وقصورها عن حل مشكلات الحياة اليومية .

– عدم توافر الكتب الدراسية مع بداية الدراسة وكبر حجمها ، وموضوعات المادة التعليمية التى بها غير مشوقة ، وإخراجها من حيث الألوان والصور ونمط الكتابة ، كلها عوامل لا تشجع الأميين على الاستمرار فى التعلم .

– عدم توافر الحوافز الإيجابية والسلبية الكافية للأميين .

– تفاوت أعمار الدارسين بصورة واضحة ، فى كثير من الفصول .

- تغيب كثير من الدارسين لأمور اضطرارية يجعلهم عاجزين عن متابعة الدراسة فينصرفون عنها .

- كثير من الدارسين لم يعتادوا الخضوع لنظام الحصص بأوقاتها المحددة .

- تفاوت المستويات التعليمية بين الدارسين فى الفصل الواحد .

وإذا انتقلنا من اطار الفكر النظرى إلى إطار الفكر التطبيقى فى مجال المفهوم الوظيفى لمحو الأمية ، فقد يكون من المفيد أن نعرض لبعض ما لوحظ على تجارب محو الامية فى بعض المصانع ، ومن ذلك :

- الرغبة فى الاسترخاء بعد انتهاء الوردية فى المصانع .

- الرغبة فى مواجهة المسئوليات الأسرية بعد انتهاء العمل .

- الشعور بعدم الاستيعاب وعدم القدرة على التحصيل بعد يوم من العمل المضنى .

- ارتباط العمال فى أوقات فراغهم بأعمال خاصة تدر عليهم مزيدا من الربح لمواجهة أعباء المعيشة .

الخلاصة والتوصيات

على هدى التحليل السابق ، واسترشادا بالأفكار التى توصل إليها بعض العلماء ، ومن حصيلة بعض المؤتمرات والندوات العلمية التى تناولت هذه المشكلة ، وفى ضوء الدراسات التى أجرتها لجان المجلس وشعبه المتخصصة ، والمناقشات التى دارت بها حول هذا الموضوع ، ينتهى المجلس إلى *التوصيات الآتية* :

* حصر مشكلة الأمية بكل أبعادها بحيث تحدد الشرائح العمرية والمهنية والجغرافية للأميين .

* وضع نظام للحوافز لا يقتصر على العاملين فى المؤسسات العامة والمصالح الحكومية فحسب ، إنما يشمل جماهير الأميين فى القطاع الأهلى ، على أن يتضمن هذا النظام حوافز إيجابية وحوافز سلبية .

ومن أمثلة الحوافز الايجابية ماياتى :

- مكافآت مالية تمنح لمن يجتازون امتحانات محو الأمية بنجاح .

- إعطاء أولوية للملمين بالقراءة والكتابة للتعيين فى منشآت القطاع الخاص ، أسوة بما هو متبع فى القطاع العام والقطاع الحكومى .

- تكريم الممتازين من خريجى مراكز محو الأمية فى حفلات عامة واستضافتهم بالاذاعة والتليفزيون ونشر صورهم وأخبارهم بالصحف .

- تقديم وجبة غذائية يومية للدارسين فى مراكز محو الامية أو فى غيرها بالمجان .

- إعطاء الدارسين فى محو الأمية أولوية فى الرحلات الجماعية الصيفية متى أثبتوا انتظامهم فى الدراسة وجديتهم فيها وإفادتهم منها .

- إدخال دراسات فنية نسوية كالخياطة والتطريز والتفصيل والتدبير المنزلى والتمريض والإسعاف وتربية الأطفال وغيرها فى فصول محو الأمية التى تدرس فيها الإناث ، مع توفير الخامات والأدوات اللازمة لهذه الدراسات العملية .

- إدخال دراسات فى الصناعات الريفية والهوايات الفنية والأنشطة الرياضية فى فصول محو الأمية للذكور مع توفير إمكانات الدراسة العملية .

كذلك من أمثلة الحوافز السلبية ما يلى :

- عدم الترخيص للباعة والحرفيين وحراس المساكن وغيرهم بممارسة أعمالهم إلا بعد التأكد من معرفتهم القراءة والكتابة وحصولهم على شهادة محو الأمية . ومن الطبيعى أن يطبق مثل هذا الحافز السلبى بعد اعطاء الأميين فرصة كافية تحددها اللوائح المنظمة لذلك .

- عدم السماح للمزارعين الأميين بالهجرة إلى بعض البلاد الشقيقة أو الصديقة أو منحهم تصاريح عمل بالخارج إلا بعد التأكد من تعلمهم القراءة والكتابة وحصولهم على شهادة محو الأمية .

- عدم منح السائقين تراخيص قيادة إلا بعد التأكد من إلمامهم

بالقراءة والكتابة .

وعلى هذا النحو يمكن أن تكون الحوافز الإيجابية والحوافز السلبية على السواء محركات خارجية تدفع الأميين إلى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم .

* تضافر جميع القوى الاجتماعية سواء فى القرية أو الحى ، فى عملية رسمية وشعبية معا ، يكون هدفها تطوير أنماط الإنتاج والخدمات وتكون برامج محو الأمية مرتبطة فيها وظيفيا ببرامج شاملة لتحسين البيئة ، ورفع مستوى المواطن ثقافيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا وسلوكيا .

* اقامة جهاز مركزى تمثل فيه كل الوزارات والهيئات التنفيذية والأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وغيرها من الهيئات ، يتولى إدارة وتنسيق جهود محو الأمية والإشراف الفنى عليها .

* جعل نشاط محو الأمية جزءا لا يتجزأ من السياسة التعليمية العامه والاعتراف بأن تعليم الأمى خطوة على طريق يمتد فى شكل دراسات تكميلية أو تدريبات مهنية ، كما يتصل بالتعليم العام عن طريق قنوات يستطيع الراغب فى استمرار التعلم أن يصل منها إلى أقصى ما تمكنه قدراته التحصيلية دون أية قيود .

* تجنيد كل وسائل الاتصال الجماهيرى فى الدعوة إلى محو الأمية بصورة مركزة ومستمرة وفعالة ، مع وضع نظام تقييم مستمر لآثار ما يوجه لفئات الجماهير .

* الاهتمام بتدريب المعلمين وغيرهم من العاملين فى مجالات محو الأمية لتوصيلهم إلى مستوى الخبرة والكفاءة فى الأداء الذى يتطلبه العمل الناجح مع الكبار ودفعهم إلى الدراسة والاستمرار فيها .

* وضع نظام حوافز مادية وأدبية للقائمين بالتدريس وغيرهم من العاملين فى محو الأمية ، الامر الذى ينمى الثقة بين الدارسين تجاه معلميهم وتجاه عمليات محو الأمية عامة .

* عدم التقيد بالنظم التقليدية فى محو أمية الكبار بحيث يكون هناك قدر كاف من المرونة يحقق الهدف ، فيمكن أن تقدم الخدمة التعليمية للكبار عن طريق التعليم الفردى أو التعليم عن طريق الجماعات الصغيرة دون ما قيود زمانية أو مكانية .

* وضع نظام لعقاب من يعوق أو يتسبب فى إعاقة نشاط لمحو الامية .

* إشاعة مناخ ثقافى عام فى القرى والأحياء يساعد على حفز الأميين على التعلم مثل إنشاء المكتبات العامة والمتنقلة وإقامة الندوات الثقافية والعروض المسرحية المتنقلة وقوافل السينما ، ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية للنوادى الريفية وتشجيع الصحافة المحلية وصحافة الحائط واستخدام المساجد والكنائس والدواوين وأفنية المدارس والوحدات الصحية الريفية المجمعة وغيرها .

* وضع الخطط اللازمة لمتابعة من ينتهى من مرحلة التعليم الأساسى فى القراءة والكتابة ، وذلك عن طريق توفير المواد التعليمية التى تناسب القدرات القرائية للمتعلمين الجدد وعن طريق تشجيعهم للدخول فى مراحل تعليمية أعلى .

* قيام المؤسسات الثقافية ودور النشر وأجهزة الإعلام بإعداد وتوفير البرامج والكتب والمطبوعات المناسبة التى تشجع القارئين الجدد على مواصلة التعليم ذاتيا .

* الاهتمام بالدوافع الدينية لدى الأميين الكبار وبخاصة فى الريف ، وذلك بتخصيص القدر اللازم من الدراسات الدينية المتصلة بأحكام الدين والمعاملات والأحوال الشخصية والقواعد الأساسية للعبادات فى مناهج تعليم القراءة والكتابة ، بحيث تتحقق وظيفة التعليم بارتباطها بأهم دوافع الكبار فى البيئة المصرية .

* العمل على ربط المناهج والكتب الخاصة بمحو أمية الكبار

بتدريبات مهنية بحيث يخدم تعليم القراءة والكتابة الجانب المهنى والعكس بالعكس ، ومن هنا يشعر الدارس بأن تعلمه القراءة والكتابة عملية وظيفية تساعده على زيادة دخله وعلى الارتقاء فى عمله والارتفاع بكفاءته الإنتاجية .

* مراعاة تضمين مناهج محو الأمية وكتبها موضوعات ترشد الكبار إلى أفضل الطرق لرعاية صحتهم ورعاية أسرهم وتعهد الأطفال وترشيد الاستهلاك والتغذية الصحية لتحقيق وظيفة الأسرة بوصفها أساس البناء الاجتماعى ، وغير ذلك من النواحى الأسرية والاجتماعية والوطنية .

* تعطى الأولوية الأولى فى تعليم القراءة والكتابة للكبار لمن تتوفر عنده الرغبة فى التعليم والقدرة الصحية والعقلية ويكون نجاح هؤلاء وسرعة تعلمهم مثالا حيا لغيرهم يشجعهم على الانضمام لفصول محو الأمية .

* يجب وضع قوانين حاكمة لضبط منح شهادة محو الأمية .

مشكلة الارتداد إلى الأمية

تعد مشكلة الارتداد إلى الأمية من أهم العوامل التى تؤثر تأثيرا سالبا فى جهود مكافحة الأمية ، لا فى مصر وحدها وإنما فى جميع البلاد النامية التى تسعى جاهدة إلى الخلاص من قيودها .

وترجع أهمية مشكلة الارتداد إلى أنها تشكل واحدا من المنابع الرئيسية للأمية فى المجتمعات التى تعانى من هذه المشكلة ، كما تظل ثغرة واسعة فى المجهودات الحكومية والشعبية التى تبذل فى مواجهة الأمية .

ومن الحقائق المعروفة فى مجال محو الأمية ما يأتى :

- أن كثيرا ممن يلتحقون بالمدارس الابتدائية يتركونها قبل أن يكملوا تعليمهم بها . ومن ثم ينحدرون إلى جيش الأميين فيما بعد .

- وأن بعض من ينهون المرحلة الابتدائية قد يرتدون إلى الأمية إما لأنهم لم يبلغوا مستوى التجويد الذى يحول بينهم وبين الارتداد أو لأنهم يعيشون فى مجتمعات قد لا تكون الحاجة فيها ماسة إلى استخدام مهارتى القراءة والكتابة .

- أن هناك نسبة ليست ضئيلة ممن يصلون الى مستوى الصف السادس الابتدائى لا يستطيعون اجتياز الامتحان النهائى لضعف مستواهم الدراسى .

- أن محو الأمية فى مصر قد سيطرت عليه فكرة الحد الأدنى - ووصول الأمى الى هذا المستوى فى التعليم قد يؤدى إلى ارتداده إلى الأمية حتى لو افترضنا أن أميته قد محيت بالفعل الى مستوى الحد الأدنى .

ونحن إذ نناقش مشكلة الارتداد إلى الأمية نضع فى الاعتبار أن هذه الظاهرة لا تقتصر على المتعلمين الجدد ممن محيت أميتهم فى فصول الكبار ، بل تمتد كذلك إلى الأعداد الكبيرة ممن يلتحقون بالمرحلة الابتدائية ، كما أوضحنا فى الفقرة السابقة ، وبهذا يشكل الارتداد أحد المنابع الرئيسية الهامة للأمية .

التوصيات

ولقـــد درس المجلـــس المشكلـــة وانتهـــى الـــى التوصيـــات الآتية :

فى مجال التعليم النظامى :

* إعطاء أولوية لعلاج مشكلة تسرب التلاميذ خلال سنوات الدراسة الإلزامية .

* العمل على تجويد التعليم الابتدائى من حيث خفض كثافة الفصـــول الدراسيـــة ، وتدريـــب المعلميـــن بما يكفـل حسن الأداء .

* تحقيق مد فترة الإلزام الى تسع سنوات فى أقرب فرصة بحيث لا يعفى من الالزام إلا من يجتاز سن الخامسة عشرة .

* العمل على دعم وتطوير المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين وإحكـــام الإشـــراف التربوى عليها بمـــا يضمـــن حسن أدائهـــا لدورها .

فى مجال محو الأمية :

* تطوير المناهج والكتب الدراسية المقررة على فصول محو الأمية وإحكام الرقابة على تنفيذها بما يكفل تحقيقها للهدف من حيث الوصول بالأمى الى المستوى الوظيفى فى التعليم .

* مد مدة الدراسة فى محو الأمية الى سنتين دراسيتين (١٨ شهرا بدلا من تسعة شهور) بحيث يمكن الوصول بالدارس الى المستوى المذكور .

* وضع النظم الكفيلة بإحكام الرقابة على امتحانات محو الأمية والارتفاع بمستوى هذه الامتحانات بحيث تصبح مقياسا حقيقيا لبلوغ الدارس المستوى المطلوب فى الدراسة .

فى مجال مادة القراءة للمتعلمين الجدد :

* مناشدة دور النشر والهيئات الثقافية تمويل وإصدار مواد قـــرائية تناسب المتعلمين الجدد وتنقلهم الى مرحلة الانطلاق فى القراءة تدريجيا .

* مناشدة الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية تخصيص مساحات يستطيع المتعلم الجديد أن يتابع منها أهم الأحداث الوطنية والعالمية ، وتكون مكتوبة بلغة سهلة وبنط مناسب وإصدار ملاحق لهذه الصحف والمجلات بهذا الغرض .

* أن تتولى الأجهزة التعليمية والثقافية فى الدولة ، التوسع فى إنشاء مكتبات متنقلة بالمناطق الريفية والأحياء الشعبية تضم كتبا تناسب المتعلمين الجدد من حيث المضمون والشكل وتخصيص فروع بالمكتبات العامة لهم تحقق الهدف نفسه .

فى دور الراديو والتليفزيون :

* بث برامج دراسية للمتعلمين الجدد بقصد تثبيت مهارات الاتصال لديهم وإكسابهم مزيدا من الاتقان فيها ، وذلك بإشراف السلطة التعليمية الرسمية لتخطيط البرامج وأساليب وضعها .

* بث برامج تدعو المتعلمين الجدد إلى الاستمرار فى التعلم وتحبب اليهم القراءة والاطلاع .

* الإعلان عن أماكن ومواعيد المكتبات المتنقلة وفروع المكتبات العامة وعن الكتب التى تصدر للمتعلمين الجدد مع عرضها والتعليق عليها تشويقـــا لهـــؤلاء المتعلميـــن الجـــدد وحفـــزا لهم على اقتنائها .

* تقديم مسلسلات لمتابعة المتعلمين الجدد ضمانا لعدم ارتدادهم إلى الأمية .

تقويم نتائج توصية المجلس عن مدرسة الفصل الواحد

متابعة نتائج تطبيق التجربة :

سبق للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن أوصى فى دورته الاولى بوضع خطة خمسية لانشاء خمسة الآف مدرسة من المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين لاستيعاب الاطفال الذين فاتهم قطار التعليم أو الذين تسربوا من المدرسة الابتدائية قبل نهاية المرحلة ، وقد أوصى المجلس فى هذا الشأن بالآتى :

– تكون الأولوية فى انشاء هذا النوع من المدارس فى الكفور والنجوع والقرى قليلة السكان وأماكن تجمع البدو وغيرها من الأماكن المحرومة من المدارس فى الوقت الحالى .

– تفتح القنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس النظامية سواء فى القرى نفسها أو القرى المجاورة ، بمعنى أن الطفل يستطيع – اذا بلغ مستوى تعليميا معينا فى المدرسة ذات الفصل الواحد – ان ينتقل الى المدرسة النظامية . ويسمح لأطفال هذا النوع من المدارس بدخول امتحان الصف الثانى أو الرابع أو السادس اذا رغبوا فى ذلك .

– وأوصى المجلس بتدبير الاعتمادات اللازمة لمواجهة انشاء هذه المدارس والتوسع فيها خلال السنوات المقبلة ، حتى يتم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الذين يصلون الى سن الالزام .

– تشجيع نظام « الكتاب » التقليدى وتطويره بإدخال بعض مواد التعليم العام بجانب المواد الدينية وتحفيظ القرآن الكريم .

– البحث عن أشكال وأنماط أخرى للتعليم ، بأن ينشأ بجانب المدرسة أشكال تعليمية اخرى يمكن أن تزود الافراد بعمليات تثقيف مستمرة وذلك عن طريق التوسع فى انشاء مراكز ثقافة الطفل وبيوت الرياضة والنوادى ومراكز التعليم والمكتبات وغيرها .

إعداد دليل المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين :

وعلى ضوء توصية المجلس أعدت دراسة بالمجلس تتضمن دليلا للعمل بهذا النوع من المدارس ، اشتمل على الهدف من انشائها ، وهو سد منبع من منابع الامية ، اذ تضم الأطفال الذين فاتهم قطار التعليم ، فلم يلحقوا بالصف الاول حينما كانوا بين السادسة والثامنة ، وكذلك الاطفال الذين تسربوا قبل نهاية المرحلة .

وهذه المدرسة تعتبر نمطا لنظام تعليمى مواز للتعليم المدرسى العادى ، ولكن لها شخصيتها الذاتية التى تتلاءم مع ظروف البيئات المحلية واحتياجاتها ، وتوجه هذه المدارس خدماتها لمجموعات الأطفال فى مستويات عمرية وتعليمية مختلفة ، وتخرج مناهجها وأساليبها التعليمية عن الاساليب التقليدية المتبعة ، ولذلك يمكن اعتبارها مراكز لتنمية ثقافة الفرد ، وتزويده بالمعارف والمهارات الأساسية التى تحرره من قيود الجهل والتأخر . ويتوقف نجاح هذه المدارس على مدى قدرتها على تكييف شكلها ومحتواها بما يساعد على تهيئة الفرص لإشباع الأطفال تعليميا ، وفى مرونتها على تخطى القيود والعقبات التى تؤدى إلى إخفاق التلاميذ وعدم انتظامهم فى المدرسة ، وفى توفير سبل التعليم للاطفال الذين حالت ظروفهم البيئية والجغرافية والعمرية دون حصولهم عليه .

ولذلك فإن هذه المدرسة يجب أن تحرر من كل الشروط النمطية

للمدرسة النظامية العادية ، وأن تتسم بالمرونة الكاملة وتطويع العملية التربوية لخدمة الهدف من انشائها . هذا وقد تضمن الدليل الذى أعد أيضا ما يأتى :

مبادئ أساسية تراعى فى إنشاء هذه المدارس :

التخطيط للمشروع :

وضع الخطة اللازمة للمشروع فى كل محافظة على ضوء الأعداد الكلية للاطفال الذين يشملهم المشروع ، وتوزيع هذه الخطة على مدى خمس سنوات وتحديد التكلفة المالية اللازمة ، ورصدها فى موازنة كل محافظة .

تحديد الأولويات :

فى الانشاء :

– تكون الأولوية فى انشاء هذا النوع من المدارس فى الكفور والنجوع والقرى قليلة السكان وأماكن تجمع البدو .

– القرى والأحياء والمناطق السكانية التى لاتستوعب فصولها جميع الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام .

– الأماكن المحرومة من المدارس .

فى اعمار التلاميذ :

تعطى الأولوية للأعمار الآتية :

من (٨ – ١٠) ، (١٠ – ١٢) ، (١٢ – ١٤) .

فى اختيار المكان :

– أحد المبانى العامة كمقر الجمعية التعاونية أو لجنة الاتحاد الاشتراكى أو مسجد القرية أو الكتاتيب القائمة .. الخ .

– مبنى مستقل يتم انشاؤه بالجهود الذاتية أو يقدمه الأهالى للمشروع بالمجان .

فى اختيار المدرسين :

– احد رجال التعليم المتقاعدين بالقرية أو أحد المكلفين بالخدمة العامه أو أحد المثقفين العاملين فى القرية أو إمام المسجد ، أو أحد طلبة الجامعة أو المعاهد العليا أو دور المعلمين .

فى اختيار الفئات التى تتقدم لدخول هذه المدرسة :

– الأطفال من الجنسين الذين لم يلتحقوا بأية مدرسة من قبل .

– الأطفال الذين تسربوا من المدرسة .

– الأطفال الذين تخلفوا عن امتحان الشهادة الابتدائية أو رسبوا فيه .

– وفى جميع الأحوال يراعى ألا يكون هؤلاء الأطفال مقيدين فى أية مدرسة ، وألا يطلب منهم تقديم طلبات التحاق أو شهادات ميلاد وألا يطالبوا بأية نفقات أو رسوم تعليمية تحت أى مسمى من المسميات .

أسلوب التعليم :

يختلف الاسلوب التعليمى الذى يتبع فى هذه المدرسة عن المتبع بالمدارس العادية ، حيث يجرى فيها على نظام تعليم المجموعات ، والتى يمكن حصرها على النحو الآتى :

أ) مجموعة الأميين أمية كاملة (المستوى الاول) :

ويضم هذا المستوى التلاميذ الأميين الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية . ويهدف المنهج الذى يدرس لهذا المستوى الوصول بالدارسين الى مستوى يعادل نهاية الصف الثانى الابتدائى .

ب) مجموعة الملمين بمبادىء القراءة والكتابة (فك الخط) (المستوى الثانى) :

ويضم هذا المستوى التلاميذ الملمين بمبادىء القراءة والكتابة وسبق لهم أن التحقوا بالتعليم الابتدائى وتسربوا من صفوفه . ويهدف المنهج الذى يدرس لهذا المستوى إلى الوصول بالدارسين الى مستوى يعادل مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى .

جـ) مجموعة القادرين على القراءة والكتابة والعمليات الحسابية (المستوى الثالث) :

ويضم هذا المستوى التلاميذ الذين يجيدون إلى حد ما القراءة والكتابة ممن تسربوا من الصف الرابع الابتدائى أو بعده . ويهدف

المنهج الذى يدرس لهذا المستوى ، الى الوصول بالدارسين الى مستوى يعادل نهاية الصف السادس الابتدائى تقريبا .

الانتقال الى الصفوف المناظرة فى المستوى بالدراسة الابتدائية :

لما كان الهدف الأساسى من هذا النوع من التعليم ، هو إيجاد نظام تعليمى يستطيع معالجة مشكلات الاستيعاب والتسرب ، فان المشروع يقوم على أساس فتح قنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس التقليدية سواء فى القرية نفسها أو القرى المجاورة ، بمعنى أن الطفل يستطيع اذا بلغ مستوى تعليميا معينا فى المدرسة ذات الفصل الواحد او الفصلين أن ينتقل الى المدرسة الابتدائية . ويسمح للاطفال فى هذا النوع من المدارس بدخول امتحان الصف الثانى والرابع الابتدائى أو الشهادة الابتدائية .

تقرير الوزارة عن متابعة المشروع فى عامى ٧٥ / ١٩٧٦ ، ٧٦/ ١٩٧٧

يلخص تقرير الوزارة فى الآتى :

فى ضوء توصية المجلس القومى للتعليم وعلى ضوء دليل العمل الذى أعد لمدرسة الفصل الواحد أو الفصلين ، قامت وزارة التربية والتعليم بوضع خطة خمسية يتم بموجبها إنشاء ١٠٠٠ مدرسة سنويا تستوعب حوالى ٣٦٠٠٠ دارس فى كل سنة من سنوات الخطة ، وأدخلت تكاليفها فى ميزانيتها العامة . وتمكينا لهذه المدارس من أداء وظيفتها على الوجه الأكمل فقد حررتها الوزارة من قيود المدرسة التقليدية ، فهى لا تتقيد بموقع معين أو مواصفات خاصة ومواعيد عملها تتكيف مع ظروف الدارسين وهى تقبل الدارسين دون النظر الى سنهم . وخطة الدراسة فيها والمناهج تتلاءم مع البيئة ، وطرق التدريس فيها تتنوع لتراعى الفروق الفردية بين الدارسين كما انها ترتبط بأقرب مدرسة ابتدائية لها لتفيد من إمكاناتها وخبرات العاملين فيها .

يقسم الدارسون الى ثلاثة مستويات دراسية يقابل كل مستوى منها صفين دارسيين من صفوف المدرسة الابتدائية ، بمعنى أن المستوى الأول منها يقابل الصفين الأول والثانى الابتدائى على وجه التقريب وهكذا . ويوزع الدارسون على تلك المستويات بعد إجراءات تقويمهم ، كما يمكن لأى منهم الانتقال إلى المستوى الأعلى متى ارتفع مستواه . وقد يوضع الدارسون فى فصل واحد متعدد المستويات ، أو يوزعون على أكثر من فصل وفقا لأعمارهم أو مستوياتهم اذا كثر عددهم .

هذا والقنوات مفتوحة بين هذا النوع من التعليم والمدرسة الابتدائية الرسمية بحيث يمكن لتلاميذها ان يؤدوا الامتحان فى نهاية الصف الثانى أو الرابع أو السادس الابتدائى بل يمكن لأى دارس أن ينتقل الى الصف الدراسى المناسب له فى المدرسة الابتدائية متى توافرت فيه شروط الالتحاق بهذا الصف .

اما المعلم فيختار من بين أهل القرية نفسها بقدر الإمكان .

- معلم متقاعد .
- معلم ابتدائى .
- موظف .
- فقيه .
- إمام مسجد .
- مأذون .
- مكلف بالخدمة العامة .

ويتم إجراء التدريب اللازم للمعلمين قبل ممارستهم العمل ، كما يتولى متابعتهم موجهو الاقسام بالتعليم الابتدائى .

الموقف التنفيذى :

كانت خطة الوزارة فى العامين الدراسيين ٧٥ / ٧٦ / ٩٧٧ (هى ١٨٨٨ مدرسة) نفذ منها فعلا ١٤٣٤ مدرسة أى بنقص قدره ٤٥٤ مدرسة عن عدد المدارس المقررة .

وقامت بعض المديريات التعليمية بجهد طيب فى هذا المجال فتجاوزت عدد المدارس المعتمدة لها وهى محافظات بنى سويف ٧-

المنيا ١٦ – اسيوط ٣ – قنا ١١ ، كما اقتصرت خمس محافظات على تنفيذ عدد المدارس المعتمدة لها بالكامل وهى :

(الغربية – كفر الشيخ – القليوبية – الاسماعيلية – الفيوم) فى حين أن ١٤ محافظة لم توفق فى فتح كل الفصول المعتمدة لها وهى :

الاسكندرية	٩	البحيرة	٢٥	المنوفية	٣
الدقهلية	١١	دمياط	٥	الشرقية	٣٨
بور سعيد	٣	السويس	٥	سوهاج	٢٢
اسوان	١٢	مطروح	١	الوادى الجديد	١٠
البحر الاحمر	١	الجيزة	٢٢		

واختلفت الأسباب التى عزت المديريات التعليمية اليها عدم افتتاح كل المدارس المقررة وكان من أهمها :

– تعذر العثور على مكان يمكن أن تشغله المدرسة فى القرى الصغيرة والنجوع والكفور .

– صعوبة توفير المعلم الذى يقوم بالتدريس فى هذه المدارس وخاصة من البيئة المحلية .

– بعد المواقع المستهدفة لهذه المدارس عن المدارس الابتدائية التى يمكن الاستعانة بمدرسيها .

– صعوبة المواصلات للوصول إلى هذه المدارس أو عدم وجودها على الأطلاق .

– اقتراب مواقع المدارس المقترحة من المدارس الابتدائية بحيث يفضل الآباء إلحاق ابنائهم بالمدارس المألوفة لهم (المنوفية – السويس – دمياط) .

الدارسون :

– بلغت جملة عدد الدارسين فى المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين فى العام الدراسى ٧٦ / ١٩٧٧ نحو ٤٧٧٢٢ دارسا موزعين على ١٤٣٤ مدرسة بمتوسط قدره ٣٣ دارسا .

وكان مشروع هذه المدارس قد استهدف بصفة اساسية ثلاث نوعيات مختلفة من الدارسين هى :

الملزمون : الذين تخلفوا أصلا عن ركب التعليم ولم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية (٢٨٠٢٩) .

المتسربون : الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية ولكنهم لم ينهوا المرحلة وتخلفوا فى الطريق فى أى صف من صفوفها (١٥٨٢٧) .

المرتدون الى الأمية : الذين فقدوا ما تعلموه (٣٨٦٦) . وذلك فى العام الدراسى ٧٦ / ١٩٧٧ .

وجميع هؤلاء ممن يقعون فى سن المدرسة الابتدائية (٦ – ١٤ أو ١٥) .

ويتضح مما سبق أن أعلى نسبة من الدارسين ٥٨.٧ ٪ هم الملزمون الذين لم يلتحقوا بالمدارس كلية يليهم المتسربون (٢ و٢٣ ٪) ثم المرتدون إلى الامية ونسبتهم ٨.١ ٪ من مجموع الدارسين .

ويرى هذا التقرير أن المشروع قد نشر مظلته على شتى النوعيات وانه استطاع لحد ما أن يوفر الخدمة التعليمية فى القرى والنجوع والكفور المحرومة منها منذ زمن طويل وخاصة فى المحافظات مترامية الاطراف أو المواقع التى لاتسمح كثافتها السكانية بانشاء مدرسة ابتدائية كاملة وان يجذب الى المدرسة بعض من تخلف عنها لأى سبب .

وبمعنى اخر أن هذا المشروع يسعى حثيثا لسد منابع الامية .

اعمار الدارسين :

من المعروف أن هذه المدارس تجمع شرائح متباينة من أعمار الدارسين ، وتدل الاحصاءات على أن ٨١ ٪ من هؤلاء الدارسين تتراوح اعمارهم بين ٦ : ١٢ سنة (أى من هم فى مرحلة الإلزام) وأن أكثرهم إقبالا على الدراسة ممن تتراوح اعمارهم بين ١٠ : ١٢ سنة .

ولعل ذلك يرجع الى زيادة إدراكهم لأهمية التعليم وشعورهم بحاجتهم اليه ، اما الثلث الباقى منهم فمن تزيد اعمارهم عن ١٢ سنة ، وقلة منهم تزيد اعمارهم عن ١٤ سنة ، بل ان هذه النوعية الأخيرة لا توجد فى بعض المحافظات كالبحيرة والاسماعيلية والسويس وبنى سويف والمنيا

وقنا وأسوان والبحر الأحمر .

ومما تجدر الاشارة اليه أن عدد الدارسين فيما بين ٦ : ٨ سنة يشكل حوالى ٣٧ ٪ من مجموع الدارسين ، وتصل هذه النسبة الى ٥٠٪ أو أكثر فى محافظات المنوفية والقليوبية والدقهلية والاسماعيلية وبنى سويف والمنيا وقنا ، ثم تهبط فى محافظات أخرى الى ١٠ ٪ فاقل كما فى الاسكندرية ودمياط والبحر الأحمر .

توزيع الدارسين على حلقات الدارسة :

تنقسم الدراسة فى المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين الى ثلاث أو حلقات :

الحلقة الاولى : تقابل الصفين الأول والثانى الابتدائى .

الحلقة الثانية : تقابل الصفين الثالث والرابع الابتدائى .

وتجرى كل مدرسة اختبارا شفهيا وتحريريا للتعرف على مستوى كل دارس وتحديد الحلقة الدراسية التى تناسبه .

وتدل الاحصاءات على أن حوالى ٦٠ ٪ من الدارسين يلتحقون سنويا بالحلقة الاولى وهم ممن لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية أصلا أو ممن تسربوا من تلك المدارس فى مرحلة مبكرة .

هذا وتصل نسبة هؤلاء الدارسين الى ١٠ ٪ فى كل من محافظتى الاسكندرية والبحيرة بمعنى أن المدارس فيها مقصورة على الحلقة الأولى وحدها .

اما الحلقة الثانية فيلتحق بها نحو ٣٠ ٪ من الدارسين ، ويزيد دارسو المستوى الثانى على دارسى المستوى الاول ، ويلاحظ ان الدراسة مقصورة على المستوى الأول فى محافظات المنوفية ودمياط وبورسعيد والسويس وبنى سويف والبحر الاحمر ، كما يلاحظ أيضا انها مقصورة على المستوى الثانى فقط فى محافظات الغربية وسوهاج وقنا .

الحلقة الثالثة : تقابل الصفين الخامس والسادس الابتدائيين وتهبط نسبة الدارسين فيها الى ٥ ٪ فقط ، ويقتصر وجودها على سبع محافظات هى الغربية والمنوفية والاسماعيلية والشرقية والفيوم وسوهاج والوادى الجديد . وبعض المحافظات لا يوجد بها الا المستوى الأول فقط كمحافظات الشرقية والفيوم والوادى الجديد ، وبعضها لا يوجد بها الا المستوى الثانى فقط كمحافظات الغربية والمنوفية .

تقدم الدارسين للامتحانات النظامية بالمدارس الابتدائية :

تقدم بعض الدارسين الى الامتحانات النظامية بالصفوف الثانى والرابع والسادس مع زملائهم من تلاميذ المدارس الابتدائية وذلك فى بعض المحافظات فقط .

وقد اتضح أن عددا من الدارسين فى الحلقة الاولى أمكنهم التقدم لامتحان الصف الثانى الابتدائى جنبا الى جنب مع زملائهم من النظاميين (وقد بلغ عددهم ١٩٦٣ دارسا) من جملة المقيدين بالمستوى الثانى من الحلقة الاولى والبالغ عددهم ١٨٢٣٤ دارسا اى بنسبة ١٠,٨ ٪ نجح منهم ١٥٦٠ دارسا بنسبة ٧٩,٥ ٪ من مجموع المتقدمين .

كما تقدم بعض الدارسين فى الحلقة الثانية الى امتحان الصف الرابع الابتدائى وقد بلغ عددهم ١٣٠٠ دارس من جملة المقيدين بالمستوى الثانى من الحلقة الثانية والبالغ عددهم ٧٣٣٤ دارسا اى بنسبة ١٧,٨ ٪ نجح منهم ١٠١٢ دارسا أى بنسبة ٧٧,٨ ٪ من عدد المتقدمين .

اما بالنسبة لمن تقدموا لامتحان الصف السادس الابتدائى فقد بلغ عددهم ٦٣٦ دارسا من جملة المقيدين بالمستوى الثانى من الحلقة الثالثة والبالغ عددهم ٦٨٧ دارسا اى بنسبة ٩٢,٥ ٪ وقد نجح منهم ٣١١ دارسا اى بنسبة ٤٨,٩ ٪ من عدد المتقدمين .

طرق التدريس :

تتباين طرق التدريس فى المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين وتختلف بدرجات متفاوتة من محافظة الى أخرى ، ويتوقف هذا التباين على مدى فهم وإدراك القائمين بالتدريس لمفهوم هذه المدرسة وأهدافها

وتعرفهم على دورها ورسالتها كما يتوقف كذلك على نوع وكفاءة التوجيه سواء من قبل الموجهين أو القادة .

أسلوب التدريس :

يقوم المعلم عادة باختبار الدارسين بعد مضى أسبوعين تقريبا لتحديد مستوى الدارس فى ضوء نتيجة هذا الاختبار ، وفى الغالب يصل الدارسون الى مستويين أو مجموعتين يدرسان معا فى حجرة واحدة ، ويتم ذلك عن طريق انشغال المعلم مع أحدى هاتين المجموعتين فى الوقت الذى تنشغل فيه المجموعة الأخرى فى عمل آخر ، وقد يستخدم المعلم أكثر من سبورة بحيث تخصص سبورة لكل مستوى .

ولابد من الإشارة هنا الى الصعوبة التى يجدها المعلمون غير المؤهلين عندالتدريس فى فصل واحد متعدد المستويات نظرا لقلة خبرتهم بهذا الاسلوب من التدريس أو انعدام هذه الخبرة كلية ، وخاصة للمواد الأخرى غير القراءة والكتابة أو للمستويات المتقدمة من الحلقات ، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى موالاة متابعة المدرسين وتوجيههم وعقد الحلقات التدريبية لهم .

المدرسون أو القائمون بالتدريس :

تنقسم نوعيات المدرسين فى هذه المدارس الى ثلاث نوعيات :

أ) المدرس المؤهل تربويا : الذى يعمل بالمدارس الابتدائية أو المدرسة الأم ، وهذا يسير فى تدريسه بمدرسة الفصل الواحد دون عقبة حيث يمكنه أن يقوم بالتدريس لأكثر من مستوى ويستطيع تقسيم الدارسين بحسب المستويات المختلفة ، ويحاول أن يغير من هذه المستويات خلال مدة الدراسة وتسير الدراسة على يديه دون تعثر ، ويفضل أن يساعده موجه القسم وناظر المدرسة الأم بالتوجيه المستمر .

ب) ويمثل المستوى الثانى الموظف او المثقف الذى لايتوافر لديه خبرة بعملية التدريس وهذا الصنف يجد صعوبة ويعمل الى حد ما بطريقته الخاصة ويحتاج الى مجهود خاص للوصول بتلاميذه الى المستوى المطلوب ، وقد يعجز فى بعض الأحيان عن السير معهم الى نهاية المستوى التعليمى المطلوب وهو مستوى الصف السادس الابتدائى تقريبا ، كما لاتساعده ثقافته المحدودة فى تدريس جميع المواد وخاصة تدريس أو تحفيظ القرآن الكريم والتربية الدينية بفروعها المختلفة .

ج) اما المستوى الثالث : وهم كثرة فى بعض المواقع ويضمون ائمة المساجد ومحفظى القرآن الكريم والمأذونين وغيرهم من النوعيات الأخرى ، ومستواهم الثقافى لايمكنهم من الأداء المناسب ولا يخرجون عن كونهم ملقنين للدروس ، وقد يكون ممن يهتم بتحفيظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة فقط دون باقى المواد التى لايستطيع العطاء فيها حيث أن إلمامة بها محدود .

وهذا ويوضح البيان التالى نوعيات المدرسين العاملين فى هذه المدارس والنسبة المئوية التى تمثلها كل نوعية من عدد المدرسين الإجمالى الذى تم حصره والبالغ نحو ١٣٤٠ مدرسا :

مدرسون عاملون	٢٩,٦ ٪
محفظ القرآن	٢٥ ٪
موظف	٢١,٧
نوعيات أخرى	٨,٤ ٪
إمام مسجد	٧ ٪
مدرس متقاعد	١,٤ ٪
مكلف بالخدمة العامة	٢,٤ ٪
مأذون	٤,٥ ٪
إجمالى	١٠٠ ٪

هذا وقد لجأت بعض المديريات التعليمية الى الاستعانة بالمدرسين القدامى « المحالين الى التقاعد » وذلك فى محافظات الغربية – والمنوفية – و القليوبية – والشرقية – والفيوم – وبنى سويف – والمنيا (وهى فى المقدمة بالنسبة للاستفادة من هذه الفئة) واسيوط وقنا .

كما ان هناك محافظات محدودة استعانت بمكلفى الخدمة العامة وهى « الغربية – كفر الشيخ – الدقهلية – بنى سويف – وأسيوط » .

هذا وتاتى محافظة البحيرة فى طليعة المحافظات التى استعانت بمحفظى القرآن الكريم .

أما بالنسبة للمدرسين التربويين فقد استعانت بهم معظم المحافظات باستثناء محافظات بور سعيد - السويس - البحر الأحمر - سيناء .

وقد قامت بعض المديريات التعليمية بعقد برامج تدريبية لهؤلاء المعلمين قبل بدء الدراسة ، ذلك أن التدريس فى هذه المدرسة يتطلب إعطاء عناية فردية للدارسين وخبرة فى تصنيف المجموعات ومتابعة تقدم الدارسين وغيرها من المهارات التى لا يتمكن الفرد العادى من أدائها بسهولة .

الخطة الدراسية والمنهج والكتب :

أ - الخطة والمنهج :

أشارت تقارير المديريات التعليمية الى أن الخطة الدراسية الأسبوعية مناسبة من حيث عدد الحصص فى جملتها وفى توزيعها على مواد الدراسة الا أن مدة السنوات الثلاث المقررة للدراسة غير كافية لاستيعاب الدارسين - الذين يبدأون من أول السلم - للمناهج المقررة والوصول بهم الى المستوى المطلوب ، ومن ثم اقترحت بعض المحافظات زيادتها عاما آخر لتصبح أربعة أعوام وفى هذه الحالة تخصص سنة كاملة لدراسة المستوى الأول من الحلقة الأولى باعتباره أساسيا فى ارساء قواعد العملية التعليمية وفى تدريب التلميذ على القراءة والكتابة ومبادىء الحساب ، أى ما يقابل منهج الصف الأول من المرحلة الابتدائية ، ويخصص عامان لدراسة المستوى الثانى من الحلقة الأولى والمستويين الأول والثانى من الحلقة الثانية والمستوى الأول من الحلقة الثالثة (برنامج نصف عام لكل مستوى) ثم يخصص العام الرابع باكمله للمستوى الثانى من الحلقة الثالثة لأهميتها فى التاهيل لدخول امتحان الشهادة الابتدائية .

على أن المجلس لا ينصح بتنفيذ مثل هذا الاقتراح فى الوقت الحاضر ، ويحسن إعطاء الفرصة لمدرسة الفصل الواحد لتثبيت فعاليتها على أساس السنوات الثلاث كما هو متبع حاليا .

(ب) الكتب :

لا توجد كتب بذاتها لأية مادة أو مستوى تعليمى فى المدرسة ذات الفصل الواحد وانما يستفاد بالفائض من كتب المرحلة الابتدائية .

وتعانى المدارس ذات الفصل الواحد من ذلك ، فان الكتب لا تصرف لدارسيها قبل الانتهاء من صرف الكتب لجميع التلاميذ بالمدارس الابتدائية ، وطبيعى أن هذا الصرف يتاخر كثيرا أو لا يتم كلية اذا استنفدت المدارس الابتدائية جميع الكتب فى جميع المواد أو فى بعضها أحيانا وهذا وضع ننصح بضرورة تلافيه .

وتفيد التقارير أن الكتب التى توزع فى أغلب الأحوال بانتظام هى كتب الصفين الاول والثانى فقط اما كتب باقى المستويات التعليمية فهى تصل متأخرة جدا أو لاتصل بالمرة رغم وجود كشوف المقررات الخاصة بمدارس الفصل الواحد .

الإشراف والتوجيه والمتابعة :

تم تعيين رئيس قسم بكل مديرية تعليمية وذلك فى منتصف العام الدراسى ٧٦/ ١٩٧٧ .

ويقوم بالتوجيه والمتابعة موجه القسم الذى تقع هذه المدارس فى نطاق عمله ، الا أن بعض المديريات اسندت هذه المهمة الى موجهى تعليم الكبار والبعض الآخر خصص موجهين لهذه المدارس بينما خصصت الفيوم مثلا موجها بكل ادارة تعليمية .

كما تم ربط كل مدرسة ذات فصل واحد بالمدرسة الابتدائية القريبة منها ، وان كان هذا الربط لم يأت بثمرة فى بعض الأحوال نظرا لعدم تحديد مسئوليات ناظر المدرسة الأم . وإحكاما لعملية الاشراف والتوجيه والمتابعة من هذه القيادات وتحديدا لمسئولياتها تجاه هذه المدارس ، اتفق على أن تتم هذه العملية الهامة على التوجيه الآتى :

١- يتولى رئيس القسم المختص بكل مديرية تعليمية عملية الإشراف العام والتخطيط والمتابعة .

٢- يقوم موجه القسم بالتوجيه والمتابعة لهذه المدارس جنبا الى جنب مع المدارس الابتدائية النظامية وتحسب هذه الفصول ضمن نصابه

من الفصول التى يتابعها تحت إشراف رئيس القطاع على أن يوافى رئيس القسم المختص بصورة من تقارير متابعته لهذه المدارس .

٣ - يشرف ناظر المدرسة الأم على مدرسة الفصل الواحد التابعة لمدرسته .

مشكلات الإشراف والمتابعة :

مازالت مشكلة زيارات المدارس قائمة فى معظم المديريات التعليمية وخاصة تلك المناطق المترامية الاطراف أو المناطق النائية نظرا للصعوبة الكبيرة التى تواجه المتابعين والمشرفين فى الوصول اليها ، وعدم وجود وسائل المواصلات مما يضطرون معه الى استخدام مواصلات خاصة تكلفهم الكثير .

التجهيزات :

مازالت تلك المدارس تفتقر الى الأثاث اللازم إما بسبب عجز الأهالى عن تدبيره أو عدم وجود أثاث زائد عن حاجة المدارس الابتدائية يمكن ان تزود به هذه المدارس ، حيث يضطر التلاميذ الى الجلوس على الارض مما يعوق عملية الكتابة أو يحرمهم من اكتساب العادات السليمة سواء فى الجلسة أو النظافة كما تفتقر بعض المدارس إلى وجود سبورات .

ولما كان لهذا النوع من المدارس وضعه الخاص من حيث وجوده فى مقر غير حكومى والعاملون فيه ليسوا موظفين دائمين فلقد واجهت المديريات صعوبات فى تلافى ذلك فى ظل القواعد المالية والادارية القائمة ، لذا يقترح وضع أسلوب خاص لهذه المدارس وتبسيط الاجراءات المخزنية .

التدريب المركزى :

قامت الوزارة بعقد برنامجين تدريبيين للقادة العاملين بمدارس الفصل الواحد وذلك بهدف توضيح الرؤية أمام هؤلاء القادة وخاصة رؤساء الاقسام الجدد الذين تولوا مسئولية هذه المدارس بالمحافظات المختلفة - وقد انتهى البرنامج الأخير بالتوصيات الآتية :

* ان يعاد النظر فى مناهج المدارس ذات الفصل الواحد فى ضوء الضوابط الآتية :

- ان تتفق من حيث الاطار العام مع مناهج المدرسة الابتدائية النظامية وخاصة من حيث حدود المستوى التعليمى المفترض فى نهاية كل حلقة من حلقات الدراسة .

- ان يوجه المنهج توجيها بيئيا .

- ان يصطبغ بالضرورة بصبغة عملية .

- ان يراعى الترابط والتكامل بين المواد الدراسية .

* ضرورة وضع كتب دراسية خاصة بالمدارس ذات الفصل الواحد تتمثل فيها المواصفات الآتية :

- أن تشمل موضوعات تناسب البيئات المختلفة .

- أن تشمل تدريبات عملية متنوعة .

- أن تتمثل فيها مواصفات الكتاب الجيد .

- أن تثير تفكير التلميذ ونشاطه .

- أن تترابط فيها المواد الدراسية المختلفة .

* اعداد أدلة للمعلم لكل مادة دراسية .

* الاهتمام بتزويد هذه المدارس بالوسائل التعليمية الضرورية على ان تستغل فيها خامات البيئة المحلية بقدر الامكان .

* وضع نماذج اختبارات تصنيفية للاستعانة بها فى تحديد مستويات الدارسين .

* تصميم بطاقات تقويم تتابع من الموجه ومن رئيس القسم وتقارن باستمرار بواقع مستوى التلميذ وتراجع على دفاتر المكتب .

* التأكيد على ضرورة إشراك الأجهزة المختلفة فى المحافظات كالإدارة المحلية والازهر والشئون الاجتماعية والصحة فى دفع عجلة المشروع على ان يظل الإشراف الفعلى لمديريات التربية والتعليم .

* التجاوز عن شرط زيادة السن عند التحاق تلميذ المدرسة ذات الفصل الواحد بالصف المناسب لمستواه التعليمى بالمدرسة الابتدائية النظامية .

* يجب أن يكون تحويل تلاميذ المدارس ذات الفصل الواحد إلى

الصفوف المناسبة تحت مسئولية رئيس قسم المدارس ذات الفصل الواحد بالمحافظة .

* التاكيد على التوصية بصرف مكافاة لناظر المدرسة الأم نظير إشرافه على المدارس ذات الفصل الواحد ، على ان يكون جهده فى الإشراف موضع الاعتبار عند وضع تقريره السنوى .

* التاكيد على حل مشكلة المواصلات للمشرفين بطريقة تيسر المتابعة الجادة .

* ضرورة عقد برامج تدريبية محلية سنويا للموجهين ونظار المدارس الأم لتقييم المشروع ودفع عجلة تقدمه .

* ضرورة عقد برامج تدريبية محلية سنويا للمدرسين العاملين بهذه المدارس تركز على طرق الأداء وسبل التغلب على المشكلات ، ويدرب فيها الدارسون عمليا على طرق التدريس والتقويم وإعداد الدروس وتصنيف الدارسين .. الخ . على أن يستغرق البرنامج ثلاثة اسابيع على الاقل مع مراعاة نوعيات الدارسين والطبيعة الخاصة للعمل فى هذه المدارس .

توصيات جديدة

على ضوء ماورد بهذا التقرير يوصى المجلس بالآتى :

* الاستعانة بالاجهزة والتنظيمات المحلية والشعبية بالمحافظات فى القيام بعمليات الدعوة والإعلام والتوعية عن هذه المدارس وأهميتها وحل المشكلات التى تعترضها ، ويمكن أن يتم ذلك بالتنسيق مع المديريات التعليمية وفق خطة واضحة ومحددة المعالم .

* التاكيد على مراعاة الأهداف المحددة للمدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين وذلك بعدم الخروج عليها حتى لا تنقلب الى مدرسة ابتدائية تقليدية .

* التاكيد على أهمية الاستعانة بالمعلمين القدامى - المحالين الى التقاعد - كلما كان ذلك ممكنا مع الاستعانة بالعناصر الأخرى وتدريبهم التدريب اللازم .

* وضع دليل للمعلم بهذه المدارس على ضوء الخبرة المكتسبة من تطبيق التجربة فى الفترة السابقة .

* كان دليل العمل قد اقترح ثلاث سنوات للدراسة فى هذه المدرسة على أساس ثلاث مستويات كل منها يشمل صفين دراسيين (كاملى الأمية - الملمين بمبادئ القراءة والكتابة - القادرين على القراءة والكتابة والعمليات الحسابية) ، ولكن نظرا لتفاوت أعمار الدارسين ومستوياتهم التعليمية ، يوصى المجلس بأن تكون هناك مرونة كافية للنقل من مستوى دون التقيد بفترة زمنية معينة .

* فيما يتعلق بالكتب الدراسية يوصى المجلس بضرورة الاستعانة فى الوقت الحالى بكتب التعليم الابتدائى بشرط توفيرها للدارسين ، مع التخطيط لكى تكون لهذه المدارس كتبها المستقلة ، على أن تكون متدرجة فى مستواها بحيث تصلح لأكثر من مستوى تعليمى واحد ، ويتم تاليفها فى ضوء الخبرات والتجارب بهذه المدارس .

* فيما يتصل بالتجهيزات ، فعلى الرغم من ان هذه المسئولية تقع على عاتق وزارة التربية والتعليم ، فإن المجلس يوصى بتعاون أجهزة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية والتعاونية لاكتمال تأثيث المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين بكافة التجهيزات المطلوبة .

* أن تتعاون أجهزة الحكم المحلى بالمحافظات مع مديريات التربية والتعليم للعمل على تدبير وتيسير وسائل الانتقال لمتابعة هذه المدارس حتى يتحقق الهدف من أنشائها .

* ان تسير عمليات المتابعة والتوجيه بالنسبة لهذه المدارس جنبا الى جنب مع المدارس الابتدائية النظامية ، مع العناية بالمكافآت التى تمنح للقائمين على هذه المدارس من موجهين ومعلمين ونظار المدارس الابتدائية الأم ، وذلك برفع هذه المكافآت حتى تكون حافزا لهم على الأداء الجيد للعمل .

* تقديم التغذية لتلاميذ هذه المدارس وبخاصة فى الجهات التى تعطى فيها تغذية لتلاميذ المدارس الابتدائية النظامية .

* الاستعانة بالوسائل التعليمية المرتبطة بالبيئة فى هذه المدارس .

* بالنسبة للمحافظات التى لم تفتح جميع الفصول المقررة لها

يوصى المجلس فى هذا الشأن بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بدراسة الأسباب التى حالت دون فتح الفصول المقررة ووضع العلاج اللازم لذلك خصوصا اذا كانت نسبة الامية مرتفعة فى هذه المحافظات .

* لما كانت النتائج الأولية للتجربة تشير الى أنها تمضى فى طريقها الى تحقيق الهدف المنشود ، فان المجلس يرى اعادة النظر فى خطة التعليم العام فى السنوات القادمة بهدف التوسع فى انشاء هذه المدرسة سنويا ، وذلك لمواجهة الأعداد الكبيرة ممن حرموا من التعليم فى الماضى ، أو تسربوا من المدرسة الابتدائية قبل نهاية المرحلة .

تقويم تجربة محو الأمية بقرية ترسا

لما كانت مشكلة الامية من القضايا الهامة التى تعنى بها الدولة والتى يتصدى لها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، بالدراسة والبحث لوضع خطة شاملة للقضاء عليها ، فقد رأى أن أهمية البحث العلمى تستلزم إجراء دراسة ميدانية واقعية ، لقياس أبعاد المشكلات التى تواجه العمل ، والتى تسبب تعويق الجهود ، التى تبذلها الدولة فى هذا المجال .

وانطلاقا من هذا المفهوم ، اتجه تفكير المجلس إلى إجراء تجربة لمحو الأمية فى قرية قريبة من القاهرة ، على أن تجرى فى ظروف طبيعية للتعرف على الصعوبات والمعوقات الميدانية ، التى قد تصاحب عملية محو الأمية فى القرى ، واستكشاف أثرها على عائد العملية التعليمية ، واقتراح أنسب الحلول للتغلب عليها .

وقد روعى فى اختيار القرية التى تجرى بها التجربة : أن تمثل الريف المصرى ذا الطابع السائد ، وألا يكون قد سبق إجراء تجارب لمحو الأمية بها .

كما رأت الشعبة ، أن التخطيط السليم لهذه التجربة يقتضى إجراء مسح شامل للجوانب الجغرافية والسكانية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية ، واجريت عملية المسح لثلاث قرى من محافظة الجيزة ، وبتحليل البيانات التى توصلت اليها الدراسة ، وقع الاختيار على قرية ترسا بمحافظة الجيزة للأسباب الآتية :

- أنه لم يسبق أن أجريت بها تجارب لمحو الأمية من قبل .
- انها تمثل الريف المصرى فى صورته الطبيعية .
- توافر القيادات المستنيرة ، واستجابة عدد كبير من الشباب المثقف للإسهام فى التجربة .

وقد صممت التجربة على أساس فتح ثمانية فصول على النحو الآتى :

عدد	
٢	فصل للتليفزيون .
٤	فصل للذكور .
١	فصل للاناث .
١	فصل مشترك (اناث وذكور) .

وبدأ التنفيذ تحت اشراف خاص ، وباهتمام غير عـــادى من القيادة التعليمية بمحافظة الجيزة بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٧٦ ، بواقـــع ٣٦ دارسا بكل فصل من الفصول الثمانية ، واستمـــرت الدراسة حتـــى ٢٦/١/ ١٩٧٧ ، حيث عقد الامتحان النهائى .

وبالرغم من الاهتمام البالغ ، وتوفير كل الإمكانات المتاحة لأحكام التجربة ، والمتابعة المستمرة لسير الدراسة ، الا أن تقويم عناصر

التجربة أظهر كثيرا من المشكلات والصعوبات والسلبيات التى واجهت التجربة ، كما أوضح دلالات ومؤشرات كان لها تأثيرها على النتائج النهائية التى أسفرت عنها التجربة .

عناصر تقويم التجربة

اولا : استخدام التليفزيون فى فصلين من فصول التجربة :

عند تصميم التجربة ، رؤى أن يتم تزويد فصلين من فصولها بجهازى تليفزيون بقصد تجريب عملية استخدام التليفزيون فى تعليم الأميين الكبار . وحتى يكون تجريب هذين الفصلين قائما على أساس تمثيل الظروف المشابهة لمراكز المشاهدة التليفزيونية التى يديرها التليفزيون تماما ، فقد تم تدريب اثنين من المدرسين أحدهما تربوى والآخر غير مؤهل رائدين للمشاهدة ، وقد وضع الفصلان فى دائرة الضوء أثناء عملية المتابعة ، بهدف الوصول الى الحقيقة حول مدى فاعلية استخدام التليفزيون فى محو أمية الكبار ، وهى قضية يثار حولها الخلاف بين المختصين فى الوقت الحاضر .

وقد اتضح من سجلات رصد التجربة ومتابعتها ما يلى :

أ) ان دروس محو الامية بالتليفزيون ، لا تعد الإعداد الذى يكفل تعويض النقص فى المعلمين المؤهلين فى ميدان محو الأمية ، لا من حيث المادة العلمية ولا التقديم ، ولا العرض الفنى ، ولا استخدام إمكانات التليفزيون من الوسائل التعليمية ، وغيرها من الامكانات .

ب) أن بعض الدروس التى قدمت كانت مليئة بالأخطاء ، وبخاصة فى مادة الحساب .

جـ) ان رائدى المشاهدة اللذين أعدا لمساعدة الدارسين على استقبال الدروس التليفزيونية بالتمهيد للدرس ، ثم التعليق عليه ، واضافة تدريبات جديدة وإعطاء واجبات منزلية ، لم يتمكنا من أداء هذا الواجب ، إما لأنهما لم يفهما أغراض الدروس نتيجة لقصور فى إعدادها أو لعدم كفاية تدريبهما .

د) أن دروس التليفزيون التى يفترض أنها أكثر تشويقا من الدروس التقليدية التى تقدم فى الفصول العادية ، لم تكن تشد انتباه الدارسين اطلاقا .

هـ) أن مشكلة انقطاع التيار الكهربائى قبل أو أثناء عرض الدروس التليفزيونية ، تعد من المشكلات التى يستحيل إيجاد حل لها ، والمعروف أن ضياع فرصة مشاهدة حلقة واحدة من السلسلة التعليمية على الدارسين ، يؤثر على فهم ما يليها من حلقات لأن عملية برمجة السلسلة تعنى بناء المنهج الدراسى ، درسا فوق الآخر ، الأمر الذى يؤدى الى حدوث خلل فى بناء العملية التعليمية كلها اذا سقطت بعض حلقاته .

ونتيجة لكل هذه العوامل مجتمعة ، تعثر فصلا التليفزيون تعثرا كبيرا وبدأ دارسو الفصلين فى التسرب لفصول التجربة الاخرى ، أو يتركوا الدراسة نهائيا ، ودعا ذلك إلى الغاء فصلى التليفزيون بعد نحو شهر من بدء التجربة ، وضم من تبقوا من الدارسين إلى الفصول الأخرى .

ثانيا : هيئة التدريس :

كان من أهم أهداف التجربة ، استكشاف فئات المعلمين الذين يمكن أن يكون اسهامهم اكثر فاعلية فى محو الأمية بالريف المصرى ، وقد رؤى أن النوعيات الأساسية من المعلمين الذين يحتمل توافرهم للعمل فى هذا الميدان بالريف هم :

- المدرسون المؤهلون تربويا من معلمى المرحلة الابتدائية .
- المدرسون القدامى من المؤهلين تربويا والذين أحيلوا إلى التقاعد.
- المثقفون من الشباب من طلبة الجامعات وبور المعلمين والموظفين.
- المدرسات اللاتى يعملن فى البيئة المحلية أو يقمن فيها .

وقيست فاعلية النوعيات المختلفة من هؤلاء المعلمين من جوانب تربوية متعددة بالاضافة الى نتائج الدارسين فى الامتحان . واتضح من وقائع التجربة - الحقائق التالية :

- ان اكثر فئات المعلمين فاعلية هى فئة المدرسين القدامى من

المؤهلين تربويا والذين أحيلوا الى التقاعد ، فقد اثبتت هذه الفئة تفوقها على الفئات الاخرى من المعلمين ، وربما يرجع ذلك إلى خبرتهم الطويلة فى هذا الميدان ، وإلمامهم بشتى جوانب العملية التعليمية وحرصهم على تحمل المسئولية والانضباط ، هذا بالاضافة إلى البعد النفسى من تأكيد لذاتهم بين مجتمع من المدرسين المحدثين والمثقفين من الشباب .

– الفئة التالية من المعلمين ، هى فئة المثقفين من شباب القرية ولكـــن بالرغم من الحماس الذى يبدو على هذه الفئة والتمسك بالمبادئ والمثل والقيم الخلقية فى العمل الا أنهم :

أ) قبلوا أن يتقاضوا مكافأة شهرية أسوة بتلك التى تمنح لمدرسى التجربة .

ب) كان بعضهم يتوقف عن العمل إما لظروف امتحاناتهم أو للرغبة فى قضاء إجازة خارج القرية ، أو لأية ظروف أخرى .

ج) حاول بعضهم الاشتراك فى بعض عمليات الغش فى الامتحان التجريبى .

د) اتخذ بعضهم موقفا مندفعا تجاه المدرسين المؤهلين والمشرفين ولم يستطيعوا ربما لحداثة السن – أن يكيفوا أنفسهم للعمل مع زملائهم المدرسين من الفئات الأخرى .

– وفى المستوى الثالث من المفاضلة تأتى فئة المعلمين المؤهلين من مدرسى المرحلة الاولى .

وقد تبين من سير وقائع التجربة ، أن استجابة أفراد هذه الفئة من المعلمين ، كادت تكون منعدمة ، وربما كانت هذه الفئة بالذات سببا فى تعثر التجربة ، وعدم تحقيق بعض أهدافها الهامة ، نتيجة لعدم انتظامهم اولا ، ثم انقطاعهم ثانيا .

والواقع أن هذه الظاهرة لها خطورتها ، وأهميتها ، فمعلمو المرحلة الاولى هم المصدر الاساسى للقوى البشرية التى تعمل فى مجال محو الأمية لاعتبارات عديدة منها :

– أن أقسام محو الأمية تتبع ادارات التعليم الابتدائى فى المحافظات .

– ان المدرسة الابتدائية هى المقر الرئيسى لعمليات محو الامية فى الريف حتى وقتنا هذا .

– ان الغالبية العظمى من مدرسى المرحلة الاولى مؤهلون تربويا .

– ان كل مدرسى المرحلة يمتازون بخبرة علمية قد لاتتوافر لدى غيرهم فى تعليم القراءة والكتابة والحساب .

– ان كثيرا من مدرسى المرحلة الأولى يقطنون فى القرى التى يعملون بها أو قريبا منها .

– ان معظم مدرسى المرحلة الأولى من الريف ، ويمتازون بالفهم العميق للبيئة الريفية ومشكلاتها وظروفها .

غير أن هذه الاعتبارات تقابلها حقائق ما ينبغى أن يحجبها الاقتناع بصلاحية مدرسى المرحلة الأولى ، وكفايتهم وخبرتهم .

الحقيقة الأولى :

أن عددا من مدرسى هذه المرحلة لا تقنعهم المكافأة الشهرية ، حيث انهم يستطيعون تحقيق دخول تقدر بأضعاف هذه المكافأة عن طريق الدروس الخصوصية .

الحقيقة الثانية :

أن مدرس المرحلة الاولى إذا ما أدى واجبه فى تعليم الصغار نهارا ، كان فى ذلك ما يكفيه جهدا ومشقة ، فإذا كان عمله يمتد فى المدرسة الى فترة ثانية – فى حالة العجز فى عدد المدرسين – كان ذلك انهاكا مضاعفا لقواه الجسدية والذهنية ، فإذا ماطولب بعد ذلك بالعمل فى محو الامية ، أصبح من المستحيل أن تتوقع منه عطاء مؤثرا فى هـــذا المجال .

الحقيقة الثالثة :

ان العبرة فى العمل فى مجال محو الأمية ليست فى الكفاية والخبرة والتأهيل فقط ، بل فى الايمان بالهدف الوطنى والانسانى الذى تنطوى

عليه عملية محو الأمية .

– أما عن فئة المدرسات المؤهلات اللائى يعملن فى البيئة أو يقمن فيها ، فهى لا تختلف كثيرا عن فئة المدرسين المؤهلين التى سبق الحديث عنها ، بل ان المشكلة ربما تكون أكثر تعقيدا ، حيث تستطيع المدرسة أن تجد – فى الوقت المناسب – حججا قد تبدو أكثر إقناعا من حجج المدرس لترك العمل والتخلى عنه ، ويعزز هذا الافتراض ما حدث بالفعل بالنسبة لثلاث مدرسات تعاملن مع التجربة ، وكانت أسباب انقطاعهن عن العمل منحصرة فيما يلى :

– الخوف من الانتقال بعد انتهاء الدراسة الى المنزل .

– عدم موافقة الزوج على الاستمرار فى العمل .

– عدم توافر المواصلات .

وعلى أية حال فان نتائج التجربة لا تشير إلى امكان الاعتماد على المدرسات المؤهلات اللائى يعملن فى البيئة فى عمليـــة محو الأمية وحدهن .

ثالثا : الإشراف والمتابعة والتسجيل :

لقد أتيح لهذه التجربة أن يشرف عليها من الناحية التنفيذية قيادة تعليمية على أعلى مستوى أعطت جانبا كبيرا من وقتها وجهدها لحل المشكلات التى تواجه العمل بالتجربة .

على أن هذا الاهتمام لم يمنع من ظهور بعض نواحى الخلل فى نظام الاشراف والمتابعة ، وقد تمثل هذا النظام الاشرافى فى ثلاث وحدات هى :

– لجنة المتابعة الممثلة لشعبة محو الأمية وتعليم الكبار بالمجلس .

– الادارة التعليمية المحلية .

– رئيس وأعضاء قسم محو الأمية وتعليم الكبار بمديرية التربية والتعليم بالجيزة .

ومن سرد وقائع التجربة بالتقرير التفصيلى – يتبين قصور الادارة التعليمية المحلية فى أداء الواجب ، ونتيجة لسلبية هذه الادارة – الى حد ما – تعثر كثير من الأعمال الادراية والمالية التى تعد العصب الرئيسى للعمل فى فصول محو الأمية .

ومجمل القول أن نظام الإشراف والمتابعة على المستوى المحلى لم يكن إيجابيا بالصورة المطلوبة وقد يرجع ذلك الى عدة أسباب منها :

– المنافسة غير الظاهرة بين بعض المسئولين على احتواء المشروع .

– عدم توافر وسائل المواصلات التى تيسر حركة المتابعة والاشراف وخاصة أثناء الدراسة الليلية .

– عدم إدراك أغلب المسئولين فى هيكل الإشراف لأهمية الانضباط فى المشروعات التجريبية الميدانية بصفة خاصة وفى مجال محو الأمية بصفة عامة .

رابعا :التجهيزات :

ان المقصود بالتجهيزات فى فصول محو الأمية كل ما يستلزمه العمل الفنى والإدارى من متطلبات مثل الكتب والأدوات الدراسية والأثاث ووسائل الاضاءة وغيرها .

وبوجه عام فان التجربة لم تصادف عقبات أو معوقات ذات أثر كبير من هذه الناحية بفضل السرعة الفائقة التى كانت تصدر بها قرارات التجهيزات من السادة المسئولين بالمحافظة اذا ما تغاضينا عن تاخير وصول المقاعد المناسبة لأقسام دارسى محو الأمية لاستبدالها بمقاعد المدرسة الابتدائية – مقر التجربة – والتى لا تتناسب مع أجسام دارسى محو الأمية – كذلك عدم إمكان التغلب على مشكلة انقطاع التيار الكهربى ، وكان من الممكن التغلب عليها بصرف المطلوبات اللازمة ، إلا أن اجراءات صرفها من مخازن مديرية التربية والتعليم لم تتم حتى نهاية التجربة .

خامسا : حوافز الدارسين :

لقد دلت التجربة – نتيجة لمتابعة الدارسين وعلى أساس إحصائى - على أن الدافع الأكبر للتعليم لدى الأميين الكبار هو حصولهم على شهادة محو الامية بغية تقديمها الى جهات عملهم حتى لا تضيع عليهم فرصة الترقى والعلاوة طبقا للقانون ٦٧ لسنة ٧٠ ثم تاتى الدوافع الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والدينية والشخصية فى المرتبة التالية بالنسبة للحافز الخاص بالعمل .

وقد اتفق على تقوية هذه الدوافع بما يطلق عليه اسم (الحافز) وهو إما مادى أو معنوى ، وقد وضعت الحوافز فى حسابات المشروع وترجمت عمليا الى :

- حفلات ترويحية .
- عروض سينمائية .
- أمسيات ثقافية .
- مكافآت مالية رمزية .

وقد كان مقررا تنفيذ البنود الثلاثة الأولى خلال العطلة التى تقرر أن تمنح للدارسين بعد الامتحان التجريبى ، بهدف ربطهم بالمشروع خلال فترة العطلة وبإشعارهم أن الدراسة لم تنته ، ولكن تعذر تنفيذ البنود المذكورة مما كان سببا فى امتداد العطلة الى أجل أطول مما قدرته التجربة وانقطاع عدد كبير من الدارسين عن الفصول نهائيا كما تشير الى ذلك النتائج الاحصائية لمتابعة الدارسين .

سادسا : النواحى الفنية فى تعليم الأميين بفصول التجربة :

لقد كانت المناهج المطبقة فى فصول التجربة هى مناهج وزارة التربية والتعليم التى تنفذها فى الفصول العادية . وبرغم أن هذه المناهج لا ترقى إلى مستوى نهاية الصف الرابع تماما ، الا أن نسبة غير قليلة من الدارسين لم تتمكن من استيعاب مواد المنهج فى فترة الشهور التسعة التى استغرقتها الدراسة بفصول التجربة .

ومن خلال عمليات المتابعة ، لوحظ أن الكتب المقررة غير جذابة ، ولا تثير اهتمامات الدارسين الكبار ، ولا تنبع من حياتهم بالاضافة الى انها كبيرة الحجم بصورة قد تؤدى الى شعور الأمى الكبير بالخجل من حملها بين أهالى القرية - وفيما يتعلق بطرق التدريس فقد تركت الفرصة مفتوحة لكل مدرس لاختيار الطريقة التى يعتقد أنه يتقنها ، ومن الملاحظ أن المعلم فى محو الأمية هو بطل العملية التعليمية ، فاذا ما أحسن تدريبه وتزويده بأفضل الطرق التعليمية جاء عائد العملية التعليمية على المستوى المطلوب .

سابعا : تسرب الدارسين :

لقد ثبتت قوائم الدارسين فى شهر مارس ١٩٧٦ حيث بلغ العدد الاجمالى ٢٨٨ دارسا بعد أن كان ٢٥٦ دارسا فى بدء التجربة ، وكان بيان نسبة المتسربين شهريا كالآتى :

٩.٥٪ من العدد الاجمالى للدارسين فى شهر مارس .
٢٣٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر ابريل .
٣١.٥٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر مايو .
٤٢.٥٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر يونيه .
٤٨.٢٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر يوليه .
٥٥.٢٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر أكتوبر .
٥٥.٢٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر نوفمبر .
٥٠,٧٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر ديسمبر .

ومن حصر لأسباب التسرب التى أسفرت عنها نتائج التجربة بدت الأسباب الآتية :

- ضعف دوافع الدارسين الإيجابية للتعليم وأهمها الدافع الاقتصادى .
- وجود دوافع سلبية كالخجل أو عدم الاقتناع بجدوى التعليم فى الكبر ، أو أن للتعليم قيمة فى الحياة اليومية .
- عدم وجود إمكانات تشجع الدارسين على الاستمرار فى الدراسة أو تجذبهم اليها .
- عدم توافر المدرسين الذين يشعرون بمسئولياتهم تجاه الدارسين .
- عدم وجود الكتاب الذى يجذب الدارسين الكبار ويشجعهم على المضى فى التعليم .
- مشاغل العمل والعلاقات الاجتماعية التى تعد فى نظر الدارس الكبير أهم من الدراسة .

ثامنا : الامتحانات :

تم عقد امتحان تجريبى يومى ١٩ ، ١٩٧٦/٧/٢٠ ، وحضر الامتحان ١٢٧ دارسا ودارسة من عدد المقيدين فى ذلك الوقت وعددهم ١٩١ دارسا نجح منهم ٨٢ دارسا بنسبة ٦٤.٦٪.

ولوحظ أن ارتفاع نسبة النجاح فى هذا الامتحان التجريبى يرجع للأسباب الآتية :

- أن معظم الدارسين استوعبوا الدروس التى أعطيت فى هذه الفترة .
- استبعاد هيئة التدريس للعناصر المحتمل رسوبها فى الامتحان .

- كان المدرسون بالتجربة يلاحظون الدارسين أثناء الامتحان وقد تساهلوا معهم ، وساعدوا البعض منهم على الاجابة الصحيحة ، بالرغم من التنبيه على الملاحظين بعدم السماح بالغش .

وبالنسبة للامتحان النهائى فقد أجرى فى يـــوم ١٩٧٧/١/٢٦ وكان عدد المقيدين الذين تقدموا للامتحان ٢٠٧ حضـــر منهم ١٣١ دارسا ونجح منهم ٢٥ دارسا بنسبة ١٩,٠٨٪ وجميع الناجحين من الذكور .

كما تقدم أيضـــا لهـذا الامتحـــان ٥٦ مواطنا من المنازل من غير الدارسين حضـــر منهم ٣٨ ونجح من بينهم ٢٢ مواطنـــا بنســبة ٥٧,٨٪ ومعظمهم من العامليـــن بالقطاعيـــن العـــام والحكومـــى .

ويرجع انخفاض نسبة النجاح بالقياس إلى الامتحان التجريبى للأسباب الآتية :

- ان الدارسين لم يستوعبوا الدروس فى الفترة التى تلت الامتحان التجريبى علاوة على أنهم كانوا قد نسوا ما تعلموه خلال فترة الإجازة الطويلة والتى امتدت نحو شهرين .

- تسيب المدرسين وعدم الاهتمام بالدارسين .

- تغيير المدرسين من فصل إلى آخر وضم بعض الدارسين الى فصول غير فصولهم الملغاة .

- تشديد الرقابة أثناء الامتحان .

وبتحليل نتائج الامتحان النهائى طبقا للجدول التالى يتضح أن نسبة الناجحين من الذكور إلى المقيدين أصلا بفصول التجربة هو ٥,٨٪ والى المتقدمين للامتحان هى ١٣,٦٦ ٪ والى من حضروا الامتحان فعلا هى ٢٢,٥٢٪ وفى الوقت ذاته لم تنجح واحدة من المتقدمات للامتحان وعددهن ٢٠ دارسة .

بيان	مقيدون	متقدمون	حاضرون	ناجحون
ذكور	٢٩٤	١٨٣	١١١	٢٥
اناث	٦٢	٢٤	٢٠	-
مجموع	٣٥٦	٢٠٧	١٣١	٢٥

والواضح أن هذا الانخفاض الكبير فى نسبة النجاح ، يؤكد النتائج التى تم التوصل اليها فى الدراسات السابقة ، من حيث ارتفاع نسبة الاهدار فى عمليات محو الأمية التى تسير بالأسلوب التقليدى ، وهذا الاهدار غير قاصر على الجانب المادى فقط بل يتعداه إلى الجانب المعنوى ، من حيث كونه عنصرا هاما من عناصر ضعف الثقة فى نشاط محو الأمية سواء لدى الأميين أو لدى الرأى العام .

واذا ما حاولنا أن نستخلص شيئا من النتائج التى أوردها البيان السابق فقد نجد أمامنا عدة احتمالات يمكن أن يكون بعضها أو كلها سببا فى حدوث هذه الظاهرة ، ومن هذه الاحتمالات :

- ضعف حوافز الدارسين نحو التعليم .

- ضعف حوافز المعلمين نحو الأداء الجاد .

- عدم ملاءمة المناهج والمواد التعليمية .

- هبوط المستوى الثقافى العام فى القرية .

- انصراف الدارسين إلى أمور اخرى يعدونها أكثر أهمية من التعليم .

- عدم كفاية المتابعة الفنية والادارية .

- عدم إدراك المعلمين لخصائص العملية التعليمية فى إطار تعليم الكبار .

- عدم استقرار الدراسة نتيجة لتغيب بعض المدرسين وترك البعض الآخر للعمـــل .

التوصيات

استعرض المجلس جميع الجوانب التى تناولتها التجربة فى ضوء تقرير المتابعة ، وبالرغم من أن هذه التجربة وحدها لا يمكن الأخذ بنتائجها كقضية مسلمة ، بل هى فقط تعطى مؤشرات عامة لما يجرى علية العمل فى ميدان محو الأمية ، فإنها علـــى أية حال لا تخلو من فائدة .

ونورد فيما يلى التوصيات التى انتهى اليها المجلس فى هذا الشأن :

الدعوة والاعلام :

* اتصال المسئولين بالجمـــاهير - فضلا عن وسائل الإعلام

- حفلات ترويحية .

- عروض سينمائية .

- أمسيات ثقافية .

- مكافآت مالية رمزية .

وقد كان مقررا تنفيذ البنود الثلاثة الأولى خلال العطلة التى تقرر أن تمنح للدارسين بعد الامتحان التجريبى ، بهدف ربطهم بالمشروع خلال فترة العطلة وبإشعارهم أن الدراسة لم تنته ، ولكن تعذر تنفيذ البنود المذكورة مما كان سببا فى امتداد العطلة الى أجل أطول مما قدرته التجربة وانقطاع عدد كبير من الدارسين عن الفصول نهائيا كما تشير الى ذلك النتائج الاحصائية لمتابعة الدارسين .

سادسا : النواحى الفنية فى تعليم الأميين بفصول التجربة :

لقد كانت المناهج المطبقة فى فصول التجربة هى مناهج وزارة التربية والتعليم التى تنفذها فى الفصول العادية ، وبرغم أن هذه المناهج لا ترقى إلى مستوى نهاية الصف الرابع تماما ، الا أن نسبة غير قليلة من الدارسين لم تتمكن من استيعاب مواد المنهج فى فترة الشهور التسعة التى استغرقتها الدراسة بفصول التجربة .

ومن خلال عمليات المتابعة ، لوحظ أن الكتب المقررة غير جذابة ، ولا تثير اهتمامات الدارسين الكبار ، ولا تنبع من حياتهم بالاضافة الى انها كبيرة الحجم بصورة قد تؤدى الى شعور الأمى الكبير بالخجل من حملها بين أهالى القرية - وفيما يتعلق بطرق التدريس فقد تركت الفرصة مفتوحة لكل مدرس لاختيار الطريقة التى يعتقد أنه يتقنها ، ومن الملاحظ أن المعلم فى محو الأمية هو بطل العملية التعليمية ، فاذا ما أحسن تدريبه وتزويده بأفضل الطرق التعليمية جاء عائد العملية التعليمية على المستوى المطلوب .

سابعا : تسرب الدارسين :

لقد ثبتت قوائم الدارسين فى شهر مارس ١٩٧٦ حيث بلغ العدد الاجمالى ٢٨٨ دارسا بعد أن كان ٣٥٦ دارسا فى بدء التجربة ،وكان بيان نسبة المتسربين شهريا كالآتى :

٩,٥٪ من العدد الاجمالى للدارسين فى شهر مارس .

٣٣٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر أبريل .

٣١,٥٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر مايو .

٤٢,٥٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر يونيه .

٤٨,٢٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر يوليه .

٥٥,٢٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر أكتوبر .

٥٥,٢٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر نوفمبر .

٥٠,٧٪ من العدد الإجمالى للدارسين فى شهر ديسمبر .

ومن حصر لأسباب التسرب التى أسفرت عنها نتائج التجربة بدت الأسباب الآتية :

- ضعف دوافع الدارسين الإيجابية للتعليم وأهمها الدافع الاقتصادى .

- وجود دوافع سلبية كالخجل أو عدم الاقتناع بجدوى التعليم فى الكبر ، أو أن للتعليم قيمة فى الحياة اليومية .

- عدم وجود إمكانات تشجع الدارسين على الاستمرار فى الدراسة أو تجذبهم اليها .

- عدم توافر المدرسين الذين يشعرون بمسئولياتهم تجاه الدارسين .

- عدم وجود الكتاب الذى يجذب الدارسين الكبار ويشجعهم على المضى فى التعليم .

- مشاغل العمل والعلاقات الاجتماعية التى تعد فى نظر الدارس الكبير أهم من الدراسة .

ثامنا : الامتحانات :

تم عقد امتحان تجريبى يومى ١٩ ، ١٩٧٦/٧/٢٠ ، وحضر الامتحان ١٢٧ دارسا ودارسة من عدد المقيدين فى ذلك الوقت وعددهم ١٩١ دارسا نجح منهم ٨٢ دارسا بنسبة ٦٤,٦٪ .

ولوحظ أن ارتفاع نسبة النجاح فى هذا الامتحان التجريبى يرجع للأسباب الآتية :

- أن معظم الدارسين استوعبوا الدروس التى أعطيت فى هذه الفترة .

- استبعاد هيئة التدريس للعناصر المحتمل رسوبها فى الامتحان .

- كان المدرسون بالتجربة يلاحظون الدارسين أثناء الامتحان وقد تساهلوا معهم ، وساعدوا البعض منهم على الاجابة الصحيحة ، بالرغم من التنبيه على الملاحظين بعدم السماح بالغش .

وبالنسبة للامتحان النهائى فقد أجرى فى يـــوم ١/٢٦ ١٩٧٧ وكان عدد المقيدين الذين تقدموا للامتحان ٢٠٧ حضـــر منهم ١٣١ دارسا ونجح منهم ٢٥ دارسا بنسبة ١٩,٠٨٪ وجميع الناجحين من الذكور .

كما تقدم أيضـــا لهـذا الامتحـــان ٥٦ مواطنا من المنازل من غير الدارسين حضـــر منهم ٣٨ ونجح من بينهم ٢٢ مواطنـــا بنســـبة ٥٧,٨٪ ومعظمهم من العامليـــن بالقطاعيـــن العـــام والحكومـــى .

ويرجع انخفاض نسبة النجاح بالقياس إلى الامتحان التجريبى للأسباب الآتية :

- ان الدارسين لم يستوعبوا الدروس فى الفترة التى تلت الامتحان التجريبى علاوة على أنهم كانوا قد نسوا ما تعلموه خلال فترة الإجازة الطويلة والتى امتدت نحو شهرين .

- تسيب المدرسين وعدم الاهتمام بالدارسين .

- تغيير المدرسين من فصل إلى آخر وضم بعض الدارسين الى فصول غير فصولهم الملغاة .

- تشديد الرقابة أثناء الامتحان .

وبتحليل نتائج الامتحان النهائى طبقا للجدول التالى يتضح أن نسبة الناجحين من الذكور إلى المقيدين أصلا بفصول التجربة هو ٨,٥٪ والى المتقدمين للامتحان هى ١٣,٦٦٪ والى من حضروا الامتحان فعلا هى ٢٢,٥٢٪ وفى الوقت ذاته لم تنجح واحدة من المتقدمات للامتحان وعددهن ٢٠ دارسة .

بيان	مقيدون	متقدمون	حاضرون	ناجحون
ذكور	٢٩٤	١٨٣	١١١	٢٥
اناث	٦٢	٢٤	٢٠	-
مجموع	٣٥٦	٢٠٧	١٣١	٢٥

والواضح أن هذا الانخفاض الكبير فى نسبة النجاح ، يؤكد النتائج التى تم التوصل اليها فى الدراسات السابقة ، من حيث ارتفاع نسبة الاهدار فى عمليات محو الأمية التى تسير بالأسلوب التقليدى ، وهذا الاهدار غير قاصر على الجانب المادى فقط بل يتعداه إلى الجانب المعنوى ، من حيث كونه عنصرا هاما من عناصر ضعف الثقة فى نشاط محو الأمية سواء لدى الأميين أو لدى الرأى العام .

واذا ما حاولنا أن نستخلص شيئا من النتائج التى أوردها البيان السابق فقد نجد أمامنا عدة احتمالات يمكن أن يكون بعضها أو كلها سببا فى حدوث هذه الظاهرة ، ومن هذه الاحتمالات :

- ضعف حوافز الدارسين نحو التعليم .

- ضعف حوافز المعلمين نحو الأداء الجاد .

- عدم ملاءمة المناهج والمواد التعليمية .

- هبوط المستوى الثقافى العام فى القرية .

- انصراف الدارسين إلى أمور اخرى يعدونها أكثر أهمية من التعليم .

- عدم كفاية المتابعة الفنية والادارية .

- عدم إدراك المعلمين لخصائص العملية التعليمية فى إطار تعليم الكبار .

- عدم استقرار الدراسة نتيجة لتغيب بعض المدرسين وترك البعض الآخر للعمـل .

التوصيات

استعرض المجلس جميع الجوانب التى تناولتها التجربة فى ضوء تقرير المتابعة ، وبالرغم من أن هذه التجربة وحدها لا يمكن الأخذ بنتائجها كقضية مسلمة ، بل هى فقط تعطى مؤشرات عامة لما يجرى عليه العمل فى ميدان محو الأمية ، فإنها علـى أية حال لا تخلو من فائدة .

ونورد فيما يلى التوصيات التى انتهى اليها المجلس فى هذا الشأن :

الدعوة والاعلام :

* اتصال المسئولين بالجمـــاهير - فضلا عن وسائل الإعلام

الأخرى ومناقشة قضايا الأمية معهم .

* الاستعانة بالنشاط النسائى على اختلاف فئاته وأنواعه فى توعية السيدات والفتيات بالريف .

* أهمية الاستعانة بالشباب المثقف فى الدعوة لمحو الأمية .

استخدام التليفزيون فى محو الأمية :

* التأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس فى دورته الثالثة فيما يتصل بدور الاذاعة والتليفزيون فى مجالات محو الأمية وتعليم الكبار من تركيز الجهود على متابعة من محيت أميتهم لعدم ارتدادهم ، فضلا عن تدريب معلمى تعليم الكبار والدعوة المركزة المستمرة لإقبال المواطنين على التعلم وتهيئة الرأى العام لتبنى قضايا محو الأمية .

ربط محو الأمية بالعمل :

* الربط بين التدريب للعمل فى مهن معينة تفيد المواطنين فى حياتهم ومستقبلهم وبين تعليمهم القراءة والكتابة والحساب خلال التدريب حتى يكون ذلك حافزا لهم على محو أميتهم .

اختيار المعلمين وتدريبهم :

* أهمية الاستفادة من فئة المعلمين القدامى الذين أحيلوا الى التقاعد ولا يزالون يملكون القدرة على التدريس .

- أهمية الاستفادة إلى أقصى حد من طاقة الشباب المحلى .

* الاستفادة بمعلمى المرحلة الأولى باعتبارهم الرصيد الاكبر فى هذا الميدان مع دراسة كافة المعوقات والصعوبات التى تحول بينهم وبين الاهتمام بهذا العمل الوطنى ، وتذليلها .

* التأكيد على التوصيات التى سبق أن اقرها المجلس فى دورته الثالثة بشأن إعداد معلمى محو الأمية ، حيث أكدت هذه التجربة أهمية ما جاء بالتوصيات فيما يتعلق بإعداد وتدريب المعلمين .

الحوافز :

* التأكيد على ما سبق أن أقره المجلس بالدورة الثالثة من وضع نظام للحوافز الايجابية والسلبية ، حيث أكدت التجربة أهمية وجود الحافز لدفع العمل قدما الى الأفضل .

اختيار المكان وإعداد التجهيزات :

* الاهتمام بالمقاعد التى تتناسب مع أجسام الأميين الكبار فى حالة استخدام المدارس الابتدائية كفصول لتعليم الكبار ، اذ ان المقاعد الموجودة بهذه المدارس لا تصلح للدارسين الكبار .

* الاهتمام بالاضاءة المناسبة التى تصلح لفصول الأميين الكبار ، وأن يكون هناك احتياطى لوسائل اضاءة أخرى فى حالة انقطاع التيار الكهربائى المتكرر .

الاشراف والمتابعة :

* التأكيد على أهمية الإشراف والمتابعة المتصلة والجادة تربويا واداريا وماليا ، اذ لا يكفى أن تفتح الفصول وتترك دون إشراف ومتابعة ، مع الأخذ بنظام العقوبات الرادعة لكل من يتهاون أو يعوق هذا العمل القومى فى الإشراف والمتابعة .

الارتداد إلى الأمية :

* ان الامتحان النهائى للدارسين بفصول التجربة يؤكد أن الضمان الوحيد لعدم ارتداد المتعلمين الجدد الى الأمية هو الوصول بهم الى المستوى الوظيفى الذى يضمن إكساب الدارس المعارف والمهارات فى القراءة والكتابة والحساب إلى الدرجة التى تمكنه من الاشتراك الفعال فى المناشط التى يقوم بها جمهور المثقفين فى مجتمعه ، وبالتالى الاستمرار فى التعليم ذاتيا .

الامتحانات :

* الاهتمام بالامتحانات النهائية فى فصول محو الأمية والتى تؤدى نتيجتها الى الحصول على شهادة محو الأمية ، حتى لا يكون التهاون فى مثل هذه الامتحانات سببا للارتداد الى الأمية .

مشروع حملة قومية لمحو الأمية

لما كانت مشكلة الأمية من المشكلات الخطيرة التى تشغل بال كل المهتمين بقضايا الوطن سواء من حيث بناء الإنسان المصرى ورفع مستواه أو من حيث التنمية فى مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعيــة ، وما يعكسه كل ذلك من آثار على إمكانات التطور فى كافة النواحى والمجالات ، فقد أعد المجلس مشروعا لحملة قومية لمحو الأمية فى مصر ، وفيما يلى عرض موجز لأهم مشتملاته :

معالم المشروع :

- وصف مشكلة الأمية والمنابع التى تغذيها والرصيد المتراكم من الأميين الكبار والأسباب العامة لتضخم المشكلة ، والجهود الحالية لمحو الأمية فى مختلف جوانبها وتقييم هذه الجهود .

- دواعى القيام بحملة قومية شاملة لمحو الأمية ، وأهداف تلك الحملة والفئات المستهدفة ، والدراسات والتجارب التى استندت اليها .

- الإطار التنظيمى للحملة ، والعمليات الأساسية فى مرحلة الاستعداد للحملة ثم فى مراحل التنفيذ ، ودور كل من الاجهزة والهيئات المختلفة فى مراحل الاستعداد وفى مراحل التنفيذ .

- متطلبات الحملة : ما يتطلب منها إنفاقا وما لا يتطلب ، والتكلفة التقديرية للحملة ومصادر التمويل .

- إحكام التنفيذ فى الجوانب المختلفة سواء الضوابط المتصلة بالاميين أنفسهم أو تلك المتصلة بالجوانب الأدارية والتنظيمية أو الضوابط المتصلة بالجوانب الفنية للعمل .

الدراسات التى استندت اليها الحملة :

أخذ المجلس فى الاعتبار عند اعداد المشروع كافة الدراسات التى سبق له ان قام بها خلال الدورات السابقة وهى دراسات روعى فى اختيارها ومعالجتها ان تتناول أكثر الموضوعات الحاحا واشدها تأثيرا على مجالات العمل ، وأن يكون التناول واقعيا ونابعا من إمكانات وظروف البيئة المصرية ، وأن يعالج أسباب القصور ويفيد فى النهاية فى وضع استراتيجية لمحو الامية ، ولم تغفل تلك الدراسات الاستفادة من كل الدراسات السابقة والتجارب فى مصر مالها وما عليها ، وايضا الاستفادة من خبرات الدول المختلفة خصوصا ما يصلح منها لمصر .

وقد اشتملت هذه الدراسات على الموضوعات الآتية :

- دراسة عن منابع الأمية وأثرها الخطير على استمرار الأمية واقتراحات فى شأن سد هذه المنابع .

- دراسة عن مدرسة الفصل الواحد لمحو أمية الأبناء ممن تعدوا مرحلة القبول فى التعليم الابتدائى (٨ سنوات) ولم تتعد أعمارهم سن المرحلة الابتدائية (١٢ سنة) .

- إعداد وتدريب المعلمين للعمل فى محو الأمية : وقد استهدفت الدراسة معلم محو الأمية من حيث اختياره واعداده وتدريبه والصفات التى يجب توافرها فيه ، وانتهت الى السياسة التى ينبغى اتباعها فى هذا الشأن .

- دور الراديو والتليفزيون فى علاج مشكلات الأمية واقتراح الحلول التعليمية والإعلامية التى يمكن الاستفادة بها منهما فى هذا المجال .

- الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الأميين إلى استغلال الفرص

المتاحة لمحو أميتهم ، وقد تعرضت الدراسة لتحليل عدم إقبال الأميين على محو أميتهم ، وعرض الحلول المناسبة لعلاج ذلك .

- مشكلة الارتداد للأمية لدراسة الحلول الكفيلة بمنع المتعلمين الجدد من الارتداد مرة أخرى للأمية .

- تجربة ميدانية استطلاعية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم اجريت بقرية ترسا بمحافظة الجيزة لقياس أبعاد المشكلات التى تواجه العمل التنفيذى فى فصول محو الأمية والتى قد تتسبب فى تعثر الجهود المبذولة فى هذا المجال واقتراح الحلول لتلافى نواحى القصور .

- تمويل مشروعات محو الأمية : وكان هدفها الوصول الى تحديد متطلبات العمل ونواحى الانفاق المباشر وغير المباشر وتحديد نفقات تعليم الدارس وفقا للظروف الاقتصادية والمعيشية الحالية ، واقتراح مصادر التمويل .

- أسس تقويم النواحى الفنية فى مجال محو الأمية ، وذلك فيما يتصل بالمناهج والكتب والطرق والوسائل التعليمية والامتحانات وغير ذلك .

- مؤشرات عن خبرات بعض الدول الأجنبية خصوصا تلك التى كان لها مجهود ملحوظ فى مجال محو الأمية ، وذلك للاستفادة بهذه الخبرات طالما تتفق مع ظروف مجتمعنا .

مشكلة الأمية فى مصر حاليا بالأرقام :

- عدد السكان فى مصر من سن ٦ الى أقل من ١٢ سنة (وهى سن المرحلة الابتدائية) يقدر فى عام ١٩٧٨ بحوالى ٦،٢٨٦،٠٠٠ طفل . كانت تستوعب المرحلة الابتدائية منهم فى العام ذاته (٧٧ / ٧٨) حوالى ٤،٢١١،٠٠٠ طفل بنسبة ٦٧٪ أى أن الفاقد فى هذه الشريحة هو حوالى ٢،٠٧٥،٠٠٠ طفل يشكلون المنبع الأساسى للأمية .

- بالنسبة للقبول بالتعليم الابتدائى ، فإن جملة المقبولين عام ٧٨/ ٧٩ بالفرقة الاولى الابتدائية بمدارس الوزارة وبالمدارس الخاصة وبمدارس الازهر يبلغ حوالى ٨٣٢،٥٠٠ طفل ، بينما عدد الملزمين فى سن السادسة يبلغ حوالى ٩٦٤،٠٠٠ طفل أى أن القبول كان بنسبة ٨٦،٤٪ وأن هناك أكثر من ١٣٠،٠٠٠ طفل لم يلتحقوا بالمدارس فى سنة واحدة (٧٨ / ٧٩) يمثلون أحد منابع الامية .

- عدد المقيدين بالفرقة السادسة الابتدائية فى عام ٧٧/ ١٩٧٨ بلغ ٦٠٢،١٤٧ تلميذا ، وكان عددهم قبل ٦ سنوات عند التحاقهم بالفرقة الاولى الابتدائية عام ٧٢ / ٧٣ هو ٧٢٨،٠٥٢ تلميذا أى بفارق قدره ١٢٥،٩٠٥ يمثلون ١٧،٣ ٪ تسربوا من المدارس لسبب أو لآخر ، وهذا منبع آخر من منابع الامية .

- عدد المقيدين فى الصف السادس الابتدائى عام ٧٧ / ١٩٧٨ بلغ ٦٠٢،١٤٧ تلميذا نجح منهم فى الشهادة الابتدائية ٤٧٧,٥٥١ تلميذا بفارق قدره ١٢٤,٥٩٦ تلميذا لم يحصلوا على الشهادة ونسبتهم ٢٠,٧٪ ويحتمل اضافة الجانب الاكبر منهم إلى رصيد الأمية .

- بالنسبة للأميين الكبار ، فانه طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ فان عدد السكان فى مصر من سن ١٠ سنوات فاكثر كان ٢٧،٦١٦،٤٠٤ بينما كان عدد الاميين فى السن ذاته ١٥،٦١١،١٦٢ بنسبة ٥٦،٥٪ (النسبة فى الذكور ٤٣،٢٪ وفى الإناث ٧١٪) .

الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية

أهداف الحملة بالنسبة للأميين الكبار :

- القضاء على أمية المواطنين فى جميع القطاعات على المستوى القومى ممن يقعون فى السن ما بين ١٤ الى ٣٥ سنة ويقدر عددهم بحوالى ٧ ملايين مواطن ، وقد لوحظ فى تحديد هذه السن أن تشمل الفئة الاكثر انتاجا سواء من يؤهلون للعمل أو يمارسونه فعلا ، وان تتيح هذه الفئة العمرية فرصا أوسع ومرحلة زمنية أطول لاستثمار الطاقة البشرية المدربة ممن محيت أميتهم ، فضلا عن انها تتضمن الشباب من الذكور والإناث فى بداية تكوين الاسرة وما بعدها وما لذلك من انعكاسات ايجابية على تعليم الابناء .

والقضاء على أمية هؤلاء يكون بتعليمهم مهارات الاتصال وتوصيلهم الى المستوى الذى يمكنهم من التعبير عن انفسهم والتفاعل

مـع المجتمع ، وذلك بالوصول بهم تعليميا الى مستوى الصف الرابع الابتدائى .

– وهذا لا يمنع من أن يضم لهؤلاء من يرغب من تلقاء نفسه فى محو أميته ممن تجاوز عمرهم ٣٥ سنة .

– تقدر الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه الحملة تنفيذا جادا بعشر سنوات على الوجه الآتى :

* مرحلة الاستعداد ومدتها سنة واحدة

* مرحلة التنفيذ ومدتها سبع سنوات .

مرحلة تصفية الجيوب ومدتها سنتان .

الفئات المستهدفة بصفة عامة :

– الأطفال الذين لا تستوعبهم المدارس والذين يتسربون منها وتتولى وزارة التربية والتعليم والازهر فى إطار الحملة القومية الشاملة سد هذه المنابع ، باستيعاب الاطفال الذين سيبلغون سن الإلزام بالمدارس ومنع تسرب من يلتحقون بها ، وللمجلس القومى للتعليم دراسات مفصلة عن الاستيعاب والتسرب وتجويد التعليم فى المرحلة الابتدائية ، وللمجلس سياسة محددة وتوصيات فى هذا الشأن وردت مفصلة فى التقرير .

وأن تتولى وزارة التربية والتعليم أيضا وضع خطة للتوسع فى مدارس الفصل الواحد التى سبق أن أوصى بها المجلس القومى للتعليم ونفذتها الوزارة بما يغطى أعداد الصبية خارج المدارس النظامية ممن تعدوا سن القبول فى التعليم الابتدائى ولكن أعمارهم لا تتعدى سن المرحلة الابتدائية .

– الصبية الذين تجـاوزوا مرحلة الالزام ومـا زالوا دون سـن العمالـة (من ١٢ – ١٥ سنة) ولم يحصلوا على قدر مناسب من التعليـم :

وفى إطار الحملة القومية الشاملة يتم تعويض هذه الفئة ما فاتهم من فرص التعليم إلى جانب تدريبهم على بعض الحرف والمهن والصناعات بالقدر والمستوى الذى يؤهلهم للعمالة طبقا للخطة التى سبق أن وافق عليها المجلس القومى للتعليم .

وتتولى مسئولية هذه الفئة ضمن إطار الحملة وزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والصناعة والشباب والقوى العاملة وغيرها من المؤسسات المعنية طبقا لما ورد فى التقرير عن دور الأجهزة المختلفة .

– الشباب الذين قاربوا أو أشرفوا على سن التجنيد من الذكور :

وهؤلاء يقعون بين فئات السن من ١٦ – ٢١ سنة ، وتستهدف الخطة محو أمية هذا القطاع فى إطار الحملة القومية . وطبقا للدراسة التى قامت بها شعبة محو الامية بالمجلس بالاشتراك مع القوات المسلحة والشرطة يتجه الجهد أولا الى محو أمية الفرد قبل استدعائه عند بلوغه سن ١٦ سنة وقت قيامه باستخراج البطاقة الشخصية ، وتكون الفترة ما بين سن ١٦ سنة الى ٢٠ سنة قبل مرحلة التجنيد الفعلى فترة كافية ومتاحة لمحو أمية هذه الشريحة من المواطنين طبقا للاجراءات الواردة على نحو مفصل فى التقرير .

ومن يجند منهم بعد ذلك دون أن تمحى أميته تتولى القوات المسلحة والشرطة هذه المهمة على التفصيل الوارد فى التقرير . وتبذل القوات المسلحة حاليا جهودا رائدة فى هذا الشأن ، وبدأت قوات الشرطة جهودا طيبة ايضا .

– العمال الأميون فى أجهزة الحكومة والقطاع العام :

تقتضى الحملة ان يتولى كل جهاز ما زال به بعض الأميين حصر هؤلاء ثم وضع الخطط التنفيذية لمحو اميتهم بالتعاون مع أجهزة محو الأمية فى المحافظات وذلك فى موعد لا يجاوز السنوات الثلاث الاولى من بدء تنفيذ الحملة .

– الأميون فى القطاع الجماهيرى :

وهذه هى الفئة الرئيسية فى الحملة ، وتتكون من مجموع الأميين العاملين فى القطاع الخاص والحرف الصغيرة وقطاعات الزراعة والصيد وربات البيوت وغيرها من القطاعات غير المنتمية للفئات السابقة ، ويبلغ عدد الأميين فى هذا القطاع حوالى ١٥ مليون مواطن من سن ١٠ سنوات فاكثر ، إلا ان الاقتراح المعروض يركز على من هم فى سن ١٤ الى ٣٥ سنة للأسباب السابق ذكرها ، ويبلغ عدد هؤلاء حوالى ٧ ملايين مواطن .

ويتم محو أمية هذه الشريحة من المواطنين عن طريق أجهزة الحكم المحلي بالتعاون مع الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات والنقابات والنوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية والتنظيمات النسائية والشبابية وغيرها ، بحيث تشارك الجهود الشعبية مشاركة فعلية من خلال الجهاز المسئول عن محو الأمية على المستوى القومي وأجهزة محو الأمية في المحافظات ، وبصورة منظمة وجادة ، في تحمل مسئولياتها في هذه الجهود ، على أن تتاح الفرصة لها لاختيار أكثر الأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة في الإطار العام للحملة القومية الشاملة .

توزيع أعداد الأميين على سنوات الحملة :

يوزع الاميون في القطاع الجماهيري (٧ ملايين مواطن تقريبا) على الوجه الآتي :

السنة الأولى : مرحلة اعداد .

السنة الثانية : ٧٠٠٠٠٠ مواطن يحتاجون ٢٠٠٠٠ فصل (٣٥ دارس في الفصل) .

السنوات من الثالثة الى الثامنة : ١,٠٥٠,٠٠٠ مواطن كل سنة يحتاجون ٣٠,٠٠٠ فصل .

السنتان التاسعة والعاشرة : لتصفية الجيوب المتخلفة أو المستجدة

الجملة : ٧ ملايين مواطن يوزعون على ٢٠٠,٠٠٠ فصل .

الاطار التنظيمي للحملة :

القرار السياسي :

تؤكد تجارب الأمم أنه كلما تبنت حملة محو الأمية أعلى قيادة سياسية كان الحماس والأداء والانضباط اكثر فاعلية .

واهمية القرار السياسي في مصر من أعلى السلطات وهو الزم من حيث واقع مجتمعنا ، إذ أن مشكلة الامية هي جزء هام وأساسي من قضايا المجتمع التي تبنتها القيادة السياسية .

وعلى الرغم من حتمية القرار السياسي من قمة القيادة السياسية وأهميته إلا أن ذلك لا يصبح كافيا ما لم يترجم القرار السياسي إلى خطة عمل تتبناها الجماهير ممثلة في أحزابها السياسية وحركاتها النقابية وتنظيماتها الشبابية والنسائيــــة ورجـــال الفكر والتعليم والاعلام .الخ .

الجهاز المسئول عن محو الأمية على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي : ان أي حملة قومية لمحو الأمية واية خطة تتطلب بالضرورة أن يكون هناك جهاز قومي يخطط السياسة ويتابع ، وكان يتولى هذه المهمة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية الوارد في القانون رقم ٦٧ لسنة ٧٠ برئاسة وزير التربية والتعليم والذي باشر عمله اعتبارا من اول عام ٧٢ ثم توقف نشاطه من منتصف عام ٧٤ ، وكان يوجد في كل محافظة مجلس لمحو الامية يتولى رسم السياسة التنفيذية والمتابعة في إطار خطط المجلس الاعلى .

وطبقا للتوصيات السابقة للمجلس القومي للتعليم ، اما أن يعود المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية لمباشرة نشاطه ، وإما ان ينشأ جهاز قومي مستقل يتولـــى هذه المسئوليات ، ويكون له فروع بالمحافظات .

مدة الدراسة :

طبقا لدراسات المجلس القومي للتعليم فإن الأمي أمية كاملة يحتاج الى عامين دراسيين لمحو أميته ، إلا أن الحملة تأخذ في اعتبارها أن هناك مستويات مختلفة من الأميين من حيث معرفة القراءة والكتابة والحساب ، وعلى ذلك تكون مدة الدراسة للأمي مرنة لمواجهة هذه المستويات المختلفة بحيث تتراوح بين ستة اشهر وثمانية عشر شهرا .

وقد بني حساب التكاليف في الحملة على أساس ١٢ شهرا في المتوسط للدارس الواحد .

خطة الدراسة :

تكون الدراسة لمدة خمسة ايام في الأسبوع بمعدل ساعتين يوميا ، وتوزع الساعات على المواد الدراسية بواقع ثلاث حصص يوميا .

ويمكن للمحليات إدخال تعديلات بالاضافة على هذه المدة إذا سمحت امكاناتها المادية والبشرية بذلك .

العمليات الاساسية فى مرحلة الاستعداد للحملة :

تمثل مرحلة الاستعداد للحملة العمود الفقرى ، فعلى أساسها يتحدد سير العمل التنفيذى وانتظامه ، فهى المرحلة التى يتم خلالها حشد كافة الإمكانات وتجنيد كل الطاقات القادرة على المساهمة فى إنجاح الحملة ، وصولا الى تحقيق الأهداف المرجوة .

وتتناول مرحلة الاستعداد العناصر الآتية (والتى يتضمن التقرير تفاصيل كاملة لكل عنصر) :

– الخطة الإعلامية .

– حصر الاميين وتصنيفهم .

– إعداد المعلمين والعاملين وتدريبهم .

– إعداد المناهج والكتب .

– إعداد الوسائل التعليمية .

– توفير المستلزمات الدراسية .

دور الأجهزة والهيئات المختلفة :

حددت الحملة دور كل وزارة أو جهاز من اجهزة الدولة بحيث تقوم كل جهة بدور مرسوم ومحدد فى الحملة الى جانب مسئولياتها فى محو أمية العاملين الأميين بها .

وقد ركزت الحملة على الجهات الآتية :

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

– قطاع الإعلام والثقافة (الصحافة – الإذاعة والتليفزيون – هيئة السينما – الثقافة الجماهيرية) .

– قطاع الشباب .

– قطاع الزراعة والتعاون الزراعى والمجتمعات الجديدة .

– قطاع الأوقاف والأزهر .

– قطاع الشئون الاجتماعية .

– قطاع النقل والمواصلات .

– قطاع الصحة .

– قطاع التعليم (التعليم الابتدائى – مديريات التربية والتعليم بالمحافظات – الجامعات والمعاهد) .

– الحكم المحلى ومجالس المدن والقرى .

– الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات .

– القوات المسلحة وقوات الشرطة .

متطلبات الحملة :

يتطلب تنفيذ الحملة حصرا لكافة متطلبات العمل وتخطيطا لأوجه الإنفاق اللازمة وتحديدا للجهات والمصادر التى يقـــع عليها عبء التكاليف ، وهذه المتطلبات على نوعين :

× نوع يمكن أن تقوم به جهات لتحقيق الهدف دون تحمل تكاليف مالية اضافية ، أى دون رصد اعتمادات خاصة فى الميزانية نظرا لدخول هذه المتطلبات فى مسئوليات تلك الجهات مع شئ من التحوير أو التطوير فى برامجها بما يحقق الغرض .

ومن أمثلة ذلك :

– معظم العمليات المتعلقة بحصر الأميين وتصنيفهم (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – أجهزة الحكم المحلى والتنظيمات النقابية والشعبية) .

– برامج التوعية والإعلام فى فترة الاستعـــــداد وخلال سنوات الحملة .

– معظم أماكن الدراسة وتجهيزاتها .

× نوع يتطلب إنفاقا مباشرا وإنفاقا غير مباشر يتعين تدبيره لمواجهة تنفيذ الحملة .

– الإنفاق المباشر : ويتمثل فى مكافآت القوى البشرية من معلمين وغيرهم ، واحتياجات الدارس والمدرس من الكتب والأدوات وما يحتاجه الفصل من مستلزمات وتجهيزات ، وتكلفة اختبار الدارسين .

وتبلغ تكاليف تعليم المواطن الأمى من هذا الانفاق المباشر فى السنة (١٢ شهرا) ٧,٥٣٠ جنيه على الوجه المفصل فى التقرير .

– الإنفاق غير المباشر : وهذا يتمثل فى التكاليف التدريبيـــــة للمعلمين – الحوافز الإيجابية للدارسين والعاملين – تكاليـــف الأجهزة

الادارية والفنية .

التكاليف التقديرية للحملة :

مرحلة الاستعداد – السنة الأولى – جزء من تكلفة عمليات الحصر والتصنيف – إعداد المعلمين والمشرفين وتدريبهم – إعداد كلوبات للانارة حيثما لا توجد كهرباء ٧١١,٠٥٠ جنيه – سنوات التنفيذ (من السنة الثانية إلى السنة الثامنة) تتضمن التكلفة :

مضافا اليها الانفاق المباشر على كل أمى ٧,٥٣٠ جنيه ، تدريب المعلمين الجدد ، وتكاليف التدريب التجديدى للمستمرين . وعلى ذلك تكون التكاليف كالآتى :

	مليم جـ
السنة الأولى	٧١١,٠٥٠
السنة الثانية	٥,٤١٠,٠٠٠٠
السنة الثالثة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة الرابعة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة الخامسة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة السادسة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة السابعة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة الثامنة	٧,٩٥٢,٧٥٠
الإجمالى	٥٣,٨٣٧,٥٥٠

ويلاحظ هنا أن هذه التكاليف التقديرية لا تتضمن تكلفة العامين التاسع والعاشر المخصصين للتصفية ، إذ يصعب تحديد أية تكاليف تقديرية لحجم الجيوب المتخلفة ، ويمكن تقديرها فى مرحلة متقدمة .

كما لا تتضمن هذه التكاليف التقديرية بعض بنود الإنفاق غير المباشر كالحوافز وتكلفة الأجهزة الادارية بما يخضع لظروف كل جهة ، إلى جانب أن الاثاث الكامل لبعض الفصول غير المعدة يخضع لامكانات وظروف كل محافظة .

مصادر التمويل :

وفقا لما سبق فإن الحملة تتطلب فى كثير من جوانبها انفاقا ثابتا ومنتظما للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة .

ومن هنا ينبغى التفكير فى الحلول العملية لتمويل الحملة ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال قنوات التمويل الآتية :

– زيادة الاعتمادات المخصصة لمحو الأمية فى ميزانية الجهات التى تسهم فى مشروعات محو الامية بالقطاع الاهلى مثل وزارة التربية والتعليم والدفاع والشئون الاجتماعية والداخلية والزراعة وغيرها .

– ادراج الاعتمادات التى تغطى أمية العاملين بكل جهة حكومية أو القطاع العام .

– الاتجاه نحو مصادر جديدة للتمويل بتعويض النقص فى الاعتمادات المخصصة فى هذا المجال (على الوجه الوارد تفصيلا فى التقرير) .

ويمكن أن تجمع حصيلة هذه الموارد فى صندوق مركزى لمحو الأمية ، وفى صناديق محلية بالمحافظات ، ويكون من مهام الصندوق المركزى إحداث التوازن بين الصناديق المحلية ودعمها .

إحكام التنفيذ :

مثل هذه الحملة لابد أن يراعى فيها أن تكون محكمة التنفيذ من حيث ضوابط العمل فى كل جوانبها ، ووسائل دفع المواطنين للإقبال على محو أميتهم ، وضمان عدم ارتداد من تمحى أميته منهم .

ولذلك تضمنت الحملة تفاصيل كاملة عن ذلك :

أ) ضوابط العمل :

- ضوابط متصلة بالأميين أنفسهم .
- ضوابط متصلة بالجوانب الإدارية والتنظيمية .
- ضوابط متصلة بالجوانب الفنية للعمل .
- جدية العمل فى الحملة .

ب) الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الاميين إلى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم .

ج) وسائل متابعة من محيت أميتهم لعدم الارتداد للامية .

ما بعد الحملة :

وإن المجلس اذ يتقدم بهذه الخطة للحملة القومية المقترحة – ومدتها تصل الى عشر سنوات بما فى ذلك سنة الاستعداد وسنتا التصفية ، لا يزعم أن هذه الحملة – حتى اذا تحقق لها النجاح – يمكن أن تكون

نهاية لجهود محو الأمية فى مصر ، بل يجب أن يوضع فى الاعتبار أن العمل فى هذا المجال ضرورة لا يمكن أن تتوقف ، فطالما أن هناك ثغرات فى التعليم الابتدائى فسيظل هذا المنبع يغـذى الأمية على الدوام ، وهذا يحدث فى اكثر البلاد تقدما .

لذلك يجب الا نعتبر أن انتهاء حملة محو الامية مهما كانت جديتها ودرجة نجاحها هو هدف نهائى تنتهى بانتهائه جهودنا فى هذه المعركة ، بل علينا ان نعتبر أن محو أمية الكبار هو جزء ثابت من نظامنا التعليمى بل من خططنا التنموية .

الدورة السابعة ١٩٧٩ – ١٩٨٠

خطة مقترحة لمحو أمية الذكور

(من سن السادسة حتى نهاية مرحلة التجنيد)

سبق أن وافق المجلس القومى للتعليم على تصور لحملة قومية لمحو الأمية ، وعلى الأساليب التى تتبع لسد منابع الأمية مثل تعميم الاستيعاب فى مرحلة التعليم الابتدائى ، والتوسع فى فتح المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين لتعليم التلاميذ الذين تسربوا أو الذين ارتدوا إلى الامية وما زالوا فى سن مرحلة التعليم الابتدائى ، والتوسع فى إنشاء مراكز التدريب والتثقيف لتأهيل التلاميذ الذين لا يتمون تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية أو الذين يعطون مصدقة محو الأمية .

والمأمول أن يؤدى الأخذ بهذه الأساليب إلى سد منابع كثيرة كانت تغذى رصيد الأمية عاما بعد عام ، ولكن – حتى بعد التنفيذ – سوف تظل هناك جيوب وفجوات تحتاج الى علاج .

واستكمالا لما أشارت اليه الدراسة الخامسة بالحملة من أن هناك دراسة تجرى فى القوات المسلحة وقوات الشرطة لسد بعض هذه الفجوات بالنسبة للرجال ، فإن المجلس قد ناقش مشروعا متكاملا لمحو أمية الذكور ، من سن ١٦ حتى نهاية مرحلة التجنيد ، يتضمن النقاط الأساسية الآتية :

أهداف المشروع :

– مبادرة الشبان الأميين الذين يبلغون سن ١٦ – ٢٠ سنة إلى الاسراع فى محو أميتهم قبل انخراطهم فى سلك الجندية .

– محو أمية المجندين خلال فترة تجنيدهم بالقوات المسلحة أو بالشرطة .

– الارتفاع بمستوى الجنود بالقوات المسلحة وبالشرطة إلى القدر الذى يمكنهم من سرعة استيعاب استخدام الأسلحة والمعدات المتطورة ، وتأدية الواجبات التى تناط بهم بكفاءة وبفهم كاملين .

– الوصول بمن تمحى أميتهم الى القدرة على الاطلاع على بسائط مصادر المعرفة المبسطة (مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى) وإكسابهم المهارة لمداومة الارتقاء بمستواهم الثقافى ذاتيا .

– اتخاذ هذا المشروع أساسا يحتذى به فى محو أمية العاملين فى سائر القطاعات المنظمة .

مراحل المشروع :

يوصى المجلس بأن تتبع المراحل الآتية لضمان انتظام العمل والدقة فى المشروع .

أولا : مرحلة ما قبل التجنيد :

يقوم المشروع على أساس حصر الافراد الأميين عند بدء استخراجهم البطاقات الشخصية وقت بلوغهم سن ١٦ سنة ، وتكون

الفترة ما بين سن ١٦ - ٢٠ سنة قبل مرحلة التجنيد الفعلى « بالنسبة للذكور » ، فترة متاحة وكافية لمحو أمية هذه الشريحة من المواطنين الأميين .

وتتخذ فى هذه المرحلة الخطوات الآتية :

- توجد فى الاستمارات الحالية التى يستوفيها المواطنون للحصول على بطاقات شخصية أو عائلية خانة تنص على : درجة إجادة القراءة والكتابة لغير ذوى المؤهلات (جيد / متوسط / أمى) ، وفى ضوء ذلك تعنى مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية ضمن الاجراءات التى يقوم بها المواطنون لاستخراج البطاقة الشخصية أو العائلية ، بأن يقوم الفرد بإثبات مستواه التعليمى إذا لم يكن حاصلا على شهادة دراسية ، وذلك من قبل الجهة التعليمية التى يقع مكتب السجل المدنى فى نطاقها أو من قبل أية جهة تحددها المحافظة ، وذلك قبل تقديم الاستمارات الخاصة بالبطاقة .

- يتوجه المواطن الذى ليس لديه شهادة دراسية الى الادارة التعليمية أو القسم التعليمى أو الجهة التى تحددها المحافظة بحسب مقر مكتب السجل المدنى لتحديد مستواه التعليمى ، وذلك فى البند الخاص بهذا المستوى الموجود بالاستمارات وتختم بالخاتم الرسمى .

- يحرر المختص فى الادارة التعليمية أو فى القسم التعليمى أو أية جهة تحددها المحافظة بيانا بالأميين الوافدين عليه موضحا فيه (الإسم - السكن - المهنة - مقر العمل) ويرسل هذا البيان بصفة دورية كل شهرين إلى المجلس المحلى لمحو الأمية بالمحافظة أو الجهة التى تحددها المحافظة .

- يقوم المجلس المحلى لمحو الأمية بالمحافظات بحصر هؤلاء الأميين من واقع البيانات الواردة من الجهات المختلفة بالمحافظات وتصنيفهم فى قوائم بحسب بلدهم ومقار سكنهم والقطاعات التى يعملون بها . ويضع الخطة الزمنية لمحو أمية كل مجموعة ترد اليه ، فى إطار الخطة التنفيذية العامة للمحافظة .

- إذا كان من بين هؤلاء (من سن ١٦ - ٢٠) عمال يعملون فى القطاع العام أو الحكومة أوصبية يتلقون تدريبا مهنيا ، فيخطر المجلس المحلى لمحو الأمية بالمحافظة جهاتهم بأسمائهم للقيام بمحو أميتهم تنفيذا لما نص عليه القانون ويؤخذ عليهم تعهد بالانتظام فى فصول الدراسة .

أما إذا كان هؤلاء فى القطاع الأهلى (عمالا أو مزارعين) فيخطر المجلس الجهات المسئولة عن محو الأمية بأسمائهم كل بحسب محل إقامته ، وتستدعى هذه الجهات أولئك الأفراد وتأخذ عليهم التعهد السابق . ويحدد الفرد أمام الجهة التابع لها اسم مركز محو الأمية الذى سينتظم فيه ، وترسل أسماء هؤلاء الأفراد مع بيان المراكز التى اختاروها إلى قسم تعليم الكبار بالمديرية التعليمية ، أو لأية جهة تحددها المحافظة التى تقوم بتوزيعهم على مراكز الدراسة الموضحة ، ويكلف موجهو تعليم الكبار رؤساء مراكز محو الأمية بالاتصال بهؤلاء الأفراد وتوعيتهم وحثهم على الالتحاق بالدراسة وذلك بالاستعانة بالتنظيمات الحزبية والشعبية الموجودة بالبيئة .

ثانيا : مرحلة تجنيد الفرد :

على الرغم من تلك الجهود التى تبذل قبل موعد تجنيد الفرد ، فمن المنتظر أن نجد عددا من الأميين عند الاستدعاء للتجنيد ، وهؤلاء يتم التعرف عليهم عند المقابلة التى تجرى لهؤلاء المجندين فى مناطق التجنيد ، وتتخذ إزاء هؤلاء الاجراءات الآتية :

- فى القوات المسلحة :

طبقا للمشروع الذى أعدته وطورته القوات المسلحة ، يتم حصر الأميين ويصنفون الى المستويات (صفر - ١ - ٢ - ٣) وفق ما تكشف عنه اختبارات التصنيف المتبعة فى القوات المسلحة .

وبالنسبة للمستوى (صفر - ١ - ٢) فإن خطة محو أمية هؤلاء تبلغ ٤٨ أسبوعا بواقع ٦٠٠ ساعة دراسية .

وبالنسبة للمستوى (٣) فخطة محو أميتهم تبلغ ٣٤

أسبوعـــا (ستة شهور تقريبا) بواقع ٢٥٠ ساعة دراسية .

ويدرس الدارسون المنهج المقرر لمحو الأمية بوزارة التربية والتعليم ، وتجرى اختبارات لفترات ، ثم فى نهاية البرنامج الدراسى المقرر يؤدى الدراسون امتحانا نهائيا بواسطة مديريات التربية والتعليم ، ويمنح من يجتاز هذا الامتحان مصدقة محو الأمية . أما المقصرون فيستمرون فى الدراسة ويدخلون الامتحانات النهائية التى تعقد تباعا ، ثم قبل التسريح بتسعة أشهر .

– فى قوات الشرطة :

وطبقا للخطة التى أعدتها الأجهزة المختصة بوزارة الداخلية فى هذا المجال ، تتولى كل مديرية أمن ، ومصلحة وإدارة رئيسية حصر العاملين بها من جنود الدرجة الأولى والخفراء والعمال المدنيين الذين بالخدمة دون شرط القراءة والكتابة وغير حاصلين على شهادة دراسية ، وكذا المجندين الذين لم يسبق حصولهم على أية شهادة ، ويجرى اختبار لهم فى القراءة والاملاء والحساب ويستبعد من تثبت اجادتهـم القراءة والكتابة ، على أن يؤدوا الامتحان النهائى للحصول على مصدقة محو الأمية . وتحرر كشوف بالمقصرين فى الاختبار ويتم تصنيفهم تبعا لفئاتهم ، ويتم تسجيل كل فئة بسجلات خاصة . وتقوم لجنة بتنظيم إلحاق هؤلاء بدورات محو الأمية المتبعة فى جهاز الشرطة وفقا لنظام تشغيلهم .

وتكون مدة الدراسة للذين يدرسون فى الفصول الدراسية ستة أشهر الى سنة أو أكثر ، ويطبق عليهم مناهج وزارة التربية والتعليم .

أما من يدرسون فى غير فصول الدراسة بوزارة الداخلية كمراكز المشاهدة أو فصول وزارة التربية والتعليم فيخضعون لخطة الدراسة المقررة لتلك البرامج .

ويتم تقويم الدارسين عن طريق اختبارات دورية شهرية ، وفى نهاية الدورة الدراسية يعقد امتحان نهائى بواسطة مديريات التربية والتعليم ويمنح من يجتاز هذا الامتحان مصدقة محو الأمية .

وهذه الخطة يتم العمل بها إلى أن يتم إنشاء أربعة مجمعات تدريبية بمواقع تجنيد أفراد قوات الشرطة (القاهرة – الإسكندرية – أسيوط – الزقازيق) تتولى استقبال المجندين من مناطق التجنيد ورعايتهم صحيا واجتماعيا وثقافيا ، وتدريبهم تدريبا أساسيا لمدة ستة أشهر يليها تدريب راق لمدة ثلاثة أشهر لإعدادهم لمتطلبات الأمن المختلفة ، على أن يتم خلال فترة التدريب الأساسى والراقى محو أمية جميع من يلحقون بخدمة الشرطة .

التوصيات

وحتى يتاح لهذا المشروع النجاح المطلوب وتحقيق أهدافه بالكامل فإن المجلس يوصى بما يأتى :

* ان تعبأ الأجهزة المعنية لخدمة المشروع فى نطاق الحملة القومية لمحو الأمية وعلى الأخص أجهزة وزارة الداخلية والتربية والتعليم والحكم المحلى والإعلام والأجهزة السياسية الشعبية .

* ان يرتبط تنفيذ المشروع بمزاولة المجلس الأعلى لمحو الأمية لمهامه أو إنشاء جهاز بديل عنه له صلاحياته ، لإنجاز العمل ولتنشيط المجالس المحلية لمحو الأمية بالمحافظات ، وهى التى ستنهض بدور فعال فى تنفيذ المشروع .

* أن يسبق تنفيذ المشروع ويواكب تطبيقه حملات إعلامية للتوعية تقوم بها الأجهزة المتخصصة ، والتنظيمات الحزبية والشعبية والنقابية وغيرها ، فى إطار الحملة القومية لمحو الأمية .

* إعداد منهج تعليمى للأفراد الأميين فى كل من القوات المسلحة وقوات الشرطة يغطى الجوانب الفنية والمهنية التى تفيد الجندى فى موقعه ، ثم تفيده بعد ذلك فى حياته العامة ، على الا يقل مضمون هذا المنهج عن مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى ، وأن تؤلف كتب دراسية مبسطة تتمشى مع المضمون الفنى للمنهج ، يتعاون فى تاليفها مع التربويين ، العسكريون والفنيون .

* أن يعقد فى نهاية المدة الدراسية امتحان نهائى ، بالاشتراك مع

أجهزة وزارة التربية والتعليم ، يمنح الناجحون فيه مصدقة محو الأمية .

والى جانب الضوابط الأساسية المشار اليها لتنفيذ المشروع المشترك يوصى المجلس بما يأتى :

* أن يكون هذا المشروع نموذجا يحتذى به فى القطاعات المنظمة – حكومية وأهلية – عند بناء مشروعاتهم لمحو أمية العاملين بها .

* أن تتاح الفرصة للمجندين الذين اجتازوا امتحان محو الأمية بنجاح وحصلوا على مصدقة محو الأمية لكى يواصلوا تعليمهم خلال فترة تجنيدهم ، حتى يبلغوا مستوى الشهادة الابتدائية ، تثبيتا للمهارات التعليمية التى اكتسبوها ، وضمانا لعدم ارتدادهم للأمية .

أن يؤخذ فى الاعتبار عند تنفيذ الاتجاه إلى تدريب المجندين فى أثناء وجودهم بالقوات المسلحة على الحرف التى بها نقص فى المجتمع ، وأن يكون هذا التدريب مواكبا لعملية محو أمية هؤلاء المجندين حتى يكون ذلك حافزا على التعليم والانتظام فيه ، وأيضا تنمية نظام التدريب الحرفى الذى تنظمه وزارة الداخلية للمجندين بالشرطة ليتسع لعدد أكبر من الأفراد الذين تمحى أميتهم .

* أن تكون المدة بالنسبة للمهنيين ملائمة وكافية ومرنة طبقا لمستويات الأميين ، وذلك لاستيعاب منهج محو الأمية الى ما يوزاى مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى .

* أن يراعى فيمن يناط بهم عملية التدريس أن يكونوا مؤهلين للقيام بهذه المهمة ، وأن تعقد لهم دورة تدريبية كافية لتأهيلهم تربويا للقيام بهذه المهمة ، على أن تعقد حلقة تجديدية أخرى خلال المدة الدراسية .

* ان يكون من بين الأساليب التى تتخذ لعدم ارتداد الجنود الذين سبق أن محيت أميتهم ، إجراء اختبارات سريعة لهم عند استدعائهم سنويا من الاحتياط ، فمن وجد أنه نمى معلوماته وارتفع بمستواه التعليمى ، يمنح مكافأة رمزية أو أدبية أو مادية كحافز له على تثبيت مهاراته ومواصلة تعليمه .

دروس مستفادة من تجارب محو الأمية فى الدول النامية

من التجارب التى أجريت فى شتى بلاد العالم ، والممارسات التى تمت من خلال هيئات أو منظمات دولية وإقليمية ، أو التى قامت بها هيئات وطنية عن طريق جهود حكومية ، أو غير حكومية أو عن طريق جهود مشتركة حكومية وغير حكومية ، من كل تلك التجارب والخبرات والممارسات التى تضمنتها هذه الدراسة والتى اختيرت على أساس من عرض التجارب التى يمكن أن تضيف جديدا فى بعض جوانب محو الأمية عندنا ، بمعنى أن تكون التجارب التى تقدمها الدراسة ممثلة – بقدر الامكان – لبعد من أبعاد مشكلة الأمية أو أن يكون للتجربة طابع يجعل منها خبرة متميزة عن غيرها فى جانب معين من جوانب العمل الوطنى فى هذا المجال .

رأى المجلس القومى أن يقوم بدراسة عن بعض تجارب تتضمن خبرات الدول الأخرى فى الجوانب الآتية :

- استناد حملات محو الأمية إلى القرار السياسى .
- استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى محو الامية .
- ربط نظام محو أمية الكبار بالتعليم النظامى .
- مواءمة المناهج والمواد التعليمية لحاجات الدارسين الكبار .
- محو الأمية فى إطار المواجهة الشاملة .

- اختيار وإعداد وتدريب معلمى محو الأمية .
- محو أمية المرأة .
- فترات الدراسة اللازمة لمحو الأمية ومدد الحملات .
- نظم الحوافز فى محو الأمية .
- الحد من ارتداد المتعلمين الجدد الى الأمية .

ومن التجارب والخبرات والممارسات التى تناولتها هذه الدراسة على النحو الذى أجملناه فيما سبق ، يمكن استخلاص لب الخبرة العالمية فى الكفاح ضد الأمية على مدى السنوات الأخيرة فى مجموعة من الحقائق نلخصها فيما يلى :

واقع الأمية فى العالم :

على الرغم من أن النسبة المئوية للأميين بين الكبار فى مختلف بلاد العالم قد انخفضت ، فإن عددهم المطلق لا يزال آخذا فى الارتفاع . ومع ذلك فإن بعض الدول النامية بفضل أثر نظامها التعليمى المدرسى الى جانب أثر عمليات محو أمية الكبار فيها ، حققت خفضا كبيرا فى العدد المطلق للأميين رغم ارتفاع معدلات الزيادة السكانية فى بعض هذه الدول . كما أن هناك مؤشرات تدل على أن عدد الدول التى تميل فيها الأمية الى الاقتصار على فئات السن الأعلى آخذ فى الزيادة باطراد .

وهناك دلائل تشير - وخاصة فى السنوات العشر الاخيرة - الى أن محو الأمية يكون أكثر فاعلية كلما ارتبط بالجوانب العديدة للتنمية ، وأن الحملات التى تدار لمكافحة الأمية تكون أكثر نجاحا اذا استطاعت أن تتخذ لها مكانا ثابتا فى السياسات والبرامج التنموية . ودلت خبرات الدول التى أدارت حملات شاملة لمحو الأمية فى السنوات العشر الأخيرة على أن الجهود المدعمة التى بذلت فى هذا السبيل قد صادفت عقبات عديدة لكنها فى الوقت ذاته نجحت فى تزويد المجتمع العالمى بذخيرة من الخبرات المبتكرة تتمثل فى أنظمة تشريعية ومداخل تنظيمية وطرق تعليمية . وعلى ذلك يمكن الجزم بأننا الآن لدينا معرفة كافية باستراتيجيات محو الأمية والطرق المتبعة فى مكافحتها بحيث يستطيع من لديه الرغبة الكافية فى التغلب على الأمية فى أى وقت تتاح له فيه عوامل النجاح الأخرى مثل الادارة السياسية والقدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية ، يستطيع أن ينظم حملته ويديرها متوقعا أكبر قدر من النجاح .

وأن البرامج والمشروعات والحملات التى تمت فى السنوات العشر الأخيرة تمثل خبرات ثرية ودروسا مستفادة بالنسبة لأولئك المسئولين عن عمليات محو الأمية فى مصر بإرشادهم الى الطرق التى يمكن بها ربط تلك العمليات بالتنمية ، وقيام الكبار بالمشاركة النشطة فيما يجرى من تغييرات اجتماعية ، واعداد المواد التعليمية المرتبطة بمشكلات البيئة وتدريب العاملين من الانماط والمستويات المختلفة ، واعتبار محو الأمية جزءا لا يتجزأ من التعليم مدى الحياة .

وأثبتت تجارب كثير من الدول أن سياسة محو الأمية والتخطيط لها ينبغى أن يسعيا الى تكامل الضرورات القومية مع الحاجات التى تعرب عنها مختلف فئات المجتمع وجماعاته . وأنه لا يمكن تحقيق حملة فعالة لمحو الأمية ما لم تدرك هذه الفئات والجماعات أن محو الأمية يخدم مصالحها الخاصة بها خدمته لصالح الأمة ، وهذا يشكل الدافع الذى دائما ما تفتقده مجالات محو الأمية فى الأفراد الأميين .

استناد حملات محو الأمية إلى القرار السياسى :

لوحظ فى العقود الثلاثة الأخيرة أن كثيرا من البلاد خطت خطوات بعيدة المدى فى مجال التخطيط لمحو الأمية وقد تنوعت هذه الخطوات تنوعا كثيرا ، ويرجع هذا الى التباين فى الأنظمة الوطنية ، ولكن كان الهدف السائد فى كثير من هذه الخطوات هو إيجاد برمجة أكثر انضباطا وأهداف اكثر بعدا ، مثلما حدث فى السودان وبورما والفلبين ومدغشقر والبرازيل .

ولاشك أن الخبرات السابقة تدل على أنه كلما تبنت حملة محو الأمية هيئة سياسية أرفع مستوى ، كان الحماس والأداء والانضباط أكثر وضوحا . على أن من الممكن النظر فى موضوع القرار السياسى من

ناحية أخرى حيث من الممكن أن يبطل مفعوله فى أى وقت ما لم يترجم إلى خطة عمل تتبناها الجماهير العريضة ومؤسسات المجتمع بحيث يتحول القرار السياسى الى حــركة جماهيرية .

استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى حملات محو الأمية :

أثبتت أحدث تجارب الدول أن الاتجاه الآن يسير نحو تجنب استخدام هذه الوسائل فى تعليم الأميين أمية كاملة ، وذلك بعد أن كان الاندفاع الى استخدامها فى محو الأمية قد بلغ مداه فى أواسط الستينات . وقد اتضح ان للراديو والتليفزيون دورا حيويا وهاما فى تدريب المعلمين وفى الدعوة وفى تثبيت مهارات الاتصال التى اكتسبها المتعلمون الجدد لحمايتهم من الارتداد إلى الأمية .

وقد اثبتت تجارب إيران وتنزانيا ونيجيريا والهند وأندونيسيا والفلبين والمكسيك أن المشكلة الرئيسية التى واجهتها البلاد النامية فى استخدام وسائل الاتصال والوسائل السمعية والبصرية فى محو الأمية كانت مشكلة حضارية أكثر منها مشكلة تتصل بالتكنولوجيا ، فهذه الوسائل تحتاج أولا الى دراسة وفهم للحدود التى ينبغى الوقوف عندها لدى الاستخدام فى محو الأمية الأبجدية ، والتعرف على المدى الذى يمكن أن تصل اليه العملية التى تستخدم فيها تلك الوسائل ، لرسم أهداف هذا الاستخدام فى ضوء معرفتنا بذلك المدى .

ربط نظام محو أمية الكبار بالتعليم النظامى :

أثبتت ممارسات الدول بشكل عام أن الربط بين محو الأمية والتعليم العام قد شكل حافزا هاما للأميين الكبار على الالتحاق بفصول محو الأمية ، حيث رأى الأميون الكبار فى نظام محو الأمية بابا مفتوحا على مصراعيه يوصلهم الى سلم التعليم العام ويعوضهم عن فرص التعليم النظامى التى فاتتهم - أو فاتوها - فى الصغر . وقد نجحت فى الاستفادة من هذا الربط بعض الدول النامية مثل فنزويلا والبرازيل .

مواءمة المناهج والمواد التعليمية لحاجات الدارسين الكبار :

من النتائج الرئيسية التى تم الوصول اليها فى كثير من المؤتمرات الدولية والاقليمية مثل مؤتمر طهران ١٩٦٥ ، ومؤتمر اليونسكو عام ١٩٦٥ وغيرهما أن تعليم الكبار ينبغى الا يقتصر على تلقين مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وانما يجب أن يتضمن موضوعات الثقافة العامة والتدريب المهنى ، مع مراعاة فرص العمالة والاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية . ومن التجارب الهامة فى هذا الجانب تجربة منظمة اليونسكو فى دولة الاكوادور عام ١٩٧٤ ، والتجارب التى تمت فى الهند منذ أيام المهاتما غاندى . ولقد كانت مواءمة المناهج والمواد التعليمية لحاجات واهتمامات الدارسين الكبار وظروفهم البيئية والحياتية مبدأ أخذت به كل الممارسات والتجارب فى مختلف أنحاء العالم ، مثلما حدث فى أثيوبيا ومالى وإيران وتنزانيا والهند . وقد أعلنت وحدة التقويم الملحقة بقسم محو الأمية بمنظمة اليونسكو عام ١٩٧٥ انه كلما زاد تركيز المحتوى بصورة وثيقة على المشكلات التى يواجهها الدارسون بالفعل خلال ممارستهم لنشاطهم الانتاجى زادت فاعلية برنامج محو الأمية .

محو الأمية فى إطار المواجهة الشاملة :

هذه الفلسفة تعتبر الأمية ظاهرة اجتماعية مركبة تتمثل فى المجتمع وفى الفرد ، وتشترط للتصدى للأمية توافر المشاركة الجماهيرية والعمل التطوعى ، ومن أهم سماتها التركيز المخطط والمدروس لانتقاء القطاعات الأكثر تخلفا واعطائها الأولوية . وفى الجابون والنيجر وفولتا العليا والعراق وباكستان واسرائيل امتزجت عمليات محو الأمية بحملات من أجل التنمية الشاملة ، كما صارت عمليات محو الأمية فى بعض البلاد من ملامح مشروعات التنمية الزراعية والصناعية . وهناك نواح عديدة من التنمية مثل التثقيف الصحى وتنظيم الأسرة والإرشاد الزراعى ومواجهة الكوارث الطبيعية لعب فيها محو الأمية دورا حيويا فى كثير من بلاد العالم ، مثل غانا ومالى ونيجيريا وكينيا وزامبيا وماليزيا وجواتيمالا وبنما .

اختيار معلمى محو الأمية وإعدادهم وتدريبهم :

على الرغم من أن معلم المرحلة الابتدائية لا يزال العنصر الأساسى

فى معظم برامج محو الأمية ، الا أن بعض التجارب والممارسات أوضحت جوانب سالبة فى استخدامه ، منها أن وقته محدود وأن الكبار بالنسبة له مسئولية ثانوية ، وأنه معتاد على التعامل مع الصغار ومدرب على الطرق التعليمية التى تستخدم للصغار مما يجعل تعامله مع الكبار من الأمور الصعبة . وقد استخدمت مالى وتنزانيا فى حملاتهما الوطنية اشخاصا ليسوا بمعلمين محترفين . وفى إيران استخدم الضباط والجنود من القوات المسلحة بعد تدريب مناسب . كما أن الفتيات الاسرائيليات المجندات اللائى تدربن على العمل كمدرسات قضين مابين ٣٠ الى ٤٠ ساعة اسبوعيا فى التدريس للراغبين من المدنيين .

أما من جهة إعداد المعلمين وتدريبهم للعمل فى محو الأمية فإن أغلب التجارب تدل على فشل الاشخاص غير المعدين للتدريس فى هــذه المهمة . كما انعقد الاجماع على وجوب ان ينتقل التأكيد على التدريب من قبل الخدمة إلى التأكيد على التدريب أثناء الخدمة وكذلك الى البرامج التدريبية التجديدية والانتقـــال من المتابعة التقليديــة الى التوجيــه التربــوى .

محو أمية المرأة :

أظهرت نتائج التقويم لبعض الممارسات والتجارب الهامة فى محو الأمية أهمية وضع برامج وظيفية لمحو الأمية فى مختلف القطاعات النسائية تؤهلهن لتعلم مهارات الاتصال والمشاركة الفعالة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . واتضح فى كثير من البلاد أن هذا الأسلوب أتاح للنساء الإفادة من فرص التعليم النظامى وغير النظامى بصورة لم يسبق لها مثيل . ومن أهم الممارسات فى هذه الناحية : تجربة البرازيل وتجربة ايران وتجربة السنغال .

مدد الحملات وفترات الدراسة اللازمة لمحو أمية الفرد :

أوضحت الكثير من التجارب الميدانية والممارسات التى خاضتها كثير من دول العالم ان النتائج المبهرة التى قد تؤدى اليها بعض حملات محو الأمية السريعة ، التى تساعد الأميين على مجرد التهجى أو التعرف على الحروف ، هى فى الواقع نتائج مظهرية كثيرا ما يترتب عليها ارتداد الى الأمية واهدار للوقت والجهد والمال . وذلك ما أعلنته تجربة إفريقيا الغربية الفرنسية عام ١٩٥١ . وتشير تقارير كثير من حملات محو الأمية فى الدول التى أدارت حملات قصيرة المدى (لم تتجاوز مدة الدراسة فيها أكثر من ثلاثة أو أربعة شهور) إلى أن المسئولين فى تلك الدول اضطروا الى مد فترة الدراسة ، أو إضافة برامج جديدة لمتابعة من يجتازون المراحل الأولى التى كانت أصلا هى الهدف النهائى للحملة ، وهذا ما حدث فى إيران واندونيسيا واثيوبيا .

ومن الملاحظ ان التجارب الناجحة كانت دائما هى الحملات المتأنية والمدروسة والقائمة على الأسس العلمية أولا ، وعلى الحماس بعد ذلك . ومن هذه التجارب تجربة جمهورية رومانيا الشعبية التى كانت مدة الدراسة فيها عامين لتوصيل الدارس الى مستوى يعادل برنامج المدارس الابتدائية ذات الأربع سنوات ، وإستغرقت الحملة ١٠ سنـــوات (خطة خمسية أولى وخطة خمسية ثانية) وكذلك كانت مدة الدراسة لمحـــو أمية الفرد مفتوحة وتتراوح بين ٦ شهور وعامين بحسب ظروف الدارس . وأثبتت التجارب أن كثيرا من الدول – منذ بداية العقد الحالى – اتجهت من فكرة القضاء على الأمية الى تخفيض نسبة الأمية قدرا معينا خلال فترة معينة من السنوات ، كما دلت التجارب على أنه كلما كان القطاع الذى يجرى فيه مشروع محو الأمية أكثر انضباطا – كما هى الحال مثلا فى السجون والجيش والشرطة وغيرها – كلما كانت الفترة اللازمة لمحو أمية الفرد أقصر وعدد ساعات الدراســـة اليومية أكثر .

الحوافز السلبية والايجابية فى محو الأمية :

ازدهر « حافز المشاركة » فى السنوات القليلة الماضية فى محو الأمية ، بحيث أصبح الأميون عناصر نشطة فى العمليات التعليمية وليسوا مجرد أدوات سلبية تتلقى المعارف والمهارات ، ومن أنجح عمليات محو الأمية التى استغل فيها حافز المشاركة ، المشروعات التى تمت فى البرازيل وكولومبيا والمكسيك وجواتيمالا وجاميكا وبورما والكاميرون وفيتنام والصومال وتنزانيا وزامبيا . كذلك يستخدم حافز فتح القنوات بين محو الأمية والتعليم العام فى بعض دول أمريكا اللاتينية وغيرها . ومن الحوافز السلبية الناجحة حرمان العمال والحرفيين والزراع من التراخيص والمساعدات الحكومية ، وشراء الخامات والقروض إن هم ظلوا على أميتهم .

وقد أظهرت جميع الممارسات أهمية حوافز المعلمين والمتطوعين ابتداء من الحوافز المادية الى حوافز الترقى والأولوية فى التوظف وإضافة درجات الى مجاميع الطلاب فى الشهادات النهائية ... الخ . كما حدث ويحدث فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا .

الحد من ارتداد المتعلمين الجدد الى الأمية :

دلت أغلب الممارسات والتجارب التى مرت بها الدول فى محو الأمية على أن وصول الترقى الى المستوى الوظيفى فى التعليم ، وهو مستوى الانطلاق والفهم والتعبير والتحليل والنقد ، هو ضمان مفيد ضد الارتـــداد . ومن وسائل الحد من ارتداد المتعلمين الجدد إلى الأمية استخدام إمكانات الراديو والتليفزيون وصحافة المتعلمين الجدد والكتب التى توضع خصيصا لهم والمكتبات المتنقلة والثابتة . وقد اظهرت جميع التجارب أن مواد القراءة للمتعلمين الجدد يجب أن يعتنى بتبسيطها من حيث اللغة والأسلوب لتمثل الجسر الطبيعى لمرور المتعلم الى مرحلة الانطلاق . وقد كانت هناك تجارب ثرية بالهند والبرازيل واكوادور والمركز الدولى للتربية الأساسية بســرس الليان (أسفك) بجمهورية مصر العربية .

التوصيات

من خلال دراسة تجارب بعض الدول النامية وممارساتها فى مجال محو الأمية ، يوصى المجلس بما يأتى :

* نظرا إلى أن حملات محو الأمية تتطلب لنجاحها الكثير من الانضباط والتنظيم ، فقد أصبح من الضرورى التأكيد على أن يكون تبنى الحملة القومية فى هذا المجال على أعلى المستويات فى الدولة ، كمدخل لأن تتبناها الجماهير العريضة ومؤسسات المجتمع جميعها ، رسمية وشعبية .

* التأكيد على توصية المجلس القومى للتعليم ، بضرورة وجود جهاز رسمى يشرف على عملية محو الأمية وتعليم الكبار ، وأن يضم مجلس إدارة هذا الجهاز ممثلين للأحزاب السياسية ، وأن يتبع الاسلوب ذاته فى المجالس التى تشكل فى المحافظات لهذا الغرض .

* تؤكد كل التجارب القديمة والحديثة فى محو الأمية ، ضرورة عدم الاقتصار على تلقين الأميين مبادىء القراءة والكتابة والحساب ، ووجوب ان تتضمن مناهج محو الأمية موضوعـــات الثقافة العامة والتدريب المهنى ، لذلك فإن مواءمة المناهج والمواد التعليمية لحاجات الدارسين الكبار واهتماماتهم وظروفهم البيئية والمعيشية من المبادىء الهامة ، التى ينبغى أن تراعى فى حملة محو الأمية . ويحسن اجراء محو الأمية فى مواقع العمل كلما كان ذلك ممكنا ، وربط العملية التعليمية ربطا حقيقيا بالعمل وبالتدريب عليه . ذلك انه كلما كان تركيز المحتوى على المشكلات التي يواجهها الدارسون بالفعل فى خلال ممارساتهم لنشاطهم الانتاجى ، زادت فعالية برنامج محو الأمية .

* أثبتت معظم التجارب أهمية ربط عمليات محو الأمية بمشروعات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ولهذا فإنه من المهم أن تصبح حملات محو الأمية من الملامح البارزة لمشروعات التنمية الأخرى ، مثل التثقيف الصحى ، وتنظيم الأسرة والارشاد الزراعى وغيرها .

* بالرغم مما دلت عليه التجارب والممارسات من أنه توجد جوانب سالبة فى استخدام معلم المرحلة الابتدائية فى محو الأمية ، فانه لا يزال الى الآن ، هو العنصر الأساسى فى هذه العملية ، نظرا لإلمامه (عموما) بالجوانب التربوية ، وسهولة تدريبه على التعامل مع الأميين الكبار ، سواء أكان ذلك قبل التخرج أم بعده . لكن من الممكن الاعتماد على أشخاص من خارج مهنة التعليم بعد تدريبهم تدريبا كافيا ، والاهتمام بمواصلة تدريبهم أثناء الخدمة ، والانتقال من المتابعة التقليدية الى التوجيه التربوى .

* من الأهمية بمكان أن يوجه اهتمام اكبر لمحو أمية المرأة . وقد دلت التجارب على أن حملات محو الأمية ، فى القطاع النسائى تستلزم اعداد برامج وظيفية تؤهل الدارسات لتعلم مهارات الاتصال المترتبة على التعليم ، مع المشاركة الفعالة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتصنيف الفئات النسائية المستفيدة من برامج محو الأمية طبقا للمتغيرات المتعلقة بكل فئة ، على أن تضع البرامج الخاصة بمحو أمية المرأة فى اعتبارها الاختلافات الواضحة بين فئات النساء ، من حيث المناطق الجغرافية ، والفئات العمرية ، ومن حيث مهنة الزوج أو رب الأسرة ، ومن حيث وضع المرأة فى الأسرة كرب بيت أو عاملة . الخ ، بحيث تتناسب تلك البرامج مع المحتوى الثقافى الذى تقدم فى إطاره ،

ومع قدرة المرأة على الاستيعاب واهتماماتها واتجاهاتها ، ومع أسلوب حياة الأسرة ، والقيم والعادات السائدة فيها .

* اتباع أساليب الحوار ضمن دروس محو الأمية ، على أن يقوم المعلم بدور المنسق فقط ، ويقوم بمساعدة الدارسين على تحليل الواقع الذى يعيشون فيه والأحداث الجارية ، ثم تستخدم كلمات معبرة عن هذا الواقع فى تعليم القراءة والكتابة ، وفى أثناء ذلك يتحرر الدارسون تدريجيا من الشعور بالعجز .

* إن لب الخبرة الدولية فى حملات محو الأمية يتمثل فى ان الحملات السريعة التى توصل جماهير الأميين الى مستوى (فك الخط) تعطى نتائج ظاهرية ، قد تدعو للانبهار ، ولكن نتائجها المحتومة هى الردة والانتكاس .

لذلك يجب أن توضع خطط محو الأمية على أسس علمية ، وأن تأخذ حظها من النضج ، وأن تحدد مدة الدراسة التى توصل الدارس الى المستوى الوظيفى فى القراءة والكتابة والحساب ومواد الثقافة العامة ، بما يلائم القدرة التحصيلية للدارس الكبير .

ولقد اتضح فى كثير من الدول أن اية حملة لمحو الأمية يلزم لها مابين ٥ سنوات و١٥ سنة ، كما ان مدد الدراسة اختلفت فيها بحسب ظروف اللغة والأوضاع السياسية ومدى الانضباط فى القطاعات المنتقاة من ٦ شهور الى سنتين ، ووصلت فى بعض البلاد الى ٤ سنوات .

* التأكيد على التوصيات السابقة للمجلس فى شأن :

– سد منابع الأمية .

– المدد الزمنية اللازمة لمحو الأمية سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للحملات .

– توزيع الأدوار والالتزامات على مختلف المؤسسات الرسمية والشعبية .

– الحوافز الإيجابية والسلبية للدارسين والعاملين فى مجال الأمية .

– الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الأميين لمحو أميتهم .

– تمويل مشروعات محو الأمية بالقدر الكافى ، وتدبير حسن إدارتها .

* نظرا لأهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به كل من الراديو والتليفزيون فى محو الأمية ، فقد اصبحت الحاجة الآن أكثر إلحاحا لدراسة حدود الاستخدام التعليمى لكل منهما فى محو الأمية ، حتى يمكن أن يؤديا دورهما الحقيقى بعيدا عن صعوبات العملية التعليمية الموجهة الى الأمى أمية كاملة . وهذا الدور يتمثل – كما أثبتت أحدث تجارب الدول – فى تدريب المعلمين والدعوة لحملات محو الأمية وتهيئة المناخ المناسب لها ، وتثبيت المهارات المكتسبة لحماية المتعلمين الجدد من الارتداد وتقديم برامج تتضمن مواد الثقافة العامة .

* ربط نظام محو الأمية – كلما أمكن – بالتعليم العام ، حيث ان ذلك يشكل حافزا للأميين الكبار على الالتحاق بفصول محو الأمية ، باعتبارها بابا مفتوحا يوصلهم الى سلم التعليم النظامى ، ويعوضهم فرص التعليم التى فاتتهم فى الصغر .

* فيما يتعلق بعدم الارتداد للأمية يوصى المجلس بالآتى :

– عدم الاكتفاء بإعطاء الأمى الكبير جرعة سريعة لتوصيله إلى مرحلة فك الخط ، اذ لابد من توصيله فى خلال فترة دراسية معقولة الى مرحلة الانطلاق فى القراءة والكتابة الصحيحة .

– اشتراك وسائل الاتصال (الراديو والتليفزيون والصحافة) فى الحد من الارتداد ، بتقديم مواد تعليمية وبرامج تسهم فى تثبيت المهارات التى اكتسبها الدارس وتساعد على تنميتها .

– نشر المواد التعليمية (كالكتب والكتيبات والنشرات البسيطة والكتابات المتدرجة) التى تساعد على إيصال الأمى الى مراحل أعلى فى القراءة والكتابة ، وتزويده بمعلومات جديدة وثقافة مفيدة .

– اتباع المناهج والطرق التعليمية القائمة على أسس علمية والتى سبق اختيارها وثبت نجاحها فى محو أمية الكبار .

– إصدار صحف مبسطة محلية أو تخصيص صفحات أو ملاحق للصحف الجارية مع تنويع هذه الملاحق بحسب جهة التوزيع ، على أن تشتمل على معلومات لتحسين الصحة ، والارتفاع بمستوى المعيشة ، وتحسين العمل الزراعى والتوعية الوطنية وغيرها .

ان يأخذ مشروع المجلس السابق إعداده عن الحملة القومية لمحو الأمية طريقه الى التنفيذ ، مع أخذ التوصيات المشار اليها فى الاعتبـــار ، وأن يكون أحد البدائل فى تنفيذ المشروع وضع خطة تنفيذية لخفض نسبة الأمية فى مدة زمنية مناسبة .

خطة إعلامية للدعوة لمحو الأمية على المستويين المركزى والمحلى

مشكلة الأمية من المشكلات المزمنة التى يعانى منها مجتمعنا ، والتى تشغل بال المهتمين بقضايا الوطن ، من حيث انها تؤثر تأثيرا مباشرا فى بناء الإنسان المصرى ورفع مستواه ، أو من حيث تأثيرها السلبى على خطط التنمية .

ولما كان العمل فى مجال الأمية يتضمن جوانب متعددة فنية وادارية وتنظيمية فقد أعدت هذه الدراسة حول تصور لخطة إعلامية للدعوة لمحو الأمية على المستويين المركزى والمحلى مستهدفة التعريف بأهمية الدعوة فى القضاء على الأمية مع الأخذ فى الاعتبار الاستفادة من التراث الانسانى وتجارب وممارسات الدول الأخرى فى هذا المجال ، وإلقاء الضوء على الجماهير المستهدفة فى حملات الدعوة ، ووسائل وأدوات الاتصال المختلفة التى يمكن استخدامها تحقيقا للأهداف المرجوة والأساليب التى يمكن اتباعها فى هذا الشأن .

لمحة تاريخية :

يعرض هذا البحث لتاريخ الدعوة من أجل العلم ومحاربة الجهل عبر المراحل التاريخية المختلفة فتناولت الدراسة الأساليب والممارسات المختلفة فى مجال الدعوة ، وكذا الوسائل التى استخدمت فى ظل الحضارات المصرية القديمة والصينية والهندية والرومانية واليونانية ثم العصر القبطى فى مصر ، وانتقلت بعد ذلك الى العصر الإسلامى فأشارت الى الرسول الكريم باعتباره أول من نادى بتعليم الصغار والكبار والنساء والرجال ، ودعا الى مصاحبة العلم للإنسان من المهد الى اللحد ، واستطردت فى عرض مضامين وأساليب الدعوة لمحو الأمية وتعليم الكبار عند الأمويين والعباسيين ، ثم عهود ظهور الدول الاسلامية شبه المستقلة عن الخلافة مثل الدولة الإخشيدية والطولونية والفاطميـــة ... الخ .

كما تناولت الدراسة بعض المراحل التاريخية فى أوربا وألقت الضوء على العديد من المفكرين والفلاسفة الذين كان لهم شرف الدعوة الى التعليم ومحاربة الجهل .

ثم أبرزت الدراسة كيف توج الجهد الانسانى فى هذا المجال بالإعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨ حيث نصت المادة ٢٦ منه على أن التعليم حق لكل انسان ، وما تأكد مرة أخرى خلال توصيات المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقد بمدينة طهران فى مايو ١٩٦٨ .

وأخيرا أبرزت الدراسة ما ورد فى دستور ١٩٧١ من النص على أن « محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » فضلا عما جاء فى برنامج العمل الوطنى سنة ١٩٧١ ، ثم ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ .

التجربة المصرية

أولا : تجربة سنة ١٩٦٨ :

استعرضت الدراسة التجربة المصرية فى مجال الحملات الإعلامية لمحو الأمية ، ودورها فى دعم الجهود التى تبذل فى هذا المجال ، حيث انها عامل أساسى وفعال لتهيئة المناخ المناسب للعمل ، وظهر ذلك جليا فى تنظيم حملات الدعاية الموسمية التى تسبق عمليات افتتاح مراكز محو الأمية ، وتواكب سير الدراسة ، وكذلك فى الأساليب الإعلامية التى

تعد سنويا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى واليوم العربى لمحو الأمية .

وقد أفردت الدراسة جانبا منها للتجربة التى قامت بها وزارة التربية والتعليم فى هذا المجال فى صيف عام ١٩٦٨ والتى أطلق عليها مشروع استثمار الشباب فى مكافحة الأمية خلال العطلة الصيفية .

ويتلخص الإطار العام لهذه التجربة المختارة فيما يأتى :

(أ) تحديد الهدف من المشروع :

والذى تمثل فى نشر الوعى لدى المواطنين بخطورة الأمية وإثارة دوافع الأميين للتعليم وإتاحة الفرصة للطلاب للمساهمة فى علاج مشكلات مجتمعهم وعلى رأسها مشكلة الأمية .

(ب) نطاق المشروع والمدة المحددة للتنفيذ :

وقد خطط على أساس تنفيذه أثناء الإجازة الصيفية من كل عام واقتصر التنفيذ على خمس محافظات كبداية على أن تزاد المحافظات تدريجيا بحيث تشمل الجمهورية كلها .

وقد استهدف المشروع فتح عشرة مراكز لكل محافظة من المحافظات المختارة يعمل بكل منها عشرة من الطلبة بقيادة رائد ثقافى .

(جـ) مجالات العمل وخطوات التنفيذ :

تم إنشاء غرفة عمليات مركزية بالوزارة بقيادة وكيل الوزارة المختص وضمت ثلاثة من القيادات العاملة فى مجالات محو الأمية وزعت عليهم المحافظات الخمس كضباط اتصال ، واستخدمت فى عمليات الدعوة والإعلام وسائل متعددة منها الاتصال المباشر بالقادة المحليين والاستعانة برجال الدين ، وإعداد مجموعة من الشعارات والملصقات كما استخدمت الأفلام الثابته والمتحركة ، وعقدت الندوات وأجريت الأحاديث التثقيفية ، وعرضت المسرحيات الهادفة ووزعت النشرات التى حررها المثقفون بالمنطقة ، وانتشرت صحف الحائط فى كافة مناطق التجربة ، كما قام التليفزيون والاذاعة بتسجيل بعض مناشط العمل وتمت إذاعتها بالاتفاق مع غرفة العمليات المركزية .

(د) تقويم المشروع :

استخدمت مجموعة من أدوات التقويم ووسائله أسفرت عن النتائج التالية :

- البداية الناجحة نظرا للتخطيط الجيد والجدية والتعاون بين المسئولين .
- تجاوب المؤسسات والتنظيمات المحلية .
- استجابة الأهالى للحملة الإعلامية ، وتمثل ذلك فى تشكيل لجان من الأهالى قامت بعمليات الحصر والدعوة ومتابعة انتظام الدارسين .
- استقرار الفصول وقلة عدد المتسربين منها .
- اسفر التقويم عن أهمية إيجاد تنظيم إعلامى دائم لمحو الأمية على المستويين المركزى والمحلى .
- أهمية إعداد وتدريب الطلبة والمنفذين بالمشروع .
- كان المفروض أن يستمر هذا المشروع عدة سنوات حتى يؤتى ثماره أو يقوم بتنفيذه فئات أخرى غير الطلاب ، ولكن اقتصر التنفيذ على النتائج التى أسفر عنها فى صيف العام الذى أجرى فيه كتجربة استطلاعية .

ومن هنا تتضح أهمية الاستمرار فى مثل هذه المشروعات حتى تحقق الهدف منها .

ثانيا : تجربة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية :

وقد تميزت هذه التجربة بأنها كانت قائمة على التخطيط العلمى وتحديد المسئولية من خلال القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٨ وكذا أحكام الهياكل التخطيطية والتنفيذية المتمثلة فى المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ومجالس محو الأمية بالمحافظات ، وتتلخص هذه التجربة فيما يأتى :

- تشكيل خمس لجان فنية من بينها لجنة للدعوة والاعلام .

- قام المجلس بتحديد دور الأجهزة المختلفة في مجال الدعوة والإعلام لمحو الأمية والتي تتمثل في : الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي وأمانة الشباب ، ولجان الاتحاد الاشتراكي بالمحافظات ، وزارة المواصلات ، وزارة النقل ، بالجامعات ، هيئة الاذاعة والتليفزيون ، هيئة السينما ، الثقافة الجماهيرية والإعلام الداخلي ، وزارة الأوقاف وشئون الأزهر .

ولما كان المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية قد قام بإعداد خطة قومية لمحو الأمية ، فقد اهتمت بها أجهزة الإعلام المختلفة وبخاصة الصحافة ، حيث لعبت دورا بارزا في الدعوة والإعلام لمحو الأمية من خلال تناولها للخطة القومية ، كما تم تشكيل اللجان الفنية المتخصصة للدعوة والاعلام في كثير من المحافظات .

ثالثا : مشروع الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية التي أقرها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا :

تناول مشروع الحملة القومية لمحو الأمية الذي وافق عليه المجلس في دوراته السابقة تصورا عاما لخطة إعلامية تسبق وتواكب الحملة القومية المقترحة وركزت على أهمية الدعوة والاعلام في هذا المجال ، كما تناولت الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا الشأن كالراديو والتليفزيون والأفلام السينمائية ، والمحاضرات والندوات والملصقات واللوحات والشعارات والصحافة ... الخ .

كما اشارت الدراسة الى أهمية الاستعانة بفريق من الاخصائيين في تعليم الكبار والإعلام لإعداد البرامج الاعلامية المطلوبة ، مركزيا ومحليا ، وذلك بما يحقق إيقاظ الوعي الجماهيري بقضية الأمية وكسب الثقة في جدية الحملة ، وتقديم الانجازات والنماذج المشرقة للجماهير ، كما حددت الدراسة الوزارات والهيئات والمؤسسات التي يمكن أن تلعب دورا في مجال الدعوة والإعلام لمحو الأمية .

أهداف الدعوة والاعلام لمحو الأمية :

الأهداف الأساسية للدعوة والاعلام في مجال الأمية هي في غايتها النهائية تحريك كافة شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة وتوعيته وتحديث رؤيته للمشكلة وإعلامه بخطورتها والكشف عن الممارسات المختلفة وتحييد الممارسات القائمة على التخطيط العلمي مع خلق رأي عام متفهم ومساند ومتحمس للعمل من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة .

وسائل الدعوة والاعلام وخصائص كل منها :

ذهبت الدراسة إلى تقسيم وسائل الإعلام عموما إلى ثلاثة انواع هي :

الوسائل المكانية ، والوسائل الزمنية ، والوسائل المكانية الزمنية ، ويقصد بالوسائل المكانية تلك التي تشغل حيزا في مكان كالمطبوعات والصور والفنون التشكيلية ، وهي جميعها وسائل بصرية أو منظورة .

أما الوسائل الزمنية فهي التي تتسلسل في وقت زمني كالاذاعة والأحاديث المسموعة وهي وسائل شفوية أو مسموعة . وتعتبر الأفلام الناطقة والتليفزيون والمحادثات الشخصية المباشرة وسائل مكانية زمنية لأنها تشغل حيزا مكانيا ووقتا زمنيا في آن واحد ، وهي وسائل بصرية وسمعية .

ولكل وسيلة من هذه الوسائل مميزاتها وعيوبها ، فالوسائل المكانية كالكتاب والصحيفة لها مميزات هامة تجعلها تتفوق على بعض الوسائل الأخرى ، فالقارىء يستطيع السيطرة على الوسيلة بالطريقة التي تلائمه كأن يقرأ بالسرعة التي تناسبه ، ويعيد ويراجع ما قرأة في أي وقت يشاء . كما إن للصفحة المطبوعة تأثيرها الشديد على المواطنين ، ولا غرابة اذا قلنا ان عددا من الأميين في مصر يشترون الصحف ليقرأها لهم بعض المتعلمين .

أما الوسائل الزمنية السمعية كالأذاعة فهي تتفوق على العديد من الوسائل الأخرى حيث انها تنفرد بالسبق وأولوية النشر ، كما أنها

تناسب قليلى الحظ من الثقافة بل والأميين أنفسهم حيث يمكن تطويع الأداء الاذاعى لخدمة الرسالة الاعلامية المطلوبة .

ومع ذلك فمن عيوب الاذاعة أنها لا تمنح المستمع تلك السيطرة على الوسيلة فالمستمع مقيد بموعد البث الاذاعى ، كما لا يستطيع أن يطلب من المذيع إعادة ما يقول أو أن يقرأ بسرعة معينة .

أما الوسائل السمعية البصرية كالأفلام والتليفزيون فهى تمتاز بتأثيرها القوى والفعال بحكم وجود الصورة وحيويتها وواقعيتها واقترانها بالصوت المعبر الفعال ، ولكن من عيوب هذه الوسائل قلة انتشارها وارتفاع تكلفتها وعدم وصول الإرسال التليفزيونى الى بعض الجهات .

وخطة الدعوة والاعلام فى مجال محو الأمية ، عليها بعد ذلك أن تستفيد من كافة الوسائل المتاحة مراعية فى ذلك العادات والتقاليد وكذلك الفروق الفردية بين الأفراد والجماعات المختلفة بما يحقق الاختيار الأمثل للوسائل المناسبة فى الوقت والمكان المناسب .

الجماهير المستهدفة فى حملة محو الأمية :

أشارت الدراسة الى أن الدعوة والإعلام فى حملات محو الأمية لا توجه فقط الى جمهور الأميين ولكنها تستهدف كافة أفراد المجتمع وبالتالى فقد قسمت الجماهير الى :

أولا : جمهور القادة .

ثانيا : جمهور المثقفين .

ثالثا : جمهور الأميين .

ثم تناولت كل جمهور على حدة من خلال المحاور الآتية :

– الهدف من الحملة الاعلامية الموجهة لكل منهم .

– الوقوف على سمات وخصائص الجمهور المستهدف للاستفادة منها فى الحملة .

– وسائل وأساليب الاتصال بكل جمهور .

– تحديد المشكلات والقضايا التى يمكن استخدامها لتحقيق أهداف الحملة .

مراحل الدعوة وإمكاناتها :

تبدأ مراحل الدعوة بلفت النظر وإثارة الاهتمام ، ثم القضاء على الاعتراضات والمخاوف ، فتحديد الأعمال والمهام لكل من المتعلمين والأميين ، فتتبع سير العمل فى المواقع المختلفة مع المحافظة على مستوى الحماس ، وتعديل المسار كلما كان ذلك مطلوبا ، مع التقويم المستمر لبرامج الدعوة وقياس تأثيرها على الجماهير المستهدفة ، ومعرفة المعوقات والمشكلات التى تنشأ وعلاجها فى الوقت المناسب ، ثم تقديم عالم الكتب ومواد القراءة للمتعلمين الجدد وحثهم على استخدام مهارتى القراءة والكتابة ودعوتهم للاستمرار فى التعليم .

وهناك عدد من الأجهزة والمؤسسات التى يمكنها أن تلعب دورا فى تنفيذ خطة الدعوة والإعلام لمحو الأمية وبخاصة التابعة منها لقطاعى الثقافة والاعلام .

وقد سبق أن أوضحت الدراسة التى وافق عليها المجلس بشأن تصور الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية ، أن الدور الذى ينتظر أن يقوم به هذان القطاعان على الوجه المطلوب لتحقيق أهداف الدعوة والاعلام يجب أن يتم ضمن العمل الأصلى والمسئوليات الملقاة على عاتق تلك الأجهزة والمؤسسات دون أن تتحمل الدولة أية أعباء مالية إضافية تدرج فى موازنتها ، وهذا ينطبق أيضا على معظم الأجهزة التى يمكن ان تسهم فى الدعوة لمحو الأمية خارج نطاق قطاعى الإعلام والثقافة . وحصرت الدراسة الجهات التى يمكن أن يكون لها دور فى حملات الدعوة على النحو التالى :

– الاذاعة والتليفزيون .

– الهيئة العامة للاستعلامات .

– هيئة السينما .

- الثقافة الجماهيرية .
- المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- وزارة الاسكان والتعمير .
- وزارة الأوقاف وشئون الازهر .
- وزارة الشئون الاجتماعية .
- وزارة الزراعة .
- الاتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية .
- مراكز الإعلام الريفى .
- وزارة النقل والمواصلات .
- وزارة الصحة .

التخطيط لبرامج الدعوة والإعلام :

أشارت الدراسة الى بعض المبادئ التى يجب أن ينبنى عليها التخطيط لبرامج الدعوة على النحو التالى :

المبدأ الأول : أن يستهدف البرنامج التعبئة العامة على المستويات كافة ، مركزيا ومحليا .

المبدأ الثانى : أن برنامج الدعوة يستهدف الجماهير كافة وليس الأميين فقط .

المبدأ الثالث : ان يستهدف البرنامج إقناع الجماهير بخطورة الأمية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

المبدأ الرابع : اقناع الجماهير بأن لكل مواطن دورا فى حملة محو الأمية ، أميا كان أو متعلما .

وعلى ضوء هذه المبادئ يتم تخطيط الحملة من خلال تحديد :

- نوع الجمهور والهدف من التوعية الموجهة اليه .
- صفات وخصائص الجمهور ذات الدلالة فى التوعية .
- معرفة وسائل الاتصال التى تتناسب مع الجمهور المستهدف .

إدارة برنامج الدعوة والاعلام :

أشارت الدراسة الى أهمية إعداد منهج متكامل للعمل على النحو التالى :

١ - تشكيل لجنة فنية متخصصة لتنظيم العمل وإدارته على المستوى المركزى ولجان محلية بالمحافظات .

٢ - مهمة هذه اللجان واختصاصاتها :

- وضع وإقرار خطة الدعوة ومراحلها الزمنية .
- التنسيق بين الجهود المختلفة بما يحقق أهداف الدعوة .
- تقدير موازنة خاصة للخطة ومصادر تمويلها ورسم سياسة المعونة المالية أو الفنية فى هذا الشأن .
- الاشراف والمتابعة والتقويم فى كل مراحل العمل .

٣ - خطوات التنفيذ :

- يتم وضع برنامج زمنى لتنفيذ الخطة الإعلامية مع مراعاة أولويات التنفيذ .
- تحديد الفئات والتجمعات التى توجه اليها برامج الدعوة .
- تحديد الإمكانات المتوفرة والأجهزة المتاحة فى هذا الشأن .
- تحديد الأماكن والقاعات التى يمكن استغلالها فى برامج الدعوة .
- تحديد الهيئات التى يمكن أن تعاون بخبراتها الفنية وإمكاناتها المادية .

أهداف الخطة :

إلى جانب التوعية بخطورة المشكلة وضرورة استفادة الأميين من الفرص التى تتاح لمحو أميتهم يجب على الخطة ان تستهدف :

- تعريف المواطنين بالتشريع والمسئوليات التى يضعها على كامل الأطراف المعنية .
- التعريف بالقرارات والتوصيات التى تصدر عن الجهاز المركزى المسئول عن محو الأمية والأجهزة المحلية المماثلة والإعلام عنها .
- التعريف بمراكز الدراسة ومواقعها ومواعيد العمل بها .
- إلقاء الضوء على خطط الدراسة والمناهج التعليمية والمواد التى تدرس .

- تشجيع الهيئات والتنظيمات والأحزاب للمشاركة فى حملات الدعوة .

شروط الدعوة :

ويجب أن تتميز برامج الدعوة بالآتى :

- الانتظام والثبات والاستمرارية .

- ان تشمل فئات الشعب كافة .

- ان تخاطب كل فرد وأن تصل الى عقله ووجدانه .

- ان تخاطب المستويات المختلفة من الذكور والإناث .

التوصيات

وفى ضوء هذه الدراسة أوصى المجلس بالتوصيات الآتية :

أولا : فى تخطيط الدعوة :

* ضرورة وضع خطة متكاملة للدعوة لمحو الأمية على المستوى القومى وعلى المستوى المحلى تسبق وتواكب الحملة القومية لمحو الأمية او أى مشروع لمحو الأمية ، على أن تكون هذه الخطة علمية وموضوعية وترتبط ارتباطا حقيقيا بالخطة القومية والخطط المحلية على مدى مراحلها المختلفة .

* ان يراعى عند التخطيط تحقيق الهدف الاستراتيجى لخطة الدعوة والإعلام فى مجال محو الأمية ، وهو الوصول الى تحريك كافة شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة ، وتوعيته وتحديث رؤيته للمشكلة ، وإعلامه بخطورتها ، وأنه للوصول الى هذا الهدف الاستراتيجى لابد من تحقيق مجموعة أهداف تكتيكية مثل إبراز أهمية التعليم وتعديل بعض المفاهيم الخاطئة وإبراز الاطار الدينى والدعوة الى الاستمرار فى التعليم واللحاق بعصر التكنولوجيا وغير ذلك .

* أهمية الاستفادة عند تخطيط الدعوة لمحو الأمية سواء على المستوى المركزى أو المحلى من التراث الانسانى مثل دعوة قدامى الفلاسفة والدعوة الإسلامية للتعليم والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

* ضرورة الانتفاع من التجارب والممارسات والخبرات التى تمت فى مجال الدعوة لمحو الأمية فى الدول الأخرى بما يتفق مع ظروف مصر الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، كما أنه يمكن الاستفادة بالجهود التى بذلت محليا قبل ذلك وتلافى أسباب القصور فى عدم تحقيق أهدافها .

* العمل على أن توزع الأدوار فى خطة الدعوة على جميع الأجهزة المعنية بالدعوة والإعلام توزيعا يضمن حسن الأداء وتحقيق الاهداف مع مراعاة التنافس والتكامل بين هذه الأجهزة .

ثانيا : فى إدارة الدعوة :

* أهمية وجود وحدة أو كيان متخصص فى مجال الدعوة والإعلام يلحق بالجهاز المنوط به تخطيط وتنفيذ ومتابعة الحملة القومية لمحو الأمية - وكذلك الجهاز المنوط به هذا العمل على مستوى كل محافظة - على أن يضم هذا الكيان إعلاميين وتربويين وغيرهم من الفئات التى يرى الاستفادة بفكرها وجهدها .

* أهمية الإدارة العلمية لبرامج الدعوة من خلال منهج علمى متكامل مع مراعاة الإشراف والمتابعة والتقويم فى كافة المراحل .

* الالتزام بالاطار الذى تحدده الخطة الإعلامية بحيث يرجع للجهاز القومى لمحو الأمية أو للجهاز المناظر فى كل محافظة فى إبراز الأنشطة الجادة والبعد عن المشروعات المظهرية أو الوهمية ضمانا لدعم الثقة بين الاعلام والجماهير فى هذا الصدد .

* التأكيد على أن تكون برامج الدعوة بمثابة نوع من التعبئة العامة التى يجب أن تتم على المستوى المركزى والمستويات المحلية حتى القرى والكفور ، ولابد أن تستهدف كافة الجماهير من قادة ومثقفين وأميين .

* مراعاة الاستمرارية والجدية فى جميع عمليات الدعوة فى إطار الخطة العامة ، والخطط والمشروعات المحلية .

ثالثا : فى برامج الدعوة :

* التأكيد على الحقائق الموضوعية فى برامج الدعوة والإعلام لمحو

الأمية من حيث مضمون الوسائل الإعلامية التى ينبغى أن تتجه نحو تحقيق الهدف الموحد الذى يراد من خطة الدعوة .

* اهمية ربط برامج الدعوة الموجهة للأميين بدوافعهم الدينية والاجتماعية والنفسية وكذلك بمصالحهم الاقتصادية الفردية على وجه الخصوص .

* ربط برامج الدعوة الموجهة لجمهور المتعلمين بالنواحى القومية والجوانب الدينية والاجتماعية والانسانية والسياسية .

* مراعاة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية التى تسود قطاعات المجتمع فى شكل برامج الدعوة وفى محتواها .

* أهمية أن تكون برامج الدعوة منتظمة ودائبة ومتطورة كما لابد لها من مخاطبة كافة المستويات من ذكور وإناث وأن تصل الى قلوبهم وعقولهم .

* أهمية الاستفادة فى إعداد برامج الدعوة لمحو الأمية التى تبث من خلال الراديو والتليفزيون باصحاب الخبرات التربوية والتعليمية مع الخبرة بالعمل الاذاعى والإلمام بفنونه والوعى بأصول المخاطبة والإدراك لواقع الجماهير المستهدفة .

* إشراك ممثلين أو عينات لجماهير الشعب بمختلف فئاته فى وضع بعض تفاصيل برامج الدعوة لكى تكون واقعية ومؤثرة .

رابعا : فى دور الأجهزة المعنية :

* ان نداء يوجه من السيد رئيس الجمهورية الى المواطنين على اختلاف فئاتهم عند بدء حملة قومية لمحو الأمية لهو خير دعوة يتبناها المواطنون ويعتبرونها دستورهم فى هذا المجال ، ويكرر النداء ويركز عليه بصفة مستمرة وكذلك يمكن أن يفعل كل محافظ فى محافظته وكل قائد فى موقعه عند بدء الحملة أو بدايه أى مشروع لمحو الأمية .

* أهمية الاستفادة القصوى من كافة الأجهزة والهيئات التى يمكن أن تلعب دورا فى مجال الدعوة على المستوى المحلى مثل المساجد والكنائس وفروع الأحزاب والكليات الجامعية الاقليمية والمدارس والمعاهد ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم وقوافل الثقافة الجماهيرية ومراكز التثقيف الصحى والارشاد الزراعى والمراكز الاجتماعية ومراكز الاعلام الريفى والاستعلامات والنوادى والنقابات والجمعيات والروابط والمصانع وغيرها ، وذلك بالاضافة الى الأجهزة القومية الأساسية للدعوة مثل الصحافة والراديو والتليفزيون والسينما بالاضافة الى دور كل من الوزارات المعنية ومؤسساتها فى هذا الشأن .

* التوصية لدى اتحاد الاذاعة والتليفزيون بالتوسع فى إنشاء الاذاعات المحلية فى كافة المحافظات ، اذ ستحدث هذه الإذاعات فى مجال الإعلام لمحو الأمية من كافة جوانبه وبشتى الوسائل ، ثورة حقيقية فى كل اقليم أساسها الضرب على الأوتار الحساسة فى هذا الشأن بصفة مستمرة .

خامسا : فى إعداد القائمين بالدعوة :

* ضرورة تدريب القائمين بالدعوة تدريبا هادفا سواء منهم من يرشحون للعمل على مستويات الاتصال الجماهيرى أو الاتصال المباشر مع توعيتهم بمختلف جوانب وأبعاد المشكلة ، ومن الفئات التى يجب التركيز عليها فى هذا الشأن ، العاملون فى الاذاعة والتليفزيون والصحفيون ورجال الدين والمرشدون الزراعيون والمثقفون الصحيون والممرضات والأطباء والاخصائيون الاجتماعيون والقادة المحليون وغيرهم . وفى جميع الأحوال يراعى اختيار من يكون لديهم الاستعداد لهذا العمل الذى يتسم بالحساسية الشديدة ، من حيث علاقته بالتقاليد والعادات والظروف الاجتماعية ودوافع الأميين للتعليم وخصائصهم النفسية والاجتماعية .

سادسا : فى أساليب الدعوة ووسائلها :

* اختيار الأساليب التى تناسب كل جمهور مستهدف وكذلك المحتوى الاعلامى الذى يناسب كل جمهور على حدة ويتفق مع اهتماماته وثقافته .

* أهمية استثار الدوافع الوطنية لدى قيادات الأحزاب السياسية على مختلف المستويات وكذلك بالنسبة للتنظيمات النقابية وغيرها للإسهام بدورها فى الدعوة لمحو الأمية .

سابعا : فى مجال الدعوة لسد منابع الأمية :

* التأكيد على أن تستهدف الدعوة والإعلام ليس فقط الوصول الي تعليم الاميين الكبار بل لابد من أن يكون لها دورها البارز فى سد منابع الأمية من خلال التعليم الابتدائى ، سواء فى استيعاب من يصلون إلى سن الإلزام أو عدم تسرب بعض التلاميذ من المدارس أو رفع مستوى الأداء .

ثامنا : فى مجال التمويل :

* التأكيد على أهمية تطويع بعض برامج الراديو والتليفزيون ووسائل الاعلام الداخلى المختلفة الأغراض لأهداف الدعوة لمحو الأمية بما لا يتطلب تخصيص موازنات إضافية لهذه البرامج .

تاسعا : فى تقويم برامج الدعوة :

* ضرورة وجود نظام علمى وتطبيقى لتقويم ولقياس أثر مختلف البرامج الموجهة للدعوة لمحو الأمية والوسائل الإعلامية على مدى مراحل الخطة لضمان تعديل المسار أولا فأولا .

عاشرا : فى الدراسات والبحوث المتعلقة بالدعوة لمحو الأمية :

* أن تتولى كليات الاعلام إجراء دراسات وبحوث علمية فى مجال الدعوة لمحو الأمية باعتبار أن الأمية تصيب أكثر من نصف المجتمع الذى يتعامل معه إعلاميا خريجو هذه الكليات ، وبحيث تتناول هذه الدراسات والبحوث جوانب تطبيقية ميدانية ، فضلا عن اتجاه بعض الرسائل العلمية الى هذا الميدان .

* أن تجرى دراسات تطبيقية وإحصائية وتقويمية فى أقسام البحوث بالأجهزة الإعلامية الأساسية وهى : الاذاعة والتليفزيون والصحافة وغيرها .

* الاستفادة من الدراسات والبحوث فى مجال الدعوة لمحو الأمية التى تجرى فى المراكز المتخصصة مثل المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار بسرس الليان والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والمركز القومى للبحوث التربوية والإدارة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة التربية والتعليم .

الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢

نحو سياسة مستقبلية لتعليم الكبار

أصبح مصطلح « تعليم الكبار » فى عصرنا الحاضر يعنى مجموعة الأنشطة التى تهدف إلى إحداث التكييف الاجتماعى والتصعيد التدريجى للقدرات الفنية والثقافية فى المجتمعات المتقدمة ، كما يعتبر أداة من أدوات التغيير النوعى - فى سياق عمليات التنمية - بالنسبة للمجتمعات النامية ، ومن هنا تعد حركة تعليم الكبار أساسية فى عالم اليوم ، وبخاصة اذا نظرنا الى هذا التعليم فى إطار حركة التعليم الرسمى الذى لا يستوعب كل السكان حتى الآن ، والذى لايزال يعانى من ثغرات ونقاط ضعف حتى فى أكثر الدول تقدما .

مبررات الدراسة :

هناك اعتبارات اساسية ينبغى مراعاتها فى دراسة موضوع تعليم الكبار ومنها :

– ان هناك حركة عالمية لتعليم الكبار ينبغى ألا نكون فى مصر بمعزل عنها ، خاصة ونحن فى عصر يتسم بالتغيير السريع .

– أن مصر تعد من أولى الدول التى لها تاريخ طويل وحافل فى مجال تعليم الكبار بمفهومه الحديث ، فضلا عن انتشار مئات المؤسسات التى تعمل فى هذا المجال فى طول البلاد وعرضها .

– أن اختلاط المفهوم بين محو الأمية وتعليم الكبار قد أثر على جهودنا فى محو الأمية من حيث انه فرض علينا حدودا متواضعة لطموحنا فى رفع المستوى التعليمى والفكرى والثقافى والتدريبى للمواطن المصرى ، كما أنه صرفنا ايضـــا عما يطلق عليه « أمية المثقفين » .

– أن تعليم الكبار يسير فى مواقع كثيرة منه جنبا الى جنبا مع الجهاز التربوى النظامى القائم ، ومن ثم فالعلاقة بينهما علاقة عضوية وتكاملية تصور فى مجموعها منظور النظام التعليمى فى مجتمعنا الذى ينبغى الا يعتمد فى هذه المرحلة من تاريخه على التعليم النظامى والأكاديمى دون غيره فى إعداد القوى البشرية وتطويرها .

– ان تعليم الكبار فى مجتمعنا استجابة لرغبات مجموعات من الأفراد لرفع مستواهم الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى ، مما جعل مؤسساته تعمل فى ايقاع منفرد ، وينبغى أن يرد الى طريقه السليم القائم على الواقعية الموضوعية والتنسيق بين هذه المؤسسات من حيث الهدف والمجال والأسلوب والوسيلة .

– إن مصر لها فى المرحلة الحالية خططها الطموحة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وهذه الخطط لا يمكن تحقيقها بنجاح مع وجود نسبة كبيرة من أنصاف الأميين ، بالاضافة الى انخفاض مستويات التأهيل والمهارة . وكلها عوامل تؤثر سلبا على الانتاج والخدمات .

– اننا نعيش فى عصر تفجر المعرفة والثورة التكنولوجية ، مما يجعل من المستحيل ان نقدم لأى انسان – مرة واحدة – كل ما سيحتاج اليه فى مستقبل حياته المهنية الطويلة ، مما يدفعنا الى التأكيد على أهمية تطوير التعليم والتأهيل والتدريب بما يتناسب وطبيعة التطور المطلوب .

– ان المعدل العالى للزيادة السكانية والتغيرات الاجتماعية المستمرة والزيادة الهائلة فى الإقبال على التعليم بمراحله المختلفة ، كل هذا يستلزم البحث عن صيغ وأساليب تعليمية جديدة تستهدف توسيع الخدمات التعليمية ، خارج إطار التعليم النظامى .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ينقسم الموضوع أربعة أجزاء رئيسية على النحو التالى :

– المفاهيم والاتجاهات .

– العنصر البشرى فى تعليم الكبار .

– تحليل الخبرات المستفادة من نماذج بعض النظم والمؤسسات والبرامج الخاصة بتعليم الكبار فى مصر .

– الخاتمة .

أولا – المفاهيم والاتجاهات :

استعرضت الدراسة التعريفات التى تناولت المفهوم الحديث لتعليم الكبار سواء كانت هذه التعريفات صادرة من أفراد أو هيئات أو منظمات أو دول ، وانتهى هذا الاستعراض الى أن هناك اتجاهين اساسيين فى هذا الشأن ، أحدهما ينظر الى تعليم الكبار نظرة ضيقة ومحدودة ، حيث يقتصر على نشاط محو الأمية ، ويسود هذا الاتجاه بين الدول التى ترتفع فيها معدلات الأمية ، والاتجاه الثانى ينظر الى تعليم الكبار باعتباره مجالا مختلفا عن محو الأمية ، يهدف الى تنمية حياة الفرد

والمجتمع ، ويعبر هذا الرأى بالطبع عن المجتمعات التى تجاوزت مرحلة محو الأمية .

وقد تبنت هذه الدراسة اتجاها وسطا من خلال الأسس الآتية :

– ان نسبة الأمية فى مصر لا زالت مرتفعة .

– ان التعليم الإلزامى عندنا لم يستوعب بعد كل الملزمين .

– ان التعليم الاساسى الذى بدأ تطبيقه سيظل يعانى من مشكلات الاستيعاب والتسرب نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى لاتزال قائمة .

– اننا نسعى الى تطوير حياتنا من جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعلمية مما يقتضى الاستفادة من التراث الثقافى والحضارى ، فضلا عن استيعاب منجزات العصر العلمية وتطبيقاته التكنولوجية . فالتصور الذى تبنته الدراسة ينبع من أن حركة تعليم الكبار المصرية يجب أن تتضمن نشاط محو الأمية كمجال من مجالات تعليم الكبار ، وفى الوقت ذاته تتشعب لتشمل أمورا كثيرة ، ولتحقق اهدافا مختلفة تفى بطموح بلادنا وحاجات الأفراد .

تعريف الكبير :

« الكبير » الذى يدخل فى إطار مفهوم تعليم الكبار فى مصر واحد من أربعة :

– الشخص الذى تجاوز السن المدرسية ، ولم يكن قد التحق قط بأى دراسة نظامية .

– الشخص الذى تجاوز السن المدرسية ، وبخاصة مرحلة التعليم الأساسى ، وغير ملتحق حاليا بأى مرحلة من مراحل التعليم النظامى مثل ربات البيوت اللائى قطعن مرحلة تعليمية نظامية ثم انقطعن للحياة الأسرية .

– الشخص الذى تجاوز سن مرحلة التعليم الأساسى ، وهو ملتحق حاليا بدراسة نظامية ، ولكن يرغب – فى نفس الوقت فى التزود بلون آخر من الدراسات فى غير التخصص الذى يدرسه ، وأغلب ما يكون ذلك فى فترات مسائية .

– الكبير الذى انتهى من دراسة نظامية معينة وخرج الى الحياة العملية مثل خريجى الجامعات وخريجى المدارس والمعاهد الثانوية والفنية أو غيرها من الدراسات المهنية ويرغب فى الاستزادة من الخبرة أو المعرفة فى مجالات اخرى .

المفهوم المصرى لتعليم الكبار :

وعلى هذا الأساس انتهت الدراسة الى أن تعليم الكبار فى مصر هو فترة التعليم التى ينتظم فيها الكبار الذين ليسوا مقيدين فى المدارس النظامية ويشتركون فى أنشطة تعليمية منظمة تهدف إلى إنماء معلوماتهم أو مهاراتهم أو إلى احداث تغييرات فى مشكلات فردية أو اجتماعية وتهيأ فرصها خارج التعليم الرسمى ابتداء من محو الأمية القرائية والتربية الأساسية الى التدريب المهنى والتربية فى مجالات الصحة والأسرة والآداب والفنون وبرامج تنمية المجتمع والتربية الاجتماعية والوطنية ومختلف البرامج التى تهدف الى التنمية البشرية باستثناء التدريب الذى يستهدف رفع كفاءة العاملين فى تخصصاتهم التى يمارسونها اذا كان هذا التدريب إجباريا أو شبه اجبارى .

ثانيا : العنصر البشرى فى تعليم الكبار :

المتعلم الكبير :

وتتلخص المبررات التى تدعو الى تناول موضوع « المتعلم الكبير » فيما يأتى :

– ضآلة المعلومات العلمية المتوافرة حتى الآن عن خصائص الكبار العقلية والانفعالية والاجتماعية والخلقية وشروط تعلمهم بالقياس الى المتعلمين الصغار .

– ضرورة التوسع فى إجراء بحوث مصرية تضاف الى ما قدمته البحوث الأجنبية من معلومات وبيانات عن الكبار .

– أهمية تسجيل الخبرة المصرية المتجمعة فى هذا المجال وتنظيمها واستخلاص الصالح منها .

مجالات اختلاف الكبار عن الصغار فى المواقف التعليمية :

وفى هذا الصدد تناولت الدراسة الخصائص الانفعالية للكبار ومجالات الاتصال والتفاعل التى تتجمع حولها مشاعر الكبير واتجاهاته وقيمه فى المواقف التعليمية .

وتعرضت للحاجات النفسية والاجتماعية للكبار وهى تمثل بالنسبة لتعلمهم المحرك والموجه والضمان لاستمرار السير فيه ومواصلة التعلم لاكتساب مزيد من الخبرات الجديدة وذلك فى ضوء الاعتبارات الآتية :

– تعدد حاجات الكبار وتنوعها .

– قابلية هذه الحاجات للتغير والتبدل .

– تنوع المجالات التى تدور فيها حاجات الكبار وعلاقاتها بالأسرة والعمل والمجتمع والبيئة الطبيعية .

– تتابع نشوء حاجات جديدة نتيجة لاستثارة الكبير الى تعلم مهارات معينة عادة ما تكون بداية حاجات جديدة للاستزادة من التعليم . وفى ضوء تلك الاعتبارات حددت الدراسة حاجات الكبار النفسية الى التعليم فى ست حاجات هى :

الحاجات المعرفية ، والحاجات الانفعالية ، والحاجات الجمالية ، والحاجات الابتكارية ، والحاجات الاجتماعية ، والحاجات القيمية ، وأوضحت ما تتمثل فيه كل حاجة من هذه الحاجات من رغبات وميول ورؤى واهتمامات ، كما استعانت فى ايضاحها وتفسيرها تفصيلا بآراء العلماء وكبار المفكرين المهتمين بعلم النفس التعليمى .

العاملون فى تعليم الكبار :

وفى هذا الجانب تناولت الدراسة النقاط الآتية :

١ – نوعيات العاملين وأهمية اجراء حصر للوظائف المهنية وشبه المهنية فى هذا المجال وتحليلها والتمييز بين كل منها .

٢ – مستويات العاملين التى تنحصر فى الآتى :

– العاملين المتفرغين فى تعليم الكبار .

– العاملين المتفرغين فى مهنة التعليم أو فى مهن اخرى وملزمين بتخصيص نسبة محددة للعمل فى تعليم الكبار .

– العاملين بعض الوقت أو فى غير أوقات اعمالهم الرسمية سواء أكانوا عاملين بالأجر أو متطوعين .

وهناك أسباب يعزى اليها نقص العاملين فى تعليم الكبار ومنها ضمور الموارد المالية وعدم وجود سلم وظيفى ، ونظرة المهنيين الى هذا العمل وعدم وجود هيكل عام لحركة تعليم الكبار ، وأشارت بايجاز الى خبرات بعض الدول فى التغلب على هذه العقبات .

تدريب العاملين :

تطرقت الدراسة فى هذا المجال الى المحاولات الجدية التى بدأت فى انحاء العالم للاعتراف بتعليم الكبار كميدان أكاديمى مستقل عن علم « البيداجوجيا » والاعتراف به أيضا كمهنة لها أصولها وقواعدها ، والانطلاق الذى صاحب هذه المحاولات فى تدريب العاملين فى تعليم الكبار تدريبا مهنيا متخصصا ، وقدمت أمثلة لذلك بما يجرى فى فرنسا ويوغسلافيا والمجر وفنلندا وغيرها .

وناقشت الدراسة مختلف المصادر التى يمكن أن توفر معلمين للكبار ، ومشكلات التفرغ والتطوع وما اليها ، كما قدمت تصنيفا للعاملين فى تعليم الكبار ، وأمثلة للمتطلبات الأساسية من فئات العاملين المختلفة فى بعض مجالات تعليم الكبار مثل مجالات محو الأمية وتنمية المجتمع والثقافة العمالية والتثقيف الاجتماعى والأسرى والترويح والدراسات التكميلية والتنمية المهنية .

ثالثا : تحليل الخبرات المستفادة من نماذج بعض النظم والمؤسسات ، والبرامج الخاصة بتعليم الكبار فى مصر .

يتناول هذا القسم من الدراسة فى بدايته عرضا تاريخيا لتعليم الكبار فى مصر ابتداء من العصر الفرعونى ، ثم العصر السكندرى ، فالعصر الاسلامى حتى العصر الحديث ، وفى هذا الصدد قدمت أمثلة لمؤسسات وبرامج تعليم الكبار مثل المكتبات والمتاحف وصالونات الثقافة والندوات العلمية والمناظرات ودروس المساجد وغيرها .

ثم انتقل هذا القسم من الدراسة الى عرض لنماذج بعض النظم والمؤسسات والبرامج الخاصة بتعليم الكبار فى مصر مع تحليل لها بالمقارنة بنماذج مماثلة فى الدول الاخرى .

ويستهدف هذا التناول استخلاص الايجابيات والسلبيات وصولا الى :

- تحديد القواعد التى ينبنى عليها تطوير مؤسسات وبرامج تعليم الكبار فى المستقبل .
- إبراز أهمية دور المؤسسة فى حركة تعليم الكبار الشاملة .
- تأكيد أهمية وجود الهيكل التنظيمى لحركة تعليم الكبار فى مصر فى رسم سياسة ثابتة ومستمرة تساعد على استمرارية الانظمة والمؤسسات والبرامج الناجحة ودعمها وتطويرها من ناحية ، كما تساعد على تصحيح المسار وعلاج الثغرات فى البرامج التى لاتساير أهداف تعليم الكبار من ناحية اخرى .

وقد اختارت الدراسة النماذج التى تناولتها بالعرض والتقييم والتحليل فى هذا القسم ، لا على أساس مسحى بل على أساس وضوح الوظيفة وتوافر الوثائق وبروز الدور الذى قامت أو تقوم به تلك النماذج فى حركة تعليم الكبار المعاصرة .

والممارسات والجهات التى تناولتها الدراسة فى هذا المجال هى :

- الجامعة الشعبية ومراكز الثقافة الجماهيرية وقصور الثقافة .
- المؤسسة الثقافية العمالية .
- البرامج التدريبية لمنتفعى الجمعيات التعاونية للهيئة العامة للاصلاح الزراعى .
- مراكز الدراسات التكميلية للمنتهين من المرحلة الابتدائية التابعة لوزارة التربية والتعليم .
- تعليم الكبار عن طريق الاذاعة والتليفزيون .
- مراكز الخدمة العامة بالمجتمعات .
- جهود القوات المسلحة فى تعليم الكبار .
- تعليم الكبار فى قطاعات الشباب .

وقد اتخذ تناول هذه النماذج شكل الدراسة المقارنة ، حيث قورن كل نموذج بنظائره فى الدول الأخرى النامية منها والمتقدمة ، مع تحليل للخبرة المستفادة من كل نموذج ، تمهيدا لاستخلاص التوصيات التى تشكل فى مجموعها السياسة المستقبلية لتعليم الكبار فى مصر من النواحى التعليمية والتنموية والتنظيمية والتنسيقية والتمويلية وغيرها من النواحى التى يمكن أن تجعل من هذه الحركة شريكا مؤثرا وفعالا فى التنمية البشرية فى المرحلة المقبلة .

رابعا : خاتمة :

وفى الخاتمة تحددت الافكار والاتجاهات التى تعكسها الدراسة من حيث النظرة المصرية الى تعليم الكبار التى تقع فى الوسط ما بين اتجاهين مختلفين أولهما ينظر الى تعليم الكبار على أنه « محو الامية » وثانيهما ينظر اليه نظرة اكثر شمولا ولا يتضمن مجرد محو الأمية بل يركز على تنمية حياة الفرد والمجتمع فى مختلف المجالات .

وفى ضوء تعريف الكبير ، والمفهوم المصرى لتعليم الكبار والاتجاه الوسط الذى يعتبر هذا النوع من التعليم دائرة كبيرة لمجالات عديدة تهدف الى التنمية البشرية والتنمية الشاملة وتفى بطموح البلاد وحاجاتها فى المرحلة المعاصرة - حددت الدراسة السياسة المستقبلية المقترحة

لتعليم الكبار فى مصر فى عدة خطوط من أهمها إنشاء هيئة قومية لتعليم الكبار ، وتأسيس نظام جديد تحت اسم « جامعة المجتمع لتعليم الكبار » بمواصفات وخصائص تميزه عن غيره من النظم المشابهة فى الدول الاخرى ، وقد تناولت توصيات الدراسة - شرحا تفصيليا لهذا النظام المقترح .

التوصيات

يوصى المجلس فى مجال تعليم الكبار بما يأتى :

أولا : تعريف تعليم الكبار :

يقصد بتعليم الكبار أن يكون تعليما خارج النظام المدرسى لكل من تجاوز سن التعليم الالزامى بهدف اكتساب معرفة أو مهارة جديدة أو رفع المستوى العلمى أو المهارى وهو بهذا المعنى يتضمن محو الأمية بالنسبة للكبار .

ثانيا : تحديد اهداف تعليم الكبار على النحو الآتى :

* تنمية القدرة لدى الافراد على الاستزادة فى اكتساب المعارف عن طريق التعلم الذاتى ومعاونتهم على اتخاذ المواقف الايجابية تجاه المشكلات التى تواجههم كأفراد أو تواجه مجتمعهم .

* تنمية الفهم الواعى للمشكلات والتغيرات الاجتماعية المعاصرة والقدرة على القيام بدور ايجابى فى تقدم المجتمع وتنميته .

* تعريف الافراد ببيئاتهم الطبيعية والثقافية وتراثهم الأصيل .

* تمكين الكبار من ملاحقة التطورات السريعة والمتغيرة فى التكنولوجيا عن طريق تزويدهم بأنواع من التعليم التقنى والمهنى المتقدم وتنمية قدراتهم على الخلق والابتكار .

* تنمية القابلية للانتفاع الخلاق بأوقات الفراغ بطريقة صحيحة ، وعلى الأخص بين الشباب وقطاع المرأة .

* العمل على جعل التعليم غير الرسمى جزءا مكملا للنظام التعليمى والوطنى وشريكا مؤثرا وفعالا فى تنمية القوى البشرية .

ثالثا : فى خصائص التعلـــيم بالنسبة للكبار :

* الاعتماد على القدارت الذاتية للدارسين ودوافعهم نحو إحراز التقدم المستمر سواء على مستوى نموهم الشخصى أو فيما يتصل بنشاطهم الاجتماعى .

* مراعاة الاحتياجات المتنوعة والمختلفة للدارسين الكبار وتوفير الفرص والبدائل اللازمة لذلك .

* إشراك الدارسين بشكل ايجابى فى جميع مراحل العمليات التعليمية التى تتعلق بهم .

* المرونة اللازمة لتطويع البرامج بما يلائم الظروف المختلفة لحياة الدارسين وأعمالهم والخصائص النفسية والاجتماعية لهم .

* الارتباط بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بأسره .

رابعا : فى محتوى تعليم الكبار :

أن يتضمن محتوى تعليم الكبار البرامج التى تؤدى الى ما يأتى :

* التوسع فى برامج تعليم الكبار القائمة حاليا ودعمها بحيث تتسع لبرامج ما بعد محو الأمية والثقافة الجماهيرية والثقافة العمالية والدراسات التكميلية وبرامج الخدمة العامة بالجامعات ومراكز التدريب المهنى بمستوياتها المختلفة وبرامج توجيه الشباب والبرامج الدينية والتدريب المتناوب مع العمل وبرامج الراديو والتليفزيون وبرامج المرأة والأسرة والتدريب من أجل الانتقال لمهنة اخرى والفنون والهوايات والتذوق الفنى والتعليم من أجل إشباع الذات وغير ذلك من البرامج الموجهة الى الكبار .

* اعتبار تعليم الكبار جزءا لا يتجزأ من التعليم المستمر مدى الحياة ويجب ان يتمشى مع احتياجات التنمية فى المجتمع وما يتطلبه من تفتح ملكات الأفراد فى كافة جوانب حياتهم .

* تشجيع الأنشطة التى تعزز التنمية الثقافية والإبداع الفنى وتذوق القيم والأعمال الفنية .

* ادماج انشطة تعليم الكبار – بقدر الامكان – فى مجموع الحركة الاجتماعية المعاصرة الموجهة لتنمية قدرات المرأة واسهامها فى حياة المجتمع .

* إكساب الشباب مزيدا من التعليم الهادف بقصد تنمية قدراتهم وتوعيتهم بمشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم وتوجيههم توجيها رشيدا من النواحى الدينية والثقافية بصور تتمشى مع حركة المجتمع وأهدافه القومية .

* دمج برامج تعليم الكبار الثقافية والنظرية مع البرامج الفنية والمهنية وعلى الأخص فى المستويات الأساسية لهذا النوع من التعليم .

* تدريب سكان الريف والمناطق النائية والمجتمعات الجديدة على استخدام الأساليب الفنية الحديثة لتحسين مستوى معيشتهم مع المحافظة على أفضل عناصر تراثهم الحضارى .

* تعويض المعوقين بدنيا أو عقليا بأنشطة تعليمية تمكنهم من الحصول على المهارات والمعارف التى تعاونهم على ممارسة أنشطة تتناسب مع ما يعانونه من عجز .

* مساعدة المسنين على تمضية أوقات فراغهم بصورة تكفل لهم تحسين أحوالهم الصحية والنفسية وتزويدهم بالمعلومات الأساسية عن المشكلات التى يمكن ان تواجههم وأساليب علاجها .

* تزويد المواطنين الكبار من مختلف الشرائح العمرية والمهنية على شتى مستوياتهم التعليمية بالمعارف الصحيحة عن الدين وما يحث عليه من قيم المحبة والتعاون والسماحة وحسن المعاملة والمواطنة الصالحة ، واكسابهم الاتجاهات الرشيدة والسلوكيات السوية فى هذا الجانب الهام من جوانب حياتهم .

خامسا : فى طرق ووسائل تعليم الكبار :

* تنويع أساليب وطرق تعليم الكبار بحيث لا تتقيد بأنماط التعليم المألوفة كلما أمكن ذلك ، الأمر الذى يستلزم الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة والتعليم عن طريق الجماعات الصغيرة والتعليم الذاتى ، والتعليم بالمراسلة وجميع أشكال التعليم المتحررة من القيود النمطية الجامدة التى تعوق مرونة العمل وحركته .

* اتباع الطرق التعليمية التى تهدف الى الارتقاء بإدراك الدارس الكبير وتحرير قدراته الخلاقة وبث روح الثقة فى نفسه للإسهام فى تغيير بيئته ، وذلك على أساس دوافعه وحاجاته وخصائصه النفسية والاجتماعية مع توجيه البرامج نحو تعلم ذاتى مستمر مدى الحياة .

* التأكيد على أهمية المشاركة الجماهيرية فى تخطيط برامج ومناهج تعليم الكبار داخل كل مؤسسة باعتبار الجماهير أصحاب المصلحة الحقيقية فى تلك البرامج .

* تشجيع عقد اتفاقيات ثنائية أو جماعية ، محلية تتصل بتعليم الكبار ، تضمن الوصول الى قطاعات منظمة ومنضبطة من الكبار (كما يحدث بين مراكز الخدمة العامة بالجامعات من جهة والشركات والمصانع وغيرها من المؤسسات من جهة أخرى) .

* توجيه اهتمام خاص نحو تحديد وتنفيذ سياسات تكفل استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى تعليم وتثقيف الكبـــــار بمجالاتها المختلفة .

سادسا : فى مؤسسات تعليم الكبار وبرامجه :

* دعم مؤسسات تعليم الكبار وتطويرها بما يكفل تحقيق الأهداف القومية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة للمرحلة الحالية .

* تأكيد دور مراكز التثقيف العمالى وتطويرها – وعلى وجه الخصوص المؤسسة الثقافية العمالية وفروعها بالمحافظات – فى تهيئة نظام تعليمى متطور ومستمر لقطاع العمال لحمايتهم من أية تيارات غريبة لا تتفق مع المجتمع المصرى .

* تشجيع الجامعات والمعاهد العالية وغيرها من مؤسسات التعليم على التوسع فى تقديم برامج للخدمة العامة بها لتلبية حاجات الكبار ، ودعم علاقاتها مع المجتمع ، ومعاونتها فى تقديم خدماتها التعليمية لمن لم يستكملوا تعليمهم أو لمن يرغبون فى التزود بخبرات جديدة أو اكتساب معارف ومعلومات تتعلق بموضوعات الساعة التى تواكب الأحداث أو

التطورات أو المشكلات القائمة .

* تأكيد أهمية الدور الذى تؤديه « مراكز الدراسات التكميلية للمنتهين من المرحلة الابتدائية » ومراكز التكوين المهنى للمنتهين من المرحلة الإعدادية والمتسربين منها كمعاهد لتعليم الشباب ممن لم تتوافر لهم فرص استكمال التعليم العام فى مسار التعليم الرسمى ، بما يحقق لهم النمو كأفراد ، ويعود – فى الوقت ذاته – على المجتمع بالفائدة ، عن طريق توفير الأيدى العاملة المدربة حرفيا ، والحاصلة على نصيب معقول من الثقافة العامة والاتجاهات والسلوكيات الإيجابية . ويقتضى تطوير هذه المراكز إجراء دراسات ميدانية تستهدف التعرف على مدى ملاءمة البرامج والمناهج الحالية التى تقدمها هذه المراكز لحاجات الدارسين ، والعوامل والظروف المختلفة التى قد تؤدى الى إحجام الشباب عن الالتحاق بها ، ووضع الحلول التى تكفل تطوير هذا النظام التعليمى الهام الموجه الى الكبار ، وتساعد على تنميته وتعميمه .

* الإفادة من دور العبادة باعتبارها مراكز للتثقيف الدينى الى جانب وظيفتها الأصلية كبيوت لأداء الفريضة – وذلك بتنظيم برامج مخططة وهادفة ضمن الرسالة الدينية التعليمية التى تضطلع بها فى تثقيف الجماهير ، ويتولى أساتذة الأزهر الشريف وعلماء وزارة الأوقاف ورجال الدين المسيحى وأساتذة الجامعات وغيرهم من الأجهزة التعليمية ممن لديهم الفكر الدينى المستنير تخطيط وتنفيذ هذه البرامج .

سابعا : فى إدارة وتمويل تعليم الكبار :

* انشاء هيئة قومية لتعليم الكبار تتولى التنسيق بين الجهات والهيئات وجامعات المجتمع المفتوحة والمؤسسات المختلفة التى تقوم بهذا النوع من التعليم ضمن إطار عام يجمع بين كافة الخدمات التعليمية والتثقيفية خارج إطار التعليم الرسمى ، على أن تكون هذه الهيئة المقترحة مكملة للجهاز الذى سبق للمجلس اقتراح إنشائه لمحو الأمية وتعليم الكبار فى الدورة الثانية .

* تتحدد مسئوليات الهيئة المقترحة فى مجال تعليم الكبار فى إجراء المسح الشامل لمؤسسات تعليم الكبار ، ورسم السياسة العامة لهذا النوع من التعليم والمشاركة فى تنظيم أسس التعاون بين مؤسسات التعليم الرسمى وغير الرسمى واستصدار التشريعات اللازمة ووضع خطط للتوسع فى نوعيات البرامج والمؤسسات واقتراح وسائل تمويل حركة تعليم الكبار ، ووضع نظم التوثيق والنشر وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالتجارب الاستطلاعية وكذا تقديم المشورة للمؤسسات المعنية وعقد أو حضور المؤتمرات والندوات فى الداخل والخارج .

ثامنا : فى تدريب العاملين فى تعليم الكبار :

* حث الجامعات وكليات التربية والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية على إعطاء أولوية خاصة لتأهيل وتدريب العاملين فى تعليم الكبار بمختلف مستوياتهم ليقوموا بأنشطتهم الريادية والتعليمية فى هذا المجال على أفضل وجه .

تاسعا : فى التكامل بين تعليم الكبار والتعليم الرسمى :

* النظر الى تعليم الكبار على أنه جزء مكمل للنظام التعليمى الوطنى بحيث يكون له دور الشريك المؤثر فى النظام التعليمى للمجتمع ، وبحيث ينال نصيبه العادل من الاهتمام ليؤدى دوره ضمن الأنشطة التعليمية الأخرى وتعويض ما قد يظهر فيها من ثغرات نتيجة للمتغيرات التى قد تواجه المجتمع .

* اتخاذ التدابير الكفيلة بخلق فرص عمالة تناسب المستويات التعليمية المختلفة مع منح التقدير للدراسات التى يحصل عليها الدارسون الكبار خارج نظام التعليم الرسمى .

* فتح قنوات توصل ما بين تعليم الكبار والتعليم الرسمى ، تؤدى الى إيجاد مزيد من الفرص لاستكمال التعليم بالنسبة للكبار الذين فاتتهم تلك الفرص .

سياسة ربط محو الأمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع الانتاجية

أصبحت قضية التنمية من أهم القضايا التى تثير الاهتمام فى عصرنا باعتبارها السبيل الوحيد لمواجهة تحديات العصر تكنولوجيا واجتماعيا . ومن هذا المنطلق فقد عرض المجلس لدراسة أثر القضاء على الأمية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار التنمية بشقيها هى وسيلة المجتمعات المتطلعة الى النمو للحاق بالدول المتقدمة ومسايرة التقدم العلمى ، ولأن الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها ، ذلك أن العنصر البشرى يعد من أهم عوامل الإنتاج ، حيث ان الأرض ورأس المال تتوقف قيمتها جميعا على نوع النشاط الانتاجى الذى يحكمه العنصر البشرى الى حد كبير .

والموضوع بقضاياه الجزئية يشتمل على ما يأتى :

معايير النمو ومفهوم التنمية :

وتتلخص أهم معايير النمو فيما يأتى :

- مدى تحقيق ارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .
- مدى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية .
- مدى تقدم الجهاز الانتاجى للدولة .
- مدى الاعتماد على الإنتاج الزراعى أو الاستخراجى أو الاثنين معا .
- مدى تقدم الأوضاع الفكرية والاجتماعية والسياسية .
- المستوى العلمى ومستوى الفن الانتاجى المتقدم .
- مستوى التعليم ومعدلات الأمية .

ويقصد بالتنمية فى الأساس عملية تطوير أوضاع المجتمع من الحالة التى هو عليها الى حالة أخرى اكثر تقدما ، وذلك بتغيير الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وتجاوزه الى آفاق المستقبل ، مستخدمين فى ذلك مختلف الأساليب العلمية والتطبيقات التكنولوجية بحيث يستفيد منها السواد الأعظم من الشعب .

أهمية العنصر البشرى فى التنمية :

ولاشك أن الارتقاء بالعنصر البشرى يساعد على تفهم جوهر التنمية ومستلزماتها ، كما يساعد على تقبل الأفراد لما يجب إدخاله من تعديلات على سلوكهم وعلاقاتهم وبيئاتهم ومهنهم ، وتقبل التغيير الحضارى الذى تحدثه عمليات التنمية الشاملة .

ومن الركائز التى تعتمد عليها تنمية العنصر البشرى محو الأمية بين جماهير العاملين الأميين ، لأن الأمية تعد من أخطر المشكلات التى تهدد خطط التنمية وتعوق انطلاقها وهذا ما أكدته البحوث التى أجريت فى هذا الشأن ، حيث دلت على أن انخفاض نسبة الأمية فى بلد ما تصاحبه زيادة فى الانتاج ، وبالتالى زيادة فى الدخل القومى .

ويمكن تلخيص أثر الأمية فى هذا المجال بحسب ما توصلت اليه نتائج الدراسات فيما يأتى :

- صعوبة التعامل مع الآخرين .
- عدم القدرة على اتباع التعليمات الخاصة باستخدام الآلات - وقد دلت الدراسات على أن قيمة الفاقد فى قطاع الصناعة فى البلاد العربية نتيجة لذلك تبلغ حوالى ٢٠٪ .
- عدم الإدراك الواعى للعامل بأهمية الالتزام بقواعد الأمن الصناعى .

– افتقار العامل الى عنصر « الاختيار » فى تحصيل ثقافته حيث انه محروم من مصادر المعرفة القائمة على الكلمة المقروءة وسبيله الوحيد الى المزيد من الثقافة هو ما يفرض عليه من خلال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية .

الأمية والتنمية :

بدراسة نسب الأمية وأعداد الأميين فى مصر فى السنوات من ١٩٠٧ الى ١٩٧٦ ، ومدى التطور الذى حدث بين كل تعدادين من هذه التعدادات يتضح ان الانخفاض فى نسبة الأمية خلال سبعين سنة لم يزد على ٣٦.١٪ ، أى بمتوسط سنوى لا يتجاوز ٠.٥٪ وهذا الانخفاض صاحبته زيادة فى عدد الأميين ما بين كل تعداد وآخر ، وتلاحظ ان أعلى معدل انخفاض حدث فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦ حيث كان ٢.٣ ٪ ، ومعنى ذلك أننا لو سرنا بالمعدل الحالى للانخفاض فى مجال مكافحة الأمية فلا ينتظر أن تزول الأمية قبل انقضاء سنوات طويلة ، مع افتراض ثبات جميع العوامل التى تزيد من الأمية ، وهو افتراض غير قائم .

وبدراسة توزيعات قوة العمل بحسب المستوى التعليمى فى مصر نجد أن نسبة الأمية بين أفراد هذه القوة (من ١٥ سنة إلى أقل من ٦٠سنة) نسبة كبيرة تؤثر فى القدرة الانتاجية للقوى العاملة فهذه التوزيعات تشير إلى أن نسبة الأميين الداخلين فى قوة العمل ، (انتاج وخدمات) تبلغ ٦٢٪ من إجمالى هذه القوة وهى نسبة عالية تمثل أخطر عيب فى اليد العاملة المصرية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الدول المتقدمة لم تواجه مشكلة الأمية على نحو يشبه ما تواجهها به الدول النامية اليوم ، ولا نجد من تلك الدول من تصدى للأمية كمشكلة اجتماعية كما تفعل الدول النامية الآن إلا فى القليل النادر ، وهى الدول التى تأخرت فى النمو ثم أخذت باستراتيجية الطفرة فى القضاء على الأمية مثل الصين والاتحاد السوفيتى وبعض دول أوربا الشرقية . أما فى الدول الغربية الصناعية فقد حفزت حركات التصنيع وما صحبها من تقدم حضارى على نشر التعليم الشعبى انطلاقا من أن الثورة الصناعية تتطلب أسلوبا جديدا فى العمل يستلزم رفع المستوى الفكرى للعمال ، وبذلك تم القضاء على الأمية عن طريق استراتيجية « القدرة » وهى استراتيجية شبيهة بما ينادى به المفكرون الآن تحت شعار « المجتمع المعلم المتعلم » .

ومن الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن ، الدراسة التى أجريت فى إطار المجلس فى يونيه ١٩٨١ وهى دراسة ميدانية فى قطاع الصناعة عن دور التعليم فى رفع الكفاية الانتاجية فى مصر . ودلت نتائج هذه الدراسة على أن التعليم ينعكس على مختلف عناصر الإنتاج ، ومنها إنتاجية العاملين والأجور والمواد والآلات والأموال والوقت .

وفيما يختص بأثر القضاء على الأمية بين العمال فى اتجاهاتهم الاجتماعية – فقد أسفرت الدراسات الحديثة عن وجود علاقة بين أمية العامل وكل من العناصر الآتية :

– اتجاهات العامل نحو حياته الزوجية .
– اتجاهات العامل نحو تعليم أولاده .
– اتجاهات العامل نحو صحة الأسرة .
– اتجاهات العامل نحو نبذ الخرافات والشائعات .

ومن البحوث الميدانية المعروفة فى مصر فى مجال مقارنة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأمية بتلك الآثار المترتبة على محوها ، بغرض الكشف عن الاتجاهات التى يجب أن تسير فيها البرامج الخاصة بمحو الأمية لكى تكون أكثر فاعلية فى أداء رسالتها ، البحث الذى أجرته مجموعة من خبراء مركز سرس الليان وأساتذة كليـــات التربية عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ بعنوان « الأمية معوقا للانتاج » وتدل نتائج هذا البحث على أن أهم المشكلات التى يواجهها الفلاحون والعمال فى أثناء مباشرة عملهم الزراعى والصناعى هى :

– عدم القدرة على التوقيع أو مباشرة الأعمال التى يتطلب أداؤها إلمام الشخص بمهارات الاتصال .

- عدم القدرة على ترك العمل فى الفلاحة .

- عدم القدرة على فهم وتنفيذ التعليمات والإرشادات المتعلقة بالانتاج بالاضافة الى صعوبة التعامل مع الآخرين .

- عدم القدرة على تحمل المسئولية أو تقدير العواقب .

الأمية وأثرها فى التنمية الريفية :

يرجع الاهتمام بحركة التنمية الريفية فى مصر وكثير من بلدان العالم الثالث الى عدة عوامل منها :

- أن معظم السكان يقيمون فى مناطق ريفية .
- اعتماد الاقتصاد القومى على الانتاج الزراعى بصفة أساسية .
- ارتفاع معدلات الفقر فى المناطق الريفية .
- بروز أزمة الغذاء العالمى .
- الرغبة فى التغلب على الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة .

وتشير الإحصاءات فى المجتمع المصرى إلى أن ٥٦.١٪ من السكان يعيشون فى الريف ، ومعظمهم يعملون بالزراعة ، كما تدل الاحصاءات على أن الأمية فى الريف أعلى منها فى المدن وأن متوسط دخل الفرد فى الحضر أعلى منه فى الريف ، كما أن نسب التسرب والرسوب فى التعليم الابتدائى ترتفع فى الريف عنها فى المدن نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، بالاضافة الى تخلف الخدمات بالريف بصفة عامة .

واذا كان المجتمع المصرى يضم اكثر من أربعة آلاف قرية تضم نحو ٥٦.١٪ من تعداد السكان العام ، فلابد من الاشارة الى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية التى تضافرت على الفلاح المصرى عبر تاريخه الطويل ، فاضفت على المجتمع الريفى عددا من الخصائص والسمات السلبية ، وان كان ذلك لا يمنع من توافر عناصر ايجابية كثيرة مما يؤكد اهمية تنقية تراثنا الحضارى ، لنستطيع توظيفه توظيفا فعالا بهدف تنمية الإنسان المصرى الجديد القادر على المشاركة الواعية فى عمليات بناء الوطن والمجتمع .

دور التعليم ومحو الأمية فى التنمية الريفية :

أصبح من المسلم به بصفة عامة ان التعليم بصورته الحالية ، ومحو الأمية بصفة خاصة ، من العوامل الحاسمة فى تحديث المجتمعات المحلية القروية ، كما دلت نتائج كثير من البحوث على وجود علاقة بين انتشار الأمية والعناصر الثقافية السالبة ، كذلك تبين وجود علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمى وانخفاض الاتجاهات القدرية والتواكلية وارتفاع مستوى الطموح وزيادة الميل للتجديد وتقبل الافكار المستحدثة الخ . كما اثبتت البحوث ان التعليم عندما يؤتى ثماره يؤدى الى مزيد من الإقبال على التعليم .

ولا شك أن عملية نقل التكنولوجيا عملية اجتماعية فى المقام الأول ، حيث لا يمكن حل مشكلات التخلف بالتقدم التكنولوجى وحده ، ولكن الأمر يحتاج الى تطوير وإصلاح فى المؤسسات الاجتماعية الى جانب تأهيل المجتمع للتعامل مع التطبيقات العلمية بوعى وكفاءة وقدرة على تقبل التكنولوجيا وتطويعها .

ومن هنا فإن محو الأمية فى الريف ينبغى ان يلعب دوره فى تحقيق التنمية الريفية القائمة على التخطيط العلمى والاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة ، وعلى تفهم الأفراد لجوهر التنمية ذاتها ومشاركتهم الفعالة فى اتخاذ القرارات اللازمة .

أثر الأمية فى الممارسة السياسية والديمقراطية :

وفى هذا المجال لابد أيضا من الإشارة الى خطورة انتشار الأمية فى مجتمع ينشد تحقيق الديمقراطية الحقيقية ، ويسعى الى مشاركة شعبية واعية فى العمل السياسى ، وبخاصة عندما نتذكر أن نحو تسعة عشر مليونا من المواطنين الأميين يعيشون فى مجتمعنا السياسى الجديد وأن نحو ثلاثة ملايين من أنصاف الأميين يكونون جزءا من قوة العمل فى مصر . ذلك أنه مع بقاء هذا الموقف ستظل نسبة كبيرة جدا من شعبنا محرومة من ممارسة حقوقها السياسية بصورة فعلية كاملة ، فإذا مارستها فإنها بالطبع ممارسة منقوصة أو غير مدركة لحقيقة التزام

العمل السياسي ومسئولياته .

كذلك فإن حق المواطنين جميعا في حماية متساوية من القانون - كما كفلها الدستور - لا يكاد يعني كثيرا في الواقع ، حيث ان الأمي لا يستطيع الانتفاع بهذه الحماية بنفس الفاعلية التي ينتفع بها الشخص المتعلم ، فالأول ليس بمقدوره ان يدرك ما تتضمنه الوثائق والمكاتبات واللوائح التي تدار بها الاجراءات الادارية او القضائية ، وهو لا يعي غالبا خطورة الاتهامات التي قد يتعرض لها يوما ما ، ولا أهمية الاسئلة التي قد توجه اليه .

وبالمثل فإن ضمان حرية اختيار ممثلي الشعب القائم على قاعدة اساسية هي التعبير الحر عن إرادة الشعب باقتراع عام عادل ، يعد ضمانا شكليا طالما أن الفروق قائمة بين الأميين والمتعلمين في القدرة على الادلاء بأصواتهم على أساس سليم .

فاذا انتقلنا الى الممارسة ، والمشاركة في العمل السياسي ، وحق المواطن في المساهمة في إدارة الأعمال العامة والانشطة النقابية ، خلصنا من كل ذلك إلى أن تأمين محو الأمية بين الكبار هو من أهم ما ينبغي أن تهتم به دولة تسعى الى تأسيس نظام مبني على الديمقراطية الحقيقية .

واذا اتفقنا على أن قضية الأمية لا تعدو أن تكون جانبا من جوانب تغيير كبير ينبغي ان يشمل المجتمع بأسره ، له أبعاده السياسية ، بجانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، فإن محو الأمية لا يمكن ان يصبح نشاطا ذا جدوى الا اذا تم في إطار خطة للتنمية الشاملة ، يكون هناك ارتباط عضوي فيها بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبهذا تتضح مرة أخرى أهمية القرار السياسي الملزم الذي يمكن ان يؤثر في عملية التخطيط لمحو الأمية .

محو أمية المرأة وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إن المرأة تمثل نصف المجتمع ، وليس بالامكان إحداث تنمية حقيقية في غياب دور المرأة وهي تؤدي وظائف مباشرة كزوجة وربة بيت وعاملة وأم تشارك بجهد كبير في صنع الأجيال القادمة .

وتنعكس أمية المرأة على قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة محاور أبرزها :

- ارتفاع معدل الإعالة .
- وظيفة المرأة المتعددة الأطراف .
- دور المرأة في تنظيم الأسرة .
- إنتاجية المرأة العاملة .
- الاسهام المباشر في مجالات التنمية الاجتماعية .
- مشاركة المرأة في العمل السياسي .

وقد دلت الاحصاءات على أن المرأة المصرية قد حرمت من حقها في التعليم لفترة طويلة على الرغم من أهمية دورها في بناء المجتمع ، الأمر الذي يستوجب إعطاءها الأولوية في جهود التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ، لكي تتمكن من حمل مسئولياتها الجديدة في التنمية والمشاركة في بناء الجيل المصري الجديد .

التوصيات

أولا : في العلاقة بين التنمية ومحو الأمية وتعليم الكبار :

بما أن الفرد في المجتمع الحديث لم يعد حرا في أن يتعلم أو لا يتعلم ، تأسيسا على أن أميته تؤثر في الجماعة بصورة تضر بكيانها وحركتها واطراد نموها .

وحيث ان الأمية تحد من قدرة الانسان على العمل وتقلل من فرصه في المشاركة في الحياة القومية على نحو يمكنه من إبراز إمكاناته .

ونظرا لأن الأمية ترتبط بغيرها من المشكلات الكبرى التي تواجه المجتمع ، مثل مشكلات الغذاء والانفجار السكاني وتلوث البيئة ، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر - بصورة أو بأخرى - في حركة التنمية الشاملة للمجتمع .

فإن المجلس يوصي بما يأتي :

* ربط برامج ومشروعات محو أمية الكبار بخطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية للدولة فى إطار من التنسيق المحكم بين استراتيجية التنمية واستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار . وفى هذا الصدد يمكن – على سبيل المثال – تحسين أساليب الزراعة التقليدية المنتشرة فى كثير من المناطق والتى لا تثير اية حوافز للتعلم سواء فى مجال محو الأمية أو الممارسات الزراعية ذاتها ، على أن يكون تحسين هذه الأساليب بشكل تدريجى وعن طريق الدعم الحكومى وبطريقة تكفل التنسيق بين برامج الارشاد الزراعى وبرامج محو الأمية الوظيفى ، كذلك يمكن فى هذا المجال أيضا علاج مشكلات الهجرة من الريف الى المصانع أو الى البيئات الحضرية وارتفاع معدلات الأمية بين العمال أنصاف المهرة بما يؤدى الى تدهور فى انتاجية العمال وعلاقات العمل ، وذلك عن طريق برامج محو الأمية المندمجة فى برامج الثقافة العمالية .

* استشارة الخبراء والمتخصصين المعنيين بمحو الأمية وتعليم الكبار عند وضع خطط التنمية ، حتى تتضمن هذه الخطط مكونات تعليم الكبار الموجهه الى المنتفعين من الأميين والمتعلمين ، ويتم تنفيذها باعتبارها جزءا من الجهود الوطنية للتنمية ، ومن جهة أخرى ينبغى على التربويين القائمين على محو الأمية وتعليم الكبار أنفسهم أن يأخذوا المبادرة فى الاتصال بمخططى التنمية وأن يتعرفوا على ما يمكن ان تسهم به حركتهم فى التنمية الشاملة .

ثانيا : فى مجال العلاقة بين محو الأمية ورفع الانتاجية فى القطاع الصناعى :

نظرا لأن أحد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هو رفع مستوى المعيشة ، وهو هدف لا يتحقق الا بزيادة الانتاج التى لا تتم بالتالى الا برفع الكفاية الانتاجية للعاملين .

ولما كانت الدراسات المختلفة التى تمت سواء فى البلاد ذات النظام الاقتصادى الحر أو ذات الاقتصاد المخطط قد دلت على أن هناك ارتباطا موجبا بين الكفاية الانتاجية ومستوى التعليم ، وأن العائد من التعليم يرتفع عن العائد من التدريب وحده بحوالى الضعف .

ونظرا لأن العديد من دراسات حالات المشروعات الصناعية اثبتت أن مستوى الكفاية الانتاجية يرتفع مع زيادة نسب المتعلمين فى هذه المشروعات ، وأن التبديد وسوء استخدام الموارد والاهمال فى تنفيذ قواعد الأمن الصناعى تنتشر بدرجة أكبر فى المشروعات وفى المجتمعات التى ترتفع فيها نسبة الأمية ، وأن زيادة الدخل القومى نتيجة ارتفاع مهارة المتعلمين فى فترات زمنية محددة تفوق كثيرا ما أنفق على التعليم فى الفترات ذاتها .

فإن المجلس يوصى بما يأتى :

* وضع الضوابط الكفيلة بضمان تعليم الأميين بالمصانع ومراكز الانتاج ومؤسسات القطاع العام والحكومة بصورة جادة ، ويدخل فى ذلك تحديد مسئوليات الجهات الادارية المنوط بها هذا العمل ، وضمان تنفيذ البرامج ، وعقد الامتحانات ، ومنح الشهادات من قبل السلطة التعليمية المختصة .

* اعطاء الأولوية فى خطط محو الأمية بالمحافظات للشرائح السكانية التى تشارك مباشرة فى الانتاج والخدمات ، مع مراعاة البدء بالفئات العمرية الأدنى ، وأخذ الفروق المحلية والبيئية فى الاعتبار .

* الاتجاه الى محو الأمية الوظيفى فى القطاع الصناعى بقدر المستطاع بوصفه منهجا يعمل على توجيه التعليم الى تنمية الموارد البشرية ويرتكز اسلوبه على الجمع بين التعليم والتدريب ، والتعامل مع الأمى باعتباره عاملا ، ومواطنا ، وانسانا ، وعضوا فى مجتمع .

ثالثا : فى مجال محو الأمية وعلاقته بالتنمية الريفية :

انطلاقا من التصور الذى ينطوى على اعتبار الأمية الأبجدية متصلة اتصالا وثيقا بالأمية الحضارية من حيث ان المجتمع الأمى إنما يتألف من أفراد أميين ، وأن امية المجتمع تنتهى به الى التقليدية والتخلف عن مسايرة التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، فتدور فيه الحياة دون شعور بالحاجة الى المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة .

وادراكا للحقيقة التى تتمثل فى أن مهارات الاتصال الأساسية

ضرورية للعمل والحياة فى اطار الحضارة الحديثة .

ونظرا لأن الأمية فى مصر – مثلما هى فى سائر البلاد النامية – تتفشى بنسبة أكبر كثيرا فى القطاعات الريفية عنها فى القطاعات الحضرية ، وأن الفارق الهائل فى النمو الحضارى والاجتماعى والاقتصادى بين الريف والحضر هو سبب ونتيجة للفارق بينهما فى نسبة انتشار الأمية وفى الأوضاع التعليمية بصفة عامة .

فإن المجلس يوصى بما يأتى :

* ان يكون العمل فى مجال محو الامية فى الريف مستهدفا فى الوقت ذاته تحديث المجتمع الريفى ، وما يقوم فيه من علاقات اجتماعية واقتصادية . وهذا يتطلب بالضرورة اتخاذ أسلوب المواجهة الشاملة كأساس لحملات محو الأمية فى كل مواقع العمل والحياة اليومية بالقطاع الزراعى ، لتحقيق الأهداف التى يمكنها تحريك هذا القطاع نحو المعاصرة والتقدم ، وذلك عن طريق ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الريفية ، وهذا يتمثل بالدرجة الأولى فى عمليات التدريب والإرشاد الزراعى والتثقيف الاجتماعى والصحى والمشاركة فى الحركة التعاونية وفى تنمية المجتمعات المحلية ، وكذلك فى توجيه جهود محو الأمية الأبجدية لتندمج فى الجهود التى تبذل لنمو الفرد المتكامل بما يحقق انعكاسات على بناء المجتمع وتكامل خطط التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الريفية على مختلف المستويات .

* ان يكون التعليم المقدم إلى الأميين فى القطاع الزراعى أكثر من مجرد تعليم للقراءة والكتابة والحساب ، بحيث يصبح تعليما مفتوحا يعين الدارس على اكتساب مهارة جديدة ، أو تزويده بقدر أكبر من المعارف أو المهارات فى مهنته الأصلية أو الوصول إلى السلم التعليمى الرسمى عن طريق قنوات تفتح له فى التعليم غير الرسمى ، أو تأهيله للمشاركة فى الحياة العامة فى نطاق حقوقه ومسئولياته فى المجتمع الريفى .

* التوسع بقدر الإمكان فى برامج محو الأمية الوظيفى فى القطاع الزراعى – بوصفه قطاعا إنتاجيا له من الأهمية فى الانتاج القومى مثلما للقطاع الصناعى من أهمية ، بحيث تتكامل برامج محو الأمية الأبجدية فى حقول الإرشاد الزراعى وبرامج التدريب على تنمية الثروة الحيوانية وصيانتها . وبرامج الصناعات الريفية وغيرها من البرامج ذات الأهداف الإنتاجية والاقتصادية .

رابعا : فى مجال محو الأمية وعلاقته بتنمية القطاع النسائى :

إيمانا بأن حق المرأة فى العمل والتعليم على أساس تكافؤ الفرص مع الرجل تؤكده أصول الحضارة العربية والإسلامية .

وانطلاقا من وثيقة حقوق الانسان والمواثيق الدولية والوطنية فيما يختص بمشاركة المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وحيث أن المرأة حرمت طويلا من حقها فى التعليم فى عهود مضت مما أدى الى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء فى مصر عما هى عليه بين الرجال ، الأمر الذى يعطيها الحق فى الأولويات فى جهود التعليم غير النظامى وبرامج محو الأمية ، ونظرا لأن دور المرأة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد أصبح من مسلمات العصر وذلك من خلال مشاركتها فى شتى ميادين الحياة العامة ، وأن الجهود التى تبذل لتحقيق التقدم لا تؤتى ثمارها كاملة مالم تشارك فيها المرأة بالفاعلية المطلوبة .

وبما أن الامية تعد من المعوقات التى تحول دون أداء المرأة لوظيفتها كزوجة وأم وربة بيت وعضو يسهم فى الإنتاج والتنمية .

فإن المجلس يوصى بما يأتى :

* توفير الظروف الاجتماعية التى تحقق المساواة فى الفرص بين المرأة والرجل من حيث الاستفادة من برامج محو الأمية وتعليم الكبار عن طريق الدعوة والإعلام والتوعية على جميع مستويات الاتصال الجماهيرى والمحلى والفردى ، وعلى أن تنظم حملات الدعوة لتستهدف جميع الفئات ، إناثا وذكورا .

* بذل جميع الجهود الممكنة للتغلب على المعوقات الاجتماعية

والاقتصادية التى تحول دون استفادة النساء من الفرص المتاحة لتعليمهن عن طريق جميع المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية فى المجتمع ، مع العمل على تقليل نسب الإهدار الناتج عن الرسوب والإعادة والتسرب بين الدارسات وخاصة بالريف .

* مراعاة التنويع فى تصميم برامج محو الأمية الموجهة الى القطاع النسائى ، بحيث تفى باحتياجات المرأة التعليمية ، سواء تلك التى تتصل بوظائفها العامة كالعمل والمواطنة ، أو تلك التى تتصل بأمومتها ومسئولياتها المنزلية كرعاية الطفل والاقتصاد المنزلى ، أو تلك التى تتصل بوضعها الاجتماعى فى البيئة التى تعيش فيها .

* إنشاء مراكز للتكوين والتدريب المهنى للفتيات اللائى لم تتح لهن فرص مواصلة التعليم بمؤسسات التعليم النظامى ، وذلك لضمان عدم ارتدادهن الى الأمية ، وتأهيلهن للدخول الى مجالات العمل .

* الربط بين برامج محو الأمية الوظيفى الموجهة الى المرأة وبين تنظيم الأسرة بحيث تتضمن برامج تعليم القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة موضوعا عن المشكلة السكانية وأهمية تنظيم الاسرة من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والدينية .

خامسا : فى مجال دور محو الأمية فى بناء المواطنة الصالحة :

لما كانت استراتيجية محو الأمية تستهدف تحرير الإنسان من أميته الأبجدية والحضارية معا والوصول الى مستوى تعليمى وثقافى يمكنه من الإسهام فى تنمية مجتمعه وتوفير المناخ الحضارى والاجتماعى الذى يحفز الفرد على الاستمرارية فى التعليم .

وبما أن مشكلة الأمية لم تعد فى كل أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب وإنما هى فى الأساس مشكلة حضارية تتطلب الخروج بمفهوم محو الأمية عن إطاره المقصور على تعلم القراءة والكتابة والحساب أو عن اعتباره نشاطا تعليميا من الدرجة الثانية ، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عن المعرفة ، وبحيث لا يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب غاية فى حد ذاته ، بقدر ما يكون وسيلة لبلوغ غايات أهم ، الأمر الذى يدعو بإلحاح إلى توظيف تلك المهارات المكتسبة فى سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية للفرد فى بناء مجتمعه والقيام بالمسئوليات التى تقتضيها المواطنة الصالحة .

فإن المجلس يوصى بالآتى :

* النظر الى مشكلة الأمية باعتبارها مشكلة ذات طابع سياسى ، تتطلب جهدا قوميا وشعبيا وتستحق الأولوية ، وتستدعى قرارا سياسيا قوميا تكون به المواجهة ملزمة لجميع القائمين على مواقع التخطيط والتنفيذ فى مختلف مؤسسات المجتمع ومناشطه ، فى إطار خطة قومية مرتبطة بخطة التنمية العامة للدولة ، وتكون فى الوقت ذاته منظمة لجميع الطاقات حتى تنطلق وتتحرك نحو القضاء على الامية .

* توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها جميعا فى حركة عون ذاتى فى معركة الأمية ، وتوفير كل الإمكانات المادية والمعنوية والعلمية اللازمة لها ، وفتح الباب على مصراعيه أمام التنظيمات الجماهيرية والجمعيات الأهلية لتقديم الإسهامات الفعاله الممكنة وتشجيع الجهود الذاتية والتطوعية فى هذه المعركة القومية ، فى إطار خطة عامة للدولة .

* التأكيد على أهمية تضمين مناهج محو الأمية المبادئ والأسس والمعارف التى تعين الدارس الكبير على تفهم أبعاد الممارسة الديمقراطية ، وتحفزه على المشاركة الواعية فى العمل السياسى الوطنى وترسخ لديه الشعور بالانتماء والمواطنة الصالحة ، مع تعزيز هذه الاتجاهات عن طريق التدريب العملى والممارسة الفعلية داخل فصول الكبار ، وذلك بإشراكهم فى اختيار موضوعات المنهج ، وتنظيم علاقاتهم مع المعلمين والمشرفين على أسس ديمقراطية ، وكذا علاقاتهم مع بعضهم البعض فى شتى المجالات ، ومنها مجالات الريادة والحوار والمشاركة فى تنظيم الندوات والحفلات والرحلات وشغل أوقات الفراغ وما إليها .

دور المحليات في محو الأمية

ناقش المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى جلسته بتاريخ ١٧/١/١٩٨٤ هذا الموضوع ، وقد تناولت المناقشة النقـــاط الآتية :

مبررات اجراء الدراسة :

يمكن تلخيص المبررات التى دعت الى اجراء هذه الدراسة فى النواحى الآتية :

أولا : أن كلا من قانون الحكم المحلى وقانون محو الأمية وتعليم الكبار قد أعطى للمحليات سلطات تمكنها من تحمل المزيد من المسئولية فى مجال محو الأمية .

ثانيا : أن المحليات اكثر تعرفا على مشكلاتها ، وتقديرا لظروفها .

ثالثا : أن المحليات تستطيع أن تدبر حلولا للمعوقات التى تصادف العمل فى محو الأمية .

أهمية موضوع الدراسة :

أسند قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مسئوليات العمل وواجباته فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى المحليات فى إطار الخطة العامة للدولة ، ومنها مجال الأمية الذى ورد فى شأنه نص المادة ١٢ من القانون فى اختصاص المجالس الشعبيـــة المحلية .

كذلك تأكد دور المحليات فى محو الأمية بشكل محدد وواضح فى القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ حيث نص على تشكيل مجلس لتعليم الكبار ومحو الأمية بكل محافظة يتولى رسم الخطوات التنفيذية لخطط محو الامية بها فى ضوء قرارات المجلس الاعلى .

وقد سبق أن اشار المجلس القومى للتعليم الى أهمية دور المحليات فى محو الأمية تخطيطا وتنفيذا ، وذلك فى تقارير اقرها فى دوراته السابقة .

ومن هنا فقد تجمع للمجلس تصور أكثر شمولا للدور الذى ينبغى ان تقوم به المحليات فى هذا المجال ، الأمر الذى استوجب إفراد دراسة خاصة لهذا الجانب ، تستهدف الوصول الى توصيات تحدد نماذج الحلول التى يمكن الاسترشاد بها فى علاج المشكلات الميدانية القائمة فى مجال محو الأمية ، والتى تواجه عمل المحليات وجهودها فى هذا الميدان .

بداية مرحلة التخطيط لمكافحة الأمية فى مصر :

تعد السنوات الاولى من سبعينات هذا القرن بالنسبة لمكافحة الامية مرحلة جديدة قوامها التخطيط العلمى والحركة الشاملة والمرونة فى العمل والتأكيد على دور المحليات . وكان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ هو الأساس التشريعى للعمل فى هذه المرحلة ، اذ اشتمل على مجموعة من المواد التى يمكن ان تكون أساسا لتغيير مسار الممارسة المصرية وتوجيهها الوجهة الصحيحة ، ومن أهم ما نصت عليه مواد هذا القانون ما ورد فيه بشأن قومية المعركة ، وتحديد أدوار الهيئات المختلفة ، وتنظيم جهود المحليات .

وضمانا لسلامة التنفيذ وتوزيعا لأعبائه أنشئت مجالس المحافظات لمحو الأمية وتعليم الكبار لتتولى تحديد الخطوات والاساليب اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التى يقرها المجلس الاعلى فى ضوء الظروف المحلية لكل مجلس .

ويكمن عنصر التجديد فى هذه التجربة فى بعث حركات محلية فى المحافظات تقوم على أساس من التنافس فى توفير عوامل النجاح لمشروعات محو الامية وإتاحة الفرصة للمحليات للابتكار ، وتجربة مداخل جديدة للعمل ، واتخاذ المبادرات فى التغلب على العوائق .

محو الأمية بين المركزية واللامركزية :

حدد القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تعليم الكبار ومحو الامية دور كل من السلطة المركزية والسلطات المحلية على الوجه الآتى :

أولا : السلطة المركزية واختصاصاتها :

– يصدر بتشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وينظام العمل فيه قرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى .

– يضع المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية الخطة العامة التى يقتضيها تنفيذ هذا القانون وذلك على النحو الآتى :

أ) وضع الخطط المرحلية الزمنية وتحديد مدة كل مرحلة وأهدافها وطبيعة العمل فيها .

ب) التخطيط اللازم لمحو الأمية من حيث حصر الاميين وتصنيفهم وتحديد أوقات الدراسة والمدة اللازمة لتعليمهم ووضع وسائل تنفيذ ذلك .

ج) ترتيب أولويات العمل وتركيز الجهود فى كل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة .

د) تحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية وفنية ومالية وحوافز تشجيعية وبيان وسائل تمويلها .

هـ) تنسيق العمل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنظمات المختلفة التى تعمل فى مجالات محو الأمية ومتابعته .

و) وضع قواعد اختيار المعلمين سواء كانوا من المدرسين أو من المتطوعين المثقفين للقيام بالتدريس فى مراكز محو الأمية وتحديد الحوافز للعاملين فى المشروع .

ز) وضع أسس الدراسة وخططها ومناهجها وبرامجها المختلفة ، وتحديد المستوى المطلوب الوصول اليه .

ح) النظر فى قبول المعونات والتبرعات والهبات التى تقدم لأغراض محو الأمية .

ط) متابعة تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية فى كل مرحلة من مراحلها .

– تتولى وزارة التربية والتعليم المسئولية التنفيذية التى يتطلبها العمل لتعليم الكبار ومحو الأمية فى مجالاته المختلفة فى إطار ما يحدده لها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وبوجه خاص :

أ– إعداد الخطة التنفيذية للدراسة وبرامج تعليم الكبار ومحو الأمية .

ب– متابعة تنفيذ برامج ومشروعات تعليم الكبار ومحو الأمية .

ج – إعداد الكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليم الأميين وطبعها وتوزيعها .

د – الاشراف على تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق تعليم الكبار ووسائله .

و – اقتراح توزيع ميزانية تعليم الكبار ومحو الأمية سنويا على المحافظات فى ضوء الاحتياجات فى كل محافظة طبقا للخطة الموضوعة .

ز – تنسيق الجهود بين الجهاز المختص بتعليم الكبار ومحو الأمية وبين إدارات ومديريات التربية والتعليم والمحافظات فى مجال تعليم الكبار ومحو الأمية بما يتسع لاشراك الجهود التطوعية الضرورية لنجاح

المشروع اشراكا فعالا ومتزايدا .

ح – إصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه فى تعليم الكبار ومحو الأمية فى حدود اختصاص الوزارة .

ط– الإشراف على جميع مراكز تعليم الأميين ومعاونتها .

ى – الإشراف على إجراء الاختبارات للدارسين ومنح الشهادات الدالة على محو اميتهم .

ثانيا : السلطات المحلية واختصاصاتها :

يتم اختيار المعلمين لفصول تعليم الكبار ومحو الأمية من بين المدرسين والمتطوعين وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية فى هذا الشأن ، وتنظم لهؤلاء برامج تدريبية فى تعليم الكبار ووسائل محو الأمية .

– تعقد اختبارات تجريها مديريات التربية والتعليم وإداراتها على مستوى المحافظات فى المناهج المقررة لمحو الأمية فى نهاية كل عام دراسى لقياس المستوى الدراسى الذى وصل اليه الدارسون ، ويصدر بتنظيم هذه الاختبارات وبيان إجراءاتها قرار من مدير التربية والتعليم وفقا لما يقرره مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة . ويمنح من يصل الى المستوى المقرر شهادة محو الامية على أن تعتمد من مدير التربية والتعليم . ويجوز منح المتفوقين من الدارسين جوائز تشجيعية وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الاعلى . كما يجوز ان يتقدم لهذا الاختبار من يرغب من غير المنتظمين فى الدراسة للحصول على الشهادة المشار اليها .

– تخصص لتمويل مشروعات تعليم الكبار ومحو الأمية المـــوارد الاتية :

أ– ما يرصد سنويا من مبالغ لتنفيذها ودعمها وفقا للخطة التى يقررها المجلس الأعلى .

ب– الهبات والتبرعات والمعونات المركزية التى تقدم لتعليم الكبار ومحو الأمية .

ج – الهبات والتبرعات والمعونات المركزية التى تتلقاها مجالس محو الأمية فى المحافظات ويتم التصرف فيها محليا طبقا للقواعد التى تصدرها تلك المجالس .

وهكذا حدد المشرع اختصاصات كل من السلطة المركزية والسلطات المحلية فى محو الأمية باعتبارها مشكلة قومية لابد من مواجهتها على أساس مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ، وانها مشكلة تعليمية بالدرجة الأولى بجانب كونها مشكلة سياسية وأنها من القضايا التى لاقت كثيرا من العشوائية والارتجال فى الماضى ، الأمر الذى يحتم وضعها فى إطار اكثر احكاما يلتزم فيه بعلمية التخطيط وجدية التنفيذ .

وقد قامت الدراسة بتحليل بعض الدراسات المصرية والاجنبية فى محو الأمية عن طريق المحليات ومنها :

١) المشروع المحلى لمكافحة الأمية بقريـــــة غمرين – منوفية :

يرجع نجاح هذه الممارسة المحلية الى عدة عوامل منها :

– توافر الدوافع لدى الأميين نحو التعليم .

– التنظيم الجيد للحملة .

– الاهتمام بسد منابع الأمية الى جانب برامج محو أمية الكبار .

– مرونة البرامج من حيث مدة الحملة واستخدام أماكن غير تقليدية لتعليم الأميين واستعمال مواد تعليمية ملائمة للبيئة .

– تمثيل الأميين فى التخطيط للحملة و فى إدارتها .

– فتح فصول متابعة لمن يتمون التعليم بفصول محو الامية .

٢) مشروع محو الامية بقرية جزيرة الكريمات بمحافظة الجيزة :

– ان برامج الانعاش وبرامج إشباع الحاجات المدركة ساعدت فى بعث دوافع التعلم لدى أهل القرية .

– كانت واقعية الهدف التى اقتصرت على « خفض نسبة الامية » بدلا من « القضاء على الامية » من العوامل التى ساعدت على نجاح البرامج .

– كانت مشاركة التنظيم السياسى والشباب من عناصر النجاح التى حققتها الحملة .

٣) ممارسة مصرية فى محو الأمية فى إطار التنمية الشاملة لبعض المجتمعات المحلية فى محافظة الجيزة :

– لوحظ ان مشروعات التنمية الشاملة فى قرى التربية الاساسية أدت الى خلق مناخ من الوعى بأهمية محو الامية .

– كذلك أدى اندماج الأنشطة المختلفة وتوظيف عمليات محو الأمية فى خدمة سائر الانشطة فى إطار عمل محلى الى ما انتهت اليه هذه التجربة من نتائج سجلت بتقارير الوزارة فى عام ١٩٦٣ .

٤) بعض التجارب الاجنبية فى محو الأمية عن طريق المحليات :

استعرض المجلس بعض التجارب فى البلاد النامية مثل الجزائر وتنزانيا وبعض البلاد الأكثر تقدما مثل البرازيل ثم بعض البلاد المتقدمة مثل بريطانيا (المملكة المتحدة) . قد استخلص المجلس من هذه التجارب بعض الملاحظات والدروس المستفادة الآتية :

١) ان دور المحليات فى محو الأمية يتوقف فى مداه على درجة استقرار نظام الإدارة المحلية فى الدولة .

٢) ان إسهامات المنظمات غير الحكومية يمكن ان تكشف عن ذخيرة طيبة من الفكر على المستويات المحلية .

٣) ان الأميين لابد أن يمثلوا عنصرا له اهميته فى التخطيط لمحو الامية وتنفيذ برامجها على المستويات المحلية .

٤) انه اصبح من المسلم به ضرورة الاخذ بفكرة توظيف تعليم الأمى فى خدمة الأهداف القومية الانتاجية ، وفى خدمة تنمية شخصيته كإنسان وكمواطن .

٥) ان جوهر النجاح الحقيقى لجهود المحليات فى محو الأمية لا يكمن فيما نعلنه من تقارير ، بل فى الواقعية والأخذ بالمنهج العلمى ووضوح الأهداف .

٦) ان الاتجاه الحديث السائد حاليا فى المجتمع الدولى هو ان البرامج التنفيذية لمحو الامية تكون واقعية إذا خططت من القاعدة .

المشكلات الميدانية التى تعوق العمل فى مكافحة الأمية بالمحليات :

ومنها ما يأتى :

١) عدم وجود خطط لمحو الأمية بالمحافظات بعد توقف المجلس الأعلى عن ممارسة عمله لفترة طويلة .

٢) قلة الاعتمادات المالية .

٣) عدم قيام مجالس المحافظات بالمهام المعهودة اليها طبقا للقانون.

٤) تزايد رصيد الأميين عاما بعد عام لعدم تحقيق الاستيعاب الكامل .

٥) عدم تنفيذ القطاع الحكومى والقطاع العام لالتزامهما وفقا للقانون ، وعدم محاسبة المسئولين عن ذلك .

٦) التراخى فى تنفيذ الحوافز السلبية للعمال الأميين واستمرار إرجاء تنفيذ القانون فى هذه الناحية .

٧) ضعف اقبال الأميين على فصول الدراسة إما بسبب عدم اقتناعهم بجدوى التعليم ، أو بسبب عدم وجود عناصر إجبار .

٨) عدم التزام بعض المحافظات بتنفيذ خطة الدراسة والمناهج ومستوى التعليم المقررة من قبل المجلس الاعلى والقائمة على دراسات متعمقة .

٩) ضعف الرقابة والإشراف على فصول محو الأمية .

١٠) ضآلة مكافآت العاملين والمعلمين .

١١) ضعف (او انعدام) برامج تدريب المعلمين العاملين فى محو الأمية بالمحافظات وبخاصة المكلفون بالخدمة العامة .

١٢) عدم توفير أماكن الدراسة الملائمة للدارسين الكبار .

١٣) عدم وجود خطط مدروسة للدعوة .

١٤) تناثر جهود محو الأمية وأنشطتها بمعظم المحافظات لعدم وجود خطة متكاملة .

التوصيات

فى ضوء ما أسفرت عنه المناقشات أوصى المجلس بوضع المبادئ الآتية فى الاعتبار كدليل عمل المحافظات يمكن لأنشطة محو الأمية ان تتحرك فى إطاره :

* تنشيط مجالس محو الأمية وفقا للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، على ان تضع كل محافظة خطة لمحو الامية تمكنها من الوصول الى القضاء على الأمية فى داخل حدودها الجغرافية بأسرع وقت ، وتضمن لها استخدام مواردها فى موضعها دون إهدار ، وتحقق للعمل فى هذا المجال التنظيم المطلوب وتحديد الأولويات وفق الاحتياجات الحقيقية للمحافظة ، والتغلب على الآثار السيئة التى يحتمل ان تكون قد تخلفت عن المحاولات الماضية غير المخططة فى هذا الميدان .

* يتم الربط بين مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها بكل محافظة وبين خطط محو الأمية عن طريق تخصيص جزء من ميزانيات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحو الأمية ، مع عناية برامج محو الأمية بالثقافة العمالية والمهنية وعمليات التدريب المختلفة .

* تقوم كل محافظة بتوفير العناصر اللازمة للتخطيط حتى يمكن وضع الخطة على اساس سليم ، وتتمثل هذه العناصر فيما يأتى :

- الالتزام بالتعريف القومى للأمى واتخاذه اساسا للاحصاء والتقويم وجمع المعلومات .

- حصر الأميين والأميات بالمحافظة على اساس التعريف القومى المشار اليه .

- يتحدد المستوى التعليمى الذى تستهدفه الخطة بالمستوى الوظيفى للقراءة والكتابة كحد ادنى .

- يتحدد الحد الأدنى لعدد الساعات اللازمة لمحو أمية الأمى كامل الأمية بالرجوع الى مايقرره المجلس الاعلى فى هذا الشأن ، مع توفير عوامل الاستمرار والتتابع فى الدراسة ومراعاة الفروق القائمة بين الصغار والكبار فى التعليم .

- ترتيب أولويات العمل بحيث تتضح النقاط التى تتركز فيها جهود المحافظة فى كل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة . ومن أمثلة هذه الأولويات : محو الأمية بين العمال ورؤساء العمل فى قطاعات الانتاج المرتبطة بمشروعات التنمية الاقتصادية أو الاماكن التى تتجمع فيها أعداد من الأميين يسهل ضبطهم كالمصانع ووحدات الشرطة والمصالح الحكومية ووحدات القوات المسلحة . على أن ترتيب الأولويات والتركيز على فئات معينة بالمحافظة لا يعنى إغفال الفئات الأخرى ، بل يعنى اختيار فئات معينة يوجه إليها الجزء الاكبر من الجهد فى بداية العمل ، على أن يكون التخطيط شاملا بحيث يغطى جميع الفئات بالمحافظة خلال مراحل الخطة .

- تحديد ما يلزم لخطة محو الأمية بالمحافظة من إمكانات بشرية ومادية وحصر المتوافر منها .

- يوضع برنامج زمنى لتنفيذ الخطة توزع فيه أعداد الأميين على سنوات الخطة بناء على الأموال المرصودة والإمكانات المتوافرة ، مع دراسة طرق استكمال النقص وزيادة الإمكانات والموارد سنة بعد أخرى .

* تهتدى المحافظات كل فى حدود إمكاناتها بالمراحل التالية عند وضع الخطة :

– مرحلة الاستعداد وفيها يتم انشاء مجلس المحافظة لمحو الأمية ، والجهاز اللازم للتنفيذ ، ووضع خطة العمل بالتفصيل ، وتدريب العاملين على اختلاف فئاتهم وتطوير العمل القائم بالفعل بما يتلاءم مع الخطة .

– مرحلة « المشروع الرائد » ويبدأ فيها تطبيق جانب من الخطة فى قطاع مختار أو اكثر من القطاعات التى تكون أسهل تناولا وأكثر انضباطا وأضمن نجاحا ، مع إجراء تقويم متتابع يستفاد من نتائجه فى إعادة التطبيق مرحلة بعد أخرى حتى تصبح الخطة معدة للتنفيذ على نطاق شامل بعد ذلك ، وفى هذه المرحلة يتم استكمال الأجهزة ويستمر العمل فى تدريب العاملين .

– مرحلة التوسع وفيها تطبق الخطة على مستوى المحافظة بأكملها ، بحيث تغطى جميع القطاعات والمناطق سنة بعد أخرى ، كما يستمر العمل فى التدريب والمتابعة والتقويم لتغذية الحملة بما تتطلبه من عاملين ، والتعرف على مدى ما يتحقق من الأهداف الموضوعة للمشروع ومن أهم ما تتضمنه هذه المرحلة توفير فرص القراءة للمتعلمين الجدد ، وإنشاء قاعات المطالعة التى تناسبهم حتى لا يرتدوا إلى الأمية .

– مرحلة تصفية الجيوب وفيها تتم تصفية المتخلفين من الأميين ويتم التقويم النهائى للحملة كلها .

* ولضمان نجاح الحملة لابد من تحقيق أعلى نسبة استيعاب ممكنة للأطفال الملزمين بالمحافظة وضبط عمليات التسرب على مدى مرحلة التعليم الأساسى بشكل جاد وحازم بحيث لا تؤثر هذه المنابع على سير الخطة وإحكام تنفيذها .

* يتولى مجلس المحافظة لمحو الأمية الذى يرأسه المحافظ مباشرة إصدار القرارات الخاصة بإلزام الأميين بحضور الدراسة فى مدى زمنى معين مع تهيئة فرص التعلم المناسبة لهم . كما يقوم بتحديد المسئوليات المالية والإدارية التى تلزم بها أجهزة المحافظة المختلفة .

* تواكب خطة محو الأمية حملة للدعوة يراعى فيها الاستخدام الأمثل للأجهزة الإعلامية والاتصالية القائمة بالمحافظة كما تستغل فيها دور العبادة والاحزاب السياسية وإمكانات الجمعيات الاهلية والمؤسسات الحكومية والتجمعات الجماهيرية .

* تمول حملات محو الأمية بالمحافظات عن طريق الموارد التى يحددها مجلس المحافظة لمحو الأمية ، ومن بينها الانصبة التى تتحملها مشروعات التنمية بالمحافظة ومشروعات الانتاج التابعة للدولة أو المؤسسات الخاصة ، والتبرعات والجهود التطوعية ، ونسبة تحدد من صندوق الخدمات بالمحافظة ، والدعم الذى تقدمه السلطة المركزية ، والمعونات الدولية أو الاجنبية ، وما ترى المحافظة إضافته من موارد اخرى تدخل فى نطاق صلاحيتها المالية .

* تحديد تكلفة تعليم الأمى بكل محافظة وفقا لظروف مواردها وما تراه فى شأن الحوافز الايجابية للأميين وللعاملين من المعلمين والمشرفين وغيرهم ، وكذلك وفقا للاولويات التى تحددها خطة المحافظة والوقت الزمنى للتنفيذ .

* يتحدد برنامج محو الامية فى المحافظة فى الاطار الآتى :

– تكوين المواطن الصالح المستنير القادر على اداء دور فعال فى تنمية شخصيته وتنمية المجتمع الذى ينتمى اليه .

– الوصول بالدارس إلى المستوى الوظيفى فى القراءة والكتابة والحساب .

– الالمام بالمبادئ الضرورية فى النواحى الدينية والصحية والاجتماعية والقومية والمهنية .

ويتطلب إيصال الأمى الى المستوى المذكور أن تكون هناك مرحلتان

رئيسيتان لتعليم الأمى ، تختلف كل منهما باختلاف ظروف العمل والإمكانات والاحتياجات فى كل محافظة ، وذلك على النحو التالى :

اولا : مرحلة الاساس وتهدف إلى توصيل الامى كامل الأمية الى المستوى الوظيفى فى القراءة والكتابة والحساب والمواطنة المستنيرة .

ثانيا : مرحلة المتابعة ، وتهدف إلى تثبيت المهارات التى اكتسبها الدارس فى مرحلة الاساس لتجنيبه الارتداد إلى الأمية وتوجيهه الى استخدام القراءة والكتابة فى مواصلة التعلم ذاتيا او بانتقاله الى السلم التعليمى العام من خلال قناة أفقية تصل التعليم غير النظامى فى محو الأمية بالتعليم النظامى العام .

* يستفاد من الجهود التطوعية فى إطار الخطة الشاملة للمحافظة وتتم متابعتها والإشراف عليها وتقويمها بواسطة لجان فنية يشكلها من بين اعضائه ومن الخارج مجلس المحافظة لمحو الأمية .

* ينشئ مجلس المحافظة لمحو الأمية لجانا تتبعه بالمراكز أو الأقسام تشكل بقدر الإمكان على النحو الذى شكل به المجلس وتمارس اختصاصاتها فى داخل حدودها الإدارية وفقا لما يقرره مجلس المحافظة لمحو الأمية .

* يختار المعلمون للتدريس فى محو الأمية من بين الفئات الآتية :

– معلمى المرحلة الاولى .

– المكلفين بالخدمة العامة .

– المثقفين الذين تتوافر لديهم الرغبة فى تعليم الاميين .

– الراغبين فى العمل من المعلمين المحالين الى المعاش من مختلف مراحل التعليم .

وفى كل الحالات تنظم لكل فئة من هذه الفئات الدورة التدريبية التى تناسب مستواها التربوى وعلى أن تستكمل الدورات التدريبية التأهيلية بدورات تجديدية وبتوجيه مستمر أثناء العمل .

* يقرر مجلس المحافظة لمحو الامية للمعلم من كل فئة من الفئات المشار اليها فيما سبق المكافأة التى تشجعه على القيام بعمله على خير وجه وتحفزه على الاستمرار ، فضلا عن اجتذاب عناصر أخرى من المعلمين ذوى الكفاية للعمل بمراكز محو الأمية .

* تقوم المحافظة بعقد اجتماعات مشتركة ثنائية أو ثلاثية لتبادل الخبرات واستفادة كل محافظة من خبرة غيرها من المحافظات فى دراسة المشكلات والتوصل الى حلولها .

* تحديد الأدوار التى تنهض بها المؤسسات المختلفة فى محو الامية بالمحافظة ضمن خطة مجلس المحافظة لمحو الأمية ومنها قطاعات الانتاج ، والجمعيات والنقابات والروابط وإدارات الاعلام الريفى والاتحادات وغيرها من الهيئات التى يمكن ان يكون لها دور فى محو الأمية سواء فى القطاعات المنضبطة أو فى القطاع الاهلى او فى القطاع النسائى .

* يصدر مجلس المحافظة لمحو الأمية القرارات اللازمة لتوفير أماكن الدراسة الملائمة للدارسين الكبار والتى تتوافر فيها الاضاءة الكافية والجلوس المريح والمعدات الضرورية للعملية التعليمية .

* يشجع مجلس المحافظة لمحو الأمية الأفراد على الإسهام فى محو الامية بين اسرهم ومعارفهم وجيرانهم ، وذلك بمنحهم مكافأة لا تزيد على ما يتكلفه الشخص الواحد من نفقات فى مشروع محو الأمية وفقا لتكلفة تعليم الدارس المقررة بالمحافظة ، ويسمح للراغبين بأداء الامتحان النهائى لمحو الأمية فى المواعيد المقررة بالمحافظة لهذه الامتحانات .

* تتولى الاجهزة المختصة بمحو الأمية بالمحافظة الإشراف على سير العمل وتوجيه المعلمين كما تقوم بعقد الامتحانات ومنح الشهادات ، ويكون الجهاز الفنى المختص بالإدارة التعليمية هو الأمانة الفنية لمجلس محو الأمية بالمحافظة ، مع تمثيل السلطة التعليمية بالمحافظة تمثيلا ايجابيا .

* يرأس المحافظ جلسات مجلس المحافظة لمحو الأمية بنفسه بقدر الإمكان .

* يستفاد من هذه الخطوط العريضة فى إعداد دليل مفصل لعمل المحليات فى محو الأمية وفقا للاحتياجات والإمكانات والظروف الخاصة بكل محافظة .

تحديث تشريعات محو الأمية

اتجه المجلس القومى للتعليم فى الدورات السابقة إلى إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بمشكلات الأمية بهدف التوصل إلى الأسس العلمية لتشخيص مختلف الظاهرات التى تبدو كمعقبات حالت دون القضاء على الأمية بالرغم من الجهود التى بذلت فى هذا السبيل ، وقد تمت الاستفادة من نتائج تلك البحوث والدراسات فى إعداد الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية .

ولما كان التشريع يمثل محورا اساسيا من محاور العمل فى مجال محو الأمية فقد رأى المجلس ضرورة اجراء دراسة حول تحديث تشريعات محو الأمية فى ضوء توصيات المجلس السابقة ، بحيث يمكن الاستفادة بها فى وضع التشريع اللازم لمواكبة الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية فى مصر بواسطة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأميـة .

ونقطة البدء فى التجارب المصرية الحديثة فى مجال مكافحة الأمية ترجع الى سنوات بعيده ، ولم تنقطع قط المحاولات والجهود من اجل نشر التعليم ومحاربة الأمية .

وفى سنة ١٩٤٤ صدر القانون ١١٠ فى شان مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية ونص فيه على قيام وزارة الشئون الاجتماعية بمسئولية علاج المشكلة . وبعد أن تنبه المشرع الى ان محو الأمية عمل تربوى وتعليمى ، صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ بتعديل القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ وبانتقال مسئولية العلاج الى وزارة المعارف العمومية (اذ ذاك) .

وعلى الرغم من الثغرات والشوائب الكثيرة التى أسفر عنها تطبيق القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الا أن مواده الاساسية ظلت قائمة حتى صدر القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ وهو قانون لم يوضع موضع التنفيذ الا لفترة محدودة ، نظرا لتجميد دور الاتحاد الاشتراكى ، وهو التنظيم المسئول عن توعية العمل فى مجال محو الأمية .

وعندما أخذ بنظام تعدد الاحزاب السياسيه اقتضى الامر إعادة النظر فى القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ومن ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض مواد القانون سالف الذكر .

اهمية تحديث تشريعات محو الأمية والهـــدف من الدراسة :

ان النظرة التحليلية العامة الى التشريعات التى صدرت منذ عام ١٩٤٤ فى شان محو الامية حتى الآن تعطينا صورة يمكن عرضها على الوجه الآتى :

– أن الانتقال من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الى القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ ، كان مبنيا على قضية جذرية تنطوى على أن محو أمية الكبار عملية تربوية بالدرجة الاولى مما يقتضى أن تتحمل مسئوليتها السلطة التعليمية .

– أن الانتقال من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ الى القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ كان يمثل تغييرا يتوائم مع المتغيرات الجذرية الاجتماعية والاقتصادية التى احدثتها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

– ان الانتقال من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ الى القانون ٤٠ لسنة ١٩٨٢ جاء بناء على تجميد دور الاتحاد الاشتراكى وقيام الأحزاب السياسية.

ومن هنا تبرز أهم مبررات هذه الدراسة فيما يأتى :

* التركيب الاجتماعى الجديد فى المجتمع المصرى ، الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند التفكير فى تطوير التشريع ، وكذلك تطور النظام السياسى والممارسة الديمقراطية .

* أهمية الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المرحلة الحالية والمراحل التالية حتى عام ٢٠٠٠ فى دراسة التشريعات .

* ضرورة النظر إلى نظام التعليم الحالى من حيث الكم والكيف ومن حيث مشكلات الاستيعاب والتسرب ، مما يؤدى الى تزايد رصيد الأمية فضلا عن تزايد المشكلة السكانية .

* وضع الدراسات التى قامت بها المجالس والتوصيات التى صدرت عنها فى الاعتبار وعلى الأخص فيما يتعلق بالحوافز الايجابية والسلبيـة .

* إبراز ما كشفت عنه الدراسات والممارسات السابقة من ثغرات عديدة عند تطبيق القوانين السابقة فى مجال محو الأمية ، الأمر الذى يستدعى ضرورة وضع ضوابط محكمة للتنفيذ .

* أهمية إيجاد الوسائل والنظم التى تكفل خلق دوافع التعلم لدى الأميين فى داخل التشريعات المطلوب استحداثها .

أهمية ربط عمليات محو الأمية بحركة تعليم الكبار فى المجتمع بحيث لا يكون الأمر قاصرا على محو الأمية الأبجدية فقط ، على ان تتضمن التشريعات نصوصا واضحة عن حركة تعليم الكبار .

ابراز أهمية محو الأمية بالنسبة للتكنولوجيا المعاصرة ، وتغيير نوعية العمل الذى اصبح أغلبه يعتمد على العامل المتعلم .

* وضع قومية معركة الأمية فى الاعتبار حيث استحدثت فى العقد الاخير من هذا القرن هيئات جديدة أخرى تتحمل نصيبا فى مسئوليات محو الأمية خلاف وزارة التربية والتعليم ، الأمر الذى يدعو الى التفكير فى تحديد مسئوليات كل جهة أو هيئة فى صلب التشريع .

* ضرورة النص على تحديد مسئولية الذين يخالفون أحكام قانون محو الامية سواء أكانوا من الهيئات أو الافراد ، أو من يعوقون العمل فى محو الامية بصورة أو بأخرى .

* صدور قانون الإدارة المحلية الذى انتقلت بمقتضاه سلطات عديدة من المركزية الى اللامركزية ، ومع ذلك فالمحليات لا تمارس اختصاصاتها بالقدر الذى استهدفه القانون ، فى الوقت الذى تقع أهم عمليات محو الأمية على المحليات .

عرض وتحليل للتشريعات المصرية الخاصة بمحو الأمية :

لقد كان منحنى الحماس لمكافحة الأمية فى مصر يسير موازيا لمنحنى الصعود والهبوط فى الحركة الوطنية ومناهضته الاحتلال منذ أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى .

إلا أن أول تشريع له صلة بالتعليم الشعبى ومكافحة الأمية ، هو قانون التعليم الإلزامى فى عام ١٩٢٤ ، وبمقتضاه تحملت الدولة لاول مرة فى التاريخ الحديث مسئوليتها القانونيـــة فى التعليم الإلزامى ومحو الأمية .

• ولأول مرة ومع نمو المشاعر الوطنية ضد الاحتلال فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ظهر اول قانون مصرى يتناول قضية الأمية بمعزل عن التعليم العام ، وهو القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ومن ملامحه البارزة ما يأتى :

• انه نظر الى الأمية نظرة اكثر اتساعا عن ذى قبل .

• انه جعل محو الأمية اجباريا بالنسبة للأميين ووضع عقوبات المتخلفين

• نص صراحة على محو أمية المرأة .

نص على إلزام أصحاب الارض ممن يملكون حصصا محددة وأصحاب الاعمال ممن يستخدمون أعدادا معينة بمحو أمية عمالهم فى فترات محددة كما نص على عقوبة من يخالف القانون فى ذلك .

أنه أعطى صفة الضبطية القضائية لموظفى محو الأمية لاعطائهم صلاحيات قانونية التنفيذ .

وفى عقد السبعينات ومع بدء الاخذ بسياسة التخطيط القومى الشامل ، بدأت مرحلة جديدة لترشيد العمل فى محو الأمية واخذت تظهر ثغرات فى هذا القانون والتى من أهمها :

• عدم جدوى العقوبات والغرامات التى توقع على الأميين فى خلق دوافع التعليم لديهم .

* عدم مواءمة مواد القانون للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو (قانون الاصلاح الزراعى)

* ظهور القطاع العام وصدور قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ مما جعل النص الخاص بتعليم العمال فى المصانع والشركات الخاصة فى قانون محو الأمية ، امرا غير ذى موضوع .

* عدم وضوح مفهوم الأمية بالتحديد فى صلب القانون .

* عدم توافر النص التشريعى الذى يحقق المشاركة الشعبية وقومية المعركة .

* الافتقار الى جهاز تخطيط متكامل يتحمل مسئوليات التخطيط والمتابعة والتنفيذ .

ورغم هذه التغيرات ، فقد ظل العمل بهذا القانون حتى صدور القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ الذى بذل فيه جهد فنى وتشريعى كبير بهدف تحقيق امرين فى غاية الأهمية :

اولهما : تلافى الثغرات القائمة فى القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ -

وثانيهما : التواؤم مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى استحدثت بعد عام ١٩٦١ .

ومن أهم ملامح هذا القانون ما يأتى :

* انه وضع مفهوما واضحا ومحددا للأمية والمستوى التعليمى المطلوب توصيل الأمى اليه .

* انه اهتم بالحوافز السلبية والايجابية سواء للأمى أو لمن يقومون بالعمل فى محو الأمية .

* انه نظم العمل فى مجال محو الأمية من حيث الإدارة والتمويل والتخطيط والجوانب الفنية .

* انه اعتبر محو الأمية مسئولية قومية تشارك فيها كل الجهود .

* انه جعل كل أنشطة محو الأمية تتم من خلال التنظيم السياسى الذى كان قائما انذاك مع وزارة التربية والتعليم .

انه اهتم لأول مرة بنشاط تعليم الكبار بصفته دائرة أشمل من محو الأمية .

أنه قضى - لأول مرة - بإنشاء مجلس أعلى مركزى ينهض بمهمة التخطيط والمتابعة والتقويم ، ويجسد فكرة المسئولية القومية فى محو الأمية .

* أنه اكد مسئولية المحليات فى التنفيذ عن طريق إنشاء مجالس المحافظات لمحو الأمية .

ولكن ما تحقق فى ظل القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ كان أقل كثيرا مما كان مرجوا منه ، وربما كانت العوامل الآتية أو بعضها سببا فى تعذر التطبيق .

- ان القانون لم يضع ضوابط للعمل التنفيذى ، ولم ينص على عقوبات تتصل بتعويق العمل أو التهاون فى التطبيق .

- ان معظم المحافظات لم تنفذ الخطط الموضوعة لانشغالها بقضايا اخرى اعتبرتها من الأولويات من حيث الاهتمام .

- ان المشروع لم يحدد الحوافز السلبية والايجابية فى صلب القانون ، بل ترك تحديد ذلك للوائح الداخلية وقرارات المحليات

وما اليها .

ولقد كان من الممكن تدارك هذه العوامل وغيرها لو أن المشرع وضعها فى اعتباره عند وضع القانون ، ولكن عذره فى ذلك ، أن القانون عادة ما تكون له صفة العمومية ، ويتسم بالمرونة التى تسمح باتساع الحركة ، وبخاصة بالنسبة لمشكلة لها أبعاد عديدة مثل مشكلة الامية ، كما ان القانون عادة ما تلحق به لائحة تنفيذية لها قوة القانون ويمكن أن تشمل الضوابط والعقوبات ووسائل إحكام التنفيذ ، وهذا ما لم يحدث بالنسبة للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ .

ضرورة إعادة النظر فى القانون القائم :

ان الظروف التى طرأت منذ صدور القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ حتى الآن وما صاحبها من متغيرات اجتماعية واقتصادية فى بنية المجتمع المصرى فى خلال عقد السبعينات والتى تركت آثارها فى كثير من النواحى ، مثل التركيب الاجتماعى ، وتعدد الأحزاب السياسية وهجرة العمالة وانتقال التكنولوجيا المعاصرة على نطاق أوسع ، والشكل الاستهلاكى ، وما الى ذلك من آثار ...

فضلا عن الاتجاه الى الانفتاح الاقتصادى الانتاجى فى اوائل الثمانينات بديلا للانفتاح الاقتصادى المطلق بهدف التطوير الاقتصادى المصرى والنهوض بالخطة الخمسية للتنمية فى جميع المجالات على اسس علمية واقتصادية سليمة والتى أصبحت تلبيتها ضرورة حياة بالنسبة لمصر ، تدعو بلا شك الى اعادة النظر فى قانون محو الامية المعمول به حاليا للوصول الى تشريع جديد يلائم المرحلة التى تمر بها مصر ويهدف الى سد الثغرات التى بدأت تظهر فى هذا القانون بحكم التغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى نعيشه الآن .

اتجاهات الهيئات والمؤسسات المعنية وآراؤها فى شأن تطوير وتحديث تشريعات محو الامية :

وفى أواخر عام ١٩٨٢ طلب المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية من الجهات والهيئات والافراد المعنية بمشكلة الأمية فى مصر ، تقارير توضح وجهات نظرها فيما يتعلق بمواجهة هذه القضية القومية ، وتجمع لدى المجلس العديد من الآراء والافكار شملت مختلف أبعاد المشكلة ، وعلى الأخص من حيث تطوير وتحديث تشريعات محو الأمية من واقع الخبرات العديدة التى عبرت عنها عملية استطلاع الرأى المشار اليها ، والتى مثلت وجهات نظر جميع الأحزاب السياسية والوزارات والهيئات المعنية الممثلة فى المجلس الاعلى .

وقد عرضت هذه الآراء والاتجاهات جميعها على المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وانتهى المجلس إلى النقاط الآتية :

* ان تنص التشريعات على أن محو الامية هو مسئولية قومية يجب ان تضطلع بها مختلف الهيئات والأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية ، وفق خطة تحدد أدوار كل من هذه المؤسسات .
* التأكيد على مسئولية وزارة التربية والتعليم ، بالنسبة لتحقيق الإلزام ، سدا لمنابع الأمية والحد من الفقد والتسرب .
* انشاء صندوق مركزى وصناديق محلية بالمحافظات للصرف منها على تنفيذ الخطة المقترحة وبأن يخصص له جزء من ميزانية الدولة فضلا عن التبرعات من الهيئات والأفراد .
* انشاء جهاز مركزى قومى يتبع مجلس الوزراء ، ويتولى مسئولية التنفيذ والإشراف والمتابعة .
* إقرار نظام للحوافز الايجابية والسلبية للدارس والمدرس والمشارك والجهات المعنية .
* تحديد فترات زمنية لمحو الأمية بين الجنود فى وحدات القوات المسلحة والشرطة والعاملين فى المصانع والمصالح الحكومية بحيث لاينتسب اليها إلا من يجيد القراءة والكتابة .

* فرض عقوبة على الورش والمصانع والحرفيين الذين يعملون على تشكيل الأحداث قبل إتمامهم مرحلة التعليم الالزامى .

* ان ينص التشريع على عدم تعيين العامل صبيا كان أو شابا فى أى قطاع خاص أو حكومى أو عام ، إلا إذا كان ملما بالقراءة والكتابة .

* عدم تسريح المجند الامى قبل محو أميته والعمل على تدريبه وتعليمه حرفة أو مهنة ، وعدم ترقية العامل الحالى اذا كان أميا الا بعد محو أميته .

* عدم التصريح باستخدام رخصة ما أو جواز سفر إلا لمن يجيد القراءة والكتابة .

* وضع نشاط محو الأمية فى الاعتبار عند تقويم القيادات العليا ، والدور الذى قام به كل شخص فى مجال محو الأمية والإشراف عليها ومتابعتها فى القطاع الذى يعمل به .

* إقرار استراتيجية « الطفرة » فى مواجهة مشكلة الامية والاستناد الى قرار سياسى من أعلى المستويات لتكون حملة واسعة تلتزم بتنفيذها كل أجهزة الدولة ومؤسساتها وأحزابها السياسية وتنظيماتها الشعبية .

وضع قواعد لإحكام التنفيذ فى الحملة والتزام المحافظات بدورها فى التنفيذ ، وإعادة قنوات الاتصال مع أمانة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية .

* وضع سياسة اعلامية ثابتة للدعوة .

* النص على وجود نظام لمتابعة المتسربين من فصول محو الأمية عن طريق دراسة ظروفهم الاجتماعية التى حالت دون استمرارهم فى الدراسة .

ومن حصيلة وجهات نظر هذه الهيئات والاحزاب والمؤسسات المعنية بالاضافة الى نتائج الدراسات التى أجراها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا على مدى دوراته السابقة ، أمكن التوصل الى التوصيتين الأساسيتين الآتيتين :

التوصيات

* تعديل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية (المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢) بما يراعى الاعتبارات والمسائل السابق ذكرها فى هذا التقرير ومن أهمها :

– تعديل تسمية القانون بما يعطى أهمية خاصة لمحو الأمية وبحيث تبرز أعمال محو الأمية وبرامجها التى تعتبر مهمة ومسئولية قومية ويرمز الى ذلك اعادة تسمية القانون بحيث تكون « فى شأن محو الأمية » .

– النص على أن تصدر اللائحة التنفيذية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير التربية والتعليم ومع أخذ رأى الوزراء المعنيين بتنفيذ برامج محو الأمية فى وزاراتهم أو المؤسسات التابعة لهم مثل وزارة الشئون الاجتماعية والدفاع والحكم المحلى والصناعة وغيرها .

– ربط برامج محو الأمية وعملياتها بالخطة القومية للتنمية (خطة السنوات الخمس) وإحكام هذه الصلة والمتابعة سنة بسنة خلال الخطة .

– رصد الميزانيات اللازمة ضمن موازنة الدولة وعلى أن تكون أبواب محو الأمية مستقلة بذاتها وتدعمها الصناديق الخاصة لمحو الأمية والقائمة فى كل محافظة .

* إعداد قانون خاص بتنظيم حركة تعليم الكبار باعتبارها حركة قائمة بالفعل ولها برامجها المستقلة ، بل لها تاريخها الطويل فى مصر ، كما تشتمل على أنظمة وبرامج ومؤسسات عديدة بحاجة الى تنسيق .

الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار فى عقد التسعينات

صـــدر اعـــلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار السنوات العشر من ١٩٩٠ حتـــى ١٩٩٩ عقـــدا لمحـــو الأميـــة وتعليـــم الكبار فى مصر .

وقد تحددت دواعى صدور هذا الإعلان التاريخى فيما يأتى :

- حق كل مصرى فى التعليم واستمرار التعليم .
- خطورة مشكلة الأمية كمعوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- مسئولية مصر ومكانتها التاريخية والحضارية فى العالم .
- الالتزام بالدستور الذى نص على أن محو الأمية واجب وطنى .
- ضرورة تجاوب مصر مع قرار الأمم المتحدة باعتبار عام ١٩٩٠ عاما دوليا لمحو الامية .

وقد طالب « إعلان رئيس الجمهورية » ، كافة الجهات الحكومية والشعبية وجميع التنظيمات الحزبية والسياسية والقطاعات والافراد أن تعمل متكاتفة بروح المسئولية القومية على تنفيذ ماجاء به خلال هذا العقد ، كما حصر جوانب العمل الأساسية فى خمس نقاط هى :

- سد منابع الأمية .
- حشد الطاقات فى الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية .
- التكامل بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى .
- ربط محو الأمية بالتدريب المهنى وربطه بالتربية المستمرة .
- غرس القيم الإيجابية فى افراد المجتمع من أجل التنمية والسـلام . وهذه الدراسة تستهدى بنقاط الإعلان الخمس فى معالجتها للموضوع بشقيه ، محو الأمية ، وتعليم الكبار .

دروس مستفادة :

فى ضوء الدروس المستفادة من التجارب والممارسات المصرية فى التصدى للأمية على مدى أكثر من قرن من الزمان .

وما ظهر فى إعلان السيد رئيس الجمهورية الذى اعتبر السنوات العشر من ١٩٩٠ الى ١٩٩٩ عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار ، من ادراك لكل الإيجابيات والسلبيات التى مرت بها التجربة المصرية فى الماضى القريب والبعيد .

وبناء على الفهم العميق لهذه الدروس ، والإدراك الواعى لأبعاد التجربة ، فقد حصر الإعلان جوانب العمل فى خمس نقاط سجلها هذا التقرير فى مقدمته ، وحان الوقت لعرض المقترحات التى يرى المجلس القومى للتعليم أنها اقرب السبل وأصلحها لتحقيق هذه النقاط الخمس على الوجه الآتى :

أولا : سد منابع الامية :

من الحقائق المعترف بها أن الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة فى سن الإلزام وما بعده - إما إحجاما او لعدم وجود أماكن لهم أو بسبب الالتحاق بعمل فى مراحل عمرية مبكرة - يشكلون فى التعليم فاقدا بشريا من الناحية الكمية ، وهم فى الوقت ذاته أحد المنابع الاساسية للأمية .

كذلك فان ظاهرة التسرب تؤدى الى فاقد فى التعليم ، وهى اهدار تربوى اقتصادى وتؤدى الى الارتداد للأمية . وتشير البيانات الى أن نسبة التسرب فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى عالية جدا .

وتقدر أعداد المتسربين فى هذه الحلقة بحوالى ١٥٠,٠٠٠ متسرب كل عام ، كما يقدر عدد من لايلتحقون بالصف الاول من التعليم الاساسى بحوالى ١٠٠,٠٠٠ طفل كل عام فى المتوسط ، وإن كانت هذه الأعداد فى تراجع نتيجة لجهود وزارة التربية والتعليم فى هذا المجال .

ويرتبط بذلك ايضا مشكلة الأطفال دون ١٥ سنة ، وهى فئة تضم – إلى جانب من لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أصلا ، ومن تسربوا منه – الصبية الذين لم يجتازوا نهاية مرحلة الإلزام وهى مرحلة التعليم الأساسى بحلقتيها . وتتحدد هذه المشكلة فى خطورة ترك الاعداد التى تلقت قدرا كبيرا من التعليم دون متابعة مما قد يجعلهم يرتدون الى الامية ، مما يشكل اضافة جديدة الى الحجم الكلى للمشكلة . وهذه الفئة تتفاوت مستوياتها التعليمية بين الأمية الكاملة والألمام بالقراءة والكتابة ، وهم جميعا فى سن أقل من السن القانونية للعمل ، ومعظمهم لا يمارسون أعمالا يمكن أن تدفعهم إلى الاستزادة من التعليم واكتساب مهارات الاتصال التى اكتسبها اولئك الذين سبق لهم الالتحاق بالمدارس والاستمرار فى التعلم ، مما يؤدى بهم الى نسيان ما تعلموه .

أسلوب المواجهة بالنسبة لمشكلة منابع الأمية :

– استمرار جهود وزارة التربية والتعليم فى توفير أماكن حقيقية لاستيعاب كل الملزمين فى الصف الأول من الحلقة الأولى للتعليم الأساسى .

– التأكيد على جودة التعليم ورفع مستواه فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى للقضاء على ظاهرتى التسرب والارتداد ، بإعداد المعلمين وتأهيلهم تأهيلا مناسبا ، و تطوير المناهج والكتب وطرق التدريس وخفض كثافة الفصول والاهتمام بالأداء التعليمى سواء فى المناهج النظرية أو العملية .

– التوسع فى انشاء المدارس ذات الفصل الواحد او الفصلين سواء كانت مستقلة أو ملحقة بمدارس التعليم الاساسى ومراجعة الجوانب الفنية فى ادارتها وخطط الدراسة بها لكى تنهض برسالتها المنشودة .

– تطبيق قانون العمل بحزم بحيث يمتنع تشغيل الصبية دون سن العمل .

– وضع خطة شاملة لتوعية الآباء وأولياء الامـور فى مجـال نشر الوعـى التعليمـى بالنسبـة للابنـاء واستمرارهـم فى الدراسة .

ثانيا : حشد الطاقات فى الحملة القومية لمحو الأمية :

– انه مع بداية عقد التسعينات ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن ضحايا الامية هم جماهير الأميين ، وأن هذه الأمية ظاهرة مركبة وانها نتيجة وسبب للجحود الاجتماعى ، وقضية بهذا القدر من الخطورة ينبغى أن تتكاتف فيها جهود جميع الأجهزة والهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، مع تحديد دور كل جهة لتكون المسئولية محددة والمساهمة واضحة وحتى يمتنع الازدواج والتضارب .

– ان المشاركة الجماهيرية والعمل التطوعى والعون الذاتى جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الناجحة لمحو الأميه ولابد أن يكون للتنظيمات الاجتماعية والمهنية والنوعية والأحزاب السياسية دور رئيسى فى الحملة.

وأهم سمات الاستراتيجية الناجحة ، من واقع خبرات الدول الاخرى فى محو الأمية ، هو التركيز المخطط والمدروس لانتقاء القطاعات الاكثر تخلفا ، والقطاعات المنظمة والمنضبطة واعطائها الأولوية وأن تكون البرامج الموجهة اليها ذات ارتباط حيوى ومباشر بحاجاتها التعليمية والتنموية ، مما يضفى على محو الأمية – بهذه الصورة – صفة الوظيفية.

محو أمية الكبار :

* من حيث مراحل العمل :

تتطلب الحملة أن يسير العمل فيها على النحو الآتى :

– مرحلة الإعداد ومدتها سنة ، وفيها يتم الحصر الشامل وحملة الدعوة والتوعية وإعداد المناهج والبرامج والكتب وتدريب المعلمين وتحديد ادوار الجهات المعنية

– مرحلة التنفيذ ومدتها ٨ سنوات وفيها يتم العمل فى تعليم الأميين بفئاتهم المختلفة وفقا للأولويات التى تتحدد حسب النوع والجنس والمهنة

والسن والظروف المحلية .

– مرحلة التصفية ومدتها سنة وفيها يتم تصفية جيوب الأمية المتبقية بعد التنفيذ .

* من حيث المعلمين :

يختار المعلمون للتدريس فى محو الأمية من بين الفئات الآتية :

– المعلمون والمعلمات العاملون بمحو الأمية حاليا أو العاملون بالتعليم الأساسى وغيره من المراحل التعليمية .

– المعلمون المحالون إلى المعاش ولديهم الرغبة والقدرة على العمل فى هذا المجال .

– المكلفون بالخدمة العامة .

– رجال الدين والمثقفون الراغبون فى العمل بحيث لا يقل مستواهم عن الثانوية العامة وما يعادلها .

وتنظم لهؤلاء وغيرهم من المشاركين فى الحملة برامج تدريبية مناسبة يتم إعدادها وتحديد مستواها والإشراف عليها بواسطة وزارة التربية والتعليم وفروعها بالمحليات .

وتصرف للمعلمين وغيرهم من العاملين فى الحملة مكافآت وحوافز تشجيعية تدفعهم إلى المشاركة الإيجابية والاستمرار فى الاداء الجاد .

* من حيث التمويل :

فى ضوء الأعداد التى تستهدف الخطة محو أميتها فى كل عام وفى ضوء حساب تكلفة الدارس :

ترصد موازنة سنوية تشمل النفقات المباشرة ومنها المكافآت والحوافز ومستلزمات الدراسة من كتب وأدوات ووسائل تعليمية ، وتكلفة تقويم الدارسين وامتحاناتهم . وتتعدد مصادر التمويل ومنها :

– ما ترصده الوزارات والجهات والهيئات المختلفة من مبالغ فى ميزانيتها السنوية لمحو الأمية .

– ما يخصص لمحو الامية من صناديق الخدمات بالمحافظات .

– الهبات والتبرعات والمعونات من المؤسسات والافراد .

– ماتقرره الدولة من رسوم ضئيلة على بعض الأنشطة لصالح محو الأمية واصدار طوابع لنفس الغرض .

– إسهامات المؤسسات والشركات والهيئات فى تمويل الحملة .

ويمكن إنشاء صندوق قومى لمحو الأمية وكذلك صناديق محلية لتغطية متطلبات الحملة على مدى السنوات العشر .

* من حيث التنظيم :

يتطلب الاداء المنشود من الحملة وجود الهياكل التنظيمية الآتية :

– مجلس أعلى أو جهاز مختص تمثل فى أيهما جميع الوزارات والمصالح والقطاعات والتنظيمات الحزبية والجمعيات وما الى ذلك ، ويرأسه وزير ، ويعطى من الصلاحيات والاختصاصات ما يمكنه من القيام بمسئولياته بصورة كاملة .

ويتولى رسم السياسات العامة لمحو الأمية وتحديد أدوار الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها ومتابعة التنفيذ على المستوى القومى .

وتشكل له أمانة فنية تتولى إعداد الدراسات والمتابعة والتقويم .

– مجلس محلى بكل محافظة أو جهاز فرعى محلى برئاسة المحافظ وتمثل فيه جميع الهيئات المعنية على المستوى المحلى . ويتولى مسئولية التنفيذ بالكامل .

وتشكل لكل مجلس أو جهاز فرعى أمانة تعينه على التنفيذ وإدارة العمل .

– لجنة لمحو الأمية فى كل حى أو مدينة برئاسة رئيس الحى أو المدينة ، وتتولى التنفيذ فى محيط اختصاصها ، وتمثل فيها كافة الجهات المعنية والقائمة فى المستوى المحلى ، ويخصص لهذه اللجنة وحدة إدارية تعاونها فى كافة مراحل التنفيذ .

* من حيث الامتحانات :

تتولى وزارة التربية والتعليم وفروعها بالمحافظات عقد اختبارات فى المنهج المقرر للمتقدمين .

ويجب أن تكون هذه الامتحانات مقياسا حقيقيا لمدى ما وصل اليه الدارس فى تعلمه وأن تتسم عملياتها واجراءاتها بالجدية .

ولا تمنح شهادة محو الامية للدارس إلا بعد اجتيازه الامتحان الذى تعقده السلطة التعليمية المختصة .

* من حيث التشريع :

يتطلب نجاح الحملة القومية إعادة النظر فى تشريع محو الأمية المعمول به حاليا بحيث يتضمن الحوافز وخاصة السلبية منها والتى تحاصر الامى فتجعل تعلمه أمرا حتميا لنشاطه فى المجتمع ولحياته اليومية ولطموحاته فى عمله والترقى فيه أو لتطلعاته الى تحسين مستواه الاقتصادى سواء بالسفر الى الخارج أو حصوله على المزايا التى تساعده على تحقيق مزيد من الكسب فى زراعته أو تجارته او صناعته أو غير ذلك .

كما يتضمن مصادر التمويل المختلفة ، والتزامات الهيئات والمؤسسات والافراد وتحديد الأحكام التى تتعلق بالتقصير فى تحمل المسئولية على أى وجه من الوجوه .

كذلك يتضمن فتح القنوات بين محو الامية والتعليم الرسمى كوسيلة لحفز الأميين على الاستمرار فى التعليم . الى غير ذلك من الجوانب التى تساعد على إحكام التنفيذ ونجاح الحملة .

أدوار الهيئات والجهات المعنية :

أشار اعلان رئيس الجمهورية إلى توزيع أدوار الهيئات والمؤسسات فى الحملة الشاملة – فى إطار النداء الموجه اليها لحشد الطاقات لهذه الحملة .

وهذا يقتضى أن تلتزم جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية والتنظيمات النقابية والمهنية والتعاونيـــة والجمعيـــات واصحـــاب الاعمـــال بالقيـــام بمسئولياتهـا فى محو الأمية .

وعلى ذلك فان هذه الاجهزة يمكن أن تقوم بدور فعال فى تنفيذ مشروعات محو الأمية الى جانب مسئولياتها الاساسية فى محو أمية عمالها الاميين وقد يتحدد دور تلك الجهات من خلال العمل الذى تقوم به وذلك على الوجه الآتى :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

– حصر الأميين وتصنيفهم حسب السن والجنس والعمل .

– تقديم المشورة الفنية للمحافظات فيما يتصل بكافة عمليات الحصر والتصنيف وإعداد الاحصاءات اللازمة للعمل .

– إمداد الجهاز المسئول عن الحملة القومية بالبيانات والتقديرات الاحصائية التى تساعد على رسم الخطط وعلى تقدير التكاليف وعلى تحديد الأولويات وعلى خطط التقويم ، الى غير ذلك من العمليات .

قطاع الاعلام والثقافة :

– الاذاعة والتليفزيون :

الاستعانة بالتليفزيون والإذاعة فى المجالات الآتية :

– تدريب معلمى محو الأمية .

– حث الجماهير على محو الأمية واستثارة دوافعهم وتشجيعهم على الاستمرار فى الدراسة .

– استخدام التليفزيون فى تثبيت المهارات والمعلومات باعتبار ان ذلك عامل مساعد للمدرس فى فصول محو الأمية بعد انتهاء الدرس .

– تقديم مسلسلات لمتابعة المتعلمين الجدد ضمانا لعدم ارتدادهم الى الأمية .

أن يعنى بوجود تنسيق وتعاون على كافة المستويات بين رجال التربية ورجال التليفزيون والإذاعة فى مجالات استخدام الإذاعة والتليفزيون لمحو الأمية وعلى الأخص فيما يلى :

– تحديد مراحل وأهداف استخدامات الإذاعة والتليفزيون .

– تخطيط البرامج وأساليب وضعها وتحديد الكتب والمعدات اللازمة .

– متابعة النتائج وتقويمها لكى تحقق تطوير مسار العمل مستقبلا .

كما يستعان بالاذاعة والتليفزيون أيضا فى الجوانب التالية :

– تخصيص ندوات ولقاءات وأحاديث لتبصير المواطن بأخطار الامية وحثهم على الاشتراك فى مشروعاتها .

– تضمين بعض المسرحيات والتمثيليات اتجاهات خاصة توضح جوانب مشكلة الأمية وآثارها السيئة على الحياة العائلية وعلى الإنتاج وعلى التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

- ترشيد بعض البرامج بحيث تلقى الضوء على مشروعات محو الأمية والاشادة ببعض النماذج الناجحة ، فبرامج مع الفلاح والثقافة العمالية وأرضنا الطيبة وثروتنا القومية وحوار مع مسئول وغيرها يمكن ان تكون بعد تطويعها برامج صالحة وموجهة للتوعية والقضاء على الأميـة .

- صياغة بعض البرامج الغنائية والفكاهية وما فى حكمها لخدمة أهداف مشروعات محو الامية .

- إذاعة شعارات وبيانات ونداءات وأقوال وأحاديث قصيرة بين فقرات البرامج اليومية متعلقة بمشروعات محو الأمية .

- إعداد برامج تثقيفية مشوقة تشمل بعض عناصر منهج الثقافة العامة فى محو الأمية فى المواعيد التى تتناسب مع أوقات الدارسين الكبار كما تتناسب مع نوعيات الدارسين وعلى الأخص ربات البيوت .

هيئة السينما :

- انتاج افلام مصورة وتسجيلية قصيرة توضح جوانب المشكلة وآثارها السيئة على الانتاج والتقدم الاجتماعى والاقتصادى وتعبئ الجماهير للإسهام فى عملية التخلص منها .

- عرض شعارات وشرائح ملونة فى دور السينما .

- إنتاج افلام ثقافية تعاون فى محو الأمية .

الثقافة الجماهيرية :

- اشتراك قوافل الثقافة والإعلام الداخلى المنتشرة فى جميع المحافظات فى الدعوة لمشروعات محو الأمية .

- إعداد الكتيبات والملصقات والمطبوعات المناسبة وتوزيعها ونشرها .

- فتح فصول لمحو الأمية بقصور وبيوت الثقافة .

- عرض الأفلام الثقافية التى تساعد فى عمليات محو الأمية .

ملاحظات هامة :

ومما هو جدير بالذكر ان الدور الذى يقوم به قطاع الإعلام والثقافة على الوجه المبين أعلاه يجب أن يتم ضمن العمل الأصلى والمسئوليات الملقاة على عاتق تلك الأجهزة دون أن تتحمل الدولة أية أعباء اضافية تدرج فى موازنتها طبقا لما هو وارد فى باب متطلبات الحملة القومية .

وزارة الشباب :

- المعاونة فى إجراء عملية حصر الأميين وتصنيفهم وتسجيلهم وخاصة على المستوى المحلى .

- الاتصال بجماهير الشعب لحث المواطنين على الاشتراك فى فصول محو الأمية فى كل حى وفى كل قرية عن طريق تنظيم الندوات والمحاضرات ، وعن طريق الاتصال الشخصى ، إلى غير ذلك من وسائل التوعية .

- قيام بعض الشباب المثقف بعمليات التدريس بعد إجراء التدريب اللازم لهم .

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة :

- قصر المستفيدين بعقود مبانى واستصلاح الاراضى فى المدن الجديدة على الذين يجيدون القراءة والكتابة .

- ان يوضع فى الاعتبار عند تخطيط أى مشروع فى المدن الجديدة أن تمثل عملية محو أمية العاملين فيه عنصرا أساسيا فى إطار تخطيطه العام وفى تقديرات تكاليفه .

- تسجيل الحالة التعليمية للمهجرين الى المدن الجديدة منذ بدء دخولهم اليها ، وذلك لحصر الأميين منهم ، ووضع الخطة المحكمة لإلزامهم بمحو أميتهم .

- ربط الانتفاع بالخدمات التى تقدمها الوزارة للمستوطنين بالمدن الجديدة بمدى مساهمة الفرد وجهده فى عمليات محو الأمية .

- فتح فصول لمحو أمية العمال والمزارعين الذين يستعان بهم بالمدن الجديدة فى الأعمال المختلفة كاستصلاح الأراضى وتشييد المبانى وتعبيد الطرق ، الى غير ذلك .

- إصدار نشرات متابعة لمحو الأمية سهلة التعبير ، توزع على من محيت أميتهم تتضمن موضوعات تثير اهتمام الأفراد وتفيدهم فى حياتهم وتشوقهم الى مداومة القراءة .

– إعداد لافتات وملصقات تدعو المواطنين للقضاء على الأمية فى مجتمعاتهم الجديدة .

وزارة الأوقاف وشئون الازهر :

– القيام ، بحملات الدعوة والاقناع بين جماهير الشعب عن طريق اثارة الدوافع الدينية لطلب العلم والقضاء على الجهل بواسطة رجال الدين فى الاجتماعات العامة واللقاءات الفردية .

– تنظيم الخطب المنبرية والأحاديث الدينية التى يقوم بها الأئمة والوعاظ فى المساجد وأماكن العبادة والساحات الشعبية بما يؤيد مشروعات محو الأمية .

– مشاركة رجال الدين وأئمة المساجد فى تعليم الأميين فى المساجد وأماكن العبادة .

– تقديم المساجد التى تشرف عليها الوزارة كأماكن لتعليم الأميين وبخاصة بالنسبة لصغار السن .

– ربط المعونات التى تصرف للطلبة شهريا بمدى مساهمتهم فى رسالة محو الأمية ، الأمر الذى يتحقق معه صرف مبالغ نظير عمل .

وزارة الشئون الاجتماعية :

– توجيه المكلفين بالخدمة العامة إلى العمل فى مجالات محو الأمية كعمليات الاحصاء والتوعية والتدريس .

– توجيه الجمعيات الاهلية والاتحادات والأندية الى تخصيص جزء من نشاطها لبرامج محو الأمية وخاصة بين المنتفعات من خدمات الجمعيات من بين النساء والفتيات وأن يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند تحديد قيمة الإعانة .

– تنظيم برامج محو الأمية للمترددين على الجمعيات والمؤسسات المختلفة الواقعة تحت إشراف الوزارة وعلى الأخص بأقسام تحفيظ القرآن الكريم .

– وضع إمكانات الوحدات الاجتماعية والمراكز الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية العاملة فى القطاعات المختلفة فى خدمة المشروع بمناطقها ، وتكليف الاخصائيين والرائدات الريفيات بالمساهمة فى عمليات الحصر والتوعية وفى القيام بالتدريس ومراقبة انتظام الدارسين والدارسات .

– ربط المعونات التى تصرف لطلبة السنوات النهائية بمدى مساهمتهم فى برامج محو الأمية .

قطاع الزراعة والتعاون الزراعى :

وزارة الزراعة :

– المعاونة فى عمليات الحصر .

– التوعية لحملة محو الأمية الثقافية والمهنية .

– تقديم ما لديها من امكانات كالأماكن أو وسائل التدريس .

– اصدار نشرات متابعة لمحو الأمية توزع بالريف وتحوى ارشادات زراعية بلغة بسيطة .

– محو الأمية المهنية والفنية فى الشئون الزراعية .

الأجهزة والجمعيات التعاونية الزراعية :

– المساهمة فى عمليات الحصر .

– التوعية لمشروعات محو الأمية .

– تقديم المعونات المادية .

– تقديم المتطوعين من بين أعضاء الهيئات التعاونية الزراعية للعمل فى مشروعات محو الأمية .

– توعية الأعضاء الذين تضمهم الجمعيات التعاونية الزراعية وحفزهم وتبصيرهم بفوائد التعليم .

– تثقيف المزارعين والعمال العاديين والعاملين فى الفلاحة مع التركيز على الشئون الزراعية وتنمية المحاصيل والعناية بالثروة الحيوانية .

× مراكز الاعلام الريفى :

– توعية الجماهير فى المناطق الريفية بأضرار الأمية وحفزهم للانتظام فى الدراسة .

– إعداد اللافتات والملصقات الخاصة بمشروعات محو الأمية

ووضعها فى أماكن تجمعات الفلاحين .

وزارة النقل والمواصلات :

– اعداد شعار يتصل بمحو الأمية تضيفه مصلحة البريد الى أختامها .

– تخصيص بعض لافتاتها وملصقاتها الموجودة فى محطات السكك الحديدية للدعوة للقضاء على الأمية .

الادارة المحلية « مجالس المدن والقرى » :

يعتبر دور هذه المجالس حيويا وهاما ومن صميم عمل رؤساء مجالس المدن ورؤساء القرى . ولقد اثبتت مجالس المدن والقرى انه أمكن بفضل العمل الجاد والمثمر تغيير وجه المدينة أو القرية .

ويمكن أن يشارك الحكم المحلى فى كافة مجالات العمل فى حملة محو الأمية فى إطار خطة مجلس محو الأمية بالمحافظة وعلى سبيل المثال :

– عمليات الحصر والتصنيف .

– توعية الجماهير والإعلام بالحملة .

– معاونة مديريات التربية والتعليم فى تنسيق الجهود فى محو الأمية على المستوى المحلى .

– إدراج بعض الاعتمادات وتحمل بعض التكلفة من الميزانية للحفز والتشجيع .

– المعاونة فى تحقيق انتظام الدارسين فى الدرس والتحصيل .

– الإشراف على التنفيذ الفعلى فى كل محافظة وإعداد الاماكن والتجهيزات والترتيبات اللازمة لسير العمل .

الأحزاب والاتحادات والنقابات :

يقع على الأحزاب والاتحادات والنقابات دور هام بحيث تعتبر الجناح المساعد للدولة فى تنفيذ خطتها فى محو الأمية ، ولذا فإنها مسئولة عما يلى :

– توعية الجماهير بأهمية الحملة .

– المشاركة فى انضباط الدراسين فى الدرس والتحصيل .

– تقديم المعونات الممكنة من أموال وأماكن ومتطوعين من بين أعضائها .

– تضامنها مع الأجهزة الأخرى الشعبية والتنفيذية لانجاح الحملة .

وكل ذلك فى إطار الخطة التى توضع فى كل محافظة .

القوات المسلحة وقوات الشرطة :

نظرا لاهمية الدور الذى تقوم به أجهزة القوات المسلحة وقوات الشرطة فى هذا المجال باعتبار أن محو أمية المجندين فى هذه القوات يمثل قطاعا منظما يمكن أن يحتذى بالنسبة للقطاعات المنظمة الأخرى فضلا عن النتائج الباهرة التى يمكن التوصل اليها فى محو أمية المجندين سواء أثناء فترة تجنيد الفرد أو بعد انتهاء فترة تجنيده . وقد أعدت من قبل دراسة مشتركة مع القوات المسلحة وقوات الشرطة ومصلحة السجل المدنى وانتهت الدراسة الى عدم الاقتصار على محو أمية المجندين اثناء فترة تجنيدهم ، بل يتجة الجهد الى محو امية الفرد قبل استدعائه وذلك عند بلوغه سن ١٦ عاما وقت قيامه باستخراج البطاقة الشخصية تطبيقا للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ . وتكون الفترة ما بين سن ١٦ – ٢٠ سنة قبل مرحلة التجنيد الفعلى فترة متاحة وكافية لمحو أمية هذه الشريحة من المواطنين الأميين من الذكور .

وعلى ذلك يبرز الدور الذى تنهض به أجهزة القوات المسلحة وقوات الشرطة فى نطاق الاجراءات الآتية :

إجراءات تتخذ قبل التجنيد :

– تعلن مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية ضمن الإجراءات التى يقوم بها المواطنون لاستخراج البطاقة الشخصية والعائلية تحديد مستوى الفرد التعليمى إذا لم يكن حاصلا على شهادة دراسية ، وذلك من قبل الجهة التعليمية التى يقع مكتب السجل المدنى فى نطاقها ،

أسوة بما يتبع فى تحديد فصيلة الدم ، وذلك قبل تقديم الاستمارات الخاصة باستخراج البطاقة .

– يتجه المواطن الذى ليس لديه شهادة دراسية الى إلادارة التعليمية او القسم التعليمى حسب مقر مكتب السجل المدنى لتحديد مستواه التعليمى ، « أمى – يجيد القراءة والكتابة » ويسجل ذلك فى البند الخاص بهذا المستوى الموجود بالاستمارات وتختم بالخاتم الرسمى .

– يحرر المختص فى الادارة التعليمية أو فى القسم التعليمى بيانا بالأميين الوافدين عليه موضحا فيه (الإسم – السكن – المهنة – مقر العمل) ويرسل هذا البيان بصفة دورية كل شهرين إلى المجلس المحلى لمحو الأمية بالمحافظة .

– يقوم المجلس المحلى لمحو الأمية بحصر هؤلاء الأميين من واقع البيانات الواردة من الجهات المختلفة بالمحافظة وتصنيفهم فى قوائم حسب بلدهم ومقار سكنهم ومحال إقامتهم والقطاعات التى يعملون فيها ، ويضع الخطة الزمنية لمحو امية كل مجموعة ترد إليه فى إطار الخطة التنفيذية العامة للمحافظة .

عند تصنيف هؤلاء الأميين سيكون كل منهم فى إحدى الفئـات الآتية :

– عمال فى المصانع الحكومية .

– عمال فى المؤسسات العامة والشركات .

– عمال أو مزارعون فى القطاع الأهلى .

بالنسبة للعمال فى القطاعين الحكومى والمؤسسات والشركات ، فيخطر مجلس محو الأمية بالمحافظة جهاتهم بأسمائهم للقيام بمحو أميتهم تنفيذا لما نص عليه القانون ، ويؤخذ عليهم تعهد فى مقار عملهم بالالتزام بالانتظام فى فصول الدراسة والحصول على شهادة محو الامية فى الفترة التى تسبق تجنيده ، حيث سيكون ذلك واجبا أساسيا من واجبات التجنيد .

وهذه الفئة التى تشمل العمال فى المصالح الحكومية وفى المؤسسات والشركات هى التى يمكن التوقع بنجاح عملية محو أميتهم لكونهم فى قطاع منظم وتسهل متابعتهم وتنفيذ ما نص عليه القانون بالنسبة لهم سواء بالحوافز الايجابية او السلبية .

اما بالنسبة للافراد فى القطاع الاهلى « عمال مزارعون » فيخطر مجلس محو الامية بالمحافظة مأمورى المراكز والأقسام والعمد بأسمائهم كل حسب محل اقامته .

وهذه الجهات الادارية تستدعى هؤلاء الافراد وترشدهم بالانتظام فى فصول محو الأمية ويحدد الفرد امام هذه الجهة الادارية اسم مركز محو الأمية الذى سينتظم فيه وترسل أسماء هؤلاء مع بيان المراكز التى اختاروها إلى قسم تعليم الكبار بالمديرية التعليمية الذى يقوم بتوزيعهم على مراكز الدراسة الموضحة .

ويكلف موجهو تعليم الكبار ورؤساء مراكز محو الأمية بالاتصال بهؤلاء الأفراد وتوعيتهم وحثهم على الالتحاق بالدراسة .

وهذه الفئة التى تشمل القطاع الأهلى هى التى يفترض الا ينتظم بعض منها فى فصول محو الأمية ، ولكن مادام هؤلاء قد تم حصرهم فى كل قرية وفى كل قسم من أقسام البندر وتحددت مراكز الدراسة التي سينتقلون فيها ، فمن السهل الوصول اليهم وملاحقتهم باستمرار بالنصح والإرشاد للانتظام فى فصول محو الامية ، وذلك بواسطة رؤساء مراكز محو الامية والموجهين وغيرهم من التنظيمات الحزبية والشعبية الموجودة بالبيئة .

اجراءات تتخذ عن تجنيد الفرد :

عند الاستدعاء للتجنيد تجرى مقابلة للمجندين لمعرفة مستواهم العلمى فمن وجد أميا بعد تلك الجهود السابقة ، فيقترح المجلس اطالة تجنيده لمده ستة شهور وهى تعادل الحد الأدنى للمدة التى يستغرقها محو أمية المواطن على أن يؤخذ فى الاعتبار تخصيص المدة الاولى والتركيز لها على عملية محو الأمية للمجندين سواء فى القوات المسلحة أو فى قوات الشرطة وذلك قبل توزيعهم على التشكيلات العسكرية أو تشغيلهم فى خدمات الأمن المختلفة .

وهذا الاقتراح مع مسايرته لمبدأ تصنيف مدد الخدمة العسكرية بحسب المؤهلات الدراسية له ما يبرره ، اذ كيف يمكن أن يتساوى الأمي من حيث التجنيد مع كل المستويات التعليمية الى مادون الثانوية العامة ؟ وما هو الحافز او الميزة التى تجعل الأمي يقبل على محو أميته قبل التجنيد ؟

وطبيعى أن إطالة فترة التجنيد تستدعى تغطية مالية ويمكن تدبير ذلك فى نطاق مصادر تمويل هذه الحملة القومية كما سياتى بيانه بعد .

ومن المهم فى هذا المجال أن يؤخذ فى الاعتبار استكمالا لدور القوات المسلحة وقوات الشرطة :

– تشكيل جهاز متفرغ لمحو الأمية فى كل من القوات المسلحة وقوات الشرطة وتتحدد مسئولياته والقوى البشرية الخاصة به فى ضوء الأعداد التى يخدمها ، ويراعى أن يرأس الجهاز شخص ذو رتبة عسكرية قيادية لإمكان تحقيق الاهداف المرجوة .

وزارة الصحة :

– المعاونة فى عمليات التوعية عن طريق القوافل الثقافية المنتشرة والوحدات الصحية .

– إصدار نشرات بلغة سهلة مبسطة للتثقيف الصحى لتثبيت مهارات القراءة .

– معاونة الأطباء والمثقفين الصحيين فى تدريس المواد الثقافية ببرامج محو الأمية .

قطاع التعليم :

بالنسبة للمنابع الأولى والصبية دون سن العمالة فينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار ما يلى :

سد المنابع الاولى للأمية عن طريق قيام وزارة التربية والتعليم باستيعاب الاطفال الملزمين استيعابا كاملا ، وذلك لمنع تراكم رصيد الامية سنة بعد أخرى نتيجة وجود نسبة لاتستوعب من الاطفال الملزمين فى التعليم الابتدائى ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

– خطة لوزارة التربية والتعليم تستهدف استيعاب جميع الاطفال الذين يبلغون سن الإلزام وفق برنامج زمنى محدد ، مع توفير كافة الإمكانات البشرية والمادية بالمدارس .

– وضع خطة لتنمية الوعى التعليمى بين أولياء أمور هؤلاء الاطفال يتم تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة السياسية والشعبية والمحلية والتعليمية على اعتبار أن تعليم هؤلاء الأطفال هو هدف قومى يجب تحقيقه .

– أن هناك ثغرات فى التشريع ينبغى تداركها حيث تعفى المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ٦٨ الأطفال من الإلزام اذا كانو يقيمون فى اماكن تبعد اكثر من كيلو مترين عن اقرب مدرسة ابتدائية ولذلك ينبغى أن تدبر لهم مدارس ولو من نوع المدرسة ذات الفصل الواحد .

كما ينبغى تقديم كل عناية للمعوقين من الأطفال وفق ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم ، إذ ان اهمالهم يزيد من رصيد الأمية .

– العمل على استخدام نظام التعليم الفردى بحيث يعالج كل تلميذ عائد الى المدرسة بعد انقطاعه معالجة خاصة وفق مستواه حتى يتاح للمتسربين العودة إلى دراساتهم بأسلوب اكثر تيسيرا وأضمن نجاحا .

– العمل على إلغاء نظام الفترات المسائية بأسرع وقت ممكن ، والعودة الى نظام اليوم الكامل فورا فى جميع المدارس التى لا توجد بها فترات مسائية .

– زيادة التوسع فى تشجيع الجهود الذاتية بإنشاء الأبنية المدرسية للعمل على خفض كثافة الفصول الى الحد المقرر وفق نصوص القوانين التعليمية للمرحلة الابتدائية فى الجهات المزدحمة بالسكان ، والتوجيه فى هذه المنشآت وغيرها نحو الإفادة من موارد البيئة المحلية وخاماتها مما يوفر نفقات الإنشاء .

كذلك ينبغى الاستعانة بأساليب التصميمات الحديثة للأبنية المدرسية التى تتيح فرص توسيع مساحة الفصل .

– العمل على ربط المدرسة وأبنائها بالبيئة الموجودة بها ومؤسساتها

عن طريق تبادل الزيارات ، وتوفير الأنشطة العملية المصاحبة للمناهج واللازمة للعمل فى البيئة .

– دراسة الوسائل الكفيلة باستقرار المدرسين فى مدارسهم وفى البيئة التى يعملون فيها وتشجيعهم على نشر جو التعاون والمحبة والألفة بينهم وبين التلاميذ وأولياء الأمور والمجتمع المحيط بالمدرسة .

– توزيع التلاميذ على الفصول توزيعا يراعى فيه القدرات التحصيلية ما أمكن .

– تعيين موظف مختص فى كل مدرسة تكون مهمته متابعة سجلات مواظبة التلاميذ وإعداد البيانات الشهرية عن الحالة وتنفيذ التعليمات فى هذا الشأن أو إسناد هذه العملية لأحد المدرسين بما فى ذلك الاتصال بأولياء أمور التلاميذ .

– التوسع فى انشاء فصول لتقوية الضعاف واخرى للمعوقين مع وضع الخطط المناسبة لكل مستوى من هؤلاء .

– دعوة مجالس الفصول ومجالس المدارس ومجالس الآباء إلى تنفيذ مهامها فى مراقبة شئون التلاميذ مراقبة دقيقة والعمل على حل المشكلات التى تظهر بأسرع وقت ممكن .

كذلك فان من المسئوليات التى تضطلع بها الوزارة فى الجهود المباشرة لمحو أمية الكبار ما يأتى :

– اعداد النظم والوسائل التى تستخدم فى متابعة أنشطة العمل المختلفة وتوجيه سير العمل الفنى والتنظيمى والتقويمى .

– إعداد الكتب والمواد والوسائل التعليمية التى تتناسب مع النوعيات المختلفة .

– إعداد البرامج التدريبية اللازمة للمستويات القيادية والمسئولة عن نشاط محو الأمية .

– القيام بالتجارب والبحوث اللازمة لتطوير العمل فى محو الأمية بالتعاون مع الأجهزة المعنية والجامعات والمنظمات الدولية والعربية ونشر النتائج وتبادلها .

– إصدار القرارات والنشرات الخاصة بسير العمل فى محو الأمية .

– الاشتراك فى إعداد المادة العلمية والمكتبات والنشرات والملصقات ومواد الاعلام وغيرها ، سواء منها ما يتعلق بالتعليم أو بالدعوة لمشروعات محو الامية .

مديريات التربية والتعليم بالمحافظات :

– المساهمة فى عمليات الحصر بواسطة نظار ومعلمى المدارس فى كافة الجهات والمدن والقرى .

– الإشراف الفنى على الدراسة فى جميع مراكز محو الأمية .

– المساهمة فى إعداد وتنفيذ برامج تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق ووسائل محو الأمية .

– ندب رؤساء المراكز والمشرفين والمدرسين اللازمين للعمل فى الحملة .

– متابعة سير العمل فى جميع أنحاء المحافظة وتذليل ما قد يعترض العمل من صعوبات .

– تنظيم وتنفيذ الاختبارات الفترية والنهائية ومنح الشهادات للناجحين .

– إصدار التوجيهات والنشرات المنظمة للعمل فى محو الامية بالمحافظات .

– معاونة الجهود الذاتية فى مجالات محو الأمية وتيسير عملها بالمدارس بكافة مراحلها غير المشغولة بفصول محو الأمية .

الجامعات والمعاهد العليا :

– المساهمة فى إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحقيق أهداف محو الامية قبل الحملة وفى اثنائها وبعدها .

– حفز الطلاب والاتحادات الطلابية على التطوع لمحو الأمية فى مراحل الحصر والتدريس والمتابعة .

- تنفيذ برامج تدريبية لاعداد صفوف من المتطوعين والمتطوعات من طلبة الجامعات والمعاهد العليا .

سياسة تعليم الكبار فى مصر فى ضوء اعلان السيد رئيس الجمهورية

نص إعلان رئيس الجمهورية ، على اعتبار السنوات العشر من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩ عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر .

وايراد عبارة « تعليم الكبار » فى نص الاعلان مقصود به ان يكون عقد التسعينات عقدا للعمل المكثف والمخطط ليس فقط فى مجال محو الأمية القرائية بل أيضا فى مجال تعليم الكبار بمفهومه الذى يتجاوز محو الأمية بالمفهوم العادى الى كل الأشكال والأنماط والأنشطة التى تدخل فى اطار التعليم غير النظامى ، وهذا النوع من التعليم الذى تاكدت حاجة المجتمعات اليه فى عالم اليوم ، وإلى الأدوار التى تقوم بها مؤسساته كأدوات للتغير الاجتماعى والتنمية الشاملة .

ومما يؤكد هذا القصد ما ورد فى الاعلان من أن لكل مصرى حقا فى التعليم وأن يبقى متعلما ما بقى حيا ، ومن أهمية توفير المهارات الأساسية لدى الافراد من اجل العمل والانتاج ، ومن ضرورة تكاتف التعليم النظامى مع التعليم غير النظامى ومن ضرورة ربط محو الامية « بالتدريب المهنى » و « التربية المستمرة » .

ويعنى كل ماسبق أن إعلان رئيس الجمهورية يدعو الى تركيز العمل بشكل مكثف ومخطط ومتطور فى المجالين معا وفى خطين متوازيين مجال محو الأمية ومجال تعليم الكبار .

مفهوم تعليم الكبار :

فى ضوء الدراسات السابقة التى أجريت فى موضوع تعليم الكبار أقر المجلس القومى للتعليم تعريفا يتفق مع ظروف المجتمع المصرى واحتياجاته التعليمية والتنموية وذلك على النحو الآتى :

« تعليم الكبار هو كل تعليم خارج النظام المدرسى لكل من تجاوز التعليم الالزامى ويهدف إلى اكتساب معرفة أو مهارة جديدة أو رفع المستوى العلمى أو المهارى .. ويتضمن محو الامية العادية بكافة صورها بالنسبة لبعض الكبار واستمرارية التعليم والتعلم مدى الحياة » .

وقد أقر المجلس القومى للتعليم هذا التعريف مؤكدا حاجة المجتمع المصرى إلى الوظائف التى يؤديها تعليم الكبار فى المجتمعات المعاصرة والعلاقة التى ينبغى أن تتوثق بين نظمه ونظم التعليم العام .

أهمية تعليم الكبار وحتميته :

- مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية والثقافية المتلاحقة فى عالم اليوم .
- إعداد المجتمع للتعايش الإيجابى مع الانفجار المعرفى الذى يشهده العصر .
- حماية المجتمع من الجمود الذى يؤدى الى التخلف نتيجة للانعزال عن حركة التقدم والاكتفاء بما هو قائم .
- الاقتناع بأثر التعليم على الانتاجية . فالتعليم فى عصرنا اصبح واحدا من مقاييس التقدم . وقد أثبتت الدراسات أثر التعليم على الأنتاج وزيادة معدل التنمية . فإذا لم يحقق التعليم النظامى المدرسى هذا الاستثمار البشرى بصورة كافية أمكن لتعليم الكبار ان يعوض هذا القصور .
- ارتباط تعليم الكبار والتعليم المستمر مدى الحياة بالتراث الحضارى المصرى فى الإسلام والمسيحية .
- إن قصر مفهوم تعليم الكبار على محو الأمية يؤثر على جهود محو الامية ذاتها من حيث انه يفرض حدودا متواضعة لطموحنا فى رفع المستوى التعليمى والثقافى للمواطن المصرى .
- ان الاعتراف بحركة تعليم الكبار - بالمفهوم الأوسع - سيؤدى بالضرورة إلى تفهم أوضح لأبعاد مشكلة الأمية - وإلى تطوير العمل فى محاربتها وإلى فهم أعمق للدارس الكبير مما يؤدى الى التصدى لها فى إطار أكثر وأعمق أثرا .

التنظيم :

والمبادئ التى يجب أن يستند إليها تنظيم العمل فى تعليم الكبار فى مصر تنحصر فى الآتى :

– اللامركزية التى تتيح للوحدات الصغيرة مساحات من التصرف وحرية الحركة .

– توافر الأدلة التنظيمية لكل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات وتشمل الخطة والطرق الأساسية للعمل والأهداف وشروط الالتحاق ومواعيد الدراسة وأنواع المشاركة .

– الاجراءات الادارية المبنية على تشريعات تهدف الى تطوير وتنسيق وتمويل مؤسسات تعليم الكبار وفقا للأولويات التى تحددها الاحتياجات القومية .

– أن تتولى الوزارات والمؤسسات ، كل فيما يخصها ، عمليات التخطيط والتنظيم والإشراف بالنسبة للمؤسسات التى تمارس أنشطة لتعليم الكبار وتدخل فى تبعيتها .

– أن تتسع صلاحيات المجلس الأعلى لمحو الامية لتشمل التخطيط والتوجيه فى مجال تعليم الكبار إلى جانب حركة محو الأمية .

التوصيات

خطوات مقترحة للمستقبل :

مما سبق يتضح انه يمكن لحركة تعليم الكبار فى مصر أن تطور من استراتيجيات العمل بها من حيث الأهداف والوظائف والتنظيم والتمويل والطرق والاساليب ، بغرض الخروج من الأطار الضيق الذى انحصرت فيه لمدة طويلة والذى انتهى الى قصر خدماتها على فئات محدودة من الناس ، وتصحيح مفهوم هذه الحركة ، بحيث يتاح الاستخدام الأمثل لجميع الطاقات القادرة على العمل فى مجالات التنمية ، وتجميع البرامج المتعددة فى نظام مصنف وشامل ، ودعم ذلك كله بربط أهداف هذه البرامج ومضامينها بحركة التنمية الشاملة .

وفى هذا الاطار يمكن طرح المبادئ الآتية :

– ان يقوم تعليم الكبار فى مصر مرتكزا على المؤسسات القائمة فيها بالفعل ، وعلى الحاجات الحقيقية للمجتمع المصرى من النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتراثية .

– ان يكون نظام تعليم الكبار متكاملا مع النظام التعليمى المصرى ومع الخطط الانمائية القومية .

– ان يتضمن نظام تعليم الكبار المصرى المجالات والبرامج التى تشبع الحاجات المتعددة للقطاعات السكانية المختلفة وتشمل :

* محو الأمية والتربية الأساسية .
* التدريب المهنى .
* تنمية المجتمعات المحلية .
* التعليم المتواصل والمتناوب والأضافى .
* برامج الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والسكانية والصحية .
* برامج الأرشاد الزراعى والتعاونى .
* تعليم المرأة .
* الثقافة العمالية .

على أن يضع كل مجتمع محلى أولوياته فى هذه المجالات وفقا لحاجات التنمية فيه ومتطلبات القضاء على الأمية وإمكاناته المالية وموارده البشرية .

– استخدام التقنيات الحديثة فى كل مجالات تعليم الكبار لما تحققه من الاتصال بجمهور أكبر وكفاءة تعليمية أفضل .

– تشجيع دور الجهود التطوعية فى تعليم الكبار ووضع نظم للحوافز التى تدفع الكبار إلى التعلم ومواصلته ، كما تهدف فى الوقت نفسه الى المشاركة فى البرامج والمشروعات .

– التوسع فى إنشاء مراكز التدريب المهنى مع الارتباط باحتياجات العمالة ، وبخاصة فى المواقع التى تسود فيها الأمية القرائية حيث يمكن أن تنشأ فصول مسائية لمحو الأمية الوظيفية فى نطاقات واسعة .

– فتح القنوات بين مؤسسات تعليم الكبار والتعليم النظامى وبخاصة المؤسسات التى تضطلع بمحو أمية الكبار .

– تشجيع الجامعات والمعاهد العليا على التوسع فى برامجها الخاصة بالخدمة العامة والدراسات الاضافية المسائية وكذلك التوسع فى الرسائل الجامعية التى تتناول مختلف جوانب التعليم وعلاقته بالتنمية الشاملة .

– الاخذ تدريجيا بمبدأ التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة كوسيلة

للارتقاء الوظيفى والمهنى فى مختلف قطاعات الدولة .

– أن تشمل برامج تعليم الكبار الاهتمام بمشكلات المجتمع الحالية والمتوقعة مثل (الزيادة السكانية وأثرها على مستوى المعيشة – زيادة الانتاج – زيادة معدلات الاستهلاك – ترشيد استهلاك المياة واستخدام الطاقة – استخدام التكنولوجيا الحديثة) .

المتابعة والتقويم

ان اية خطة يراد لها النجاح يجب أن يصاحبها فى مراحل تنفيذها متابعة جادة وتقويم مستمر للتوقف على مدى نجاح الخطوات التنفيذية وتقدمها نحو تحقيق الهدف المنشود . وإذا كان إسهام مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية أصبح ضرورة حتمية فى مواجهة محو الأمية وتثقيف الكبار ، فإن أمور المتابعة يجب ان تنفرد بها وزارتا التعليم والثقافة من خلال الإدارات المحلية بالمحافظات ، على أن تقوم هاتان الجهتان بإصدار تقارير دورية عن مدى نجاح الخطة الموضوعة فى مختلف انحاء الجمهورية تعرض على المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار .

التعديلات المقترح ادخالها على تشريعات محو الامية وتعليم الكبار :

فى ضوء ما انتهى اليه المجلس فى تقريره حول الحملة القومية لمحو الامية وتعليم الكبار فى عقد التسعينات ، واستجابة للظروف التى طرأت منذ صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ وحتى الآن وما شهده المجتمع المصرى من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، فإن المجلس يرى ضرورة اعادة النظر فى تشريعات محو الامية وتعليم الكبار من الجوانب الآتية :

* اصدار قانون خاص لمحو الأمية أو تعديل القانون الحالى بحيث يبرز فيه أن محو الامية مسئولية قومية سياسية ، تلتزم بتنفيذه الوزارات ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والتنظيمات السياسية والشعبية – والشركات والاتحادات والنقابات والجمعيات وأصحاب الأعمال وفق خطة تحدد دور كل منها . أما تعليم الكبار فإنه وان كان يشمل محو الامية العادية بكافة صورها بالنسبة لبعض الكبار – الا انه يحسن أن يصدر بشأنه قانون خاص باعتباره تعليما مستمرا له برامجه المستقلة وتاريخه الطويل فى مصر ، كما أن هذا التعليم تتولاه أنظمة وبرامج ومؤسسات عدة بحاجة الى قدر اكبر من التنظيم والتنسيق والمتابعة .

* إلزام جميع المواطنين الأميين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين وغير المقيدين باية مؤسسة تعليمية ، ولم يصلوا فى تعليمهم الى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى ، بمحو أميتهم .

– ويعفى من هذا الالتزام من كان مصابا بمرض أو عاهة بدنية أو عقلية تمنعه من تلقى الدراسة – طبقا لما تقرره الجهات الصحية المختصة .

اما من تجاوزوا هذه السن من الأميين فتتاح لهم فرص محو أميتهم دون الزام .

* يمنح الاميون الذين وصلوا فى تعلمهم الى المستوى المقرر شهادة بمحو أميتهم ، اذا ما اجتازوا الاختبار الذى تعقده مديرية التربية والتعليم المختصة لهذا الغرض .

كما يسمح للأميين غير المنتظمين فى الدراسة بفصول محو الأمية التقدم للحصول على الشهادة المشار اليها .

* ان يتضمن القانون عددا من الحوافز الايجابية والسلبية التى تحاصر الأمى فتجعل من تعلمه امرا حتميا لنشاطه فى المجتمع ولحياته اليومية وطموحاته وتطلعاته لتحسين مستواه الاقتصادى والاجتماعى .

ومن بين اهم الحوافز الإيجابية :

فتح القنوات بين محو الامية والتعليم الرسمى كوسيلة لحفز الأميين على الاستمرار فى التعليم .

* منح المتفوقين من الدارسين جوائز تشجيعية مناسبة .

اما الحوافز السلبية فمن أهمها :

* عدم ترقية العامل الأمى أو منحه العلاوة التى يستحقها .

* حظر منح الأمى رخصة لمزاولة الحرفة أو المهنة أو حمل رخصة السلاح أو جواز سفر .

- حظر التعامل المالى بالختم والبصمة .

* عدم السماح بتسجيل الأميين فى مكاتب القوى العاملة .

* عدم تعيين الأميين فى الحكومة والقطاع العام .

* عدم قبول عطاءات أو إسناد مقاولات للأميين .

* عدم السماح للاميين بعضوية المجالس الشعبية او المحلية او شغل أى مواقع قيادية .

ويراعى أن تطبق هذه الحوافز السلبية بعد إتاحة فترة زمنية مناسبة يحددها القانون .

* ضرورة النص على تحديد مسئولية الذين يخالفون أحكام قانون محو الامية سواء أكانوا من الهيئات أو الافراد ، أو يعوقون العمل فى محو الأمية بصورة أو أخرى .

* يراعى فى تشكيل المجلس الاعلى المختص أن تمثل فيه الوزارات والمحليات والمؤسسات والقطاعات والتنظيمات الحزبية والجمعيات والنقابات وغيرها ، ويتولى هذا المجلس رسم السياسة العامة لمحو الأمية وتحديد أدوار الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها ومتابعة التنفيذ على المستوى القومى .

- تشكيل لجنة لمحو الأمية فى كل حى أو مدينة (بالاضافة الى مجلس تعليم الكبار ومحو الامية على مستوى المحافظة) برئاسة رئيس الحى أو المدينة وتتولى التنفيذ فى محيط اختصاصها ، وتمثل فيها الجهات المعنية القائمة على المستوى المحلى ، ويخصص لها وحدة إدارية تعاونها فى كافة مراحل التنفيذ .

* يعتمد تمويل الحملة القومية لمحو الأمية على عدة مصادر من أهمها :

* ما ترصده الوزارات والهيئات المختلفة فى ميزانياتهـــا لمحو الأمية .

* ما تقـــرره الدولة من رســـوم على بعض الأنشطة لصالح محو الأمية .

* اسهامات المؤسسات والشركات والهيئات فى تمويل الحملة .

* اصدار طابع لهذا الغرض .

* حصيلة الغرامات التى ينص عليها قانون التعليم فيما يتعلق بالتخلف عن تنفيذ الالزام .

على أن ينشأ صندوق مركزى ، وصناديق محلية بالمحافظات للصرف منها على تنفيذ خطة محو الامية ، ويضع المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية قواعد أوجه الصرف من هذه الصناديق .

كما يؤكد المجلس على :

* أهمية دور ومسئولية وزارة التربية والتعليم فى تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين (من سن ٦-١٥ سنة) سدا لمنابع الامية وتجويد التعليم ورفع مستواه - خاصة فى الحلقة الاولى من التعليم الأساسى - للقضاء على الفقد والتسرب ، والاهتمام بوجه خاص بتأهيل المعلمين وتطوير المناهج والكتب وطرق التدريس .

- أهمية التطبيق الحازم لقانون العمل بما يحد من تشغيل الصبية ، حيث انه من الأسباب الرئيسية لتسربهم وانقطاعهم عن الدراسة .

- أن يتضمن القانون المقترح لتعليم الكبار :

* مفهوم تعليم الكبار فى مصر وأهمية هذا التعليم كضرورة تنموية .

* الضوابط اللازمة لممارسة أنشطة تعليم الكبار سواء للمؤسسات القائمة أو المستحدثة .

* الأسس الادارية والتنظيمية لبرامج ومؤسسات تعليم الكبار .

* الأخذ تدريجيا بمبدأ التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة كسبيل للارتقاء الوظيفى والمهنى فى مختلف قطاعات الدولة .

* توسيع صلاحيات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية لتشمل هذا التعليم أو أن ينشأ جهاز خاص يتولى مسئوليات التخطيط والتنسيق والتنظيم لحركة تعليم الكبار .

القسم الرابع

القوى العاملة

مبادىء واعتبارات فى تخطيط القوى العاملة

إن التخطيط التعليمى ضرورة تحتمها الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى يعيش فيها مجتمعنا الحديث ، نظرا لما لوحظ من حدوث عدم التوازن بين متطلبات المجتمع الحديث من التعليم ، وما يمكن أن يوصف بالنمو الطبيعى أو التلقائى للتعليم فى أغلب الدول .

وقد جعل هذا من الضرورى اتخاذ إجراءات خاصة تتصل بسياسة التعليم واتجاهات نموه كما وكيفا ، بحيث تعيد التوازن بين متطلبات المجتمع من التعليم وقدرة أجهزة التعليم على الوفاء بهذه المتطلبات . ولن يتم ذلك إلا عن طريق التخطيط على المدى الطويل والمدى القريب ، وبذلك يمكننا أن نرسم الاتجاهات العامة للنمو فى التعليم ، مما يساعد المسئولين على التحكم فى توجيه أبناء الأمة منذ الصغر نحو أنواع التعليم المختلفة ، وفقا للخطة المرسومة وتبعا لاحتياجات العمالة فى المدى الطويل .

ونظرا للصعوبات التى تصاحب دائما الخطط طويلة المدى من ناحية صعوبة التنبؤ الاقتصادى ، وتطوير الإنتاجية وعدم وضوح الرؤية ، فمن المهم أن تقسم الخطط الطويلة إلى خطط قصيرة تمتاز على الخطة الطويلة بأنها أكثر اتصالا بالواقع ، وبأن التنبؤ فيها أكثر احتمالا للصحة ، حيث الرؤية على المدى القصير أوضح منها على المدى الطويل .

والخطة طويلة المدى وقصيرة المدى ، تستلزم وجود بيانات ذات طابع خاص ، يمكن معها إيجاد موازين القوى البشرية من العرض والطلب .

وقد تبين للمجلس ، من خلال مناقشته لتقديرات القوى العاملة على المدى الطويل ، التالى :

– أنه لم توضع حتى الآن أسس ومعايير ثابتة لتقدير احتياجات البلاد من القوى العاملة ، يمكن على أساسها التنبؤ باحتياجات التنمية من التخصصات المختلفة على المدى البعيد . فبينما تقدر هذه الاحتياجات فى بعض التخصصات وفقا لبعض المعايير والأسس الدوليـــة ، فإنها تقدر فى تخصصات أخرى وفقا لتقديرات القطاعات التى تهدف إلى مواجهة متطلبات الحاضر دون التطلع إلى المستقبل .

– أن خطة التنمية على المدى الطويل لم توضع بعد ، وبدونها يتعذر وضع تقديرات دقيقة ، لمتطلبات التنمية المستقبلة من الأيدى العاملة بتخصصاتها المختلفة .

– أن توصيف الوظائف والمهن والأعمال المختلفة لم يتم بطريقة شاملة ، يمكن على أساسها وضع الحدود الفاصلة بين مختلف المستويات ، ابتداء من العامل العادى ، إلى العامل الماهر ، إلى الفنى والمصمم والباحث .

– أن تقدير احتياجات القطاع الخاص من القوى العاملة لايخضع لأسس يمكن الاعتماد عليها ، وخاصة فى نوعيات العمال المهرة الذين يقومون بدور هام فى بعض القطاعات ، كقطاع التشييد والنقل .

ويأمل المجلس أن تتمكن أجهزة التخطيط والقوى العاملة والإحصاء من دراسة هذه المشكلات ، لوضع المعايير والأسس التى يمكن الأخذ بها فى تقدير القوى العاملة ، ليتسنى على أساسها تخطيط السياسة التعليمية وتطويعها لإعداد احتياجات البلاد منها .

وبناء على ذلك فقد رأى المجلس التركيز على دراسة بعض المشكلات

الملحة فى القوى العاملة التى تمثل اختناقا فى توزيع القوى البشرية وتعطيلا لطاقات الإنتاج ، ومواجهة المتطلبات العاجلة تحتمها الظروف التى يمر بها المجتمع فى هذه المرحلة .

وقد اتضحت من خلال المناقشات عدة مبادىء أساسية هى :

أولا : ضرورة تغطية النقص الشديد فى فئات الاخصائيين والفنيين والعمال المهرة .

ثانيا : ضرورة تغطية الاحتياجات المستمرة لهذه الفئات للعمل فى الدول العربية والصديقة .

ثالثا : إعادة تدريب المسرحين من القوات المسلحة بغرض تهيئتهم للعمل والاستفادة الكاملة منهم .

رابعا : توفير العدد اللازم من هيئات التدريس على مختلف المستويات والتخصصات .

أولا : النقص فى فئات الاخصائيين والفنيين والعمال المهرة :

١- فئات الاخصائيين :

- لقد تبين مثلا أن احتياجاتنا التقريبية والتزاماتنا للإعارات للخارج فى مجالات الطب البشرى والمهن الطبية حتى عام ١٩٨٢ كالآتى : (وفقا لتقديرات وزارة الصحة)

أطباء بشريون ٥٥٠٠٠	بالاضافة إلى الموجودين حاليا
أطباء أسنان ١٣٧٥٠	
صيادلة ١٣٧٥٠	
ممرضات ١١٠٠٠٠	
فنيون آخرون من مختلف الفئات ١١١٠٠٠	

وهذا يعنى إنشاء كليات جديدة لهذه التخصصات ، وكذلك التوسع فى المدارس الثانوية وفى إعداد معاهد الفنيين .

- كما تبين أن احتياجات الدولة فى المهن الهندسية والعمارة حتى عام ٧٤ تبلغ نحو ٦٥٨٣٠ ، يوجد من هؤلاء على قيد الحياة من المصريين حتى دفعة ١٩٧٣ نحو ٤٩٣٤٧ أى بعجز يقدر بنحو ١٦٤٨٣ (وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء) .

- ولايزال العرض دون الطلب فى بعض المجالات الخاصة : ومنها أصول الدين (الدراسات الإسلامية) ، وكذلك فى العلوم الطبيعية بتخصصاتها المختلفة ، واللغات للحاجة إلى المدرسين فيها .

- وعلى الرغم من نمو الاحتياجات إلى هذه التخصصات جميعها بالنسبة لزيادة السكان المطردة والتوسع فى الخدمات ، فقد لوحظ أن نسبة القبول فى بعض الكليات العملية (العلوم والهندسة والطب البشرى وطب الأسنان و الصيدلة والطب البيطرى والزراعة) قد انخفضت من ٨ر٥٤٪ فى عام ٦٧- ٦٨ ٪ إلى ٣٩٪ فى عام ٧٢ / ١٩٧٣ من جملة عدد المقبولين بالجامعات ، فى حين ارتفعت نسبة القبول فى بعض الدراسات النظرية (الآداب والحقوق والتجارة) من ٦ر٢١ ٪ فى عام ٦٧ /٦٨ إلى ٥ر٤١ فى عام ٧٢ / ١٩٧٣ ، وذلك طبقا لإحصائية قدمها المجلس الأعلى للجامعات فى ١٩٧٤/٩/١٥ .

٢- فئة الفنيين :

وهى الفئة التى تقع بين فئة الاخصائيين وفئة العمال المهرة ، فإن جميع الدراسات التى أجريت تشير إلى نقص كبير جدا فى شتى المجالات ، نظرا لأن مصادر إعداد هذه الفئة لم تنشأ إلا حديثا منذ عام ١٩٦٦ ، عندما أنشئت معاهد إعداد الفنيين الصناعيين والتجاريين ، ومدة الدراسة بها سنتان دراسيتان بعد الثانوية العامة ، كما أنشئت معاهد أخرى مدة الدراسة بها خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية لهذا الغرض ، والأمر يتطلب تقويم كل من النوعين للتعرف على أيهما أفضل فى إعداد الفنيين من حيث التخصصات والمستوى والتكلفة .

وتشير الدراسات التى قامت بها وزارة التعليم العالى ، عن تقدير الاحتياجات من الفنيين حتى عام ١٩٨٥ إلى أن الاحتياجات تقدر بنحو ٨١٠٠ فنى سنويا ، فى حين أن متوسط التخرج الحالى من معاهد إعداد الفنيين لايتجاوز ١٨٠٠ فنى

سنويا .

٣- فئة العمال المهرة :

وبالنسبة لفئة العمال المهرة ، فإن العجز بها أشد ، نظرا لما يتسم به التوزيع النسبى لفئات الهيكل الوظيفى من ارتفاع نسبة هذه الفئة ارتفاعا كبيرا عن نسبة كل من الفنيين والاخصائيين .

وبرغم أن نسبة طلاب التعليم الفنى ، على مستوى العامل الماهر ، قد بلغت ٥٢٪ من إجمالى طلاب المرحلة الثانوية ، وذلك فى عام ٧٣ / ١٩٧٤ ، فإنه لايزال قاصرا عن توفير الاحتياجات من هذه الفئة ، وتوزيع النسبة المشار إليها بين الفروع الثلاثة للتعليم الفنى كالآتى :

١ر١٤ ٪ صناعى - ٩ر٥٪ زراعى - ٣٢٪ تجارى . (طبقا لبيانات وزارة التربية والتعليم) .

وتشير تقديرات وزارة التعليم العالى إلى أن الاحتياجات السنوية لقطاع الصناعة وحده تبلغ ٣٠٠ر٥٩ عامل سنويا حتى عام ١٩٨٠ ، فى حين أن عدد خريجى المدارس الثانوية الصناعية سنويا يبلــغ ١٨٧٠٤ (عام١٩٧٢ /١٩٧٣) ، وذلك بالإضافة إلى حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة من خريجى مراكز التلمذة الصناعية . ومن هذا يتبين مدى العجز فى هذه الفئة ، وسيقوم المجلس عند دراسة سياسة التعليم الفنى المتوسط بدراسة الأسباب التى من أجلها تفضل الشركات والمصانع استخدام خريجى مراكز التلمذة الصناعية على خريجى المدارس الثانوية الصناعية ، وكذلك القصور فى مستوى الكفاية لخريجى الثانوية الزراعية .

ومما يستدعى النظر أنه ، فى الوقت الذى يتخرج فيه من المدارس الصناعية ومراكز التدريب عمالة زائدة فى بعض التخصصات ، يوجد نقص شديد فى فئات أخرى : مثل عمال البناء والتشييد والنقل وغيرها ، ويستدعى الأمر مداركة الاحتياجات المطلوبة منهم وإجراء تنسيق كامل بين جميع الهياكل المشرفة على التعليم والتدريب . وسيتولى المجلس دراسة أنسب الأوضاع لإنشاء مدارس ومراكز للتدريب السريع ، لمواجهة هذه الاحتياجات ، بمعرفة وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الهيئات الفنية المختصة .

ثانيا : احتياجات الدول العربية والصديقة :

يلاحظ أن هناك تزايدا مستمرا على الطلب من مختلف المستويات والتخصصات من جانب عدد من الدول العربية والدول الأفريقية والصديقة ، وهذه الاحتياجات ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد سياسة القبول فى الكليات الجامعية والمعاهد الفنية . وتوضح الأرقام التالية أعداد المعارين والمتعاقدين للعمل بالدول العربية فى ٣١ /١٢/ ١٩٧٣ مقارنة بالاحتياجات المطلوبة لهذه الدول (وفقا لبيان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ضوء معدل الطلبات عن خمس سنوات) .

بيان	مؤهلات عالية	مؤهلات متوسطة ودون المتوسطة
المعارون والمتعاقدون	١٩٠٠٢	١٣٢٥٩
الاحتياجات اللازمة	٤٣٠٦٤	٣٢٠٨٩

ومن هذا يتبين مدى العجز الشديد فى تلبية احتياجات الدول العربية بالاضافة إلى العجز فى احتياجات الدولة .

ثالثا : اعادة تدريب المسرحين من القوات المسلحة :

يمثل المسرحون من القوات المسلحة طاقة عملية ضخمة ، وهم بماتعودوا من نظام وماألوه ويؤدونه من دور عظيم فى الدفاع عن البلاد ، أقدر من غيرهم على التدريب الذى يمكنهم من إتقان المهارات التى تؤهلهم قدراتهم لها . ووضع سياسة قومية فى هذا المجال تعتبر حاجة أساسية للحفاظ على هذه الطاقة والاستفادة منها فى مختلف مجالات الإنتاج والخدمات ، وسوف يوالى المجلس دراسة هذا الموضوع بالاشتراك مع القوات المسلحة والوزارات المتخصصة .

رابعا : توفير الأعداد اللازمة من هيئات التدريس .

إن التوسع فى أى نوع من أنواع التعليم يعتمد أساسا على توفير المدرس والإمكانات التعليمية ، ولما كان إعداد المعلم يتطلب عدة سنوات

تزداد تبعا لمرحلة التعليم ، لهذا ينبغى إعطاء هذه المشكلة المرتبة الأولى، وذلك من أجل تحقيق التوسع المطلوب فى أقرب وقت ممكن ، وتحقيق جانب الكيف فى التعليم .

ويمكن التمييز بين مجموعتين فى هذا المجال :

المجموعة الأولى :

وتتعلق بهيئات التدريس الخاصة بالكليات الجامعية والمعاهد العالية التى سجلت فى السنوات الأخيرة توسعا كبيرا فى قبول الطلاب تضاعف معه عدد الكليات والمقبولين ، ولم يصاحب ذلك توسع معادل فى هيئات التدريس ، مما باعد بينها وبين المعدلات المتعارف عليها . ويضاف إلى هذا ، النقص الذى حدث نتيجة الإعارات للدول العربية والصديقة ، مما جعل الكليات الجامعية والمعاهد تعانى من نقص حاد فى هيئات التدريس .

المجموعة الثانية :

وتتعلق بمدرسى المراحل الأخرى دون العالية ، والذين يتم إعدادهم داخل الكليات والمعاهد بالجمهورية .

وفيما يلى تقديرات النقص فى أعداد المعلمين اللازمين فى مختلف مراحل التعليم العام فى (٧٣ / ١٩٧٤) :

المراحل التعليمية	النقص
التعليم الابتدائى	٩٠٠٠
إعدادى وثانوى عام	١٠٧٤١
ثانوى فنى	٢٦٧٥

التوصيات

وقد انتهى المجلس إلى التوصيات العامة الآتية بالنسبة لبعض الموضوعات السابق الإشارة إليها :

* ضرورة ربط سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العالية ومدارس التعليم الفنى والمهنى باحتياجات البلاد من القوى العاملة ، بما يكفل تحقيق التوازن بين العرض والطلب فى التخصصات المختلفة ، لتوفير القوى البشرية اللازمة لمختلف القطاعات .

وفى هذا الضوء يقترح المجلس :

– تخطيط التعليم الثانوى العام وتنظيمه مما يكفل تهيئة طلابه للانخراط فى مجالات الحياة العامة ، أو متابعة دراسات متقدمة فى مختلف المعاهد والكليات طبقا لاحتياجات المجتمع وإمكانات هذه المعاهد أو الكليات .

– العمل على استمرار زيادة نسبة القبول فى التعليم الفنى ، مع تحسين نوعية الخريجين بما يتناسب مع المستويات الفنية المطلوبة ، وإعادة النظر فى نسب القبول فى النوعيات الثلاث للتعليم الفنى ، طبقا لاحتياجات التنمية .

– بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوى العام يجب العمل على تضمين البرامج الدراسية قدراً من التعليم الفنى والمهنى بها ، لكى تتيح لطلابها اكتساب بعض المعلومات والمهارات المهنية الضرورية التى تفيد غير القادرين منهم على الالتحاق بالتعليم العالى فى حياتهم العملية ، وذلك فى إطار متطلبات التنمية .

– الاهتمام بمراكز التدريب وزيادة عددها ودعم القائم منها بالإمكانات ، لكى تستوعب أكبر عدد من التلاميذ الذين لم تسمح ظروفهم بالالتحاق بالمدارس الإعدادية ، وبحث إمكان مساهمة المؤسسات والشركات بجزء من أرباحها ، لدعم هذه المراكز مع إعادة توزيعها على المناطق الصناعية التى تستخدم خريجيها ، مع استخدام إمكانات المصانع من عدد وورش ومدربين .

* التوسع فى دور المعلمين والمعلمات ، وفى المعاهد الفنية المتخصصة (التى تستقبل طلابها من بين خريجى المرحلة الإعدادية) للمساهمة فى سد العجز الكبير فى معلمى المرحلة الابتدائية وفى فئة الفنيين ، ومن ناحية أخرى لتخفيف الضغط عن التعليم الثانوى وبالتالى عن الكليات الجامعية .

* تنظيم برامج تدريب قصيرة مكثفة فى التأهيل التربوى وطرق

التدريس للعمالة الزائدة من خريجي بعض الكليات، لتأهيلهم لسد العجز في مدرسي التعليم الإعدادي والثانوي العام - وكذلك تأهيل حملة الشهادة الثانوية العامة للتدريس في المرحلة الابتدائية .

* التوسع في المعاهد العالية الفنية والنوعية وفي معاهد ومدارس إعداد الفنيين ، وذلك لازدياد حجم الطلب على هذه الفئات من ناحية ، ولتخفيف الضغط عن الكليات الجامعية من ناحية أخرى .

الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥

استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين الابتدائية والإعدادية

إن الوضع القائم بخصوص توزيع مسئوليات التدريب على عدة وزارات : (وزارة الشئون الإجتماعية ، وزارة القوى العاملة ، وزارة الصناعة ، وزارة الزراعة ، المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وزارة التربية والتعليم) ، ولكل منها جهاز مركزي خاص ومراكز متعددة بالأقاليم - يعوق سير العمل ولايوفر أسباب الترابط والتنسيق بين سياسات التدريب وبرامجها التي تطبقها تلك الوزارات ، مما يجعل العائد من هذه العملية المشتتة أقل من الجهد والمال الذي ينفق في سبيلها .

واذا أخذنا - مثلا - من هم في حاجة إلى التدريب من المتسربين من تلاميذ المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، فاننا نجد أن نحو مليون ونصف مليون من هؤلاء المتسربين في الوقت الحاضر يحتاجون إلى برنامج فعال لاستكمال التعليم والتدريب . ومثل هذا البرنامج تنوء به وزارة التربية والتعليم وإمكاناتها في الوقت الحاضر .

وهذه الفئة من الفتية تستحق أن يفرد لها برنامج مركز يغني عن هذه البرامج المشتتة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فان المجلس يوصي في مجال التدريب وإعداد القوى العاملة بما يأتي :

التوصيات

* توحيد الأجهزة التدريبية في جهاز يقوم بمهمة التخطيط والتنسيق والمتابعة للتدريب المهني والحرفي على جميع المستويات ، ويتطلب ذلك مايلي :

- تعديل القرار الجمهوري رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٢ الخاص بالمجلس الأعلى للتدريب وذلك بضم عضوية الوزارات ذات العلاقة وتعديل اختصاصاته بما يكفل تغطية جميع أنماط التدريب المهني والحرفي .

- أن تكون مهمة المجلس الأعلى للتدريب : التخطيط والتوجيه والتنسيق والمتابعة ، في ضوء احتياجات خطط التنمية ، قصيرة المدى وطويلة المدى .

- تشكيل لجان محلية ، تبدأ من مجلس القرية ، وتنتهي بمجلس إقليمي على مستوى المحافظة ، برئاسة محافظ الإقليم وعضوية ممثلي الوزارات والهيئات المعنية ، من الحكومة والقطاع العام والتعاوني والخاص ، وتقوم إدارة القوى العاملة بتقديم تقارير دورية توضح نشاط المحافظة في هذا الشأن ، ونتائج المتابعة الميدانية .

ويكون الهدف النهائي لهذه اللجان المحلية والمجلس الإقليمي على مستوى المحافظة ، هو أن يتولى الحكم المحلي وأجهزته الإشراف الكامل على أجهزة التدريب ، وتنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتدريب ، وبذلك تترابط كل هذه الأجهزة : تخطيطا وتنفيذا ومتابعة .

ونظرا لأن تدريب الصبية الذين يقعون في فئة العمر مابين ١٢- ١٥ سنة إنما هو في الواقع ، عملية استدراك لما يبدو من قصور في خطة التعليم الابتدائي والاعدادي (من سن ٦- ١٥سنة) كما هو واضح من كثرة المتسربين والمتخلفين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، لذلك يجب العمل على سد هذا المنبع بحيث تتجه سياسة التعليم وبرامجها إلى

مايأتى :

* التوسع فى المرحلتين التعليميتين الابتدائية والإعدادية ، لتستوعبا جميع الأطفال الذين فى مرحلة العمر مابين ٦ - ١٥ سنة .

* أن تكون الدراسات العملية والفنية جزءا أساسيا فى خطة الدراسة بهذه المرحلة ، وأن يعطى لها من العناية والأهمية مايكفل تعريف التلاميذ وتدريبهم على الحرف والأعمال البيئية ، وبالتالى ممارستها .

- أن يراعى فى برامج تدريب الصبية أن تجمع بصفة أساسية بين التعليم والتدريب المهنى والحرفى ، بحيث تكون بمثابة تعليم مواز ، يتولى التدريب والتعليم معا ، فتحوى برامج التدريب قدرا من التثقيف ومن التعليم الأساسى لمحو أمية هؤلاء الصبية ، وتأكيد وتثبيت معلوماتهم فى اللغة القومية والمبادىء الأساسية للمعرفة .

* احياء مدارس الوحدات المجمعة فى صورتها وفلسفتها ورسالتها الاصلية ، من حيث ربط التعليم بالبيئة ، مع ضرورة تزويد مرافق هذه الوحدات المجمعة (والتى عددها حاليا نحو ٣٥٠ وحدة) بالأجهزة والأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، بحيث تكون مدارس هذه الوحدات المجمعة نموذجا رائدا لما يجب أن تكون عليه جميع المدارس الابتدائية والإعدادية فى مختلف أرجاء القطر .

* أن تتعدد مصادر التمويل بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من الصبية ، ويدخل فى هذه المصادر مايخصص بميزانية الهيئات والمؤسسات والشركات للتدريب الصيفى وماتسهم به النقابات العمالية بنسبة من حصيلة اشتراكات العاملين باعتبارهم المستفيدين من عائد التدريب ، وما تقدمه الجمعيات الزراعية والتعاونية بنسبة من عائد العملية الزراعية والإنتاجية ، ومايمكن الحصول عليه من معونات دولية للتدريب المهنى .

ولما كانت الحوافز تؤدى دورا هاما فى حفز القائمين على التدريب وكذلك فى اجتذاب المتدربين ، فإن المجلس يوصى بالآتى :

* ضرورة إيجاد فرص عمل للمتدربين ، بالاضافة إلى منحهم مصدقة تدل على إتمام التدريب - وكذا منح المتدرب حافزا ماديا نظير الإنتاج .

* النظر فى إعفاء جميع المنشآت المشتركة فى تدريب الصبية من رسوم التأمينات الصحية والاجتماعية .

* منح حوافز مادية للمدربين والمشرفين على التدريب ، ليكون حافزا لهم على أداء عملهم بطريقة مجدية .

* أن يصرف للمؤسسات مايعوضها عن استهلاك العدد والآلات والخامات فى العملية التدريبية .

* وبالنسبة لتدبير هيئة التدريس والتدريب ، فإن المجلس يوصى بتجميع من سبق إيفادهم لبعثات تدريبية للدول الصناعية للاستفادة منهم كمدربين ، مع الاستمرار فى إرسال البعثات للدول الصناعية الصديقة ، وإنشاء شعب لإعداد الفنيين اللازمين للتدريب بكل معهد من المعاهد الفنية ، وذلك لتوفير المدربين اللازمين لمطالب تدريب هؤلاء المتدربين ، وتحويلهم إلى طاقات إنتاجية كقوة عمالة كبيرة ومدربة .

الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

استراتيجية إعداد الفنيين حتى عام ٢٠٠٠

لقد أجمعت الدراسات التى تناولت بحث القوى العاملة فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات على تصنيف العاملين الى ثلاثة مستويات رئيسية هى :

أولا : مستوى قيادى ، ويختص بالتخطيط والتصميم والبحث العلمـــى ، ويتكون من خريجى الكليات الجامعية وما فى مستواها .

ثانيا : المستوى الاشرافى . ويشترك فى وضع أساليب الانتاج ووسائله ، ويقوم بالأعمال الاشرافية فى قطاعات الانتاج والخدمات ، ويتكون من الفنيين الذين هم موضع الاهتمام الاكبر بالنسبة للتنمية الصناعية والتنمية الانتاجية عامة .

ثالثا : المستوى الادائى . ويتكون من المهرة الذين يستخدمون الآلات والحرفيين الذين يمارسون أغلب العمل بأيديهم مباشرة .

ويعتبر توفير هذه المستويات الثلاثة ، بمعدلاتها المعترف بها دوليا ، من أهم العناصر التى تحقق نجاح المشروعات ، وتصل بنا الى تحقيق أهداف التنمية بمعدلاتها المطلوبة . كما انه لا يتيسر لأية خطة للتنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها بإغفال مستوى من هذه المستويات ، أو بطغيان مستوى منها على حساب المستويين الآخرين .

واذا كانت البلاد قد حققت قدرا كبيرا فى مجالات التعليم وإعداد القوى البشرية ، فان التركيز خلال العقود الأخيرة كان على تخريج المستوى الأول أكثر مما اتجه الى تكوين المستويين الثانى والثالث . وقد قدرت احتياجات البلاد بصفة عامة حتى عام ٢٠٠٠ ، فى مجال الصناعة والزراعة والخدمات ، فتبين أنه سيكون لدينا فائض من خريجى المستوى العالى بمختلف نوعياته بما يغطى احتياجاتنا واحتياجات البلاد العربية الشقيقة والافريقية الصديقة من حولنا .

أما عن المستوى المتوسط والذى يعرف بمستوى الفنيين ، فإن احتياجات البلاد منهم ستبلغ حوالى خمسة ملايين ونصف مليون ، عام ٢٠٠٠ ، فى حين أن معدل تخريج هؤلاء الفنيين فى الوقت الحاضر لا يكاد يبلغ ١٣ الفا فى كل عام ، وهذا معناه اننا بحاجة ماسة الى اعادة النظر فى معاهد إعداد هؤلاء الفنيين ، وتطوير نظام العمل فيها بطريقة جذرية وعاجلة الفاعلية . كذلك فإن احتياجاتنا فى مطلع القرن القادم من العمال المهرة (المستوى الثالث) ، سوف لا تقل عن أربعة عشر مليونا ، ونحن نخرج منهم فى مدارسنا الفنية الآن اكثر من ٢٠,٠٠٠ سنويا ، وحتى اذا افترضنا ان القطاع الخاص يؤهل مثل هذا العدد سنويا ، فاننا سنبقى بعيدين كل البعد عن مواجهة احتياجـــاتنا فى القرن القادم ، بمدارسنا الفنية القائمة ، وبوسائل التدريب التى تحت أيدينا فى القطاع العام ومصانعه . لذلك فإن المجلس اهتم كل الاهتمام بإعداد الفنيين والعمال المهرة من المستويين الثانى والثالث ، وانتهى الى التوصيات الآتية :

التوصيات

* إعداد سياسة طويلة المدى تهدف الى تخريج الأعداد اللازمة من الفنيين لسد احتياجات الدولة ، مع مراعاة احتياجات البلاد العربية والافريقية .

* اعادة النظر بطريقة جذرية فى مؤسساتنا التى تقوم على اعداد الفنيين والعمال المهرة ، سواء من حيث طاقتها على استيعاب إعداد مضاعفة من التلاميذ والمتدربين ، أو من حيث برامج الدراسة والتدريب فيها .

* اعداد خطة لإنشاء معاهد نوعية نموذجية جديدة ، وخاصة مايتفق منها مع مطالب الانفتاح الاقتصادى .

* تشجيع انشاء مؤسسات لإعداد الفنيين وتدريبهم ، تلحق بقطاعات الانتاج والخدمات فى الصناعة والزراعة والتجارة ، والخدمات المختلفة من صحية وغيرها ، نظرا لما ثبت من نجاح هذا النوع فى توفير المتخصصين .

* أعطاء أولوية خاصة لإنشاء معاهد إعداد الفنيين ومراكز الصناع المهرة ، فى المجالات التى لم تنل عناية تتناسب مع أهميتها فى خطة التنمية ، ومن أهمها :

– التعمير والتشييد ، الاتصالات والنقل والمواصلات ، الفندقة والسياحة ، الميكنة الزراعية والزراعة الحديثة ، الثروة الحيوانية والسمكيـة ، التعدين والبترول ، الالكترونيات والحاسب الآلى والسكرتارية المتقدمة ، الوظائف المعاونة فى قطاعات : العدالة والأمن والخدمات التعاونية والتعليمية ، الوظائف المعاونة فى قطاع الصحة والخدمات

الطبية .

* أن تتضمن خطط التعليم العام وبرامجه ، على مختلف مستوياتها ، تدريس قدر من المواد الفنية ومبادىء التكنولوجيا ومنجزاتها ، لقيام وعى عام يدرك أهمية هذه الدراسات ويعين على احترام اليد العاملة ، ويحد من الاندفاع الشديد نحو التعليم النظرى الأكاديمى ، ويقرب بين التعليمين الفنى والعام .

* وضع خطة لإعداد هيئات التدريس ، والمدربين اللازمين لمعاهد اعداد الفنيين ، واستكمال تدريب العمال المهرة ، وذلك بإيفاد بعثات قصيرة أو طويلة للقائمين فعلا بالتدريس ، لملاحقة التطورات الجارية فى العالم .

* تشجيع الالتحاق بمؤسسات إعداد الفنيين ، ومنحهم الحوافز الملائمة ماديا وأدبيا ، والتقريب بين معاملة خريجى هذه المؤسسات وحملة المؤهلات العالية .

* ايجاد تعاون وثيق بين المجهودات المثمرة للقوات المسلحـــة فى اعداد الفنيين ، والمجهودات التى تقوم بها أجهزة الدولة فى هذا المجـــال .

* – انشاء مجلس أعلى لإعداد الفنيين ، يضم المختصين من الوزارات والهيئات فى قطاعات التعليم والبحث العلمى والانتاج والخدمات ، وغيرها ، وينسق بين تلك الجهات جميعا ، كما تكون مهمته : رسم السياسة الخاصة باعداد الفنيين ، وتدريب العمال المهرة ، ومتابعة تنفيذ الخطط ، والتنسيق بين التنظيم والمؤسسات المختلفة ، وتحديد المستويات ، وغير ذلك ، على أن يلحق بهذا المجلس الأعلى مركز قومى لبحوث التخطيط فى مجال اعداد القوى العاملة الفنية والماهرة .

* اصدار قانون المؤسسات الخاصة بإعداد الفنيين ، ينظم أوضاعها من حيث : عملها الفنى ، التدريب ، هيئات التدريس ، ومختلف النواحى الفنية ، والمالية ، والادراية ، والطلابية ، وغيرها .

إنشاء هيئة لشئون العمالة المصرية بالخارج

يزداد الطلب على العمالة المصرية سنة بعد أخرى ، مما أدى الى عدم إمكان مواجهة كل متطلبات الدول الطالبة فى كثير من التخصصات ويعتبر موضوع تصدير العمالة المصرية من الموضوعات الملحة التى تحتاج الى تخطيط محكم ، ووضع سياسة رشيدة لهذه العملية التى سبقتنا اليها دول كثيرة مثل : يوغوسلافيا وتركيا وايطاليا ، وغيرها . وذلك لأهميتها ، ولما لها من مزايا هامة منها على سبيل المثال :

• توثيق ودعم التعاون سياسيا ، واقتصاديا ، وثقافيا بين مصر والدول الطالبة للعمالة المصرية .

• ايجاد فرص عمل مجزية لعدد كبير من المواطنين فى الخارج .

• مايمكن أن تحصل عليه الدولة من نقد أجنبى .

• تجنب العمل مع الوسطاء وحماية المواطنين من الاستغلال .

ولقد تبين من الدراسة أن عملية تصدير العمالة تواجه الكثير من المشاكل فى جوانب متعددة ، منها :

– تعدد الجهات والاجراءات التنفيذية المصاحبة لعملية تصدير العمالة فى أى صورة من صورها (إعارات ، عقود ، هجرة) وطول خطوط الاتصال واختلاف خطواتها من جهة لأخرى .

– تأخر ورود طلبات الدول وبخاصة فى موضوع الاعارات ، مما

يترتب عليه تأخير الاجراءات ، وفى بعض الأحيان فوات الفرصة .

– عدم امكان مواجهة احتياجات الدول الطالبة : إما للمبالغة فى طلب بعض التخصصات ، وإما لاشتراط اجادة لغة أجنبية مثل الانجليزية والفرنسية بالنسبة للدول الافريقية ، والأسبانية بالنسبة لأمريكا اللاتينية .

– بقاء بعض المعارين أو المتعاقدين بعد انتهاء مدة إعارتهم أو إجازاتهم ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى فصلهم من وظائفهم .

– عدم المعرفة الدقيقة بالسوق العالمية للعمل ومتطلباتها ، فيذهب بعض الأفراد الى بلاد ليست فى حاجة الى خبراتهم .

– عدم المعرفة بالأوضاع السياسية والاجتماعية فى الدول الطالبة للعمالة مما يؤدى الى وقوع الكثير منهم فى الحرج .

– التزايد المستمر فى أعداد المتسربين من جميع المستويات ، مما كان له أثر سيىء على خطة التنمية ، وعلى مستويات العمل فى داخل البلاد .

– كان من نتيجة عدم وجود ضوابط وإشراف على تصدير العمالة للخارج ، ما تقاسيه البلاد من نقص ظاهر فى عدد أصحاب الحرف ، والمهن والعمالة المتوسطة للحياة اليومية ، وذلك فى جميع الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمات العامة .

– اختلاف الأجور المعطاة من فرد إلى فرد وعدم تناسبها مع مايتقاضاه مواطنو البلاد الطالبة للعمالة .

– عدم وجود الرعاية أو المتابعة ، وحل ما قد يواجه الموفدين من مشاكل وبخاصة فى مجتمع جديد عليهم .

– عدم متابعة العائدين بعد عودتهم للتأكد من كفالة حقوقهم المالية والوظيفية .

التوصيات

للاعتبارات السابقة يقترح انشاء هيئة للاشراف على شئون العمالة المصرية للخارج ، تكون تابعة لوزارة القوى العاملة والتدريب ، وتكون مسئولة عن كل مايتعلق بعملية تصدير العمالة المطلوبة للخارج : تخطيطا ، وتنفيذا ، ومتابعة ، قبل وبعد العودة ، ويكون من اختصاصاتها :

* جمع البيانات عن واقع القوى العاملة بجمهورية مصر ، لامكان المواءمة بين احتياجات الوطن لانجاز خطط التنمية ، واحتياجات الجهات الطالبة فى الخارج ، وذلك بالاشتراك مع الوزارات والهيئات المختصة .

* اجراء دراسة عن العمالة المطلوبة لمختلف الدول ونوعياتها ومستوياتها ، وقد يتطلب ذلك وجود مكاتب عمالية مصرية فى الخارج فى الدول التى يكثر بها الطلب ، أو فى بعض المناطق الرئيسية .

* وضع سياسة تعليمية وتدريبية تقوم على :

– تعليم اللغات الأجنبية طبقا للجهة الموفد اليها ، مع العناية بالمصطلحات الفنية المستخدمة فى المهنة التى سيزاولونها .

– دراسة عامة عن الحياة فى الدول الطالبة ، والتقاليد السائدة فيها وأهم نظمها العامة وقوانينها .

– دراسة عن المجتمع المصرى وأوجه تقدمه فى شتى الميادين ، حتى يمكن لمن يعمل بالخارج اعطاء صورة مشرفة عن بلادنا .

– دراسة التقارير التى ترد من المصريين الذى يعيشون أو سبق لهم العمل فى الخارج ، عن المصاعب وطرق مواجهتها ، وكيفية العمل الناجح وشروطه ، وغير ذلك من الأمور اللازمة .

* التنسيق مع الأجهزة المختلفة لتوفير القوى العاملة بالمواصفات والمستويات المطلوبة ، وفقا للاحتياجات المتغيرة ، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات مصر من مختلف مستويات العمالة .

* متابعة احتياجات الدول المختلفة ، والاستجابة الى طلباتها ، بعد الاعلان عنها ، والشروط اللازمة ، وطرق التدريب وبرامجه المقررة ، ونظام السفر والعمل بالخارج ، والأجور .

* التنسيق والتعاون مع مكاتب العمل بالخارج ، والإشراف على ابرام العقود الجماعية والفردية للعمالة المطلوبة ، والعقود المحددة المدة

لفصل الصيف ، وغيرها .

* يمكن فى مرحلة متقدمة ، أن يكون لهذه الهيئة فروع فى الخارج لتنظيم تجميع الاحتياجات ، واستقبال الوافدين من المصريين ومتابعة أعمالهم وحل مشاكلهم .

* متابعة اصدار تصريحات العمل وتجديدها ، والاشراف على إعداد الجوازات وتأشيرات الخروج ، وغيرها من اجراءات تنفيذية قبل وبعد السفر .

* التأكد من تحصيل النقد الأجنبى ، الذى تقرره الدولة ، من كل من العاملين بالخارج .

* متابعة العائدين للتحقق من كفالة كل ما يتعلق بهم من حقوق ، وحل ما قد يعترضهم من مشاكل .

* إعداد تقرير سنوى عن : وضع العمالة المصرية فى مختلف البلاد بالخارج ، والحلول والاقتراحات الخاصة بها .

إعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة

أهمية إعداد القوى البشرية :

يعتبر إعداد القوى البشرية من أهم المقومات التى ترتكز عليها المجتمعات فى تقدمها وتطوير كافة مجالات حياتها ، ذلك لأن الإعداد المناسب لهذه القوى ، يمكن من استثمار جميع الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم والرفاهية . وقد أدى تقدم العلوم وإدخال التكنولوجيا فى مجالات الانتاج والخدمات ، الى عمق وتعدد التخصصات التى يحتاج اليها العمل ، مما يتطلب إعدادا سليما للقوى البشرية ، وخاصة الفنية منها ، بمستوياتها وأنواعها المختلفة ، لضمان حسن استغلال التقدم العلمى والتكنولوجى لتحقيق أهداف التنمية .

تصنيف مستويات القوى العاملة :

وقد أجمعت الدراسات التى تناولت بحث القوى العاملة ، فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات ، على تصنيف العاملين الى ثلاثة مستويات رئيسية هى :

أولا – المستوى القيادى :

ويختص بالتخطيط والتصميم والبحث العلمى ، ويتكون من خريجى الكليات الجامعية وما فى مستواها .

ثانيا – المستوى الإشرافى :

ويشترك فى وضع أساليب الانتاج ووسائله ، ويقوم بالأعمال الإشرافية فى قطاعات الانتاج والخدمات ، ويتكون من الفنيين وهم محل هذه الدراسة .

ثالثا – المستوى الأدائى :

ويتكون من المهنيين الذين يعملون ، مستخدمين الآلات ، والحرفيين الذين يمارسون العمل بأيديهم مباشرة .

ضرورة توفير المستويات الثلاثة :

ويعتبر توفير هذه المستويات الثلاثة بمعدلاتها المعترف بها دوليا من أهم العناصر التى تحقق نجاح المشروعات ، وتمكن من أهداف التنمية بمعدلاتها المطلوبة . كما أنه لايمكن لأية خطة للتنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها بإغفال مستوى من هذه المستويات ، أو بطغيان مستوى على حساب آخر .

حقائق فى مجال إعداد القوى البشرية فى مصر :

واذا كانت البلاد قد حققت فى مجالات التعليم وإعداد القوى البشرية ، قفزة كبيرة جعلتها تصل الى الاكتفاء الذاتى فى إعداد بعض

نوعيات من القوى البشرية اللازمة لها ، وتصدر جزءا منها الى البلاد العربية وغيرها ، الا أن ذلك لم يحل دون وجود بعض المتناقضات التى أدت الى نقص وقصور فى إعداد بعض النوعيات ومستويات العمالة الهامة والأساسية لعمليات الانتاج والخدمات .

ويمكن الاشارة بصفة خاصة الى الحقائق التالية :

• أن مؤسسات إعداد الفنيين - الذين يمثلون عصب الحياة الاقتصادية - لم تنل العناية التى تتكافأ مع دورها ، ومع حاجة البلاد اليها كما ونوعا فى خطط التنمية .

• أنه يتم تأهيل أعداد كبيرة فى مجالات لايشتد عليها الطلب ، على حساب مجالات أخرى ، تتطلب المزيد من القوى البشرية المعدة إعدادا خاصا .

• أننا مانزال نواجه مثل كثير من الدول النامية الارتفاع المستمر فى معدل القبول بالجامعات ، وخاصة فى بعض أنواع الدراسات النظرية ذات التكلفة البسيطة التى لاترتبط بالحاجات الأساسية للتنمية ، مما يحدث خللا فى التوازن المطلوب بين التخصصات المختلفة .

• أن هذه السياسة قد أدت الى النقص الشديد فى أهم عنصر فى هيكل العمالة ، وهو إعداد المستوى الثانى من مستويات العمالة ، الخاص بالفنيين الذين يؤدون أهم دور فى العمليات الانتاجية من حيث : تنظيم الانتاج ووحداته ، وادارة العمل وتطوير معدلات الأداء فيه ، وأعمال الاشراف والرقابة ، وغير ذلك من الأعمال الاشرافية والتنفيذية .

• أن النقص الشديد فى هذا العنصر قد أدى الى قيام أفراد المستوى الأول بأعمال المستوى الثانى ، وهو مستوى لم يؤهلوا له ، كما أن قيامهم به ، يمثل اهدارا لما أنفق عليهم فى دراسات ذات طابع أكاديمى وذات تكلفة عالية .

• أن ذلك كله أدى فى النهاية الى اختلال هرم العمالة ، فاصبحت القاعدة العريضة ، التى تتكون فى كل المجتمعات من المهنيين والحرفيين قاعدة هزيلة لاتتناسب مع القمة الكبيرة المكونة من خريجى الجامعات وما يعادلها . وفى نفس الوقت انكمش حجم المستوى الأوسط فى هذا الهرم انكماشا كبيرا ، وهو المستوى الاشرافى الذى يتكون من الفنيين الذين يقومون بدور هام ورئيسى فى عمليات الانتاج .

• أن سد الفجوة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية ، يتوقف فى المقام الأول على قدرة الأخيرة على بناء الكادر الفنى الذى يقود التطور وينشر المعرفة العلمية والصناعية ، وبخاصة فى ظل التقدم السريع فى وسائل الادارة والانتاج ، الذى يؤدى بصفة مستمرة الى توسيع هذه الفجوة ، ويترتب عليه زيادة الاعتماد على الفنيين والتكنولوجيين ذوى الكفاءة العلمية ، والذين يطورون معرفتهم وفقا لكل مستحدث فى هذه الميادين . وقد أدى هذا الى : زيادة أهمية المؤسسات التعليمية التى تضطلع بعبء إعداد الأفراد الفنيين على المستويات المختلفة ، والى الاستمرار فى إعادة تدريب العاملين منهم كلما تطورت وسائل المعرفة والانتاج .

• ومن الملاحظ أنه برغم الاهتمام الذى بدأت سائر الدول توليه لإعداد القوى الفنية والبشرية ، فإن نظم وأساليب ومؤسسات إعدادها بمصر ، لم تتطور التطور الكافى الذى يتواءم مع الاتجاهات الجديدة والعصرية فى هذا الميدان . كما أنها لم تحظ حتى الآن بالاستثمارات التى تتناسب مع أهميتها فى عمليات الانتاج ، الأمر الذى أدى الى قصورها من الناحية العددية والنوعية ، وجعلها عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها ، والتى تتصل بخلق أجيال من القوى العاملة المدربة والمعدة علميا لمواجهة احتياجات التنمية ، ومواكبة تطور وسائل الانتاج والتكنولوجيا .

• ومع تزايد الحاجة الى الأخذ بالأساليب التكنولوجية ، والتقدم نحو التصنيع وتطوير الزراعة على الأسس العملية ، وتحسين هياكل الانتاج ، والاتجاه العلمى فى الادارة والأعمال والخدمات ، تزداد الحاجة الى الفنيين بالأعداد المناسبة ، وبالكفاية والخبرة التى تتناسب مع التطور والتقدم السريع الذى يشهده العالم .

ونقصد بالفنيين هنا الأفراد الذين يقفون على سلم العمالة فى موقع متوسط بين الاخصائى والخبير المخطط والمصمم ، وبين العامل الماهر ، ويحتاجون الى قدرات ومهارات تكاد لاتقل فى قيمتها وإمكاناتها وضماناتها عن مستوى خريجى الجامعات ، خاصة وأن بعض وظائف القطاع الهندسى والصناعى تحتاج الى مستوى فنى ممتاز ، يستطيع الربط بين الأهداف العلمية والتخطيطية للانتاج ، وبين التنفيذ .

احتياجات المستقبل من القوى العاملة على المستويات المختلفة

تجرى الآن دراسات وبحوث لتقدير احتياجات البلاد من القوى العاملة على المستويات المختلفة حتى عام ٢٠٠٠ ، وحتى تنتهى هذه الدراسات وتصل الى نتائج محددة ، يمكن الأخذ بالمقاييس الدولية المتعارف عليها ، لتقدير احتياجاتنا المستقبلة من المستويات المختلفة .

وقد أخذنا بالمقاييس التالية فى هذا التقدير فى عام ٢٠٠٠ :

عدد السكان	النسبة المئوية لقوى العمل	للصناعة	للزراعة	للخدمات
١٠٠ ٪	٣٥ ٪	١٥ ٪	٤٠٪	٤٥ ٪

وبالنسبة لتقدير الاحتياجات فيما يختص بمستويات العمالة المختلفة اتخذت المقاييس التالية :

	فى الصناعة	فى الزراعة	فى الخدمات
عالى	٣ ٪	٢ ٪	٢ ٪
فنى	٢٥ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪
ماهر	٥٠ ٪	٦٥ ٪	٧١ ٪
عادى	٢٢ ٪	٨ ٪	٢ ٪

وبناء على هذا يمكن تقدير الاحتياجات فى عام ٢٠٠٠ على النحو التالى :

	فى الصناعة	فى الزراعة	فى الخدمات
عالى	١٠٢٣٧٥	١٨٢٠٠٠	٢٠٤٧٥٠
فنى	٨٥٣١٢٥	٢٫٢٧٥٠٠٠	٢٫٥٥٩٣٧٥
ماهر	١٫٧٠٦٢٥٠	٥٫٤٦٥٠٠٠	٧٫٢٦٨٦٢٥
عادى	٧٥٠٧٥٠		
	٣٫٤١٢٥٠٠	٧٫٩٢٢٠٠٠	١٠٫٠٣٢٧٥٠

النقص فى أعداد المستويين الثانى والثالث :

وبمقارنة معدل التخرج المناسب فى كل مجال من هذه المجالات فى عام ٢٠٠٠ ، بمعدل التخرج الحالى ، يتبين مدى النقص الكبير فى مواجهة احتياجات البلاد من المستويين الثانى والثالث .

وبالنسبة للاخصائيين والباحثين على المستوى العالى ، فيمكن القول بأن الجامعات الحالية ، والسياسة التى رسمت للتوسع فيها ، تكفى لتخريج المعدلات المطلوبة حتى عام ٢٠٠٠ ، مع إعادة النظر فى القواعد المعمول بها حاليا ، لتوجيه القبول نحو النوعيات المطلوبة ، وتضييقه بالنسبة للنوعيات التى لاتدعو اليها الحاجة .

وبديهى أن النقص الكبير فى أعداد المستويين الثانى والثالث للفنيين والعمال المهرة ، هو نقص يخل بهيكل العمالة بشكل خطير ويسبب اختناقات حادة على طريق التنمية التى تعتمد بصفة أساسية على القوى البشرية .

أسباب النقص فى أعداد المستويين الثانى والثالث :

ويمكن رد الأسباب التى أدت الى هذا الموقف الى عوامل مختلفة ، فى مقدمتها :

• النظرة السائدة ، بين قطاعات كبيرة من الجماهير ، إلى اعتبار التعليم الجامعى الوسيلة الوحيدة الى تحقيق تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية .

• النظرة الى التعليم الفنى والمهنى على أنه تعليم من الدرجة الثانية يأتى بعد التعليم الأكاديمى ، وفى وقت أصبح التعليم الفنى والمهنى فى

كل بلاد العالم الوسيلة الوحيدة الى التقدم التكنولوجي والتنمية الشاملـــة .

• انتشار بعض المفاهيم المختلفة الخاطئة عن العمل اليدوى والحرفى مما جعل الغالبية الكبرى من الطلاب تبعد عن التعليم المهنى والفنى .

• أن خطط ونظم التعليم لم تتطور بطريقة ملائمة فى اتجاه الواقع الذى تمثله احتياجات وظروف البلاد ، والذى استدعى تغييرا كبيرا فى أنواع ومستويات العمالة المطلوبة فعلا .

• تخلف التعليم الفنى ذاته عن إعداد الطلاب إعدادا فنيا سليما ، يتمشى مع التقدم العلمى والتكنولوجى ، وعجز خريجيه عن التكيف مع التقدم فى المشروعات .

اعتبارات ومبادىء أساسية فى التخطيط لإعداد الفنيين :

ولمواجهة هذا الموقف فانه من الضرورى التأكيد على مبادىء متعددة واعتبارات أساسية لمواجهة التخطيط لإعداد الفنيين :

• ان التقدم فى تنفيذ المشروعات وتحقيق النهوض بمستوى الانتاج والخدمات ، يتوقف بالدرجة القصوى على خطة إعداد الفنيين ، وتزويدهم بالعلم والكفاية والتدريب على المهارات الفنية التى يستوجبها التقدم العلمى والتكنولوجى .

• ان حركة التصنيع التى تتجه اليها الآمال للارتفاع السريع بمعدلات التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ، لايمكن أن تنهض بدون كادر من القوى الفنية ، تتوازن فيه المستويات المختلفة بعضها مع بعض ، فلا يطغى عنصر على حساب عنصر آخر .

• أن العصر يفرض علينا اتباع سياسة تهدف الى تحقيق أقصى توسع ممكن فى جميع المجالات الصناعية ، والأخذ بكل جديد فى مجالاتها المختلفة ، وهذا يتطلب ملاحقة مستمرة للتطورات الصناعية التكنولوجية المرتقبة لتكون فى متناول المؤسسات القائمة على اعداد الفنيين .

• ان الازدياد السكانى المستمر فى المدن الكبيرة ، أدى الى زيادة الحاجة الى إنشاء المساكن والمرافق وادارتها وتنظيمها ، مما استدعى ظهور صناعات جديدة للبناء والتشييد وصيانة المرافق وادارتها . وهو أمر لم يحسب له الحساب الكافى فى مؤسسات إعداد القوى البشرية . وان احتياجات المستقبل فى هذا المجال الحيوى من مجالات التعمير تتسع الى حوالى ٢٥٠,٠٠٠ ألف عامل جديد من مختلف المستويات (المهندس الفنى ، الصانع الماهر) .

• ان المواصلات وحركة النقل والاتصالات بمختلف وسائلها وأدواتها وصيانتها وإدارتها إدارة علمية سليمة ، وتطويرها لمواجهة المطالب المتزايدة للبلاد ، تحتل الآن مكانة بارزة كقطاع حيوى وأساسى فى حركة التنمية ، ولا يوجد فى خطة إعداد القوى البشرية تخطيط مناسب لمواجهة احتياجات هذا القطاع على مستويات العمالة المختلفة .

• أن التطورات الصناعية والتكنولوجية المتوقعة ، ستعتمد على إدخال : الأتوماتية والميكنة والالكترونيات والكهرباء ، والتوسع فى : محطات الطاقة الحرارية ، وفى شبكات توزيع الكهرباء ، واستخراج البترول وتكريره وتصنيع مشتقاته ، والتعدين ، والألمونيوم ، والصناعات الكيماوية والغذائية . الأمر الذى يفرض على التعليم الصناعى والفنى تطوير أساليبه ومناهجه ، فى اتجاه الصناعات الحاكمة فى جميع المشروعات الصناعية ، وهى : الميكنة والكهرباء والأساليب الأتوماتية : والالكترونيات ، والكمبيوتر ، والتبريد والتكييف ، وصيانة وتشغيل الأجهزة الدقيقة ، واحتمالات استخدام الطاقة النووية فى المشروعات .

• ان تطوير الزراعة والانتاج المرتبط بها ، كالثروة الحيوانية والمائية مايزال يتطلب المزيد من الاهتمام ، لصلتها المباشرة بالغذاء . ومازالت الطرق التقليدية هى التى تتحكم فى هذا الميدان الحيوى من ميادين الثروة القومية . والأمل فى الارتفاع بمستواه وزيادة انتاجه ، يتوقف الآن على مدى قدرتها على إدخال الأساليب العلمية والميكنة لزيادة الانتاج فيه رأسيا وأفقيا . ويتوقف هذا فى المقام الأول على قدرتنا

على تخريج القوى البشرية الفنية . ويلاحظ أنه مع امتداد شواطئنا وسعة مياه بحيراتنا والأحتمالات الضخمة للثروة السمكية ، فانه لايوجد الآن سوى مدرسة مهنية واحدة لصيد الأسماك ، ومازالت أساليب تربية الحيوانات والأسماك متروكة دون تدخل علمى ، ويرجع ذلك الى عدم وجود الفنيين والعمالة الماهرة المزودة بالعلم للعمل فى هذا الميدان . كما أن ادخال الميكنة والوسائل العلمية فى الزراعة لتطويرها يتطلب تخصيص معاهد زراعية وصناعية مستقلة ، لتخريج الفنيين والصناع المهرة اللازمين لتحقيق ذلك .

• أن قطاع الخدمات الذى يشمل : التعليم والصحة ، والاعلام ، والخدمات المهنية والشئون الاجتماعية ، والتأمين والتعاونيات والسياحة والبنوك والفندقة ، والخدمات الدينية والثقافية ، وخدمات الأمن والعدالة – يحتل مكانة هامة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من حيث حجم الانفاق عليه أو العمالة التى يحتاج اليها . ويعانى هذا القطاع من نقص شديد فى أعداد المستويات الفنية الوسطى . الأمر الذى يهدد بخلل كبير ، تبرز الآن بعض مظاهره فيما تعانيه الجماهير من صعوبات فى هذا القطاع الهام من ميادين العمل .

• ان نظام الأجور والترقى المعمول به حاليا ، يساعد على تأكيد المفاهيم الخاطئة والمتخلفة بالنسبة للعمل اليدوى والمهنى ، بالقياس الى نظيرة من الأعمال المكتبية الاخرى .

نظرة تاريخية فى إعداد القوى البشرية فى مصر :

باستعراض سياسة إعداد القوى البشرية بمصر منذ بداية العصر الحديث ، يتضح كيف بدأت بداية سليمة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بانشاء مدرسة المهند س خانة لتخريج القيادات ، ومدرسة الفنون الصنايع لاعداد الفنيين . بينما كانت ترسانة بولاق تكمل سلم العمالة بإعداد الصناع المهرة ونصف المهرة ، وفى ظل هذا التنسيق الذى طابق احتياجات البلاد الفعلية ، ازدهرت الصناعة ، وظهر الجيش المصرى على مسرح الأحداث الدولية قوة كبيرة تحسب له الدول الكبرى كل حساب ، واستمر هذا السلم التعليمى لإعداد القوى البشرية الفنية متبعا ، الى أن ظهر – تحت ضغط التطلعات الاجتماعية – اتجاه لتأهيل خريجى مدرسة الفنون والصناعات للحصول على درجة البكالوريوس فى الهندسة وأدى هذا الى أول خلل فى سلم العمالة وخروجه على مبادىء التخطيط السليم . ثم انتهى إعداد الفنيين بنهاية مدرسة الفنون والصناعات عام ١٩٤٠ ، وتحويلها الى مدرسة للهندسة التطبيقية .

ومع بداية قيام ثورة ١٩٥٢ والشروع فى رسم سياسة لتصنيع البلاد ، لمست المؤسسات التعليمية خطورة الفجوة الموجودة فى سلم اعداد العمالة الفنية ، فأنشأت فى عام ٥٦ / ١٩٥٧ المعاهد العليا الصناعية ، لاعداد المهندسين التنفيذيين بجانب كليات الهندسة الجامعية . وفى عام ١٩٦١ بدأت وزارة التعليم العالى فى اتجاه إعداد الفنيين ، بإن جعلت هذه المعاهد تسير على نظام المرحلتين ، وجعلت المرحلة الأولى ثلاث سنوات لتخريج الفنيين ، وجعلت المرحلة الثانية سنتين لاعداد المهندسين التطبيقيين .

الا أنه تحت مختلف الضغوط ، بدأت المرحلة الأولى تتلاشى ، واتجهت النسبة العظمى من الذين التحقوا بها الى استكمال المرحلة الثانية أيضا وبذلك توقف إعداد الفنيين .

ثم شكلت لجان لمواجهة هذا الموقف على ضوء احتياجات خطة التنمية وانتهت هذه اللجان إلى تصنيف العاملين فى المجالات الهندسية والصناعية الى ثلاث مستويات :

– المستوى القيادى ، ويتخرج فى الكليات الجامعية ، وما فى مستواها وهو فى القطاع الهندسى ينحصر فى : المهندس الجامعى والتكنولوجى أو الفنى العالى ، مع وجود فارق فى دور كل منهما .

• المستوى الاشرافى للتوجيه المباشر ، ويتكون من الفنيين الذين يعتبرون حلقة الوصل بين المستوى الأول والمستوى الثالث ، ويتخرجون فى معاهد إعداد الفنيين أو المدارس الفنية المتخصصة .

– المستوى الأدائى ، ويتكون من المهنيين الذين يعملون مستخدمين الآلة ، والحرفيين الذين يعملون بأيديهم مباشرة ، ويتخرجون

ـــن المدارس الفنية الثانوية أو من مراكز التدريب المهنية أو بنظام التلمذة الصناعية .

وقد تبين من دراسة الوضع بالنسبة للذين التحقوا بمعاهد إعداد الفنيين التابعة لوزارة التعليم العالى ، أن الذين التحقوا بها منذ عام ١٩٦٦ /١٩٦٧ حتى الآن بلغ عددهم نحو ١٥٠,٠٠٠ طالب . تسربت منهم فى السنة الأولى نسبة لاتقل عن ٣٠ ٪ ، سواء لاعادة التقدم لشهادة الثانوية العامة لتحسين مجموعهم أو للالتحـــاق بالكليات العسكرية . ولم يحصل ٣٠٪ منهم على نسبة الحضور المقررة للانتقال الى السنة الثانية ، مما جعل عدد المقبولين ينخفض الى ٧٣,٥٠٠ طالب ، حصل منهم على الدبلوم ٥٨,٨٠٠ طالب خلال تسع سنوات .

وفى خلال هذه الفترة لم تستطع هذه المعاهد مع المعاهد الفنية المتخصصة تخريج سوى ٦٠٠٠٠ فنى (صناعى وتجارى) ، بعد إعداد استمر تسع سنوات .

ومن هذا يتبين مدى قصور هذه المعاهد والمدارس عن الوفاء باحتياجات البلاد من هذه المستويات الهامة من مستويـــات العمالـــة الفنية .

ويمكن أن ينسحب ما سبق بشأن معاهد إعداد الفنيين والمدارس الفنية المتخصصة على المدرسة الفنية الثانوية والتى يتخرج فيها المستوى الثالث للعمالة ، وهو مستوى الصناع المهرة ، فان قدرتها على تخريج احتياجات البلاد لاتتعدى ٢٠,٠٠٠ عامل ماهر سنويا ، فى حين أن المعدل الذى يحقق احتياجات البلاد فى عام ٢٠٠٠ ، ينبغى أن يصل الى ٥٧٧٥٩٥ عامل ، وواضح مدى الفرق الكبير بين المعدلين .

كما ان نوعية هذا التعليم ، من حيث مناهجه وأساليبه قاصرة عن متابعة التطورات فى مجالات الانتاج والخدمات . وفى عرض هذا الموقف يشير التقرير الذى وضعه السيد وزير التربية والتعليم عن حركة التعليم فى مصر فى يونيو سنة ١٩٧٤ : الى انه يصعب على مدارس وزارة التربية والتعليم أن توفر تعليما فنيا مهنيا فى كثير من مجالات الصناعة وحدها ، بل من الخطأ تصور إمكان توفير ما تتطلبه هذه الدراسات من تجهيزات معقدة ، سوف تصبح ولاشك غير صالحة للاستعمال أو التطبيق بعد فترات وجيزة ، نتيجة للتطور الصناعى الحديث والسريع .

وان ماسبق ذكره عن نواحى القصور فى أساليب إعداد الفنيين والعمال المهرة فى قطاع الصناعة ، ينسحب على بقية القطاعات الأخرى فى الزراعة ، والاسكان والتشييد ، والنقل والمواصلات ، والصحة .... الخ . حيث انها جميعها تشكو عجزا كبيرا فى مستوى الفنيين والعمال المهرة ، من الناحيتين الكمية والنوعية .

ومما سبق ، يتبين مدى قصور المؤسسات التعليمية القائمة حاليا فى اعداد القوى البشرية الفنية ، لمواجهة احتياجات البلاد الأساسية وخاصة من الفنيين والصناع المهرة ، بالأعداد والنوعيات المختلفة ، وهو أمر خطير بالنسبة للتنمية ، ولما ترجوه البلاد من تقدم ورغبة فى رفع مستوى المعيشة للمواطنين .

ومن الضرورى التاكيد على أن وضع خطة من الآن لإعداد الكادرات الفنية – وخاصة على المستويين الثانى والثالث – يعتبر ضرورة جوهرية لتحقيق التقدم الاقتصادى ، ولتطوير الخدمات ، ومواجهة مطالب المستقبل بالأسلوب العلمى المناسب للعصر .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق عن مصادر إعداد الفنيين والعمـال المهرة ، والأوضاع الراهنة والمستقبلة فى إعداد المستوى الاشرافى الخاص بإعداد الفنيين ، يوصى بالآتى :

* انشاء مجلس أعلى لإعداد الفنيين يضم المختصين من الوزارات والهيئات فى قطاعات التعليم ، والبحث العلمى ، والانتاج والخدمات وغيرها من الجهات المعنية . وتكون مهمة هذا المجلس :

رسم السياسة الخاصة بإعداد الفنيين ، ومتابعة تنفيذ خططها والتنسيق بين النظم المختلفة وتحديد المستويات ، على أن يلحق به مركز قومى لبحوث التخطيط وإعداد القوى العاملة .

* إصدار قانون للمؤسسات الخاصة بإعداد الفنيين ، ينظم

أوضاعها من حيث هيئات التدريس ، وجميع النواحى الفنية والمالية والادارية والطلابية .

* إعداد سياسة طويلة المدى تهدف الى تخريج الأعداد اللازمة من الفنيين لسد احتياجات الدولة ، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات البلاد العربية والافريقية وغيرها فى مختلف المجالات : من صناعية وتجارية وزراعية وخدمات . وإعداد خطة لانشاء معاهد نوعية نموذجية جديدة ، وخاصة ما يتفق منها مع مطالب الانفتاح الاقتصادى .

* تشجيع انشاء مؤسسات إعداد الفنيين الملحقة بقطاعات الانتاج والخدمات (فى الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، الصحة ، الخدمات المختلفة) ، نظرا لما ثبت من نجاح هذا النوع ، لتوفير المتخصصين والمعدات المتطورة . كما يساعد هذا على ربط الإعداد بمختلف فروع الانتاج والخدمات ومطابقته لحاجات كل منها .

* اعطاء أولوية خاصة لانشاء معاهد إعداد الفنيين ومراكز الصناع المهرة ، فى المجالات التى لم تنل عناية تتناسب مع أهميتها فى خطط التنمية ، وفقا لطبيعة كل مجال ومدة الدراسة والتدريب اللازمة للإعداد ، وأهم هذه المجالات :

التعمير والتشييد ، النقل والمواصلات ، الفندقة والسياحة ، الميكنة الزراعية والزراعة الحديثة ، الثروة الحيوانية والسمكيـــة ، التعدين والبترول ، الالكترونيات ، الكمبيوتر ، السكرتارية المتقدمة ، الوظائف المعاونة فى قطاعات العدالة والأمن والخدمات الاجتماعية والتعاونية والتعليم ، والوظائف المعاونة فى قطاعات الصحة والخدمات الطبية .

* أن تتضمن خطط وبرامج التعليم العام ، على كافة مستوياته ، تدريس قدر من المواد الفنية ومبادىء التكنولوجيا ومنجزاتها ، لخلق وعى عام يدرك أهمية هذه الدراسات وقيمتها بالنسبة للمستقبل ، ولرفع مستوى المعيشة ، وللحد من الاندفاع نحو التعليم النظرى والاكاديمى وسعيا الى ايجاد التقارب بين التعليمين الفنى والعام .

* اعادة النظر فى مدة الدراسة المناسبة لإعداد الفنيين ، وفقا لمجالات العمل والتخصصات المختلفة ، مع تضمين برامجها جانبا من الدراسات الانسانية ، بهدف تزويد الخريجين بمبادىء العلوم الاجتماعية والنفسية التى تعينهم على تفهم مجتمع العمل ، والتعامل مع افراده بطريقة سليمة .

* وضع خطة لإعداد هيئات التدريس والمدربين اللازمين للمعاهد والمراكز ، وايفاد البعثات الطويلة والقصيرة المدى للقائمين فعلا بالتدريس ، لملاحقة التطورات التى تحدث فى العالم فى هذا الميدان . مع وضع نظم للحوافز لهيئات التدريس لجذب العناصر الصالحة للعمل فى هذا المجال .

* قبول خريجى المدارس الثانوية الفنية بمعاهد إعداد الفنيين لمن مارس العمل الفعلى لفترة مناسبة ، وأثبت تفوقا فى مجاله . على أن تعد لهم خطة مستقلة فى السنة الأولى تعوض مافاتهم من نقص فى المواد العلمية ، فى الوقت المخصص للدراسات العلمية لأقرانهم حملة شهادة الثانوية العامة . ويلتقى الفريقان فى السنة الثانية .

* تشجيع الالتحاق بمؤسسات إعداد الفنيين بوضع حوافز للطلاب منها :

– اتاحة الفرصة للمتفوقين من خريجى هذه المؤسسات للالتحاق باحدى الكليات الجامعية التطبيقية المناظرة لتخصصاتهم . بشرط قضاء فترة عمل مناسبة فى تخصصاتهم وثبوت كفاءتهم .

– تعيين الخريجين فور تخرجهم ، مع التاكيد على وضعهم فى التخصصات التى أعدوا لها .

– زيادة مرتب خريجى معاهد إعداد الفنيين والمدارس الفنية المتخصصة وفتح فرص الترقى أمامهم .

– معاملة خريجى هذه المؤسسات ، معاملة حملة المؤهلات العالية فيما يختص بتطبيق نظام التجنيد وأداء الخدمة العسكرية .

* تشجيع الدول والمؤسسات والشركات التى ستسهم فى مشروعات الانفتاح الاقتصادى والهيئات الدولية – لانشاء معاهد متقدمة لإعداد الفنيين بعقد اتفاقات ثنائية معها ، لدعم هذه المعاهد بالأجهزة والمعدات الحديثة وهيئات التدريس .

* ايجاد تعاون وثيق بين مجهودات القوات المسلحة فى إعداد الفنيين وبين المجهودات التى تقوم بها أجهزة الدولة فى هذا المجال . والافادة من الامكانات المادية والبشرية المتاحة لها .

العمالـــة في القطاع العـــام

اوضحت الدراسة التى أجريت حول العمالة فى كل من القطـاع العام والقطاع الخاص ، صورة العمالة بهذين القطاعين مبينة خصائصها الديموجرافية والتعليمية والمهنية بالتفصيل طبقا للحالة فى عام ١٩٧٣ ، مع اسقاطات اجمالية فى عام ١٩٧٦ .

ومع بعد الفترة الماضية للدراسة ، وحتمية تغير صورة العمالة فى الفترة المعاصرة وتحت تأثير التغيرات الاقتصادية وخاصة الانفتاح ، فان هذه الدراسة لها قيمة كبيرة تبرز فى الآتى :

– ان الدراسة وضعت على اسس البيانات المتاحة فى الفترة الزمنية بين سنة ٧٣ ، سنة ٧٦ ويمكن اعتبارها اساسا للمقارنة بالدراسة المستقلة .

– تبين الدراسة العلاقة بين التعليم والعمالة فى القطاعين مما يعطى مؤشرات وتوجيهات لقطاع التعليم حتى يقابل احتياجات العمالة فى القطاعين فى صورة متوازنة .

– أن دراسة قطاعات العمالة فى صورة جزئية تبين اتجاهات وميول كل قطاع من حيث الطلب على التخصصات المختلفة حيث يكون منها مؤشرا آخر لتوازن العرض .

– من الدراسات القطاعية مع الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات التعليم ، يمكن وضع تصور شامل مستقبلى للطلب على العمالة ، وعليه يوضع تصور شامل للتعليم فى المستقبل .

وفيما يلى عرض للدراسة الخاصة بموضوع العمالة فى القطاع العام ، وما انتهت اليه من توصيات .

العمالة فى القطاع العام :

تمثل الموارد البشرية احدى الدعائم الرئيسية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية . ويمثل القطاع العام أحد القطاعات الاقتصادية الهامة فى مصر الذى يمكن اذا احسن استخدام الموارد المتاحة له أن يحقق مزيدا من المساهمة فى دفع عجلة التنمية .

ولما كان الحديث عن هذا القطاع بصفة عامة ، وعن القوى العاملة به بصفة خاصة ، قد طال وتشعب فى السنوات الاخيرة ، كما وأن نقداً بدرجات متفاوتة قد وجه الى هذا القطاع دون ماسند الى بيانات مفصلة ودراسات متعمقة ، فقد أصبح من الضرورى ايضاح حقيقة الأوضاع به لكى يتمكن المسئولون من اتخاذ الاجراءات أو القرارات التى من شأنها الحد من المشاكل القائمة ، وتمهيد السبيل لانطلاقة ضـــرورية لهذا القطاع .

من أجل ذلك قام المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بدراسة هذا الموضوع وقد تضمنت هذه الدراسة ، عرضا تحليليا لأهم الظواهر فى هذا القطاع نوجزها فيما يأتى :

أولا : اجمالى عدد العاملين فى القطاع العام ومتوسطاتهم فى الشركات والفروع :

ويتضح من استقراء البيانات :

١) أن معظم شركات القطاع العام تستعين بعمالة اضافية عن طريق متعهدى العمل أو مقاولى الباطن ، وتمثل هذه العمالة نسبة ١٧ ٪ من العمالة الدائمة بقطاع الخدمات على سبيل المثال ، فى حين اننا نسمع عن شكوى مستمرة من العمالة الزائدة فى القطاع العام .

٢) ان هناك فروقا واضحة بين عدد الشركات التابعة لكل مؤسسة نوعية (الامانات الفنية حاليا) وكذلك بين متوسط عدد العاملين فى كل شركة وعدد الفروع التابعة لكل منها .

ثانيا : توزيع وحدات القطاع طبقا لعدد الورديات :

ويتضح من تحليل البيانات :

– ان ٤ر٧٨ ٪ من وحدات وفروع القطاع العام تعمل وردية واحدة فى حين أن ٥ ٪ منها تعمل ورديتين ، وأن نسبة الوحدات التى تعمل ثلاث ورديات هى ٦ر١٦٪ .

– ان هناك وحدات تعمل – بحكم نشاطها التى تمارسه – ٢٤ ساعة يوميا كبعض الصناعات الكيماوية والفنادق ، وان هناك بعض الفروع لاتحتم طبيعة نشاطها ان تعمل هذا العدد من الساعات

– انه بالنسبة لمجموعة الوحدات التى لاتحتم طبيعة نشاطها ان تعمل على مدى ٢٤ ساعة يوميا نفرق بين نوعين من الاستخدامات :

ا) الاستخدام الكامل ، بالنسبة للموارد الاستثمارية المتاحة حيث تتاثر بعوامل كثيرة منها :

• حجم الطلب على الانتاج السلعى أو الخدمى .

• توفير مستلزمات الانتاج .

•توفير العمالة اللازمة من حيث العدد والمستويات (وقد يكون أحد أهم اهداف التشغيل الكامل هو استيعاب أكبر عدد ممكن من العاملين)

• محاولة تحقيق اكبر قدر من الارباح أو أقل قدر من الخسائر .

ب) الاستخدام الامثل ، وهو الاستخدام الذى يضمن اقل تكلفة للوحدة الواحدة من المنتج السلعى أو الخدمى بغض النظر عن الورديات التى قد تختلف من صناعة لصناعة ومن خدمة لأخرى .

ويجدر الاشارة هنا الى أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد مرت بمراحل من عام ٥٩ / ٦٠ وحتى أواخر عام ١٩٧٤ استهدفت جميعها تنظيم الانتاج ومن ثم تنظيم العمالة ، وكان ذلك وضعا طبيعيا خلال هذه الفترة ، ولكن يجب من الآن فصاعدا العمل على ترشيد العمالة ، ولعل أهم العوامل التى يمكن ان تحقق ذلك هو تحديد العدد الامثل من الورديات التى يجب ان يعمله كل فرع بحيث يحقق اقل تكلفة للوحدة الواحدة من المنتج .

ثالثا : توزيع العاملين طبقا للتواجد :

من واقع البيانات الخاصة بهذا البند يتضح :

– ان اجمالى العمالة المتواجدة بالفعل يمثل ٧ر٩٢ ٪ بالقطاع العام ككل ، منهم ١ر٨٤ ٪ عمالة دائمة ، ٦ر٨ ٪ عمالة مؤقتة ، فى حين تبلغ نسبة المجندين ٧ر٦ ٪ والمعارين ١ر١ ٪ والمبعوثين ١ر٠ ٪ كما يمثل العاملون عن طريق متعهدى العمل حوالى ٥ر٥ ٪ من اجمالى العمالة المتضمنة المجموعتين أ و ب ، وتختلف هذه النسب من قطاع لقطاع ، ومن شركة لاخرى داخل القطاع العام .

– ان العمالة المؤقتة وهى التى تعمل عن طريق مقاولى الباطن أو متعهدى العمل تمثل ظاهرة تستحق المزيد من الدراسة .

رابعا : توزيع العاملين طبقا للهيكل الوظيفى والنوع :

يستهدف هذا الجزء تحليل الوضع بالنسبة لتوزيع العاملين بالشركات طبقا للهيكل التنظيمى من ناحية ، والنوع (ذكور واناث) من ناحية اخرى ، لتبين مواقع تمركز العمالة من الاناث فى هذه الوحدات ، لذلك تم تصنيف العمالة هيكليا من الوجهة التنظيمية بالنسبة لعملهم فى الأنشطة الرئيسية التالية :

– الادارة العليا .
– الادارات الفنية .
– الادارات الادارية .
– الادارات المالية والتجارية .
– ادارات التخطيط والمتابعة .

ويتضح من توزيع العاملين مايلى :

• ان حوالى ٧٠ ٪ من اجمالى العاملين بالقطاع العام يتبعون تنظيميا للادارات الفنية ، كما يلاحظ ان نسبة من يعملون فى هذه الادارات من الاناث تصل الى ٦ر٥ ٪ تقريبا من مجموع العاملين فيها ، وهى نسبة جد متواضعة ولو انها تمثل اكثر من ٥٠ ٪ من جملة العاملات فى القطاع العام .

• ان الادارات الادارية تحتل فى الهيكل التنظيمى ، المرتبة الثانية بالنسبة لمجموع العاملين بها ، حيث تصل نسبتهم الى ٥ر١٢ ٪ ، ويمثل اجمالى العاملات فى تلك الادارات حوالى ٢ر٩ ٪ من مجموع العاملين بها وهى نسبة تقرب من ضعف نسبتهن فى الادارات الفنية .

• ان نسب العاملين فى الإدارات المالية والتجارية تبلغ ٨ر٦ ٪ من اجمالى العمالة فى القطاع العام ، وتصل هذه النسبة الى ٧ر ٪ فقط فى ادارات التخطيط والمتابعة . ويلاحظ أن نسبة الاناث فى الادارات المالية والتجارية تبلغ ٢٩ ٪ ، ونسبتهن فى التخطيط والمتابعة ٢١,٢ ٪ وهى نسبة عالية بالمقارنة بالوضع فى الادارات الاخرى .

• ان نسبة العاملين بالادارة العليا تمثل ١,٪ من اجمالى العاملين بالقطاع العام ، وان نسبة الاناث من بينهم هى ٦,٢ ٪ .

خامسا : توزيع العاملين حسب فئات السن :

يستهدف هذا الجزء دراسة الهيكل العمرى للعاملين بالقطاع العام حسب الفئات العمرية التالية :

ا) من اقل من سن ٢٠ وحتى سن ٥٥ (وقسمت الى فئات عمرية خمسية) .

ب) من سن ٥٥ سنة فاكثر (قسمت الى فئات عمرية سنوية) وذلك لامكان تحديد العمالة التى سوف تحال الى المعاش خلال كل سنة من السنوات الخمس التالية ، لاجراء الدراسة ، وذلك كجزء هام من أجزاء عملية الاحلال التى تتم بالشركات .

ويتضح من هذا التوزيع مايلى :

• ان هناك من بين مجموع العاملين بالقطاع العام والبالغ عددهم وقت اجراء هذه الدراسة (٨٦٨٢٧٣) عاملا - ٥٧٣١٣ عاملا تزيد اعمارهم فى اكتوبر ١٩٧٢ على ٥٥سنة ويمثلون ٥ر٦ ٪ من اجمالى العمالة ، منهم ٣ر٢ ٪ غير مبين اعمارهم تضمنتهم هذه الفئة ، وبالتالى فان هذا العدد سوف يحال الى المعاش - طبقا للقانون فى السنوات الخمس التالية لاكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وبمعدلات متزايدة . ويمكن حساب العدد والنسبة بنفس الأسلوب لأى فترات تالية .

• ان هناك ٤٦٢٣ عاملا تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة ، ورغم ذلك فهم مازالوا يعملون بوحدات القطاع العام تحت صورة من الصور الشائعة كالمستشارين والعاملين على بند المكافآت ، وهو أمر يجب اعادة النظر فيه .

سادسا : توزيع العاملين طبقا للمستويات التعليمية والتخصصات :

يعالج هذا الجزء الناحية الكيفية للعمالة بالقطاع العام ، وعلاقتها بالمستويات التعليمية . ويتضح من الدراسة التحليلية لهذا البند :

- أن ٦٩ ٪ من اجمالى العاملين بدون مؤهلات ويليهم فى الترتيب التنازلى حملة الشهادات المتوسطة الذين يمثلون ١٩ ٪ ، ثم الجامعيون وتبلغ نسبتهم ٥,٤ ٪ ونسبة حاملى الشهادات فوق المتوسطة ١,٦ ٪ ، ولايتعدى نسبة حاملى الشهادات (فوق الجامعية) نسبة ٣, ٪ .

- ان نسبة كبيرة من العاملين بدون مؤهلات هم من الأميين ، فقد بلغت نسبة الأميين ٧ر٢٣ ٪ من اجمالى العاملين بالقطاع العام الحاصلين على مؤهلات متوسطة وما دونها .

-ان تركيز العاملات يظهر بوضوح فى مجموعتين هما مجموعة الحاصلات على مؤهلات تجارية متوسطة حيث تصل نسبتهن الى ٣٠,٤٪ من اجمالى الحاصلين على هذه المؤهلات ، ٣,٣ ٪ من اجمالى العاملات بمؤهلات متوسطة وما دونها . اما المجموعة الثانية فتتركز فى فئة الذين يقرأون ويكتبون حيث تصل نسبتهم الى ٣,٨ ٪ من هذه الفئة ، ٢٩,٤ ٪ من اجمالى العاملات بمؤهلات متوسطة وما دونها .

- ان نسبة التجاريين من بين العاملين من الجامعيين هى النسبة الكبرى حيث تصل الى ٣٥ ٪ من اجمالى الجامعيين ، تليها نسبة المهندسين (٢٢,٥ ٪) ثم الزراعيين (١٤ ٪) وتنخفض هذه النسبة الى ٨ر٧ ٪ فيما يختص بالحقوقيين ، و٥٪ لكل من خريجى العلوم والاداب ، ٣٪ من خريجى كليات ومعاهد الفنون ، ٧ر١ ٪ لخريجى الصيدلة ، وهناك نسب متواضعة جدا لخريجى التخصصات الأخرى كالطب والاقتصاد .

– ان نسبة العاملين بالقطاع العام والمتخرجين فى كليات عملية هى ٤٧،١ ٪ فى حين ان خريجى الكليات النظرية يمثلون ٥٢،٩ ٪ من اجمالى الجامعيين بالقطاع العام .

– ان حوالى نصف الجامعيات العاملات فى القطاع العام من خريجات التجارة كما تمثل خريجات كل من الاداب والهندسة والحقوق والزراعة ركنا كبيرا من اركان العمالة فى هذه التخصصات . ويمكن القول بوجه عام بان الغالبية من الجامعيات العاملات بالقطاع العام من خريجات الكليات النظرية . وهناك نسبة للتخصصات بالمستويات التعليمية المختلفة .

سابعا : التوزيع الاقليمى للعمالة بالقطاع العام :

وتنقسم البيانات المتعلقة بها إلى قسمين :

ا) توزيع العمالة فى محافظات الجمهورية :

ومنها يتضح :

– ان القطاع العام يتواجد فى صورة عمالة ومن ثم نشاط أو مجموعة انشطة فى جميع محافظات الجمهورية فيما عدا محافظة سيناء وذلك لظروف العدوان .

– ان قطاع الزراعة لايمارس نشاطه فى ثلاث محافظات اخرى هى : بورسعيد والبحر الاحمر ومطروح ، ويمكن ان يعزى ذلك لعدم وجود انشطة زراعية بصورة تستدعى وجود فروع أو وحدات للقطاع بهذه المناطق .

– ان محافظة القاهرة تستحوذ على النسبة الكبرى من نشاط القطاع العام بقطاعاته الثلاثة حيث يبلغ اجمالى العاملين فى وحدات وفروع القطاع العام بها وحدها ٢٧٧٢٤٩ عاملا يمثلون ٣١،٩ ٪ من اجمالى العمالة بالقطاع العام .

– ان محافظة الاسكندرية تستحوذ على نسبة ٢١،٢ ٪ من اجمالى العاملين فى القطاع العام .

– ان مجموع نسبة العاملين بالقاهرة والاسكندرية وحدهما تمثل ٥٣،١ ٪ من جملة العاملين بالقطاع العام – أى ان نصيبهما اكبر من باقى المحافظات الثلاث والعشرين الاخرى مجتمعة .

ب) توزيع العمالة التى تعمل خارج الجمهورية :

ومنها يتضح :

• ان نسبة ٢٪ من جملة عمالة القطاع العام تعمل خارج الجمهورية حيث يبلغ عددهم ٧٣٠ عاملا منهم ٥٧٤ عاملا فى نشاط الزراعة ، ١٥٦ عاملا ، فى نشاط الخدمات ، ولايوجد فى تاريخ الحصر اى من العاملين بالقطاع العام يعمل فى نشاط الصناعة خارج الجمهورية .

• ان معظم هؤلاء العاملين يمارسون نشاطهم فى ليبيا حيث تصل نسبتهم الى حوالى ٧٧ ٪ من اجمالى العاملين فى الخارج ، وغالبيتهم فى قطاع الزراعة ، وتاتى الجزائر فى المرتبة الثانية حيث تصل نسبة العاملين بها إلى ١٤،٣ ٪ وكلهم فى قطاع الخدمات .

وهناك نسب متواضعة للغاية فى كثير من الدول العربية الأخرى والدول الاوربية والافريقية والاسيوية .

ثامنا : توزيع العاملين بالقطاع العام طبقا للفئات المالية :

يتضح من تحليل البيانات الخاصة بهذا الجانب للقطاع العام :

– أن الهيكل الوظيفى فى المستويات الآتية :

• مستوى الادارة العليا : بنسبة ٠،٢ ٪ من اجمالى العاملين .

• المستوى الاول : بنسبة ٣ ٪ من اجمالى العاملين .

• المستوى الثانى : بنسبة ١٦،٨ ٪ من اجمالى العاملين .

• المستوى الثالث : بنسبة ١٨،٦ ٪ من اجمالى العاملين .

وذلك بخلاف العاملين بمكافات شاملة والمؤقتين الذين تبلغ نسبتهم ١١،٣ ٪ ويمكن ضمهم للمستوى الثالث فتصبح النسبة بين هذه المستويات الأربعة :

١ : ١٥ : ٨٤ : ٤٠٠ : أى أن كل واحد من رجال الادارة العليا يقابله ١٥ فى الادارة الوسطى ، ٤٨٤ من العاملين بالمستويات الاخرى فى المتوسط .

– ان هناك – داخل كل مستوى – تدرجا تنازليا من فئة مالية على الفئة التالية لها فيما عدا الفئة الممتازة (٣٠) وفئة وكيل وزارة (٤٠) حيث يبلغ شاغلو الفئة الاولى ٣٦٨ فردا ، فى حين يشغل الفئة الثانية ٢٢٨ فردا فقط ، وهو أمر يستدعى الانتباه .

– ان هيكل الفئات المالية للعاملين بالقطاع العـــام يأخذ الشكل الهرمى وهو مماثل تماما للهرم السكانى فى الدول النامية ، فى حيـــن أن الهياكل المماثلة فى الدول المتقدمة تأخذ أشكالا غير هرميـــة متميزة بارتفاع نسبة الفنيين والعمالـــة الماهـــرة مقارنة بالعمالة غير الماهـــرة .

تاسعا : توزيع العاملين بالقطاع العام (طبقـــا لمدد الخدمة) :

وباستقراء البيانات الخاصة بهذا المجال يتضح :

• ان الغالبية من العاملين بالقطاع العام تتركز فى الفئات التى تتراوح مدد خدمتهم بين ٥ ، ١٠ سنوات وتصل نسبتهم الى ٢٥٫٩ ٪ من اجمالى العمالة ، بينما نسبة ٢٣ ٪ من هذه العمالة تتراوح مدد خدمتهم بين ١٠ ، ١٥ سنة .

• ان حوالى نصف العاملين فى القطاع العام يتمتعون بمدد خدمة تزيد عن ٥ سنوات وتقل عن ١٥ سنة ، بينما نسبة العاملين التى تزيد مدة خدمتهم عن ١٥ سنة لا تتجاوز ١٨٫١ ٪ فى حين ان ٣٣٫١ ٪ تقل مدة خدمتهم عن ٥ سنوات منهم ١٠٫٢ ٪ تقل مدة خدمتهم عن سنة واحدة فقط . ومن جهة اخرى نجد أن نسبة العاملين الذين تزيد مدة خدمتهم عن ٥ سنوات تبلغ ٦٧ ٪ من اجمالى عدد العاملين .

عاشرا : المرتبات والبدلات واجمالى المستحقات طبقا للمستويات الوظيفية :

وقد عالجت الدراسة فى هذا الجزء جانبا هاما من الجوانب التى تؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاديات التشغيل فى القطاع العام ، الا وهو جانب دخول العاملين التى قسمت الى :

أ) اجور ومرتبات .

ب) بدلات ايا كان نوعها .

ويتضح من تحليل بيانات هذا الجزء :

• ان المتوسط العام للاجور والمرتبات والبدلات الشهرية هو ٢٠ جنيها .

• ان مستوى الادارة العليا يحظى بأعلى مستويات الدخول بشقيهـــا – المرتبات والبدلات – حيث تصـــل الى ١٩٢ جنيها فى الشهر فى المتوسط .

• ان متوسط الدخل للعاملين بمكافآت هو ١١ جنيها فى الشهر .

حادى عشر : الانتاج والمخـــزون والمبيعـــات والانتاجية :

ويتضح من تحليل البيانات الخاصة بهذا الجانب :

• ان قيمة الانتاج السلعى والخدمى خلال السنة محل الدراسة قد وصلت الى ١٦٠٠ مليون جنيه ، وأن اجمالى قيمة المبيعات قد بلغ ٢٨٣ مليون جنيه تقريبا وذلك بجانب الايرادات الاخرى والتى بلغت ٨٣٢ مليون جنيه .

• ان هناك زيادة قد تحققت فى المخزون تقدر بحوالى ٣٠٫٦ مليون جنيه .

• ان مستوى انتاجية العمل المتوسطة وصل الى ١٨٤٣ جنيها فى السنة فى حين ان انتاجية أجر (عائد الجنيه أجر) قد وصل فى المتوسط ٦٫٧ (جنيه انتاج مقابل كل جنيه أجر) .

ثانى عشر : التطور التاريخى للعمالة :

وقد استعرضت الدراسة فى هذا المجال التطور التاريخى للعمالة فى عام ١٩٧٧ وذلك الى جانب ما انصبت عليه الدراسة أصلا من تحليل لوضع العمالة بالقطاع العام بالنسبة للوضع فى عام ١٩٧٧ .

ويتضح من تحليل البيانات بعض الملاحظات كما يلى :

– ان اجمالى عدد العاملين بالقطاع العام سنة ٧٧ بلغ ١٠٢٦٥٤٩ فردا فى حين أن اجمالى عدد العاملين بالجهاز الحكومى ١٩١٠٥٣٦ منهم ١٣٦٠٧٢٠ عاملا فى الجهاز الادارى (حكومة مركزية وحكـــم محلى) و ٥٤٩٨١٦ فى الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية ، أى أن

مجموع العاملين فى الجهاز الحكومى والقطاع العـــام سنة ٧٧ بلـــغ ٢٩٣٧٠٨٥ عاملا ، منهم ٥ر٦٥ ٪ فى الجهاز الحكومـــى ، ٩٥ر٣٤ ٪ فى القطاع العام . وبمقارنة الوضع فى القطاع العام بين عـــام ١٩٧٢/ ١٩٧٧ يتضح أن قوة العمل فى هذا القطاع العام قد زادت بمقدار ١٥٨٢٧٦ أى بنسبة ١٨ ٪ تقريبا أو بزيادة سنوية تبلغ متوسطها ٦ر٣ ٪ وهى نسبة مقبولة .

– ان اجمالى تكلفة هؤلاء العاملين (القطاع العـــام والجهاز الحكومى) تصل الى ١١٠٠ مليون جنيه عام ٧٧ ، منها حوالى ١٥٠ مليون جنيه بالقطاع العام وهو ما يوضح بصورة جلية انخفاض مستويات الاجور بالقطاع العام مقارنا بمثيله فى الجهاز الحكومى وذلك لتكدس الأخير بالوظائف الكبرى – كما يتضح أن نسبة العاملين فـــى قطاع الصناعة والبـــترول هى ٦١ر٢١ ٪ ممثلا لاكبر قطـــاع من حيث استيعاب العمالة ، يليه قطاع التعليم والبحوث والشباب الذى يستوعـــب ٦٦ر ١٨ ٪ من اجمالى العاملين بالـــدولة (حكومة + قطاع عام) .

التوصيات

وفى ضوء الدراسات والبيانات المقدمة ، وبعد المناقشات ، انتهى المجلس الى التوصيات الآتية :

. تتصف العمالة فى القطاع العام بان ٦٩ ٪ منها من غير المؤهلين وأن معظم هذه النسبة من الاميين ، وأن عملهم فى الشركات يعتمد أساسا على عنصر الخبرة ، وهو أمر يؤدى بالضرورة الى انخفاض مستويات الأداء فى القطاع العام وارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض مستويات جودته ، لذلك يجب :

* العمل على وضع وتنفيذ خطة شاملة لمحو الأمية للعاملين بالقطاع العام ويمكن أن تلعب نقابات العمال من ناحية والتنظيمات الحزبية من ناحية اخرى دورا ايجابيا ومؤثرا فى هذا المجال ، دون ما أعباء اضافية على ميزانية الدولة .

* العمل على رفع نسب العاملين المؤهلين فى القطاع العام وذلك بالتركيز على مستوياتهم المختلفة عند التعيين للتوسعات المتعددة أو عند خلو بعض الوظائف التى يشغلها غير المؤهلين حاليا والذين يتركون العمل لأسباب مختلفة ، وحيث أن عدد غير المؤهلين يصل الى اكثر من نصف مليون عامل فان هذا يعطى مؤشرا بضرورة التعرف الدقيق على احتياجات القطاع العام من العمالة المؤهلة بمختلف مستوياتها وتخصصاتها لفترة زمنية مقبولة وحتى يتمكن جهاز التعليم من وضع خطة التعليم المناسبة للوفاء بهذه الاحتياجات ضمن الاحتياجات الاجمالية للمجتمع .

. تمثل نسبة العاملين فى القطاع العام والحاصلين على شهادات عامة متوسطة ٩ر٦ ٪ من اجمالى العاملين الحاصلين على مؤهلات ومادونها ، وهذه النسبة اعلى من نظائرها بالنسبة للمؤهلات الصناعية (٨ر٦ ٪) والتجارة (٦ر٥ ٪) والزراعة (٩ر ٪) وهو امر نتج عن التوسع الكبير فى التعليم العام بدرجة تفوق استيعاب التعليم الجامعى ، لذلك يجب :

* الحد من التعليم العام (الاعدادى والثانوى العام) بالقدر الذى يقلل من نسبة العاملين بهذا المستوى من التعليم .

* التوسع فى التعليم الفنى بشعبه الثلاث ، نظرا لانخفاض نسبة العاملين منهم فى القطاع العام والتوسع الكبير المنتظر للانتاج بفروعه المختلفة ، حيث ان العاملين بهذه المؤهلات يمثلون طبقة الفنيين والعمال المهرة ، ومن ثم فهم عصب العملية الانتاجية .

. تمثل نسبة الجامعيين العاملين فى القطاع العام حوالى ٦ر٥ ٪ من اجمالى العاملين ، وهى نسبة مقبولة ولكن الملاحظ أن نسبة الحاصلين على بكالوريوس اقتصاد منهم لاتزيد عن ١ر٠ ٪ ، كما أن نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الاولى لاتصل الا الى ٣ر٠ ٪ من اجمالى العاملين فى القطاع العام ، لذلك نوصى بالآتى :

* ضرورة العمل على زيادة أعداد الخريجين من اقسام كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية وتزويد وحدات القطاع العام بأعداد مناسبة منهم لتدعيم بناء العملية الانتاجية على اسس اقتصادية سليمة .

* تشجيع الجامعيين العاملين بالقطاع العام باختلاف تخصصاتهم على مواصلة التعليم على مستوى الدبلوم او الماجستير والدكتوراه لما لذلك من آثار ايجابية على أداء العملية الانتاجية .

* العمل على ربط سياسة التعليم والتدريب ، بالاحتياجات الفعلية للوحدات الانتاجية – وهذا يتطلب من هذه الوحدات ضرورة تحديد حاجتها من العمالة – كما ونوعا – لعدة سنوات مقبلة ، من حيث الإعداد والمستويات والتخصصات المختلفة ، حتى يمكن لمرافق التعليم والتدريب المعاونة فى اعداد هذه الاحتياجات ، ولايتأتى ذلك بصورة دقيقة الا اذا عملت هذه الوحدات على إعداد معدلات أداء سليمة .

* وضع وتنفيذ البرامج التدريبية ، العامة والتخصصية ، وذلك بصفة دورية لمختلف فئات العاملين مع التركيز على مستويات الادارة العليا .

العمالــة فــى منشــآت القطاع الخاص

تستهدف هذه الدراسة :

– قياس حجم العمالة فى منشآت القطاع الخاص وتوزيعها الجغرافى .

– معرفة توزيعات هذه العمالة حسب المهن والنشاط الاقتصادى والسن والحالة العملية والحالة التعليمية والنوع .

– معرفة الارتباط بين هذه التوزيعات .

ولقد تم اجراء البحث ميدانيا لبعض منشآت القطاع الخاص باتباع اسلوب الحصر الشامل لهذه المنشآت وذلك عن الحالة فى عام ١٩٧٣ . وبلغ عدد منشآت القطاع الخاص التى شملها البحث ٦٠٤٢٤٨ منشأة ، تضم ٩٤٤٢٢٩ عاملا ، وشمل البحث جميع أوجه النشاط الاقتصادى والتى تتــم مزاولتهـــا داخـــل المنشـــآت بمـــا فى ذلك نشـاط الزراعــة .

ولقد أمكن باجراء الدراسة التحليلية للبيانات القاء مزيد من الضوء على تركيب العمالة فى منشآت القطاع الخاص ، كما أمكن اجراء مقارنات بين العمالة فى منشآت القطاع الخاص والعمالة الاجمالية على المستوى القومى وذلك لمعرفة مدى اختلاف العمالة بمنشآت القطاع الخاص عن اجمالى قوة العمل .

وفيما يلى موجز للدراسة التحليلية عن العمالة فى منشآت القطاع الخاص :

أولا : نمو القطاع الخاص :

فى الفترة من يونية ١٩٧٣ وهو موعد اجراء حصر العمالة فى القطاع الخاص الى نوفمبر ١٩٧٦ وقت اجراء التعداد العام للسكان وهى فترة زمنية تقدر بثلاث سنوات وخمسة شهور – زاد اجمالى العمالة فى منشآت القطاع الخاص بمقدار ٤٥٦٠٠٠ عامل بنسبة ٤٨.٣ ٪ .

وهذه الزيادة غير متساوية فى جميع المناطق فهى مرتفعة فى المناطق الحضرية وبلغت ٣٨٤٣٨٨ فى الحضر بنسبة ٥٨،٤ ٪ اما فى الريف فوصلت الزيادة الى ٧١٦١٢ عاملا بنسبة ٢٥،١ ٪ فقط .

وقد اختلفت الزيادة ونسبتها من محافظة إلى أخرى . وكانت أعلى نسبة لها فى محافظة مطروح حيث بلغت الزيادة ٢٩٠١ عاملا بنسبة ١١٤،٩ ٪ كما أن أقل نسبة لهذه الزيادة كانت فى محافظة قنا ووصل عددها الى ٢٢٧٠ عاملا بنسبة ٧،١ ٪ .

والزيادة التى حققها القطاع الخاص ومقدارها ٤٥٦٠٠٠ عامل بنسبة ٤٨،٣ ٪ هى زيادة كبيرة اذا ماقورنت بالزيادة التى طرأت على العمالة فى القطاع العام فى الفترة من أكتوبر ٧٢ موعد اجراء الحصر بالقطاع العام الى نوفمبر ٧٦ (موعد جمع بيانات التعداد العام

السكان) وقد حقق القطاع العام فى هذه الفترة الزمنية التى تقدر باربع سنوات وشهر واحد زيادة فى العمالة بلغ عددها ٤٦٦٣٧ عاملا بنسبة ٤ر٥ ٪ فقط .

وهذه الزيادة الكبيرة فى العمالة بمنشآت القطاع الخاص هى ظاهرة صحية وتدل على امكان القطاع الخاص فى أن يقوم بدور فعال فى امتصاص نسبة كبيرة من الأفراد الذين يدخلون سنويا فى سوق العمل وبذلك يخفف الضغط نسبيا على القطاع الحكومى والقطاع العام .

ثانيا : مساهمة الإناث فى عمالة القطاع الخاص :

فى يونية ١٩٧٣ بلغ عدد الإناث العاملات فى منشآت القطاع الخاص ٧٧٤٨٣ عاملة بنسبة ٢ر٨ ٪ من إجمالى العاملين .

وهذه النسبة غير ثابتة بالقطاعات المختلفة فهى مرتفعة الى حد ما فى الحضر إذ وصل عدد العاملات الى ٥٨٣٠١ بنسبة ٩ر٨ ٪ اما فى الريف فهى منخفضة نسبيا ووصل عددهن الى ١٩١٨٢ عاملة بنسبة ٧ر٦ ٪ .

وتتوزع عمالة الاناث بين المحافظات باعداد متفاوتة وان كانت نسبيا متقاربة وتصل الى نهايتها العظمى فى محافظتى القاهرة والاسكندرية حيث وصل عددهن الى ٣٦١٩١ عاملة بنسبة ٦ر١٠ ٪ وتنخفض نهايتها الصغرى فى محافظات الحدود حيث بلـــغ عددهن ١٦٢ عاملة بنسبة ٤ر٢ ٪ .

وفى نوفمبر ٧٦ زاد عدد العاملات الى ١٤٢١٥٥ عاملة بنسبة ١ر١٠٪ على المستوى الاجمالى كما انها حققت ارتفاعا ملموسا فى كل من الحضر والريف فوصل عددهن الى ١١٣٨٩٠ عاملة بنسبة ٩ر١٠ ٪ أى بزيادة قدرها ٢ ٪ عن عام ١٩٧٣ .

ورغم الارتفاع الذى حدث فى نسبة تشغيل الاناث من ٢ر٨ ٪ فى سنة ٧٣ الى ١ر١٠ ٪ فى سنة ١٩٧٦ فإن هذه النسبة الأخيرة مازالت دون المعدل المعتاد والذى قد يصل الى اكثر من ٤٠ ٪ فى الدول الصناعية المتقدمة والتى ابتدأ فيها تشغيل الاناث بصورة مبكرة ومنتظمة ، ومن المتوقع أن يستمر تزايد مشاركة الاناث فى العمالة على المستوى القومى بصفة عامة والعمالة فى منشآت القطاع الخاص بصفة خاصة .

ثالثا : ظاهرة تشغيل صغار السن :

أثبتت الدراسة وجود عدد ضئيل من العاملين ذوى الاعمار المنخفضة والتى تقل عن أثنتى عشرة سنة – وكان عددهم ١٠٧٤ ونسبتهم حوالى ١ فى الالف . كما بينت الدراسة أن هذه النسبة مرتفعة فى الاناث عن الذكور حيث بلغت ٢ فى الالف فى الاناث مقابل ١ فى الالف فى الذكور.

ومعظم هؤلاء الأحداث يعملون فى مهن الغزل والنسيج ، التريزية والخياطين ، النجارة ، الغسل والكى ، البيع .

كما اثبتت الدراسة وجود عدد ٤٧١٠٧ عمال بنسبة ٥٪ تتراوح اعمارهم بين ١٢ سنة و١٧ سنة وأن هذه النسبة مرتفعة فى حالة الاناث عن الذكور فبلغ عدد الاناث ٦٦٦٩ عاملة بنسبة ٦ر٨ ٪ وعدد الذكور ٢٤٠٤٣٨ عاملا بنسبة ٧ر٤ ٪ كما أن النسبة مرتفعة فى الحضر عنها فى الريف ، ووصل العدد فى الحضر الى ٤١٧٥٨ عاملا بنسبة ٣ر٦ ٪ بينما لم يتجاوز العدد فى الريف ٥٣٤٩ عاملا بنسبة ٩ر١ ٪ .

ومعظم هؤلاء الصغار يعملون فى المهن السابق ورودها عن الاحداث أقل من ١٢ سنة بالاضافة الى بعض المهن الاخرى مثل مهن صنع الاحذية ، والحدادة ، والسمكرة .

وظاهرة تشغيل صغار السن هى ظاهرة مألوفة فى الدول النامية وتتلاشى تدريجيا بارتفاع متوسط الدخل الحقيقى للأسرة وبالتالى تزيد مقدرة رب الأسرة على اعالة ابنائه واعطائهم القدر المناسب من التعليم والتدريب المهنى ، وهى تتلاشى أيضا مع تقدم طرق ووسائل الانتاج التى تستلزم مستويات عالية من المهن المنخفضة التى يصعب على الناشىء الصغير الالمام بواجباتها دون الالتحاق ببرامج تدريبية منتظمة تستغرق مددا ليست بالقصيرة ، ويتحقق هذا التطور فى الدخل وفى

وسائل الانتاج بالعمل الجاد فى برامج التنمية المتتالية .

ومما يجدر ذكره فى هذا الشأن أن الاتفاقية الدولية الخاصة بتشغيل الأحداث توصى بأن يكون العمل بهذه الفئة امتدادا للتعليم ومكملا له ، ومراعاة الا تكون الدراسة على حساب العمل سواء فى المدن أو الريف .

رابعا : ظاهرة تشغيل كبار السن ٦٥ سنة فاكثر :

اثبتت النتائج وجود حالات كثيرة من الافراد الذين يعملون فى فئات العمر الكبيرة ، وقد بلغ عدد الذين يعملون فى فئة ٦٥ فاكثر ٤٨٠٥٩، بنسبة ١ر٥ ٪ وهذه النسبة متغيرة فى القطاعات المختلفة فهى مرتفعة فى حالة الذكور حيث وصل عددهم الى ٤٦٢٠٨ بنسبة ٣ر٥ ٪ وذلك بالمقارنة مع الاناث الذى وصل عددهن الى ١٨٥١ بنسبة ٤ر٢ ٪ .

كما أن نسب كبار السن فى الريف أعلى من الحضر فبينما وصل عددهم فى الريف الى ١٥٧٧٦ بنسبة ٥ر٥٪ نجد أن العدد بالحضر هو ٤٢٢٨٣ بنسبة ٨ر٤ ٪ ، وجدير بالذكر أن النسبة مرتفعة فى محافظات قبلى (٣ر٦ ٪) عنها فى محافظات بحرى (٥ر٤ ٪) .

وظاهرة وجود كبار السن فى العمالة بمنشآت القطاع الخاص ترجع الى أن معظم هذه المنشآت هى منشآت صغيرة يعمل بها أصحابها ، ومن الطبيعى أن صاحب المنشأة الذى يعمل فى منشأته لايتقاعد فى سن محددة وهذه الظاهرة ستتلاشى بالتدريج عندما تتطور هذه المنشآت ويزيد متوسط حجمها وتصبح نسبة اصحابها صغيرة الى اجمالى عدد العاملين بالمنشأة ، كما أن اتساع وشمول مظلة التامينات الاجتماعية سيؤدى ايضا الى تخفيض هذه الظاهرة .

خامسا : الحالة التعليمية للعاملين فى منشآت القطاع الخاص :

اثبتت الدراسة انخفاض المستوى التعليمى للعاملين بالقطاع الخاص وقد بلغ عدد الاميين ٣٩٧٢٢٣ عاملا بنسبة ١ر٤٢ ٪ كما أن الذين يعرفون القراءة والكتابة ٤٨٦٤٢٨ عاملا بنسبة ٥ر٥١ ٪ .

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الامية بين القائمين باعمال البيع والعاملين بالخدمات والعاملين بالزراعة والعاملين بالانتاج السلعى وذلك بالمقارنة مع الاقسام المهنية الاخرى الخاصة بالمهن الفنية والعلمية والقائمين بالأعمال الكتابية .

والافراد الذين يحملون مؤهلات دراسية لايتجاوز عددهم ٥٨٢٩٥ عاملا ولاتتعدى نسبتهم ٢ر٦ ٪ ومعظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة وبلغ عددهم ٣١٦٠٦ بنسبة ٤ر٣ ٪ يليهم حملة المؤهلات الجامعية وبلغ عددهم ١٠١١٤ بنسبة ١ر٢ ٪

وفيما يختص بحملة المؤهلات المتوسطة فان حوالى نصفهم ١٦١٠٢ بنسبة ٩ر٥٠ ٪ من التعليم العام يليهم التعليم الفنى التجارى ٦٦٣١ بنسبة ٢١ ٪ ثم الفنى الزراعى ٢٧٣١ بنسبة ٦ر٨٪ والفنى الصناعى ٢٧٣٠ بنسبة ٦ر٨ ٪ .

اما حملة المؤهلات الجامعية فان معظمهم من أصحاب المؤهلات الطبية ٨٠٣٨ بنسبة ٥ر٤٢ ٪ يليهم المؤهلات القانونية ٣٣٢٩ بنسبة ٦ر١٧ ٪ ثم التجارة ٢٦٠٥ بنسبة ٨ر١٣ ٪ والهندسة ١٥٨٣ بنسبة ٤ر٨٪ وذلك طبقا للبيانات المتاحة فى عام ٧٣ ، وبصفة عامة فإن جميع الدلائل تشير إلى الانخفاض الشديد فى المســـتوى التعليمى فى القطاع الخاص .

سادسا : الهيكل المهنى للعاملين فى منشآت القطاع الخاص :

أوضحت الدراسة انخفاضاً شديداً فى المهن الفنية والعلمية وبلغ عددهم ٤١٥٢٤ (٤ر٤ ٪) وكذلك المديرين الاداريين ٢٧٦٨ (٣ر٪) الا أن هذا الانخفاض موجود ايضا فى اجمالى القوى العاملة على المستوى القومى حيث بلغت نسبة المهن الفنية والعلمية ٥ر٥ ٪ والمديرين ١ر١ ٪ .

اما نسبة عمال الزراعة فان انخفاضها فى القطاع الخاص هو ظاهرة واضحة حيث بلغ عددهم ٢٠٦١٠ عمال بنسبة ٢ر٢ ٪ فى حين أن هذه النسبة تبلغ ما يقارب ٥٠ ٪ لاجمالى العمالة على المستوى القومى .

ويرجع هذا الفرق الكبير فى النسبتين الى أن معظم نشاط الزراعة يتم مزاولته خارج نطاق المنشآت ، وبذلك فإن احصاء المنشآت لايغطى أعمال الزراعة .

وقد اثبتت الدراسة بالمقارنة بالوضع على المستوى القومى زيادة كبيرة فى عمالة منشآت القطاع الخاص فيما يختص بعمال الانتاج الذين وصل عددهم الى ٣٥٠٢٣٦ عاملا بنسبة ١ر٣٧ ٪ ، والقائمين بأعمال البيع ٣٤١٢١٢ عاملا يمثلون ١ر٣٦ ٪ ، والعاملين بالخدمات ١٥٩٧٩٧ عاملا بنسبة ٩ر١٦ ٪ ، بينما كانت هذه النسب فى اجمالى القوى العاملة على المستوى القومى هى ٢ر٢١ ٪ لعمال الانتاج ، ١ر٩ ٪ لعمال البيع ، ٩ر٦ ٪ للعاملين بالخدمات .

وقد تميز الذكور بزيادة عددالعاملين منهم فى أعمال الانتاج ووصل عددهم إلى ٣٢٦٧١٠ عمال يمثلون ٧ر٣٧ ٪ بالمقارنة مع الاناث ٤ر٣٠ ٪ ، ومن جهة اخرى فقد ارتفع عدد الاناث المشتغلات فى أعمال البيع ووصل عددهن الى ٢٣٧٥١ عاملة يمثلن ٥ر٤٣ ٪ بالمقارنة مع الذكور ٥ر٣٥ ٪ ، كما أن المناطق الريفية تميزت بارتفاع عدد العاملين فى أعمال البيع . اما المناطق الحضرية فقد تميزت بارتفاع عدد العاملين فى الانتاج .

وفيما يختص بتفاصيل المهن فقد اثبتت الدراسة أن معظم مهن القطاع الخاص تتركز فى عدد محدود من الفصول المهنية وهى الخاصة بمهن الباعة ومهن المطاعم والفنادق ومنشآت الخدمات الترفيهية ، عمال النسيج ، عمال صناعة الخبز ، نجارى الاثاث ، العاملين فى رعاية المبانى ، عمال صنع الاحذية ، عمال تشغيل الآلات الزراعية ، عمال اصلاح الآلات ، عمال الترزية عمال تشكيل الالواح المعدنية ، الجـزارين ، جميع شئون التشييد والبناء - ورغم أن المهن الموجودة فى القطاع الخاص معظمها من المهن التقليدية التى كان سوق العمل فى مصر معروفا فى الماضى باكتفائه وثرائه منها ، إلا أن المؤشرات القائمة حاليا فى سوق العمل تشير الى عدم كفاية الأعداد الحالية من العاملين فى هذه المهن ، فمثلا تبين من الدراسة وجود ٥٥٢١٠ عمال فى مهن الترزية فى القطاع الخاص .

ومن المعروف أيضا أن أجورهم قد تضاعفت عدة مرات بشكل واضح فى السنوات القليلة الماضية مما يشير الى عدم كفاية العدد للوفاء باحتياجات السوق ، فما هو السبيل لعلاج مثل هذه المشكلة ؟ هل تتجه الدولة الى تبنى برامج تدريبية لهذه المهنة ؟ أم تتجه الدولة الى التوسع فى انشاء مصانع الملابس الجاهزة ، وعلى أن يراعى فيها مقاسات الجسم المصرى والاذواق المناسبة ، ومايقال عن مشكلة الترزية يمكن تعميمه على كثير من المهن التى شملها البحث مثل :

عمال صناعة الخبز وعددهم ٢٢٦٣٠

عمال التريكو وعددهم ٢٨٩١

عمال اصلاح الراديو والتليفزيون وعددهم ٢٦٦٢

سمكرية الادوات الصحية (سباك) وعددهم ١٩٣٤

والواقع أن هذه المشاكل ماهى الا جوانب فرعية من القضية الرئيسية وهى قضية العرض والطلب من القوى العاملة فى قطاعاتها المختلفة ، ومنها القطاع الخاص ومايتبعها من تخطيط التدريب المهنى وتخطيط التعليم حسب احتياجات سوق العمل ، مع دراسة أثر الهجرة الخارجية على النقص فى العرض من قوة العمل فى التخصصات الحاكمة والحرجة .

التوصيات

ان النتائج التى ظهرت من دراسة العمالة فى القطاع الخاص تمثل الموقف عام ٧٣ بعد أن أجرى لها تحديث بصورة اجمالية وذلك على ضوء النتائج الاولية للتعداد العام للسكان عام ٧٦ . وعلى ضوء النتائج الأولية ، فقد امكن استخلاص التوصيات التالية :

* العمل على تنشيط القطاع الخاص وزيادة قدراته على التوسع فى العمالة حتى يتمكن من القيام بدور فعال فى امتصاص نسبة كبيرة من الأفراد الذين يدخلون سوق العمل سنويا . وسيؤدى ذلك الى تخفيف

الضغط نسبيا على القطاعين الحكومى والعام .

ويتطلب تنشيط القطاع الخاص اعادة النظر فى سياسة الائتمان والسياسة الضريبية بما يكفل تشجيع الافراد على اقامة المشروعات الخاصة .

* توفير الخدمات اللازمة لاستقرار الإناث فى العمل ، والتى من أهمها ايجاد العددالكافى من دور الحضانة القادرة على تقديم الخدمات الضرورية للأعداد المتزايدة من العاملات فى الفترات الزمنية المقبلة .

* سرعة الوصول الى مرحلة الاستيعاب الكامل فى التعليم الالزامى للاطفال اقل من ١٢ سنة مع توفير الحوافز الايجابية والسلبية للحد من ظاهرة التسرب من التعليم .

* ادخال نوع من المعرفة المهنية والتدريبات العملية على البرامج الدراسية فى المرحلة الاولى للتعليم ، بهدف خلق ميول مهنية لدى النشء حتى يمكن أن يتجه عدد كبير منهم الى التعليم الفنى .

* وضع نظام يكفل توفير قسط من التعليم للمتسربين من المدارس ، وذلك بمتابعتهم فى أماكن العمل التى يلتحقون بها ، والعمل على إلحاقهم بمراكز يتلقون فيها التعليم الاساسى بالقدر المناسب فى أوقات فراغهم .

* رفع سن الالزام من ١٢ سنة الى ١٥ سنة مع التوسع فى ادخال برامج للتعليم المهنى والفنى ، فى هذه المرحلة .

* التقيد بعدم تشغيل صغار السن (ممن هم دون الخامسة عشرة سنة) الا بعد التاكد من حصولهم على قسط مناسب من التعليم أو التدريب .

وعلى أن يكون تطبيق هذا النظام تدريجيا على المنشات ذات الحجم المناسب وفى أنشطة اقتصادية معينة .

* اتخاذ الاجراءات التالية لمكافحة نسبة الامية المرتفعة بين العاملين بالقطاع الخاص والتى بلغت ١ر٤٢ ٪ :

– اعطاء أولوية لفرص العمل وفرص التدريب المهنى للمسجلين بمكاتب القوى العاملة الذين يعرفون القراءة والكتابة .

– عدم منح رخص لأى منشاة الا بعد التحقق من المام صاحبها بالقراءة والكتابة ، كما يجب اشتراط عدم قيد أى صاحب عمل فى السجل التجارى مالم يكن ملما بالقراءة والكتابة .

– مباشرة النقابات العمالية بمختلف تشكيلاتها ، وكذلك التنظيمات الحزبية ، لدورها بفاعلية فى محو أمية العاملين بالقطاع الخاص .

* تشجيع القطاع الخاص على تدريب وتشغيل الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة ، وتحقيقا لذلك فان الأمر يتطلب تطوير سياسة التعليم الفنى وخططه وذلك بالاشتراك مع منظمات أصحاب الأعمال (اتحاد الصناعات والغرف التجارية) . ويتطلب الأمر تمثيل المنظمات المذكورة فى المجالس الاستشارية للتعليم الفنى .. كما يمكن النظر فى تحمل الدولة لاقساط التامين خلال فترة التدريب اذا ماتم تعيين الخريج فى المنشاة التى تدرب بها .

*دعم وتنشيط الأجهزة المعنية بتخطيط القوى العاملة فى القيام بدور فعال فى ايجاد التقديرات الخاصة بالعرض والطلب من أفراد القوى العاملة وفقا للتخصصات المهنية والأنشطة الاقتصادية .. وعلى أن يوضح مايخص القطاع الخاص من هذه التقديرات . وعلى ضوء هذه التقديرات فانه يمكن وضع الخطة المناسبة لموازنة العرض والطلب واتباع الاسلوب المناسب من برامج التدريب والتعليم .

وتحقيقا لهذا الهدف يجب العمل على توفير سلسلة متصلة من البيانات الصحيحة والحديثة عن العمالة وتوزيعها حسب النوع والسن والمهنة والتدريب والحالة التعليمية والنشاط الاقتصادى والاجور – وعن معدلات الاداء فى المهن والوظائف المختلفة – وكذلك إعداد تقديرات عن الاحتياجات المقبلة فى ضوء مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة .

* الاهتمام بدراسة الطلب الخارجى من حيث نوعيات السن والمؤهلات المطلوبة وتاثير هذا الطلب على السوق المحلى . ويجب إدخال الطلب الخارجى كعامل اساسى حين اجراء موازنة العرض والطلب من القوى العاملة .

* وضع وتنفيذ البرامج التدريبية للمهن التى تدل المؤشرات العامة على وجود نقص فى المعروض منها بالقطاع الخاص مثل : مهن الغزل والنسيج وصناعة الخبز ، السباكين والنجارين ، وعمال التشييد والبناء ، وذلك دون انتظار الدراسات التفصيلية الخاصة بالعرض والطلب .

العمالة في القطاع الحكومي

تعتبر الموارد البشرية من أهم موارد البلاد وأغزرها ، وهي المورد القابل للنمو والتطور ، وهي هدف التنمية والغاية منها . وقد يفوق عائد الاستثمار الذى يوجه إلى تنمية الموارد البشرية ، ذلك الذى يوجه إلى أية أنشطة اقتصادية أخرى .

ومن هنا برز الاهتمام الكبير الذى توليه الدولة لمسائل القوى العاملة تخطيطا وتنمية وترشيدا ، حتى يمكن تحقيق اطراد النمو فى الانتاج والدخل القومى ، وبالتالى تحقيق مجتمع الرفاهية . وانطلاقا من هذا المفهوم ، فقد سبق للمجلس إعداد دراستين عن العمالة ، تناولت الأولى القطاع العام ، وتناولت الثانية العمالة فى القطاع الخاص .

وحتى تكتمل الصورة كان من الضرورى إجراء هذه الدراسة للعمالة بالقطاع الحكومى باعتباره من أهم وأكبر القطاعات المستفيدة من مخرجات أجهزة التعليم ، حيث وصل إجمالى عدد العاملين المدنيين به فى ١٩٨٠/١/١ إلى ٤٨٨ر١٣٤ر٢ عاملا .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى توضيح خصائص العمالة بالقطاع الحكومى ، والذى يعتبر القطاع الرئيسى المستفيد من مخرجات أجهزة التعليم ، وذلك عن طريق :

- قياس حجم العمالة فى القطاع الحكومى وتوزيعها فى أقسامه الرئيسية الثلاثة (الحكومة المركزية - الحكم المحلى - الهيئات العامة) .
- معرفة تصنيف هذه العمالة حسب الحالة التعليمية ، والنوع ، وتوزيعها حسب المجموعات الوظيفية ، والقطاعات المختلفة ، والمهن ، ونوع الكادر ومستويات الإدارة (عليا - وسطى - تنفيذية) والدرجة.
- التعرف على تطور العمالة والأجور فى فترة زمنية طويلة .
- استخلاص المؤشرات والظواهر عن العمالة بالجهاز الحكومى وتقديم التوصيات اللازمة .

مصادر البيانات :

تم الاعتماد بصفة رئيسية على البيانات المقدمة من مركز المعلومات التابع للجهاز المركزى للتنظيم والادارة عن الموقف فى ١٩٨٠/١/١ ، كما تم الرجوع إلى بعض البيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والبيانات الخاصة بالحالة التعليمية للخريجين بوزارة القوى العاملة .

وفيمـــا يلى موجز الدراســـة التحليلية عن العمالة فى القطاع الحكومى .

١) حجم وتطور العمالة :

فى ١٩٨٠/١/١ بلغ إجمالى عدد العاملين المدنيين فى القطاع الحكومى ٤٨٨ر١٣٤ر٢ عاملا يعمل نصفهم تقريبا فى الحكم المحلى ، و٢٦ر٥ ٪ منهم فى الحكومة المركزية ، و٢٣ر٥ ٪ فى الهيئات العامة .

وقد زاد اجمالى عدد العاملين بمقدار ١٣٧ ٪ فى عام ١٩٧٩ عما كان عليه الحال فى عام ١٩٦٥ ، بينما زاد إجمالى السكان بمقـــدار ٣٥ ٪ فى نفس المدة . أى أن الزيادة النسبية فى العمالة تعادل أربعة أمثال الزيادة النسبية فى عدد السكان خلال الفترة المذكورة .

وقد تبين أن نسبة العمالة إلى السكان فى تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث كان هناك ٣١ عاملا فى الجهاز الحكومى لكل الف من السكان عام ١٩٦٥ ، أصبحت ٥٥ عاملا عام ١٩٧٩ . وبذلك فإن النسبة المئوية للعمالة إلى عدد السكان زادت من ١ر٣ ٪ الى ٥ر٥ ٪ فى المدة المذكورة .

ويستفاد من ذلك أن هناك تضخما ظاهريا فى حجم العمالة بالجهاز

الحكومى ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير فى معدلات الزيادة السنوية للعمالة خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ والتى بلغت ١٠ ٪ سنويا فى المتوسط ، وبذلك أصبحت الزيادة فى حجم العمالة تفوق إلى حد كبير معدل الزيادة فى السكان .

وفيما يختص بتطور العمالة على المستوى التفصيلى ، فإن البيانات المتاحة تمثل الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ ، ومنها أمكن التوصل إلى :

– بلغت الزيادة أعلاها فى الحكومة المركزية بمقدار٢٣٪ ، بينما بلغت ١٩٫٣ ٪ فى الحكم المحلى ، ١٥٫٢ ٪ فى الهيئات الخدمية ، أما بالنسبة للهيئات الاقتصادية فقد نقصت العمالة بمقدار ٢٫٨ ٪ . ويدل ذلك على أن الحكومة المركزية مازالت تحصل على مزيد من العمالة ، فى الوقت الذى تنادى فيه الدولة بقصر دور دواوين عام الوزارات على المسائل ذات الطابع التخطيطى ، ونقل كل ما يتعلق بالتنفيذ إلى المحليات الأمر الذى يتطلب تثبيت العمالة فى أجهزة الحكومة المركزية لفترة زمنية .

– يتفاوت نمو العمالة من قطاع الى آخر بمقادير مختلفة . وقد بلغت الزيادة أقصاها فى قطاع التأمينات ٤٦٫٧٪ ثم الدفاع والأمن والعدالة بنسبة ٤٠.٨٪ ثم التموين والتجارة ٣٦.٣ ٪ .

– يتفاوت نمو العمالة من كادر إلى آخر ، حيث بلغت الزيادة فى الكادر الخاص ٣٧٪ ، بينما بلغت الزيادة ١٢.٨ ٪ فى الكادر العام .

– بالنسبة لنوع الادارة ، فقد بلغت الزيادة أقصاها فى الادارة الوسطى ٥٦.٨ ٪ ، بينما زدات الوظائف العليا بنسبة ١٥.٦٪ ، ووظائف التنفيذ بنسبة ٧.٩ ٪ .

– فيما يختص بالمجموعات الوظيفية فإن أعلى نمو قد حدث فى مجموعة الوظائف المهنية ١٢٠.٦ ٪ ، تليها مجموعة وظائف التنمية الإدارية ، ومجموعة الوظائف المكتبية ٨٣.٤ ٪ أما مجموعة الوظائف العليا فقد حققت أقل زيادة ١٥.٦ ٪ .

مقارنة تطور العمالة بتطور الخدمات :

وبالرجوع إلى ماسبق الاشارة إليه من أنه قد حدثت زيادة كبيرة فى حجم العمالة بالجهاز الحكومى بلغت ١٣٧ ٪ فى عام ١٩٧٩ عن الحالة سنة ١٩٦٥ لمقارنتها بالتغير الذى طرأ فى نفس المدة على مستوى وحجم الخدمات الحكومية فى القطاعات التى تضم نسبة كبيرة من العاملين ، وهى قطاعات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، النقل والمواصلات ، والخدمات الاجتماعية – اتضح الآتى :

– زيادة خدمات التعليم بنسبة ٢٥ ٪ فى المرحلة الابتدائية ، ١٥٧ ٪ فى المرحلة الاعدادية ، ١٩٩ ٪ فى التعليم الثانوى ، ٢٤٧ ٪ فى التعليم الجامعى .

– زيادة الخدمات الزراعية بنسبة ٩.٥ ٪ بالنسبة للمساحة المحصولية ، ٣٥.٧٧ ٪ بالنسبة لمساحة الأراضى المستصلحة ، ٦.٧ ٪ بالنسبة للجمعيات الزراعية ، ١١.٧ ٪ فى قيمة الخدمات المقدمة من الجمعيات التعاونية .

– زيادة الخدمات الصحية بنسبة ٢٣.٣ ٪ بالنسبة لعدد الأسرة بالمستشفيات ، ٤٩.٧ ٪ بالنسبة لعدد الوحدات العلاجية الريفية ، ٤٥ ٪ بالنسبة لعدد الوحدات العلاجية للأمراض المتوطنة .

– زيادة خدمات النقل والمواصلات بنسبة ٥٨.٦ ٪ فى عدد الركاب فى السكك الحديدية ، ٢١.٧ ٪ فى عدد مكاتب البريد الحكومية .

– زيادة الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٥٣.٩ ٪ بالنسبة للعاملين المؤمن عليهم ، ١٧.٦ ٪ فى قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة للعاملين (فى الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٩) .

وواضح من نسبة النمو فى الخدمات ، أن قطاع التعليم قد حقق أعلى نسبة بالنسبة للقطاعات الأخرى ، ولكن بصفة عامة فإن نمو الخدمات لايتمشى مع تضاعف حجم العمالة الحكومية ويعنى ذلك أن النمو فى العمالة الحكومية يرجع إلى أسباب أخرى من أهمها :

– الالتزام بتعيين فائض الخريجين نتيجة لسياسة الدولة التى انتهجتها ، والتى تقضى بتوفير فرص العمل لخريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة .

وقد بلغ الفائض المذكور سنة ١٩٨٠ – ١٤٦.٢٧٣ خريجا من خلال توزيع دفعات خريجى المعاهد المتوسطة (١٩٧٢ – ١٩٧٦) والكليات والمعاهد العليا (١٩٧٣ – ١٩٧٧) والذين تم توزيعهم فى المدة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ .

ويمثل الفائض المذكور ٦.٩ ٪ من إجمالى العمالة بالجهاز الحكومى

بالاضافة إلى أن هناك فائضا تم توزيعه فى المدة التى تسبق سنة ١٩٧٢ لم تشملهم هذه النسبة .

– الالتزام بتعيين المسرحين من الخدمة العسكرية اعتبارا من ١٩٧٢/١/١ حتى ١٩٧٥/١/١ ، وهم الذين التحقوا بالخدمة العسكرية مدة أطول من المدة المقررة قانونا للخدمة العسكرية الإلزامية . وقد تم تعيين ٢٠٢ ألف من هؤلاء المسرحين .

٢) الحالة التعليمية :

تبين من دراسة الحالة التعليمية للعاملين بالجهاز الحكومى ، أن أكثر نسبة منهم هى فئة حملة المؤهلات المتوسطة حيث تبلغ ٢٧.٩ ٪ ثم فئة حملة المؤهلات العليا ٢٦.٤ ٪ يليها فئة بدون مؤهلات ويستطيعون القراءة والكتابة بنسبة ٢٢.٤ ٪ ثم فئة حملة المؤهلات فوق المتوسطة بنسبة ٩.٣ ٪ يليها فئة حملة المؤهلات دون المتوسط بنسبة ٧ر٣ ٪ ثم فئة حملة المؤهلات فوق الجامعية بنسبة ٦.٤ ٪ وتأتى فئة الأميين فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٤ر٣ ٪ .

وبالرغم من أن نسبة فئة الأميين تأتى فى المرتبة الأخيرة إلا أنها تدل على أن الجهاز الحكومى مازال يعانى من وجود الأمية حيث بلغ عدد الأميين عام ١٩٨٠ – ٩١.٩٥٥ عاملا وترتفع نسبة الأميين بالكادر العام حيث تصل إلى ٤.٨ ٪ عنها فى الكادرات الخاصة حيث تصل إلى ١.٥ ٪

كما ترتفع نسبة الأميين فى وظائف الدرجة السادسة (أدنى درجات التعيين للخدمات المعاونة) حيث تصل إلى ١٧.٤ ٪ ، وتقل تدريجيا حيث تصل إلى ٠,٦ ٪ فى الدرجة الثانية وهم بقايا السعاة والحرفيين ذوى مدة الخدمة الطويلة ممن استفادوا بقوانين الرسوب الوظيفى .

وقد تبين من الدراسة أيضا ارتفاع المستوى التعليمى بزيادة الدرجة الوظيفية حيث يصل المستوى التعليمى إلى أعلى مستوى له فى الوظائف العليا ، وخاصة بالنسبة للوكلاء الأول حيث تصل نسبة المؤهلات الجامعية إلى حوالى ٦٠ ٪ ، والباقى ونسبتهم ٤٠ ٪ موزعون بين دبلومات ممتازة وماجستير ودكتوراه .

وقد أظهرت الدراسة أيضا بالنسبة لوظائف الكادر العام ، أن الحالة التعليمية بالحكومة المركزية فى مستوى أفضل من الحكم المحلى ، وأفضل من الهيئات العامة .

وقد اتضح من دراسة احتياجات الجهاز الحكومى فى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ ، وهى الفترة التى تم فيها توزيع الخريجين الذين سبقت الإشارة إليهم – أن هناك فائضا من الخريجين بلغ ١٤٦.٢٧٣ من خريجى المراحل التعليمية المختلفة من مؤهلات غير مطلوبة ، التزم بتعيينهم الجهاز الحكومى ، فى نفس الوقت الذى لم يكن مستطاعا فيه تلبية طلبات الجهاز المذكور من عاملين ذوى مؤهلات أخرى بلغ عددهم ١٦٨.٨٦٧ وذلك على النحو التالى :

بالنسبة للفائض :

– بلغت نسبة الفائض أعلاه للمؤهلات الفنية المتوسطة بنسبة ٤٩.٤٪ ، يليها مؤهل الثانوى الصناعى بنسبة ٢٩ ٪ ، ثم خريجو الكليات والمعاهد العليا بنسبة ١٧.٤ ٪ يليها خريجو التلمذة الصناعية بنسبة ٢.٢ ٪ ، يليها خريجو ثانوى فنى بنات بنسبة ١.٥ ٪ ، ويأتى خريجو إعداد الفنيين الصناعيين والتجاريين فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٠.٣٪ ، ٠,٢ ٪ على التوالى .

– ان أعلى نسبة للفائض فى خريجى الكليات والمعاهد العليا تتركز فى كليات الزراعة بنسبة ٣٤.٢ ٪ والمعهد العالى الزراعى بنسبة ٢٤ر٧ ٪ ، والمعهد العالى للدراسات التعاونية بنسبة ١٩ر٩ ٪ ، وبذلك تكون هذه الوحدات الثلاث التعليمية قد تسببت فى وجود ٧٨.٨ ٪ من فائض الخريجين من المرحلة الجامعية .

– ان أعلى نسبة للفائض من خريجى التلمذة الصناعية تركزت فى خريجى تخصص البرادة : بنسبة ٦١ر٥ ٪ يليها خريجو الألواح المعدنية الدقيقة بنسبة ١٠ر٧ ٪ ثم خريجو تشغيل ماكينات الورش بنسبة ٩.٩ ٪ .

– ان أعلى نسبة للفائض من خريجى الثانوى الصناعى تركزت فى خريجى تخصص البرادة بنسبة ٣٨.٤ ٪ يليها خريجو معدات وأجهزة كهربائية بنسبة ١٩.٣ ٪ ثم خريجو خراطة معادن بنسبة ١٢.٨ ٪ ، ثم خريجو النسيج بنسبة ١١ ٪ .

– ان أعلى نسبة للفائض من خريجات الثانوى تركزت فى أمينات المخابر بنسبة ٤٥.٩ ٪ تليها خريجات زخرفة عامة وتنسيق بنسبة

٤٣٪ ، ثم تليها خريجات تخصص التجميل بنسبة ١١.١ ٪.

بالنسبة للعجز :

– يبلغ العجز أقصاه فى حملة المؤهلات العليا بنسبة ٤٩.٨ ٪ يليها حملة المؤهلات الفنية المتوسطة بنسبة ٢٢,٨ ٪ ثم حملة الثانوى الصناعى بنسبة ٨.١ ٪ ، أما بالنسبة لخريجى المراحل التعليمية الباقية وهى التلمذة الصناعية ، وإعداد الفنيين الصناعيين والتجاريين فإن النسبة الخاصة لكل منها هى حوالى ٦.٣ ٪ .

– ان أعلى نسبة للعجز من حملة المؤهلات العليا تتركز فى خريجى كليات الآداب بنسبة ٢٨.٦ ٪ يليها خريجو كليات التجارة بنسبة ١٨.٤ ٪، يليها خريجو كليات الحقوق بنسبة ١١.٨ ٪ ، يليها خريجو المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بنسبة ٦.٧ ٪ ، ثم خريجى كليات الهندسة بنسبة ٦.٣ ٪ . وقد استرعى الانتباه أن هناك عجزا فى خريجو كليات الزراعة فى تخصصات معينة بنسبة ٣.٤ ٪ فى الوقت الذى يوجد فيه فائض فى خريجو هذه الكليات فى تخصصات أخرى بلغ ٣٤.٢ ٪ .

– ان أعلى نسبة للعجز من حملة المؤهلات الفنية المتوسطة تتركز فى حملة دبلوم الخدمة الاجتماعية بنسبة ٧٨.١ ٪ يليها خريجو دبلوم السكرتارية بنسبة ٨.٩ ٪ ، يليهاخريجو تخصص القراءات بنسبة ٥.٦ ٪ وتبلغ النسبة أدناها فى خريجى اللاسلكى ١ ٪ .

– ان أعلى نسبة للعجز بالنسبة لخريجى الثانوى الصناعى تتركز فى خريجى قسم آلات ومحركات بنسبة ١٥.٨٪ يليها خريجو قسم محركات ميكانيكية بنسبة ١٣.٩ ٪ يليها خريجو قسم اتصالات سلكية ولاسلكية بنسبة ١٣.٨ ٪ يليها خريجى قسم أعمال صحية بنسبة ١١.٣ ٪ ، وتبلغ النسبة أدناها فى تخصص سجاد وكليم ٣.٧ ٪ .

– ان أعلى نسبة للعجز لخريجى التلمذة الصناعية تتركز فى خريجى قسم ميكانيكا السيارات بنسبة ٣١.٢ ٪ يليها خريجو كهرباء سيارات بنسبة ١٣ ٪ يليها خريجو قسم صيانة بنسبة ٦.٩ ٪ ، يليها خريجو قسم السباكة بنسبة ٦.١ ٪ يليها خريجى قسم كهرباء عام بنسبة ٥.٩ ٪ وتبلغ النسبة أدناها فى خريجو قسم طبع وتحضير بنسبة ٣.٥ ٪ .

وجدير بالذكر أن العجز المذكور يجب أن يؤخذ بتحفظ ، وذلك نظرا لمبالغة الجهات فى تقدير احتياجاتها من العمالة ، وعدم أخذها بالأسس العلمية فى تقدير الاحتياجات بناء على حجم العمل الحالى والمتوقع ومعدلات أداء الأعمال نوعا وكما .

٣) التوزيع وفقا للقطاعات والنوع :

يوزع العاملون بالقطاع الحكومى على خمسة عشر قطاعا ، ويمثل قطاع التعليم والبحوث والشباب المرتبة الأولى حيث تبلغ نسبة العاملين بهذا القطاع ٢٦.٦ ٪ أى أن العاملين بهذا القطاع ربع العاملين بالدولة تقريبا . ويلى قطاع التعليم من حيث ارتفاع عدد العاملين قطاع الدفاع والأمن والعدالة بنسبة ١٦.٦ ٪ ، وقطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية ١٢.٧ ٪ ، وقطاع الدواوين وهى دواوين الوحدات المحلية ١٦,٨ ٪ .

وبذلك فإن عدد العاملين بالقطاعات الثلاثة المتقدمة بالاضافة إلى قطاع التعليم والبحوث والشباب يمثل نسبة ٦٨.٧ ٪ من إجمالى العاملين بالقطاع الحكومى .

وتختلف الأهمية النسبية الخاصة بكل قطاع عن الإجمالى على مستوى الجمهورية عن مثيلاتها سواء على مستوى الحكومة المركزية ، أو الحكم المحلى ، أو الهيئات العامة . فعلى مستوى الحكومة المركزية يمثل قطاع الدفاع والأمن والعدالة المرتبة الأولى بنسبة ٢٦.٧ ٪ ، وعلى مستوى الحكم المحلى يمثل قطاع التعليم والبحوث والشباب المرتبة الأولى بنسبة ٤٢.٧ ٪ ، بينما يمثل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى بنسبة ٤٠,٦٪ على مستوى الهيئات العامة .

وقد تبين من دراسة بيانات العاملين من حيث النوع بمختلف القطاعات أن نسبة العاملات بالجهاز الحكومى قد بلغت ١٦.٤ ٪ على المستوى الاجمالى ، وتتفاوت هذه النسبة من قطاع إلى آخر حيث تبلغ أقصاها فى قطاع التموين والتجارة الداخلية ٣٠.٩ ٪ ، ثم قطاع الثقافة والاعلام بنسبة ٢٦.٦ ٪ ، ثم قطاع التعليم والبحوث بنسبة ٢٣.٧ ٪ وتبلغ النسبة أدناها فى قطاع التامينات حيث تبلغ ٢.٩ ٪ .

ويتضح من دراسة هذه البيانات ارتفاع نسبة العاملات بقطاع التموين والتجارة الداخلية ، بينما تتطلب طبيعة العمل فى هذا القطاع أن تكون الغالبية العظمى من الرجال ، وخفض نسبة العاملات به إلى

أدنى حد مستطاع .

٤) التوزيع وفقا للمجموعات الوظيفية :

يوزع إجمالى العاملين بالقطاع الحكومى على كادرين ، كادر عام بنسبة ٨٤.١ ٪ ، وكادرات خاصة بنسبة ١٥.٩ ٪ .

كما يوزع العاملون بالكادر العام على ست مجموعات وظيفية (الوظائف العليا بنسبة ١ر٪ ، التخصصية بنسبة ١٥.٢ ٪ ، الفنية بنسبة ٢٠.١ ٪ ، المكتبية بنسبة ١٤.٩٪ ، المهنية والحرفية بنسبة ١٢.٦ ٪ ، الخدمات المعاونة بنسبة ١٨ر٤ ٪) من إجمالى العاملين بالقطاع الحكومى .

ويتضح من هذا التوزيع أن أعلى نسبة من العاملين بالقطاع الحكومى ينتسبون إلى المجموعة الفنية وهم من حملة المؤهلات الثانوية الفنية ، ويأتى العاملون بمجموعة الخدمات المعاونة (العمالة غير الماهرة كالسعاة والفراشين . ...الخ) فى المرتبة الثانية ، بينما يمثل العاملون فى مجموعة الوظائف العليا المرتبة الأخيرة .

وتختلف الأهمية لكل مجموعة وظيفية فى كل من الحكومة المركزية والحكم المحلى والهيئات العامة ، فعلى مستوى الحكومة المركزية ، فإن أكبر مجموعة هى الوظائف المكتبية حيث تبلغ نسبتها ٢٤.١ ٪ ، ويقابل ذلك مجموعة الوظائف الفنية فى الحكم المحلى حيث تبلغ النسبة ٣٠.٢ ٪ ، وفى الهيئات العامة فإن أكبر مجموعة هى مجموعة الوظائف المهنية والحرفية حيث تبلغ ٢٤.٣ ٪ .

ولعل أهمية المجموعات فى الجهات المختلفة ترجع إلى طبيعة العمل بها ، ففى الحكم المحلى تزداد الحاجة إلى وظائف التنفيذ والتى ينتمى شاغلوها إلى المجموعة الفنية (معاونى الزراعة ، ومدرسى المراحل الابتدائية ....) بينما تحتاج الهيئات العامة إلى المهنيين والحرفيين (هيئة السكة الحديد - المطابع الأميرية - النقل العام ... الخ) .

٥) التوزيع حسب نوع الكادر :

بينما يغطى الكادر العام نصف العاملين فى الحكومة المركزية ، والنصف الآخر تشغله الكادرات الخاصة ، فإن العاملين بالحكم المحلى يكاد يغطيهم جميعا .

وترتفع نسبة الإعارة والأجازات الخاصة بالنسبة للوظائف التخصصية حيث تبلغ ٥ر٤ ٪ ، ٦.٤ ٪ على التوالى ، ويرجع ذلك إلى أن شاغلى وظائف هذه المجموعة من حملة المؤهلات العليا (أطباء - مهندسين - محاسبين ....الخ) من ذوى الخبرة فى عملهم مطلوبون بالدرجة الاولى ، كما ترتفع نسبة المبعوثين فى هذه المجموعة نظرا للتوسع فى المنح الدراسية الخاصة بهم .

هذا بعكس مجموعة وظائف الخدمات المعاونة (السعاة - الفراشين) حيث توجد أقل نسبة للإعارة (٠.٥ ٪) وذلك لعدم الحاجة إليهم .

وتأتى الوظائف المكتبية فى المرتبة الثانية بالنسبة للإجازات الخاصة حيث تبلغ النسبة ٥.٩ ٪ . وترتفع نسبة المعارين ، وكذلك الذين فى إجازات خاصة فى الكادر العام بالمقارنة مع الكادرات الخاصة حيث يحصل العاملون فى الكادرات الخاصة على أجور وحوافز أفضل من أقرانهم بالكادر العام .

وتتفاوت نسبة القائمين بالعمل والمعارين والمنتدبين من قطاع إلى آخر ، إلا أن الملاحظة التى تستلفت النظر ، أن أقل نسبة للقائمين بالعمل فى قطاع السياحة والطيران حيث تبلغ ٧٤.١ ٪ من جملة العاملين بهذا القطاع ، وترتفع نسبة العاملين غير القائمين بالعمل فى هذا القطاع إلى إجمالى العاملين به حيث تبلغ نسبة المعارين ٧.٣ ٪ ، وتبلغ نسبة الإجازات بدون مرتب ١٦.٧ ٪ ، وتبلغ نسبة المبعوثين ٢.٧٪ . وهذا يدل على أن الطلب على العاملين بالقطاع المذكور أكبر منه فى أى قطاع آخر .

٦) توزيع العاملين حسب المجموعات الرئيسية للمهن :

بمقارنة التوزيع النسبى لكل من إجمالى قوة العمل ، وكذلك العاملين بالقطاع الحكومى ، وفقا للمجموعات الرئيسية للمهن ، تبين وجود زيادة واضحة بالقطاع الحكومى عن إجمالى قوة العمل فى كل من أصحاب المهن الفنية والعلمية والقائمين بالأعمال الكتابية العاملين بالخدمات ، بينما تزيد إجمالى قوة العمل فى كل من العاملين بالزراعة ، وعمال الإنتاج .

٧) توزيع العاملين حسب المحافظات :

يتفاوت عدد الموظفين من محافظة إلى أخرى تبعا لعدة عوامل منها عدد السكان بكل محافظة ونوعية وحجم الخدمات التى يؤديها الجهاز

الحكومى بكل محافظة .

وتتصدر القاهرة قائمة المحافظات حيث تشتمل على مايقرب من ٧٠٨ آلاف من موظفى الكادر العام فى الجهاز الحكومى ، وبذلك فهى تحتوى على مايقرب من ٣٩.٤ ٪ من العمالة الحكومية ، ويليها فى ذلك محافظة الجيزة ٧.٨ ٪ ثم محافظة الاسكندرية ٥.٢ ٪ ثم محافظة الدقهلية ٥.١ ٪ ، وتأتى فى المؤخرة أسوان بنسبة ١.٧ ٪ ثم الوادى الجديد ٠.٤ ٪ والبحر الأحمر ٠.٢ ٪ . ويرجع السبب فى ارتفاع عدد العاملين بالقاهرة إلى تمركز الحكومة المركزية بها ، وكذلك الغالبية العظمى للهيئات العامة بها ، بالاضافة إلى العاملين بديوان عام المحافظة والأحياء ، ومديريات الخدمة التابعة لها .

وقد تبين من توزيع العاملين بالمحافظات مع الأخذ فى الاعتبار عدد السكان فى كل محافظة ، أن القاهرة فى المقدمة بنسبة ١٢.٧ ٪ ، يليها الوادى الجديد بنسبة ١١.٩ ٪ ثم بورسعيد بنسبة ٧.٦ ٪ والبحر الأحمر ٦.٣ ٪ بينما تأتى فى المؤخرة قنا بنسبة ٢.٢ ٪ ثم البحيرة ٢.١ ٪ والفيوم ١.٥ ٪ .

٨) تطور الأجور والمرتبات على مستوى القطاع الحكومى :

أ) التطور الإجمالى :

تزايد إجمالى اعتمادات الباب الأول بالقطاع الحكومى من حوالى ٣١١ مليون جنيه عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ حتى بلغت ١٢٦٩ مليون جنيه تقريبا عام ١٩٧٩ وبنسبة تبلغ ٤٠٨ ٪ مما كانت عليه فى سنة الأساس ١٩٦٥/ ١٩٦٦ .

وفى نفس الفترة تزايدت جملة الاستخدامات (اجمالى اعتمادات الموازنة) من ١٢٠٦ مليون جنيه عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ حتى بلغت حوالى ١٣٤٧٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ وبنسبة تصل إلى ١١١٧٪ مما كانت عليه فى سنة الأساس .

ومن هذا يتضح أن نسبة التزايد فى إجمالى الاستخدمات تكاد تبلغ ثلاثة أمثال نظيرتها فى الباب الأول (الأجور) خلال نفس الفترة ، ونتيجة لذلك فإن نسبة اعتمادات الباب الأول (الاجور) إلى إجمالى الاستخدامات قد تناقصت باستمرار خلال الفترة محل الدراسة حيث تناقصت بصفة مستمرة من ٢٦ ٪ عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إلى حوالى ٩ ٪ فقط عام ١٩٧٩ .

ب – تطور مستوى نصيب الفرد من الأجور النقدية وملحقاتها :

يقصد بملحقات الأجر ما يحصل عليه الفرد من مزايا عينية ونقدية ويتمثل الأجر النقدى فيما يحصل عليه الفرد من مجموعتى (الاجور النقدية والبدلات) ، والمزايا العينية والنقدية بجميع أنواعها . وقد بلغ متوسط الأجر النقدى وملحقاته للفرد بالقطاع الحكومى حوالى ٢٨ جنيها تقريبا شهريا فى ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ، وظل هذا المتوسط ثابتا وأحيانا كان يتناقص حتى ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، ثم أخذ يتزايد بمعدل طفيف فى السنوات التالية حتى وصل إلى حوالى ٣٢ جنيها شهريا فى موازنة ١٩٧٥ وتبلغ نسبة الزيادة الظاهرية فى الأجور عام ١٩٧٥ حوالى ١٥ ٪ زيادة عما كانت عليه فى موازنة عام ١٩٦٥ /١٩٦٦ .

ولاشك أنها نسبة طفيفة إذا ماقورنت بنسبة الزيادة فى الأسعار والأرقام القياسية لنفقات المعيشة خلال تلك الفترة .

وقد تزايد متوسط الأجور النقدية وملحقاتها خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٩ بمعدلات أكبر حيث تراوحت قيمة الزيادة الظاهرية فى هذا المتوسط بين ٣ جنيهات و ٦ جنيهات فى المتوسط الشهرى من سنة لأخرى ، حتى وصل متوسط نصيب الفرد من الأجور والمرتبات إلى ٤٨ جنيها فى نهاية الفترة وبنسبة تصل إلى حوالى ١٧٢ ٪ مما كانت عليه فى سنة الأساس .

ويرجع السبب فى الزيادة الكبيرة خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى ماقررته الدولة من مزايا عينية ونقدية للعاملين ، بالإضافة إلى إعانة الغلاء الأصلية والإضافية ، وغيرها من مزايا تأمينية وعلاجية للعاملين .

وحتى تبدو هذه الزيادة الظاهرية فى صورتها الحقيقية لابد من مقارنتها بالزيادة التى طرأت على الأسعار خلال نفس الفترة ، وكذا الأرقام القياسية لنفقات المعيشة ، بالاضافة إلى توزيع الدخل أو الأجر على الأفراد الذين يستفيدون منه ، أى تحميله بالاعباء العائلية .

جـ) تطور متوسط نصيب الفرد بالقطاع الحكومي من الأجور النقدية وحدها :

ويبين متوسط الأجور النقدية فيما يخص الفرد من بين الوظائف الدائمة فقط خلال السنوات المالية (١٩٦٥ /١٩٦٦ - ١٩٧٩) .

وقد بلغ متوسط الأجر للفرد ١٩.٦ جنيه شهريا ، وقد ظلت ثابتة تقريبا خلال السنوات الثلاث الأولى ثم أخذت تتزايد ببطء شديد حتى وصلت إلى ٢٢.٦ جنيه شهريا خلال موازنة ١٩٧٤ ، وبذلك يكون متوسط الأجور النقدية قد زاد خلال تسع سنوات بحوالي ٣ جنيهات فقط .

وبعد ذلك أخذ متوسط نصيب الفرد من اعتمادات الوظائف الدائمة يتزايد حتى وصل الى ٣٢.٢ جنيه في عام ١٩٧٩ وبنسبة ١٦٤.٣ ٪ مما كان عليه في سنة الأساس ، أي أن نسبة الزيادة التي طرأت خلال الفترة كلها حوالي ٦٤ ٪ عما كانت عليه في سنة الأساس .

وبمقارنة نسبة الزيادة التي طرأت في متوسط الأجور وقدرها ٦٤ ٪ خلال المدة من ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إلى ١٩٧٩ بنسبة الزيادة التي حدثت في الرقم القياسي لنفقات المعيشة عن سلسلة من السنوات ١٩٦٦ / ١٩٦٧ إلى ١٩٨٠ وقدرها ١٦٧.٩ ٪ ، يمكن الاستنتاج أن متوسط الأجر الحقيقي قد انخفض خلال هذه المدة ، أي أن القوة الشرائية لمتوسط الأجر قد انخفضت خلال المدة المذكورة .

التوصيات

على ضوء دراسة العمالة بالقطاع الحكومي والتي تناولت خصائصها وتطورها ، وما أظهرته من وجود فائض في بعض التخصصات ، يقابله عجز في تخصصات أخرى ، فقد تم اتخاذ التوصيات التي يمكن على أساسها معالجة الموقف بما يساعد الإدارة الحكومية في النهوض بمستوى الخدمات ، وتقديمها بأيسر السبل وأسهلها وفي أقصر وقت ممكن ، وتتلخص هذه التوصيات في :

* ان ظاهرة التضخم في حجم العمالة بالجهاز الحكومي ، والتي يستدل عليها من أن الزيادة النسبية في العمالة الحكومية تساوي أربعة أضعاف الزيادة النسبية في عدد السكان خلال الأربعة عشر عاما الأخيرة ، وكذلك مما ثبت من توزيع فائض الخريجين والمسرحين - أمر يحتاج إلى دراسة متأنية للتعرف على إذا ما كانت الزيادة المشار إليها يقابلها زيادة في نوع وحجم الخدمات في مختلف الأجهزة الحكومية ، وذلك تمهيدا لتحديد الحد الأمثل الواجب توافره بالجهاز الحكومي لأداء العمل بالكم والنوع المطلوب .

* أثبتت الدراسة وجود فائض بالجهاز الحكومي في بعض المؤهلات والتخصصات ، بينما يوجد عجز في تخصصات أخرى ، مما أخل بالتوازن المطلوب بين مخرجات التعليم ، وعملية التوظف . ويقتضي الأمر أن يكون هذا العجز والفائض مؤشرا ودليلا لرسم سياسة التعليم بمراحله المختلفة .

وسيؤدي اتباع ذلك إلى التغلب على مشكلة العجز التي تسبب قصورا في أداء الجهاز الحكومي ، وكذلك إلى التخلص من التأثيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تنتاب الخريجين ، نتيجة لطول الفترة بين التخرج والتوظف .

* أثبتت الدراسة وجود فائض مستمر من خريجي بعض الكليات والمعاهد العليا مثل كلية الآثار ، والمعهد العالي الزراعي التعاوني والمعهد العالي للدراسات التعاونية ، ويستلزم ذلك دراسة الاحتياجات المستقبلية من خريجي هذه الكليات والمعاهد حتى لا يتراكم هذا الفائض ، ويسبب مشكلة بطالة ضخمة ، كما يستلزم تنشيط أجهزة التدريب لتحويل هذه التخصصات إلى تخصصات قريبة منها يحتاجها سوق العمل .

* كشفت الدراسة عن وجود عجز مستمر في خريجي بعض الكليات والمعاهد الفنية بكامل تخصصاتها ، مثل كلية التجارة ، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، الأمر الذي يجب أن يسترعي انتباه أجهزة التعليم ، لتغيير سياسة القبول لسد هذه الاحتياجات ، مع استمرار دراسة العجز حتى تصل إلى حد التوازن بين المقبولين والخريجين .

* أوضحت الدراسة وجود عجز في تخصصات داخل كليات أو معاهد معينة مع وجود فائض في تخصصات أخرى في نفس هذه الكليات أو المعاهد ، مما يستدعي ترشيد توزيع الطلبة على التخصصات المختلفة بهذه الكليات أو المعاهد ، مع استمرار دراسة متطلبات سوق العمالة من التخصصات حتى يستمر التوازن الصحيح بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .

* اتضح من الدراسة تفاوت نسبة الإناث العاملات من قطاع الى

آخر ، وبلغت أقصاها فى قطاع التموين والتجارة الداخلية ، وذلك بالمقارنة مع بعض القطاعات التى كان من المفروض أن تكون نسبة الإناث فيها مرتفعة مثل قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية ، الأمر الذى يدعو الى توجيه الإناث إلى نوعية التعليم التى تحقق للمرأة الإعداد السليم لتولى الوظائف التى تتفق وطبيعتها .

* ترتب على قبول أعداد كبيرة فى بعض الكليات والمعاهد بالاضافة إلى وجود الفائض فى خريجيها – انخفاض المستوى العلمى للخريجين وخاصة فى النواحى العملية والتطبيقية .

ويتطلب الأمر مواجهة هذه المشكلة بالتوسع فى إنشاء وتدعيم الورش والمعامل ، والتى يتطلب إنشاؤها وقتا طويلا ، وكذلك الاهتمام بالتعليم البيئى ، وتطوير وتعديل المناهج التعليمية وفقا لحاجات الاقتصاد .

* ان وجود ما يقرب من ١٢٠،٠٠٠ من العاملين الأميين بالوظائف العمالية بالجهاز الحكومى يعتبر ظاهرة غير صحية ، خاصة وأن الغالبية العظمى منهم من صغار السن ، وفى أدنى درجات التعيين والتى يشترط عند التعيين فيها معرفة القراءة والكتابة . وانه وإن كانت هناك محاولات قد بذلت لمحو أمية هذه الفئة بالجهاز الحكومى ، إلا أن الأمر يتطلب وضع خطة تستهدف الانتهاء من محو أميتهم فى توقيت مناسب ، مع استخدام الحوافز الإيجابية والسلبية .

* لما كان العاملون بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة تبلغ نسبتهم ١٨،٤ ٪ إلى إجمالى العاملين بالجهاز الحكومى (عمال غير مهرة) وهى نسبة مرتفعة ، لذا فإن الأمر يتطلب اتباع أسلوب التدريب التحويلى ، فى تدريبهم على المهن والحرف التى يعانى سوق العمل نقصا فيها .

وقد كان لكل من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ووزارة القوى العاملة والتدريب تجربة قد تكون ناجحة فى تدريب بعض العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة على مهن السباكة والنجارة والكهرباء ، وقيادة السيارات وأعمال النقاشة والبياض ولكنها لم تتابع أو تقوم ويخشى عليها من عدم الاستمرار .

* لما كان التدريب عملية مكملة للتعليم ولها أثرها فى زيادة المهارات واستيعاب الجديد من الخبرات العملية ، لذا فإن الأمر يتطلب الاهتمام بالتدريب الادارى ، والتخصصى فى الجهاز الحكومى مع توفير الإمكانات التدريبية اللازمة (مادية وبشرية) ، وعلى الأخص الاعتمادات المالية والمدربين ، وذلك لرفع الكفاية الانتاجية للافراد ، وتعميق مفهوم العلاقات الإنسانية بما يؤدى إلى رفع كفاءة الجهاز الحكومى .

* ان تحديد الاحتياجات السليمة من العمالة للجهاز الإدارى بالدولة يتطلب إنشاء ودعم وحدات تخطيط القوى العاملة بالاجهزة الحكومية لتتولى تحديد أهداف واختصاصات كل جهاز ، والهياكل التنظيمية ، وحجم العمل المتوقع حاليا ومستقبلا لكل جهاز ، ووضع معدلات الأداء لمختلف الاعمال ، ومقررات وظيفية بكل جهة يمكن على أساسها تحديد العمالة على مستوى الجهاز الإدارى للدولة ، وتحديد العمالة الزائدة به ، ووضع المقترحات الخاصة بالاستفادة منها فى جهات معينة أو عن طريق التدريب التحويلى .

ويتطلب الأمر إعطاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كافة الصلاحيات التى تمكنه من الاضطلاع بمسئولية إعداد خطة العمالة على مستوى الجهاز الادارى للدولة بالاشتراك مع وحدات تخطيط القوى العاملة بالأجهزة الحكومية ، ومتابعة الانتهاء منها فى توقيت محدد حتى توجد أسس سليمة لوضع سياسة التعليم .

* زاد متوسط الأجور بمقدار ٦٤ ٪ خلال الأربعة عشر عاما الماضية ، وهذه الزيادة لاتتكافأ مع الزيادة التى طرأت على نفقات المعيشة ١٦٧،٩ ٪ خلال نفس المدة ، وبذلك فإن متوسط الأجر الحقيقى لم يحقق أى زيادة بل انه قد انخفض خلال هذه المدة ، ويقتضى الأمر أن تعيد الدولة النظر فى هيكل الأجور الخاص بالعاملين بالجهاز الحكومى بما يتمشى مع مستوى تكاليف المعيشة بقدر المستطاع .

* ان احتواء القاهرة على مايقرب من ٤٠ ٪ من عمالة الجهاز الحكومى مع الأخذ بسياسة اللامركزية ظاهرة تتطلب وضع حلول سريعة وحاسمة ، عن طريق تثبيت عمالة الحكومة المركزية لمدة زمنية يمكن تحديدها بالاتفاق بين الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وأجهزة الحكومة المركزية .

الكشاف الموضوعى

ث

المحتوى

الصفحة

٣ - محو الأمية وتعليم الكبار

مطبـــوعـــــات
المجالس القومية المتخصصة
-٢٥٢-

القاهرة
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة

تحت الطبع :

المجلد التاسع : ويبدأ بالعدالة والتشريع

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to " assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

-The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)

-The National Council for Production and Economic Affairs (1974)

-The National Council for Culture, Literature and Information (1978)

-The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون فى رسم السياسات العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨).
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩).

Supervisor General : Dr Mohamed Abdel Kader Hatem — المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad — الأمين العام : المستشار طلعت حماد

Address: 1113 , Nile Corniche St. , Cairo. Egypt. العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة.